

# السياسة الدولية



بين الشرق الأوسط الجديد

د. أسامة الغزالي حرب

الاستقطاب الإقليمي وأزمة الدولة العربية

[ملف العدد]

الشرق الأوسط وعودة سياسات الحصار والأحلاف

د. محمد السيد السعيد

الخيارات العسكرية لمواجهة الأمريكية - الإيرانية

رياض قسوي

الهجرة العالية و"حقرق المواطنة"

د. سعيد الصليبي

العالم العربي وخيارات الطاقة البديلة

[تحت المضيء]





## المحتويات

الأفـاحية:	
٨	أ. أمين الشرق الأوسط الجديد!!
الدراسات:	
١٠	إشكالية العلاقة بين الحضارات .. قراءة في خطابات عربية وإسلامية
٢٢	الهجرة العالمية وحقوق المواطنة
٢٢	خطر نقل النفايات الخطرة في ضوء أحكام القانون الدولي
المقالات:	
٤٤	التوعية بمخاطر الانتشار النووي .. دور منظمات المجتمع المدني
٥٠	عن الصراع بين مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة
٥٤	مجلس الأمن .. ضرورات الإصلاح في عالم متغير
٦٢	ألمانيا ٢٠٠٧ .. أجندة دولية طموح
ملف الفـرد:	
٦٨	الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف
٨٠	ضعف الدولة العربية .. صراع الأدوار بين الداخل والخارج
٨٤	الفاعلون الجدد .. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية
٩٠	مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة في الخليج العربي
٩٤	الشبيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي - الإيراني
١٠٤	الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية
١١٠	مناسة العراق .. عبوى التفكك في الجوار العربي
١١٤	لبنان .. أزمة التشابك بين الداخل والخارج
قضايا السياسة الدولية:	
	إيران .. اتفاق المواجهة الأمريكية - الإيرانية :
١٢٠	الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية
١٢٤	الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب
١٣٠	الشباب الإيراني والسياسة الخارجية .. من الثورة إلى البراجماتية
١٣٤	الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية
١٣٨	المواجهة الأمريكية - الإيرانية .. تصعيد أم تهدئة؟
	العراق .. عام رابع على الاحتلال الأمريكي :
١٤٢	مؤتمر بغداد .. اختبار للنيات دون حسم!!
	صالح النصراني

## السلسلة الثالثة والأربعون العدد الثامن والستون - المائة أبريل ٢٠٠٧

١٤٦	تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في العراق	العميد / صفوت الزيات
١٥٠	الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقي	د. إسماعيل نوري الربيعي
١٥٤	قانون النفط العراقي .. خطوات واسعة نحو الفساد	محمد مسادق إسماعيل
	فلسطين :	
١٥٨	اتفاق مكة .. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة	محمد جمعة
١٦٤	استهداف الأقصى .. استكمال حلقات تهويد القدس	دعاء حسين علام
	إفريقيا :	
١٧٢	الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال	د. أحمد إبراهيم محمود
١٨٠	الخلفيات التاريخية للدور الإثيوبي في الصومال	خلود محمد خميس
١٨٤	تحديات الدور الإغاثي العربي في إفريقيا	خالد حنفي علي
١٩٠	الاستراتيجية الأمريكية لـ قيادة إفريقيا " العسكرية	لواء د. محمود خلف
	في الشأن السوداني :	
١٩٤	المواقف الدولية من أزمة دارفور	السفير / أحمد حجاج
١٩٨	مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد	سامي صبري عبدالقوي
٢٠٢	الخريطة الديموجرافية لإقليم دارفور	سناء حمد العوض
	أوروبا :	
٢٠٨	صربيا ومحكمة العدل الدولية .. عدالة استباقية أم تسوية جائزة؟	د. أيمن عبدالعزيز سلامة
٢١٢	مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية والمتناقضات الدولية	محمد عبدالرحمن الجوهري
٢١٦	مؤتمر ميونيخ .. وشبح الحرب الباردة الجديدة	بشير عبدالفتاح
٢٢٠	أوروبا وأزمة المعتقلات السرية الأمريكية	وليد الشيخ
	تحت الضوء: العالم العربي وخيارات الطاقة البديلة :	
٢٢٤	حتمية خيار الطاقة النووية	د. يسرى أبو شادي
٢٢٦	اتفاق استخدام الطاقة النووية في المنطقة العربية	د. محمود بركات
٢٣٢	الطاقة النووية والسياسات الخضراء	يسرا الشوقوي
٢٤٠	تغير المناخ .. الطاقة المتجددة كبديل ضروري	عمرو غربية
٢٤٤	الطاقة المتجددة .. تجارب أوروبية	د.م. محمد مصطفى الخياط
	رؤى عالمية :	
٢٤٩	إسرائيل والناثو .. من التعاون إلى الشراكة	أشرف كشك
٢٥٢	سياسة فرنسا الإيرانية	خالد سعد زغلول
٢٥٧	مكتبة السلسلة	

www.siyassa.org

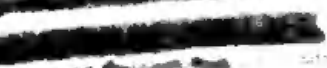
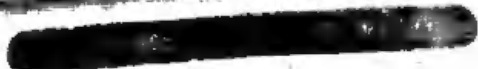
# السياسة الدولية



إسهام متميز في مجال الصحافة الإلكترونية

## موضوعات الموقع :

- متابعة لاهم الاحداث الجارية والمؤتمرات الدولية  
عروض وروابط لتقارير دولية.
- ارشيف لاعداد السياسة الدولية منذ عام ٢٠٠٠.
- ترجمة كاملة لاهم الموضوعات باللغة الانجليزية.
- اخبار واجندة المؤتمرات العلمية.



www.siyassa.org



# محتويات الاسطوانة



خدمة "السياسة الدولية" للباحثين  
في مجال العلوم السياسية، حقوق الإنسان، القانون، والتاريخ

## لاجئون من الحروب في العالم العربي خرائط ، وثائق ، تقارير دولية

### الموال

- تقارير الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اليونسيف.
- تقارير عن الوضع الإنساني من: منظمة الصليب الأحمر، منظمة الصحة العالمية، مركز مراقبة النازحين.

### السودان

- نظرة شاملة على مشكلة اللاجئين.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- وثائق وتقارير دولية عن:
- لاجئي دارفور - الوضع في جنوب السودان.
- إتفاقيات إفريقية خاصة باللاجئين.

### العراق

- إحصاءات وخرائط.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة.
- توطيئ اللاجئين من العراق.
- تقارير لمنظمات دولية.

### فلسطين

- نظرة شاملة على اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي.
- اللاجئون الفلسطينيون في العراق قبل حرب ٢٠٠٣.
- الأوضاع في المخيمات الفلسطينية في الأردن.
- أوضاع الفلسطينيين في لبنان وسوريا.

## أين الشرق الأوسط الجديد؟

منذ سبعة أشهر، وبالتحديد في ٧ أغسطس ٢٠٠٦ مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، أعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي: "أن الشرق الأوسط جديداً يتخلق (الآن) من رحم الأزمة اللبنانية! وبقدر ما كان هذا التصريح مثيراً للدهشة لما انطوى عليه من ثقة مفرطة، فقد كان كاشفاً للنيات والخطط الأمريكية بشأن مستقبل المنطقة. والتنسيق (الأمريكي - الإسرائيلي) بشأنها. وفي واقع الأمر، فإن تلك المخططات الاستراتيجية والأهداف السياسية المعلقة حول الشرق الأوسط الجديد، تعززها وتتناولها الآن آلاف الأبحاث والدراسات والتحليلات في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم كله، والتي تتحدث عن "الشرق الأوسط الجديد"، بل وعن "الشرق الأوسط الجديد - الجديد!"

من المنطقي الآن أن نتساءل: أين هو هذا "الشرق الأوسط الجديد؟" وما هي الأسباب والدوافع المؤدية إليه؟ وما هي أهم ملامحه التي تتشكل الآن؟ وإذا كان من حق أي قوة في العالم، ومن حق مراكز الأبحاث والدراسات في كل أنحاء الأرض أن تطرح تلك الأسئلة، فإن من "واجبنا" - نحن أبناء المنطقة - أن نكون أول من يطرحها، بل ومن يجتهد للإجابة عليها، إن لم نكن - أولاً وقبل كل شيء - أول من يسهم في تشكيل الشرق الأوسط، وصياغة ملامحه!

يقع الشرق الأوسط، الآن، في قلب الصراع الدولي في حقبة النظام العالمي أحادي القطبية، تماماً مثلما كانت أوروبا في قلب ذلك الصراع في حقبة الثنائية القطبية في منتصف القرن العشرين! ومثلما كانت أوروبا تقور بالصراعات والتفاعلات عسكية تشكيل النظام العالمي القديم، في فترة ما بعد الحرب الثانية، فإن الشرق الأوسط يغلي اليوم بالصراعات والتوازنات التي تعيد تشكيله في قلب النظام العالمي الجديد غير أنه من السابق لأوانه كثيراً تحديد الصورة التي سوف تتحول إليها تلك المنطقة، والتي ثبت الآن - بوضوح - أنه ليس بإمكان أي قوة منفردة أن تشكلها، حتى ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية!

وفي هذا الإطار، فإن صورة الشرق الأوسط "الجديد" سوف تكون محصلة لما يمكن أن تسفر عنه "الصراعات" المختلفة التي تهرز بعنف الآن، وتتزامن وتتداخل على نحو فريد وخطير:

- فهناك الصراعات "داخل" الشرق الأوسط التي تضافرت لتأجيجها الموارث والمرارات التاريخية مع التدخلات الخارجية، المباشرة وغير المباشرة، فانفجر الصراع، والحرب الأهلية في العراق، كنتيجة مباشرة للغزو الأمريكي، وإسقاط نظام صدام حسين. وأشعل العدوان الإسرائيلي على لبنان صراعاً بين أطراف المعادلة السياسية اللبنانية. وبرز - أكثر من أي وقت مضى - الصراع بين فتح وحماس كإحدى الحقائق الحاكمة لمستقبل الأرض المحتلة، ولمصير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يشكل استمراره - بدوره - بؤرة التوتر الأكثر خطورة، والأكثر استعصاء على الحل على الإطلاق! وفجر الحضور الإيراني الثقيل في الخليج، والصراع الشيعي - السني في العراق مخاطر امتداد ذلك الصراع إلى السعودية ودويلات الخليج، فضلاً عن احتمالات - لا يمكن التقليل منها - لصراع إيراني - عربي، يتداخل - على نحو مأساوي - مع احتمالات مفزعة للصراع المذهبي الواسع! ولم يكد يهدأ في السودان الصراع بين الشمال والجنوب، حتى انفجر الصراع في دارفور، فضلاً عن مخاطر كامنة أخرى في باقي أنحاء السودان!

ولا ينفصل عن ذلك ما تعانيه بقية دول المنطقة (مصر، سوريا، الأردن، اليمن .. الخ) من الالم واضطرابات التحول السياسي، والصراع الضاري بين القوى الساعية للتغيير الديمقراطي، وتلك الرافضة والمقاومة له!

- وهناك، ثانياً، الصراع بين القوى السياسية الفاعلة في الشرق الأوسط والعالم الخارجي، التي أدرجت - في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر - ضمن صراع الحضارات أو الثقافات. ثم صار الصراع مع "الإرهاب الدولي" (الذي عُدَّت منطقة الشرق الأوسط المعمل الأساسي لتفريخه وازدهاره) هو الصراع الحاكم للنظام العالمي الراهن، والذي تحشد لمواجهة - في الواقع - ليس فقط القوى الأمريكية والأوروبية، وإنما كافة القوى الدولية الفاعلة، وحتى اللحظة الراهنة، فقد جرى هذا الصراع في

أحراش وجبال أفغانستان، ثم في مدن العراق وشوارع وأزقة بغداد، فضلا عن المواجهات الدامية في عديد من المواقع في العالم كله!

غير أن التطور الحاسم الراهن، في ذلك المشهد، يتمثل - بلا شك - في المواجهة المحتملة في أي لحظة مع إيران. فليس هناك حتى الآن (أبريل ٢٠٠٧) ما ينفي إمكانية قيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، في ظل اعتقاد راسخ يتنامى لديها، ولدى حلفائها، بأن إيران تبنت النية لإنتاج الأسلحة النووية، وأن تصرفاتها إزاء الضغوط الدولية، وإزاء الوكالة الدولية للطاقة، لا تستهدف سوى المراوغة وكسب الوقت، وهي رؤية تحظى أيضا بالكبر قدر من الدعم والضغط من جانب إسرائيل وأصدقائها في واشنطن - من ناحية - كما أنها قد لا تلقى ممانعة من بعض دول الخليج العربية من ناحية أخرى. وفي جميع الحالات، فإن مثل تلك الخطوة محملة بكثير من مخاطر التفجير والفوضى وانعدام الاستقرار للمنطقة كلها، وبخاصة احتمالات اشتعال نيران صراع مذهبي شامل على نحو خطير ومدمر.

- ثم هناك، ثالثا، الصراع القديم - الجديد، الذي يزيد كثيرا ما يخفى منه عما يظهر، أي الصراع "حول" الشرق الأوسط (بتروله، وأسواقه، وفوائضه المالية) بين القوى الكبرى في العالم. لقد نظرت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (أو العسكر الغربي بالتعبير القديم) دوما لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لهما، لا يجوز لأي قوة منافسة أن تنازعهما فيها. وكان ذلك المبدأ هو الحاكم للاستراتيجية الغربية في المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفيتي القديم، الذي لم يتحول نفوذه في بعض دول الشرق الأوسط، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إلى سيطرة أو نفوذ شامل، لا عليها منفردة، ولا على الإقليم كله، في أي لحظة.

غير أن النظام العالمي الجديد حمل معه تغيرا في أطراف وطبيعة الصراع حول الشرق الأوسط. فاختفى الاتحاد السوفيتي (الشيوعي) القديم لتحل محله روسيا (الرأسمالية) الجديدة، والقادرة على التفاعل مع القوى المحافظة التي سبق أن رفضت الشيوعية، وأخذ الوجود الروسي يظهر في الخليج بعناصره السلعية والبشرية المتنوعة، وحضوره السياسي المتنامي.

من ناحية أخرى، أخذت الصين تقتحم المنطقة بكل قوة، خاصة من خلال سلعها ومنتجاتها الرخيصة شديدة التنوع، بل والمطورة لتلبي احتياجات المنطقة! ذلك كله إلى جانب عمالة هندية قديمة ومتنامية على نحو لا تخطئه العين في منطقة الخليج والجزيرة العربية تحديدا. وفي حين تتخذ الصين موقعها ضمن مستوردي نفط الخليج، فإنها حرصت على أن تكون في مقدمة الباحثين، والحائزين على النفط المكتشف حديثا بالسودان، بل وفي مقدمة المتعاملين اقتصاديا معه. وتلك بدورها حقيقة غير بعيدة عن الإطلاق عن الصراعات الداخلية في السودان، والتدخلات الدولية فيه، حتى وإن كان بعضها يتم دفاعا عن حقوق الإنسان، أو حماية لفئات مستضعفة من الشعب السوداني.

الشرق الأوسط (الجديد)، إذن، لن يكون نتاجا لمخطط أمريكي مبسط، وإنما نتاج لصراعات محتدمة، ولا تزال جارية، داخل الشرق الأوسط، ومع "أحوله" وفي هذا الإطار، فإن مهمة أبناء المنطقة، خاصة القوى الأصلية الأساسية فيها، هي ألا تكون مجرد قوى "مفعول بها"، أو أن تكون مجرد موضوع لتلك التغيرات العاصفة بلا حول ولا قوة! بعبارة أخرى، فإن علينا - نحن أبناء المنطقة - أن نكون بالفعل شركاء فاعلين وإيجابيين في بنائها (وليس بالطبع هدمها!). ففي التحليل الأخير، ينبغي أن يكون بناء الشرق الأوسط الجديد بيد "أبنائه" أيضا، وليس فقط بيد قوى من خارجه، وأن يكون "الإصلاح" فيه نتاجا لفاعلية وإصرار قواه الداخلية، وليس نتاجا لضغوط أو مخططات أو أطماع أطراف خارجية. كما أن فاعلية هذا البناء الجديد للشرق الأوسط ترتبط أيضا بالقدرة على التغيير والبناء في قلب الشرق الأوسط، أكثر منه في أطرافه. وبدون الوعي بتفاوتات الثقل النسبي لقوى الشرق الأوسط، فإن كثيرا من الجهود والطاقات سوف تتبدد بلا عائد معقول. وعلى العكس، فإن حدوث التغيير في قوى القلب الفاعلة سوف يكون له مردود سريع على كافة أنحاء المنطقة. وأخيرا، فإن مفتاح بناء الشرق الأوسط الجديد فعلا يتمثل في التغيير السياسي، وبناء الديمقراطية (التي طال غيابها) في الشرق الأوسط، وفي أن يتم التغيير، ليس وفق الليات ومصالح وأولويات خارجية، وإنما وفق مصالح وأولويات أبناء المنطقة وشعوبها. وهذا التغيير الديمقراطي أيضا سوف يكون هو الأساس المتين والأقوى لكافة التغييرات الأخرى - التي تنتظرها، بقلق وإلحاح، شعوب المنطقة، في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - نحو مزيد من الحرية والعدالة والكرامة!

# إشكالية العلاقة بين الحضارات .. قراءة في خطابات عربية وإسلامية

د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية ، مدير برنامج حوار الحضارات ،  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

الداخل والخارج نتيجة لتثورة المعلومات والاتصالات (٢).

وقد أضحت مفهوم أن حوار الحضارات وصراع الحضارات (أو الثقافات أو الأديان) وجهان لعملة واحدة، ووصل الاهتمام بالمفهومين إلى خلق ما يمكن وصفه "بالحالة"، وأضحى التوقف عند هذه الحالة ضرورة أكاديمية وفكرية وعملية في أن واحد، تشبه تلك الحالة الضرورية التي أحاطت بمصطلحين سابقين ذاتي الصيت: النظام العالمي الجديد والعولمة (٣). فبعد الاهتمام بهيكل

الكتسب مجال العلاقة بين الحضارات (حوار/ صراع) زخماً كبيراً. منذ نهاية الحرب الباردة مع طرح منتجتون الشهير، ثم وصل هذا الزخم إلى ذروته منذ ١١ سبتمبر بصفة خاصة وما تلاها من تداعيات، مبرزاً ما أضحت عليه وزن الأبعاد الدينية/ الثقافية الحضارية، والأبعاد القيمية في تحليل العلاقات الدولية (١).

ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، على رأسها انتهاء الصراع الأيديولوجي، وصعود دور الأديان، وتهاوى الحدود بين

١- تم تناول البعد القيمي في العلاقات الدولية من عدة أوجه، انظر على سبيل المثال:

- Charles R. Beitz, Recent International Thought, International Journal, Spring, 1988
- Keen Booth, Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice, International Affairs 67, 1991, pp. 527- 545
- Martha Finnemore, Norms, Culture and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism, International Organization 50, 2, Spring 1996, pp. 325- 345.

- انظر أيضاً مراجعة نقدية للقيم في المنظورات الغربية كمداخل للتواصل الإسلامي المقارن للقيم في د. سيف الدين عبدالفتاح، مدخل القيم .. إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، الجزء الثاني.

٢- انظر على سبيل المثال:

Heba R. Ezzat: Co- Citizenship: Bringing Religion Back, Paper Presented to the International Consultations on Christians and Muslims in Dialogue and Beyond, Convened by World Church Council, Geneva, October 2002.

(٣) حول مراجعة للأدبيات الغربية في موضوع العولمة، وبيان إشكاليات التعريف وتحديد مستويات المفهوم وتحليل العوائق، خاصة على أوضاع الجنوب بصفة عامة والعالم الإسلامي بصفة خاصة، انظر:

- د. نادية محمود مصطفى، العولمة وحقل العلاقات الدولية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح ود. حسن نافعة (إشراف وتحرير)، العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (١) العام الجامعي ١٩٩٨- ١٩٩٩، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- د. نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي (في) مشروع رابطة الجامعات الإسلامية، التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في القرن الجديد، ١٩٩٩، الجزء الثالث، (الفصل الأول).

## العلاقة بين الحضارات: صراع أم حوار

٢- تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر والجدل حول شروط الحوار وجدواه.

٣- أزمة الرسوم الدنماركية وفقدان مصداقية الحوار تحت تأثير تزايد العداء للإسلام والمسلمين (وليس الإسلاموفوبيا).

ويتضح من سياق هذه الخبرات أن خطاب حوار الحضارات قد اقترن بقوة بالحديث عن صراع الحضارات، كما لم يبدأ الخطابان بعد ١١ سبتمبر ولكن قبلها وإن اكتسبا زخما منذ ذلك التاريخ. ولقد كان الدافع للاهتمام بمتابعة الجدالات بين الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع نابعا من الإيمان بضرورة المساهمة فى التأسيس للنظري من منظور إسلامى فى مجال الدراسات الحضارية الدولية، باعتبارها نظاما فرعيا جديدا فى العلاقات الدولية والعلوم السياسية بصفة عامة. ومن شأن هذا التأسيس أن يسهم فى علاج حالة الغموض والفوضى والتداخل والحركة فى دوائر مفرغة، وهى الحالة التى أحاطت بدراسة هذا الموضوع والحركة من حوله فى الدوائر الفكرية والحركية، العربية منها والإسلامية، منذ تدشين أطروحات هنتجتون.

## أولا- قراءة فى أطروحات هنتجتون: حوار أم صراع بين الحضارات؟

تمثل أطروحات "هنتجتون" وأطروحات الفكر الغربى بصفة عامة حول حقيقة "التهديد الإسلامى" تيارا فكريا يقدم رؤية كونية أو رؤية للعالم من منظور الغرب لهذا العالم، ولوضع الغرب فيه، ومن ثم رؤية للعلاقة مع الإسلام والمسلمين ودلائلها بالنسبة لوضع الغرب العالمى ودوره.

وقد أثارت مفاهيم الحضارة والثقافة والهوية التى طرحها

القوة الجديد فى العالم (الأحادية) ونمط عملياته الجديدة (العولة)، جاء الاهتمام باليات ومضامين عملياته (حوارية - صراعية) فى مجالات تبدو جديدة (المجالات الثقافية - الحضارية)

هذا والمقصود بالبعد الحضارى - الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومواقع السلوك وأسس الهوية، وهى ذات تأثير على المستويات التالية. أسس جديدة لتقسيم العالم، محرك للتفاعلات الدولية ومحدد لمنطلها وحالة النظام الدولى، أداة من أدوات السياسة وموضوع من موضوعاتها، محدد لخطاب النخب وخطابات القاعدة، عنصر تفسيرى أو تبريرى للتحالفات، وأخيرا مكون للقوة

وقد نبأت إشكالية العلاقة بين البعد السياسى والبعد الثقافى الحضارى مكانة واضحة فى هذا المجال (٤)، وتبلورت الجدالات حول أمرين. أى البعدين هو المتغير المستقل وأيهما التابع؟ ومن ناحية أخرى، هل الاختلافات فى الدين والثقافة والحضارة لابد أن تقود بالضرورة للصراع؟ ويتصل بذلك أسئلة حول تأثير طبيعة السياق الدولى على بروز حالة الصراع أو إمكانية الحوار، وأصل العلاقة بين الحضارات، وهل حل صراع الحضارات محل صراع القوى التقليدى أو صراع الطبقات، أم يمكن اكتشاف نمط جديد للعلاقة بين البعدين المادى والقيمي فى تفسير العلاقات الدولية على نحو يكسر الحواجز بين علمانية هذا التفسير أو تدينه؟

وتقدم هذه الدراسة نتائج خبرات تفاعلى مع اتجاهات عربية وإسلامية عند ثلاث محطات رئيسية فى تطور قضية العلاقة بين الحضارات خلال عقد من الزمان (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) (٥) وهى:

## ١- الجدل حول أطروحات هنتجتون وبروز إشكالية أصل

٤- انظر على سبيل المثال

- Youssef Lapid (ed), The Return of Culture and Identity in International Relations Theory, Lynne Rienner Publishers, 1996.

- Nacem Inayatullah and David L. Blaney, International Relations and the Problem of Difference (N.Y. Routledge, 2004).

- R. James Ferguson, The Contested Role of Culture in International Relations, www.international-relations.com

٥- رعى الحوار حول دور الدين والثقافة. انظر على سبيل المثال

- Barry Rubin, Religion and International Affairs, The Washington Quarterly, Spring, 1990.

- Jeff Haynes, Religion in Third World Politics, Lynne Rienner Publishers, 1994 (Ch. 5, Links between religion and foreign policy in the third world) pp. 122-145.

- Paylos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds), Religion in International Relations: The Return from Exile, Palgrave/ Macmillan England, 2003.

- Jonathan Fox, Shmuel Sandler, Bringing Religion into International Relations, NY Palgrave Macmillan, 2004.

(٥) هوامش الدراسة تشير للأصالح التى شاركت فيها. وكل منها يتضمن قائمة من المصادر التى لا يمكن تسجيلها جميعها



المستويين من الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. وبين الأولى وحضارات أخرى - ليست إلا أحداثاً ووقائع درج المحللون على تفسيرها استفاداً إلى عوامل أخرى غير صدام الحضارات ولهذا، يبرز السؤال لماذا يسميها هنتجتون الآن بـ "حضاري" ألا يعني هذا أنه يشعر بأن الهيمنة الغربية لن تكتمل بالهيمنة السياسية والاقتصادية فقط ولكن يلزم لاكتتمالها الهيمنة الحضارية أيضاً، وفي قلبها الهيمنة الثقافية؟

لقد قدم تحليل "هنتجتون" وصول الغرب إلى قمة قوته كأحد أسباب صدام الحضارات، مما يعني أن الصدام إنما هو استجابة ورد فعل للتحدى المتمثل في القوة والتوسع الغربي العلماني. واعتقد أن هذا النحو من القراءة لتحليل "هنتجتون" قد يدفعنا إلى التحول من الهجوم على نظرية الصدامية للعلاقات بين الإسلام والغرب - من منطلق الدفاع عن الإسلام أو رفض أن يكون صراعاً أو إرهابياً - إلى هجوم من نوع آخر على هيمنة الغرب ومظاهرها التي يقرها ويعترف المؤلف بآثارها على الآخر.

وبذا، تنتقل من المواقف الاعتذارية التبريرية الدفاعية إلى الهجوم، فنحن لسنا مصدر التهديد ولكننا نحن المعرضون للتهديد. استجابتنا ورد فعلنا هو الذي يبدو مصدر "الصراع".

إن مقولات هنتجتون الصريحة والواضحة حول الصدام الحضاري الديني بين الإسلام والغرب، وحول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة وسياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية، تبرز ما يجب أن نفضل إليه بقوة وهو أن الغرب عدو الإسلام والمسلمين والحضارات الأخرى. وفي الحقيقة، فإنه يسجل في مقالاتيه المشهورتين أكثر من تحذير للغرب بأن الآخر يصحو ولم يعد مفعولاً به، بل أصبح فواعل تعود إلى جذورها وترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية، ومن ثم يحذر من أن هناك خطراً ثقافياً يجرى من الجنوب ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي جاء من الشرق.

#### اتجاهات الجدل حول أطروحات هنتجتون :

ولقد انقسمت هذه الاتجاهات بين ثلاثة (٧) : يؤكد الاتجاه الأول مقولات هنتجتون، ولكن يرفض إمكانية الحوار انطلاقاً من حقائق اختلال توازنات القوى الدولية، وسياسات القوى الغربية تجاه الجنوب أو العالم الإسلامي، أو باعتبار أن مبعث هذه السياسات هو الأبعاد الثقافية الحضارية أي مبعثها هو الصراع الحضاري من جانب الغرب تجاه عالم الإسلام والمسلمين، ومن ثم فإن الحوار لن يكون إلا سبيلاً جديداً لفرض الهيمنة الثقافية والحضارية.

"هنتجتون" النقطة من البعض لعدم دقتها، ولتداخلها بين حضارات، وثقافات وأديان لا تعرف العقل والتسوية بقدر ما تعرف تعصباً للآنا ضد الآخر. كما كانت مرموزة من أصحاب النماذج التعددية العالمية الذين يعلون من الحوار والتعاون لتفسير السياسات الدولية وكان ترشيح "هنتجتون" للحدود الإسلامية، باعتبارها حدوداً دموية يتمحور حولها الصراع سواء في مستواه الكلي (بين حضارات) أو في مستواه الجزئي (بين دول من حضارات مختلفة)، موضع هجوم من المدافعين الاعتذاريين عن الإسلام نظراً لما يجويه من اتهامات للإسلام والمسلمين، ولنجسيته الإسلام باعتباره عدو المستقبل بالنسبة للغرب. وقد يكون تمثل "هنتجتون" نموذج الحضارة الغربية (حيث يدافع عن ضرورة استمرار قوته وقيمته ومصالحه) هو موضع الهجوم والانتقاد الفلسفي من جانب هؤلاء الذين يتصدون لنقض الأسس الفلسفية والفكرية لهذا النموذج العلماني المادي ولرفض عواقبه على البشرية.

هذه جميعها - وغيرها بالطبع - كانت القنوات الكبرى التي جرى على صعيدها الجدل والنقاش حول أطروحة "صدام الحضارات" ولكنني على ضوء قراءة هذا الجدل، أسهمت في تقديم إجابة على السؤال : "ما الجديد في موضوعات هذا الجدل" (٦).

#### وتلخص نتائج هذه القراءة النقدية فيما يلي

إذا كان البعض قد رفض أطروحات صراع الحضارات لأنها تقوم على منظور حضاري يفسح مكاناً للدين وليس على منظور مادي علماني - وهو الأمر غير المعتاد من الفكر والتنظير الغربي في ظل علمنة دراسة العلاقات الدولية - فإن أخذ "هنتجتون" للعامل الحضاري محركاً للحضارات يعتبر تغييراً جوهرياً في المنطلقات النظرية، وهو الأمر الذي يقتضي التوقف عنده والتساؤل عن مجبررات هذا المنحنى: هل يتصل هذا بما أصبح يدب في الحضارة الغربية من ضعف وتآكل في القوة بالمقارنة بحضارات أخرى أخذت تستنهض قواها من جديد؟ وفي هذا الصدد، نلاحظ أن "هنتجتون" - في ختام تحليله لمبررات افتعاه بالحضارات محركاً للتفاعلات الدولية - يربط بين أثر زوال الأساس الأيديولوجي للصراع العالمي وجهود الغرب الرامية لدعم قيمة كقيم عالمية والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية. وتولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى من ناحية أخرى.

إن النماذج والأحداث - التي يشير إليها هنتجتون لتوضيح

(٦) انظر تفاصيل القراءة النقدية المفارنة في أعمال مقالتيين أساسيين لهنتجتون وهي صدام الحضارات (١٩٩٣)، الغرب فريد وليس عالمياً (١٩٩٦)، في د. مادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مرجع سابق، الفصل الثاني.

(٧) انظر تحليلاً تفصيلياً في مادية محمود مصطفى، إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية (في) حولية أممي في العالم، العدد الخامس (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣.

انظر أيضاً أماني غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية - دراسة في خطاب صراع الحضارات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، إشراف د. مادية محمود مصطفى (غير منشورة).



النحو الذي جرى به، إنما هو أمر يتطلب تجاوز النقد المعرفي والمنهجي والسياسي إلى تقديم رؤية بنائية وتتلخص أبعاد هذه الرؤية فيما يلي (٨):

أولاً: إن التصور الإسلامي لا يكرس الصراع كقانون تاريخي مطلق، كما تقدمه المدرسة الواقعية بروايتها المختلفة ومنها فكر "هنتجتون"، ولكن التداخل، وهو المفهوم الإسلامي للصراع، ليس إلا سنة من سنن الاجتماع البشري إلى جانب سنن الله الأخرى.

ولذا، فإن الجهاد في معناه الواسع ليس صراعاً مع الآخر للقضاء عليه ولكن أداة لنشر الدعوة، ومن ثم فإن الحرب هي إحدى أدواته، بينما التعاون السلمي أداة أخرى إلى جانبها. ولكل من الأداتين ضوابطها وشروطها وليست إحداها بديلة مطلقة للآخرى.

ولهذا، فإن السؤال الجوهرى فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو: متى تكون الحرب؟ ومتى يكون السلام؟ هكذا يجب أن نقرأ المدارس والاتجاهات الفقهية المختلفة حول الموضوع بحثاً عن إجابة لهذا السؤال (٩).

ثانياً: لماذا لا نقول إذن إن مفهوم الدائرة الإسلامية عن نمط العلاقة بين الحضارات هو "تعارف الحضارات"؟ وأنا هنا أستخدم ذلك المصطلح الذى قدمه بعض الأساتذة المفكرين مثل أ. زكى الميلاد (١٠) وكذلك بعض الأساتذة الأكاديميين مثل د. سيف الدين عبد الفتاح (١١) وتبنته بعض المؤسسات الإسلامية العاملة فى مجال حوار الحضارات (١٢).

إن المفهوم الإسلامى عن حوار الحضارات ينبئ على الأصول (قرأنا وسنة) ويعكس الأسس المعرفية للرؤية الإسلامية، إلا أن استخدام مصطلح "الحوار" من داخل الدائرة الإسلامية وفى ظلال العولة إنما يضعنا فى نطاق الدائرة الاعتدالية الدفاعية عن الإسلام والمسلمين، فى حين أن استخدام مفهوم تعارف

الاتجاه الثانى يرفض مقولات هنتجتون، إما عن عدم اقتناع بأن تكون العلاقة بين الحضارات وليس توازن القوى والمصالح هى المفسر الأساسى للعلاقات الدولية، أو رفضاً للصاق الذممة بالإسلام والحضارة الإسلامية، باعتبارها مصادر للصراع والنصادم، ودفاعاً عن الإسلام والمسلمين الذين يقبلون الآخر ومستعدين للحوار معه، أو دفاعاً عن التعددية الثقافية والحوار بين الحضارات، انطلاقاً من رؤية إنسانية عالمية، أو من رؤية إسلامية تعترف بأهمية الحوار، والتعارف الحضارى كأساس من أسس الرسالة العالمية للإسلام.

أما الاتجاه الثالث، فيرى أن العلاقات بين الحضارات تمر بمراحل مختلفة من الحوار والصراع. ويرى أحد روافد هذا الاتجاه أن الحالة الدولية الراهنة لا تسمح بحوار حقيقى نظراً لاختلال ميزان القوى الدولية، بحيث لن يقود الحوار إلا إلى فرض نمط حضارى على الآخر، وفى المقابل، هناك رافد آخر يرى أن الحوار ضرورى للخروج بالعالم من أزمتته الراهنة، إلا أنه لابد أن تتوافر له الشروط لكي يحقق أهدافه الحقيقية باعتباره سبيلاً للتفاهم المشترك وإزالة العوائق أمام العلاقات السليمة.

بعبارة أخرى، ولد اتجاه حوار الحضارات من رحم التصدى لمقولة صدام الحضارات فى الدائرة العربية والإسلامية، ومن زخم الاعتراض على هذه المقولة وتطبيقاتها انطلاقاً من تعريفات متنوعة للحضارة والثقافة، والعلاقة بينهما وللحوار الفكرى والحضارى، وانطلاقاً من أسانيد معرفية وفكرية مختلفة تؤثر على طبيعة الرؤية للعالم، والعلاقة بين مكوناته، بل وتؤثر على الموقف من اتخاذ الحضارات، أو الثقافات وحدات للتحليل السياسى من عدمه.

خلاصة القول، تابنتى هذه القراءة النقدية إلى رفض ذلك الترحيب الذى شاع حتى نهاية التسعينيات بمفهوم الحوار، على اعتبار أن هذا الترحيب ليس إلا دفاعاً واعتذاراً عن الإسلام فى مواجهة هجوم هنتجتون. كذلك من ناحية أخرى، رفضت تشخيص الحالة بأنها أسيرة الصراع الدائم والحتمى. ولذا، رأيت أن الانتشغال على الساحة الإسلامية بهذين الطرحين المتقابلين وعلى

(٨) د. نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامى، مرجع سابق.

(٩) حول مزيد من التفصيل عن كيفية إعادة تقديم مفهوم الجهاد لمواجهة الشبهات حوله، انظر:

Nadia M. Mostafa: How to Comprehend Jihad:

موقع إسلام أون لاين

<http://www.islamonline.net/english/Contemporary/03/2003/Article.02shtml>

- Nadia M. Mostafa: The missing logic in the discourse of peace and violence in Islam, presented to "Contemporary Islamic Synthesis" conference Organized by Mohamed Farsi chair of Islamic peace, American University Center for Global Peace, Library of Alexandria October 2003.

(١٠) ذكرى الميلاد، تعارف الحضارات، مجلة الكلمة، بيروت، العدد ١٦، صيف ١٩٩٧م/ ١٤٠٨هـ.

(١١) د. سيف الدين عبد الفتاح، العولة والعالمية (فى) د. منى أبو الفضل و د. نادية محمود مصطفى (محرران)، التفاصيل النظرى للدراسات الحضارية، أعمال مشروع بحثى، برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، (تحت الطبع)

(١٢) مثل جمعية الدعوة العالمية الإسلامية فى طرابلس التى نظمت مؤتمراً عالمياً فى سبتمبر ٢٠٠٤، وصدرت أعماله ٢٠٠٥، وذلك تحت عنوان: "لتعارفوا"

طبيعة تحديات هذه المرحلة على المؤسسات الرسمية بصفة خاصة الانتقال بدرجة أكبر إلى هذه الجوانب العملية. فلقد أضحت الضغوط نحو ضرورات ومتطلبات الحوار أكثر وضوحاً، ليس في نظر الحكومات فقط، ولكن بالنسبة أيضاً لبعض الروافد الفكرية التي كانت ترفضه أو تتحفظ عليه.

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات :

١- الاتجاه الليبرالي الذي تلخص مقولات بعض نماذج (١٥)

كالآتي:

- العولمة تؤثر على شكل ومضمون واتجاهات الحوار، حيث إن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هي من صميم موضوعاته.

- الحوار بين حضارتين غير متكافئتين مادياً ممكن بل وضروري، لأنه سيبل خروج الحضارة المتخلفة من دائرة التخلف والدخول في عالم التقدم الإنساني، وذلك من خلال اقتباس عدد من قيم ومؤسسات وإنجازات الحضارة الأوروبية. ولن يمنع من هذا الاقتباس كل المناظرات في العالمين العربي والإسلامي باسم الخصوصية الثقافية العربية والإسلامية، ذلك لأن قيم حقوق الإنسان أصبحت تعبر عن حضارة عالمية إنسانية.

- في ظل إشكاليات التعريف بالفئات الحضارية، فإن هدف الحوار هو التوصل إلى الاتفاق على صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التي تأخذ في اعتبارها التنوع الإنساني الخلاق.

- تتسع أجندة حوار الحضارات لتشمل إشكاليات معرفية، ومشاكل عالمية، وليصبح مجال العلاقة بين الإسلام والغرب هو أحد مجالات هذا الحوار وليس مجالها الوحيد.

- يجب أن تسهم الحضارة العربية الإسلامية في صياغة الحلول للمشاكل العالمية وطرح تصوراتها القيمة الإنسانية.

٢- الاتجاه اليساري الذي تبنت بعض نماذج (١٦) اقتراباً آخر مفاده الآتي:

الحضارات يمثل استجابة إيجابية وليس مجرد رد فعل لما أثارته أطروحات صراع الحضارات كما يجب أن نطرح السؤال التالي: هل يمكن للعرب أن يدخل في حوار حضاري مع حضارات غير متكافئة معه من الناحية المادية وهو المحكوم دائماً باعتبار توازن القوى المادية؟ إن منتجتيه حين يذكر الحضارات والأديان لا يقدمها إلا في إطار الصراع، مما يعكس كل دلالات هيمنة الغرب المادية. كما سيؤيد التوضيح - وليس هناك من الأدلة في واقع السياسات الأوروبية والغربية الرسمية بصفة عامة على أن حوار الثقافات هو الأساس في تشكيل رؤية هذا الجزء من الغرب للعالم، ولا أدل على ذلك من مضمون ومحتوى الحوار حول قضايا المرأة والطفل والأسرة والبيئة والأقليات، وذلك في المحافل الدولية الرسمية المعنية بتقنين قواعد إدارة هذه المجالات في عصر العولمة.

ثانياً- وماذا بعد ١١ سبتمبر؟ .. جدوى الحوار وشروطه:

مع أحداث ١١ سبتمبر وبعدها، تجددت الجدالات حول العلاقة بين الحضارات بقوة وزخم. وتم استدعاء مقولات منتجتيه وأنصاره، والمقولات المضادة له. ولكن كان السياق أكثر تدهوراً مما كان عليه في بداية التسعينيات، حيث أضحي العالم الإسلامي في حرق المذبح بعد أن كان في موضع مصدر التهديد المحتمل (١٣) ففي حين رأى البعض في الهجمات على نيويورك وواشنطن دليلاً على "الغضب المسلم" ضد سيطرة القيم الغربية وضد السياسات الغربية، فإن البعض الآخر اتجه إلى النظر إلى الهجمات في سياق صراع المصالح ودور الشبكات المتشعبة الإرهابية في العلاقات الدولية لهذا، فإن الجدال حول دور العلاقة بين الأبعاد الثقافية الحضارية، والأبعاد الاستراتيجية في تفسير هذه الأحداث وما تلاها من تطورات في الخطابات الأمريكية والسياسات الأمريكية (١٤)، قد اكتسب زخماً كبيراً.

والجدير بالملاحظة أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد الاهتمام بقضايا وآليات الحوار لفترة واضحة، حيث فرضت

(١٣) د. نادية محمود مصطفى، التحديت السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، بروز الأبعاد الحضارية الثقافية (في) د. نادية محمود مصطفى و « محمد الشيب عبد الصالح (محرران)، الأمة في قرن، العدد الخاص من حولية أممي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية (٢٠٠٢)، الكتاب السادس وثيقة العدد الخامس، إصدار مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة.

د. نادية محمود مصطفى، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية) (في) مجموعة باحثين، مستقبل الإسلام، دار الفكر العربي، دمشق، ٢٠٠٢.

د. نادية محمود مصطفى، أولي هروب القرن الحادي والعشرين ووضع الأمة الإسلامية، جهود التمهيد الحضارية الثقافية وشروط استمرار حوار الحضارات (في) جمال مونس، كيف مواصلة حوار الحضارات، يناير ٢٠٠٢، مركز العلاقات العربية - اليونانية، دمشق، ٢٠٠٣.

(١٤) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، إشكالية العلاقة بين الأبعاد الاستراتيجية والأبعاد الثقافية، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(١٥) د. نادية محمود مصطفى، أطروحات السيد بنس، انظر على سبيل المثال السيد بنس، حوار الحضارات، تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، مبريت للشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠١.

(١٦) انظر على سبيل المثال السيد بنس، الدعاية لنوعية خطاب حشري للمثقفين الأمريكيين، وذلك ضمن سياق ردود الفعل على هذه المباشرة حليمي الشعراوي، في رده على ماثرة السيد بنس، الدعاية لنوعية خطاب حشري للمثقفين الأمريكيين، وذلك ضمن سياق ردود الفعل على هذه المباشرة على صفحات الأهرام بوليفر، أغسطس ٢٠٠١.

انظر أيضاً على سبيل المثال محري لب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، منظمة الشعوب الإفريقية والآسيوية، القاهرة، ١٩٩٧.

تسارعت البيات وأدوات ما يسمى الحرب العالمية ضد الإرهاب، والتي كانت ساحتها الأساسية عالم المسلمين، لم تنقطع اللتقيات والجهود الخاصة بالحوار، سواء على المستويات الوطنية والإقليمية أو العالمية.

ومن هنا، برز السؤال التالي: ألم تقدم خبرات العامين التاليين على الحادي عشر من سبتمبر الدلالات الكافية حول ما إذا كانت الحالة القائمة من العلاقات بين عالم المسلمين وعالم الغرب هي حالة صراع حضارى أم صراع مصالح؟ هل الحوار مازال ممكناً أو ما زال قادراً على أن يسهم بفاعلية فى إدارة معضلات هذه العلاقات فى بداية القرن الحادى والعشرين؟

ومن واقع مؤتمر عن الخبرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية - نظمه برنامج حوار الحضارات (أكتوبر ٢٠٠٢) فى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة - أسفرت نتائج ١٨ بحثاً ومناقشاتاً عن الكشف عن حالة الضباب التى تحيط بمسألة الحوار، وهى الحالة التى تتلخص ملامحها فى الآتى(١٨):

- إن التصدى المؤسسى العربى الإسلامى لموضوع حوار الحضارات ليس على المستوى المرجو منه رغم أهميته.

- إن الموضوع أصبح له طابع مهرجانى أكثر منه أكاديمياً، ناهيك بالطبع عن طابعه الاعتذارى الدفاعى.

- إن الاهتمام بحوار الحضارات، على مستويات رسمية ومؤسسية عدة، يدور فى حلقة مفرغة، لأن ما هو قائم هو حوار حول الحوار وليس حواراً بين الحضارات، ناهيك عن أنه لا توجد لدينا رؤية واضحة لماهى الحوار ومضمونه الحقيقى، هل هو حوار حضارات أم حوار ثقافات أم حوار أديان؟

- هناك عدم تكافؤ واضح بيننا وبين الطرف الآخر فى الحوار من حيث التنظيم والموارد والأدوات المستخدمة ومن ثم، فإنه فى حالة إذا ما انحرفنا بالفعل فى حوار مع الآخر، فإنه لا يمكن أن يسفر عن نتيجة إيجابية من وجهة نظرنا

- إن معظم المبادرات الداعية للحوار إنما تنبثق من الغرب أو من مؤسسات مسيحية وطنية أو إقليمية فى الشرق وبينما تدعو هذه الجهات إلى ثقافة الحوار والسلام والتسامح والتعددية، فإنها أيضاً مدعومة بليات وبرامج عمل محددة لتنفيذ الحوار بين مستويات وقطاعات متنوعة من المسلمين والمسيحيين (الشباب، الإعلام، التعليم والتدريب)، وفى المقابل، فإن المؤسسات العربية والإسلامية المنخرطة فى الحوار تديره على مستوى الخطابات فقط مع افتقاد البرامج والخطط العلمية وفى حين أدركت الهيئات العالمية والأوروبية كيف أن الجهد الثقافى أضحي من صميم

إن حالة نوارى القوى فى ظل البيات المولة المادية والثقافية توفر للنظام الرأسمالى هيمنة مفرطة، وهو الأمر الذى يجعل الثقافى والفكرى مجرد أداة. ومن ثم ليس هناك معنى للحوار على الصعيد الفكرى والثقافى، لأن النظام ذا القطب الواحد لا يجعل للحوار الأهمية رمزية

يجب طرح جدول أعمال مختلف، فى إطار حركة مقاومة أمريكا العالم، وذلك حول مفاظ مثل معايير العالمية المزدوجة، ورفض لاثوية حوار ثقافى وسياسى مع الشمال دون البدء بحوار جنوب - جنوب، والنصدي لنزعات العنصرية والإقصاء فى قضايا اجتماعية ومحلية دون تسعية أسبابها الحقيقية الصادرة عن النظام العالمى. والحوار الداخلى حول الحقوق الجماعية للشعوب فى تقرير مصيرها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وموارثها الضرورية مع حقوق الإنسان المدنية، والتفكير فى برامج هجوم مضاد ضد العنصرية الشمالية

٣- الاتجاه الثالث يمثل اقتراب بعض المؤسسات الإسلامية الرسمية، وبعض المفكرين الإسلاميين - على اختلاف مواقفهم - رمضاً أو قبولاً للحوار. ونلاحظ أن بؤرة اهتمام هذا الاتجاه هى صورة الإسلام والشبهات التى يتعرض لها، ومن ثم استحضارهم ما يتصل بطبيعة الإسلام، عقيدة وشريعة، أخلاقاً وقيماً، وما يتصل بخصائص الحضارة الإسلامية بالمقارنة بنظيراتها الغربية وما يتصل بالممارسات الإسلامية فى التاريخ بالمقارنة بنظيراتها الغربية تجاه أصحاب الديانات والثقافات الأخرى(١٧)

وفى ظل سياق إقليمى وعالمى متدهور، طرح السؤال بقوة حول مصداقية الحديث عن حوار بين الحضارات أو الثقافات أو الأديان، فى الوقت نفسه الذى تتصاعد فيه لغة القوة العسكرية الفاشمة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل ضد عالم المسلمين

فبعد عام على أحداث الحادى عشر من سبتمبر وبداية ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، كانت الانتفاضة الفلسطينية تدخل عامها الثالث، كما أخذت طبول الحرب ضد العراق تنق بتسارع شديد حتى وقع العدوان على العراق فى مارس ٢٠٠٣، وكانت الأسطة تتكرر عما يحدث فى أفغانستان منذ سقوط طالبان من ناحية أخرى. أعلنت وسائل الدبلوماسية الشعبية التى انتهجتها الولايات المتحدة عن فشلها، وكشفت مبادرة باول فى ديسمبر ٢٠٠٣ - وطلانها عن الديمقراطية والتغيير المنشود فى المنطقة - عن أهداف الاستراتيجىة الأمريكية الحقيقية بعد احتلال العراق ومن ناحية أخرى، كان هناك تمام فى الإجراءات المضادة للحقوق المدنية والدينية لمسلمى الولايات المتحدة وأوروبا وفى حين

(١٧) انظر على سبيل المثال أعمال المؤتمر العام الرابع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مايو ٢٠٠٢، تحت عنوان: حفيقة الإسلام فى عالم متغير

(١٨) د. نادية محمود مصطفى ود. علا أبو زيد (محرران)، من خبرات حوار الحضارات - قراءة فى مباحث على الصعيد الوطنى والإقليمى والعالمى، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٥٥-٥٦٢

السياسات، فما زالت مؤسساتنا تفتقد هذه الرؤية عن الجدائلية بين الثقافي والسياسي في مرحلتنا الراهنة

- لا يزال هناك عدم وضوح حول أسس الحوار، فهل نحاور الغرب انطلاقاً من منظومته أم من منظومة حضارية عربية إسلامية؟ ومن الذي يمثل تلك الأخيرة؟ ثم ماذا عن الاتجاهات المتنوعة الليبرالية، القومية، الإسلامية، اليسارية وموقفها من الحوار مع الغرب شكلاً ومضموناً؟ وما هي القضايا التي يجب أن يركز عليها الحوار؟

ومن الواضح أنه لا بد من وجود استراتيجية طويلة المدى محددة المعالم، تحدد قضايا الحوار التي تنبع من دوافعنا وتلبس احتياجاتنا، وتنطلق من الوعي بعدم الانفصال الراهن بين الثقافي والحضاري، وبين السياسي والاقتصادي.

لا بد أن ندرك أن حوار الحضارات هو موضوع سياسي يقوم على قاعدة ثقافية تستدعي الدين بالضرورة. ومن ثم، فعلينا أن نحسن توظيف البعد الثقافي كدأ من أدوات السياسة الخارجية (لاحظ مثلاً الفارق بين وزن الاستراتيجية الثقافية في السياسة الخارجية المصرية ونظيرتها الإيرانية). وعلينا -ثانياً- أن ننهج سبيل الإصلاح والتجديد الديني، وهذا يستدعي حواراً بيننا أولاً، كما يستدعي تحسيننا لصورة الإسلام (تجديد إسلامي) في دأورتنا قبل أن نتجه لتحسينها في الغرب.

من أجل أن تحسن تقديم منظومة قيمنا الأصيلة، والتي يمكن أن تسهم في التجديد الثقافي العالمي، يجب أن نسعى إلى إيجاد خيط ناظم يربط الجهود المبعثرة في شكل مؤسسي على مستوى الدولة الواحدة، يأتي مثلاً في صورة إيجاد وحدة لحوار الحضارات في وزارة الخارجية، ثم على مستوى الإقليم والامة، وليكن بتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويجب أن ندرك أن الحوار له مستويات متعددة كلها مهمة. وفي هذا الصدد، يرى البعض أهمية أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني في العالم الإسلامي بالتواصل مع المجتمع المدني العالمي، فإن تفعيل حوار الشعوب قد يكون سبيلاً للالتفاف حول التأثير السلبي لاختلال توازن القوى على الحوارات الرسمية بين الحكومات. ومن هنا، تأتي أهمية التمييز بين الحوار كقضية دولية أو أداة من أدوات السياسة الخارجية، وبين كونه نشاطاً إنسانياً متواصلاً وقديماً قدم خلق الإنسان.

ويستتبع رغبتنا في نقل صورة إيجابية عنا للآخر أن نكون قادرين على أن ننقد أنفسنا. فسلبياتنا كثيرة. وإذا أردنا أن ندخل في حوار جاد مع الآخر، فلا بد أن نكون منفتحين على أمر نقد الذات ومستعدين له.

من ناحية أخرى، فإن إقامة حوار بين الحضارات يسبقها - أو على الأقل يوازيها - ضرورة إقامة حوار داخل الحضارة، أي حوار إسلامي- إسلامي، وكذلك حوارات وطنية بين التيارات الفكرية السياسية المتنوعة. إن الآخر قد يكون في الداخل أيضاً وليس في الغرب فقط، وبالمثل على صعيد المسيحيين في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، حيث يمكن رصد التنوعات بين الأقباط والبروتستانت والكاثوليك.

ولا بد أن نسعى إلى تحقيق تحالف منظم بين المسلمين والمسيحيين في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، للتوصل لمنظومة قيمية أخلاقية تعكس المشترك الإنساني القيمي الذي يميزنا مع كطرف متماسك في الحوار مع الآخر الغربي.

ومن واقع سلسلة من المحاضرات، تم تنظيمها في الموضوع عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، كانت القضية الرئيسية التي سيطرت على المناقشات هي قضية جدوى الحوار وشروطه (١٩). وقد جاء ذلك في إطار العدوان على العراق وتصاعد العدوان الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية على الأصعدة المختلفة.

وقد برزت خلال المناقشات قضيتان بالغتا الأهمية، هما نظرية المؤامرة وقضية النقد الذاتي. وعن نظرية المؤامرة، فلقد رأى البعض، وهم غالباً المتشككون في جدوى الحوار، أن التشييت بها مهم، فهي تفتح الأعين على ما حيك لنا في الماضي ومن ثم تكون عوناً على إدراك ما يحاك لنا في الحاضر، وتكون مؤشراً على ما سيحاك لنا في المستقبل. أما البعض الآخر، فإنهم رفضوا تماماً تعليق كل إخفاقاتنا على شعاعة نظرية المؤامرة، وأكدوا أن تخلفنا وتبعيتنا يرجعان لعدم السير في طريق العقل والعلم والحرية والعدالة التي سار فيها الغرب فتقدم بعد طول تخلف. ويستطرد أصحاب هذا الفريق ليؤكدوا أن الإيمان بنظرية المؤامرة هذه يواكبه عادة رغبة مرضية في تنزيه الذات. فالتأكيد دوماً على أننا كنا حضارة نعرف الحوار وتفتتح على الآخر فيه قدر غير قليل من التجاوز والمبالغة، فالشرق مارس هو أيضاً المد والسيطرة والهيمنة والصراع عندما كانت له اليد العليا. فعوضوع حوار الحضارات - عند هذا الفريق - هو موضوع حمل بأكثر مما يحتمل، فالأمر كله لا يدعو على مدى التاريخ أن يكون صراعاً على المصالح، يأخذ في كل مرحلة تاريخية سمة محددة اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية. ولكن المستمر هو أنه صراع ينجم فيه الاتوى في حين يخسر الضعيف، بعض النظر عن هو القوى ومن هو الضعيف، وبغض النظر عن موضوع الصراع وأدواته: عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، وإن كان من الواضح والجلي الآن أن الأبعاد والأدوات الثقافية قد حققت قفزة للأمام لاعتبارات عديدة، بالمقارنة بما كانت

الحوار الذي يضعه الغرب، فإن هذا يعكس - من وجهة نظر د. حسن حنفي - هدف الغرب من الحوار، ألا وهو إقناع المسلمين بأنه عاдам الدين جزاء من الدولة، فسيظهر العنف وستظهر الجماعات السرية في الداخل والخارج، وبالتالي فلا حل أمام المسلمين سوى العلمانية الغربية وفصل الدين عن الدولة

وعن قضية الاستشراق، قدم د. رضوان السيد خبرة التعامل مع تطور الاستشراق ومدارسه وتأثيره على رؤية الغرب للإسلام ووصولا إلى المرحلة الراهنة. ولهذه الخبرة دلالات، من أهمها الأسس المعرفية والفكرية والناصيلية السائدة في تيار من الدراسات الاستشراقية، والتي يتم الأخذ عنها في الحملات الإعلامية ضد الإسلام، مما يبين أن الفكر وما يتعلق به من أبعاد ثقافية وحضارية يسهم بعمق في تشكيل الصورة والإدراك والسياسات واستدعى د. حسن حنفي أهمية الوعي بالفكر الاستشراقي، حيث قدم تفسيراً لأسباب الهجوم على النص القرآني والوحي، حيث قال: «وكان اكتشاف عدم الصحة التاريخية للنصوص الدينية في العهد القديم والجديد دافعا للمستشرقين إلى التطبيق على القرآن الكريم... وبذلك يصل هؤلاء المستشرقون إلى القضاء على الوحي الإسلامي، ولأسيما القرآن الذي يمثل كتلة تحمي ثقافة المسلمين». واستكمالا، يرى د. حسن حنفي أن الهدف الاستراتيجي لحوار الحضارات لدى الغرب هو التوطئة لفرض جدول الأعمال الغربي، وفي النهاية القضاء على ما تبقى للمسلمين من وحي ونص.

وهكذا، يتضح لنا أن بعض مخرجات الاستشراق لم تعد تمثل فقط أساسا تنطلق منه وتستند عليه حسابات الإدارة الأمريكية اليمينية المحافظة، ولكن أضحت أيضا أساسا لحملات إعلامية واسعة النطاق تنال من أصول الإسلام ورموزه، وعلى رأسها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتحاول النيل من مصداقية القرآن الكريم. وقد أشارت د. غريدة جاد الحق في مداخلتها إلى أنه مع إدراك المستشرقين صعوبة التخلص من القرآن اتجهوا إلى منحي آخر هو محاولة تقديم قراءات جديدة للقرآن، بحيث تصل بالتدريج إلى ما يأملون منه وهو قرآن جديد أو إسلام "مدني ديمقراطي". وقد تأثرت سياسات الحكومات الغربية بذلك، وتراوحت سياساتها بين اتجاه يميل في إحياء الإسلام التقليدي المسالم، وذلك الذي يرى أن الأصولية قد أكلت قلب الإسلام، ثم برز الآن اتجاه ثالث يسعى لفهم وتخطيط كيفية التعامل مع المسلمين والعرب سياسيا ودينيا والمساعدة في إخراج "إسلام جديد" لا هو بالتقليدي ولا الأصولي، ولكن بوصف بأنه مدني ديمقراطي.

وتوضح خبرة رضوان السيد مع الدراسات الاستشراقية غياب نقاجات الدارسين العرب والمسلمين عن قاعات الدرس

وهو "تأثير" يظهر نظرية النقد الذاتي التي تستند إلى فهم ظاهر الحوار الحضاري المرتجوع إلى الجدور الفكرية للخطابات المعاصرة فتسود في عصر المهضة، وإلى إنشكابات وقضايا المعاصر من التيارات الإسلامية والليبرالية واليهودية العربية ومواقفها من العرب. وتقوم هذه النظرية على تحديد أسس هذه التيارات الفكرية عند ما بينها ومناخها نظورها وتقييمها من حيث موقعها من قضية الحداثة، وتفسير أسباب فشل المنطقة العربية في أحداث التغيير المطلوب منه فشل في تقبل نموذج الحداثة لهذا، تحضر هذه النظرية أن من أهم شروط الحوار الحضاري الناجح نقد العلمانية وتقديم رؤية نقدية للحداثة من ناحية ونقد التاريخ والفكر الإسلامي من ناحية أخرى فهذا النقد المزيج هو السبيل إلى اكتشاف منطقة القيم المشتركة العالمية بين الحضارات

وتثير نظرية النقد الذاتي الأسئلة التالية: هل نققد أنفسنا قريبا أم معاد من الحداثة أم عن نموذجنا الحضاري؟ وهل نحتاج لنقد الذات من منطلقات ليبرالية فقط أم نحتاج أيضا للدفاع عن المرجعية الإسلامية التي أضحت تتعرض لهجوم متسع النطاق؟

ومن هنا وفصلا عن الحاجة إلى نقد الذات، فنحن أيضا في حاجة إلى اجتهد فكري معاصر قوي وفاعل، لأن الإسلام وإن كان يتضمن نظريات وروى تفصيلية حول وحدة الإنسانية والاستخلاف وال عمران والتوازن في الكون وغيرها، فإن بعض ممارسات تاريخ المسلمين وواقع المسلمين الراهن - في مجمله - يطر جان الأسئلة حول الفجوة بين الأصل والواقع، ناهيك عن الحاجة المتزايدة للدفاع عن الأصول ذاتها بعد أن ذاع وانتشر الهجوم عليها، أي فبعد أن كان هذا الهجوم محصورا من قبل في دوائر الاستشراق، انتقل إلى دوائر العوام والصحف.

وفي مؤتمر دولي - تم عقده في سبتمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "مسارات وخبرات في حوار الحضارات" - جرت مناقشة قضايا معرفية ونظرية وسياسية تقع في صميم أنماط الحوارات الدائرة ومستوياتها (٢١)

وكانت القضية الأولى التي برزت من خلال أعمال هذا المؤتمر هي الدين وقد انضحت فروق مهمة بين المدركات الإسلامية عن الدين والمدركات المناظرة لدى الغربيين في ظل الأشكال العصرية للممارسات الدينية الحديثة في أوروبا وأمريكا. ولذلك، ظهر التساؤل: أين القاسم المشترك في الحوار حول دور الأديان؟

ومن هنا، يتضح مدى عمق طرح السؤالين اللذين طرحهما د. حسن حنفي في تعليقه وهما: من الذي يصنع التاريخ؟ من الذي له زمام المبادرة الآن؟ إذا كان الدين والعلمانية على رأس جدول أعمال

(٢٠) د. نادية محمود مصطفى و د. علا أبو زيد، قضايا واتجاهات المناقشة، المرجع السابق، ص ٨-١١.

(٢١) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مسارات وخبرات في حوار الحضارات - رؤى متنوعة في عالم متغير، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، انظر قضايا واتجاهات المناقشة، ص ٢٦٩-٢٨٥.

الأكاديمي في الغربين الأمريكي والأوروبي ويقصد بذلك غياب أطروحاتهم المصاحبة أو الباعدة لأطروحات الاستشراق التقليدي أو الحديث

ثم كانت مداولة سعيد بن سعيد العلوي التي استدعت نطاق الاستشراق الحديث، مبنية على أسسها وأسبابها، مبرزة قضية اتهامها للإسلام والمسلمين بالإرهاب، مقابل تأكيد هيمنة الحضارة الغربية بقيادة أمريكية ولقد أكد تعليق السيد يسين أرامها هو أن الدمار عن الإسلام والمسلمين ليس إلا قضية فرعية، وأن الأساس والأهم هو كيف يمكن أن نسهم في الحوار الحضاري العالمي لحل مشكلات الإنسانية، وإنتاج معرفة، وللمشاركة في خلق ثقافة عالمي مع المثقفين الأوروبيين والأسبوريين لتقديم نقد علمي موضوعي للهيمنة الأمريكية في أبعادها العسكرية والاستراتيجية والثقافية

وعن قضية العلمانية، فقد ظهر أنها أضحت مفهوما إشكاليا متشعبا، لأنه يفترض إمكانية الفصل بين المقدس والديني، في حين أن هذا غير ممكن في السياقات التي تحترم الدين. وبعد أن كان هناك دائما فصل فكري ونظري بين العلمانية والإسلام، فإن السؤال الدائر الآن في أوروبا وأمريكا وكذلك في آسيا ليس هو أي نمط من الإسلام يوجد بين ظهرائهم؟ ولكن كيف يمكن الوصول إلى الإسلام العلماني؟ وهل يمكن الحديث عن إسلام علماني؟

إن قضية شائكة من قضايا الحوار هي العلاقة بين الدين والنزعة والمجتمع، والاختلاف بين الرؤى الإسلامية والرؤى العلمانية لهذا الموضوع. إن صعود أهمية المداخل الثقافية في التفسير والتحليل، وفي قلبها الدين، فتح الباب لإعادة النظر في الثوابت الحديثة، وعلى رأسها العلمانية، وذلك نظرا لتنامي التحولات المتصلة بالهوية.

إن ارتباط الدين بالهوية، وصعوبة الفصل بين المدني والمقدس، وغيرها من المشاكل التي تجسدت على أرض الواقع في مناطق شتى من العالم، فرضت تحديات على سبل العيش المشترك بين أصحاب الديانات والثقافات المتنوعة، والتي يجمعهم حيز مكاني واحد. وهي التحديات التي يمكن التعامل معها ولو بأشكال متنوعة في ظل مبادئ العدالة والحرية والمساواة

### ثالثا - أزمة للرسم الدنماركية ..

#### هل فقد الحوار مصداقيته؟

إن الغاية من وراء التركيز على هذه القضايا وغيرها هي

تحقيق الاستعداد الجيد لخوض الحوارات بطريقة فعالة ومنمّرة، تأسيسا على اجتهادات فكرية وفقهية تستجيب للتحديات الراهنة، من أجل المساهمة في عملية الإصلاح المعرفي والفكري والسياسي في الأمة. فالحوار ليس غاية بقدر ما هو سبيل من سبيل أخرى لإدارة شأن الأمة داخليا وخارجيا على حد سواء.

برز سؤال هل مازال الحوار ممكنا بوضوح على ضوء مغزى حالة الرسوم الدنماركية. ولقد سبق أن تردد هذا السؤال، وتصاعد الاهتمام بمناقشته مع كل من الأزمات المتفجرة على التوالي وهي الأزمات التي نشأت من ناحية عن استخدام القوة من دول غربية تجاه العالم الإسلامي - مثل العدوان الاسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، والعدوان الأمريكي على أفغانستان وغيرها - وعن أعمال عنف مورست باسم الإسلام، أو اتهم فيها مسلمون - من ناحية أخرى - مثل تفجيرات مدريد ولندن وإندونيسيا وغيرها.

وبين النوعين، ظلت جهود فكرية ومدنية على الجانبين تسعى لإعلاء صوت الحوار والدعوة للعدالة قبل السلام. وفي هذا الإطار، نلاحظ أن الغرب كان أكثر نجاحا في اختراق مجتمعاتنا، حيث تأسست - على سبيل المثال - مؤسسة أنا ليند لحوار الثقافات الأورو - متوسطية تجسيدا للبعد الثقافي للشراكة الأورو - متوسطية (٢٢) بينما تميز دور مفوضية حوار الحضارات، على صعيد الجامعة العربية، بالجمود، واستمر تقاثر جهود المؤسسات الإسلامية، الوطنية منها والإقليمية وعبر الإقليمية.

وقد أوضحت ردود الفعل تجاه أزمة الرسوم الدنماركية في الخطابات العربية والإسلامية مدى الشرخ الذي أصاب صورة الحوار على الساحتين العربية والإسلامية. وقد أدت الأزمة إلى تراجع رموز إسلامية داعمة للحوار وممارسة له عن دعمها أمام وطأة التسييس والإهانة. من ناحية أخرى، اجتمعت رموز من تيارات مختلفة قومية وليبرالية وإسلامية - بشكل غير مسبوق - على إدانة الفطرس الأوروبية وحق حرية التعبير بلا ضوابط أو مسئولية، وفقا للنمط الليبرالي الغربي المزعوم.

إن الأزمة التي فجرتها الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول - عليه الصلاة والسلام - كانت أزمة غير مسبقة، نظرا لطبيعة تطورات الحدث الذي فجرها وردود الفعل تجاهها، واتساع نطاق تداعياتها، وتعدد القضايا محل الاهتمام وتداخلها، وتعدد الفواعل الرسمية والمدنية والشعبية التي تحركت (٢٣).

لم تكن الأزمة طارئة أو مفاجئة، بل كانت تعبيراً عن نزوة

(٢٢) حول البعد الثقافي للمشاركة الأوروبية - المتوسطية من رؤية نقدية تناقش العلاقة بين البعد السياسي والبعد الثقافي، انظر: د. نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للمشاركة الأوروبية - المتوسطية (في) أعمال مؤتمر أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورو-متوسطية الذي نظمه برنامج حوار الحضارات في أبريل ٢٠٠٥.

(٢٣) د. نادية محمود مصطفى، الرسوم الدنماركية وتداعياتها: أزمة في مسار حوار الديان والثقافات قراءة في مغزى العلاقة بين الثقافي/ السياسي وشروط حوار عادل ومتكافئ



ولكن الملاحظ أن هذه الرؤية لا تشمل في أحيان كثيرة الإسلام والمسلمين. ولذا، وفي حين يتصاعد معدل الإساءة للإسلام والمسلمين بصورة متعددة، نجد أن مسلسل تجريم معاداة السامية - أو بالأحرى إسرائيل - (٢٤) تتوالى حلقاته بصورة متزايدة.

لذا، أكدت أزمة الرسوم الدنماركية سعة المعايير المزدوجة للسياسات الغربية بعد أن اختبرت أسس الرؤية التي تنبئ عليها الصراع، العنصرية والمادية. وهناك في الغرب ذاته تيارات فكرية نقدية تحذر من مخاطر أزمة الحضارة الغربية، والتي تتولد من داخلها. ولذا، وحيث تنتقد رؤية حضارية إسلامية نقائص هذه الحضارة الغربية، فإن بعضها يؤكد أن هذه الأزمة لا يمكن حلها فقط من داخلها، خاصة بعد أن وصلت إلى مرحلة متطرفة من الاستعلاء وإنكار الحضارات والثقافات الأخرى، ولذا، فهي في حاجة إلى مراجعة تنظر إلى ما تقدمه نماذج حضارية أخرى، مثل النموذج الإسلامي، من قيم الاجتماع والعمران البشري العادل والمتكافئ (٢٥).

إن الأزمة الدنماركية ومسار تطورها دعا الكثيرين - ومنهم رموز ليبرالية وقومية ويسارية وليس فقط رموزا إسلامية - إلى التحذير من محاولة بعض التيارات في الغرب فرض منظومة قيم ثقافية ورؤى للعالم تجافي خصوصيتنا الثقافية أو فرض مفهوم حرية التعبير، كما تفهمه العلمانية الغربية.

كما حذرت من مؤشرات العمد والقصد في الإساءة للإسلام والمسلمين في هذه الأزمة. ولعل من أوضح الأدلة على ذلك رفض الاعتذار أو "الاعتذار المشروط" أو القلاعب بالاعتذار أو تأكيد حيوية "حرية التعبير" وتسريب مبررات حول عدم إمكانية تشريع دولي لتجريم ازدراء الأديان بحجة عدم إمكانية منع من يريد انتقاد الأديان.

ويمكن القول الآن - وبعد متابعة تطور وقائع السياسة وتفاعلاتها على الساحة الإسلامية الدولية والداخلية، وتطور الجدالات النظرية والفكرية والمعرفية على ساحة العلاقة بين الإسلام والغرب منذ نهاية الحرب الباردة - إن خطابات صراع الحضارات والنهائيات (الدين، الأيديولوجيا، التاريخ) ليست مجرد مبررات ثقافية ودينية تستخدمها السياسات الأمريكية والأوروبية في نطاق ما يسمى الحرب على الإرهاب. بل لقد أصبحت إحدى المصالح الاستراتيجية العليا للغرب هي إعادة تشكيل عقل

التصاعد في العداء للإسلام والمسلمين، الذي سبق أن تكررت - وبصورة متزايدة - وقائعه، وينضج ذلك من الدلالات الوقائعية، والمعرفية والسياسية

فمن واقع السياق السياسي للأزمة، وفي ظل الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الأوروبية تجاه العالم الإسلامي، وتجاه ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، والحرب من أجل الإصلاح والتمول الديمقراطي وحقوق الإنسان - يمكن القول إن تعمد نشر هذه الصور عن الإسلام والمسلمين هو خطوة في مسلسل استهداف الوجود المسلم في أوروبا والولايات المتحدة، ولكن هذه المرة على الساحة الإسكندنافية التي كانت لم تعرف بعد تعقيدات مناطق أخرى في أوروبا. ومن ثم، فإن تفجير منطقة جديدة من العداء للإسلام في أوروبا إنما يقذف أهداف ما يسمى الحرب على الإرهاب، أي أن الأمة بجناحيها: الدول الإسلامية والمسلمين في الغرب، هما وجهان لعملة واحدة في مخطط استراتيجية الإدارة الأمريكية الراهنة وحلفائها الأوروبيين. وذلك دليل على التقارب بين اليمين الأوروبي والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

والذي له دلالتة وخطورته هو أن الدور الأمريكي في إدارة الوضع المتفجر في فلسطين والعراق ولبنان وإيران - بتحالف واضح مع إسرائيل ويتوافق أوروبى متزايد - يشير إلى نوع من التحالف عبر الأطلسي حول قضايا المنطقة، وهو تحالف جديد تلعب فرنسا (المستقلة) دورا في تكريسه، مما يطرح التساؤل عن مال إرث السياسة الديجولية ومصير الاستقلال الفرنسي في هذا الصدد.

أما عن الجانب المعرفي الفكري للأزمة، فيثير عدة قضايا فرعية عن الاختلاف بين نمطين معرفيين وحضاريين، وموضع الدين في كل منهما.

فهناك الرؤية التي تسقط الدين وكل ما يتصل به من اعتبارها تماما، وتحتج بحرية التعبير حين تقدم على ازدراء الأديان بل والله. وبالرغم من أن قوانين الدول الأوروبية التي ينتمى إليها هؤلاء، تجرم هذا الازدراء، إلا أنه فيما يبدو لا يستخدم هذا القانون لحماية ذلك الجانب من الوجود الإنساني إلا بشروط شديدة لم تتوافر حتى الآن، بينما يستخدم مفهوم حماية حقوق الإنسان لحماية حقوق الشواذ وغيرهم. وهناك في المقابل رؤية أخرى ترفض أن تكون حرية التعبير - مهما تكن أهميتها كعماد للنظم الليبرالية الديمقراطية - ماسة بالأديان أو ضد أعراق أو قوميات بعينها.

(٢٤) حول تعليقات ومواقف نقدية ونقضية لقانون تجريم معاداة السامية الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٤، انظر د. نادية محمود مصطفى (محرر)، معاداة السامية بين القانون والسياسة والأيديولوجيا، أعمال الندوة التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد، بالتعاون مع الجمعية المصرية للقانون الدولي والجمعية العربية المناهضة للتمييز في مارس، ٢٠٠٤، (تحت الطبع).

(٢٥) انظر على سبيل المثال: أحمد أوغلو، الإسلام الحضاري، ترجمة: إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ومقارنة واقعية وشاملة بين هذين النموذجين في دراسة

- د. علي الشامي، الحضارة والنظام العالمي: أصول العالمية في حضارتى الإسلام والغرب، بيروت، دار الإنسانية، ١٩٩٥.

انظر أيضا

- د. أحمد صديق الدجاني، عمران لا طغيان، تجديدنا الحضاري وتميم العالم، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

بكل ما يدل عليه هذا التشبيه بالنسبة لمستقبل وضع المسلمين في أوروبا، ومستقبل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب بصفة عامة. ولذلك، من الضروري الآن تضاعف جهود الجميع، وتوزيع الأدوار فيما بينهم وفق رؤية استراتيجية تنظر للحوار بين الأديان والثقافات باعتباره قضية سياسية وأداة من أدوات إدارة الصراع وليس بديلاً عنه. إن المبادرة بالحوار وإدارته تستلزمان وعياً كاملاً بالسياق السياسي المحيط والأهداف السياسية لأطرافه، دون التخلي عن الحوار كاستراتيجية ومبدأ.

#### خاتمة :

خاتمة القول في هذه الدراسة إن الجدالات بين خطابات الحوار وخطابات الصراع هي "حالة" واضحة المعالم، تتنازع على صعيدها الحجج الثقافية مع نظائرها السياسية. إن المتابعة المقارنة بين الوقائع الإقليمية والعالمية والخطابات الفكرية توضح درجة تسييس دعوات الحوار (الرسمية بصفة خاصة) الآتية من الغرب، حيث تم توظيف الحوار باعتباره أداة من أدوات إدارة السياسات الدولية، وقضايا الصراعات الممتدة بصفة خاصة. كما توضح هذه المتابعة درجة تسييس أزمات الحوار - أو جولات الصراع - التي توظف فيها بعض فئات الغرب الأطروحات الحضارية - الثقافية - البيئية (الصراعية) لأهداف سياسية. ومع استمرار وضوح هذا التسييس، يصبح السؤال التالي مشروعاً: ما جدوى الحوار؟ إن الحوار هنا ليس مجرد أداة من أدوات السياسات الخارجية، ولكن بالأساس استراتيجية وتعبير عن رؤية معرفية ذات تأثيرات متعددة، خاصة على المستويات المدنية والشعبية. إن المحك ليس هو مدى فاعلية الدوائر المدنية والشعبية، العربية والإسلامية، في جهودها الحوارية، ولكن مدى استجابة الدوائر المدنية والشعبية في الغرب لهذه الجهود. فلم يعد مقبولاً الآن الاعتذار بالجهل بالإسلام كذريعة لتوجيه الاتهامات للإسلام أو لإهانة وتحقير رموزه. وعلى القطاعات المدنية والشعبية والفكرية في الغرب أن تدرك قدر الأزمة التي استحكمت حول علاقات الشعوب العربية الإسلامية مع الغرب، مما يفرض عليها جهوداً متزايدة لخدمة العدالة، وليس الحديث عن السلام فقط.

من ناحية أخرى، على القطاعات المدنية والشعبية والفكرية في الشرق أن تدرك قدر الجهد اللازم بذله لإحياء وتجديد ثقافة المقاومة جنباً إلى جنب مع ثقافة التعارف ولا أقول السلام. ولعل التشابك بين الأبعاد الحضارية والسياسية في العدوان الإسرائيلي على لبنان وعلى المقاومة الإسلامية يزيد الرؤية وضوحاً عما يكره من؟ وماذا؟ ومن يقود صراعاً حضارياً وهو يدعى العمل من أجل الحرية وحقوق الإنسان؟ ولعل هذه الدلالات تتضح لنا من المقارنة وخطابات كل من نصر الله وخطابات كل من بوش وبليز وأولمرت، والرئيس حسني مبارك، ومن المقاومة بين سلوك الحرب الإسرائيلية ودوح المقاومة الإسلامية لحزب الله، وبين الزخم المدني والشعبي المؤيد للمقاومة في الدول العربية والإسلامية ونظيره في الغرب

المسلمين وفكرهم وفرض قيم ثقافية ومعرفية عليهم في محاولة للتصدي للإسلام المقاوم والممانع كما أصبح التأثير على شريحة "الغربيين" المحايدة لتتحول نحو العداء للإسلام والمسلمين أحد أهداف هذه السياسات ويتم استغلال ما أظهره المسلمون في ظل هذا المناخ من عدا، لحرية التعبير، تلك الحرية المقدسة لدى الغرب، كمبرر لذلك. ثم يسهل على السياسات الغربية تقديم مزيد من المبررات لشعوبها لما تفتقره باسم معاقبة الإرهاب الإسلامي.

حقيقة: تحتاج خطابات إسلامية عديدة للتجديد، ولكن ليس بالمواصفات الأمريكية - الأوروبية، ولكن وفق متطلبات عملية النهوض اللازمة للامة الآن، أي التي تستطيع أن تستحدث قدرات الامة للقيام ضد كل أنواع الظلم والاستبداد والقهر الداخلي بقدر القيام الذي حدث للذود عن الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وفي المقابل، يظل مشروعاً التساؤل من جانبنا: متى يصبح "الدين" لدينا محفزاً للتغيير الاجتماعي والسياسي؟ فإذا كان البعض قد وصف من خرجوا في المظاهرات بانهم غير متحضرين ومتخلفين، ليس لهم من الإسلام إلا الشكلى منه، فمن الواجب علينا أن نتساءل: من الذي سرق "جوهر" الإسلام من عقول وسلوك المسلمين طيلة عدة قرون؟ وكيف يمكن أن يصبح الإسلام مصدراً للتغيير؟

ولهذا يجب - عند تقييم نتائج الحوار الآن - ألا نقتصر على لوم أنفسنا بالتقصير في أداء ما علينا من واجبات. فقد ان الأوان لأن نضع الآخر أمام مسئولياته أيضاً، ونلفت نظره إلى تزايد عنصريته والإساءات المتعمدة المقصودة ضد الإسلام والمسلمين. بعبارة أخرى، أن الأوان لاستراتيجية هجومية وليست دفاعية فقط، والمطالبة بتقنين أسس ومتطلبات الحوار العادل المتكافئ. إن سيل المبادرات الرسمية والمدنية، التي أخذت تتوالى خلال الأزمة، لم تكن تهدف إلى منع تكرار ما حدث، ولكن إلى مجرد راب الصدع الذي وقع مع "المسلمين المعتدلين"، فلقد تبين كيف كان توحد النخبة مع العامة واضحا، وكيف انتقدت بشدة نخب عربية، تؤمن بالحوار وتمارسه، ما حدث من الدمار وحلفائها في أوروبا، واعتبرته تطرفاً ووقاحة دبلوماسية ومؤامرة أوروبية.

إن الفراه في أحداث وخطابات وتفاعلات الأزمة ساعدت على بيان أن الحوار المطلوب مستقبلاً - ليكون عادلاً ومتكافئاً - يجب أن يركز على التقنين الدولي لتجريم تعمد ازدراء أو تحقير الإسلام والمسلمين، بقدر ما تم من تجريم معاداة السامية. إن ازدراء وتحقير المسلمين واتهامهم بما ليس فيهم لم يعد من قبيل الجهل أو حرية التعبير، ولكنه توظيف سياسي لتكريس اتهام مسلمي الغرب بعدم الاندماج، ومسلمي العالم بتهديد الاستقرار والسلم. وبذلك، يتم تبرير كل أنماط السياسات العدوانية والتنخيلية ضدهم، سواء لأسباب سياسية أو دينية.

إن الوضع الراهن في مجمله دفع البعض لتشبيه حال مسلمي أوروبا الآن بوضع اليهود في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر،

لتغيرات السياسة. وكذلك يجب أن يكون الحوار مقرونا في المرحلة الراهنة بالوعي بالأبعاد الصراعية في دواعي الطرف الآخر، حتى ولو كانت مغلفة بخطابات الحوار، ومقرونا بالوعي بحقيقة اثر توازنات القوى على تحديد قضايا الحوار، وغاياته، ونتائجه. ولكي تتوافر له شروط الحوار السوي والفاعل، وعلى رأسها الحوار البيئي، يجب أن يكون هناك حوار بيئي مسبقا على المستويين الرسمي والفكري، ألا تثقل ضغوط الواقع على الوسعيين إلى النخب والمفكرين، فهم مطالبون بالحوار، لأنه من بين أساليب جهاد العصر وليس اعتذار العصر.

ولا يكون الحوار أحد سبل جهاد العصر إلا من خلال تحرى نموذج المقاصد الشرعية، وقيم الاستخلاف والتزكية وال عمران والتعارف. هو جهاد في العصر يتحدث عن المقاومة والعدالة، مقابل لغة السلام التي يتحدث بها الداعون إلى الحوار من الدائرة الغربية. فإن السلام لا يتحقق بالحوار إذا كانت العدالة مفقودة وإذا ماتت المقاومة. بعبارة أخرى، فإن ثقافة الحوار لدينا يجب أن تنطلق من مفهوم العدالة كفاية، وحتى لا يكون ثمن السلام هو الاستسلام، أو الاعتذار أو الدفاع عن براعة الذات الحضارية.

المدين للعدوان على المدنيين في لبنان. إن المشهد اللبناني والعربي والإسلامي والعالمي منذ ١٢ يوليو ٢٠٠٦ يستدعي قراءة حضارية مركبة لا بد أن تقدم مزيدا من الدلالات حول إشكاليات العلاقة بين الحضاري والسياسي في المرحلة الراهنة من تطور وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي. إن المقاومة الإسلامية في لبنان تظهر سمات جديدة لهذه المرحلة، نأمل أن يتم استثمارها في إحياء قدرات الأمة وثقة شعوبها بانفسها وبإمكانيات التصدي لمواجهة الهيمنة والسيطرة الأمريكية - الصهيونية، سواء بأنوات المقاومة العسكرية وما يسميه د. عبد الوهاب المسيري الحوار العسكري، أو بأنوات الحوار النقدي وليس حوار الاستسلام.

إن الحوار، باعتباره نمطا من أنماط العلاقات الحضارية، ليس غاية في حد ذاته، وله سياق دولي يبرز الحاجة إليه أو يواريه، ويحدد الشروط اللازمة لتحقيق أهدافه. إن القبول بالحوار - كنمط من أنماط التفاعل - هو قبول مشروط يجب ألا يعني موقفا اعتذاريا دفاعيا في مواجهة اتهامات الغرب أو في مواجهة سياساته الصراعية. يجب أن يكون الحوار انطلاقا من ذاتية ثوابت الأمة، ومن قضاياها ومجرد آلية بين أليات أخرى، تستجيب

# الهجرة العالمية و"حقوق المواطنة"

د. سعيد الصديقي

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،

كلية الحقوق، فاس، المغرب

القيم الفردانية، ظهور فكرة الميدان العام، والإطار الإداري للدولة الوطنية، ومن ثم يخلص أنصار هذا الادعاء إلى أن المواطنة ليست حديثة فقط، بل أيضا غربية (١).

وقد ذهب الباحثون مذاهب شتى في تحديد مفهوم المواطنة، فعنهم من طابق بينها وبين المركز القانوني، ومنهم من مائل بينها وبين الحقوق، وذهب آخرون إلى أن المواطنة هي النشاط السياسي ذاته، ولا يزال بعضهم يتصورها كشكل من أشكال الهوية والشعور الجماعيين (٢). وتعكس هذه التعاريف المختلفة الأبعاد

اختلفت وجهات النظر والتحليل حول تاريخ المواطنة، فالبعض - وهم أغلبية - يرجعون أصول هذه المؤسسة إلى مرحلة قديمة، حيث يرون أن اليونان وأوروبا في القرون الوسطى والحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات شهدت أشكالاً من المواطنة. لكن مؤرخين ومنظرين آخرين يرون - على النقيض من ذلك - أن المواطنة مفهوم حديث، وأن الأفكار المعاصرة حول المواطنة والديمقراطية هي نتاج الثورة الفرنسية وتبعاتها. يؤسس هؤلاء فرضيتهم على أن تطور المواطنة قام على عدد من الشروط البنوية والثقافية المسبقة: ثقافة مدنية، الدنيوية (العلمانية)، تراجع

(١) Sassen, Saskia. Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, (New York: Columbia University Press, 1996).

(٢) انظر بشكل عام:

W.Kymlicka & W. Norman (eds.) Citizenship in Diverse Societies, (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp.352-353.

الذين يميزان بين ثلاثة مقترحات للمواطنة التي سميها على التوالي: "المواطنة باعتبارها حقوقاً" (citizenship-as-rights) و"المواطنة باعتبارها نشاطاً" (citizenship-as-activity) و"المواطنة باعتبارها هوية" (citizenship-as-identity). وقد قابلا هذا كله مع ما اصطلحنا عليه به الهجرة وسياسة التجنيس التي تعني أن المواطنة هي مركز قانوني. ويميز جوزيف كارس في:

Joseph H. Carens. "Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada", The Philosophical Forum 28(1-2) (1996- 1997), pp111-112

بين الأبعاد القانونية والنفسية والسياسية للمواطنة، بينما يميز هيتز (Heater) من جهة بين 'مشاعر المواطنة' (the feeling of citizenship) و'المواطنة السياسية' (political citizenship) و'المركز القانوني للمواطنة' (the status of citizenship)

نقلاً عن

- Linda Bosniak, "Citizenship denationalized", Indiana Journal of Global Law studies, Vol. 7 (2000), p455.; available at [http://homepage.uniric.ac.at/dilek.cinar/linda\\_Bosniak.pdf](http://homepage.uniric.ac.at/dilek.cinar/linda_Bosniak.pdf).

أصبحت رؤية توماس مارشال للمواطنة اليوم موضع شك حقيقي، فكل العناصر الثلاثة التي شكلت وحدة مندمجة بدأت تضعف أو تنفصل، فالحقوق الاجتماعية تعيش عملية تآكل، والدولة الحامية صارت مجوفة من الداخل، كما أن الدول تخلت عن كل مفهوم لإعادة توزيع الثروة (٨).

هذه الأزمة، التي يشهدها مفهوم المواطنة بفعل عوامل متعددة، جعلت ثلة من الباحثين يعلنون عدم ملاءمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصرياً على الدولة - الوطنية، مؤكدين ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة، ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلة عن الصيغة التقليدية، وقد صاغوا بعض التعابير لهذه البدائل من قبيل "المواطنة العالمية"

(global citizenship) و"المواطنة العبروطنية"

(transnational citizenship) و"المواطنة ما بعد الوطنية" (postnational citizenship). وقبل أن أتناول بالدراسة الشكل الأكثر إثارة، وهو ما اصطلح عليه بـ"المواطنة ما بعد الوطنية"، أستعرض بإيجاز بعض الأشكال الفرعية التي استعرضها جون يوري (J. Urry) (٩)، وهي كالآتي:

- المواطنة الثقافية: تضم حق المجموعات الاجتماعية (القائمة على أسس: العرق، النوع (ذكراً كان أو أنثى)، والسن في المشاركة الثقافية الكاملة في مجتمعاتهم (١٠).

- مواطنة الأقلية: تشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع آخر، ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات (١١).

- مواطنة بيئية/ إيكولوجية: تتضمن حقوق وواجبات المواطن تجاه الأرض، وللحقوق المرتبطة بهذا الصنف من المواطنة، ثلاثة نطاقات مهمة، وهي: أجيال المستقبل، والحيوانات، والأشياء "الطبيعية". وتتضمن هذه المواطنة بدورها مجموعة من الحقوق والواجبات، من حقوقها العدالة المعقولة في المياه والهواء، ومن

المتنوعة لظاهرة كبيرة، حسب بعض الباحثين (١٢).

إن مفهوم المواطنة، شأنه شأن كل المفاهيم المرتبطة بالدولة الوطنية، صار اليوم موضع شك وتساؤل، بسبب ما تعانيه الدولة الوطنية من أزمة واضطراب كبيرين. نتيجة العولمة والتدفقات العبروطنية الجديدة، وعلى رأسها الهجرة العالمية.

من أجل تقييم جيد للأزمة المفترضة للمواطنة، يجب عرض أولاً، ولو بإيجاز، تصور المواطنة الذي هيمن على النظرية السياسية خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الحربين العالميتين، ولعل الرائد الأكثر تأثيراً لهذه الرؤية هو عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال (T.H. Marshall)، الذي طابق بين مفهوم الحقوق والمواطنة يمكن تقسيم حقوق المواطنة - حسب مارشال - إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مدنية وسياسية واجتماعية، وقد ظهرت كل مجموعة من هذه الحقوق - حسب توماس مارشال - بالتتابع في العصر الحديث. تشمل المواطنة المدنية، التي تجد جذورها في الليبرالية، الحقوق التي تضمن الحريات الفردية وهي: حرية الفرد، وحرية التعبير، وحرية التفكير، وحرية الاعتقاد، وحق الملكية الخاصة، وإبرام العقود، والحق في العدالة (١٣). بالنسبة لـ"مارشال"، فإن المؤسسات الأكثر ارتباطاً بالحقوق المدنية هي المحاكم. أما المواطنة السياسية، فتتكون من الحقوق الديمقراطية في المشاركة السياسية: "حق المشاركة في ممارسة السلطة السياسية، باعتباره (أي المواطن) عضواً في هيئة تعينه فيها سلطة سياسية، أو باعتباره منتخبا (يكسر الخاء) لأعضاء الهيئة" (١٤). وتمثل المجالس المتعلقة بالحياة السياسية في البرلمان والمجالس المحلية (١٥). وأخيراً، ترتبط المواطنة الاجتماعية بالحقوق في الحد الأدنى من الرفاهية والنخل وهي: مجموعة كبيرة من الحقوق، بدءاً من الحق في القليل من الرفاه الاقتصادي والأمن، إلى الحق في الحصة الكاملة من الإرث الاجتماعي وعيش حياة إنسان متحضر، وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع (١٦). أما المؤسسات المرتبطة بهذه الحقوق، فهي النظام التعليمي والخدمات الاجتماعية.

(١٢) انظر:

J. Carens, "Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada", op.cit.

وترى باميلا كونوفر (Pamela J. Conover) من جهتها أن المواطنة تشمل عناصر متنوعة، بعضها قانوني، وبعضها نفسي، وبعضها الآخر سلوكي، انظر:

Pamela Johnston Conover, "Citizen Identities and Conceptions of the Self", Journal of Political Philosophy, 3(2) 1995, pp 133-143.

(4) T. H. Marshall, 'Citizenship and Social Class', in Class, Citizenship, and Social Development (New York: Doubleday, 1964), p.71.

(5) Ibid., p.72.

(6) Ibid., p.

(7) Ibid., p.72.

(8) P. Smith and Elizabeth Smythe, "Globalization, Citizenship and Technology: The MAI meets the Internet", Canadian Foreign Policy 7:2 (Winter 1999): Available at: <http://www.ciaonet.org/isa/smp 01/>

(9) J. Urry, "Citizenship and Society", Journal of World-Systems Research, Vol. V, 2 (1999), p.314.

(10) S. Richardson, "Sexuality and Citizenship", Sociology, 32, (1998): 83-100.

(11) N. Yuval-Davids, National Spaces and Collective Identities: Border, Boundaries, Citizenship and Gender Relations (Inaugural Lecture, University of Greenwich, 1997).

الأجانب لأمد طويل بالحقوق الجوهرية للمواطنة في كثير من الدول الديمقراطية الليبرالية يشير إلى "تجاوز البعد الوطني"

(Postnationalization) للمواطنة (١٨). يستلزم اتساع الحقوق لتشمل الأجانب، في نظرها، "تجاوز البعد الوطني". لأن مصدر كثير من هذه الحقوق يرتبط بالنظام الدولي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالأفراد على أساس شخصيتهم (Personhood). وليس على أساس انتسابهم الوطني

نظرا للطبيعة المتداخلة والمركبة لظاهرة المواطنة ما بعد الوطنية، ساقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال قسمين، سأتناول في القسم الأول مختلف القضايا المرتبطة بظهور فكرة "المواطنة ما بعد الوطنية"، وسأخصص القسم الثاني للحديث عن المفاهيم الأساسية المحددة لهذه القضية.

وقبل ذلك، أود تأكيد أن حديثي عن هذا الموضوع لا يعنى بالضرورة تبني المواقف والتصورات الكوسموبوليتانية المعركة في المثالية الحالية، أو الدعوة إلى الرفض الكامل للمفاهيم "الوطنية" للمواطنة، بل يعنى فقط الاعتراف بالخاصية العبروطنية المتنامية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، والإقرار أيضا بضرورة صياغة رؤية متعددة ومركبة للمواطنة.

**الفصل الأول - سياق ظهور مفهوم المواطنة ما بعد الوطنية :**

ارتبط ظهور مفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية" بسياق عالمي، اتسم بنمو متعاظم للتفاعلات العبروطنية بمختلف أبعادها، ويمكن تحديد أهم ملامح السياق العالمي الذي ظهر في خضمه هذا المفهوم في العناصر الآتية:

**أولا- نمو موجات الهجرة العالمية :**

يقدر حاليا عدد المهاجرين في العالم - حسب التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة (١٩) الصائري في ٢٣ يونيو ٢٠٠٥ - بما بين ١٨٥ و ١٩٢ مليون مهاجر، أي بنسبة ٢,٩٪ من إجمالي سكان الكرة الأرضية. وفي عام ٢٠٠٠، كان نحو ١٧٥ مليون شخص يعيشون خارج بلدان ولادتهم التي يحملون جنسيتها، بينما كان عدد المهاجرين في عام ١٩٧٠ يمثل ٢٪ من مجموع سكان العالم.

ولجباتها عدم استهلاك الكلوروفلور وكربونات (CFCs) (١٢).

- مواطنة عالمية/كوسموبوليتانية. تتعلق بكيفية يمكن للشعب أن يطور اتجاها نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم (١٣).

- مواطنة استهلاكية: تعنى حق الشعب في التزود بالسلع والخدمات والأخبار الملائمة من قبل القطاعين الخاص والعام (١٤).

- مواطنة تحركية: تهم حقوق ومسؤوليات الزوار لاماكن وثقافات أخرى (١٥).

وقد اضاف جون يوري نوعا آخر من المواطنة، سماه "مواطنة التدفق" (Citizenship of Flow)، مفصلا حقوقها وواجباتها (١٦).

أما ساسكيا ساسن (S.Sassen)، فقد صاغت من جانبها شكلا خاصا للمواطنة مرتبطا أساسا بالتغيرات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية، وسمته "المواطنة الاقتصادية"

(Economic Citizenship) ولا تمنح هذه المواطنة الاقتصادية للمواطنين، بل تمنح للشركات والأسواق، خاصة الأسواق المالية العالمية، كما أنها لا تتموضع في الأفراد أو المواطنين، بل في الفاعلين الاقتصاديين العالميين (١٧).

ورغم ما شكلته هذه النقاشات الأكاديمية الآتفة الذكر من تحد - على الأقل على المستوى النظري - للمفهوم التقليدي للمواطنة الوطنية، إلا أن أكبر تحد لهذا المفهوم التقليدي يتمثل في التصورات "ما بعد الوطنية"، تحتجبر كتابات ياسمين سويزال (Y. Soysal) الأكثر إثارة - في هذا المجال - لما تقدمه من بديل عن المفهوم "الوطني" للمواطنة الذي ساد ربحا من الزمان.

تزعّم ياسمين سويزال أن المواطنة الوطنية تفقد شيئا فشيئا موقعها لصالح نموذج للعضوية أكثر كونية، يجد أساسه في المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان. وتتصور سويزال أن الحقوق التي كانت تمنح في الماضي للمواطنين، فقط، تتسع اليوم لتشمل المقيمين الأجانب، وهذا ما نشهده اليوم - حسب سويزال - من انتقال من المواطنة الوطنية إلى "المواطنة ما بعد الوطنية".

وتستند سويزال في استنتاجاتها على أن تمتع المقيمين

(12) B. Van Steenberg, "Towards a Global Ecological Citizen", in Van Steenberg (ed.), The Condition of Citizenship (London: Sage, 1994), pp.141-152.

(13) D. Held, Democracy and the Global Order, (London, Polity Press, 1995).

(14) N. Stevenson, Globalization, National Culture and Cultural Citizenship', The Sociological Quarterly, 38, (1997): 41-66.

(15) J. Urry, The Tourist Gaz., Leisure and Travel in Contemporary Societies (London, Thousand Oaks, New Delhi: Sage Publications, 1990).

(16) J. Urry, Citizen and Society, op.cit., pp.316-317.

(17) S. Sassen, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, op.cit., p.XIV.

(18) Yasemin Soysal, Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe (Chicago and London: The University Press Chicago, 1994), pp.2-4.

(١٩) الإحصائيات مستقاة من تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٠٥. انظر



وانخفاض تكلفة وسائل النقل، ونمو التفاوت الديموجرافي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما فيما يخص الحوافز الذاتية للمهاجرين الدوليين، فيعد البحث عن فرص اقتصادية جيدة السبب الرئيسي لتحرك أغلب المهاجرين عبر الحدود، حيث قدرت منظمة العمل الدولية نسبة المهاجرين الدوليين لأسباب اقتصادية عام ٢٠٠٠ بـ ٥٠٪.

#### ثانياً- تكريس سمو النظام الدولي لحقوق الإنسان :

تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة حتى يستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت قضية حقوق الإنسان "مجالاً محفوظاً" للدولة، إذ لم تكن هذه القضية منظمة من قبل القانون الدولي. لكن بعد عام ١٩٤٥، أصبحت الحرية الواسعة التي كانت تتصرف فيها الدولة فيما يتصل بحقوق الإنسان مقيدة في كثير من المستويات بمعايير دولية وجمعية، قانونية وعرفية. ولم تعد السيادة سلطة مطلقة تسمح للدولة بالقيام بكل ما لم يمنعه صراحة القانون الدولي (٢٠)، بل أصبحت مشروطة بمعايير إنسانية واسعة حسب مفهوم "السيادة المسئولة" (٢١)، ذلك أن الشرعية الحكومية التي تسمح بممارسة السيادة تستلزم الانسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية، والقدرة على التصرف بفعالية لحماية المواطنين والمقيمين على السواء من التهديدات على أمنهم وعيشهم الكريم.

يجعل مبدأ السيادة الوطنية الدول السلطة العليا داخل حدودها الترابية. وبالمقابل، فإن حقوق الإنسان تضع قيوداً على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها. ويعرض ذلك مبدأ السيادة للخطر باسم المعايير الدولية لإدارة الدولة الشرعية. يعتبر كرسيتيان روز-سميث (C.Reus-Smit) العلاقة بين السيادة وحقوق الإنسان، كنظامين منفصلين، هي علاقة صفرية، فإما أن يكون مبدأ السيادة هو الأقوى، والأضعف هو مبادئ حقوق الإنسان أو العكس (٢٢).

وهناك رؤيتان مختلفتان للعلاقة المتناقضة بين حقوق الإنسان ومبدأ السيادة الوطنية. فالمشائمون يعتبرون النظام السيادي يقف سداً منيعاً ضد التحدي الكوني لنظام حقوق الإنسان، بينما يتصور المتفائلون أن النظام السيادي معرض للخطر من قبل نظام حقوق الإنسان (٢٣). يصطف ستانلي هوفمان (S.Hoffmann) إلى جانب التيار الأول حيث يرى أنه على الرغم من أن التطور الذي حصل ما بعد عام ١٩٤٥ قد وضع محط تساؤل عنصرون "مقدسين" للسيادة: الحق في الدخول في الحرب والحق في عمل كل ما تريده الدولة في حق مواطنيها، فإن هذه المبادئ لها تأثير

وقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ من ٨٢ مليون إلى ١٠٠ مليون مهاجر، أي بمقدار ١٨ مليوناً. وخلال العقد الموالي، وصل عددهم إلى ١٥٤ مليوناً. ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ خلال هذه المرحلة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً (نصف العدد الإضافي - أي ٢٧ مليوناً - كان نتيجة التحول الديمقراطي في الاتحاد السوفيتي سابقاً). وعليه إذا استثنينا ما كان نتيجة لتداعيات تفكك الإمبراطورية السوفيتية، فإن عدد المهاجرين في العالم تطور من ١٨ مليوناً بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠، مروراً بـ ٢٧ مليوناً بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ إلى ٢١ مليوناً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

وبلاحظ أن نمو عدد المهاجرين الدوليين يتفاوت من منطقة إلى أخرى. وتشكل أمريكا الشمالية الملاذ الأكبر لهؤلاء، حيث ارتفع عددهم من ١٦٪ من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم عام ١٩٧٠ إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٠، يتبعها إقليم الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي شهد نمواً متصاعداً للأعدادهم من ٤٪ إلى ١٦٪ بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠. في المقابل، تراجعت نسبة المهاجرين الدوليين في باقي جهات العالم، لا سيما في آسيا التي انخفض عددهم فيها من ٣٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠، كما تناقص عددهم أيضاً بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنحو النصف بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠.

يعتبر النمو الصارخ في عدد المهاجرين الدوليين إلى أمريكا الشمالية مثلاً جديراً بالملاحظة، حيث تضاعف نحو ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ من ١٣ مليون مهاجر إلى ٣١ مليوناً (في عام ٢٠٠٠ كان مهاجر واحد من أصل خمسة مهاجرين دوليين يعيش في الولايات المتحدة). كما أن ارتفاع عددهم في أوروبا كان لافتاً للنظر، لا سيما خلال التسعينيات من القرن الماضي، حيث ارتفع عددهم بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ من ١٩ مليوناً إلى ٢٣ مليوناً، وقد ارتفعت نسبتهم إلى مجموع سكان أوروبا من ٤,١٪ إلى ٦,٤٪ خلال الفترة نفسها.

وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن عدد اللاجئين في العالم وصل عام ٢٠٠٠ إلى ١٧ مليون لاجئ، أي ما نسبته ٩,٧٪ من مجموع المهاجرين الدوليين، ويوجد أغلبهم في البلدان النامية، لا سيما في إفريقيا وآسيا.

بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية التي غيرت بنية بعض الدول الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين (كالإتحادين السوفيتي واليوغوسلافي سابقاً)، فإن الهجرة العالمية حفزت على عوامل موضوعية أخرى لا تقل أهمية عن العامل السابق، نذكر على سبيل المثال الاعتماد المتبادل المتنامي بين الدول نتيجة التحرير الاقتصادي، واستمرار التفاوت في الإيرادات بين الأمم.

(٢٠) انظر

- PCIJ, Judgment, Lotus case, series A, n 10, p.18.

(21) R. Falk, Sovereignty and Human Rights: The Search for reconciliation, in F. Deng and T. Lyons (ed.), African Reckoning: A Quest for Good Governance (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p.13.

(22) C. Reus-Smith, Human Rights and the Social Construction of Sovereignty, Review of International Studies, 27 (2001), p.520.

(23) C. Reus-Smith, ibid., p.522.

المؤسسات التشريعية في كل من ألمانيا وفرنسا لتجديد التجمع العائلي، على أساس أن مثل هذه الشروط من شأنها خرق الاتفاقيات الدولية، إلى جانب تقييد هذه المحاكم لسلطة الحكومات في فرض قيود على المهاجرين المقيمين وبشكل مماثل، قيدت سلطة الحكومات في منع الباحثين عن اللجوء من الدخول إلى إقليم الدولة (٢٦).

وهكذا، أصبحت الدولة مسنولة أمام المقيمين داخل إقليمها، وبناء على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالفرد الموجود خارج حماية دولته الأصلية يحق له الحصول على العضوية في دولة أخرى حتى يضمن حماية حقوقه. فإن كان للفرد الخيار بين هذه الدولة أو تلك لمطالبته بحمايته، فإن الدول - على العكس من ذلك - لا خيار لها في حماية هذا الفرد، فالدولة ملزمة بقبول هؤلاء الأفراد تحت حمايتها، إذا أثبت هؤلاء الأفراد أسباباً وجيهة لطلب هذه الحماية، كأن يكونوا في وضع خوف مبرر من الاضطهاد من الأجهزة الرسمية أو غيرها في دولتهم الأصلية، أو أن دولهم غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم.

رابعاً - التوتر المتنامي بين ظاهرة الهجرة العالمية والسيادة الوطنية

زادت ظاهرة الهجرة واللجوء بشكل أكبر من التوتر بين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السيادة الوطنية (٢٧)، ويحدث هذا التوتر عند ما يتعلق الأمر بالمهاجرين غير الشرعيين، لأن وجودهم وحده داخل إقليم الدولة معناه تآكل السيادة. ومن جهة أخرى، فإن حصول المهاجرين واللاجئين على حقوق واسعة يمكن أن يضعف من قيمة المواطنة باعتبارها شرطاً لحيازة الحقوق (٢٨)، ذلك أن انتفاء التمييز بين المواطن والأجنبي في ممارسة الحقوق يفقد المواطنة قيمتها على الأقل بمعناها التقليدي، مادام الانتماء الحصري إلى دولة وطنية معينة لم يعد القاعدة الوحيدة لاكتساب الحقوق وممارستها، بل كل القاطنين، سواء كانوا مواطنين أو لا، يحق لهم المطالبة بحقوقهم (٢٩).

ومن هنا، يخلص منظور "المواطنة ما بعد الوطنية" إلى أن الهجرة العابرة وطنية تؤثر بشكل مؤكد على الأساس التقليدي للعضوية في الدولة الوطنية، حيث أصبحت الحقوق يطالب بها بناء على إقامة الفرد، وليس على أساس المواطنة فحسب، وقد أدى هذا إلى تقويض التمييز بين "المواطن" والأجنبي (٣٠). كما يتصور مفاسرو "المابعد وطنية" (Transnationalism) من جهة

ضعيف على رقائع وديناميات السياسات الدولية (٢٤) وترجم كاثرين سكينك (K. Sikkink) - التي تمثل الموقف المعارض - أن مذهب حقوق الإنسان المحمي دولياً يقدم أحد أقوى الانتقادات للسيادة كما هي قائمة الآن، وتمنح - في نظرها - تطبيقات قانون حقوق الإنسان والسياسات الخارجية لحقوق الإنسان أمثلة ملموسة على تغير المفاهيم المتعلقة بأهمية السيادة (٢٥).

يفرض التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان - وغيرها من المعاهدات التي تتضمن التخصيص على ضرورة احترام حقوق الإنسان - على الدولة تكييف قوانينها الداخلية بما يتسجم مع نصوص وروح هذه الاتفاقيات، وذلك بناء على مبدأ أسبقية المرجعيات الدولية المصدق عليها عن التشريعات الوطنية. وقد نصت على هذا المبدأ صراحة المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، بتأكيد أن "الأطراف لا يمكنهم التذرع بالقانون الداخلي لقرير عدم تنفيذ معاهدة صدقوا عليها". وتتمثل أهم هذه الوثائق الدولية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية اللتين صدقت عليهما الجمعية العامة عام ١٩٦٦، واليثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٨١، والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التي وقع عليها بروما عام ١٩٥٠، وغير ذلك من الاتفاقيات والعهود الدولية والجهوية التي تشكل في مجملها ترسانة قانونية دولية ضخمة في مجال حقوق الإنسان.

### ثالثاً - اتساع حقوق المهاجرين المكتسبة عالمياً :

شهدت العقود الأخيرة نمواً في مستوى ونوعية الحقوق التي بات يتمتع بها المهاجرون، وترتكز هذه الحقوق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي قيدت إلى حد ما سلطة الدولة في مراقبة الهجرة، ورفعت من مستوى حقوق المهاجرين كما ونوعاً، ومن أبرز هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية الدولية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، الخاصة بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (قرار ١٨٥/٤٥).

كما أن مزج معاهدات حقوق الإنسان العالمية والقضاء الوطني أعطى للمهاجرين المقيمين سنداً قوياً لضمان حقوقهم وحمايتهم فعلى سبيل المثال، عرفت المحاكم الدستورية والإدارية محاولات

(24) S. Hoffmann, Reaching for the Most Difficult: Human Rights as a Foreign Policy Goal, Daedalus, 112 (Fall 1983), p.22.

(25) K. Sikkink, Human Rights, Principled Issue-Networks and Sovereignty in Latin America, International Organization 47, (1993), p.411.

(26) S. Saskia, Losing Control, op.cit.

(27) انظر حول هذا الموضوع سعيد الصديقي، "حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٥٠ (مايو/يونيو ٢٠٠٣)، ص ٨١-٩٢.

(28) S. Saskia, Losing Control..., op.cit.

(29) David Jacobson, Rights Across Borders: Immigration, and Decline of Citizenship (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

(30) Ibid., pp.8-9.

## اجتماعية خصوصية ومحددة إقليمياً (٣٢).

تظهر الشخصية العالمية - كأساس للعضوية - بشكل جلي في حالة اللاجئين السياسيين، الذين يقوم مركزهم القانوني في البلدان المضيفة بشكل حصري على الاحتكام إلى مبادئ حقوق الإنسان، فاللاجئون السياسيون ليس لهم، في الواقع، دول (يحمل بعضهم جوازات دول معينة)، لكن يظلون محميين ومتمتعين بحقوقهم كأفراد. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من المظاهر العالمية للمواطنة أصبحت مرتبطة مباشرة بالشخص، خاصة الحقوق المدنية والاجتماعية- التي صارت كثيراً موضوعاً للاتفاقيات الدولية- وهذه الحقوق المدنية والاجتماعية تكفلها المساطر والقوانين الدولية، كما أنها تخترق الحدود الوطنية بيسر كبير أكثر من الحقوق السياسية، التي لا تزال شديدة الارتباط بالمواطنة الوطنية (٣٣).

## ثانياً- التشكيك في مفهوم 'الانتماء الوطني' :

من أهم العناصر المكونة لـ 'المواطنة' ما بعد الوطنية أنها تقوم على أساس الإقامة، وليس على الانتماء الوطني القومي. ومن ثم، فإنها غير محددة بالحدود الوطنية والثقافية لدولة وطنية معينة، بل هي عالمية في طبيعتها. بمعنى آخر، فإن مفهوم المواطنة يشهد حالياً - حسب هذا التصور - تحولاً وتطوراً من كونه حقاً مكتسباً بالولادة إلى حق مكتسب بالإقامة.

ومكذا، فإن التصورات العبروطنية تذهب إلى أن الروابط التقليدية بين المواطن والدولة تتوارى شيئاً فشيئاً لتحل محلها ولاءات مجزأة (٣٤)، ذلك أن التصورات التقليدية للروابط بين المواطن والدولة، التي ظهرت عقب الثورتين الفرنسية والأمريكية وإنشاء الدولة المعاصرة بعد القرن الثامن عشر، لم تعد تتلاءم مع نمو عدد الجماعات الاجتماعية والسياسية العبروطنية الناشئة عن الهجرة عبر الحدود. هذا النوع الجديد من المواطنة يحافظ على هوية الأفراد وتضامتهم، ويشكل جسراً بين البلد الأصلي والبلد المضيف، مما يتخطى حدود كل من الدولة ولجال المعرفي المرسوم من قبلها (٣٥)، وقد نشأت نتيجة هذه السيولة - حسب تعبير أحد الباحثين - طبقة من المهاجرين ليسوا في حقيقة الأمر لا هنا ولا هناك (٣٦).

إن، إذا كان النموذج التقليدي للمواطنة محدداً بالدولة الوطنية، حيث تستلزم المواطنة علاقة إقليمية بين الفرد والدولة (٣٧)، فإنه في النموذج 'ما بعد الوطني' أصبحت حدود

أخرى أن العمل الجماعي للمهاجرين يلعب دوراً فعالاً في إضفاء حدود الدولة الإقليمية ونجاورها. لقد أتاح اتساع الاتصال وتطور وسائل النقل للمهاجرين الحفاظ على روابط وثيقة مع بلدانهم الأصلية، حتى أصبحت جماعات المهاجرين تأخذ شيئاً فشيئاً طابعاً خاصية الشتات (diaspora) المرتبطة على المستوى العبروطني، وأصبحت مزهلة بشكل جيد لتعزيز فرص جديدة لـ 'المواطنة العبروطنية' (٣٨).

أصبح من المؤكد إذن أن الدولة الوطنية تتعرض لتحديات عميقة، تهددها جدياً، وتؤثر بشكل عميق على وظائفها. وقد رصد هيرماس (Habermas) ١٩٩٦ سيوريتين واسعتين تحددان هذا التطور. ينحصر الحد الأول في كون مركز الدولة الوطنية - باعتبارها الوحدة الهيمنة في التنظيم الاجتماعي - تتعرض لتعرية من الخارج عبر قوى العولمة التي تحول مركز القوة من المستويات الوطنية إلى المستويات العبروطنية. أما السيورة الثانية، فتتكون فيما تشهده مشروعية الدولة الوطنية وسلطانها وقدرتها الاندماجية من ضعف متواصل من الداخل بسبب التعددية المتنامية للمجتمعات الحديثة علاوة على ذلك، فإن القيم الليبرالية الكونية تتعرض - حسب (هيرماس) - لتحدي بسبب المطالبة بحقوق خاصة (أو الإعفاء من الواجبات)، وأيضاً بسبب تعدد الفاعلين الجماعيين الذين يفرضون تميزهم الثقافي على باقي المجتمعات.

## الفصل الثاني - محددات المواطنة ما بعد الوطنية :

من خلال قراءة أهم الكتابات التي تصدت للتبشير لمفهوم المواطنة ما بعد الوطنية، يمكن إجمال أهم العناصر المحددة لهذا المفهوم فيما يلي:

## أولاً- مفهوم 'الشخصية العالمية' :

يشكل مفهوم 'الشخصية العالمية' العنصر الجوهرى للنموذج ما بعد الوطني للمواطنة، الذي يجد أساسه في الحقوق الفردية المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. ومن هنا، يبدو أن أهم تحول تشهده المواطنة التقليدية هو فقدانها لاساسها التقليدي نحو نموذج أكثر كونية، يتحرر شيئاً فشيئاً من الإقليم وأصبح النموذج الجديد للمواطنة يقوم - حسب تعبير ياسمين سويرال - على مفهوم الشخصية العالمية

(universal personhood) أكثر من الانتماء الوطني، وهذا ما أفرز تناقضاً متنامياً بين حقوق كونية ومنتظمة عالمياً، وهويات

(31) Yossi Shain and Martin Sherman, Dynamics of Disintegration: Diaspora, Secession and the Paradox of Nation States. Nations and Nationalism, 4(3) (July 1998): 321-346; D. Jacobson, Rights Across Borders, op.cit.

(32) Y. Soysal, Limits of Citizenship, op.cit., pp. 1-3.

(33) Ibid., pp. 142-143.

(34) Taso G. Lagos, "Global Citizenship: Towards a Definition" (2001); available at: <http://depts.washington.edu/gcp/pdf/globalcitizenship.pdf>

(35) Nina Glick Schiller & Georges Fouron, "Transnational Lives and National Identities: The Identity Politics of Haitian Immigrants", in Michael Peter Smith & Luis Eduardo Guarnizo (eds.), Transnationalism from Below, (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998); pp. 130-156.

(36) Alejandro Portes, "Global Villagers: The Rise of Transnational Communities", The American Prospect, Vo7., Issue 25 (March April 1996), p. 77.

(37) Y. Soysal, Limits of Citizenship, p. 140.

الأوروبيين من المخاطر التي تهدد في نظرهم - هويتهم الوطنية وإذا كانت مظاهرات سياتل وداغوس وغيرها ضد مخططات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية قد أظهرت نمو وعي المواطنين بالمخاطر التي تتخطى حدود دولهم، فإن هذا لا يمثل سوى أحد وجهي الحركة العالمية.

ومن جهة أخرى، لا تزال حدود الدولة الوطنية قائمة، وتستمر في أوا. وظائفها، كما يعاد تأكيدها عبر التشريعات المقيدة للهجرة، وبالمحاولات المختلفة لصون السيادة الوطنية.

### ثالثا الاعتراف بالتعددية الثقافية وماسستها :

يشكل الاعتراف بالتعددية الثقافية وماسستها داخل الدول المصيفة للمهاجرين مسألة جوهرية لتحقيق مفهوم المواطنة ما بعد الوطنية ويرتبط بهذه المسألة ما يصطلح عليه بـ "المواطنة متعددة الثقافات" (multicultural citizenship) التي نجد تجسيدا لها في القارة الأوروبية في كل من بريطانيا والسويد وهولندا، وخارج السياق الأوروبي في كل من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا تقوم هذه المواطنة متعددة الثقافات على القيم السياسية المشتركة، وتوسيع الخدمات العامة متعددة اللغات، حيث تضمن هذه الدول ليس فقط الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية الكاملة، بل تكفل حق الاختلاف الإثني والتعددية الثقافية من خلال الاعتراف بجماعات المهاجرين كـ "أقليات إثنية" لها حقوقها وامتيازاتها الثقافية الخاصة ففي هولندا - على سبيل المثال - يحق للجماعات الإثنية والدينية وغيرها المعترف بها تنظيم مدارسها الخاصة والحصول على تمويل من الدولة

وفي أستراليا، أقرت الحكومات المتعاقبة - رسميا - التعددية الثقافية من خلال مجموعة من القوانين (٤٢) وتقدم سياسة التعددية الثقافية هذه إطارا للاستفادة القصوى، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، مما يقدمه التنوع الثقافي لكل الأستراليين، وتتمثل أهمية هذه السياسة أيضا في إشاعة العلاقة المجتمعية الجيدة وإيجاد التناغم الاجتماعي في صفوفها (٤٣).

وينتج في هذا السياق دعوة المسؤولين في بعض الحكومات الأوروبية إلى إسلام محلي أوروبي من قبيل "إسلام فرنسي" و"إسلام إيطالي" و"إسلام بريطاني" ... بدلا من "الإسلام في

العضوية مانعة (Fluid) وبحصول العمال المهاجرين على مواطنة الدولة التي يقيمون فيها، ونتمتعهم بحقوق وامتيارات دولة أخرى غير الدولة التي ولدوا فيها، فإن وضعهم هذا يكسر الانسجام المفترض بين العضوية والإقليم، كما أن العدد المتنامي لحالات الحصول على الجنسية المزدوجة قد أضفى الصفة الرسمية، لكن الحدود المانعة للمواطنة لا تعني بالضرورة ميوعة حدود الدولة الوطنية، كما لا تقتضي أيضا كون هذه الأخيرة قد صارت أقل هيمنة مما كانت عليه في الماضي (٢٨)

لا تتضمن المواطنة ما بعد الوطنية تدميرا للدولة الوطنية، كما أنها ليست سميورة خطية من "الوطنية" إلى "العبرونية" (٢٩) فإذا كان مصدر الحقوق ومشروعيتها ينتقلان شيئا فشيئا نحو المستوى العبروني، فإن حقوق الأفراد وانتماءاتهم تظل مع ذلك منظمة داخل إطار الدولة الوطنية، كما لا تزال هذه الدولة هي الضامن الثابت للثقافات الوطنية، كما أن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها وممارستها بدون موافقة الدولة الوطنية (٤٠)

على الرغم مما يسجل على الدولة الوطنية خلال العقود الأخيرة من عيوب ونواقص، فإنها تظل هي الوحدة المؤهلة لضمان الاحتياجات الضرورية للإنسان، سواء كان مواطنا أو مهاجرا ولا تزال الدولة هي الطريقة الأكثر فعالية للتعبير عن وعي الشعوب بالانتماء والهوية والتميز، وإشباع ما سماه (بنيدكت أندرسون) (B.Anderson) "الشوق الميتافيزيقي" (٤١) إليها ومن هنا، يمكن تأكيد أن من السابق لأوانه إعلان أن مفهوم "الانتماء الوطني" أصبح أمرا مهجورا

وتعد أوروبا نموذجا مثاليا لقوة ارتباط الإنسان بوطنه وإقليمه فعلى الرغم من السميورة الانعماجية التي تشهدها أوروبا الغربية منذ سنوات، فمن الواضح هيمنة المشاعر الوطنية على الأوروبيين، والتي تتخذ أحيانا أبعادا متطرفة مناهضة لعملية الاندماج ولكل المظاهر التي تهدد هويتهم الوطنية، وهذا ما يعكسه تصاعد موجات العدا والكراهة للأجانب، وتكريس مكانة الأحزاب اليمينية في المساحة السياسية فوصول الحزب اليميني المتطرف إلى الحكومة النمساوية، ونمو القاعدة الانتخابية للأحزاب اليمينية في كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها من البلدان الأوروبية، يعكس قلق

(38) Ibid., p. 141.

(39) Y. Soysal, "Postnational Citizenship: Reconfiguring the Familiar Terrain", Campbell Public Affairs Institute (30 April 30), available at: www.CampbellInstitute.Org (Soysal 1994, p.45) و (Jacobson 1996 p.11)

(٤٠) يعترف كل من (٤١) بطرق تطبيق المفهوم العالمية

(41) B. Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso Press, 1983).

(٤٢) تشمل هذه الوثائق فيما يلي

- National Agenda for a Multicultural Australia" (1989)

- "New Agenda for a Multicultural Australia" (1999)

- "Multicultural Australia: United in Diversity, Updating the 1999 New Agenda for Multicultural Australia: Strategic Direction for 2006-2013" (2003)

(٤٣) على حيدر، إشكالية الهوية والاسماء، (المركز الأسياني العربي للدراسات العربية، سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٢٧

#### رابعاً - نحو هوية عالمية :

إن للمواطنة بعداً آخرًا نفسياً يرتبط بالتجارب المشتركة للشعوب (٤٤)، وهو ما يجسد الروابط الفعلية للهوية والتضامن التي تكفل لنا البقاء كجماعة إلى جانب جماعات أخرى في هذا العالم.

وهذا المفهوم للمواطنة يتسع ليشمل ما أسمته (لندا بوسنيك) (L. Bosniak) بـ "مساواة الانتماء، أي المظاهر الشعورية للانتماء في الجماعة" (٤٥) "إن مشاعر المواطنة" (٤٦) ليست فقط نتاج الطرق التي تتصور وتطبق بها المواطنة في عوالمنا القانونية والسياسية، بل إن ممارسة المواطنة، تتشكل من خلال نوعية إحساسنا بالمواطنة، الذي له مصادر مستقلة في المجتمع والثقافة (٤٧)

يمكن القول إن فكرة المواطنة التقليدية تقوم على افتراضين، الأول، إن المواطنة هي تعبير عن هوية جماعة تربط أعضاء الأمة بمصير مشترك، والثاني، إنها تمتد على طول حدود سيادة الدولة. وبسبب فكرة تقرير المصير، امتزجت السيادة مع الهوية الوطنية، وبالتالي ترسخت فكرة أن الحقوق تمنح لمواطني الدولة فقط ليس لـ "شرف" (dignity) الشخص - حسب تعبير (كلوديا اتوكشي) (C. Attucci) - بل لهويته الخاصة كعضو في جماعة وبهذا المعنى، فإن فكرة الحقوق المتساوية لا تقوم على مفهوم الإنسانية المشتركة للمواطنين، ولكن على "تشابههم" (Similarity) الناشئ عن اشتراكهم في هوية الانتماء إلى أمة واحدة (٤٨).

أما التصور "النا بعد وطني"، فيرى أن فك الارتباط بين الحقوق والهوية هو إحدى الخصائص الجوهرية لـ "المواطنة ما بعد الوطنية" ورغم الإقرار بأن "المواطنة ما بعد الوطنية" - حسب هذا التصور - لا ترتبط بهوية ما أو بمركز قانوني محدد، فإن الهويات تظل قائمة في المستويات المحلية، وترتبط أكثر بالفضاءات المحلية (٤٩)

فرنسا و الإسلام في إيطاليا و الإسلام في بريطانيا الخ، وهذه دعوة إلى ادماج الأقليات الإسلامية في البلدان المضيفة، عبر الاعتراف بالتعددية الثقافية، وخطو بعض الخطوات نحو تأسيسها، من خلال بعض المؤسسات والمجالس المثلثة للمسلمين عبر أن هذه التصريحات والمبادرات ليست بنفس أهمية حصول هذه الأقليات على جميع حقوق المواطنة أسوة بالمواطنين الأصليين كما يسجل على هذه المجالس المثلثة للأقليات المسلمة تدخل سلطات البلدان المضيفة بشكل سافر في تشكيلها، مما لا يجعلها تجسيدا حقيقيا للتمثيل الديمقراطي، وكان قدر المسلمين أن يحرموا من الديمقراطية، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة التي بلغت مراحل متقدمة جدا في الممارسة الديمقراطية وهذه بعض مفارقات الديمقراطية العربية بين الدعوة إلى الاستيطان الكامل، ومدى تجسيد ذلك في مع الأقليات جميع الحقوق المصرح بها، وهذا ما يدعو هذه البلدان إلى إيجاد صيغة جديدة تتناسب مع مستوى تطور النظام العالمي لحقوق الإنسان

إن تعريف مفهوم "التعددية الثقافية" وإقراره وتطبيقه يخضع لتقلبات السياسة الداخلية والخارجية للدولة المعنية، كما يخضع أيضا للتحويلات السياسية التي تشهدها السلطة التنفيذية، مما يحمل تطبيق هذا المفهوم مرهونا بطبيعة الجهة التي ترسم سياسته وتطبيقه

يمكن تحديد ثلاثة تيارات عامة في البلدان المضيفة، تختلف في نظرتها إلى مفهوم "التعددية الثقافية" وتتمثل هذه التيارات العامة في تيار عقلاني ديمقراطي ومنفتح نظريا وعمليا، يمتد ليشمل مختلف الأطياف الفكرية والسياسية من اشتراكية ولبرالية وبيئية (الخضر) ونسائية ... ويشكل هذا التيار القوة الدافعة والداعمة الرئيسية لهذه التعددية الثقافية، وبالمقابل، يوجد تيار يميني محافظ (وشوفيني أحيانا) يتناقض - جملة وتفصيلا - مع التيار الأول وإلى جانب التيارين السابقين، يبرز تيار ثالث وهو أكثر عددا، ولكنه غير مستقر على حال، تجده يميل ذات اليمين وذات الشمال، حسب الظروف السياسية الداخلية والخارجية ليرجع كفة التيار الأول أو الثاني

(44) Joseph H. Carens, Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada, op.cit., p.113.

(45) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.479.

(46) Derek Heater, Citizenship: The Civic Ideal in World History, Politics, and Education (1999), p.182.

(47) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.479.

(48) Claudia Attucci "Citizenship and Rights Beyond Universalism, and Particularism, Problems and Potential for a Post-national Political Theory", Marie Curie Work Paper, n6, (2003), available at: [www.Aber.ac.uk/interpol/phd/Claudia.pdf](http://www.Aber.ac.uk/interpol/phd/Claudia.pdf)

(49) Y. Soysal, "Postnational Citizenship", op.cit.

الدوائر العلمية والسياسية بأن المواطنة تفقد شيئا فشيئا الصفة الوطنية، وتشكل تحديا حقيقيا للمفهوم التقليدي للمواطنة وتفترض هذه الفكرة - حسب (جرتروود هيملفارب) (Gertrude Himmelfarb) - أن المواطنة يمكن أن يكون لها "معنى تافه خارج سياق دولة معينة" (٥٦).

رغم الجهود الفكرية التي بذلت لتأكيد سيادة المواطنة، فإنها لا تملك من الإقرار بأن هذه الفكرة لا تعكس واقعا قائما، رغم وجود بعض المظاهر والممارسات نحو هذا الاتجاه ولا بد من الإقرار - على الأقل في المدى القريب - بأنه من الصعب الفصل بين المواطنة والدولة الوطنية، وبأن المواطنة ستظل في الوعي العام مرتبطة بشدة بالدولة الوطنية ومؤسساتها، ولا سبيل للانفكاك عنها (٥٧).

يسجل معارضو هذا المفهوم انتقادات كثيرة للكتابات المبشرة بـ "مواطنة ما بعد وطنية". يرى كنيث كارست (K. Karst) أن هذا المفهوم تفتقد إطارا مؤسساتيا يمكن أن يحمي القيم الأساسية للمواطنة (٥٨). ويشير كل من ليزا شوستر (L. Schuster) وجون سولوموس (J. Solomos) إلى أن "المواطنة الوطنية" تظل الوسيلة الوحيدة الأكثر أهمية لحماية المهاجرين والأقليات داخل أوروبا من الإبعاد أو الطرد (٥٩). ومن جهة أخرى، ينتقد (كرستيان جوبك) (Ch. Joppke) (ياسمين سونرال) بشدة، لتجاهلها أن "المواطنة الوطنية" تظل ضرورية للمهاجر، بالنسبة للجيلين الثاني والثالث، الذي يظل مقصيا عن الجماعة الوطنية، باعتباره عضوا في "أقليات موصومة" (Stigmatized minorities) (٦٠).

وهكذا، يجد المهاجرون "العبر وطنيين" أنفسهم أمام تناقض مبدئي المواطنة التقليدية، مبدأ الحصول على الحقوق، ومبدأ العضوية في جماعة أو موية معينة تسجل (ياسمين سونرال) (٥٠) من جانبها التصادم بين عنصرى المواطنة: الحقوق والهوية، فهي تلاحظ أن هذين العنصرين بدأ في الانفصال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتخذت الحقوق شيئا فشيئا بعدا عالميا، بينما ظلت الهويات محدودة في الحيز الإقليمي، وتعتبر عن الخصوصية.

على الرغم من ظهور ما يصطلح عليه بـ "الهويات العبر وطنية" في عدد متنام من الشعوب في المرحلة الحالية (٥١)، والضغط الذي تمثله الهويات الاجتماعية غير المرتبطة بإقليم معين على الهويات الوطنية (٥٢)، فإنه من غير الضروري ربط "المواطنة ما بعد الوطنية" بأيديولوجيات الكوسموبوليتانية. ومن غير النافع أيضا دمج "ما بعد الوطنية" بالصيغ النظرية لـ "الجماعات ما بعد الوطنية" (٥٣) التي تتضمن تكوين الجماعات والتضامات المرتبطة بشكل وثيق (على أساس المرجعيات الثقافية والإثنية المشتركة) مع أماكن الأصل والمصير (٥٤). إذن، فـ "المواطنة ما بعد الوطنية" لا تدل بالضرورة عن التضامات العبر وطنية أو الارتباطات الجماعية، أو وجود أفراد دون التزامات وهويات ومصالح (محلية)، بل تشدد على الارتباط المتعدد للفضاءات العامة والتصورات العالمية، للحقوق التي تتحدد كثيرا بالجماعة الوطنية (٥٥).

#### خاتمة :

يمثل المطلب الضمني لـ "المواطنة ما بعد الوطنية" بالاعتراف بأشكال سياسية "غير وطنية" (non-national)، تحديا مهما للاعتقاد السائد في الفكر السياسي بكون الدولة الوطنية هي الموضع الكامل للهوية السياسية. إن الفكرة السائدة في بعض

(50) Y. Soysol, Limits of Citizenship, op.cit., p.159.; Y. Soysol, "Citizenship and Identity: living in Diaspora in Postwar Europe", Ethnic and Political Studies, 23(1)2000, p.7.

(51) Maria de los Angeles, "Transnational Political and Cultural Identities: Crossing Theoretical Borders" in Frank Bonilla et al., Borderless: U.S. Latinos, Latin Americans and the Paradox of Interdependence. (Philadelphia: Temple University Press, 1998).

(52) Robin Cohen, "Diasporas and the Nation-State: from victims to challengers", International Affairs 72 (3), July 1996, pp.507-517.

(53) Y. Soysol, "Postnational Citizenship", op.cit.

(54) Linda Basch, Nina Glick Schiller and Cristina Szanton Blanc, Nations Unbond: Transnational Predicaments and Deterritorialized Nation States (Pennsylvania, Gordon and Breach, 1994).

(55) Y. Soysal, "Postnational Citizenship", op.cit.

(56) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.508.

(57) Ibid., p.509.

(58) Kenneth Karst, "Citizenship, Law, and the American Nation", Indiana Journal of Global Studies 7(2) 2000, pp.595-601.

(59) Liza Schuster and John Solomos, "Rights and Wrongs Across European Borders: Migrants, Minorities and Citizenship", Citizenship Studies 6(1) 2002, p.49.

(60) Christian Joppke, Challenge to the Nation-State: Immigration in Western Europe and the United States (New York: Oxford University, 1998), p.645.



الجزء بالقول بوجود خط تصاعدي لإقرار قواعد المواطنة ما بعد الوطنية، فإنه بقدر ما تشهد مراحل معينة تطورات إيجابية كبيرة في هذا الاتجاه، لا تكتف أن تقابلها تراجعات كبيرة عن هذا المسار.

ومن جهة أخرى، يسجل على كتابات ياسمين سويزال إحقاقها في الاستيعاب الشامل لدينامية مركز الأجنبي في الكثير من البلدان، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الكثير من حقوق الانتعاء الجهورية التي حصل عليها الأجانب لا تجد أساسها في النظام الدولي لحقوق الإنسان، بل في النظام الوطني نفسه (٦٢). وبالتالي، فإن الكثير من استنتاجات ياسمين سويزال في هذا الجانب لا تسري على نظام الولايات المتحدة الأمريكية، بل تقتصر على أوروبا فقط.

إضافة إلى هذا، فقد سجل العديد من الكتاب الفوارت في الزمان والمكان فيما يتعلق بالحقوق التي يتمتع بها المهاجرين درس بيتر شوك (Peter Schuck) سياسات مختلفة تجاه الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية ليخلص إلى أنه بين السفينيات والتسعينيات من القرن الماضي، كانت معاملة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية تتطابق مع معاملة المواطنين من عدة نواح لكن في التسعينيات، أصبح حصول المقيمين الأجانب على المصالح العمومية محط تساؤل (٦١). وهذا الأمر يسري على باقي الدول المضيفة للمهاجرين، حيث نطل سياسات إدماج المهاجرين وتوسيع دائرة حقوقهم رهيفة بتقلبات السياسات الداخلية والعالمية، لاسيما على المستويين الأمني والاقتصادي. ومن هنا، لا يمكن

(61) Peter H. Schuck, Citizens, Strangers and In-betweens: Essays on Immigration and Citizenship (Boulder: Westview Press, 1998).

(62) L. Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.460.

# حظر نقل النفايات الخطرة في ضوء أحكام القانون الدولي

د. خالد السيد القنولي محمد

دكتوراه في القانون الدولي البيئي

النامية، والذي تم فرضه بموجب المقرر ١/٢ الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية بازل، والذي عقد في مدينة جنيف في الفترة من ١٨-٢٢ سبتمبر عام ١٩٩٥، بشأن تعديل الاتفاقية.

ونظرا لأن الحظر المفروض على تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى النامية، سواء أكان لفرض التخلص منها، أم لإعادة تدويرها، لم يتحقق دفعة واحدة، حيث فشلت اتفاقية بازل، حال اعتمادها عام ١٩٨٩، في تحقيق رغبة الدول النامية في وضع حظر كامل. وبدون استثناءات، على جميع صادرات النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (٤) - تكتسب أهمية الإشارة إلى تطور هذا الحظر، والجهود المبذولة لتحقيقه.

وفي هذا الإطار، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

أودعت دولة الكويت الشقيقة صك تصديقها على الحظر الدولي المفروض على نقل النفايات الخطرة (١) عبر الحدود من بلدان الشمال الغربي إلى بلدان الجنوب الفقير (٢)، ومن دول الغرب الصناعي إلى دول الشرق غير الصناعية (٣)، ومن بلدان العالم المتقدم إلى بلدان العالم النامي، وبمعنى أدق من الدول المدرجة في الملحق السابع - المرفق باتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود - إلى الدول الأخرى غير المدرجة في الملحق السابع - في ١٢ مايو ٢٠٠٦ وعلا بأحكام المادة ١٧ من اتفاقية بازل، فإنه بهذا التصديق يكتمل عدد التصديقات اللازمة لدخول هذا الحظر حيز التنفيذ ومن ثم يصبح ملزما قانونا.

وبدخول هذا الحظر حيز التنفيذ تكتسب أهمية هذه الدراسة حول حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول

(١) للتعرف على أهمية النفايات الخطرة، راجع رسالتنا للحصول على درجة الدكتوراه في القانون بعنوان نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، كلية الحقوق جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٩٩ وما بعدها.

(٢) جرى بالذكر أن المطلق الاقتصادي كان يروا، تصدير النفايات الخطرة من البلدان الصناعية الصبة في الشمال، إلى البلدان النامية والاكثرا فقرا في الجنوب، راجع

Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", Basel Action Network (October 1997). p7. < [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban/jims\\_article.htm](http://www.ban.org/about_basel_ban/jims_article.htm) >

(٣) تذكر الإشارة إلى أنه بالرغم من النجاح الذي حققه حظر مارل في منع كاترنة بيئية عالمية، وذلك بإقامة سد صد عيشان النفايات الخطرة من الشمال المحبوب ومن العرب للشرق، صادرات هناك بعض الدول والهيئات الخاصة وصناعات الصناعات التي تستعيد التصديقات من التخلص من النفايات الخطرة في البلدان النامية، والتي تطالب بفتح هذا السد مرة ثانية، راجع

Puckett, J.: "The Basel Treaty - Ban on Hazardous Waste Exports - An Unfinished Success Story", Published in International Environmental Reporter 23 INER 984, 6 December 2000 p1 <<http://www.ban.org/Library/ierarticle.html>>

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٠

الدول النامية في حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى أراضيها، إلا أن هذا الفشل قوبل بتصميم أكبر من جانب الدول النامية فعلى الصعيد الوطني، قامت غالبية الدول النامية باستخدام حقها السيادي في إصدار تشريعات وطنية تقرر بمقتضاها حظر دخول النفايات الخطرة إلى المناطق التي تخضع لولايتها القضائية(٧).

وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التي مارست حقها في حظر استيراد النفايات الخطرة، بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الخاص بحماية البيئة، والتي جاء فيها "يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية. ويحظر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة السماح بمرور السفن التي تحمل النفايات الخطرة في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية(٨)". وفيما يتعلق بمرور النفايات الخطرة

المبحث الأول: حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية نظرة تاريخية.

المبحث الثاني: الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على انتهاك الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الأول - حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية نظرة تاريخية :

تم إبرام اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود(٩)، كرد فعل عالمي سريع لقيام الدول المتقدمة بالتخلص من نفاياتها الخطرة في أقاليم الدول النامية، مما هدد بحدوث كارثة بيئية خطيرة(١٠)، ولكن اتفاقية بازل - فور تبنيها عام ١٩٨٩ - فشلت في تحقيق رغبة

(٥) تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ دخلت حيز التنفيذ في الخامس من مايو عام ١٩٩٢، وبلغ عدد أطرافها ١٦٨ دولة بالإضافة إلى ثلاث دول وقعت فقط هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأفغانستان ومايتي.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن وقائع قيام الدول الصناعية بالتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة في أقاليم الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي محمد، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥، ص ١٦٤ وما بعدها. وراجع أيضاً د. مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا... التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٣٧ وما بعدها. وراجع أيضاً: مجدى نصيف، كارثة العصر... الإنسان يدمر كوكبه، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٣٥ وما بعدها، وراجع أيضاً:

- Abrams, D.J.: "Regulating the International Hazardous Waste Trade: A Proposed Global Solution", Columbia Journal of Transnational Law, vol28., No3., 1990, p.807.

- Subramanya T.R.: "Legal Control of Transboundary Movement of Hazardous Substances: North South Issues and a Model for Reform." The Indian Journal of International Law, Vol33., 1993p46.

- Hao-Nhien Q.vu: "The Law of Treaties and the Export of Hazardous Waste", UCLA Journal of Environmental Law & Policy, vol12., 1994p389.

http://www.kicon.com/nhien/Basel.htm

- Obstler, P.: "Toward a Working Solution to Global Pollution: Importing CERCLA to Regulate the Export of Hazardous Waste", The Yale Journal of International Law, Vol16., No1., Winter, 1991, p74.

- Sean M.D.: "Prospective Liability Regimes for the Transboundary Movement of Hazardous Wastes". The American Journal of International Law, Vol88., No1., January, 1994p29.

- United Nation (UN), Illegal Traffic in Toxic and Dangerous products and waste, Report of the Secretary General A/362/44 ( New York:UN, 1989).

(٧) خلال عام ١٩٨٦، أصدرت ثلاث دول تشريعات وطنية تحظر بموجبها استيراد النفايات الخطرة. وفي عام ١٩٨٨، وصل عدد الدول التي استخدمت حقها في حظر استيراد النفايات الخطرة إلى ٣٣ دولة. وفي مارس ١٩٩٠، أصبح لدينا ٧٩ دولة تحظر دخول النفايات الأجنبية إلى أراضيها وقيل بدول اتفاقية بازل حيز التنفيذ في مارس ١٩٩٢، أصبح عدد الدول التي أصدرت تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة الأجنبية ٨٨ دولة. وفي عام ١٩٩٤، توجد أكثر من مائة دولة مارست حقها في إصدار تشريعات وطنية تحظر بموجبها استيراد النفايات الخطرة إلى داخل أراضيها. وفي عام ١٩٩٥، أصبح استيراد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات الأخرى عملاً محظوراً طبقاً لتشريعات أكثر من مائة وعشرين دولة. لمزيد من التفاصيل عن التشريعات الوطنية التي تحظر تصدير أو استيراد النفايات الخطرة أو نقلها عبر الحدود، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، ص ١٧ وما بعدها. راجع أيضاً:

- Abrams, D.J.: "Regulating the International Hazardous Waste Trade: A Proposed Global Solution", op.cit., p811., note 40

- Birnie, P.W. & Boyle, A.E.: "International Law and the Environment", Clarendon press, Oxford, 1994p333.

- Hao-Nhien Q.vu: "The Law of Treaties and the Export of Hazardous Waste", op.cit., p.398.

- A Chronology of the Basel Ban; http://www.ban.org/about\_basel\_ban/ Chronology.html.

(٨) راجع نص المادة ٢٢ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة

عبر قناة السويس، فإن مصر بوصفها بلد عبور طرفا في اتفاقية بازل، فيشترط إخطارها مسبقا، والحصول على موافقة مكتوبة مسبقا من الجهات الإدارية المختصة بها، وفي حالة السماح بالمرور عبر قناة السويس فيجب تقديم تأمين يغطي أى ضرر يمكن أن يحصل للبيئة من جراء مرور تلك الشحنات(٩).

وعلى الصعيد الإقليمي، تم إبرام العديد من الاتفاقات الدولية الإقليمية التي تحظر تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية(١٠)، ومن أمثلتها، اتفاقية لومى الرابعة لعام ١٩٨٩ (المادة ٢٩) بين الدول الإفريقية ودول الباسيفيك ودول الكاريبي، والاتحاد الأوروبي، واتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى داخل إفريقيا، واتفاق أمريكا الوسطى لعام ١٩٩٢ بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية وإيجاني لعام ١٩٩٥ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة، وبروتوكول أزمير لعام ١٩٩٦ بشأن منع تلوث البحر المتوسط الناتج عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبروتوكول اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، والمعتمد بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩٨. وبذلك، صوت المجتمع الدولي ضد التجارة الحرة في النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى(١١).

وعلى الصعيد العالمى، فقد مهد الحظر الوطنى والإقليمي المفروض على تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، سواء أكان لغرض التخلص النهائي منها أم لإعادة تدويرها، السبيل لتحقيق رغبة الدول النامية في فرض حظر عالمى على عمليات نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية(١٢)، خاصة أن هذا النقل لا يتفق مع الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة

لاستقرار الدول الأخيرة للقدرات التكنولوجية والقانونية للتعامل مع النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا(١٣)، وذلك بتفعيل احكام الفقرة السابعة من المادة (١٥) من اتفاقية بازل التي عهدت إلى مؤتمر الأطراف بتقييم فاعلية الاتفاقية، وينظر - إذا لزم الأمر - في فرض حظر كامل أو جزئى على عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود(١٤). فمعد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٢، حتى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لعام ٢٠٠٤، تجرى محاولات جادة من الدول النامية لوضع المادة ٧/١٥ من الاتفاقية موضع التطبيق، وذلك بفرض حظر كامل على كل عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، والقضاء على كل محاولات الدول الصناعية وجماعات الضغط التي تحاول دون وضع الحظر موضع التنفيذ.

ففى الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية بازل لعام ١٩٩٢، طالبت - بإصرار - الدول النامية بقيادة مجموعة الـ ٧٧ بالحظر الكامل لكل عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول الصناعية المتقدمة الفنية إلى الدول النامية الفقيرة. ولقد عبر عن هذا الموقف رئيس الوفد الهندى، حيث قال: "إنكم أيتها الدول الصناعية تطالبونا بالعديد من الأفعال من أجل الصالح العالمى: وقف قطع الغابات، وقف الانبعاثات السامة، الآن نحن نطالبكم بفعل واحد من أجل الصالح العالمى: احتفظوا بنفاياتكم(١٥)، فعرفت وقتئذ الدول الصناعية المعارضة للحظر أنها ستكون خارج الحساب إن خضع الأمر للتصويت، فحاولت تأجيل قرار الحظر الكامل قدر الإمكان، ونجحت فى ذلك، حيث اعتمد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المقرر ٢٢/١ الذى بمقتضاه تم فرض حظر دولى على تصدير النفايات الخطرة لغرض التخلص النهائي منها من الدول المتقدمة -الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى

(٩) راجع نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تحظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد التولى، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء احكام القانون الدولي - مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

(١١) "Instead, in a worldwide mobilization of legislation between the years of 1986 and 1996, the globe community voted a resounding NO to a free trade in hazardous waste. First, by force of numerous countries' unilateral legislations and then via a spate regional treaties including the regions of the 69 countries of the African, Caribbean and Pacific (ACP) Group (Lome IV Convention, Article 1989,39) Africa (Bamako Convention, 1991), Central America (Central American Accord, 1992), the Mediterranean area (Izmir Protocol Convention, 1995), over 100 countries have moved to ban the import of hazardous waste into their territory."; Puckett, J.: "When Trade is Toxic. The WTO Threat to Public and Planetary Health", APEX, BAN, Report, November 1999, p.21. This report available on BAN website at: [www.ban.org/Library/when\\_trade.pdf](http://www.ban.org/Library/when_trade.pdf)

(١٢) "Virtually every significant globe reform for any concern starts with unilateral actions. In the case of the toxic waste trade bans, there would never have been a global agreement to ban OECD to non-OECD waste trade within the Basel Convention had not progressive countries (both developed and developing) paved the way by their own national, unilateral initiatives. Rather, national bans led to regional bans which in turn led to a global agreement." Ibid., p.22.

(١٣) راجع نص الفقرة السابعة والفقرة السابعة مكر من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩

(١٤) راجع نص الفقرة السابعة من المادة ١٥ اتفاقية بازل

(١٥) "Mr. A. Bhattacharjya: Your industrialized countries have been asking us to do many things for the global good. To stop cutting down our forests, to stop using your CFCs, now we are asking you to do something for the global good keep your own waste", Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p.6.

بفرض التخلص النهائي منها.

٢- يقرر القضاء التدريجي التام، بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، على جميع عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود المخصصة لعمليات إعادة التدوير أو الاستعادة من الدول الأعضاء، في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة وحظرها اعتباراً من هذا التاريخ (١٩).

ويعتبر اعتماد المقرر ١٢/٢ نصراً كبيراً من عدة نواح، من أهمها:

أولاً- إنه لأول مرة في القانون الدولي، يتم اتخاذ قرار واضح وصريح، يؤكد أن النفايات الخطرة ليست مواد صالحة للتجارة الدولية، وأنها ينبغي أن تمنع وتعالج وتتجنب، شأنها في ذلك شأن الأمراض والأوبئة الخطرة (٢٠).

ثانياً- وضع القرار نهاية لاستغلال الدول الصناعية الفنية للدول النامية الفقيرة، حيث وقف على ثغرة إعادة التدوير (٢١) وقام بغلقها، والتي كان يتدفق من خلالها ما يزيد على ٩٠٪ من عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود (٢٢).

ثالثاً- يعتبر القرار نصراً حاسماً لصالح الديمقراطية البيئية العالمية، حيث تعكست الأغلبية المؤيدة للحظر الكامل-المكونة من مجموعة الـ ٧٧ بجانب الصين، ودول وسط وشرق (٢٣) وشمال أوروبا - من التصدي للأقلية القوية، التي ظلت حتى اللحظات الأخيرة من المؤتمر معارضة للحظر، بقيادة استراليا وكندا واليابان

الميدان الاقتصادي- إلى الدول النامية (١٦). كما تم إلزام الدول النامية بسن تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة من الدول الصناعية (١٧).

وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٤، حافظت البلدان النامية على وحدتها والتزامها ووضوحها في السعي إلى تحقيق هدفها، ومن ثم حشدت قدراً كبيراً ومهماً من التأييد، لاعتماد المقرر ١٢/٢ بإجماع الآراء (١٨) الذي بمقتضاه تم فرض حظر دولي على نقل النفايات الخطرة، سواء أكان لفرض التخلص النهائي منها أم لإعادة تدويرها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة، حيث جاء فيه ما نصه: إن المؤتمر، إذ يشير إلى طلب مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل المعقود في أوروغواي في يومي ٢ و١٠ ديسمبر ١٩٩٢، الحظر التام لجميع صادرات النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة.

وإذ يدرك أن نقل النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة ينطوي على خطر ألا يمثل إدارة سليمة بيئياً للنفايات الخطرة على النحو الذي تقتضيه اتفاقية بازل:

١- يقرر الحظر الفوري لجميع عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود المتجهة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة

(١٦) جدير بالذكر أنه على الرغم من أن القرار ٢٢/١ قد جاء مخيباً لآمال أغلبية الدول النامية الأطراف في اتفاقية بازل، ولكن وب ضارة نافعة، حيث نرى مع البعض أن الوقت لم يكن مناسباً لفرض الحظر الكامل، لأن عدد الدول الأطراف في اتفاقية بازل وقتئذ كان ٣٠ دولة فقط بينما بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ٦٥ دولة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٤. راجع:

- Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p.8.

(١٧) راجع نص المقرر ٢٢/١ للاجتماع الأول لمؤتمر للدول الأطراف، الوثيقة (UNEP/CHWI/21).

- available online at: [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban/I.22html](http://www.ban.org/about_basel_ban/I.22html).

(18) Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p.9.

(١٩) راجع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير الاجتماع الثاني للأطراف، الوثيقة (UNEP/CHW2/30) وراجع نص القرار ١٢/٢

- [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban/copsII\\_12html](http://www.ban.org/about_basel_ban/copsII_12html)

(20) Puckett, J. and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban\\_a\\_victory.html](http://www.ban.org/about_basel_ban_a_victory.html)

(٢١) جرى بالذكر أنه لتجنب فضيحة إغراق النفايات أسرع تجار النفايات إلى تغيير المسمى بـ إعادة التدوير الأخضر، ولقد كان هذا التحول في المسمى تحولاً في مظهره، لأن تجارة النفايات حينئذ سوف تخضع لمبدأ حرية التجارة، كما أنها تناسب بصورة أكبر تعريف النفايات على أنها مفيدة، ولقد كان من السهل على تجار النفايات إيجاد استخدامات أخرى للنفايات، بصرف النظر عن كونها سامة أم لا فمثلاً، اقترح استخدام النفايات الصلبة المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية لرفع مستوى جزر المحيط الهادئ، وذلك لتجنب آثار ارتفاع مستوى البحر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة، أو ما يعرف بمظاهرة تغير المناخ أو الاحتباس الحراري. وطبقاً لإحصاءات منظمة السلام الأخضر Greenpeace، فقد زادت تجارة النفايات الخطرة لفرض إعادة التدوير زيادة متسارعة على الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، كانت لا تتجاوز ٣٦، زادت إلى ٧٦ في عام ١٩٨٨ وفي عام ١٩٩٠، وصلت إلى ٨٣، ثم زادت إلى ٨٧ في عام ١٩٩١، ثم زادت إلى ٨٨ في عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٢ وصلت إلى ٨٩ راجع

- Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p.8.

(22) Puckett, J. and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". op.cit., p.3; Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p.9.

(٢٣) في اليوم الأول للاجتماع، أعلنت الصين دعائها لاقتراح مجموعة الـ ٧٧ وفي اليوم الثاني، أعربت كل من المجر، وسلوفاكيا، وكرواتيا، وسلوفينيا، وأوكرانيا، وبولندا، وجمهورية التشيك، واسنونيا، ولاتفيا، ورومانيا، عن تأييدها للحظر الكامل، وبذلك تكون أغلبية ثلثي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مضمومة، إلا أن الحصول على إجماع الآراء كان غير ممكن راجع

- Puckett, J. and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". op.cit., p.3.

٢٠٠٦ (٣١)

ومن المسلم به أن المبررات، التي دفعت المجتمع الدولي إلى حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول التي شملها المرفق السابع لاتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، إلى الدول غير المشمولة في المرفق السابع، هي ذاتها المبررات التي دفعت إلى إبرام اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، والتي تتمثل في حماية الصحة البشرية والبيئة من الأخطار الناتجة عن تزايد معدلات توليد النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود، وذلك بالعمل على تقليل توليدها إلى أدنى حد، من حيث كميتها أو الخطر الذي تنطوي عليه، واتخاذ التدابير الضرورية التي تكفل التخلص منها في الدول التي جرى توليدها فيها، وإدارتها إدارة سليمة بيئياً (٢٢)، وعدم السماح بنقل النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى من دولة توليدها عبر الحدود إلى أي دولة أخرى، إلا وفقاً لشروط لا تهدد الصحة البشرية والبيئة وتتفق مع أحكام هذه الاتفاقية (٢٣).

ولما كان نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، سواء أكان للتخلص النهائي منها أم لإعادة تدويرها، لا يتفق مع الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة، والمتطلبات الأخرى لاتفاقية بازل، فإنه من الضروري حظر هذا النقل لضمان تفعيل الالتزامات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية بازل والاتفاقيات الأخرى التي جاءت على غرارها، خاصة الالتزام بخفض توليد ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى أدنى حد ممكن والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

فمن ناحية أولى، يقترب على دخول الحظر حيز التنفيذ لتفعيل الالتزام بخفض توليد النفايات الخطرة (٢٤) حيث يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى ارتفاع تكلفة التخلص من النفايات الخطرة في الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يشكل حافزاً قوياً لشركات ومصانع تلك الدول لخفض إنتاجها من النفايات الخطرة، أو إنتاج

والمانيا، وهولندا (٢١)، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن أعلنت أمانة مجلس الوزراء الأوروبي في ٢٤ مارس ١٩٩٥ عن تنفيذ كل دول الاتحاد الأوروبي للحظر (٢٥)، وبذلك أصبحت أوروبا إلى جانب الحظر الكامل لعمليات التخلص النهائي، وتحديد موعد محدد لتنفيذ حظر عمليات إعادة التدوير، فاضطرت الدول المعارضة للحظر إلى الإعلان عن تغيير موقفها المعارض للحظر (٢٦)، ومن ثم صدر المقرر (١٢/٢) بشأن حظر تصدير النفايات الخطرة، في صباح اليوم الأخير للمؤتمر، دون اقتراع وذلك بتوافق الآراء، وبإجماع ٦٥ دولة أطراف في الاتفاقية (٢٧).

وفي الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥، نجحت الدول النامية في إجماع المقرر ١٢/٢ في صلب اتفاقية بازل بإجماع آراء الدول الأطراف بموجب المقرر ١/٣ بشأن تعديل الاتفاقية، حيث جاء فيه ما نصه: "إن المؤتمر: (١) ... (٢) يقرر اعتماد التعديل التالي للاتفاقية: ... تدرج مادة جديدة لتكون المادة الرابعة ألف: ١- يحظر كل طرف من الأطراف المدرجة في المرفق السابع (٢٨) النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة المستهدف بها عمليات تدرج في المرفق الرابع (الف) إلى دول غير مدرجة في المرفق السابع ٢- يتخلص كل طرف من الأطراف المدرجة في المرفق السابع نهائياً في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، ويحظر بدءاً من هذا التاريخ كل النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة بموجب المادة ١/١ (أ) من الاتفاقية، والذي يستهدف عمليات مدرجة في المرفق الرابع (باء) إلى دول غير مدرجة في المرفق السابع. ولا يحظر هذا النقل عبر الحدود ما لم توصف النفايات المعنية بأنها خطيرة بموجب الاتفاقية." (٢٩).

وحرى بالذكر أن تعديل اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بموجب المقرر ١/٣ الصادر عن المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية بازل قد دخل حيز التنفيذ، طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من اتفاقية بازل (٣٠)، بتصديق دولة الكويت عليه في ١٢ مايو

(٢٤) كانت هولندا من أولى الدول المعارضة للحظر، التي تعلن تأييدها لاقتراح مجموعة الـ ٧٧، وذلك عندما أدركت أن موقفها في المعارضة للحظر الكامل لا يمكنها أن يدافع عنه أمام مواطنيها، المرجع السابق.

(٢٥) نال الحظر الكامل تأييد كل دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا وإنجلترا. ولكن عندما رأت ألمانيا وإنجلترا أن المسألة سوف تخضع للتصويت، تراجعت ألمانيا عن موقفها المعارض للحظر، وكانت إنجلترا آخر دول الاتحاد الأوروبي التي أعلنت تأييدها للحظر. المرجع السابق، ص ٤ وما يليها.

(26) Puckett, J. and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened", op.cit., pp5-6.

(27) Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p9.

(٢٨) تتمثل دول المرفق السابع في: الأطراف والدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجماعة الأوروبية -الاتحاد الأوروبي حالياً- وليختنشتاين.

(٢٩) راجع نص المقرر ١/٣ الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥، وراجع أيضاً: [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban/copsfil\\_1.html](http://www.ban.org/about_basel_ban/copsfil_1.html)

(٣٠) راجع نص المادة ١٧ من اتفاقية بازل، مرجع سابق.

(31) Ban Ratification Deposit Box, For entry into force., (representing 4/3ths of the 82 Parties present at COP3). [http://www.ban.org/deposit\\_box.html](http://www.ban.org/deposit_box.html)

(٣٢) أكدت هذا المعنى الفقرات ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٣٣) راجع نص الفقرة التاسعة من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٣٤) جدير بالذكر أن الدول الأطراف تلزم بخفض توليد النفايات الخطرة إلى أدنى حد ممكن، عملاً بأحكام الفقرة الثانية (١) من المادة الرابعة من اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، حيث جاء فيها ما نصه: "يلتزم كل طرف بأن يتخذ كل التدابير اللازمة بغية ضمان خفض توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى داخله إلى الحد الأدنى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية".

إن قيام إحدى الدول المتقدمة بتصدير نفاياتها الخطرة إلى الدول النامية يعتبر إخلالاً بالتزامها بإدارة النفايات الخطرة إدارة سليمة. بينما، لأنه من غير المحتمل أن تمتلك دولة الاستيراد القدرة التقنية والمرفق اللازمة للتخلص من النفايات بطريقة سليمة (٢٨). كما يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى مساعدة الدول المتقدمة - بفضل ثرواتها وخبراتها الطويلة في التعامل مع النفايات الخطرة - في الوفاء بالتزامها بالاكتفاء الذاتي (٢٩). وذلك بابتاحة مرافق كافية لأغراض التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تتولد بداخلها، بطريقة سليمة بيئياً.

#### المبحث الثاني - الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية :

يفرض الالتزام الدولي بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، واجباً أساسيين، هما: وضع التشريعات والقواعد الوطنية التي تكفل منع تصدير واستيراد النفايات الخطرة، والتعاون دولياً لتنفيذ هذا الالتزام. وهذا الالتزام يقع على عاتق كافة أطراف اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ (١٠)، كما يسرى في مواجهة السفن والطائرات غير الحكومية، بما فيها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، التي تحمل أعلام الدول الأطراف أو تكون مسجلة فيها. كما تلتزم الدول الأطراف بوضع القواعد والتدابير المناسبة كي تتصرف تلك السفن والطائرات على نحو لا يخل بأحكام الالتزام الدولي بحماية

نفايات أقل خطراً عند معالجتها، أو استخدام تكنولوجيا نظيفة في الإنتاج (٣٥). وقد أكدت هذا المعنى دراسة حديثة قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اتفاقية بازل، انتهت فيها إلى ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات، وتعتبر حافزاً للشركات لخفض توليد النفايات الخطرة، وإنتاج نفايات أقل خطراً عند معالجتها وذلك باستخدام طرق إنتاج نظيفة، ويؤدي إلى ذات النتيجة أيضاً وضع القيود على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود (٣٦).

ومن ناحية ثانية، يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى تفعيل التزام الدول المتقدمة بخفض نقل النفايات الخطرة إلى أنقى حد ممكن (٣٧). فمن المسلم به أنه لاعتبارات اقتصادية، تتم غالبية عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومن ثم، فإن حظر عمليات تصدير النفايات الخطرة من دول "OECD" ودول الاتحاد الأوروبي - صاحبة النصيب الأكبر في إنتاج وتصدير النفايات الخطرة - من شأنه خفض عمليات نقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية لأكثر من ٩٠٪، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، لاتعدام الدافع الاقتصادي لتصدير النفايات الخطرة.

وأخيراً، يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى تفعيل التزام الدول المتقدمة بإدارة النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً، حيث

(٣٥) تجدر الإشارة إلى أن أفضل الوسائل للوفاء بالالتزام الدولي بمنع وخفض توليد النفايات الخطرة إلى أنقى حد ممكن، هو اتباع سياسة أمن النفايات والإنتاج الأنظف، وأن يضع المشتغلون دائماً تلك السياسة نصب أعينهم، ويقصد بالاصطلاح "الإنتاج الأنظف" تطبيق استراتيجيات متكاملة ومستمرة، تقتضي إدخال تغييرات على عمليات الإنتاج من أجل منع أو الحد من توليد النفايات إلى أنقى حد ممكن، والحد من مخاطرها على الأسفل والبيئة وعادة ما يتم تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال عدة خيارات، منها: استخدام تكنولوجيا أو طرق جديدة في الإنتاج من شأنها أن تمنع كلياً أو نحد من توليد النفايات إلى أنقى حد ممكن، أو إدخال بعض التغييرات على ظروف التشغيل، بحيث تكون تلك النفايات قليلة لإعادة التدوير أو الاستعانة أو الاستخلاص، أو إعادة التدوير، باعتباره الخيار الأفضل لنوعيات معينة من النفايات. هذا بجانب منع توليد النفايات الخطرة بحظر استخدامات المعادن السامة واستخدام بدائل لها غير سامة، وبالتالي سوف تخفّف المعادن السامة من البطاريات وسبائك اللحام، والترمومترات والجلومترات والطلاءات، وما إلى ذلك. ولكن تنفيذ ذلك يتطلب جهوداً عالية على العديد من الجبهات للتخلص من إنتاج واستخدام المعادن السامة. راجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لعام ٢٠٠٤، مشروع مبادئ توجيهية تقنية بشأن إعادة تدوير واستخلاص المعادن والركبات المعنوية (R4) بطريقة سليمة بيئياً، الفقرتان ١٥٣، ١٥٤، ص ٢٩ وما بعدها، الوثيقة (UNEP/CHW/8 Add3)، ونزيد من التفصيل عن الإنتاج الأنظف راجع التقرير الفني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة رقم ٧، دليل الرجعة والخفض للانبعاثات والنفايات الصناعية، راجع أيضاً

<http://www.emcenter.com/unepweb/&> <http://www.unido.org/doc/331372.htmls>

(36) Basel Action Network (BAN): "The Basel Ban Amendment: The First Step Toward Environmentally Sound Management of Hazardous Wastes, Prepared by the Basel Action Network (BAN) for the 16th Session of the Technical Working Group and 1st Session of the Legal Working Group of the Basel Convention, Geneva, Switzerland, 3-9 April 2000, p.3. [http://www.ban.org/about\\_basel\\_ban/esmban.2html](http://www.ban.org/about_basel_ban/esmban.2html)

(٣٧) حدير بالذكر أن الدول الأطراف ملتزم بخفض نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى أنقى حد ممكن، عملاً بأحكام الفقرة الثانية (د) من المادة الرابعة من اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، حيث جاء فيها ما نصه: يلتزم كل طرف بأن يتخذ كل التدابير اللازمة بغية ضمان خفض نقل النفايات الخطرة والعمليات الأخرى عبر الحدود، إلى الحد الأدنى، بما يتفق مع الإدارة السليمة بيئياً والفعالة لهذه النفايات.

(38) Basel Action Network (BAN) Secretariat: "Comments on Decision IV/8: Regarding Annex VII", Prepared by the Basel Action Network (BAN) Secretariat for the Parties of the Basel Convention, April 12, 1999, p.3.

<http://www.ban.org/subsidiary/Comments.html>

(39) Ibid., p.4.; ■ also, Basel Action Network (BAN): "The Basel Ban Amendment: The First Step Toward Environmentally Sound Management of Hazardous Wastes", op.cit., p.3.

(٤٠) جرى بالذكر أن عهد الدول الأطراف في اتفاقية بازل، في ٢٢ مايو ١٩٨٠، دولة راجع

[http://www.ban.org/country\\_Status/country\\_status.html](http://www.ban.org/country_Status/country_status.html)



## البينة (٤١) وخطر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود

والترام الدول الأطراف في اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. ولاسيما إلى الدول النامية، خاصة بعد دخول هذا الحظر حيز التنفيذ، أمر يتفق مع ما هو مسلم به في نطاق القانون الدولي، بخصوص القوة الملزمة للمعاهدات، أي التنفيذ بما تضمنه مصوصها من أحكام ومراعاة تنفيذها نصا وروحا بإخلاص وحسب نية

عبر أن التساؤل قد يثور بالنسبة لسريان الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة على الدول غير الأطراف في اتفاقية بازل، وذلك نظراً لأن المعاهدات الدولية، عملاً بمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات، لا تخلق حقوقاً والتزامات إلا بين أطرافها المتعاقدة، وبالتالي إذا كانت هناك آثار يمكن أن تترتب في حق الغير، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن تكون ذات طبيعة استثنائية وهذا المبدأ مسلم به ومجمع عليه في الفقه والقضاء الدوليين. كما يجري العمل به بين الدول، لدرجة أنه يعتبر من المبادئ القليلة المقبولة بصفة أكيدة على الصعيد الدولي (٤٢).

فهل يمكن القول إن الالتزام الدولي بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود لا يسرى على الدول الغير (٤٣) - ويصفية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج وحدها سنوياً أكثر من ٧٥٪ من الانتاج العالمي من النفايات الخطرة ولم تصدق حتى الآن على اتفاقية بازل - باعتبارها ليست أطرافاً في اتفاقية بازل، استناداً لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات

إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي التعرض بإيجاز شديد لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية وما لحق بهذا المبدأ من تطور في الفكر الدولي الحديث، فهذا المبدأ جاء كنتيجة منطقية لانفكار المدرسة الإراية التي تحصر آثار المعاهدة بين أطرافها فقط وقد تمسك بعض فقهاء المذهب الإرادي بهذا المبدأ على إطلاقه، بما يعني عدم قابليته من وجهة نظرهم للتقييد أو

الاستثناء، حتى ولو جاء هذا التقييد أو الاستثناء في شكل قانوني، كما لو تضمنت المعاهدة شرط الدولة الأكثر رعاية، أو الاشتراط لمصلحة الغير، فمثل تلك الصيغ القانونية لا تقيد مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات ولا تعتبر استثناء منه (٤٤).

وفي حين ظل الفقه التقليدي متمسكاً بفائدة الأثر النسبي للمعاهدات، فقد بدأ بعض فقهاء العصر الحديث ينادي بالتخلص من تلك القاعدة، باعتبار أنها قد نشأت في الأصل لتحكم العلاقات التعاقدية الخاصة التي تبرم في ظل الأنظمة القانونية الوطنية، وإنه عندما تم نقلها إلى دائرة العلاقات الدولية، كان الهدف هو قصر تطبيقها على المعاهدات العادية أو العقدية، التي تبرم بين دولتين أو أكثر لأغراض خاصة أما المعاهدات الشارعة، أي تلك المعاهدات التي تضع قواعد قانونية تسرى على كل أعضاء المجتمع الدولي، سواء أولئك الذين شاركوا في إبرامها أو لم يشاركوا، فإنها بطبيعتها لا يجوز أن تخضع لتلك القاعدة ولا ينبغي أن تكون كذلك (٤٥).

ومع أن محاولة التمييز بين المعاهدات العقدية والمعاهدات الشارعة لا تعتبر من الوجهة القانونية تبريراً كافياً لاستبعاد قاعدة الأثر النسبي، إلا أنه بات من المسلم به أن بعض المعاهدات الدولية يمكن أن تلزم أحياناً دولاً غير أطراف فيها، بل وقد تمتد آثارها في بعض الحالات لتسرى على كافة الدول. وإذا كانت طبيعة هذه الدراسة لا تستلزم التعرض إلى الحجج والبراهين التي تؤيد هذا الاتجاه، فإنه من الحكمة أن نبحث ذلك من خلال اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والنخلص منها عبر الحدود، ومدى امتداد سريان الالتزامات الواردة بها بالنسبة للغير، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما إلى الدول النامية.

وبإدنى ذي بدء، نود أن نشير إلى أن هذه الاتفاقية هدفها الحقيقي هو معالجة موضوع يهم الجماعة الدولية بأسرها، وقد

(٤١) راجع الجزء الثاني عشر من اتفاقية الاسم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، حيث جاء في المادة ١٩٢ منها أن الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها. كما جاء في المادة ١٩٤ بشأن تدابير منع تلوث البيئة البحرية وحفظها والسيطرة عليه. ب ٣. تشاؤل التدابير المنجدة عملاً بهذا الجزء. جميع مصادر تلوث البيئة البحرية، وتشمل هذه التدابير، فيما تشمل، التدابير التي يراى بها الإقلال إلى أدنى مدى ممكن من (أ) إطلاق المواد السامة أو الصارة أو المؤذية، ولاسيما منها المواد الصاعدة من مضاير في البر، أو من الجو أو من خلاله، أو عن طريق الأعراف. وراجع أيضاً « عهد الواحد محمد الفار. الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨١، ص ٥٣ وما بعدها

(٤٢) راجع د. عهد الواحد محمد الفار. الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، مرجع سابق، ص ٥٥ وما بعدها (٤٣) بقصد الدول الغير، بالنسبة للاتفاقيات الدولية، أية دولة ليست طرفاً فيها في الاتفاقية. ولقد أكتت هذا المعنى الفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية ميناء لتاسون للمعاهدات حيث نصت على أنه يقصد بالدولة الغير أية دولة ليست طرفاً في المعاهدة. راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، المعاهدة الدولية، الفقرة ٢٤١، ٧٤. ويذهب البعض بحق إلى أن التعبير بين من يعد طرفاً في المعاهدة ومن لا يعد كذلك (الغير) ليس أمراً سيلاً كما قد يبدو لأول وهلة حيث أن التحليل القانوني يظهر لنا وجود طوائف من الكائنات تتوسط بين هاتين الطائفتين، وتتكون من أولئك الذين تربطهم بعض العلاقات القانونية بالمعمل القانوني ذاته أو بطوائف راجع د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧١، ص ١٥٩، هامش رقم ١٥

(٤٤) راجع د. أحمد أبو الوفا الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ١٥٦ وما بعدها. وراجع أيضاً د. عهد الواحد محمد الفار. الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، مرجع سابق، ص ٥٥ وما بعدها

(٤٥) لمزيد من التفاصيل عن التفرقة بين المعاهدات الخاصة أو العقدية والمعاهدات ذات الصلة التشريعية أو الشارعة، راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ١٦٦، ٢٦. وما بعدها. وراجع أيضاً د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٦ وما بعدها. وراجع أيضاً د. عهد الواحد محمد الفار طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٥، ص ١٩ وما بعدها

الأول: الدليل المستمد من الطبيعة القانونية للاتفاقية فهذه الاتفاقية هي أوسع اتفاقية دولية في التاريخ المعاصر - باستثناء الاتفاقيات المنشئة لمنظمات دولية - حيث إن عدد الدول الأطراف في اتفاقية بازل قد وصل في ٢٢ مايو ٢٠٠٦ إلى ١٦٨ دولة أطراف، وثلاث دول موقعة هي: أفغانستان، وهابتي، والولايات المتحدة الأمريكية (٥٠). ونظرا إلى القبول بهذه الاتفاقية على نطاق واسع، فإنها قد أصبحت مصدرا مهما للقانون البيئي الدولي وتأتي أهميتها العظمى ليس فقط في الحشد الكبير من الدول التي وقعت عليها، وإنما في أهمية الموضوع الذي عالجت، باعتباره يمس أعضاء المجتمع الدولي في جملة

ورغم أن هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها معاهدة دولية جماعية من حيث خصائصها الشكلية، وتسرى عليها في ذلك كل أحكام المعاهدات الدولية، فإنها، من حيث المضمون، ترقى إلى مرتبة المعاهدات الدستورية ذات القدسية الخاصة بالنسبة للمجتمع الدولي كله، مثلها في ذلك مثل ميثاق الأمم المتحدة، ذلك لأنها أبرمت بواسطة مجموعة من الدول تمثل الغالبية العظمى للمجتمع الدولي، ويفرض تحقيق أهداف عامة لا تقتصر منفعتها على الدول الأطراف فقط، وإنما تشمل كل شعوب العالم

وهي بذلك تكون قد أنشأت نظاما دوليا له آثار قانونية موضوعية تمتد إلى جميع الدول حتى تلك التي ليست طرفا فيها، سواء كان التزام "الدول الغير" يستند إلى نظرية "الإرادة الغالبة" بما يعنى سيطرة إرادة الأغلبية على إرادة الأقلية، كما يصورها الفقيه الإيطالي كوانري، أو كما يعينها الفقيه "فريدمان" بقوله إن ما تفرقه وتثبته مجموعة كبيرة من الدول في معاهدة جماعية كفيل بلز يؤدي إلى خلق قواعد قانونية دولية ملزمة للجميع، فالذي لا شك فيه أن طبيعة الاتفاقية ذاتها وما تتضمنه من تنظيم موضوعي لكل المسائل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، يحتم امتداد سريان الالتزامات التي اشتملت عليها على كافة الدول بما فيها الدول غير الأطراف.

الثاني: الدليل المستمد من طبيعة الالتزام في حد ذاته: إن الالتزام الدولي بحماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، خاصة الناتج عن التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى في أقاليم الدول النامية، لم يكن من ابتداع الاتفاقية، وإنما هو التزام خلقه في الواقع العرف الدولي (٥١)، حيث تواترت الممارسات

أشارت بدياجة الاتفاقية إلى ذلك بقولها: "إن الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تدرك خطر الأضرار التي تلحق بالصحة البشرية والبيئة من جراء نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى ومن جراء نقلها عبر الحدود، وإذ تضع في اعتبارها التهديد المتزايد للصحة البشرية والبيئة، نتيجة تزايد توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتعمدها ونقلها عبر الحدود (٤٦)، وإذ تعترف أيضا بتزايد الرغبة في حظر نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في دول أخرى، ولاسيما في البلدان النامية (٤٧).

فهذا النص يدل على أن الدول الأطراف في الاتفاقية قد استهدفت إنشاء قواعد عامة مجردة لتنظيم كل ما يتعلق بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، بحيث تسرى على كافة، ولم تقرر التزامات شخصية متبادلة، كما تتضمنها عادة الاتفاقيات الخاصة أو العقودية وإنما أنشأت قواعد دولية موضوعية "عالمية التطبيق"، ومن ثم فإنها تدخل في عداد الاتفاقيات الشارعة، ليس فقط لأنها تستهدف المصلحة الدولية المشتركة، ولكن أيضا لأن نصوصها تتميز بالاتساع والعمومية في كافة المسائل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود. ومن الصعب أن نجد التبرير الكافي للتشكيك في الصفة العامة التي تتسم بها القواعد القانونية الدولية التي تتضمنها اتفاقية بازل، فهي رغم كونها جاءت في شكل اتفاقي أو إطار، كان لابد من اللجوء إليه، في غيبة السلطة التشريعية الدولية، لإقرار تلك القواعد، ومن ثم فإن مصير تلك القواعد، بعد إقرارها، لا يرتبط بمصير الشكل الاتفاقي الذي أوجدها لسببين:

أولهما: إن أي تعديل في شكل الاتفاقية، سواء بانسحاب بعض أطرافها أو انضمام الغير إليها، لا يؤدي إلى تعديل أو تغيير في القواعد أو الالتزامات القانونية التي تتضمنها (٤٨).

ثانيهما: إن الاتفاقية لم تسمح بإبداء أي تحفظات أو استثناءات لوقف أو استبعاد تطبيق ما تتضمنه من مبادئ أو أحكام أو التزامات (٤٩).

ومن هنا، يمكن القول: إن سريان الأحكام الخاصة بالالتزام الدولي بحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار المعاكسة الناتجة من جراء النفايات الخطرة، ومن نقلها عبر الحدود، ولاسيما إلى البلدان النامية، لا يقتصر فقط على الدول الأطراف، وإنما يمتد ليشمل الدول الغير، وذلك استنادا لاعتبارين مهمين:

(٤٦) راجع نص الفقرتين ٢١ و ٢٠ من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٤٧) راجع نص الفقرة السابعة من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٤٨) راجع نص المادتين ٢٣ و ٢٧ من اتفاقية بازل.

(٤٩) راجع نص المادة ٢٦ من اتفاقية بازل.

(٥٠) بالرغم من أن اتفاقية بازل تم التصديق عليها من معظم الدول الصناعية، إلا أن الولايات المتحدة لم تصبح حتى الآن طرفا في الاتفاقية. علما بأنها تنتج وحدها سنويا أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج العالمي للنفايات الخطرة، لذا بات من الضروري انضمامها للاتفاقية. علما بأنه في عام ١٩٩٢ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على التصديق على اتفاقية بازل، ولكن وثيقة الانضمام إلى اتفاقية بازل لم تودع حتى الآن لدى سكرتارية اتفاقية بازل، كما لم يقر مجلس الشيوخ الأمريكي بتعديل التشريعات المحلية لكي تتوافق مع أحكام والالتزامات اتفاقية بازل. راجع

- Lipman, Z.: "Trade in Hazardous Waste: Environment Justice Versus Economic Growth", Environment Justice and Legal Process, P.9.

<http://www.bun.org/library/lipman.html>.

(٥١) ينهب البعض - بحق - إلى أنه بالرغم من أن العديد من النصوص الخاصة بحماية البيئة من التلوث غير ملزمة قانونا، إلا أنه أصبح من الصعب حاليا إنكار وجود التزام عرفي بعدم تلويث البيئة. راجع د. أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية النوع المسمى، المجلة المصرية للعلوم

فالدول إنما تلتزم بهذه المعاهدات باعتبارها عرفاً، لا باعتبارها معاهدات تلزم غير الأطراف فيها، خاصة أن القواعد العرفية كانت قبل تدوينها ملزمة للكافة، فلا يتصور منطوقاً أن يترتب على تدوينها الإقلال من قيمتها كقاعدة قانونية تنصف - بالنظر إلى طبيعتها - بوصف الإلزام للكافة (٥٥).

وقد أكدت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات هذا المعنى، حيث نصت المادة ٢٨ منها على أنه: ليس في المواد من ٢٤ - ٣٧ (المتعلقة بآثار المعاهدات بالنسبة للدولة الغير) ما يحول دون قاعدة واردة في معاهدة تصبح ملزمة لدولة ليست طرفاً فيها، باعتبارها قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي ومعترفاً لها بهذه الصفة (٥٦).

فهذه المادة قد أكدت أن الاتفاقيات عندما تكون مثبتة للقواعد العرفية، فإن هذه القواعد تلزم الدول غير الأطراف فيها لا بوصفها قواعد اتفاقية، وإنما بوصفها أحكاماً عرفية.

وسواء استندنا إلى الطبيعة القانونية للاتفاقية، أو استندنا إلى طبيعة الالتزام في حد ذاته، فالذي لا شك فيه أن هذا الالتزام يمتد من حيث نطاقه الشخصي لكل دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وسفنها وطائراتها غير الحكومية التي تحمل أعلامها بما فيها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

فالالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود - لاسيما إلى الدول النامية - يسرى في مواجهة جميع الدول، سواء أكانت أطرافاً أو غير أطراف في الاتفاقيات الدولية المقررة لهذا الحظر، باعتباره من الالتزامات الموضوعية التي تسرى في مواجهة الكافة، والتي تجد مصدرها في القواعد العرفية الدولية، والمبادئ العامة للقانون، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي اعترفت به وضمنتها ضمن نصوصها.

الدولية الاتفاقية (٥٢) وغير الاتفاقية (٥٣) ذات الصلة على النص على الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولا سيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والالتزام بحماية الصحة البشرية والبيئة من التلوث أياً كان مصدره، واتخاذ كافة الاحتياطات كي لا يترتب على الأنشطة التي تمارس في نطاق المناطق التي تخضع للولاية القضائية للدولة، أي أضرار بيئية الدول الأخرى.

كما أن موضوع منع التلوث أياً كان مصدره، خاصة التلوث الناتج عن التخلص من النفايات الخطرة، قد حظي باهتمام خاص في الكثير من الاتفاقيات الدولية العامة والإقليمية. وفي نطاق التشريعات الداخلية، نجد عدداً كبيراً من دساتير الدول والتشريعات الوطنية الأخرى قد أكد الالتزام بحماية البيئة من التلوث، كما قامت أكثر من مائة وعشرين دولة، من بينها الدول الصناعية المتقدمة، بإصدار تشريعات وطنية تحظر استيراد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات الأخرى.

وهكذا، فإن الالتزام الدولي بحماية الصحة البشرية والبيئة من التلوث الناتج عن النفايات الخطرة ومن جراء نقلها عبر الحدود، لم يكن وليد اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، وإنما قد استقر في ضمير المجتمع الدولي، كمبدأ عام متعارف عليه، أو على أنه قاعدة عرفية جرى عليها العمل على المستويين الدولي والإقليمي، وكذا في نطاق التشريعات الوطنية (٥٤). ومهمة الاتفاقية هنا أنها أعلنت هذا الالتزام العرفي على النطاق العالمي، أي أنها نظمت هذا الالتزام، وحددت مضمونه دون تدخل لتغيير أساسه القانوني.

ومن المسلم به أن التزام كافة الدول بالمعاهدات المدونة للعرف الدولي، ويملك التي أدت تواتر الدول على الالتزام بأحكامها إلى اكتسابها وصف القواعد العرفية في تاريخ لاحق على إبرامها، لا يعتبر من قبيل الاستثناء الوارد على مبدأ نسبية آثار المعاهدات.

= الدولي، العدد رقم ٤٨، عام ١٩٩٢، ص ٢٦، وراجع أيضاً:

- Gavouneli, M.: "The Obligation to Protect the Environment with Reference to Marine Pollution Regulations", Revue Hellénique de Droit International, 45me ANNEE, (RHDI 46), 1993. p87.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل عن الممارسات الدولية الاتفاقية التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المولى، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

(٥٣) من أمثلة الممارسات الدولية غير الاتفاقية التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، القرارات والتوصيات والاعلانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية، والأحكام الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وبصفة خاصة القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، والاتحاد الأوربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية كإعلان العالمي للبيئة الإنسانية لعام ١٩٧٢، والميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢، ومبادئ القاهرة التوجيهية الأساسية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة لعام ١٩٨٧، والمقرر ١٦/١٤ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة، بشأن نقل التكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة، ومؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، خاصة الفصول ١٩ و ٢٠ و ٢٢ من الأجندة ٢١. لمزيد من التفاصيل عن تلك الممارسات غير الاتفاقية، راجع د. خالد السيد المولى، المرجع السابق، ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٥٤) يذهب البعض - بحق - إلى أنه يمكن تأسيس الالتزام العرفي بحماية البيئة، من الممارسات الدولية العديدة، ومن أمثلتها التشريعات الوطنية الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها، وبصفة خاصة التشريعات الوطنية للدول التي ترفض قبول أو التصديق على القواعد الدولية الاتفاقية، والإعلانات الفردية، كإعلان فرنسا، بأنها سوف تحجم عن إجراء التجارب النووية في الأرض، والذي قبلته المحكمة كدليل قانوني ملزم في قضايا الجرف القاري، وقضايا التجارب النووية والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي استخدمتها المحكمة في قضية نيكارجوا كدليل على وجود التزام عرفي بعدم استخدام القوة. راجع

- Gavouneli, M.: "The Obligation to Protect the Environment with Reference to Marine Pollution Regulations", op. cit, p80.

(٥٥) راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ٧٥، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٥٦) راجع نص المادة ٢٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

لا اعتبارات تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية الصحة البشرية والبيئة.

فنظرا للمخاطر التي تتعرض لها الصحة البشرية والبيئة الإنسانية بفعل ما واكب الثورة الصناعية والعلمية من سلبيات، أصبح من المسلم به أن قواعد القانون الدولي المعنية بحماية الصحة البشرية والبيئة تشكل قواعد "أمره *jus cogen*" (٦٠) في نظر الجماعة الدولية كلها، التي يجب على أطرافها الأخذ بها وتنفيذها لما فيه حماية الإنسان وسلامة بيئته، خاصة أن الالتزامات المترتبة على هذه القواعد تستهدف حماية مصالح الجماعة الدولية كلها، وهي مصالح لها من الحيوية ما يجعل كافة أفراد هذه الجماعة أن تعتبر أي انتهاك جسيم لهذه الالتزامات، حتماً، فعلاً غير مشروع دولياً، وبمقابلة جريمة دولية (٦١).

ولقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثالثة (د) من المادة ١٩ من مشروع "مسئولية الدول"، حيث نصت على أنه: "٣- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٢، وبناء على قواعد القانون الدولي الرعية، يمكن للجريمة الدولية أن تنجم خصوصاً: ... (د) عن انتهاك خطير للالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية، كالالتزام بتحريم التلوث الجسيم للجو أو البحار" (٦٢).

**المبحث الثالث - الآثار المترتبة على انتهاك الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية:**

تم تنظيم كثير من الأنشطة التي يمكن أن تسبب أثاراً ضارة خارج حدود الولاية الإقليمية عن طريق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية (٥٧)، وتشمل هذه الأنشطة: استعمال المواد النووية (٥٨) والأنشطة الصناعية، ونقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وما إلى ذلك من ممارسات يمكن أن تضر بصحة الإنسان والبيئة (٥٩).

ويمكن تقسيم الأضرار التي تسببها الأنشطة، التي تقع خارج الولاية الإقليمية للدولة الفاعلة أو سيطرتها، إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى وتشتمل على الأضرار التي تعتبر طفيفة بوجه عام، وينتظر أن يتقاضى عنها الدول بون تعويض، الفئة الثانية وتشتمل على الأضرار التي لا ينتظر التفاضل عنها ما لم توافق الدولة المتضررة، أو مقابل دفع تعويض. الفئة الثالثة: وتتألف من الأضرار المدمرة التي لا ينتظر، بوجه عام، التفاضل عنها على الإطلاق، وعادة يكون من اليسير تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى الفئة الثالثة من فئات الأضرار، لأن تلك الأنشطة تكون محظورة في المعتاد

(57) Smith, B.D., "State Responsibility and the Marine Environment: The Rules of Decision", Clarendon Press, Oxford, 1988, p106.

(٥٨) تجدر الإشارة إلى أنه من بين المعاهدات المتعددة الأطراف التي تنظم الأنشطة النووية اتفاقية فيينا الخاصة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية والموزعة في ٢١ مايو ١٩٦٣ والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٢ نوفمبر عام ١٩٧٧. راجع نص الاتفاقية منشوراً في الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، للجلد ١٠١٣، الصفحة ٣٦٥، وكذلك في I.L.M. vol.2, 1963, p.727. واتفاقية بروكسل بشأن المسئولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية والموزعة في ١٧ ديسمبر ١٩٧١، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٢ نوفمبر عام ١٩٧٧، المرجع نفسه، المجلد ٩٧٤، ص ٢٥٥، وفي I.L.M., vol.11, 1963, p.277. واتفاقية بروكسل بشأن مسئولية حشفي السفن النووية، والموزعة في ٢٥ مايو ١٩٦٢. راجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية، ومن أمثلة الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، اتفاقية باريس للبرمة في ٢٦ يوليو عام ١٩٦٠ بشأن المسئولية المدنية قبل الخير في مجال الطاقة النووية، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ أبريل ١٩٦٨، والبروتوكول الإضافي المعتمد في باريس (٢٨ يناير ١٩٦٤). راجع نصي الاتفاقية والبروتوكول، منشورات الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٥٦، ص ٣٥١، ٣٣٥. وراجع أيضاً د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة... دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤١١هـ/ ١٩٩١، الفقرات ٨٦٦-٨٦٧، ص ٦٤١ وما بعدها. وراجع أيضاً:

- Kiss & Shelton: "International Environmental Law", op.cit., p.368.

(59) Birine, "International Environmental Law: Its Adequacy for Present and Future Needs", The International Politics of the Environment, op.cit., p67.

(٦٠) تجدر الإشارة إلى أن القواعد الدولية الأمرة لا يجوز مخالفتها بموجب اتفاق خاص بين اثنين أو أكثر من أعضاء الجماعة الدولية، ولقد أكدت هذا المعنى المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث نصت على أنه: "تعتبر باطلة كل معاهدة تتعارض، وقت إبرامها، مع إحدى القواعد الملزمة في القانون الدولي العام، ولاغراض هذه الاتفاقية، تعتبر من القواعد الملزمة في القانون الدولي العام كل قاعدة تقبلها وتعترف بها الجماعة الدولية للدول في مجموعها بوصفها قاعدة لا يجوز خرقها، ولا يمكن تعديلها إلا بمقاعدة أخرى في القانون الدولي العام لها نفس الصفة". راجع د. محمد سامي عبد الحبيب، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ٢٤، ص ١٥٣.

(٦١) تجدر الإشارة إلى أن كل التشريعات الوطنية، تقريباً، تجرم الأفعال التي من شأنها المساس بالصحة البشرية والبيئة. ومن أمثلة التشريعات البيئية الوطنية التي تجرم الأفعال الملوثة للبيئة، قانون حماية البيئة المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٤، حيث اشتمل الباب الرابع منه والمعنون بـ "العقوبات" على العديد من العقوبات الجنائية التي توقع على كل من يخالف أحكام القانون أو القرارات المنفذة له، وكذلك تشريعات المملكة المتحدة، حيث إنه بموجب الفقرتين ١ و ٢ من قانون منع التلوث بالنفط لعام ١٩٧١، يعتبر جريمة قيام السفن المسجلة في المملكة المتحدة بالتخلص من البترول في المياه غير الإقليمية، وقيام أي سفينة بالتخلص من النفط في المياه الإقليمية. راجع:

- Leeson, J.D.: Environmental Law, Pitman Publishing, London, 1995 p186.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن الجرائم الدولية، راجع د. عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة المقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦. وراجع أيضاً نص الفقرة الثالثة (د) من المادة ١٩ بشأن "الجرائم والجنح الدولية"، من مشروع "مسئولية الدول" عن الأفعال غير المشروعة دولياً، وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والثلاثين، الملحق رقم ١٠ (A/31/10)، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، ١٩٧٦، ص ٣٢٢، وراجع أيضاً:

- Birine, "International Environmental Law: Its Adequacy for Present and Future Needs", In The International Politics of the Environment, op.cit., p.81.

عبر الحدود، بما في ذلك الضرر الناجم عن الاتجار غير المشروع بها، من أهم الضمانات التي تكفل الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبصفة خاصة الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية

وبالرغم من دخول حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيز التنفيذ، إلا أنه توجد طرق كثيرة لنقل النفايات الخطرة من الدول الصناعية إلى الدول النامية، من أهمها قيام العديد من الشركات الصناعية الكبرى بنقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية عن طريق الاستثمار وليس التجارة، وذلك بزيادة استثماراتها في الصناعات المولدة للنفايات السامة والخطرة في الدول النامية - وتحديدا في دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي - فبدلاً من تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، رأت الهيئات الصناعية الدولية أنه من الأسهل عليها نقل الصناعات الكيماوية السامة، حيث القرب من أماكن التسويق، وتوافر الأيدي العاملة الرخيصة، وقلة تكاليف النقل، بالإضافة إلى انعدام أو قلة التكلفة البيئية، وهو ما يعرف بظاهرة "تصدير الصناعات القذرة" (٦٩)، التي ترجع أسبابها إلى فرض حظر دولي على تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، وانعدام أو ضعف التشريعات البيئية في الدول النامية، وحاجة الدول الأخيرة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي للتغلب على مشاكلها ذات الصلة (البطالة، والإرهاب، ورفع الحد الأدنى اللازم للمعيشة ... إلخ) (٧٠)

ويعتبر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، من أهم الأنشطة التي تواترت الممارسات الدولية الاتفاقية (٦٣) وغير الاتفاقية (٦٤) على النص على حظرها، سواء أكان هذا النقل لغرض التخلص النهائي منها أم لإعادة تدويرها

وفي هذا الشأن، أكدت ديباجة اتفاقية بازل أن الدول مسؤولة عن أداء التزاماتها الدولية بحماية الصحة البشرية وحماية البيئة وصونها، وأنها تتحمل هذه المسؤولية وفقاً للقانون الدولي، كما أكدت أيضاً أن الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي للمعاهدات تنطبق في حالة وقوع انتهاك مادي لأحكام هذه الاتفاقية أو أي بروتوكول لها (٦٥)

وتطبيقاً لأحكام والتزامات اتفاقية بازل، يعتبر أي نقل عبر الحدود لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى بالمخالفة لأحكام اتفاقية بازل - أو بالمخالفة للاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، التي جاءت غالبية أحكامها على غرار اتفاقية بازل - اتجاراً غير مشروع بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى (٦٦)، وهو فعل إجرامي معاقب عليه قانوناً بمقتضى التشريعات الوطنية للأطراف (٦٧)، فضلاً عن إلزامه بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الاتجار غير المشروع (٦٨)

ويعتبر تجريم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وتوفير التعويض الكافي والفوري عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها

- Gilbert, "The Criminal Responsibility of States", International and Comparative Law Quarterly, vol39.. (1990), p.345.

- Smith, B.: State Responsibility and the Marine Environment: The Rules of Decision, op.cit., p.94.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها

(٦٤) لمزيد من التفاصيل عن الممارسات غير الاتفاقية - القرارات والإعلانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية، والأحكام الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية - التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٨ وما بعدها

(٦٥) راجع نص الفقرتين ١٥ و ١٦ من ديباجة اتفاقية بازل

(٦٦) راجع نص المادة ١/٩ من بروتوكول أزمير، وراجع أيضاً: Kummer, op.cit., p551. لمزيد من التفاصيل عن مامية الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وصورها، والآثار المترتبة عليها، سواء بالنسبة للمولد أو الناقل أو المستورد أو المتخلص، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٤٨٢ وما بعدها

(٦٧) حيث أكدت العديد من الممارسات الدولية التزام الدول بوضع تشريعات وطنية أو محلية تجرم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وتعاقب عليه بعقوبات جنائية ومن بين تلك الممارسات الدولية نص المادتين ٣/٤ و ٥/٩ من اتفاقية بازل، ونص المادتين ١/٤ و ٢/٩ من اتفاقية ياماتكو لعام ١٩٩١، ونص المادتين ١/٤ و (١) و ٢/٩ من اتفاقية أيجاني لعام ١٩٩٥، ونص المادة ٢/٩ من بروتوكول أزمير لعام ١٩٩٦

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن الأحكام المنظمة للتعويض عن الأضرار المترتبة عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٤٩٥ وما بعدها

(٦٩) راجع د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، بند ١٢٠٤، ص ٨٦٣

(٧٠) في السبعينيات من القرن الماضي، قامت اليابان بنقل الصناعات المولدة للنفايات الخطرة إلى دول آسيوية أخرى، كما تعتبر المكسيك مثالا واضحاً على نقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية عن طريق الاستثمار وليس عن طريق التجارة، حيث تمت إقامة العديد من الصناعات المولدة للنفايات الخطرة، تمتلكها شركات أمريكية، على طول الحدود المكسيكية وراجع

وفى ضوء ما سبق نخلص إلى:

ثانياً: إن الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود - لاسيما إلى الدول النامية - يمرى في مواجهة جميع الدول، سواء اكانت أطرافاً أم غير أطراف في الاتفاقيات الدولية المقررة لهذا الحظر، باعتباره من الالتزامات الموضوعية التي تسرى في مواجهة الكافة، والتي تجد مصدرها في القواعد العرفية الدولية، والمبادئ العامة للقانون، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي اعترفت به وضمنته ضمن نصوصها.

أولاً: يحظر مطلقاً نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وكذلك إلى الدول التي تحظر استيراد تلك النفايات، سواء بموجب تشريعاتها الوطنية أو من خلال الانضمام إلى اتفاقيات دولية تحظر ذلك. كما يحظر نقل النفايات الخطرة إلى الدول التي تفتقر إلى امتلاك القدرة التقنية والمرافق اللازمة أو المواقع المناسبة للتخلص من النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً.

## التوعية بمخاطر الانتشار النووي.. دور منظمات المجتمع المدني

د. محمد منير زهران

تلك المنظمات غير الحكومية منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية والمجلس المصري للشئون الخارجية وغيرهما. وربما يرجع السبب في عدم انراج العديد من هذه المنظمات في القائمة المشار إليها، إلى عدم تمتعها بصفة المراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتيح لها الحصول على التقارير والدراسات ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار النووي، خاصة إذا ارتبطت بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي هذا السياق، تنص المادة الحادية والسبعون من الميثاق على أنه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومة التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها، إذا رأى ذلك ملائماً، مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن. وفي هذه الحالة، يلزم أن تقبض إحدى الدول الأعضاء طلب المنظمة غير الحكومية المعنية.

وقد سبق أن اتخذ المجلس الاقتصادي

ومراجعة القائمة التي أعدتها إدارة نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة حول منظمات المجتمع المدني غير الحكومية المعنية بنزع السلاح، نجد أن غالبيتها تنتمي للدول المتقدمة مع استثناء عدد ضئيل من المنظمات تنتمي لبعض الدول النامية، وهي الهند وأوزبكستان وكوستاريكا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً من تقسيم العمل فيما بين منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة وحكوماتها، حيث توائم برامج عملها مع الأجندة الحكومية، وهي أجندة لا تخدم بالضرورة أهداف ومصالح الدول النامية وشعوبها، وغالبيتها العظمى دول غير نووية.

من ناحية أخرى، هناك العديد من المنظمات غير الحكومية المبنية من الدول النامية تهتم بموضوعات نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، رغم عدم ظهورها في القائمة التي أعدتها إدارة نزع السلاح للأمم المتحدة. وقد أطلعنا على العديد من أوراق العمل والمواقف التي اتخذتها تلك المنظمات، والتي تم توزيعها في المحافل والمؤتمرات الدولية، مثل مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي وغيرها. ومن

هناك حاجة لدور متزايد للمجتمع المدني في التوعية بمخاطر الانتشار النووي، وتوزيع هذا الدور بين مختلف مؤسساته خاصة الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث والدراسات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويأتي هذا الدور في إطار نشر ثقافة نزع السلاح ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة أكثرها فتكاً ودماراً، أي الأسلحة النووية.



الحلول البديلة، والصبر على شرحها وتوضيح مزاياها، خاصة في المرحلة السابقة على عقد المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة، تمهيدا لتوعية وفود الدول الاعضاء بتلك المواقف والخطط بما يساعد على نجاح تبنيها في تلك المؤتمرات والمحافل الدولية.

ومن حسن السياسة إيجاد آلية لتنسيق العمل بين مؤسسات المجتمع المدني في الدول الغامية، بما في ذلك الدول العربية، في إطار أجندة أو برنامج عمل لخدمة الأمن الجماعي لها ولتوعية شعوبها بأولويات السلام والاستقرار وتحقيق التنمية على المستويين الإقليمي والدولي. ويجب أن تضع تلك المؤسسات نصب أعينها إرساء مفاهيم الترابط بين نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، تقاديا لمخاطره وتحقيق السلام والأمن والتنمية.

وتحقيقا لذلك، يلزم إعداد دراسات وأوراق عمل بالانجليزية باعتبارها لغة العمل المشتركة على المستوى العالمي، مع إمكانية ترجمتها للغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة، ومنها اللغة العربية، ونشر وشرح تلك الدراسات وأوراق العمل لفود الدول المشاركة في الاجتماعات والمحافل الدولية لمراعاتها في نتائج وقرارات تلك المحافل. ومن الموضوعات التي نقترح التركيز عليها: تشجيع الانضمام لجميع المواثيق الدولية التي تحظر إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل - نووية وكيميائية وبيولوجية - بحيث تكون تلك المواثيق عالمية العضوية.

وفي إطار تمييز معاهدة منع الانتشار النووي فيما بين الدول النووية الخمس، والتي منحها الحق في امتلاك السلاح النووي، وبقية الدول الأطراف التي لا يحق لها ذلك، فقد سعت الدول، التي رفضت تلك التفرقة، لامتلاك السلاح النووي وعدم الانضمام للمعاهدة، كما فعلت الهند وباكستان وإسرائيل، كما اتجهت دول أخرى للانسحاب من المعاهدة، مثل حالة كوريا الديمقراطية. لقد حملت المعاهدة بنور الانتشار النووي الأفقي، ولذلك يجب أن تتضمن أجندة التوعية لمنظمات المجتمع الدولي حث الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي على الانضمام للمعاهدة ونبذ الخيار النووي. كما يجب العمل على توفير ضمانات الأمن غير المشروطة لصالح الدول غير النووية، بعدم تهديدها باستخدام السلاح النووي. وأفضل الضمانات القاطعة في هذا الصدد هو نبذ الخيار النووي من الجميع، بما في ذلك الدول للخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

إن حيازة ما يزيد على ٣٠ ألف رأس نووي مكسوة أو منصوبة في صواريخ، بما يكفي لتدمير كوكب الأرض عدة مرات، تعتبر في حد ذاتها تهديدا باستخدامها، وهو ما يعد انتهاكا لأحكام الميثاق الذي نص في مادته الثانية - الفقرة الرابعة على أن جميع الاعضاء ملتزمون بعدم التهديد أو استخدام القوة في علاقاتهم الدولية. وأفضل تهديد باستخدام القوة هو حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها السلاح النووي.

وقد اشارت دراسة لمؤسسة بروكنجز الامريكية منذ عدة سنوات إلى أن الولايات المتحدة أنفقت وحدها حوالي ٦,٥ تريليون دولار على إنتاج وبحوث الأسلحة النووية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا يتضمن هذا المبلغ تكاليف تخزين ونشر تلك الأسلحة، كما لا يتضمن حجم الإنفاق المثل للدول النووية الأربع الأخرى المعترف بها في معاهدة منع الانتشار النووي، أي الاتحاد

والاجتماعي قرارا حدد فيه كيفية تقديم الطلب والاجراءات والخطوات اللازمة تحقيقا لذلك، وبناء عليه يصدر المجلس قراره في هذا الصدد بالاعلانية البسيطة. وهكذا يمكن للمنظمة غير الحكومية المعنية بحضور الاجتماعات الرسمية للمجلس وكذلك اللجان ومجموعات العمل التابعة له، والقاء بيانات أمام الاجتماعات الرسمية وتوزيع أوراق ودراسات توضح وجهة نظرها في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال بما يسمح بتوعية وفود الدول الاعضاء والمراقبين بمواقفها ودراساتها ... الخ

والجدير بالذكر أنه لا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في مؤتمر نزع السلاح، وهو الجهاز الدولي والوحيد المعنى بمفاوضات نزع السلاح. فلا تستطيع هذه المنظمات المشاركة في الجلسات العامة للمؤتمر أو القاء بيانات حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. كما لا يسمح لها بالمشاركة ولو كمراتب في اجتماعات اللجان التفاوضية التابعة للمؤتمر، رغم تأييد الدول غير المنحازة لمشاركتها. ونستطيع أن نصف ذلك بأنه نوع آخر من ازدواجية المعايير التي تتبعها الدول المتقدمة، والتي تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح أو مجلس الأمن، بينما تدفع بها دفعا للمشاركة في اجتماعات لجان حقوق الإنسان المختلفة. كما لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتبلور فيها مصالح الدول العظمى والشركات عبر القومية التي تخشى من سماع صوت المدافعين عن حقوق ومصالح دول الجنوب والمستهلكين.

### استراتيجية عمل لمنظمات المجتمع المدني

يجب على جميع منظمات المجتمع المدني التشاور والتعاون فيما بينها لإعداد خطة طويلة المدى، ضمن استراتيجية نزع السلاح والتوعية بمخاطر الانتشار النووي.

وفي إطار العمل المنسق لمنظمات المجتمع المدني، من الأفضل تشكيل حركة اجتماعية تضم جميع النشطاء في مجال الصحافة والاعلام والدراسات الاجتماعية، كمرصيد فكري لدعم الحركة وإمدادها بالأفكار والحجج والبراهين للتعبيل بتنفيذ مبادرات نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

وسوف تسهم تلك الدراسات في زيادة وعي الرأي العام، وتوسيع دائرة التفاهم حول اتخاذ خطوات منسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لتحقيق مبادرات نزع السلاح، وتعزيز نظام منع الانتشار النووي.

ويعتبر التعليم حجر الزاوية لزيادة وعي الرأي العام بالمشاكل التي يثيرها زيادة الانفاق العسكري، وتأخير تنفيذ مبادرات نزع السلاح وانعكاساتها السلبية على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ برامج مكافحة الفقر والقضاء على الجوع، وتمويل برامج التعليم والصحة، والمحافظة على البيئة وغيرها من الأهداف الانمائية للإنسانية.

ومن المهم، في هذا الإطار، توثيق الصلات فيما بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، والابتعاد عن دور منظمات المجتمع المدني على انتقاد بعض مواقف الحكومات في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، فيجب على منظمات المجتمع المدني تقديم

- بأنها لن تكون أول من يستخدم هذا السلاح. فهذا التعهد يحمي إمكانية استخدام هذا السلاح ردًا على عقد حرجي. دور ٥ - هذا الاعتداء محدود أو صغير. كما أن هذا التعهد لا ينص على الخارجية على نظام منع الانتشار النووي، مثل سربريوليس وباكستان، وكوريا الديمقراطية، حيث أن مجرد حيرة راحة للسلاح النووي يعتبر تهديدًا باستخدام

ويجب وضع مخططات وممارسات الدول النووية خاصة الولايات المتحدة، للتوسع في إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية بالمخالفة لنص وروح معاهدة منع الانتشار النووي من أجل البحوث التي يجري تمويلها باعتمادات يوافق عليها الكونجرس الأمريكي. فهذه الأجيال الجديدة من السلاح النووي تستخدم في العدوان على الدول النامية، حيث استخدمت في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وفي كل من أفغانستان والعراق. ثم تم من إسرائيل بها لاستخدامها في اعتدائها ضد شعبين فلسطيني والبناني، لضرب أهداف في عمق الأرض. ومنها مخبري - النسيم وهو ما يخالف الشرائع الدولية بما في ذلك تقنية حظر استخدام الأسلحة بالغة الضرر وعضوية الأثر CCW. كما يعتبر تهلكا لنص وروح معاهدة منع الانتشار النووي. وهو ما قضت وستل الإعلام الغربية بإبراز الشواهد على إصنية بعض الجنود الأمريكيين بمرض سرطانية إثر مشاركتهم في العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق نتيجة الإشعاعات الصادرة عن القذافي المحتوية على اليورانيوم المنضب في ميدان القتال. الذي يعرض أيضا السكان المدنيين في البلدان المحتلت عليها للإصابات نفسها. وهو ما يجب ألا يفتقر على منظمات المجتمع المدني لتوعية به والتحذير من مخاطره، لما يترتب عليه من تأثير على صحة الإنسان والبيئة، وعلى المياه والحاصيل.

من المهم تنظيم حملة لتعريف الرأي العام بمبادرات نزع السلاح لمختلف الدول والخبراء. وبصفة خاصة من الدول النامية. ومنها الدول العربية. لإزالة السلاح النووي ولتقارر البشرية من ويلاته. ويكون ذلك من خلال إراجها ضمن برامج التنظيم في مختلف مراحله. وعقد الندوات والولائد السنوية وورش العمل للتوعية بتلك المبادرات التي سعت حركة عدم الانحياز لطرحها على صائدة المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ونعمل في تشكيل جماعات ضغط من الوأي العام ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني للضغط على الدول النووية لبدء المفاوضات حول تلك المبادرات أو بعضها. وبت ونشر تلك الندوات من خلال الصحف وقنوات التلفزيون الوطنية والفضائيات بمختلف اللغات. ومن أهم تلك المبادرات:

١- برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني يمتد إلى عام ٢٠٢٠. وقد قمته مصر أمام مؤتمر نزع السلاح نيابة عن ٢٨ دولة من الدول الأعضاء. في المؤتمر يوم ٧ أغسطس ١٩٩٦. والدول التي شاركت في قبض البرنامج هي - بالإضافة لمصر - الجزائر وبنجلاديش والبرازيل والكاميرون وكولومبيا وكوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية، ولثيوبيا والهند وإندونيسيا والعراق وإيران وكينيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وميانمار ونيجييريا وباكستان وبيرو والسنتال وسيريلانكا وسوريا وفنزويلا وفيتنام وزانير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وزيمبابوي.

الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، أو تكاليف إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة النووية الخارجة على نظام منع الانتشار، أي في إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية فإذا أضفنا لذلك أن ميزانيات التسليح في العالم - وفقا لتقارير الأمم المتحدة - تزيد بشكل مستمر، وقد تعدت مبلغ تريليون دولار، فالسؤال المطروح هو كيف سيكون الوضع الاقتصادي في العالم فيما لو كانت تلك المبالغ أنفقت لتمويل برامج وخطط التنمية للدول الجنوب؟ ونحن إذ نكفي على اللين المسكوب، فلا سبيل إلى استعادته. وإنما يعلو صوتنا ونحضر لوقف أهدار المزيد.

لذلك، يلزم المطالبة - بدون ضجر أو ملل بالتفاوض حول معاهدة جديدة لنزع السلاح النووي لسد الفجوة والعجز الذي تعاني منه معاهدة الانتشار النووي، وهو ما طالب به الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في شهر يوليو ١٩٩٦، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومازالت الدول النووية تراوغ لتفادي بدء التفاوض حول تلك المعاهدة منذ عشر سنوات، وهذا هو السبب في حالة البيات الشئوي التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح في جنيف منذ انتهاء ذلك المؤتمر في السنة نفسها، أي عام ١٩٩٦. لقد فشل المؤتمر في اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظرا لاعتراض الهند. فقدمتها استراليا - نيابة عن الدول المتقدمة - للجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادها وفتح باب توقيعتها في السنة نفسها. ولم تدخل تلك المعاهدة حيز التنفيذ حتى الآن، نظرا لرفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق عليها، وعدم تصديق عدد من الدول الأخرى، منها الصين والهند وباكستان وإسرائيل، وبالتالي لم يكتمل التصاب القانوني لدخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ. ويجب أن تشير في هذا المقام إلى قصور هذه المعاهدة عن منع التجارب العملية لاختبار مدى صلاحية الأسلحة النووية، ومدى بقة إصابتها للأهداف، حيث تنص على حظر التجارب النووية التفجيرية فقط. ونرى أهمية توعية منظمات المجتمع المدني في الدول غير النووية لتفادي هذا القصور، إنقاذا للبشرية من ويلات الإشعاعات التي يمكن أن تنتشر نتيجة التجارب النووية التفجيرية، بما في ذلك التجارب التي تجربها الدول ذات القدرات النووية تحت الأرض، والتي تلوث التربة والمياه الجوفية وتسبب في انتشار السرطان.

كما يجب التوعية بقصور الضمانات التي تعهدت بها الدول النووية عام ١٩٦٨، عندما أبرمت معاهدة منع الانتشار النووي، حيث التزمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن تهيب لمساعدة ومد يد العون للدول غير النووية الأطراف أعضاء المعاهدة. في حالة تعرضها للاعتداء أو الهجوم بسلاح نووي، لأن هذه الضمانات تفترض إمكانية استخدام السلاح النووي في العلاقات الدولية، وهو أمر مرفوض.

كما لا تكفي ضمانات الأمن السلبية التي أعلنتها الدول النووية الخمس عام ١٩٩٥ بمناسبة سعيها لامتداد معاهدة منع الانتشار النووي لما لا نهاية، وتعني تلك الضمانات التعهد بعدم استخدام السلاح النووي في الاعتداء على الدول غير النووية أعضاء المعاهدة. وترتبط هذه الضمانات بالعديد من الشروط التي تفرغها من مضمونها، فضلا عن إمكانية العدول عنها إذا تغيرت الظروف كما لا يكفي إعلان وتعهد الدول النووية - بشكل فردي أو جماعي

### مبادرات نزع السلاح

من المهم تنظيم حملة لتعريف الرأي العام بمبادرات نزع السلاح لمختلف الدول والخبراء، وبصفة خاصة من الدول النامية، ومنها الدول العربية، لإزالة السلاح النووي وإنقاذ البشرية من ويلات، ويكون ذلك من خلال إدراجها ضمن برامج التعليم في مختلف مراحله، وعند الندوات والموائد المستديرة وورش العمل للتوعية بتلك المبادرات التي سعت حركة عدم الانحياز لطرحها على مائدة المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل في تشكيل جماعات ضغط من الرأي العام ومن خلال منسبات المجتمع المدني للضغط على الدول النووية لبدء المفاوضات حول تلك المبادرات أو بعضها، ويث ونشر تلك الندوات من خلال الصحف وقنوات التلفزيون الوطنية والفضائيات ومختلف اللغات ومن أهم تلك المبادرات:

أ - برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني يمتد إلى عام ٢٠٢٠، وقد قدمته مصر أمام مؤتمر نزع السلاح نيابة عن ٢٨ دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر يوم ٧ أغسطس ١٩٩٦، والدول التي شاركت في تبني البرنامج هي - بالإضافة لمصر - الجزائر وبمبالايش والبرازيل والكاميرون وكولومبيا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية، وإثيوبيا والهند وإندونيسيا والعراق وإيران وكينيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وميانمار ونيجييريا وباكستان وبيرو والسنتال وسامبالانكا وسوريا وفنزويلا وفيتنام وزانير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وزيمبابوي.

ب - لجنة كنبرا لإزالة الأسلحة النووية، وقد أصدرت تقريرها في ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وقد طالب التقرير باتخاذ خطوات فورية لنزع السلاح النووي، وتدهيمها بإجراءات إضافية، منها منع الانتشار النووي أفقيا، واتخاذ ترتيبات للتحقق من إخلاء العالم من السلاح النووي، ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقد شارك في إعداد التقرير سفراء وخبراء عسكريون - بصفتهم الشخصية - من كل من الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة والدول النامية، ومنها مصر والهند.

ج - إعلان إخلاء العالم من السلاح النووي والحاجة إلى أجندة جديدة، وقد صدر الإعلان بعد إجراء كل من الهند وباكستان لتجارب نووية، وإعلان كل منهما امتلاك قدرات نووية عسكرية في مايو ١٩٩٨، وقد تبني الإعلان كل من مصر البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وسلوفينيا والسويد وجنوب إفريقيا، وفي مرحلة لاحقة انسحبت سلوفينيا من الإعلان تحت ضغوط الدول النووية، وأعقب ذلك صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد الإعلان بالأغلبية (\*).

(\*) General Assembly Resolution A/Res 54/54, December, 1999.

من جدول أعمال المؤتمر المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، والحكمة في ذلك هي أن تكون المعاهدة الجديدة خطوة نحو نزع السلاح النووي بإجراء جرد لمخزون تلك المواد لدى مختلف الدول، وتحديد مواقعها وإجراء تفتيش عليها بمعرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحويلها تدريجيا للإنتاج السلمي، وهو ما لم توافق عليه الدول النووية. فقد صدر قرار من مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن - بناء على تقرير المنسق الخاص للمؤتمر حول هذا الموضوع - بإنشاء لجنة تفاوضية في المؤتمر، عقدت جلسة واحدة ثم توقفت منذ عام ١٩٩٨.

يجب توجيه نظر الرأي العام إلى التأخير المتعمد من جانب إسرائيل، بدعم ومساندة أمريكية، لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ - بناء على مبادرة كل من مصر وإيران - إنشاء تلك المنطقة، واعتمدت قرارات سنوية تأكيداً لرغبة المجتمع الدولي في إنشاء تلك المنطقة منذ ذلك الحين، إلا أن إسرائيل رفضت الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي حتى الآن، كما رفضت إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهما شرطان لازمان لاستكمال إنشاء تلك المنطقة.

وقد جاءت مبادرة مصر عام ١٩٩٠ بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، رداً على التهديد المتبادل بين العراق وإسرائيل. إن تنفيذ هذه المبادرة يستلزم البدء في إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي أولاً، باعتباره يشكل

ب - لجنة كنبرا لإزالة الأسلحة النووية، وقد أصدرت تقريرها في ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وقد طالب التقرير باتخاذ خطوات فورية لنزع السلاح النووي، وتدهيمها بإجراءات إضافية، منها منع الانتشار النووي أفقيا، واتخاذ ترتيبات للتحقق من إخلاء العالم من السلاح النووي، ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقد شارك في إعداد التقرير سفراء وخبراء عسكريون - بصفتهم الشخصية - من كل من الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة والدول النامية، ومنها مصر والهند.

ج - إعلان إخلاء العالم من السلاح النووي والحاجة إلى أجندة جديدة، وقد صدر الإعلان بعد إجراء كل من الهند وباكستان لتجارب نووية، وإعلان كل منهما امتلاك قدرات نووية عسكرية في مايو ١٩٩٨، وقد تبني الإعلان كل من مصر البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وسلوفينيا والسويد وجنوب إفريقيا، وفي مرحلة لاحقة انسحبت سلوفينيا من الإعلان تحت ضغوط الدول النووية، وأعقب ذلك صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد الإعلان بالأغلبية (\*).

كما يجب توعية الرأي العام بخداع الدول النووية التي سعت للاستمرار في احتفاظها بوضعها التمييزي من خلال فرضها لمبادرة وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض غير السلمية، (Fissile Material Cut Off) والواقع أن الدول النووية لديها فائض من تلك المواد ولا تحتاج إلى المزيد، ورغبت في أن تتوقف الدول الأخرى عن إنتاج تلك المواد. وقد أصرت مصر - في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨ - على ربط تلك المبادرة بالبدء الأول

ج- وبالنسبة لحجم التدمير الذي يصيب سكان المدن، فالأمر يتوقف على حجم القنبلة أو الرأس النووي المحمل على أي من وسائل الإيصال كالصاروخ، وكذلك الأمر بالنسبة لمدى الكثافة السكانية في المدينة أو المدن المستهدفة. فعلى سبيل المثال، تعرض ما بين ٢١٠ ألف و ٣٢٠ ألفاً من سكان هيروشيما عام ١٩٤٥ لآثار التفجير النووي، مات منهم ١٥٠ ألفاً حتى ديسمبر ١٩٤٥، وزاد عدد المتوفين من سكان المدينة نفسها إلى ٢٠٠ ألف مع حلول عام ١٩٥٠. أما بالنسبة لمدينة ناجازاكي، فقد تعرض نحو ٢٨٠ ألفاً لآثار التفجير بعد إلقاء قنبلة البلوتونيوم على تلك المدينة عام ١٩٤٥، مات منهم مائة ألف في السنة نفسها.

د- ومن الآثار المحتملة في حالة إلقاء قنبلة نووية أو تفجير نووي على المدن، قدرت دراسة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠ أنه في حالة إلقاء قنبلة نووية قوتها واحد ميجا طن على مدينة ليننجراد (سان بطرسبرج الآن)، فمن المتوقع قتل مليون نسمة، أي ما يعادل نصف النصابين، وقتل ١,٦ مليون نسمة في حالة إلقاء قنبلة مثيلة على مدينة لندن. وفي حالة استخدام قنبلة نووية قوتها ١٥ ميجا طن على مدينة نيويورك، فإن نسبة النصابين القتلى والجرحى والمشوهين سوف تتراوح بين ٥ و ١٠ ملايين نسمة، أي غالبية سكان المدينة.

٢- أما في حالة الحرب النووية التي تتخفف عن تبادل القصف النووي بين دولتين أو أكثر، فسوف تكون آثار التدمير أوسع انتشاراً، حيث يكون عدد الضحايا فيما بين المدنيين أعلى بكثير، وربما يصل إلى أضعاف مضاعفة لضحايا التفجير النووي المنفرد، بسبب كثافة الإشعاعات النووية المضاعفة، خاصة مع عدم كفاية المخابر في هذه الحالة. وكلما زاد عدد حالات القصف بالأسلحة النووية وكثافتها على سطح الأرض، زاد عدد الضحايا وزادت نسبة هطول الغبار النووي، وزيادة انتشاره في طبقات الجو العليا بعد التفجير، ثم هطوله على سطح الأرض وانتقاله مع اتجاه الرياح وسرعته إلى أراضٍ ودول أخرى مجاورة للبلد الذي وقع الانفجار على أراضيه، وبالتالي يصيب تجمعات سكانية عديدة، قريبة وبعيدة. ومع زيادة سرعة الرياح، يزيد عدد الضحايا والدمار.

وقد أجريت عدة دراسات عن انعكاسات الحرب النووية إذا وقعت في أوروبا، وانتهت إلى أن عدد القتلى من المدنيين سوف يتراوح فيما بين ١٠ و ٢٠ مليون نسمة من الأوروبيين، وفيما بين ٢ و ٢٠ مليون نسمة بين المدنيين في أمريكا في حالة تعرض الولايات المتحدة لهجمات صاروخية سوفيتية ذات الرؤوس النووية العابرة للقارات "ICBM". وقد أوضحت إحدى الدراسات عام ١٩٧٩ أن يمكن أن يصل عدد القتلى من سكان الولايات المتحدة إلى ١٤ مليون نسمة حتى لو تم استيعاب الطاقة الكاملة للمخابر. كما أشارت الدراسة إلى أن عدد الضحايا من شعوب الاتحاد السوفيتي السابق قد تقترب من نفس الأعداد في حالة الهجوم النووي الأمريكي. ومثل هذه الأرقام بنيت على دراسات سوف تكون مفيدة في حملة توعية مؤسسات المجتمع المدني بمخاطر الانتشار النووي.

ومع استمرار هطول الغبار النووي وانتشار الإشعاعات النووية والكهرومغناطيسية فوق سطح الأرض، فمن المتوقع تلوث المياه والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية على نحو أوسع نطاقاً، الأمر

أخطر تهديد للجنس البشري بالفناء، ولكن إسرائيل تطالب بالهدء تدريجياً في التخلص أولاً من الأسلحة الكيماوية ثم البيولوجية، بحيث تبقى إسرائيل في النهاية هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحتفظ بالخيار النووي، وهو ما ترفضه باقي دول المنطقة. ويلزم هذا التفكير بأن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٠ طالب إسرائيل تحديداً بالانضمام للمعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل.

### أهمية التوعية بمخاطر استخدام السلاح النووي

عكفت مجموعة من الخبراء- بتكليف من الأمم المتحدة - على إعداد دراسة شاملة عن مخاطر الأسلحة النووية، شملت الانعكاسات في حالة استخدامها، استناداً لسوابق الولايات المتحدة التي استخدمت هذا السلاح مرتين في أغسطس عام ١٩٤٥ ضد هيروشيما وناجازاكي.

Comprehensive Study on Nuclear Weapons, UN Department of Disarmament Affairs, 1990.

وفيما يلي أهم الإنعكاسات والآثار التي أمكن رصدتها:

١- في حالة التفجير المصاحب لاستخدام قنبلة نووية لمرة واحدة، فإن التدمير المصاحب للانفجار الفاشي، عن سقوط القنبلة على سطح الأرض تنطلق منه إشعاعات نووية تنبعث من كرة مائلة من النار، يتبعها تساقط غبار محمل بالإشعاعات النووية على مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة بمركز الانفجار، وبالتوازي تنطلق إشعاعات كهرومغناطيسية تصيب أنظمة الشبكة الكهربائية المحيطة بمسرح التفجير بإضرار بالغة، وهو الأمر الذي يتواصل خلال حقبة من الزمن قد تطول. وفيما يلي بعض الآثار الناجمة عن ذلك:

أ- يلاحظ أن كرة النار الضخمة التي تصاحب التفجير تنطلق منها حرارة عالية جداً وضوء مبهر، ويستمر ذلك بالتوازي مع ارتفاع كرة النار في عذان الفضاء العلوي، لكي تتحول فيما بعد إلى غبار كثيف يعلو في طبقات الجو العليا على شكل عيش الغراب، وتخرج منه سحب محملة بذرات الغبار الذري المشحون بالإشعاعات النووية والكهرومغناطيسية التي تتساقط تبعاً على البلاد والعباد، ولا تترك الأخضر أو اليابس، وتؤثر في الكيانات الحية والجماد، بما في ذلك الزراعات والمياه التي تؤثر بدورها على حياة وصحة بني البشر، ويبقى ذلك مصدراً للعدوى لسنوات طويلة بآثار وأمراض السرطان والضمحايا من القتلى والمصابين.

ب- وتساعد سرعة الرياح واتجاهاتها على نقلها لمسافات بعيدة لمئات الأميال بعيداً عن مواقع الانفجار، وعلى ذلك انخفاض شديد في درجات الحرارة، وهو ما يسمى "بالشتاء النووي" الذي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان، ناهيك عن التأثير على المحاصيل، ليس فقط في البلاد التي تعرضت مباشرة للإصابة بالإشعاعات النووية، بل ينتقل تأثيره إلى بلاد أخرى عبر القارات من خلال صادرات منتجات تلك الدول من الألبان ومنتجاتها واللحوم والفاكهة والخضراوات، سواء الطازجة أو المعلبة أو المجمدة.

## الاجتماعات

وبالتوازي، يلزم تقادى حدوث أى تناقضات أو مواجهات فيما بين المنظمات غير الحكومية التى تنتمى للمنطقة العربية، والمنظمات التى تنتمى لدول نامية أخرى، مثل الهند وباكستان أو كوريا الديمقراطية، والتركيز على الأرضية المشتركة التى تجمع تلك الدول، وهى نزع السلاح النووى، وهو موقف موحد أخلاقى وغير خلافى فيما بينها، نظرا لاضطرار تلك الدول إلى اللجوء للخيار النووى كسلاح للردع فى ظل تمسك الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بوضعها كدول نووية. وبالخيار النووى

ونظرا للرابطة الوثيقة بين قضايا السلام والأمن ونزع السلاح والبيئة وحقوق الإنسان والحق فى التنمية، بما فى ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، فيجب التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى، من الجنوب، العاملة فى مختلف المجالات، مع النوعية بأهمية توجيه الوفورات الناتجة عن نزع السلاح لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض الفقر، بما فى ذلك تنفيذ الاهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن تكون الأولوية للعمل المشترك لمنظمات المجتمع المدنى فى منطقة الشرق الأوسط هى لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى، مع التركيز على مخاطر ترك المنشآت النووية الإسرائيلية بدون إخضاعها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة انضمام إسرائيل - بدون أى تأخير إضافى - لمعاهدة منع الانتشار النووى.

كما يلزم النوعية بأهمية جرد جميع المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية للدول النووية الخمس، والدول الأربع الأخرى ذات القدرات النووية العسكرية، أى الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الديمقراطية، وخضوع مخزونها من المواد الانشطارية المخصصة للأغراض العسكرية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لتحويله ضمن إطار زمنى محدد للأغراض السلمية.

ويجب أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بدورها للتوعية بالتوصيات التى قدمتها الدراسة التى أعدتها الأمم المتحدة عن نزع السلاح ومنع الانتشار النووى من خلال التعلیم لعام ٢٠٠٢، ومراجعتها فى البرامج الدراسية فى الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات وأجهزة الإعلام والمسئولين عن التعلیم، سواء الحكومى أو الخاص.

ويجب أن ننوه إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أصدرت قرارا يرحب بهذه الدراسة، ويطلب السكرتير العام باستخدام الوسائل الالكترونية لنشرها على أوسع نطاق، وإعداد تقرير جديد عن مدى تنفيذ التوصيات التى تضمنتها الدراسة، وبصفة خاصة عن دور منظمات المجتمع المدنى، والتزام الحكومات بالتشاور معها، وإمدادها بالمعلومات، كى تسهم فى التوعية بمخاطر انتشار السلاح النووى.

إن زيادة وعى الرأى العام - عن طريق جهود منظمات المجتمع المدنى - بمخاطر الانتشار النووى تشكل ضغطا على الحكومات ودوائر اتخاذ القرار، وتبرز الجهود المبذولة للحد من انتشار السلاح النووى أفقيا ورأسيا، تمهيدا لإزالته وتخليص البشرية من مخاطره.

الذى يهدد بآزمات غذائية تحصل بتوريد الاغذية الصحية والخالية من التلوث النووى، وتأثر النشاط الإنتاجى والاقتصادى عموما فى البلدان المعنية

وتتفاقم الآثار فى حالة تفجير المرافق النووية لتوليد الطاقة ومعامل الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم، مما يترتب عليه آثار قاتلة وتلوث المياه والتكولات على غرار ما حدث فى انفجار تشيرنوبل عام ١٩٨٦

إن الأثر البينى لهذه الانفجارات لن ينحصر فى أراضي الدول النووية المتحاربة، بل سوف يمتد إلى طبقة الأوزون، وحينئذ سوف يشهد العالم - بمختلف دوله وشعوبه - اضطرابات مفاخية نتيجة انتشار الغبار النووى فى الفضاء، مع الإشارة - بصفة خاصة - إلى مرحلة برودة الجو التى تعقب التفجير النووى، والتى يطلق عليها "الشتاء النووى"، وما يتخض عنه من انعكاسات على صحة الإنسان والحيوان، وغيرها من الانعكاسات البيولوجية نتيجة انخفاض درجات الحرارة فيما بين ٥ و ٢٠ درجة مئوية أقل من المعدل إن تأثير ذلك على الانتاج الزراعى خطير، إضافة إلى احتمال انخفاض هطول الأمطار بنسبة قد تصل إلى ٨٠٪ فوق المناطق المدارية والاستوائية، وفقا للدراسات العلمية. كل ما تقدم يلزم أن يؤخذ بعين الاعتبار ضمن حملة مؤسسات المجتمع المدنى للنوعية بالانعكاسات الانتشار النووى فى حالة استخدام السلاح النووى على شكل انفرادى أو فى حالة نشوب حرب نووية.

## توصيات ختامية :

إزاء انخفاض عدد المنظمات غير الحكومية التى تنتمى إلى الدول النامية، والتى تهتم بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، فإننا نلاحظ أن مشاركتها فى المؤتمرات والمحاقل الدولية ذات الصلة محدودة، لذلك نوصى حكومات الدول النامية، خاصة العربية، بتشجيع إنشاء، مثل تلك المنظمات، ومد نشاط المنظمات القائمة لتغطى نزع السلاح والتوعية بمخاطر الانتشار النووى، كما نوصى الحكومات بمساعدة تلك المنظمات فى الحصول على صفة مراقب فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى. والتسجيل لدى إدارة نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو ما يسمح لها بالوجود قرب مسرح المفاوضات والمؤتمرات التى تعقد لتفعيل ومراجعة اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح ومنع الانتشار النووى.

كما نوصى الحكومات بتقديم اعانة سنوية لتلك المنظمات والمساعدة فى تحمل نفقات سفر وإقامة مندوبيها بمناسبة وجودها على هامش انعقاد تلك الاجتماعات.

يجب التنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدنى بالنسبة للموضوعات المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والندوات ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، لتقادى التناقضات فيما بين مواقفها، خاصة بالنسبة للموضوعات الفنية والمعقدة، ومن الأفضل أن يتم التنسيق فيما بين المنظمات التى تنتمى للدول نفسها فى العاصمة قبل سفر ممثلها، ثم التنسيق مع المنظمات المثيلة التى تهتم بالموضوعات نفسها على هامش الاجتماعات والندوات الدولية، وتوزيع الأدوار فيما بينها فى حملتها للتوعية بمخاطر الانتشار النووى مع وفود الدول المشاركة، سواء من دول الشمال أو الجنوب، لضمان انعكاس تلك المواقف على نتائج تلك



# عن الصراع بين مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة

د. ياسين العيوطنى \*

الاصلاحات المهمة الاخيرة مثل إنشاء مجلس حقوق الانسان ولجنة بناء السلام، كان الفشل في إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته تقصيرا هائلا. وأضاف المندوب قوله في يوم ٢١ يوليو أمام الجمعية العامة: طالما ظلت المناشدات بل والمطالبات من جانب غالبية أعضاء الأمم المتحدة وعددهم الآن ١٩٢ عضوا بشأن ذلك الإصلاح غير مجابة، فإن افتراض مشروعية مجلس الأمن يصبح افتراضا أجوف. إن مجلس الأمن يجسد اختلال التوازن في بنية القوى داخل المنظمة واكبر ضحاياها هذا الاختلال هي الدول الأقل نموا، هذا رأى العالم الأقل نموا، فما هو الرأى الآخر، رأى المقسطنط \*

إن المبادئ التي كرستها الجمعية العامة، وهي برلمان البشرية، يتحداها الآن نظام مجلس الأمن القائم على الطبقية بين الدول الخمس الأعضاء الدائمين ولها حق الفيتو، والدول العشر من الأعضاء غير الدائمين التي لا تدوم عضويتها أكثر من سنتين. وبين برلمان البشرية المتمثل في الجمعية العامة، ومجلس الطبقية، وهو مجلس الأمن، صراع محتدم. الطرف الاول البرلمانى يصارع الطرف الآخر الطبقي من أجل ممارسة حقوقه التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. والطرف الطبقي يفتح فمه واسعا لتبرير ابتلاعه لحقوق الطرف الاول. هذا الصراع هو موضوع مقالنا.

رايان بحدان فلسفة الصراع:

في شهر يوليو ٢٠٠٦، عقدت الجمعية العامة اجتماعا دام يومين حول إصلاح مجلس الأمن، وكان هذا الاجتماع تمهيدا لبلورة الآراء حول هذا الموضوع الشائك قبل انعقاد الدورة العادية والستين للجمعية العامة

لخص مندوب فنزانيا في ذلك الاجتماع روح الاحباط التي يستشعرها العالم الأقل نموا بقوله رغما عن

بعد واحد وستين عاما من قيام الأمم المتحدة بموجب ميثاق سان فرانسيسكو الذي وقع عام ١٩٤٥، لم يعد هناك شك في قلة فعالية المنظمة العالمية في القيام بمهامها الأساسية: المحافظة على السلام وتأمين الرفاهية. لقد غدت شرابين الأمم المتحدة متصلة إذ طغت عليها، بعد انتهاء عالم القطبين ونشوء عالم تسيطر عليه دولة عظمى واحدة، اطماع الهيمنة، متحدية مبدأ سيادة كل دولة من الدول الـ ١٩٢.

هنا نقف من بيان الولايات المتحدة الامريكية لكي نشهد الاخود الذي يفصل بين جبهتي الصراع.

قال سفير الولايات المتحدة في ذلك الوقت جون بلوتون: إنه يزيد زيادة عضوية مجلس الأمن، ولكن يجب ألا يحدث التغيير من أجل التغيير ذاته، ويجب أن يتوخى التغيير زيادة فعالية المجلس، ذلك لأن حجم العضوية بالمجلس يسمح له الآن بمناقشات يمكن إدارتها بسهولة

السودان أو سوريا أو إيران.

يقول هذا الميثاق في مادته الخامسة بجواز إيقاف الجمعية العامة لأي عضو عن مباشرة حقوقه العضوية ومزاياها، وتقول مادته السادسة إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة (أي من الأمم المتحدة). ولكن ممارسة الجمعية العامة لصلاحياتها، بموجب المادتين، تتطلب توصية مجلس الأمن. ولفظ التوصية هنا يعني أن يصدر مجلس الأمن أمره إلى الجمعية العامة، وهذا لم يحدث أبداً لأن مجلس الأمن قبل باتفاق الرأي بين الدول الخمس الكبرى، ولولا هذا لعلقت عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة منذ زمن طويل.

### مظاهر الصراع

يعني هذا أن مجلس الأمن هو المجلس السيد، وأن برلمان العالم، أي الجمعية العامة، هي المجلس المسود باستثناء إقرار الميزانية. ولكن المجلس السيد مكبل بممارسات الفيتو من ناحية، وباستحالة تعديل الميثاق من ناحية أخرى. هذا هو لب الاختلال ولب الصراع في الأمم المتحدة.

وقد تبدت مظاهر الصراع بين المجلس والجمعية في شلل مجلس الأمن وعجزه عن إيقاف إطلاق النار في لبنان في الحرب الأخيرة التي ساد فيها الضعيف اللبناني على القوى الاسرائيلي، وقد أظهرت هذه الحرب كيف إن حروب القرن الحادي والعشرين هي حروب الجماعات لا الحكومات، والسيادة فيها تأتي عن طريق حرمان القوى فائدة تفوقه التكنولوجي، وأن تكبده خسارة روح العنجهية العسكرية التي تعتمد على سحر تكنولوجيا عالية.

وفي هذا الإطار، فقد جاء قرار مجلس الأمن المتأخر بوقف "العمليات القتالية" حرماناً لحزب الله - أي الطرف اللبناني - من أن يساوي بإسرائيل (عن طريق عدم توصيفه لقرار وقف إطلاق نار أو هدنة بين طرفين متحاربين) كما وقفت الجمعية العامة عاجزة عن اتخاذ القرارات وفرض الجزاءات على إسرائيل التي دمرت بلداً عربياً بأكمله، وهو تدمير يدفع الآن العالم كله ثمنه لأعمار لبنان دون أن تتكبد إسرائيل أية تعويضات.

لقد كانت هناك محاولة في منتصف القرن الماضي للخروج من أزمة شلل مجلس الأمن، نتيجة لاستخدام الفيتو أو تواصل المفاوضات بين أعضائه دون التوصل لوقف حمامات الدم، عن طريق قرار الجمعية العامة عام ١٩٥٠ "متحدون من أجل السلام". وبموجب هذا القرار، تنتقل المسألة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وهو ما حدث في حرب السويس عام ١٩٥٦ حينما رأس مجلس الأمن بينو وزير خارجية فرنسا، التي كانت ضالعة مع إسرائيل وبريطانيا في شن حرب عدوانية على مصر عقاباً لمساعدة جمال عبد الناصر للثوار الجزائريين. نقلت المسألة إلى الجمعية العامة وقررت الجمعية خلق شيء جديد لا وجود له في الميثاق، وهو "المحافظة على السلام" بقوات دولية طوعية (الخوذات الزرقاء). وشكلت أول قوة للأمم المتحدة برعاية داج همر شولد، أعظم أمين عام للأمم المتحدة على الإطلاق، لتفصل بين جيش مصر وجيش إسرائيل ولتقف على الحدود

إن كلمات السفيرين جسدت الصراع بين الجمعية العامة، ويمثلها مندوب تنزانيا، ومجلس الأمن الذي يرفع صوته عن طريق حجة مندوب أمريكا

### الصراع مصدره الميثاق:

رأينا أن عالم الجمعية العامة يتحدث عن الاختلالات في موازين القوى بين الجمعية والمجلس، وعالم مجلس الأمن يتحدث عن وجوب عدم المساس بحجم المجلس لأن أمريكا تفضل سهولة إدارة المجلس، أي بمعنى أوضح السيطرة عليه.

هذا الصراع مصدره الميثاق، والذي طبقاً للمادة العاشرة منه يضمن على الجمعية العامة كل الصلاحيات التي يخولها للامم المتحدة بأسرها. نقول المادة العاشرة: "الجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بمسلمات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن بما تراه في تلك المسائل والأمور".

إن للجمعية العامة، وهي برلمان البشرية، حق مناقشة أي موضوع ولكن هل لها حق اتخاذ قرارات؟ وهل لها السلطة الجبرية لتنفيذ تلك القرارات؟

الإجابة هي لا، ففي الواقع إن قرارات الجمعية العامة لا تزيد على أنها توصيات، بل إن المادة ١٢ التي أشرت إليها تكبل بدى الجمعية العامة لصالح مجلس الأمن، إذ تقول في فقرتها الأولى: "عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن". وطبعاً مجلس الأمن لا يطلب.

أما مجلس الأمن ذو الطبقتين من العضوية - لوردات وهي الدول الخمس (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين) وعموم وهي الدول العشر الأخرى من العضوية غير الدائمة التي لا حق لها في نقض القرار (فيتو) كما هو الحال مع الدول الخمس الكبرى - فهو الهيئة الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرارات وفرض عقوبات في حالة عدم الانصياع إلى تلك القرارات. تقول المادة ٢٤ من مواد ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نانبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات". هذه هي بداية النكبة بالنسبة للجمعية العامة التي تضع عنقها في يد مجلس الأمن.

هذا الميثاق، وهو من أهم مخلفات الحرب العالمية الثانية، يعتبر عملياً فرق التعديل لأن التعديل يتطلب - بحسب المادة ١٠٨ - موافقة ثلثي الدول أعضاء الجمعية العامة، ومن بينها جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين. هذا معناه استحالة التعديل.

وماذا لو أمعن عضو في انتهاك الميثاق؟ وهو تساؤل ذو أهمية خاصة لأمن واستقلال الامتين العربية والإسلامية في ضوء أحداث حرب العراق وفلسطين ولبنان، واحتمالات إعلانها على



داخل مصر. لا داخل مصر وداخل إسرائيل، ثمناً للانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

وقد تحاشيت الجمعية العامة الدوس على اقدام مجلس الأمن بأن تركت لكل دولة أن تسهم طواعية في عملية المحافظة على السلام. وكأنها إجراءات من جانب كل دولة، لا إجراءات جماعية متناسقة نص عليها الفصل السابع من الميثاق. لقد كان في إمكان مجلس الأمن أن يفرض جزاءات على المعتدين، ولكن الفيتو الفرنسي والبريطاني حالاً دون ذلك. ولا يمكن لنا حالياً أن نتصور جزاءات تفرض على إسرائيل التي تستغل دائماً بظل الفيتو الأمريكي لكونها بالفعل امتداداً للعضوية الأمريكية الدائمة (أي هو الفيتو الإسرائيلي المستمر).

في ضوء غياب نص في الميثاق، فقد صارت عمليات حفظ السلام بحكم الممارسة وضغط الكوارث الدولية - ابتداء من حرب السويس الأولى وصورةاً بإزمة الكونجو عام ١٩٦٠ - تتأرجح ما بين مجلس الأمن، إن أقرها، أو الجمعية العامة على أساس قرار متحدثون من أجل السلام.

هناك عيوب عديدة لعمليات حفظ السلام، ومنها أنه لا يوجد تدريب مسبق لتلك العمليات، والأمين العام ليس رئيساً عسكرياً لها، بل هو مجرد مدير إداري، والتمويل غير مضمون، وتجديد ولايات هذه العمليات في يد مجلس الأمن. إن عمليات المحافظة على السلام هي عمليات تخدير لا عمليات جراحة تستأصل المشكلة، فهي تدور المشاكل ولا تحلها، وتؤخر في الواقع الوصول إلى تسويات جذرية من ناحية أخرى، فليست الأمم المتحدة بمنظمة قادرة على إرغام قوتين متصارعتين عسكرياً على العودة إلى مائدة المفاوضات. نتذكر في هذا المقام الصومال ويوجسلافيا السابقة وعمليات التنظيف العرقي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. عندما فشلت الأمم المتحدة في عمليات إنقاذ السلام، لجأ مجلس الأمن إلى منظمة حلف الأطلسي (الناتو)، وهي منظمة دفاع غربية لا علاقة لها بميثاق الأمم المتحدة. إن الفصل الثاني من الميثاق الذي ينص على إمكانية قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بالمساهمة فيما ما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين يشير إلى منظمات إقليمية شمولية مثل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي، بينما الناتو منظمة عسكرية فحسب.

إن مجلس الأمن، بلجونه للناتو، قد وسع من صلاحياته إلى أبعد ما نص عليه الميثاق، تاركاً للجمعية العامة أن تقف موقف المتفرج، إما مصفقاً أو عابساً لا حول له ولا قوة.

إن القرار الوحيد الذي له سلطة الإنفاذ والذي خوله الميثاق للجمعية العامة هو الميزانية. جاء في الفقرة الأولى من المادة ١٧ "تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة وتصدق عليها". ولهذه المادة علاقة كبرى بدور الأمين العام. جاء في المادة ٩٧ من مواد الميثاق ما يلي ضمن ما ورد فيها: "تعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن، والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة".

أبدأ بالأمين العام، حيث أشار سفيرنا الفاضل في نيويورك.

الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة السفير ماجد عبدالعزيز إلى أن الجمعية العامة قد أغفلت ولايتها في هذا الشأن المهم، بأن سمحت لمجلس الأمن بأن يوصي بمرشح واحد لمنصب الأمين العام، بدلاً من التوصية بقائمة تختار الجمعية العامة أصحهم من بينها.

أوضح السفير، في لقائي معه في أغسطس الماضي، أن هذا الوضع جعل أي أمين عام أسيراً للدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن. تصريحات السيد السفير لها خلفية في الميثاق. المادة ٩٧ التي أشرنا إليها أنفاً تبدأ بالكلمات الأتية "يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاج إليهم الهيئة من الموظفين... لا تحديد لجنسياتهم ولا غلبة لمواطن أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. ولكن تخلي الجمعية عن صلاحياتها في اختيار الأمين العام من بين قائمة يعرض بها المجلس انعكس في اختيار الأمين العام لكبار أعوانه من مواطني الدول الكبرى، وهذا ما أكدته لي السيد السفير ماجد عبد العزيز. هؤلاء هم الذين يكتبون أو يشرفون على كتابة التقارير السياسية التي يصدرها الأمين العام سواء بصدد دارفور أو فلسطين أو لبنان أو العراق، أو إيران أو الصومال.

وتبدي أهمية الميزانية في الصراع بين الجمعية العامة والمجلس في أن الإداري الأكبر، أي الأمين العام، ينفذ عمليات الأمم المتحدة من خلال الميزانية التي تقرها الجمعية العامة. ولكن الولايات المتحدة تحاول الآن نقل صلاحية تحديد بنود الموازنة من الجمعية العامة إلى الأمين العام نفسه، متذرة بالقول: إن هذه الطريقة أكثر وأسرع. وفي الحقيقة، فإن هذا التحول يتيح للولايات المتحدة سيطرة أكبر على منظمة الأمم المتحدة، عن طريق السيطرة على اختيار الأمين العام ومن خلاله، على الميزانية.

### مجلس الأمن وممارسات غير مشروعة :

من خلال تعامله المباشر - كمستشار قانوني دولي مع مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ - اتضح لي أن المجلس - الذي يجب أن يقتصر تعامله على الدول، قد نشر جفاحيه للوصول إلى الأفراد كجزء من التوسيع غير المشروع لصلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق.

لقد ألف المجلس لجاناً فرعية خاصة بليبيريا وسيراليون والصومال، من بين لجان أخرى، وذلك لتلقي معلومات من خبراء، يسمون بالمحققين، تتلقى المعلومات اليهم من أجهزة مخابرات دول مختلفة والانتربول، حيث لا يوجد جهاز مخابرات خاص بالأمم المتحدة. وبناء على هذه المعلومات، التي قد تكون خاطئة أو مزيفة عمداً، يتم ترويق جزاءات على أفراد بتطبيق حظر السفر عليهم ومصادرة ممتلكاتهم وتجميد أموالهم، مما يعد انتهاكاً لسيادة الدول التي يقيم بها أولئك الأفراد. ليس بالفصل السابع من الميثاق ما يمنح المجلس حق القبض فوق رأس السيادة القومية للحجر على حرية أفراد في التنقل حتى دون إخطارهم مسبقاً. هذا توسع هائل وغير مشروع لصلاحيات المجلس أكدته أمام لجنة المجلس، بصدد ليبيريا في دفاعي عن متهم وضع اسمه في قائمة المحظور عليهم السفر خارج محال إقامتهم، ولم يستجب مجلس الأمن لطلبي كمستشار للدفاع - بتوفير الأدلة

وهو خطط متعمد من جانب الدول الكبرى، يقوض من شرعية قرارات مجلس الأمن. بالإضافة إلى أن مجلس الأمن يصوغ قراراته بدون مشاركة الدول أو الأطراف المعنية، بل إن الدول الخمس الكبرى تجتمع على حدة في مشاورات مغلقة لتصوغ قرارات في مشكلات مهمة مثل درافور، والملف النووي الإيراني.

#### الخاتمة :

جاء في البيان الختامي لقمة حركة عدم الانحياز الماضية في كوبا تأكيد حق الجمعية العامة في الاضطلاع بمسئوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. جاء البيان استجابة لمبادرة مصرية، محددا لاربع حالات تستوجب تدخل الجمعية وهي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والحبولة دون إطلاق النار في العمليات العسكرية. والسؤال هو: كيف يمكن تفعيل هذا الحق بينما تنكس قرارات الجمعية العامة دون أن تكون لها قوة الإنقاذ؟

لقد أصبح مجلس الأمن عقبة في طريق تفعيل ميثاق الأمم المتحدة وبرلمان الإنسانية، أي الجمعية العامة - مجلس مناورات. وبينما تسيطر القوة الدبلوماسية - كما هو الحال في سكوت أمريكا عن القنابل الذرية في يد كوريا الشمالية، والولولة المسرحية على تهديد إيران للأمن الدولي لتخصيبها اليورانيوم - فقد صارت الانتقائية تهدد مشروعية الأمم المتحدة، ولكنها في الوقت ذاته تدفع الدول إلى الاستنجاد بقوتها الذاتية، كما حدث في لبنان أخيرا، وبمنظماتها الإقليمية

التي تدبر المنهم. وفي ذلك تعد واضح على الوسائل العادلة للمحاكمة

أصبح مجلس الأمن قاضيا وحكما وجلادا في الوقت ذاته ويدور أساس قانوني. وانتكح المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على حرية التنقل.

وقد دفعني هذا إلى أن أشكو الأمر إلى الأمين العام (السابق) الذي ألف لجنة من الخبراء في فبراير ٢٠٠٦، عيّنني عضوا بها. للنظر في طريقة عمل المجلس فيما يخص بالأمراء رأس اللجنة المستشار القانوني للأمم المتحدة السيد ميفولا ميشيل، لكن لم تات أية نتيجة من وراء التوصيات التي تقدمها بها

من ناحية أخرى، يواصل مجلس الأمن الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة أو حق الدفاع عن النفس التي تنص عليها المادة ٥١ من الميثاق، والتي تقول ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة. فلسطين مراقب في الأمم المتحدة وهي دولة في حيز التكوين. لماذا لم يتدخل مجلس الأمن في الانتهاكات الاسرائيلية اليومية في الضفة وغزة؟ ولماذا لم يتدخل مجلس الأمن في حرب لبنان، بغض النظر عن بدء العدوان؟

إن الخلط في مجلس الأمن بين الإرهاب والدفاع عن النفس،



# مجلس الأمن .. ضرورات الإصلاح فى عالم متغير

## ليتم فتحة

٢- مبررات إصلاح مجلس الأمن.  
٣- أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن.

أولاً- مجلس الأمن: (التشكيل، إجراءات الانعقاد، الوظائف، قواعد التصويت وحق الفيتو):

### ١- تشكيلة المجلس:

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر مقعداً، منها خمسة دائمة تشغلها دول ورده ذكرها بالاسم فى الميثاق وذلك على النحو التالى: جمهورية الصين، فرنسا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية (وقد ورثته روسيا الاتحادية)، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. أما المقاعد العشرة الأخرى، فهي مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالانتخاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة دورياً لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذى انتهت مدته على الفور. ويتعين على الجمعية العامة، عند اختيارها للدول التى تشغل مقاعد غير دائمة فى المجلس، أن تراعى اعتبارين الأول: مدى مساهمة الدول الأعضاء.

ولذلك، فقد بات من الضرورى مراجعة شاملة لأساليب عمل المنظمة، وبالأخص الدور الذى تقوم به انطلاقاً من الاختصاصات الممنوحة لأجهزتها الرئيسية. وبما أن الأمن يعد أهم هذه الأجهزة، نظراً للصلاحيات والمهام الكبرى التى خولها له الميثاق، خاصة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن إصلاح هذا الجهاز يأتى على رأس أى عملية للإصلاح ولذلك فهو يحظى باكبر قدر من المناقشات والجدل من قبل الدول الكبرى والصغرى فى المنظمة، ومن المختصين والباحثين على حد سواء.

وعليه، سيتناول هذا المقال دراسة الإشكالية التالية: ما هى المبررات الموضوعية لإصلاح مجلس الأمن؟ وما هى أهم المقترحات التى يمكن من خلالها النهوض بهذا الجهاز المهم ومن ثم تفعيل المنظمة ككل؟

وفى محاولة للإجابة على هذه الإشكالية، سيتم التطرق للنقاط التالية:

١- مفهوم مجلس الأمن (التشكيل، إجراءات الانعقاد، الوظائف، قواعد التصويت وحق الفيتو).

بعد مرور  
أكثر من ستين عاماً  
على إنشائها، تقف  
الأمم المتحدة اليوم  
عاجزة عن مواكبة  
التطورات  
المتسارعة التى  
يشهدها العالم،  
خاصة منذ انهيار  
الاتحاد السوفيتى  
وانتهاء الحرب  
الباردة.

وللمجلس أن يجتمع خارج مقر الأمم المتحدة إذا رأى أن ذلك يؤدي إلى تسهيل مهمته، ويتولى رئيس المجلس الدعوة إلى انعقاده، وتكون رئاسة المجلس دورية وبالتناوب بين الدول الأعضاء كل شهر وفقاً للترتيب الأبجدي للدول الأعضاء باللغة الانجليزية (٤).

كما يتولى الأمين العام إعداد جدول الأعمال المؤقت للمجلس ويتم اعتماده من جانب رئيس المجلس، وتظل المسألة المدرجة على جدول أعماله مقيدة حتى يتم الفصل فيها بصدر قرار من المجلس بشطبها.

أنشأ مجلس الأمن خمس لجان دائمة، هي: لجنة نزع السلاح، لجنة قبول الأعضاء الجدد، لجنة الأمن الجماعي، لجنة الإجراءات الجماعية، لجنة الخبراء القانونية (٥).

ويجب التمييز هنا بين اللجان الأخرى ولجنة أركان الحرب التي تتألف من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية فقط في مجلس الأمن أو من ينوب عنهم، وقد نص عليها الميثاق نفسه ومهمتها تقديم المشورة والمساعدة للمجلس في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات عسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين، والاستخدام القوات الموضوعية تحت تصرفه من تنظيم وتسليح وإعداد البرامج الخاصة بنزع السلاح. أما الفروع الأخرى، فهي فروع صدر بإنشائها قرار من المجلس نفسه.

### ٣- وظائف وصلاحيات المجلس :

يسر الدور السياسي الفاعل للأمم المتحدة في وظائف وصلاحيات مجلس الأمن الذي احتكر - وفقاً لميثاق الأمم المتحدة - حق فرض السلم والأمن الدوليين. كما تتعدى صلاحياته في هذا المجال لتشمل عدداً من الأمور الإدارية والدستورية المتعلقة بانتظام العمل في الأمم المتحدة، وتنتهي هذه الصلاحيات ضمن الفصلين السادس والسابع، ويمكن تقسيمها إلى:

#### ١- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية :

يتدخل مجلس الأمن وفقاً للمواد ٢٢-٢٨ من الفصل السادس من الميثاق في الخلافات والمنازعات التي من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك بناء على طلب أحد الأعضاء أو بناء على تدخل المجلس من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ٢٤، التي أعطت له الحق في التحقيق في النزاع ومعرفة ما إذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدوليين أم لا من خلال لجان التحقيق، كلجان التحقيق في حوادث الحدود الهندية - الباكستانية، وعليه يقوم المجلس بإصدار التوصيات اللازمة لحل المنازعات سلمياً باستخدام المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتسوية القضائية أو عن طريق غيرها من الوسائل.

#### ب - حفظ السلم والأمن الدوليين :

يعتبر هذا الاختصاص من أهم الاختصاصات التي يقوم بها المجلس. ففي حالة فشل أطراف النزاع في حل النزاع القائم فيما بينها، وتبين المجلس من إمكانية تهديد هذا النزاع للسلم أو وقوع عمل من أعمال العدوان، يقوم المجلس في حالة عرض النزاع عليه (المادة ٣٧) باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم

في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى.

الثاني. عدالة التوزيع الجغرافي (١)، إن مجلس الأمن يمثل في الأساس، واستناداً للمادة (٢٤) من الميثاق، الجهاز الملحق على عاتقه مهمات حفظ الأمن والسلم الدوليين وأنه يقوم بهذه المهمات نيابة عن الدول الأعضاء أو الجمعية العامة استناداً للمادة نفسها، إلا أنه لم يكتف بإقحام نفسه وسلطته في كثير من المسائل الأخرى، سواء على سبيل الفرض أو بحجة أنها تأتي في إطار مهمات حفظ السلم والأمن الدوليين بكون قدرة أي فرع آخر على الوقوف في وجهه، وكذلك فرض نفسه من خلال مواد الميثاق.

ولقد صمم المجلس من قبل الكبار المتصرفين في الحرب العالمية الثانية لأن يكون، وبالتفاهم، أداة هيمنة واستكبار ووصاية على المنظمة وحركة مستقبلها ومستقبل الشعوب (٢).

لما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل، فقد اختلف هذا المعيار مع اختلاف وتطور شكل المجموعات الإقليمية أو الكتل التصويتية داخل الجمعية العامة. ففي عام ١٩٤٦ وعندما كان عدد المقاعد غير الدائمة ٦ مقاعد، أيرمت الدول الخمس الكبرى فيما بينها اتفاقاً "تحتلهم" تم بموجبه منح مقعد واحد لكل من دول أمريكا اللاتينية، ودول الكومنولث البريطاني، والشرق الأوسط وأوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية.

وبعد تعديل الميثاق عام ١٩٦٢، تمت زيادة عدد المقاعد غير الدائمة إلى عشرة مقاعد وطبق ذلك التعديل على أرض الواقع عام ١٩٦٦ ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٩١ والصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٢، أصبح توزيع المقاعد يتم على الشكل التالي: ٥ مقاعد لإفريقيا، مقعدان لأمريكا اللاتينية، مقعد لأوروبا الشرقية، مقعدان لأوروبا الغربية والدول الأخرى، ويخضع الأعضاء غير الدائمين لقاعدة التجديد النصفى سنوياً، حيث تقوم الجمعية سنوياً بانتخاب ٥ أعضاء.

وتمكننا لمجلس الأمن من القيام بواجبه المنصوص عليه في هذه المادة، تعهد أعضاء الأمم المتحدة في المادة (٢٥) بقبول ما يتخذه مجلس الأمن من قرارات وتنفيذها وفقاً للميثاق. ومن ثم يكون في وضع يسمح له بالانعقاد في أي وقت لمواجهة جميع الاحتمالات أو المواقف الطارئة.

#### ٢- إجراءات الانعقاد وقواعد التصويت :

يعقد المجلس اجتماعات دورية إجرائية مرتين في السنة في المواعيد التي يحددها المجلس (٣)، كما يعقد أو يفترض أن يعقد في أي وقت يدعو فيه الرئيس للاجتماع إذا رأى ذلك ضرورياً، بناء على موافقة ضمنية بين الأعضاء الدائمين. ويكون ذلك عن طريق طلب أي عضو من أعضاء المجلس، ولذلك، فقد ألزم الميثاق الدول الأعضاء في المجلس بأن يكون لها تمثيل في مقر الهيئة وعادة ما يكون رئيس البعثة الدائمة للدولة العضو في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة هو ممثل هذه الدولة في اجتماعات المجلس التي تعقد أحياناً على مستوى وزراء الخارجية أو حتى على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

## والأمن الدوليين(٦)

كما يحق للأمين العام والجمعية العامة للأمم أو للدول الأعضاء أو غير الأعضاء تنبيه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موقف من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر (المواد ٩، ١١، ٣٥، ٣٧) وللمجلس الأمن أن يتدخل من تلقاء نفسه لبحث أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير قتالا (المادة ٣٤) وفي جميع هذه الحالات، يستطيع المجلس أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية السلمية التي يمكن أن يلجأ إليها أطراف النزاع (٧). وللمجلس الأمن سلطات تقديرية وفعلية هائلة فهو الذي يقرر ما إذا كان الذي وقع يشكل عدوانا أو تهديدا للسلم أو إخلالا به أم لا (المادة ٣٩)، وله أن يأمر باتخاذ تدابير مؤقتة. وتشمل هذه التدابير وسائل مختلفة للضغط على الدولة المعتدية لا تتضمن استخدام القوة مثل قطع العلاقات الاقتصادية أو الاتصالات بكل أنواعها. وتنص المادة (٤١) على وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والهاتفية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصالات وفقا كلياً أو جزئياً وقطع العلاقات الدبلوماسية. ولقد فرض المجلس العقوبات الاقتصادية في الكثير من الحالات التي رأى فيها تهديدا للسلم والأمن الدوليين كما حدث عام ١٩٩٠ ضد العراق بعد غزوه للكويت. ولقد كانت المرة الأولى التي يفرض فيها عقوبات اقتصادية شاملة وطويلة المدة (أكثر من ١٢ سنة) (٨).

وإذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لا تفي بالغرض، أو إذا ثبت أنها لم تف به، جاز له استخدام القوة العسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى حالتهم، وهذا وفقا للعادة (٤٢) التي تنص على إمكانية اتخاذ المجلس أعمالا عبر القوات الجوية والبحرية والبرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

## ج - الاختصاصات التنظيمية :

نص ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات تنظيمية أخرى يقوم بها، إما منفردا أو بالاشتراك مع الجمعية العامة، هي :

١- تحديد الشروط التي يجوز بموجبها لساكني الدول الأخرى - غير الأطراف في النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية- أن تتقاضى أمام المحكمة (المادة ٣٥ من النظام الأساسي للمحكمة).

٢- الإشراف على الأقاليم الاستراتيجية والخاضعة لنظام الوصاية (المادة ١/٨٢ من الميثاق)

٣- وضع خطط التسليح واستخدام القوات المسلحة (المادة ٤٦)

٤- اتخاذ التدابير التي تكفل تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية

٥- يشترك المجلس مع الجمعية العامة في قبول الأعضاء الجدد ووقف العضوية وفصل الأعضاء من المنظمة الدولية (الفصل الثاني من الميثاق)

٦- انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية (المادة ٥. النظام الأساسي للمحكمة)

٧- اختيار الأمين العام للأمم المتحدة (المادة ٩٧) من الميثاق

## ٤- قواعد التصويت في مجلس الأمن:

تضمنت المادة (٢٧) من الميثاق قواعد التصويت في مجلس الأمن كما يلي:

١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد

٢- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه دون شرط موافقة جميع الدول الدائمة

٣- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية أو المهمة بموافقة تسعة أعضاء، بمن فيهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. أما إذا صوتت إحدى الدول الدائمة ضد مشروع قرار حاز على تسعة أصوات أو أكثر من هذا، فيعتبر استخداما للفييتو ومن ثم يمنع إصدار القرار

٤- جميع قرارات مجلس الأمن ذات طبيعة ملزمة لجميع الدول دون استثناء، أو تمييز بينها وذلك وفقا للمادة (٢٥) من الميثاق.

٥- امتناع أحد الأعضاء الدائمين عن التصويت أو غيابه عن الجلسة التي تم التصويت فيها على القرار، لا يعتبران بمثابة استخدام لحق الفيتو، وهذا طبقا لما ذهب إليه الفقه الدولي.

٥- ازدواجية المعايير في تطبيق قرارات المجلس :

لقد تحول مجلس الأمن، وعلى مدى سنوات طويلة، إلى منبر لتحقيق السياسات والغايات الضيقة للدول الأعضاء، بعيدا عن المبادئ والقيم العليا التي تضمنها الميثاق، ويبدو ذلك جليا في الكثير من القضايا العربية والإسلامية، لاسيما قضايا النزاع العربي- الإسرائيلي والعراق. فالقرارات التي صدرت ضد إسرائيل ولصالح الفلسطينيين (القرار رقم ٢٤٢، القرار ٣٣٨، القرار ٤٢٥) (٩) أتسمت إما بالضعف أو عدم التنفيذ، هذا إذا لم يتم استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة ضدها، وبالمقابل، أصدرت المنظمة الدولية أشد القرارات في تاريخها على الإطلاق ضد العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠ (١٢) قرارا متسارعة مستندة إلى الفصل السابع من الميثاق) واستخدم فيها كافة الصلاحيات التي خولها له الميثاق من فرض شامل للعقوبات وما خلفته من آثار إنسانية كارثية أو الاستخدام المفرط في القوة العسكرية، والذي استمر حتى بعد توقيع وقف إطلاق النار والانسحاب العراقي من الكويت) بذرائع مختلفة (١٠).

٦- حق النقض (الفيتو) :

- الفيتو هو التصويت السلبي بـ "لا" من قبل دولة واحدة أو أكثر من الدول الخمس دائمة العضوية ضد مشروع قرار حاز على تسعة أصوات أو أكثر لصالحه من الدول الدائمة وهذه الميزة قد أعطت الحق لدولة واحدة من هذه الدول الخمس - إذا ما شامت ذلك - أن تعطل صدور قرار ما يحظى بالأصوات اللازمة لتعريضه. ولقد ورد هذا الحق ضمنيا في نص المادة (٢٧) من الميثاق الفقرة ٢. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه وتنص الفقرة التالية منه على تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة. ولقد جاء هذا الحق استجابة لظروف

## ٢- خلل يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس:

ربما كان استخدام حق الفيتو أفضل خيار متاح في ظل ظروف معينة، ولكنه أدى لدى استخدامه في كثير من الأحيان إلى تعطيل عمل المجلس، لاسيما على صعيد معالجة الالتزامات الدولية والإقليمية، وهذا ما أدى إلى وقوع الكثير من الحروب الإقليمية المحددة. بل إن من أكبر سلبيات استخدام الفيتو هو ما يعكسه على الدول الضعيفة والفقيرة التي من المفترض أن تعتمد على مجلس الأمن في ضمان أمنها وسلامتها واستقلالها. فهذه الدول، التي عجز مجلس الأمن عن مساعدتها بسبب استخدام حق الفيتو، قد اضطرت إلى اللجوء إلى التسلح مع ما يعكسه ذلك من آثار سلبية على اقتصادها ورخائها. وهذا ما يثبت مرة أخرى أن المجلس بحاجة ملحة إلى الإصلاح، خاصة على مستوى القرارات وحق الفيتو والعضوية ودور المجلس ومحاولة التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين.

## ٣- السلطات الواسعة للمجلس :

يتمتع مجلس الأمن في ظل الميثاق الحالي بسلطة ضخمة تكاد تكون مطلقة، فضلا عن كونها سلطة تقديرية. فالمجلس يملك صلاحيات استخدام القوة على أي نحو يراه وفي أي وقت ولاي سبب يقدر أنه يستدعي استخدام القوة. وقراراته ملزمة لأيمن للدول من الناحية القانونية أن تتحلل منها أو تعترض عليها (١٥) كما أنه ليس لأي جهة الحق في نقد أو تقويم قرارات المجلس، إذ لا تملك الجمعية أية سلطة سياسية لمحاسبة المجلس وكذلك لا تملك محكمة العدل الدولية صلاحية النظر في مدى دستورية القرارات الصادرة عن المجلس (١٦).

كما أدت الغايات السياسية الضيقة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى تحويل المجلس إلى منبر لتحقيق سياسات محددة بعيدا عن المبادئ والقيم العليا التي تضمنتها الميثاق. ونظرا لكثرة الأمثلة على الاستخدام الجائر لحق الفيتو (\*)، فإن الكثير يدرك حجم الظلم والانهيار الذي اكتنف تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحقوق المشروعة، إما بسبب ضعف القرارات الصادرة بإدانة بعض الدول مثل إسرائيل، أو لعدم وجود قوة رادعة تقف من أجل تنفيذها (١٧) ولعل أكثر المسائل تعقيدا داخل المجلس هي امتداد يده في كل الاتجاهات، فهو يتدخل في كل أجهزة المنظمة ابتداء بالجمعية العامة، وصولا إلى محكمة العدل الدولية (\*\*).

## ثالثا- أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن :

تعد قضية إصلاح مجلس الأمن من أهم القضايا التي تلقى نقاشا حاد في الوقت الراهن. وتشمل مقترحات إصلاح مجلس الأمن مسائل عديدة مثل: تشكيل المجلس وسلوكياته، وأسلوب عمله، والتصويت فيه، كذلك اتخاذ القرار ونظام العقوبات الخ.

وطبيعة النظام الدولي آنذاك ولتحقيق التوازن السياسي بين الدول الكبرى وتجنب العالم قرار حرب عالمية ثالثة (١١). ولقد استخدم حق الفيتو بإسراف في أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وكان نتيجة ذلك أن تعطل مجلس الأمن في الكثير من الحالات وتحول إلى مسرح لصراع الحرب الباردة.

وتشير الدراسات إلى أنه في الفترة الممتدة من (١٩٤٥) إلى (١٩٦١) استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو سبعا وتسعين مرة (٩٧) من أصل مائة وواحد (١٠١) حالة استخدم فيها الفيتو (١٢) والحالات الثلاث المتبقية استخدمته كل من الصين ضد انضمام منغوليا للأمم المتحدة، وفرنسا.

أما خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٥)، فقد استخدم الفيتو تسعا وعشرين مرة (٢٩)، من بينها عشر (١٠) مرات من قبل الاتحاد السوفيتي واستخدمته الولايات المتحدة اثنتي عشرة (١٢) مرة.

أما في الفترة (١٩٧٥-١٩٨٩)، فقد بلغت حالات استخدام الفيتو ثلاثا وخمسين حالة (٥٣) من بينها (٤٥) حالة استخدام من قبل الولايات المتحدة، أكثر من نصفها متعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي (١٣).

## ثانيا- مبررات إصلاح مجلس الأمن :

في إطار الحديث عن إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل التطورات التي يعرفها العالم اليوم، يحتل إصلاح مجلس الأمن النصيب الأكبر من الاهتمام، وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

### ١- خلل في تشكيلة مجلس الأمن :

فقد زادت العضوية في الأمم المتحدة من ٥١ عضوا عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤ عضوا عام ١٩٩٢ وهي تبلغ اليوم ١٩١ عضوا، أي أكثر من ثلاثة أضعاف، بينما زادت المقاعد المخصصة للدول في مجلس الأمن من ١١ عضوا عام ١٩٤٥ إلى ١٥ عضوا عام ١٩٦٢

وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن عدم ملائمة تشكيلته بصورته الحالية لخريطة وموازن القوى الجديدة في العالم، أي أن النسبة بين عدد الدول الأعضاء في المجلس إلى عدد أعضاء الأمم المتحدة قد اختلت اختلالا شديدا ومن ناحية أخرى، ظلت العضوية الدائمة في الأمم المتحدة مغلقة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن عددا من الدول الكبرى المهزومة في هذه الحرب أصبح يمارس دورا على الساحة الدولية، خاصة في النظام الاقتصادي العالمي، أكبر بكثير من بعض الدول المنتصرة، وخصوصا تلك التي لحقت بها هزيمة ساحقة في الحرب الباردة.

وعليه، فإن مجلس الأمن بتركيبته الحالية لا يقوم على أي أساس من الديمقراطية أو الإقليمية (١٤).

(٥) كانت آخر مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة المتحدة الفيتو - حتى كتابة هذا المقال - لصالح إسرائيل في ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ ضد مشروع قرار تقدمت به الدول العربية بدين إسرائيل لارتكابها مجزرة بيت حانون

(٥٥) استخدام أعضاء مجلس الأمن الدائمين لحق الفيتو داخل الاجتماعات الخاصة والرسمية من أجل منع اختيار مرشح ما، أو الاتفاق عليه في الامانة العامة وعلى سبيل المثال، فقد استخدم ضد يوثانت عام ١٩٧١، وبيكويار عام ١٩٨١، وتهديد الولايات المتحدة باستخدامها ضد ترشيح بطرس غالي

## ١- توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن :

هناك تباين واختلاف كبيران في الآراء، فهناك بعض الباحثين الذين حاولوا وضع معايير موضوعية عامة تنتفي معها الحاجة إلى تحديد الدول التي يحق لها الحصول على مقاعد دائمة بالاسم، ومن هذه المعايير عدد السكان، نسبة المساهمة في نفقات المنظمة الخ. غير أن تطبيق مثل هذه المعايير لابد أن يفرز قائمة من الدول تتركز جميعها في أقاليم أو قارات بعينها دون الأقاليم والقارات الأخرى وعلى سبيل المثال، فقد أفرزت "معايير الاستحقاق" التي طبقها جوزيف شوارتزبرج عن ترتيب الدول ترتيبا هرميا وفقا لدرجة استحقاقها المقعد في مجلس الأمن، وذلك على النحو التالي: الولايات المتحدة، الصين، الهند، اليابان، ألمانيا، روسيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرازيل، كندا، إندونيسيا، إسبانيا، المكسيك... وهكذا (١٨).

ولأن تطبيق هذه المعايير الموضوعية وحدها لا يمكن أن يفرز تمثيلا مقبولا للمجتمع الدولي في مجلس الأمن، فقد حاولت جهات ومراكز أبحاث عديدة طرح عدد من الخيارات الأخرى.

في هذا الإطار، اقترحت إيطاليا ضرورة إيجاد مجموعة جديدة تتكون من أعضاء غير دائمين، يتبادلون قريبا بينهم العضوية، على أن يبقى عدد الأعضاء الدائمين كما هو (أي خمسة) على أن تضم دول هذه المجموعة الجديدة ٢٤ دولة يتم اختيارها من القارات الخمس لكي تمثل في المقاعد الثمانية (٨) الجديدة المعدة للأعضاء غير الدائمين كل ثلاث دورات (٦ سنوات)، وهذا الشكل يمكن أن يساعد في حل المشاكل القائمة في هذا الصدد (أي من تمثيل منطقة اقليمية بعينها) بين البرازيل والأرجنتين، أو بين مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية - وربما لأسباب مالية أكثر منها سياسية- للضغط في اتجاه تأمين حصول كل من ألمانيا واليابان على مقعد دائم في المجلس (١٩). وهذا الاقتراح تعترض عليه بريطانيا وتوافق عليه فرنسا وألمانيا، ولذلك فهي تدرك أنه لن يكون بمقدورها تحقيق هذا الهدف إلا في إطار صفقة متكاملة تحقق تمثيلا إقليميا أكثر توازنا. ومن المعروف أنه إلى جانب اليابان في آسيا توجد الهند، وربما باكستان أيضا. وإلى جانب ألمانيا في أوروبا توجد إيطاليا وربما إسبانيا. وإلى جانب البرازيل في أمريكا اللاتينية، توجد الأرجنتين. وفي إفريقيا، توجد ثلاث دول هي: جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر، جميعها يطمح إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. لكن غياب الاتفاق على المعايير التي يتعين توافرها فيمن يمثل مقاعد دائمة أو شبه دائمة في مجلس الأمن يجعل من إمكانية الاتفاق على صيغة أو صفقة شاملة أمرا بالغ التعقيد.

كما أن للدول النامية اقتراحاتها ورؤيتها الخاصة بشأن إصلاح المنظمة الدولية بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، حيث ترى أن يتكون المجلس من ١٩ عضوا: ٨ أعضاء دائمين و ١١ غير دائمين، بحيث تضم العضوية الدائمة الولايات المتحدة

والصين الشعبية وروسيا والاتحاد الأوروبي (بدلا من مقعد فرنسا وبريطانيا والهند واليابان) ومقعدا لأمريكا اللاتينية وآخر للشرق الأوسط وإفريقيا.

وضمن هذا الاقتراح، يتم ضم ألمانيا واليابان كعضوين دائمين يتمتعان بحقوق الدول الخمس الدائمة الأخرى. ثم يتم اختيار عدد من الدول تكون لها عضوية دائمة دون حق الفيتو وتبرز هنا أسماء بعض الدول كمصر ونيجيريا من إفريقيا والبرازيل والمكسيك من أمريكا اللاتينية، والهند وإندونيسيا من آسيا، ثم اختيار باقي أعضاء مجلس الأمن بعد زيادتهم بالتداول كما هو متبع حاليا (٢٠).

أما فيما يخص اللجنة العالية المستوى التي شكلها الأمين العام لبحث طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي وسبل مواجهتها، فقد فشلت في التوصل إلى تصور مشترك لهذه المسألة، حيث تضمن تقريرها الصادر سنة ٢٠٠٢ نقطة وحيدة، هي أن يكون إجمالي عدد المقاعد في مجلس الأمن ٢٤ مقعدا، وتوزع على القارات الأربع بالتساوي، حيث يخصص لكل منها مقعدان، مع أن هناك عدم التساوي في مجموع الدول الأعضاء في كل من هذه القارات: إفريقيا ٥٣ مقعدا، آسيا ٥٦ مقعدا، أوروبا ٤٧ مقعدا، والأمريكتان ٢٥ مقعدا، غير أن الدول الأعضاء في هذه اللجنة اختلفت حول كيفية توزيع المقاعد الإضافية، وكان هناك اقتراح صيغتين يجب اختيار إحداها (٢١):

الصيغة (١): تتضمن إضافة مقعدين دائمين جديدين إلى جانب المقاعد الخمسة الحالية توزع كالاتي: لإفريقيا (٢)، آسيا (٢)، أوروبا (١)، الأمريكتان (١)، أما المقاعد الثلاثة غير الدائمة، فهي مقاعد غير دائمة (وهو ما يعني إضافة ثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة) فتوزع على القارات الأربع نفسها ٤، ٣، ٢، ٤، على التوالي.

الصيغة (ب): لا يكون التغيير على مستوى المقاعد الدائمة الحالية، وإنما يتم تخصيص ٨ مقاعد شبه دائمة (\*) مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد، توزع بالتساوي على القارات الأربع، إضافة إلى ١١ مقعدا غير دائم، توزع بالتساوي على القارات نفسها بنسب ٤، ٣، ١، ٣، ٤، على التوالي.

إن أي من الصيغتين تشكل أساسا لمناقشة جادة تضمن عدالة نسبية في توزيع المقاعد الإجمالية بين القارات. وما يمكن أن يؤخذ على كلا النموذجين مايلي:

إن المقاعد الدائمة الجديدة التي ستضاف وفقا للصيغة "أ" لن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو)، ومعنى ذلك أن العضوية في مجلس الأمن ستنتقل على نوعين من التمييز بين الدول وليس على نوع واحد كما كان الحال سابقا: تمييز بين الدول الدائمة وأخرى غير دائمة، وبين دول دائمة لها حق الفيتو وأخرى دائمة من دون حق الفيتو، وهذا الوضع بطبيعة الحال غير مقبول.

(\*) مقعد شبه دائم يعني أن هناك دولة تتمتع بحق العضوية الدائمة لمدة محددة أو مؤقتا وليس على طول الزمن، وهذه المدة محددة مدة ٤ سنوات قابلة للتجديد ولا تتمتع الدولة بحق الفيتو في المقعد شبه الدائم



أكثر انتظاماً، وأن يكون اللجوء إليها بهدف تحقيق الرقابة الوقائية الشرعية، مع ضرورة تحسين أشكال العملية للجوء إلى رأي المحكمة بالقدر الذي يسمح باتخاذ القرار بسرعة حول المسائل التي تعرض عليها (٢٣).

ب- الرقابة اللاحقة: هي الرقابة اللاحقة لقرارات مجلس الأمن. فإذا كانت هناك رقابة قضائية على قرارات مجلس الأمن، فهذا يؤدي إلى حل المشكلة الراهنة المتصلة بحق الدول في الاعتراض على القرارات التي تعتبرها غير شرعية. وعليه يمكن تقييم الرقابة على عمل مجلس الأمن على النحو التالي:

- من أهم ما يميز الرقابة السابقة أنها تمنع انزلاق العمل القانوني في هاربة للاشريعة، إلا أنها تنقص من فعالية بعض القرارات، كونها تمنع تسريع العمل العاجل كما أن القرار لن يكون نافذاً إلا بعد استفتاء الرقابة القانونية للكشف عن مدى شرعيته، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة عمل الهيئة التنفيذية، لاسيما في الحالات التي تقتضي سرعة التنفيذ. ومع هذا، فهي تعطي القوة التنفيذية لقرارات مجلس الأمن ولو بصفة مؤقتة على الأقل.

- إن فكرة الرقابة اللاحقة تؤدي إلى احترام الشرعية الدولية بشكل أفضل وتسمح بمراجعة أعمال مجلس الأمن وتصرفاته، مما يسهم في عزل أو إبعاد الأعمال القانونية المنوطة بالمجلس إلى حد ما عن التأثير بالمعايير السياسية، لأن معيار شرعية هذه الأعمال يتمثل في مدى اتساقها مع بنود الميثاق وأهدافه. كما أنها توفر قدراً من الاحترام الواجب لحقوق الدول والشعوب في المساواة، غير أنها مع ذلك لا تفي بإصلاح تجاوزات مجلس الأمن التي تنعكس فيها بوضوح هيمنة وطمع الدول الكبرى على المجلس وقراراته.

- ضرورة إضفاء الشفافية في عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس عن طريق زيادة التشاور والمشاركة الواسعة، وتدفق المعلومات في اتجاهين بين مجلس الأمن والجمعية، كما يمكن زيادتها عن طريق وضع تنظيم ثابت للإعلان عن أعمال المجلس يقوم به الممثل الإقليمي أو الممثلون الإقليميون لصالح دول الإقليم، مع السعي للحصول على رد فعل لديها.

- كذلك من المهم زيادة التشاور بين المجلس والدول التي تسهم بقوات منها في عمليات معينة للأمم المتحدة، أو التي لها صلة خاصة بموضوع المداولات. وكلما اتسعت قاعدة التشاور مع الأعضاء الجدد في المجلس، زادت شفافية عمل المجلس وقويت شرعية ذلك العمل، فتزيد بذلك فعاليته.

#### ٥- حل مشكلة التصويت داخل المجلس :

هناك العديد من الاقتراحات ومن جهات مختلفة لتفعيل المجلس وحل مشكلة التصويت بداخله، كما ذهب إلى ذلك البروفيسور "فودريش ليلاند" الذي طرح مجموعة من المقترحات في هذا الإطار، منها مطالبة بإصلاح العلاقات القائمة بين الدول الكبرى وضرورة احترام الاختصاصات والصلاحيات المخولة لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وكذا مطالبة بتعديل سلطات المجلس وإجراءاته الانتخابية كالغاء الفيتو من مجال التسوية السلمية، إلى إقرار المساواة في التصويت بين كل أعضائه،

- يبقى بوسع الدول الخمس الدائمة العضوية عرقلة إدارة مجلس الأمن والحيلولة دون صدور قراراته. وهذا ما جعل الفريق يميل إلى قصر حق الفيتو على الدول الدائمة العضوية، لأنه يدرك أنها لا تقبل التخلي عنه ولكيلا يستفز الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما جعله يتبنى منهاجاً واقعياً أكثر مما ينبغي.

#### ٢- إصلاح المجلس على مستوى سلوكياته :

لا بد أن يحظى مجلس الأمن بثقة الشعوب، وأن يصبح أداة سلم وديمقراطية وتنمية، وذلك من خلال التزام الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بمبادئ وسلوكيات أساسية تضمن حصول كل الدول الضعيفة أو المستهدفة على الحماية التي يفترضها لها الميثاق وعدم وقف المجلس إلى جانب القوى حين يريد فرض إرادته على الضعيف، وتأمين كفاءة المجلس والتزامه بالأمن مصالح تلك الدول الكبرى الوطنية في عمل المجلس على مصالح وأمن وسلامة المجتمع الدولي، ومبادئ العدالة والقانون وأحكام الميثاق، وأن ينبذ مجلس الأمن ويتخلى عن نهج الانتقائية والمعايير المزدوجة حيال الأزمات الدولية، ولا يتجاوز نصوص وروح الميثاق، ويبقى هذا الاقتراح بعيد المنال في ظل النظام الدولي وعلاقات القوى القائمة اليوم.

#### ٣- إصلاح على مستوى دور مجلس الأمن :

هناك جملة من الاقتراحات في هذا المجال، نذكر منها:

- العمل على إحياء لجنة أركان الحرب.

- استخدام مجلس الأمن إلى أقصى حد ممكن لكل وسائل فحص المواقف وتقصى الحقائق وحفظ السلام وصنع السلام والأمن، الاستشارية المنصوص عليها في الميثاق.

- إجراء تعديلات بشأن نص المادة (٢٦) "رغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة (٤٧) عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح" (٢٢).

#### ٤- إصلاح أسلوب العمل داخل المجلس :

إن أسلوب العمل داخل المجلس بحاجة إلى أن تمسه عملية الإصلاح، بحيث يكون العمل فيه أكثر شفافية والمشاركة أوسع شمولية واعتماداً على المشاورات، ولا يركز العمل في يد الخمس الكبار، لكي يشمل مشاركة أوسع وأكثر فعالية لجميع أعضاء المجلس غير الدائمين، خاصة في جلسات المشاورات غير الرسمية، التي يجب أن تكون أكثر انفتاحاً وشفافية.

كما أن هناك اقتراحات تطالب بضرورة وجود رقابة تحقق التوازن بين سلطات مجلس الأمن والهيئات الأخرى، وتسمح بتصحيح الأخطاء والتجاوزات، وهي رقابة سابقة على العمل أو لاحقة عليه.

١- الرقابة السابقة: جعل رقابة محكمة العدل الدولية، والتي بمقتضاها تستطيع أن تبدي رأيها الاستشاري حول مسألة قانونية تعرض عليها قبل صدور العمل القانوني المتصل بها،

للقانون الدولي العام يلزم المجلس باللجوء إلى هذه الإجراءات.

٢- ضرورة التحديد الدقيق للهدف من فرض العقوبات، وإن ترفع هذه العقوبات بمجرد تحقق هذا الهدف، لأن عدم وضوح الأهداف قد يطيل مدة العقوبات. كما أن الدولة المعاقبة قد تجد نفسها في كل مرة معاقبة لأهداف جديدة.

٣- يجب أن تكون العقوبات محددة بفترة زمنية معينة، حتى لا تكون بدون نهاية كما هو الشأن في حالة العراق (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) ومن ثم تكون هذه الأداة عرضة لاستخدامات المصالح الضيقة للدول. يجب ألا يعهد تطبيق العقوبات إلى لجنة خاصة تتصرف بمطلق الحرية وكأنها غير خاضعة لمجلس الأمن، كما يجب تعديل آلية اتخاذ القرارات في هذه اللجنة من الإجماع إلى الأغلبية البسيطة، حتى لا يعرقل "فيتو" إحدى الدول الأعضاء عقوداً أو قرارات تكتسي أهمية قصوى لحياة السكان، كما حدث سابقاً في لجنة العقوبات الخاصة بالعراق وعرقلة الفيتو الأمريكي لكثير من العقود في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

#### خاتمة :

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن لن يكون بمقدورها النجاح إلا إذا كانت متزامنة مع سلسلة عمليات إصلاح أوسع، تشمل بداية ميثاق الأمم المتحدة وفلسفته التي لم تعد تواكب التطورات الحالية. إضافة إلى إصلاح هيكلي جذري لبقية أجهزة المنظمة بما فيها الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية وغيرها. فضلاً عن ضرورة القيام بإصلاحات مالية وإدارية للنهوض بالمنظمة، التي تعاني اختناقاً مالياً وبيروقراطية إدارية حالاً دون قيامها بمهامها الضخمة.

أخيراً، يجب تأكيد أن مسألة إصلاح مجلس الأمن مرتبطة بضرورة الاهتمام بكيفية زيادة شرعيته أكثر مما هي مرتبطة بزيادة عدد أعضائه، لأن الشرعية تتأثر بعاملين أساسيين هما :

أ- مدى استعداد الدول الأعضاء لتحمل المستلزمات المنوطة بها وتنفيذ قرارات المجلس.

ب- درجة مشاركة المجتمع الدولي بصفة عامة في عملية صنع القرار، أي هل تكون عملية اتخاذ القرارات مقصورة على عدد قليل من الدول فقط أم يجب أن يشارك في اتخاذها عدداً أكبر من الدول؟

وهذا هو المطلوب تحقيقه من عملية إصلاح هيكل صناعة القرار لمجلس الأمن، وهو أن تتخذ القرارات بكل ديمقراطية ونزاهة وشفافية وبمشاركة عدد كبير من الدول، وليس فقط الدول الأعضاء في المجلس سواء كانت دائمة أو غير دائمة، على أن يكون للدول غير دائمة العضوية كذلك إمكانية التأثير على اتخاذ القرارات داخله، ويكون ذلك -طبعاً- من خلال إصلاحات قانونية معينة يجب أخذها بعين الاعتبار لتفعيل عمل مجلس الأمن وإعادة الثقة في قراراته ومصداقية أعضائه.

وإحلال مبدأ الإجماع المؤهل محل قاعدة الإجماع المطلق، والذي بموجبه يكفي أن توافق ثلاثة أو أربعة أصوات فقط لضمان اتخاذ القرار (٢٤).

وعلى العكس من ذلك، يذهب البعض إلى اقتراح آخر في هذا الإطار يقضي بإلغاء الفيتو كلية والإبقاء على نظام التصويت الترجيحي، بحيث يضمن هذا النظام الحيولة دون سيطرة أية مجموعة إقليمية أو سياسية على المجلس، وكذلك الحيولة دون تمكين أية مجموعة منفردة من عرقلة صدور القرارات (٢٥).

وهناك اقتراح ثالث يقضي بأن الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية هي وحدها التي تتمتع بالفيتو الحقيقي والطبيعي بالدرجة الأولى، وبإمكاناتها رفض فيتو الدول الجديدة الانضمام التي يعتبر نصيرتها على القرارات بالفيتو بما يسمى "الفيتو من الدرجة الثانية" (٢٦).

وفي هذا المجال، هناك اقتراح يتضمن نوعاً من التقييد لحق الفيتو، حيث يربط حصول الفيتو بتصويت دولتين من الدول الدائمة العضوية بدلاً من دولة واحدة ضد مشروع القرار، وإمكانية استمرار ذلك حتى توافر الظروف الكاملة لإلغائه نهائياً.

- ومن بين المقترحات التي طرحت للحد من هذه الوسيلة الخطيرة: تحويل حق الفيتو من فردي إلى جماعي من أجل أن تكون اختصاصات المجلس مقيدة (٢٧)، وبالتالي ينحصر حق الفيتو في قضايا معينة، وذلك يحدث أو يصعب بإجماع الخمس الكبار.

#### ٦- إصلاح نظام العقوبات :

كشفت الممارسة عن فشل نظام العقوبات والجزاءات، وهذا ما أثار مخاوف إنسانية وقانونية تدعو وتستلزم إعادة النظر باستخدام أو اعتماد أسلوب العقوبات من طرف مجلس الأمن، نظراً لكونها بدأت تفقد مبرر استمرارها واعتمادها، وهذا راجع إلى فشل الميثاق ومجلس الأمن في إيجاد حل واقعي وعمل على للمشاكل والصعوبات المختلفة، وعلى رأسها الصعوبات الاقتصادية التي تلحق بدول أخرى، لاسيما المجاورة نتيجة تطبيق قرارات العقوبات (٢٨).

ومن هذه المنطقتان، يصبح من الأهمية والضرورة أنه إذا لم تلغ مثل تلك العقوبات استناداً لعدم إنسانيتها ولعدم تحقيقها لأغراضها (٢٩)، فإنه لا بد من إصلاحها قدر الإمكان أو محاولة عدم إساءة استخدامها، وذلك من خلال وضع آلية محددة وواضحة للحيولة من خلالها دون استخدام تلك العقوبات أو اللجوء إليها قبل أن يستنفد مجلس الأمن كل السبل السلمية لإزالة حالة العدوان أو الإخلال بالسلم. وفي هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من الاقتراحات لتعديل وتفعيل نظام العقوبات، هي :

١- قبل فرض أي عقوبات من طرف المجلس، يجب التحقق أولاً من شرعية مبررات فرضها، أي التأكد من وجود انتهاك

## المراجع :

- ١- فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة - منظمة تبقى نظام يرسل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٨٤.
- ٢- نفس المرجع.
- ٣- نفس المرجع، ص ٨٩.
- ٤- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقي، التنظيم الدولي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص ١٢١.
- ٥- عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات، ١٩٩٦، ص ٦٩.
- ٦- عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، بن غازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣، ص ١٦٤.
- ٧- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقي، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.
- ٨- ليثيم فتحة، عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية وأثارها على حقوق الإنسان في العراق، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣.
- ٩- عبدالكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية)، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٢، ص ٦-٧.
- ١٠- ليثيم فتحة، مرجع سابق.
- ١١- فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص ٩٢.
- ١٢- نفس المرجع، ص ١٠١.
- ١٣- نفس المرجع، ص ١٠٦.
- ١٤- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقي، مرجع سابق، ص ٥٠٩.
- ١٥- نفس المرجع، ص ٥٠٨.
- ١٦- نفس المرجع.
- ١٧- محمد الخضر، قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة، دمشق، دار حازم للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٥٩-٦٠.
- ١٨- حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣١٦ (٢٠٠٥)، ص ١١٦-١١٧.
- ١٩- نفس المرجع، ص ١١٧.
- ٢٠- سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة.. أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٢٧١.
- ٢١- أحمد الرشيدى وآخرون، الأمم المتحدة.. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٢١٧. انظر كذلك: جرجس ديوب، إصلاح الأمم المتحدة بين النظرية والتطبيق، مجلة الشؤون العربية، العدد ٢٢٧، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥، [www.an-nour.com](http://www.an-nour.com).
- ٢٢- سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص ٢٧١.
- ٢٣- محمود صالح العلمي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣، ص ٢٨-٢٩.
- ٢٤- مبروك غسان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص ١٨٥.
- ٢٥- كاظم حطيط، استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١٠٩.
- ٢٦- نبيل كريسش، قرارات الأمم المتحدة ومدى فعاليتها.. دراسة تحليلية تاريخية من منظور قانوني سياسي، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ٢٣١.
- 27- Abdennor Benantar, l'ONU Après la Guerre Froide: l'imperatif de reforme, Alger, Editions, Casbah, 2002, pp97-98.
- ٢٨- فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص ٣٤٧-٣٤٨.
- ٢٩- ليثيم فتحة، مرجع سابق.



## ألمانيا ٢٠٠٧.. أجندة دولية طموح

نزيهة الأتقي

الاعضاء، في الاتحاد على التعديلات المقترحة في الدستور الأوروبي.

وتأتي قضية المناخ والطاقة النظيفة في أولويات أجندة العمل الألمانية، وبخاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة وخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وقد بلورت المستشار الألمانية "إنجيلا ميركل" هذه الأهمية قبل تولي بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الثماني. فقد أشارت إلى ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في "بالي" نهاية عام ٢٠٠٥، ثم في قمة "دافوس" وتوالت بعد ذلك التصريحات والمباحثات الخاصة بهذه القضية، التي يرتبط بها الاقتراح بزيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة في الاتحاد الأوروبي إلى ٢٠٪، بالإضافة إلى التحضير لفترة ما بعد انتهاء العمل بمعاهدة "كيوتو" في عام ٢٠١٢.

وتتصرف وجهة نظر "إنجيلا ميركل" إلى أن الخطوة التالية على الصعيد الأطلنطي ثم العالمي تأتي من خلال حث الولايات المتحدة على اتخاذ خطوات أكثر فاعلية، ثم الدخول في مشاورات مستفيضة

من ناحية أخرى، عقدت في برلين القمة الاستثنائية لدول الاتحاد الأوروبي في مارس، حيث صدر "إعلان برلين"، موافقا مرور خمسين عاما على توقيع معاهدات روما بين الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٥٧.

وعلى المستوى الأوروبي، احتلت قضية الدستور مركز الصدارة في أولويات الأجندة، وقد ترجمت هذا المستشار الألمانية بالاشارة إلى أن الفيتو الفرنسي وتظيره الهولندي، خلال عام ٢٠٠٥، لا يمكن أن يلغى موافقة ثمانى عشرة دولة عليه والتطور الإيجابي من جانب بعض الدول الأخرى. ومن هنا، كان إعلان "ميركل" عن خطة طريق لإعادة صياغة مواد الدستور مع نهاية عام ٢٠٠٨، بحيث تتفق الآراء عليه على أن يتم طرحه على البرلمانات للموافقة عليه بدلا من الاستفتاء الشعبي لكن الانتخابات التي تدق الأبواب في العديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها "فرنسا"، وما يمكن أن يتمخض عنها من نتائج، قد تجعل الوضع يقتضي المزيد من الجهد، خاصة أنه قد تم تحديد شهر يونيو القادم لموافقة رؤساء الدول

كثفت المستشارة

الألمانية إنجيلا ميركل

جهودها مع بداية عام ٢٠٠٧

لتحقيق أهدافها المعلنة، وهي

تجاوز أزمة الثقة بين شاطئ

الأطلنطي وإقامة منطقة

تجارة حرة تجمع أوروبا

والولايات المتحدة، وتأتي هذه

الجهود في إطار احتفال

ألمانيا موقعاً قباديا على

الساحة الدولية هذا العام،

حيث تفراس الاتحاد الأوروبي

حتى شهر يونيو، بالإضافة

إلى رئاستها مجموعة الدول

الثمانى الكبرى.

غيرهما - سوف تقبلان رؤيته حول ماهية التعديلات التي يتعين إدخالها على مسودة الدستور، وهل يتم طرحه على البرلمان الفرنسي المعاد انتخابه كما يقترح ساركوزي أو للاستفتاء الشعبي مرة أخرى، كما تنهض "روايل" أم لا؟

الوضع نفسه بالنسبة لبريطانيا، فهي هو "توني بليير" رئيس الوزراء، على وشك ترك منصبه ومن ثم يكون التساؤل التالي: هل يستطيع خليفته المرجح "جوردن براون" ضمان نتيجة الاستفتاء الشعبي، أم أن الأمر المرجح هو تعديل الدستور بما يحصر الموافقة في البرلمان البريطاني؟

يضاف إلى ماسبق ملف "طائرات الأيرباص"، حيث نجد أنه على الرغم من اتفاق "إنجيليا ميركل" و"جاك شيراك" الرئيس الفرنسي على خفض العمالة بمقدار عشرة آلاف عامل (أربعة آلاف ونصف ألف من فرنسا، وثلاثة آلاف ونصف ألف من ألمانيا وباقى الرقم من بريطانيا وإسبانيا)، إلا أن مرشحة اليسار الفرنسي "روايل" أعلنت أن هذا الملف سوف يظل مفتوحاً وسوف تتم إعادة النظر في الاتفاق -في حالة فوزها- حفاظاً على حقوق العمال الفرنسية، الأكثر تضرراً من الاتفاق الأخير.

وإذا كانت جبهة الطاقة والحفاظ على البيئة في مواجهة التغيرات المناخية والانحسار الحراري من أبرز مجالات التقارب داخل الاتحاد الأوروبي، مدعومة في ذلك بالقرارات السياسية والبرلمانية، وكذلك أحكام محكمة العدل الأوروبية، بالإضافة إلى الشروع في صياغة الرؤية المستقبلية لما بعد "معاهدة كيوتو" الموقعة في عام ١٩٩٧ وتنتهي في ٢٠١٢ -فإنه لا بد من الإشارة إلى أن عبور فجوة الثقة الأطلنطية في مجال البيئة يتطلب المزيد من الجهد والوقت، خاصة في مجال التعامل مع الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش فباستثناء ما أعلنه في خطاب الاتحاد في يناير ٢٠٠٧ حول زيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض استهلاك البنزين بنسبة ٢٠٪ على مدى السنوات العشر القادمة، نجد أن العقوبات الأوروبية في مجال جرائم البيئة، أو ما اصطلح على تسميته بالجرائم الخضراء، تتزايد كما أن لندن تتخذ موقفاً داعماً لبرلين ومتباعداً عن واشنطن، وعلى النقيض من التحالف التقليدي الأنجلو-أمريكي ابتداء من العراق إلى المواقف المتشددة إزاء إيران. وقد اتفقت كل من المستشار الألمانية ورئيس الوزراء البريطاني على عقد مؤتمر للتغيرات المناخية في ماير القادم بالعاصمة الألمانية، مع دعوة كل من الصين والهند لوضع المسسات النهائية للتفاصيل التكنولوجية للحد من انبعاث الغازات الضارة، وذلك قبل القمة السياسية لجمعية دول الثماني في شهر يونيو القادم.

وبالانتقال إلى السماوات المفتوحة عبر الأطلنطي فيما بين الدول الأوروبية الاتحاد والولايات المتحدة، سوف نجد أنه على الرغم من توصل المفاوضات إلى مسودة الاتفاق لتحرير سوق الطيران، إلا أن الشكوك تدور حول إمكانية التنفيذ الفعلي في ظل الانقسام الأوروبي، نتيجة المعارضة البريطانية من جانب

مع كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للعمل الموحد في هذا المجال وترى المستشار الألمانية أنه يتعين أن نشهد فترة ما بعد كيوتو إقامة مشروعات اقليمية لحماية المناخ كما أن إصدار تراخيص خاصة بنسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون سوف يؤدي بالضرورة إلى خفض انبعاث الغازات الضارة واستخدام بدائل الطاقة الصديقة للبيئة.

وبالانتقال من المجال الأوروبي إلى المجال الأطلنطي، سوف نجد أن الشراكة الأوروبية - الأمريكية، من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، تحتل قائمة الأولويات بالنسبة للمستشارة الألمانية وعلى الرغم من تعثر هذه المحاولة في عام ١٩٩٨ نتيجة التحفظ الفرنسي، إلا أن إنجيلا طرحت المبادرة من جديد، مستندة في ذلك إلى اتفاق طبيعة النظم الاقتصادية بين جانبي الأطلنطي من حيث الأسس والمفاهيم، وتراكم الخبرات الأوروبية في مجال التعاون ثم الوحدة، يضاف إلى ذلك آثارها الإيجابية في مجال خفض تكلفة التعاملات والمعاملات التجارية وفي نطاق أسواق المال وذلك بنسبة ٦٠٪ و ٩٠٪ على التوالي، وما سيمتد على التنسيق في مجالات براءات الاختراع ومعايير قياس الإنتاج الصناعي والتشريعات الاقتصادية.

وقد بلورت الرؤية الألمانية هذه الأولوية الأولى، مستندة إلى أهمية التكامل في مجال الأبحاث والتطوير، جنباً إلى جنب مع الاتفاق المبني على اتفاقية السماوات المفتوحة والانفراجة التي حدثت في المفاوضات التجارية في اجتماع "لندن" الذي عقد في بداية شهر مارس ٢٠٠٧، وبما يدعم المحادثات التجارية متعددة الأطراف في إطار أجولة الدوحة. وقد حرصت ميركل على تأكيد أن هذه الشراكة أو منطقة التجارة الحرة الأطلنطية لا تتعارض وأحكام منظمة التجارة العالمية، وقد حددت تنفيذ هذه الشراكة على مرحلتين، الأولى من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠، والأخرى من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥.

### الرياح المعاكسة :

مع التسليم بأهمية القضايا المطروحة واجندة العمل الألمانية أراها، سواء على الصعيد الأوروبي أو الأطلنطي، فإن متابعة الواقع العملي والأوضاع الراهنة على هذين الصعيدين تشير إلى أن الرياح المعاكسة أمت بما لا تشهيه السفن الألمانية في كثير من هذه القضايا

فإذا تركنا جانباً عنصر الزمن، ممثلاً في فترة الأشهر الستة التي تتولى فيها ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي -من منها ثلاثة أشهر حتى الآن، أي أنها فترة قصيرة في مجال التصدي لهذه القضايا الأوروبية الحساسة، وإذا أخذنا قضية الدستور الأوروبي -سوف نجد أن فرنسا - الحليف الرئيسي لألمانيا - بالإضافة إلى بريطانيا سوف تواجهان تحدياً في القيادات والمجالس النيابية، ومن ثم فإن القادم الجدد إلى قصر الإليزيه - سواء كان نيكولاس ساركوزي أو سيمبولين روايل أو

وقد طالبت واشنطن أوروبا بضرورة اتخاذ موقف أكثر حسما في مواجهة الانتقادات الروسية الحادة لهذه الخطوة. وقد انصبت التحركات الألمانية على محاولة تهدئة الوضع من خلال الإشارة إلى ضرورة إجراء مزيد من الاتصالات الروسية الأمريكية حول هذه التطورات، كما طرح اقتراح من جانب وزارة الدفاع الألمانية، ينصرف إلى إدراج شبكة الصواريخ والرادار الأمريكية، في إطار منظومة الدفاع الخاصة بحلف الأطلسي ككل.

وبينما تؤيد كل من ألمانيا وفرنسا إقامة علاقات أوثق مع روسيا، تؤيد بريطانيا الخطط الأمريكية لنشر صواريخ ومعدات رادار إضافية، وذهبت إلى أبعد من ذلك بالمطالبة بأن تكون هناك صواريخ على الأراضي البريطانية. وإذا أضفنا إلى ذلك تلميحات واشنطن إلى احتمال استخدام الأراضي الدنماركية لتطوير شبكة الرادار، بالإضافة إلى جمهورية التشيك، والتطلع إلى مساهمة بعض الدول الأوروبية في هذه الخطط، فسوف نجد أن فترة الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي ومجموعة "الثماني الصناعية" بمثابة اختبار شديد للمكانيات القيادية للمستشارة "إنجيلا ميركل"، ولألمانيا بصفة عامة. ويكفي أن نشير إلى أن بولندا تعد طرفا مشتركا في صفقة الغاز الروسية - الألمانية من جانب، والخطط الأمريكية لنشر الصواريخ الإضافية من جانب آخر.

وتأتي إيران وملفها النووي لتكون -أيضا- أحد مراكز الرياح المعاكسة، حيث لا تتوافق الرؤى الأمريكية والأوروبية حول مفهوم ونطاق تطبيق العقوبات الاقتصادية على "طهران". فبينما تتفق واشنطن ولندن على فرض حظر على تقديم التسهيلات الائتمانية لدعم صادرات الشركات المتعاملة مع "طهران" -بما في ذلك فرض حظر على صادرات السلاح- نجد أن العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد -وفي مقدمتها ألمانيا- لا تحبذ الانسياق في هذا التيار الذي قد يكلف اقتصاداتها الكثير. وهذا يفسر التحذير الذي وجهه اتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانية إلى الحكومة من عواقب فرض عقوبات اقتصادية مشددة على إيران.

فإذا كانت واشنطن تطالب بوقف العمليات والتحويلات المصرفية وتجميد الأصول المالية لبعض الشركات والأفراد، بمن في ذلك المسئولون الإيرانيون، فإنه لا يمكن تصود وجود موقف أوروبي موحد إزاء هذه الإجراءات نظرا لتباين الارادة السياسية والمصالح الاقتصادية الأوروبية -على حد تعبير أحد المسئولين الأوروبيين- بالإضافة إلى عدم توافر الأدوات القانونية التي توهم أوروبا لاتخاذ هذه الإجراءات، بل قد تتعرض الحكومات المعنية للمساءلة القضائية، إذا اتجهت إليها الشركات والمؤسسات الخاصة الأوروبية المتضررة.

ويكفي الإشارة إلى التقديرات الأمريكية الخاصة بالانتماء الأوروبي لدعم الصادرات إلى إيران والذي بلغ ١٨ مليار دولار

واحساس الكثير من الدول الاعضا. في الاتحاد بأن الولايات المتحدة لم تقدم تنازلات يعتد بها في مجال تخفيف القيود المفروضة على ملكية الاجانب لشركات الطيران الأمريكية

وتتبع المعارضة البريطانية من كونها تتمتع بالفعل بوضع متميز في سوق النقل الجوي عبر الأطلسي (٤٠/٠)، مع وجود اتفاقيات قائمة بين مطار هيثرو والولايات المتحدة الأمريكية كما أن الخطوط البريطانية وشركة فيرجينيا اتلانتك وشركتيه أمريكيتين لها الحق في استخدام هذا الخط. بينما نجد أن إسبانيا وإيرلندا تدعمان هذا الاتفاق كما تحول الموقف الألماني من معارض سابق إلى القبول. بالنظر إلى توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي وهذا يقصر أيضا الرغبة في التوصل إلى اتفاق على الصعيد الأوروبي خلال انعقاد اجتماع وزراء نقل دول الاتحاد في الثاني والعشرين من مارس ٢٠٠٧. وبحيث تشهد القمة الأوروبية - الأمريكية، المقرر عقدها في واشنطن في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧. خطوة أخرى على طريق دعم العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الأمريكية

وتمثل العلاقة القوية بين "برلين" و"موسكو" مركزا آخر من مراكز هبوب الرياح المعاكسة عبر الأطلسي. فإذا كانت المستشارة الألمانية قد اشارت بوضوح إلى أن "روسيا" تحتل المرتبة الثانية في أولويات العمل الألماني بعد مبادرة منطقة التجارة الحرة الأطلسية، فإن "واشنطن" لا تبدو في مركز الداعم لهذا الترتيب، وقد اتضح ذلك في مناسبات متعددة، كان أبرزها:

الانتقادات الحادة التي وجهتها واشنطن للصفقة الألمانية - الروسية حول مد خط أنابيب الغاز عبر بحر البلطيق بتكلفة تقدر بخمسة مليارات يورو، بما يعطي انطباعات بعودة الدفء إلى العلاقات الألمانية - الروسية، ويخالف التوقعات التي صاحبت تولي "إنجيلا ميركل" منصب المستشارة.

٢- الدعوة إلى تقليل الاعتماد على البترول والغاز الروسيين، حتى لا تصبح دول الاتحاد تحت قبضة "روسيا" بالنظر إلى التجارب السابقة التي مرت بها كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء، وجورجيا وقد استندت المصادر الأمريكية في ذلك إلى التوقعات التي تشير إلى زيادة نصيب روسيا من سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي من ٢٥٪ حاليا إلى ٢٧٪ في غضون عشرة أعوام.

٣- الانتقادات الأمريكية لدول الاتحاد الأوروبي، لعدم دعمها لجورجيا خلال الأزمة السياسية التي تفجرت مع روسيا، بالنسبة لدعم الثورات الملونة في كل من أوكرانيا وجورجيا

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن تفجر أزمة الصواريخ والرادارات الأمريكية، المقرر نشرها في كل من بولندا والتشيك قد أضاف مركزا آخر لهبوب الرياح المعاكسة عبر الأطلسي، وفرض على الاتحاد الأوروبي بذلك جهدا اضافيا لموازنة العلاقة مع الطرفين.

حول نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يمكن أن يضر بالتعاون في مجال المخابرات عبر الأطلنطي.

في إطار هذا الاستعراض للمناطق المختلفة التي هبت منها الرياح المعاكسة لجهود عبور فجوة الثقة عبر الأطلنطي، يكون الطرح الأخير: هل ستستطيع ألمانيا تحقيق برنامجها الطموح أم لا؟

إن إنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة يظل مؤجلاً حتى قدوم إدارة أمريكية جديدة للسلطة، نظراً لاقترب ولاية جورج بوش على الانتهاء وسيطرة الديمقراطيين على الكونجرس. وعلى المستوى الأوروبي، فإذا كانت دول الاتحاد قد أقرت في اجتماع القمة الأخير سياسة أوروبية موحدة في مجال خفض انبعاث الغازات الضارة بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تزايد الاعتماد على الطاقة المتجددة، فإن الاتحاد نفسه فوجئ بقرار المجر بتوقيع اتفاق مع شركة جازبروم الروسية للمشاركة في خط الأنابيب الذي يمتد من تركيا حتى المجر مروراً ببلغاريا ورومانيا، بما يعني الخروج عن الإطار العام للسياسة الأوروبية، معثلة في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية بل وعلى المشروع الأوروبي لخط أنابيب من دول وسط آسيا إلى تركيا.

يضاف إلى ما سبق الانتقادات من داخل حلف الأطلنطي، وكذلك من جانب الرئيس الفرنسي جاك شيراك للبرنامج الأمريكي الخاص بشبكة الصواريخ. وما تعنيه من تقسيم الدول الأعضاء في الحلف إلى مجموعة (A) ومجموعة (B)، حيث توجد دول جنوب شرقي أوروبا بعيداً عن المظلة الأمريكية المقترحة، بينما هي الأقرب لدى الصواريخ الإيرانية التي تستند إليها الولايات المتحدة في إقامة هذه الشبكة، ناهيك عن عودة توترات الحرب الباردة، على حد تعبير الرئيس الفرنسي في آخر قمة أوروبية له قبل الاعتزال!!

ولهذا، قد تكون مقولة وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" إنه لا يمكن أن نحقق المعجزات في فترة سنة أشهر - هي فترة رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي - أقرب للواقع من طموحات المستشارية الألمانية "إنجيلا ميركل".

خلال عام ٢٠٠٥ وبالاتصال إلى العام الماضي (٢٠٠٦)، سوف نجد أن حجم الانخفاض في التسهيلات الائتمانية الأوروبية لإيران لم يرقى إلى حال من الأحوال إلى مستوى المطالب الأمريكية ضد ألمانيا، على سبيل المثال، خفض هذه التسهيلات إلى ٤٥٠ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، مقابل ٥٦٤ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥.

يضاف إلى ماسبق حقيقة مؤداها أن نجاح الإجراءات المصرفية الأمريكية في مواجهة كوريا الشمالية كان نتيجة مشاركة البنوك الصينية فيها، ومن ثم لا يمكن الاعتداد بها في مواجهة إيران إذا لم تشارك فيها روسيا أو الصين وما يعنيه ذلك بالسمة لإمداداتها البترولية من إيران. بل إن الخطوة التي اتخذتها واشنطن فيما يتعلق بصواريخ وقواعد رادار في أوروبا ورد الفعل الروسي إزاءها، قد تجعل من مهمة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران أكثر صعوبة.

ويمثل التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، والذي تمت الموافقة عليه بـ ٢٨٢ صوتاً مقابل ٢٥٦ صوتاً وتغيب ٧٤، مصدراً جديداً لتوتر العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة وقد تضمن التقرير الصادر في منتصف شهر فبراير ٢٠٠٧ إدانة استخدام الولايات المتحدة لأساليب غير قانونية في حربها ضد الإرهاب، وكذلك إدانة الأجهزة المعنية في بعض الدول الأوروبية لقبولها هذه الممارسات وإغماض أعينها عنها وقد حصر التقرير قيام ١٢٤٥ رحلة تابعة للمخابرات الأمريكية وتوقفها في المطارات الأوروبية خلال الفترة من نهاية ٢٠٠١ وحتى نهاية ٢٠٠٥، بدون تسجيل لأوراق هذه الرحلات أو وجود رقابة عليها.

يضاف إلى ذلك الأحكام التي صدرت في العديد من الدول الأوروبية، منها ألمانيا بالإضافة إلى إيطاليا وإسبانيا، باعتقال عدد من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية بتهمة اختطاف مواطنين أوروبيين واعتقالهم في سجون مختلفة، بما يتعارض وحقوق الإنسان.

وقد كان رد الفعل الأمريكي عنيفاً إزاء هذا التقرير بوصفه معادياً لأمريكا وغير عادل كما أن استمرار التحقيقات الأوروبية

## لقاء العدد



- تخصص "السياسة الدولية" جزءا كبيرا من هذا العدد لتغطية التطورات المهمة الجارية في العالم العربي. وكجزء من هذه التغطية، رأت أسرة التحرير أن يكون "لقاء" هذا العدد مع السيد عمرو موسى، ليس فقط بصفته أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وإنما أيضاً بصفته دبلوماسياً وسياسياً عربياً محنكاً، له خبرته الطويلة على الأصعدة المصرية، والعربية، والدولية.

وقد انعكست رؤية الأمين العام في العديد من التصريحات التي نبه فيها إلى أن العالم العربي يمر اليوم بمرحلة تماثل في خطورتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

كما نبه مبكراً إلى أن الغزو الأمريكي للعراق سوف يفتح "أبواب جهنم" على المنطقة.

وقد شرعت المجلة بالفعل في إجراء الحوار مع السيد الأمين العام، غير أن الأحداث المتلاحقة حالت دون استكمالها. لذلك، تعتذر أسرة تحرير "السياسة الدولية" عن عدم تقديم الحوار هذا العدد، على أن يتاح فور وصوله على موقع المجلة [www.siyassa.org](http://www.siyassa.org) على شبكة الانترنت، وأن ينشر في العدد القادم من المجلة في أول يوليو ٢٠٠٧ بإذن الله.



## الاستقطاب الإقليمي وأزمة الدولة العربية

- ١ الشرق الأوسط وعودة سياسات الحارور والأحلاف
- ٢ ضعف الدولة العربية.. صراع الأدوار بين الداخل والخارج
- ٣ "الفاعلون الجدد" .. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية
- ٤ مشكلات الدفاع عن "الدول الصفيرة" في الخليج العربي
- ٥ الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي - الإيراني
- ٦ الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية
- ٧ مأساة العراق .. عدوى التفكك في الجوار العربي
- ٨ لبنان .. أزمة التفكك بين الداخل والخارج

# الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف

د. محمد السيد سعيد

مفقود ويعيش العالم تحت هيمنة الولايات المتحدة، بينما تعد حالة العالم العربي نمونجا حيا لفقدان الاستقرار، حتى إن الحديث عن سياسة المحاور بدأ عقب الحرب الهمجية التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، ولا يمكن بحال مشابهة التحدي الإيراني للهيمنة الأمريكية بالتحدي الهائل الذي مثله الاتحاد السوفيتي السابق لها بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عقد التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة العلاقة بين السياسات العربية والسياسات الدولية كانت مختلفة جذريا عما نعيشه اليوم. وقد طرح منظرون كثيرون فكرة مبسطة إلى حد كبير تقول بامتداد الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى الساحة العربية من خلال حروب الوكالة. وتفترض هذه النظرية الجافة أن النظم العربية كانت في ذلك الوقت تعمل لمصلحة أي من القوتين الكبيرتين. وعندما ننظر اليوم لهذه الفترة، فسيكون بوسعنا أن نرى بعض الأدلة على هذه النظرية. غير أنه يتوافق لدينا أدلة أقوى على حقيقة أن النظم العربية كانت هي التي بادرت باستثمار الحرب الباردة، باعتبارها فرصة نادرة وفريدة للحصول على الدعم من خلال التوازن الاستراتيجي الدولي والمناورة بين العملاقين. وبالمقارنة، فإن الوضع العربي والإقليمي الراهن يشهد على شيء مختلف تماما، وهو محاولة الولايات المتحدة -بدءا من احتلال العراق عام ٢٠٠٣- لاستعادة النظام الاستعماري أو السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة من خلال الحرب والتهديد بها. وأخيرا، فإن الأوضاع الداخلية تشي باختلافات جوهرية. كانت هذه الأوضاع في منتصف الخمسينيات تبدو

ما إن أعلن عن عقد اجتماع ٦ + ٢ بمدينة الكويت، حتى انتشرت نظرية "سياسات المحاور" في السياسة العربية. ويشتمل الأمر على مفارقة تاريخانية، ذلك أن تعبير سياسة المحاور يستدعي ذاكرة "سياسات الأحلاف" التي انتشرت في منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وتمثل نظرية سياسات المحاور نوعا من الإحياء للذكرى الموقلة لأوضاع المنطقة في ظل الحرب الباردة خلال لحظة فارقة في بداية النصف الأول من القرن العشرين. كانت الأوضاع العربية بالفعل موقلة، ولكن أي شخص حسن النية سيعد هذه اللحظة سعادة كبيرة بالمقارنة بالحنة المذهلة التي تعيشها المنطقة في اللحظة الراهنة. ببساطة، لم تمر المنطقة في تاريخها بحنة أشد مما تعانيه حاليا إلا أثناء الاجتياحات المغولية والتتارية والصليبية من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر وهي بداية "العصور الوسطى العربية الطويلة".

لا شيء أن نفيد من مضاهاة الأوضاع العربية الراهنة بعقد الخمسينيات الذي يعد "العصر الذهبي" العربي بامتياز ويعني نسبي للغاية بالطبع. فالسياسة الدولية قامت على هيكلية مختلفة تماما. وبينما كانت الحرب الباردة على أشدها، فإن العالم ككل شهد استقرارا خارقا لم تقطع سوى ثورات في بعض دول أوروبا الشرقية، وانهيارات عسكرية في الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية ورغم الانقلابات -بل وربما لفترة بفضل الانقلابات العسكرية- فقد تعزز شعور العرب بالاستقلال السياسي في عالم يعد بشيء من التوازن ويقبل بمبدأ حق تقرير المصير لأول مرة منذ قرنين. أما في اللحظة الراهنة، فإن التوازن

(٥) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

الأمريكية فطرح أولا مشروعا لبناء نظام عالمي "جديد" يقوم على فكرة التدخل "الإنساني". ففضلا عن المسار الاحتفادي المنظر لحركة العولمة وما يرتبط بها من منظمات اقتصادية دولية والواقع أن إدارة جورج بوش الأب حققت أعلى مستويات النجاح الممكنة في دفع حركة العولمة التجارية أما نجاحها في تأسيس نظام عالمي جديد من الناحية السياسية، فكان جزئيا ونسبيا للغاية. خاصة بعد فشل التدخل الأمريكي والدولي الجماعي، أي من خلال الأمم المتحدة في الصومال في الأيام الأخيرة لإدارة بوش الأب

وبينما لم يكن للدول العربية الكبيرة وجهات نظر ثابتة فيما يتعلق بالتدخل الإنساني في حالة مثل الصومال فإنها كانت تشعر بقلق وحذر شديد حيال نية إدارة بوش الأب في تعميم هذا المبدأ وبالمقابل، فإن الموقف من العولمة التجارية يتباين بين مختلف الدول العربية فبينما نشأت بعض الدول العربية الكبيرة والفقيرة مع الموقف الأمريكي من العولمة وإن بكثير من القلق فإن دول الخليج خاصة بدت متحمسة إلى حد بعيد لإعادة صياغة الاقتصاد السياسي العالمي انطلاقا من العولمة التجارية والمالية

إن الأساس الموضوعي للتحالف السياسي بين دول الخليج العربية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى لا يتمثل في المصالح النفطية المشتركة فحسب، بل وفي الاندماج الاقتصادي والمالي لهذه الدول في الاقتصاد المعولم وتحت إشراف الولايات المتحدة كقوة استراتيجية واقتصادية قائدة وتسمى كافة هذه الدول لمزيد من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي المدول، خاصة في جانبه المالي، إذ تتحول الدولة العائلة ذاتها -فضلا عن قطاعات متنامية من الطبقات التجارية والمالية الحاكمة- إلى أوليغاركيات مالية ذات مهارة كبيرة في إدارة تدوير الأموال والحصول من هذه الوظيفة على مكانة مهمة في النظام الدولي، لا يبرره وزنها السياسي وقدراتها العلمية والتكنولوجية ولا مستويات تطورها الاجتماعي والثقافي. ومع ذلك، فإن العلاقات على مستوى الاقتصاد السياسي المعولم ليست خالية من تناقضات مهمة. فالعولمة المالية تواجه مشكلة دائمة مع الولايات المتحدة نظرا لماداتها ولجونها المستمر للعقوبات المالية والاقتصادية لتصفية نزاعات سياسية. وقد تبلور هذا التناقض بصورة واضحة بمناسبة تطبيق إدارة بوش الابن سياسات عقابية صارمة، سواء بمناسبة وضع نظام للحصار والتجفيف المالي "لأرهاب" أو بمناسبة تطبيق هذا الحصار الصارم ضد حكومة حماس في الأرض المحتلة، الأمر الذي أوقع الدول العربية عموما في تناقض مستفحل مع الرأي العام الوطني والقومي في بلادها. ولا شك في أن هذه الدول تعاني أيضا من اخترازالوضع الاقتصادي للولايات المتحدة ولجونها لاستغلال الفوائض المالية المتحققة لبلاد أخرى خليفة وتحقيق النمو الأمريكي على حسابها. ويتبلور الخطر الدائم لهذه الممارسة في الضعف المتواصل للدولار وتوافر فوائض دولارية كبيرة للغاية في السوق العالمية، بما يؤدي إلى انكماش متواصل في قيمته ومن ثم في

ميشرة أما اليوم، فإن هذه الأوضاع تبدو حبل على بباله (أزمة شاملة تصيب العرب بيباس شبه كامل ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وحتى قرب نهاية السبعينيات، استمر النظام العربي في التماطي بشيء من الفاعلية مع المشكلات التي واجهته، كما دشّن العرب لأول مرة في تاريخهم "خطاب" وسياسات التنمية وحاولوا توظيف الدولة لتحقيق قوة دفع نحو النهضة الوطنية والقومية أما اليوم، فيعاني النظام العربي من حالة تحلل مشهودة أدت إلى ينس الشعوب والمجتمعات العربية منه، وانعكست الآية حيث صار خطاب التنمية من تراث الماضي، وأخذت سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية وفلسفة التقليد المباشرة لنماذج الاقتصاد في العالم الغربي تهيمن تماما على الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

فإذا لم يكن من الممكن أن نضاهي بين الفترتين، فهل يعد القول بعودة سياسات المحاور زانفا كلية؟ وإن لم يكن تشكل مجموعة تضم كلا من مصر والأردن من ناحية ودول مجلس التعاون الخليجي الست من ناحية أخرى خلال شتاء ٢٠٠٧، ينطوي على "محور" سياسي جديد، فكيف نشخص هذه المجموعة العربية؟

تبدو فكرة تشكيل محور عربي محافظ معاد وموازن لإيران وحلفائها الاقليميين هدفا مهما لإدارة بوش، خاصة بعد نهاية الحرب الاسرائيلية الفاشلة ضد لبنان، ولكن بالمقابل، فإننا نستطيع بكل بساطة التشكيك في "عمق الالتزام" بهذا التصور الأمريكي من جانب الدول العربية المشاركة في اجتماع ٢+٦ مع وزيرة الخارجية الأمريكية في الكويت في شتاء ٢٠٠٧، بل ولتشكيك في عمق الالتزام الأمريكي نفسه بهذه المجموعة.

### أولا- دوافع سياسات المحاور :

تستمد قوة الدفع نحو سياسات المحاور من ثلاثة مستويات من صنع السياسة الدولية والإقليمية.

### إعادة صياغة العلاقة بين السياسات الإقليمية والدولية :

تستند سياسة المحاور على قاعدة عجز النظام الإقليمي عن توفير عوامل الاستقرار بقواه الذاتية. ويضطر المراقب لاستخدام هذا التعبير المحايد نظرا لأن هذه الدوافع تعمل على جانبي المعادلة- أي على الجانب الأمريكي من ناحية، وعلى الجانب العربي المشارك أو "الحليف" من ناحية أخرى.

ولا شك في أن أهم مشروع لإعادة صياغة العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي هو المشروع الأمريكي بالصياغة التي أتى بها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

ومن المثير أن جورج بوش الأب حاول بدوره أن ينشئ نظاما إقليميا مرتبطا بروابط تبعية أوثق وأكثر سماحا بالنزعة التدخلية

## قيمة الاحتياطيات الدولية لدول الفانض ومنها دول الخليج

ومع ذلك، فإن غالبية دول الخليج ليست مستعدة فقط للمضى قدما في الاندماج بالشروط الأمريكية في النظام الاقتصادي المعولم، وإنما هي تشعر أيضا بتقدير خاص لاضطلاع الولايات المتحدة بوظيفة حماية أمنها الاستراتيجي والداخلي. وهو ما ظهر واضحا في أداء إدارة جورج بوش الأب وتم إطلاقه وتبريره باسم بناء نظام عالمي جديد.

وعلى المستوى الاقليمي العربي، حققت إدارة بوش الأب أعظم نجاحاتها على الإطلاق في ميدان السياسة الخارجية عندما نجحت في حشد "المجتمع الدولي" وراء مشروع تدمير العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠. فاجبر العراق نفسه على التخلي عن جانب كبير من سيادته بالموافقة على القرار ٦٨٧ ثم بامتناله لقرار الإدارة الأمريكية بفرض منطقة حظر الطيران لحماية الكيان الكردي في شمال العراق. وعلى الجانب الآخر، فإن نجاح بوش الأب في تكوين تحالف عربي مناهض للغزو العراقي للكويت - كجزء مهم من التحالف الدولي الذي قام بشن الحرب على العراق واجباره على سحب قواته من الكويت - ترجم لاحقا إلى سلسلة من "اتفاقيات الحماية" مع أربع من الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي وهو ما سمح للدوليات المتحدة بوجود عسكري دائم في منطقة الخليج.

جاءت تلك الاتفاقيات تعبيرا عن طلب حقيقي للأمن من جانب دول الخليج الصغيرة التي كانت تتعاقد على هذه الخدمة من جانب الولايات المتحدة من خلال "تفاهات" غير مكتوبة أو غير تعاهدية. فالخلل الاصيل في توازن القوى وضخامة "الجائزة" المحتملة للسيطرة على دول الخليج الصغيرة وخفيفة السكان أنتجا ميلا تلقائيا للخوف وفقدان الأمن لدى الدولة العائلية الحاكمة التي استقلت اسميا عن الاستعمار البريطاني في مقبيل الستينيات. وكان من الممكن تخفيف هذا الخوف في ظل الحرب الباردة والقوة المعنوية النسبية التي تمتع بها النظام العربي منذ نشأته حتى نهاية عقد السبعينيات، ولكن نهافت هذا النظام - بعد تجميد عضوية مصر بسبب توقيعها اتفاقيات الصلح المنفرد مع اسرائيل. وبداية الضغط عليه من جانب الثورة الإيرانية - أدى إلى انعاش هذه المخاوف. وبالفعل سريعا ما تحققت أسوأ هذه المخاوف مع نشوب الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠. خاصة بعد انتقال العراق من الهجوم في الفترة ١٩٨٠-١٨٨٢ إلى الدفاع خلال الفترة التالية ١٩٨٢-١٩٨٨.

وقد تمكنت دول الخليج جزئيا - بفضل الصمود العراقي، وجزئيا بسبب استمرار التوازن القطبي الدولي وسياسة "توريث" القوتين العظميين في حماية أمن الخليج - من الإفلات من أسوأ النتائج المحتملة لصعود القوة الإيرانية. ومن المثير أن الإدارة الخليجية، لظروف عدم الأمان الناشئة عن الحرب العراقية - الإيرانية، خاصة بعد بدء عمليات قصف الناقلات، بدأت برفع العلم السوفيتي على الناقلات والسفن الكويتية عام ١٩٨٦. وكان

ذلك دليلا على استمرار الرغبة السوفيتية في تأكيد دورها العسكري والسياسي في المنطقة. وذلك بالرغم من نهاية دور الباردة الجديدة بفضل سياسات الوفاق الجديدة التي انتهت القيادة السوفيتية في ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن دور العراق - الإيرانية كان واضحا في أنهما الدولة العاتية في الخليج. أي الحاجة لترتيبات أمنية صلبة لا تعتمد على حس النيات العربية أو الإقليمية بل تأتي من خارج الاقليم كدولة وكمن الممكن أن تصاغ عملية تدويل أمن الخليج وفقا لمعادلة القطبية الثنائية. وهو ما قامت به دول الخليج بالفعل خلال الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٠.

غير أن الوهن وعدم الاستقرار المتزايد الذي واجه الاتحاد السوفيتي السابق وسحب القوات السوفيتية من أفغانستان عام ١٩٨٩ وثورات أوروبا الشرقية، وما أدت إليه من تمبير خط وارسو وانتقال ولاء الدول الأعضاء فيه بعيدا عن الاتحاد السوفيتي ونحو الغرب، كل ذلك أدى إلى وضع نهاية حاسمة للقطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة - والغرب عموما - بالسيطرة على النظام الدولي. وبدأ من المنطقي - من منظر التعريف الصلب للأمن الوطني - أن تعاد صياغة عملية تدويل أمن الخليج بعيدا عن نظام القطبية الثنائية وعبر معطيات نظام القطبية الانفرادية. وفي الحالتين، كان من الواضح تماما - "الطلب على الأمن من خارج المنطقة" متوافر وفانض بما يكفي شدة المخاوف الخليجية من خلال توازن القوى وعدم الاستقرار الذي تشهده عليه الحرب العراقية - الإيرانية ثم غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. أما على جانب العرض، فقد كان بدوره قائم ومتوافرا بل وفائضا، ابتداء من طرح "مبدأ كارتر" عام ١٩٧٩ كاستجابة أمريكية للغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب بالوكالة التي دبرتها الولايات المتحدة لتصفية هذا الغزو. ولم يكن هناك أدنى غموض في أن الولايات المتحدة راغبة في التدخل في مساعدات الأمن في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى أفغانستان. فالتقرير الرئيسي لطرح مبدأ كارتر لم يكن يتعلق بأفغانستان ذاتها بقدر ما كان يتعلق بأمن الخليج.

وجاءت مبادرة العراق بغزو الكويت بمثابة التحدي الوحيد العلني والصريح للقطبية الواحدة التي كانت قد ولدت للتو. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى التدخل الأمريكي الحاسم الذي قرره جورج بوش الأب عملا دفاعيا من الناحية الاستراتيجية ولادته. وقد يفسر هذا التحليل جزئيا الطابع والمدي الهامج للعمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١ ثم القسوة المفرطة في الشروط السياسية لإنهاء الحرب. وقد اشتملت هذه الشروط على قرار بالغ التشدد ويكاد يكون غير مسبوق وهو القرار ٦٨٧ لمجلس الأمن، ونتج عن هذه الشروط أسوأ نظام للعقوبات طبق في تاريخ العلاقات الدولية ضد العراق.

نتحدث مع ذلك عن طابع دفاعي للتدخل الذي قامت به إدارة جورج بوش - برغم هذه الوحشية - لأن الإدارة الأمريكية في ذلك

جنوب اسيا بما ينعكس ايجابا على قوة ايران الاقليمية على الجانب الغربى، حيث تتفاعل ايران مع الهند وباكستان وافغانستان وبصورة غير مباشرة مع الصين ودول وسط اسيا.

ومن ناحية ثالثة، أدى الفشل الأمريكى فى ادارة الانتقال فى العراق الى تقوية التنظيمات الجهادية التى تعادىها وبصورة خاصة تنظيم القاعدة. وبذلك، ربط الأمريكيون أنفسهم فى حرب استنزاف طويلة ورفعوا من قيمة القاعدة والحركات الجهادية فى المنطقة وفى السياسة الدولية والاقليمية، وادخلوا عنصرا مخربا للتوازنات والذهنيات السياسية.

وعلى المستوى غير المنظور، ظهرت نتائج متعددة لمحاولة تثبيت النظام الاقليمى والسيطرة المباشرة عليه من خلال الغزو الأمريكى للعراق. أولى هذه النتائج هى قضع القصور الكامن فى قدرات القوة الأمريكية على الأرض، إذ ظهر جليا أن القوة الأمريكية تستطيع تخريب وتدمير دول ولكنها لا تستطيع السيطرة عليها أو ادارتها بكفاءة. وظهر كذلك أن القوة العسكرية بالذات قاصرة بشدة، عندما يتعلق الأمر بادارة الحروب ضد تنظيمات وحركات سياسية ذات مرجعية ايمانية دينية وقادرة على شن حرب استنزاف طويلة المدى بامكانيات بسيطة للغاية: أى ظهر الفشل الأمريكى تاما وجليا فيما يتعلق بادارة الحروب غير متعائلة القوة، وفيما يتعلق بمجتمعات مختلفة ثقافيا ومن حيث تركيبها الاجتماعى والسياسى. ولا شك فى أن ما حاول اليمين الأمريكى أن يفعله قد انقلب عليه، أى بينما حاول اليمين الأمريكى أن يهزم القوى الكبرى الحليفة، فإنه اضطر اضطرارا للاستعانة بها والتنازل -ولو نسبيا- أمامها. وبينما حاول أن يغير من العلاقة بين النظامين الدولى والاقليمى لصالح الأول، فإن النظام (أو الفوضى) الاقليمى تمكن من اغراق الأمريكين فى الوحل وتغيير تركيبة النظام الدولى، وبالتالي برزت حتمية الانتقال إلى نظام تعدد القوى أسرع مما كان متوقعا.

لا يرغب الأمريكيون فى الاعتراف بهذه الحقائق. وقد يسعون لمضاعفة عرض ونشر قوتهم السياسية والعسكرية لانقاذ مشروعهم فى المجال الاقليمى من الانهيار، ولكن دعوتهم لنور إقليمى أكبر فى العراق تعد نوعا من الاعتراف بالامر الواقع. كما أن مؤتمر دول الجوار الذى دعوا له فى شهر مارس ٢٠٠٧ تجسد بصورة مثالية هذا الانقلاب فى موازين القوى بين النظامين الدولى والاقليمى.

وبهذه فى هذا المجال أن نشير لأحد أهم جوانب هذا الانقلاب، وهو فشل المشروع الأمريكى فى تغيير النظم الحليفة كانت الدعوة لتغيير هذه النظم قد أخذت تنمو مع الوقت، خاصة مع طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع. وفى غضون عام ٢٠٠٥، كانت الدعاية الأمريكية ضد النظم العربية الحليفة - خاصة مصر والسعودية- قد وصلت الى مدى بعيد يهدد بقطيعة تامة. وقد لجأت النظم العربية الحليفة الى تكتيكين متباينين: مقاومة الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسى ونشر الديمقراطية

الوقت سحبت فى النهاية الجانب الأعظم من قواتها من منطقة الخليج. وكانت فى ذلك تعتمد على "الأثر الرادع" لفسوة التدخل بذاتها ونتائج الكارثية بالنسبة للعراق. أى الطرف الذى تحدى الهيمنة الأمريكية المنفردة على الخليج فى عقد التسعينيات. وبالمقارنة، فإن الغزو الذى قامت به ادارة جورج بوش الابن للعراق عام ٢٠٠٣ كان هجوميا بمعنى أنه لم يكن استجابة لاستفزاز أو تحد من جانب العراق أو أية قوة اقليمية اخرى، بل مثل عملا ابتدائيا قصد به بناء نظام اقليمى جديد أو إعادة اخضاع النظام (أو الفوضى) الاقليمى للإشراف المباشر من جانب النظام الدولى القائم على الهيمنة الانفرادية. وبتعبير آخر، عكس هذا الغزو مشروعا سياسيا كبيرا يعيد المنطقة الى نظام الاستعمار التقليدى، وامتدادا للأهداف والمحددات الأساسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خصوصا. وتشتمل هذه الأهداف على أولويات محددة: حماية أمن اسرائيل وتفوقها على مجموع الدول العربية المحيطة، حماية امدادات النفط ثم الدفاع عن الدول "الحليفة" فى المنطقة. ولكن الصياغة التى أتت بها ادارة جورج بوش الابن جاءت بأكثر من هدف جديد قائلا: لم يعد مجرد تفوق اسرائيل هو الهدف، بل صار الهدف هو دورا اسرائيليا مباشرا فى ادارة سياسات المنطقة وهو ما تم من خلال الغزو. ويرتبط بالهدف نفسه ضمان اعتراف الدول العربية الكبيرة على الأقل بـ اسرائيل الكبرى - كما يعرفها اليمين الاسرائيلى - ربما مقابل "تنازلات" اسرائيلية بسيطة معثلة فى الجلاء عن غزة وتشكيل كائناتونات فلسطينية فى الضفة الغربية كهامش رخو على حدود اسرائيل الكبرى. ثانيا: صارت السيطرة الأمريكية المباشرة على سياسات المنطقة، خاصة الخليج، هدفا بذاته. وتم تبرير هذا الهدف بذريعة التطرف والارهاب الاسلامى وعجز النظام الاقليمى والنظم السياسية الكبرى فى المنطقة عن ضبطه وتصفيته. ثالثا: وضع الأمريكيون هدفا ثالثا هو تغيير النظم العربية بما فيها النظم الحليفة.

إن وضع النظام الإقليمى فى موقع التابع للإرادة والادارة الأمريكية الانفرادية واجه مع ذلك عدة مشكلات وتحديات كبرى، بعضها منظور والآخر غير منظور تماما. أما الجانب المنظور والواضح بذاته، فهو -قبل كل شىء- فشل الاحتلال الأمريكى للعراق فى تثبيت دعائمه وقابليته للاستمرار بسبب المقاومة العسكرية من ناحية والفوضى السياسية فى الداخل العراقى من ناحية أخرى. ومن ناحية ثانية، فإن مشروع الغزو ذاته كان يتضمن نتائج متناقضة فبينما تضمن الغزو والاحتلال الأمريكى تأسيس حضور عسكري مباشر فى العراق وفى الجانب العربى من الخليج، فإنه تضمن أيضا "اهداء" العراق لايران بواسطة الدور القادى للتنظيمات الشيعية العراقية التى تتبنى ايدولوجيا طائفية وخويفية. وبذلك، عزز الأمريكيون من قوة خصمهم السياسى الأكثر عنادا واقتدارا فى المنطقة كما ضربوا بفسوة وطيش عجيب التوازن النسبى للقوى فى منطقة الخليج بالذات. ووقع الأمر نفسه بالنسبة لغزو افغانستان الذى خلص ايران من منافس عنيد هو حكم طالبان كما ضربوا توازن القوى فى منطقة

بصورة علنية، وفي الوقت نفسه التماشي الظاهري والاختياري مع بعض المبادرات الأمريكية. ومن هذا المنطلق نخلت عدة دول عربية "منتدى المستقبل" الذي عقد ثلاثة مؤتمرات في المغرب في ديسمبر ٢٠٠٤ والبحرين ٢٠٠٥ والأردن ٢٠٠٦.

وفي إطار هذا السياق، يبدو الانتقال إلى التحالف وبناء محور جديد في السياسة الإقليمية أمرا مفاجئا ومبكرا إلى حد بعيد، إذ بدأ من غير المنطقي الانتقال بسرعة كبيرة من تهديد النظم العربية والضغط لاصلاحها من الداخل إلى بناء تحالف مستقر معها بدون أدنى تغيير في بنيتها. ومن المثير أن النظم العربية الحليفة تمكنت، ليس فقط من مقاومة الدعوة لاصلاحات كبيرة في بنيتها، وإنما أيضا من مقاومة حتى أبسط المطالب الأمريكية وأكثرها هامشية. وتعكس تفاعلات "منتدى المستقبل" هذه الحقيقة بجلء تام.

يحتاج فشل اليمين الأمريكي في إحداث أدنى تغيير في بنية النظم العربية الحليفة إلى تفسيرات إضافية. كما يحتاج فهم اثر هذا الفشل بالنسبة لتكوين محور مستقر تابع للأمريكيين ومعاد لايران في المنطقة إلى مزيد من التأمل.

إن جانباً من هذا التفسير يبدو واضحاً، إذ ليس من المنطقي أن تقدم النظم العربية الحليفة على الانتحار ارضاء لليمين الأمريكي. وما دامت أكثر هذه النظم تستطيع البقاء، حتى في وجه ضغوط أمريكية مكثفة لبضع سنوات، فيصير من المفهوم أن تنتظر على الأقل حتى يتم تغيير إدارة بوش في الانتخابات المقبلة. ولكن أكثر العوامل أهمية وراء قدرة هذه النظم على مقاومة الضغوط الأمريكية للاصلاح الداخلي يتمثل في التغيير الذي ألم بموازين القوى بين المركز المسيطر والنظم التابعة. فشلت الأمريكيين في العراق ينطوي على حالة فوضوية فريدة ومدمرة كلية للمجتمع على المدينين المباشر والوسيط. ومن المنطقي تماماً أن ترفض النظم الحليفة الانجراف إلى اتجاهات للتطور قد تدفعها إلى المصير نفسه. كما أن الفشل الأمريكي في العراق يعني أيضاً أن مشروع السيطرة المباشرة على السياسات الإقليمية والدول قد انهيار فعلياً، وهو ما يحتم على الأمريكيين العودة إلى نظام العمل الإقليمي بالوكالة.

وتواجه الولايات المتحدة تحدياً كبيراً في إعادة هيكلة العلاقة مع الحلفاء الإقليميين. فمن ناحية، ترى الإدارة -بإشارتها في تلك خصومها الديمقراطيين والليبراليين- أن النظم الاستبدادية العربية تنتج استجابات ثقافية وسياسية داخل مجتمعاتها تقود إلى تبلور تيارات جهادية تتبنى "الأرهاب" وتذهب به إلى أبعد مدى، بما في ذلك الهجوم على الداخل الأمريكي. ويعني ذلك أن النتائج المنهجية لأسلوب الحكم في الدول العربية الحليفة تنتج "تهديداً" للأمن الأمريكي ذاته. ويدفعها هذا التقدير للأمر إلى محاولة استحداث اصلاحات ترى فيها النظم العربية تهديداً لأمنها. إن لم يكن وجودها. وينشأ عن هذه الضغوطات ميل قوي من جانب كل طرف لإجبار الطرف الآخر على تحمل أعباء إدارة

شروط الأمان الناتج عن سوء أداء النظم التسلطية العربية. وفي السياسات الأمريكية المتحيزة كلية لإسرائيل، وهي السياسة التي تسهم بشدة في نمو الحركات والتيارات المتطرفة عموريا والتيارات الجهادية خصوصاً. ومن ناحية أخرى، فإن العينة لنظام الوكلاء الإقليميين -خاصة في مواجهة تهديدات متعقدة تشمل "الأرهاب" وتحدي "الدول المارقة" خاصة إيران وسوريا- صارت حتمية وهو ما يعني ضرورة التوقف عن الضغط على هذه النظم وتركها تزاوّل نفس سياساتها واختياراتها التاريخية بين قيد أو شرط. ويبدو أن المنازعة بين الجانبين قد أخذت طريقها إلى حل مرض للنظم العربية الحليفة من الداخل، وإن لم يكن مرضياً لها فيما يتعلق بالأداء والسياسات الأمريكية تجاه قضايا جوهرية للشعوب العربية.

ويمكن القول بوجه عام إن ثمة مجموعتين من الدول المتعاكسة فيما يتعلق بسياسات التحالف مع الولايات المتحدة في المنطقة.

أشرنا بالفعل إلى سوء الصياغة التي قدمتها الولايات المتحدة لهذا التحالف وترديدها بين الضغط لتغيير النظم وحاجتها الموضوعية لهذه النظم في المعترك الإقليمي أمام تحدي كل من "الدول المارقة" و"الأرهاب". ولكن هناك جوانب أخرى تعيق بناء تحالف أو محور مستقر في السياسة الإقليمية. فرغم أن أكثر النظم العربية الحليفة لها مصلحة أمنية أصيلة ومستقلة في تحقيق توازن استراتيجي مع إيران - ولو من خلال التحالف عسكرياً وسياسياً مع الولايات المتحدة - فإنها تشعر بأن هذا التحالف يجعلها تدفع الثمن الأكبر للتوترات الأمريكية مع إيران كما أنها تشعر أيضاً بأن الولايات المتحدة تريد اختطاف "أجندة التحالف" وفعالياته لصالح تسوية صراعها الخاص مع إيران. ومن ناحية ثالثة، فإن أزمة الثقة المحققة بين الجانبين تعيق تطوير مشروع بناء محور مستقر في مواجهة قلقه ومكلفه مع إيران والأرهاب معاً.

وفوق ذلك، فإن السياسات الأمريكية في المنطقة لا تتخذ إيران وحدها خصماً مباشراً، بل وأيضاً قوى إقليمية عربية جوهرية لاستقرار النظام الإقليمي من ناحية والاستقرار الداخلي لعدد من الدول العربية من ناحية أخرى، وبصورة خاصة سوريا وحزب الله وحركة حماس وتنظيم الجهاد الإسلامي. وتشعر النظم العربية الحليفة بأن الولايات المتحدة تريد من التحالف أن يعزز المصالح الإسرائيلية على حساب مصالحها هي.

### إعادة التوازنات على المستوى الإقليمي :

يقودنا هذا الاعتبار الأخير لتعقيدات المستوى الثاني من العلاقات العربية - الأمريكية. ويتعلق هذا المستوى بمحاولة استرداد التوازنات الإقليمية ذاتها بعد الخلل العظيم والممتد الذي وقع بها، خاصة بعد تدمير العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ بما سبب اضطرابات جديدة قد تمهد لموجة خطيرة ومختلفة نوعياً من

ويلعب هذا الاعتبار تقليدياً دوراً مهماً في سياسات التوازن الإقليمي نظراً لارتباطه الشديد بشرعية الحكومات العربية الرئيسية وسلوكها أو مواقفها السياسية الإقليمية. فالاعتراف بإسرائيل قبل إنجاز السلام العادل لصالح الشعب الفلسطيني ليس فقط من قبيل المحرمات الثقافية والدينية ومن ثم السياسية، بل يمثل أحد أبرز الدوافع لتتواءم التحديات الأمنية التي تواجه نظم الحكم العربية، خاصة صعود التيار الإسلامي المتشدد. ومن هنا، ينشأ تناقض رئيسي بين النظم العربية الحليفة والولايات المتحدة، نظراً لرغبة كل طرف في نقل عبء العامل الإسرائيلي على الطرف الآخر. فالولايات المتحدة تقول للعرب إنها لا تستطيع أن تفعل أي شيء في إقامة السلام العادل والشامل والدائم إلا بموافقة إسرائيل. وحيث إن إسرائيل لا توافق، فإنها تضغط على حلفائها العرب من أجل القيام بالمبادرات الرئيسية لحث إسرائيل على "تقسيم تنازلات". أما الحلفاء العرب، فيطالبون الولايات المتحدة بتفهم العبء الأمني والسياسي الكبير لاستمرار الصلف والتشدد الإسرائيلي في مواجهة الحقوق الفلسطينية، وما يعنيه من جرح أو تصدع شرعياتهم السياسية. والواقع أن إدارة جورج بوش الابن بدأت انقلاباً في السياسات الأمريكية يسعى لإجبار الحكومات العربية الحليفة على فرض إسرائيل كفاعل رئيسي ومباشر وإقناع هذه الحكومات بالتحالف مع إسرائيل لقاء تعميق التناقض والخصومة مع بعض الدول العربية الأخرى وإيران.

ومن هنا، أخذت قضية إيران في الصعود بشدة في السياسات الإقليمية، ليس فقط بمناسبة اختلال التوازن لصالحها بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ واحتلاله في ٢٠٠٢، بل وأيضاً بمناسبة موضوع الملف النووي الإيراني. وبينما يمثل القلق من القوة الإيرانية عاملاً بالغ الأهمية في الحسابات الأمنية والاستراتيجية لدول الخليج العربية - حتى قبل انفجار الثورة الخمينية عام ١٩٧٩ - فإن تصعيد الخصومة مع إيران بمناسبة الملف النووي يبدو مفتعلاً إلى حد كبير.

إن جوهر "نظرية المحاور" لا يتعلق في الواقع بمجرد الاصطفاف وراء الولايات المتحدة في الموقف من إيران، إن بروز محور الدول الحليفة يعني شيئاً أكبر وأهم بكثير من مجرد اجتماع قمة ٢+٦ في الكويت عام ٢٠٠٦، أو اللقاء الودي بين وزيرة الخارجية الأمريكية في ربيع ٢٠٠٧، فهو يتعلق بنبوءة تقول إن الدول العربية الحليفة تبدو مستعدة للتحالف موضوعياً مع إسرائيل ضد إيران والقوى العربية الحليفة للأخيرة.

برزت هذه النبوءة المشنومة لأول مرة أثناء الحرب الهمجية الإسرائيلية ضد لبنان وحزب الله، إذ قامت نظم عربية حليفة علناً بتحميل حزب الله مسئولية انفجار الحروب. وسريعاً ما أبرزت الأعلام الإسرائيلية اللقاءات التي تمت بين أمراء بارزين في العائلة المالكة السعودية من ناحية، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مع مسئولين إسرائيليين آخرين من ناحية أخرى بنهاية عام ٢٠٠٧. وبدأ الأمر شكلياً على الأقل وكن هناك طرفاً خفياً في "محور ٢+٦" هو إسرائيل.

الصراعات الإقليمية. ويزنح هذا المستوى بأعقد القضايا من حيث التشخيص والتحليل والتنبؤ معاً بسبب الاصطفافات الأيديولوجية المعقدة في المنطقة ككل وداخل عدد من الدول الرئيسية في الإقليم العربي.

والواقع، أن هذا المستوى لفهم السياسات الإقليمية صار جوهرياً بسبب صعوبة تأسيس أي نظام مستقر، منذ سقوط المشروع القومي الناصري بهزيمة عام ١٩٦٧ وسقوط مشروع "الدفاع المشترك" بخروج مصر من معادلات الصراع العسكري بين العرب وإسرائيل، وأخيراً سقوط "الصمود والتصدى" المشترك بين القوى الراديكالية العربية بأنفجار الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠.

غير أن فهم ديناميكية إدارة توازن القوى في الإقليم الواسع، المعروف باسم الشرق الأوسط، يتطلب إدراك التباين الجذري في ادراكات التهديد والأمن لدى مختلف الدول العربية المؤثرة. فبينما يتمركز مفهوم التهديد والأمن لدى "دول القلب" - وكان مصطلحاً أثراً في السياسة العربية أثناء المواجهة العربية - الإسرائيلية - على التهديد الإسرائيلي، فإن بقية الدول العربية، خاصة العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، كانت تشعر بالقلق وبشيء من التهديد، أولاً من دول عربية أخرى وثانياً من دول الجوار الإقليمي الكبير، خاصة إيران.

ومن ناحية أخرى، برز دائماً - وفي كل مراحل تطور النظام العربي - خلاف جوهري بين الإدراك الأمريكي من ناحية ومجمل الدول العربية من ناحية أخرى. فالأولى لم تكن فقط "الكفيل الأكبر" لإسرائيل، بل برزت بصورة متزايدة باعتبارها "عراق" عملية اندماج إسرائيل في النسيج الإقليمي عبر الدعوة والضغط للاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها. وبدأ للحظة أن الولايات المتحدة في طريقها لتحقيق شيء من النجاح على هذا الطريق بعد عقد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، خاصة من خلال صيغة "المؤتمرات الاقتصادية" وبالذات مؤتمر الدار البيضاء. غير أن تشدد اليمين الإسرائيلي ورفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في عقد التسعينيات تطبيق التزاماتها - وفقاً لهذا الاتفاق - ثم فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية وانفجار الانتفاضة الفلسطينية - كل ذلك أسقط هذا المشروع بدوره. ولكن هذه الحقيقة لم تنه الضغوط الأمريكية لإدماج إسرائيل في المنطقة. بل حدث العكس تماماً في ظل إدارة جورج بوش الابن، إذ صارت إسرائيل هي الصانع الحقيقي للسياسات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يشهد عليه دورها في الدفع والتخطيط لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ثم دورها في تسميم العلاقات الأمريكية مع النظم العربية الحليفة بذريعة الإصلاحات الديمقراطية. وسريعاً ما صارت إسرائيل من الناحية الفعلية جزءاً مهماً من التوازنات الإقليمية عبر دورها في تدبير انقلابات متتالية في السياسة الأمريكية حيال عدد من الدول العربية والإقليمية المهمة، خاصة سوريا وإيران.

العراق يشكل هدفا مؤكدا لدول الخليج ومعها مصر والأردن ولكن حسم الصراع في العراق لصالح القوى المتشددة قد يعني أيضا تهديدا مهما لأمن هذه الدول. وفيما بين هذا وذاك، تشير مواقف الدول العربية الحليفة أكثر تعقيدا وأكثر ترددا. بل وإنه تناقضا مما يظنه أي مراقب من الخارج.

ولكن القضية أو العائق الأكثر أهمية في المدى المباشر أمام تشكل محور عربي تابع لأمريكا في المستوى الإقليمي يتمثل في العاملين الفلسطينيين والسوري.

تشكل سوريا تاريخيا قلب توازنات منطقة المشرق العربي حيث يبدأ عدم الاستقرار من سوريا وينتهي من خلالها. وبما الأمر بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١، وخروج العراق مدمرا ونازعا ومحاصرا بصورة تامة من معادلات الأمن ومعادلات السياسة العربية، وكان من الممكن تشكيل قيادة ثلاثية للنظام العربي تكون مرتبطة أو على الأقل غير متناقضة مع الولايات المتحدة. وتطور هذا التحالف في البداية في صيغة "اعلان دمشق" عام ١٩٩١. وقد شكل التحالف الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية، خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤، قاعدة مقبولة لاسترداد الانسجام المفقود والتوازن المهدد بين العرب وإسرائيل من ناحية والعرب وإيران من ناحية أخرى. ولكن هنا أيضا، تدخلت السياسة الأمريكية لكسر هذا التحالف أو هذه القيادة الجماعية الجديدة من خلال سياسات العداء لسوريا، التي ربما وصلت لفترة إلى حد استهداف "اسقاط النظام" السوري. ولم يكن التدخل الأمريكي الثقيل لاستبعاد سوريا هو المشكلة الوحيدة، إذ إن السياسات السورية ذاتها، خاصة الإصرار على نفوذ كبير في لبنان، ووضع فيتوفلي على التطور السياسي فيه، مثلت ضغطا كبيرا على نظرية القيادة الثلاثية. وتعاضل هذا الضغط بشدة مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي نسبته قوى كثيرة في لبنان مقبولة من جانب الطرفين الآخرين في التحالف، بل وبدت السياسات السورية لهذه الطرفين غير حكيمة بالنظر لما أحدثت من انقلاب في الموقف الفرنسي، والأوروبي عموما، لصالح الولايات المتحدة. ومن جانب ثالث، فإن الأولوية التي تمنحها سوريا لتحالفها مع إيران بدأ مضادا للمصالح الاستراتيجية لدول الخليج بالذات وعلى رأسها السعودية. ومع ذلك، فلم يكن من المحتمل أن يتم استبعاد سوريا من التحالف الثلاثي إلا بعد أن وصلت العلاقات بين أطرافه إلى مستوى ملحوظ من التدهور. وبغض النظر عن التفاصيل الكثيرة، فإن الأولويات السورية بدت حاسمة في تفضيل التحالف مع إيران على استمرار التحالف مع كل من مصر والسعودية. كما أن هذا التحالف السوري - الإيراني بدأ وكأنه يخطو خطوات أبعد كثيرا من مجرد إدارة التوازنات مع الولايات المتحدة، ويتجه لنوع من المواجهة التي لم تقبلها مصر والمملكة السعودية. وهكذا، بدأ مشروع استرداد التوازن مع إيران في مهبط الريح حتى ولو تضمن قدرة أكبر في استرداد التوازن مع إسرائيل. وعندما قام حزب الله بعملية

والواقع أن الفكرة ليست جديدة كليا، وتبدو احتمالات تبلورها من خلال اشكال مختلفة من التشاور السري غير مستبعدة تماما. ومع ذلك، فإن هذه الاحتمالات تبدو بعيدة بسبب طبيعتها المقامرة. إذ مهما تكن قوة العوامل الموضوعية الدافعة، لها فإن قوة المعارضة لها وتكلفتها السياسية العالية تبدو أشد بصورة مؤكدة. ولهذا السبب، أبدت المملكة السعودية قدرا كبيرا من الحيوية الدبلوماسية في الوساطة بين حركتي حماس وفتح، وهي الوساطة التي انتهت بعقد اتفاق مكة ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد بدا ذلك ردا واضحا ومباشرا على الاتهامات الاعلامية بقاء مسئولين سعوديين وإسرائيليين، كتمهيد لتحريك دبلوماسية التسوية وحلحلة الصعوبات التي تعيق تأسيس تحالف صريح أو مستقر مع إسرائيل في مواجهة إيران.

غير أن هناك جانبا آخر للعبة التوازنات الإقليمية وهو ما يتعلق بمصير وأدوار كل من سوريا والعراق. فالواقع أن الاحتلال الأمريكي للعراق بدأ لاختلاف الدول العربية كتهديد خطير لأمنها الخاص بشكل مباشر وغير مباشر. فنتاج هذا الاحتلال يعني في الجوهر تمكين الولايات المتحدة من السيطرة المباشرة وتهديد أمن النظم الحليفة ذاتها، وهو ما لم تحاول إدارة بوش إخفاؤه، بل صرحت به علنا فيما أطلق عليه "سياسة الغوضى الخلاقة". ولهذا السبب، بدأ لعدد من الدول العربية أن من مصلحتها الجوهرية إفشال المشروع الأمريكي في العراق بوسائل مختلفة. والواقع أن عدة دول عربية حليفة تقليديا للولايات المتحدة قامت بأدوار مباشرة وغير مباشرة في دعم أو تسهيل تلقى عدة حركات مقاومة مسلحة لأشكال مختلفة من الدعم المادي والمعنوي.

ومع ذلك، فالقضية العراقية لا تبدو بأي حال بسيطة على هذا النحو، فكل الدول العربية المجاورة تشعر بقلق وتهديد أمني متفاوت الشدة من الغوضى السياسية والأمنية في العراق، وتحديدًا من صعود قوى المقاومة المسلحة. فبعض هذه القوى - خاصة تنظيم القاعدة - خصم مباشر وتهديد خطير لأمن النظم العربية، خاصة في الخليج، وبصورة أكثر تحديدا المملكة العربية السعودية. ومن هذا المنظور، فإن الفشل أو الانهيار التام للمشروع الأمريكي في العراق يبدو بدوره وكأنه تهديد لأمن عدة دول عربية وتستعمل إدارة بوش هذه الحقيقة لاقتناع عدة دول عربية بالتعاون معها في العراق. بل وثمة تهديد مستتر بسحب القوات الأمريكية من العراق أو - على الأقل - من منطقة الوسط العراقي، بما يؤدي إلى اشتعال الحرب الأهلية واقتربها من الحسم، ربما لصالح قوى إسلامية وقومية متشددة ومعادية لاستقرار الدول العارضية في الخليج العربي. وبقدر ما ترغب هذه الدول في سقوط المشروع الاحتلالي الأمريكي في العراق، فإنها تخشى من العواقب والنتائج الاستراتيجية المعقدة لهذا الانهيار

ويبدو أن هذا العامل يشكل بذاته أحد الدوافع التي تقود بعض هذه الدول العربية لبحث الانضمام إلى محور تابع للولايات المتحدة من أجل مواجهة إيران. فإضعاف النفوذ الإيراني في



سلسلة من الأزمات المستمرة، تتولد معظمها في بؤر صراع راکدة من الناحية السياسية ولا تجد حلاً حقيقيًا. وشملت بؤرة الصراع العربي - الإسرائيلي، وبؤرة الصراع العراقي - الإيراني، العرب، بل والعالم كله بصورة لا تكاد تنقطع. وتنتقل هذه الأزمات عبر محيط جغرافي واسع ثم تشتعل بين فاعلين جدد، ومن ثم فهي تنتج بؤراً أصغر في أقطار عربية بعينها، خاصة لبنان وفلسطين والعراق ذاته، فضلاً بالطبع عن بؤر الصراع التقليدية في البحرين واليمن والسودان... الخ. فضلاً عن ذلك، فإن هذه البؤر الصراعية تؤثر على بعضها بعضاً بصورة قوية للغاية وتنفى الافتراضات التعسفية التي تحاول الفصل بينها أو إزاحة الاهتمام ببؤرة ما لصالح التركيز على البؤر الأخرى.

غير أن أهم ملامح هذه اللوحة المعقدة من الأزمات هي أنها تفجر المجتمعات العربية من الداخل، حيث التشابك بين الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية. ويوجه عام، تشتمل الأزمات الداخلية تقليدياً في ارتباط حميم مع البعدين الدولي والإقليمي وبمناسبة الدفع نحو تحولات في مسار الصراعات الدولية والإقليمية الكبيرة. وغالباً ما تستدعي هذه التحولات في المسارات الصراعية الأبعاد المتعلقة بالهوية الداخلية، التي ترتبط بذات تعريف وبنية الدولة من الناحية الإثنية بالمعنى الواسع.

وتستند نظرية تشكل السياسات الإقليمية - في محورين أحدهما تابع، والآخر معاد للولايات المتحدة - على متغيرين بنائين، أولهما: بروز القوة الإيرانية في السياسات الإقليمية والدولية، والآخر هو الحضور الأمريكي المباشر في السياسات الإقليمية بعد احتلال العراق بالارتباط بدوافع إسرائيلية.

وتمثل الدليل الرئيسي لنظرية المحاور في الاعتقاد بشمولية التناقضات التي برزت على سطح السياسة الإقليمية والانسجام النسبي بين مواقف كل طرف من مختلف الصراعات ومن أبعاد السياسة الدولية. فإيران دولة ثورية تطرح أيديولوجياً وخطاباً سياسياً يعارض الانفراد الأمريكي بالنفوذ في المجتمع الدولي، وتطالب إعادة توزيع الثروة والسلطة في النظام الدولي، وتعارض وجود إسرائيل وتنزع عنه الشرعية وتساند كل صور النضال ضده، وتتحالف مع خصوم الولايات المتحدة وإسرائيل في المستويين العالمي والإقليمي، وهي تعارض أيضاً بقاء الأمر الواقع في المستوى العربي. وبالمقابل، فإن مجموعة ٢٠٠٦ تتعاضد مع القطبية الواحدة وتطرح خطاباً إصلاحياً في أحسن الأحوال حيال النظام الدولي، وتميل إلى القبول بالواقع الاقتصادي السياسي الراسخ عالمياً، وتقبل بالحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي وتتمتع كل فرصة لتحريك اليات التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية. وهي في الجوهر تدافع عن بقاء الأمر الواقع وبنية النظام العربي والأنظمة السياسية المحلية في كل بلد عربي على حدة.

غير أنا فيما وراء هذا المستوى العام من السلوك السياسي،

الشهيرة في الداخل الإسرائيلي، ظهر أن الهدف الإيراني - السوري قد ذهب أبعد بكثير من مجرد استرداد التوازن مع إسرائيل والولايات المتحدة فقد بدا الأمر وكأن هناك محاولة سورية - إيرانية لانتزاع زمام المبادرة الإقليمية وورثة دور النظم العربية الحليفة للولايات المتحدة. وهكذا، تازمت العلاقات بين سوريا من ناحية وكل من مصر والمملكة السعودية من ناحية أخرى. وبدا بالمقابل أن اجتماع قمة ٢٠٠٦ في الكويت وكأنه موجه لاقصاء سوريا وحسم المنازعة حول القيادة الإقليمية لمصلحة بناء محور جديد تابع للولايات المتحدة ومعاد لإيران والقوى الرأسمالية العربية، بما فيها سوريا.

غير أن هذا الانطباع لا يبدو دقيقاً تماماً. فزولا، يجب النظر إلى اجتماع قمة ٢٠٠٦ باعتباره أقرب إلى حوار بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين حول مجمل الأوضاع الإقليمية، منه إلى تحالف يضع أسبقية لتهديد ولهدف أممي واستراتيجي محدد لقاء أعمال التهديدات والأهداف الاستراتيجية الأخرى. فمن الواضح أن ما تواجهه الدول العربية الحليفة والمعانية صراحة للسياسات الأمريكية في المنطقة ليس قائمة تهديدات بسيطة، وإنما مصفوفة تهديدات. ومن الواضح أيضاً أن ثمة علاقات متعاكسة بين توجهات بناء الأمن في هذه المصفوفة. فإن انقلب مصر والسعودية على سوريا بمناسبة تحالفها مع إيران، بما ينطوي عليه من تهديدات مضمرة لأمن الدول العربية في الخليج، فإنها تخاطر بوقوع مزيد من الاختلال في التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، فضلاً عما يعنيه ذلك من تكلفة باهظة للمشروع السياسية للنظم المعنية في علاقاتها مع الرأي العام في بلادها. وعلى العكس، فإن سلّمت الدولتان بما تفعله سوريا، فإنها تخاطر أولاً بصدام مع الولايات المتحدة وثانياً بإمكانية الوقوع تحت تأثير ما تراه باعتباره خطراً إيرانياً، فضلاً عما يعنيه ذلك من فقدان لقيادتها ولدورها الإقليمي لصالح إيران وسوريا.

وفي جميع الأحوال، فإن استرداد التوازن لا يبدو أمراً مرهوناً بآرادة النظم العربية الحليفة للولايات المتحدة بقدر ما يبدو مرهوناً بهذه الأخيرة وسياساتها ومواقفها المكلفة سياسياً وأمنياً لهذه النظم ذاتها. ومن هنا، يتعين على هذه الدول أن تدبر علاقة معقدة مع إيران وسوريا من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى. ولا يسمح لها ذلك بتشكيل محور مستقر مع إسرائيل، تكون مهمته الرئيسية مواجهة إيران وسوريا بما يعنيه من مصلحة مؤكدة لإسرائيل وعلى حساب هذه النظم ذاتها على المدى الطويل تبدو المقاربة الأفضل نسبياً هي إدارة بديولية ومنغفيرة لمصفوفة التهديدات والتوازنات دون أن تجود الواحدة على الأخرى بصورة دائمة أو طويلة المدى.

وبهذا المعنى، تنقلب السياسات الإقليمية والدولية من البحث عن صيغة استرداد التوازن الاستراتيجي إلى صيغة إدارة الأزمات، وهو ما ينقلنا إلى المستوى الثالث.

### إدارة الأزمات الإقليمية المشتعلة :

صار التاريخ العربي الحديث، خاصة منذ بداية الثمانينيات،

والعربية - الإقليمية والدولية على ديناميات تنبئ بها بصورة كبيرة عن الانسجام المفترض في نظرية المحاور. وتشتمل على "ديناميات" مثيرة وتستحق المزيد من الدراسة المتعمقة. ونحاول فيما يلي تلخيص بعض هذه الديناميات فتنا محاولات مهمة في ترتيب الأولويات الصراعية ونلاحظ الصراع العربي - الاسرائيلي صار ينال قسرا أقل بكثير من الاهتمام بالمقارنة بالصراع الأمريكي - الإيراني أو الصراع العراقي بل في الداخل اللبناني. وفي مسار العلاقات السورية اللبنانية، وذلك رغم كونه الأصل المولد لهذه الأزمات ومن ناحية أخرى، تختلف الدول العربية المحافظة والمرتبطة بالمشرق الأمريكي من حيث تقديرها للأهمية النفسية لهذه الصراع. فبينما ترى دول الخليج إيران كتهديد أساسي لأمنها، فإن مصر لا تتفق تماما مع هذا التقدير، وتسعى للمحافظة على أولوية الصراع العربي - الاسرائيلي. ومن ناحية ثانية، فإن مضمون الموقف من مختلف البؤر الصراعية يتباين حتى بين دول مجلس التعاون الخليجي. فبينما تنتهج السعودية والبحرين والكويت - مثلا - موقفا يتسم عموما بالتشدد نحو إيران، فإن الامارات وقطر وعمان تتسم بالليونة الملحوظة في علاقاتها بإيران، وتختلف هذه المواقف المتباينة نحو إيران بهذه المواقف من الأزمات العراقية.

وتشتمل ديناميات ادارة الأزمات في البؤر التقليدية للصراع على إشكالية لم تجد حلا في اطار مجموعة ٢+٦ ولا في الاطر العربي عموما، وهي إشكالية فصل مسارات الأزمات والربط بينها في الوقت نفسه. وبينما عمل مفهوم الربط بالتالي بين أزمة احتلال العراق للكويت من ناحية، والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي من ناحية أخرى خلال عام ١٩٩١، فإن مجموعة ٢+٦ عارضت تقليديا ارتهاق القضية الفلسطينية بالصراع حول إيران والصراع على العراق. وأخيرا، فإن منهجية إدارة الأزمات العربية - الدولية والعربية - العربية شهدت تقليديا منافسة حول الأدوار السياسية. فسوريا تنظر للداخل اللبناني باعتباره قضية مصير، بينما تسعى السعودية ومصر لتأكيد استقلالية لبنان والفصل بين مسار الصراع اللبناني الداخلي وقضية الصراع العربي - الاسرائيلي. وهو ما يقود موضوعيا الى معارضة استمرار الارتهاق اللبناني بسوريا وبصراعها مع اسرائيل. وحتى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، لا يمكن الاستهانة بالصراع حول الأدوار بين السعودية من ناحية وبعض الدول الأعضاء الأخرى - خاصة قطر - من ناحية أخرى. وأخيرا، فإن الادارة العربية للأزمات - خاصة من جانب مجموعة ٢+٦ - تعكس المروحة نفسها في العلاقات مع الولايات المتحدة. فأغلب هذه الدول تنظر نظرة مزدوجة للولايات المتحدة خاصة في ظل ادارة جورج بوش الابن، باعتبارها مناطا للحماية الخارجية ومصدرا لتهديد أمنها الداخلي في وقت واحد.

وبوجه عام، يتعاظم التخطي في سياسات ومواقف مجموعة ٢+٦ نظرا لإحلال منهج ادارة الأزمات ومنهج حل الصراعات

فإن منهجية بناء المواقف السياسية الإقليمية والدولية، ونحو بؤر الأزمات على المستوى المحلي، تتسم بقدر كبير من التعقيد بل والتخبط. وكثيرا ما تختلط المواقف والنتائج على نحو يصعب تعاملا معه القول بانسجام المواقف وطرق ادارة الأزمات. وعلى سبيل المثال، فإن الغزو الأمريكي للعراق أنتج موقفا أفاد بشدة القوة الإيرانية بل ومنح العراق كله "هدية" لإيران، رغم كونها منذ الثورة الخمينية خضعا عنيدا للولايات المتحدة. وتتخالف الولايات المتحدة في سياق تلاعبها بالبعد الطائفي والقومي في العراق مع اقرب حلفاء إيران وهي المنظمات الطائفية الشيعية. وفي هذا السياق، وجدت الدول العربية الأخرى نفسها تتخبط في ادارة الأزمة الناشئة عن الاحتلال والفوضى العراقية. فسوريا طبقت سياسة معارضة الاحتلال الأمريكي للعراق بدعم القوى "السنية المتشددة" التي لا يربطها بها أي عامل أيديولوجي أو عرقي موحد، خاصة أن النظام السوري يستند على الخطاب القومي العربي وعلى حكم الأقلية العلوية. وتؤدي هذه السياسة الى إضعاف القوى الطائفية الشيعية التي ورثت حكم العراق بعد الاحتلال، رغم ما يربطها اسميا على الأقل بالأقلية العلوية في سوريا. وتضطر الدول العربية المحافظة أيضا لتقديم دعم يصعب تقديره بالضبط للقوى السنية ذات الأيديولوجيا الإسلامية المتشددة بالرغم من كون هذه الأخيرة تمثل تهديدا لها على المدى الطويل. وبينما تمثل المنظمات الشيعية الطائفية الحليف الرئيسي لإيران في الداخل العراقي، فإن التقارير التي تؤكد تقديم إيران الدعم لبعض القوى الإسلامية السنية التي تقاوم الاحتلال الأمريكي ليست كاذبة تماما. وتزداد حدة المفارقات إذا ركزنا النظر على التشابهات والتناقضات بين البؤرة العراقية والبؤرة اللبنانية واللبنانية - الاسرائيلية. فبينما تدعم المنظمات الطائفية الشيعية الحليفة لإيران الحضور العسكري والسياسي الأمريكي في العراق، فإن حزب الله الشيعي والحليف أيضا لإيران يعادي بشدة الولايات المتحدة والمشروع الأمريكي في المنطقة عموما. وعلى الجانب الآخر، تدعم إيران حركة حماس سياسيا بالرغم من انتمائها العضوي للسنة الذين تراهم إيران أجما لا كقوة محافظة وربما كخصم واضح، بينما تنظر بقية الدول العربية لحركة حماس بقلق واضح، إن لم يكن بقدر من الخصومة. وفي المجال الأوسع للصراع العربي - الاسرائيلي، لم تتردد إيران كثيرا في الحصول على أسلحة من اسرائيل بواسطة مسئولين أمريكيين - فيما عرف بفضيحة إيران - جيت التي تفجرت في منتصف عقد الثمانينيات - بالرغم من عدائها الأيديولوجي والسياسي لكل من الولايات المتحدة واسرائيل. وعلى الجانب الآخر، فإن تضخم البعد الديني للصراع العربي - الاسرائيلي أدى الى ارتباك واضح للغاية في مواقف مختلف قوى الاسلام السياسي في المنطقة حيال البؤر الصراعية فيها. وعلى سبيل المثال، فإن تنظيم القاعدة وقوى الاسلام السياسي المتشددة عموما تعادى بشدة إيران والولايات المتحدة واسرائيل، بالرغم من الاحتمالات الكبيرة للاستفادة من المعارضة الإيرانية للأخيرتين.

وتشتمل مناهج ادارة الأزمات في البؤر الصراعية العربية

التحالف بين الدول العربية الرئيسية وإيران يمكن أيضا أن يستعيد توازن القوى الاستراتيجي مع إسرائيل. وقد ينادى بالمنطقة عن النتائج المدمرة للهيمنة الأمريكية والسياسات والمنافسات الدولية عموما. وإذا تشكل هذا التحالف على أسس راسخة ومتوازنة، فقد يمكن أن يستعيد الاستقلال النسبي للأقليم ويمنحه بعدا ثقافيا أصيلا ويتيح له فرصة المفارقة الخلاقة حول الأمن وفرص التنمية والنهضة الاقتصادية والاجتماعية.

أما الثانية، فتعد استمرارا موضوعيا لبنية النظام العربي والشرق أوسطى التقليدي الذي هيمن عليه الاستعمار، ثم النظام الدولي بمنافساته وصراعاته المتغيرة وخضع تقليديا لنفوذ الدولة العظمى في المستوى الدولي وهي الولايات المتحدة في الوقت الحالي. وبينما يعتقد كثيرون أن مصالحهم تملئ استمرار التحالف مع الولايات المتحدة، فإن البعض يتشكك في قيمة هذا التحالف على المدى المتوسط والبعيد مع نمو نظام دولي بديل يقوم على تعدد الأقطاب، ومع التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة لأمن - حتى - بعض أقرب النظم العربية لها.

ووسط هذه المناظرات، ثمة مشروعات استراتيجية بديلة. فهناك أولا المشروع الإسلامي المتشدد، ويقوم على إشعال الصراع مع الولايات المتحدة وتدعيم نفوذها في المنطقة واستمرار الصراع معها ومع حليفها الإسرائيلي بما يتفق مع رسالة الدعوة للإسلام، وتمكينه من قيادة العالم. وهناك أيضا المشروع القومي العربي الذي يدعو للاستقلال والوحدة العربية في مقابل إيران والقوى الإقليمية الأخرى، وفي مواجهة الاستعمار الأمريكي وإن بما يمليه المنطق الدفاعي وليس المنطق الهجومي الذي تأخذ به التنظيمات الإسلامية المتشددة. ورغم أن هذه المشروعات ليست متساوية وليست متساوقة من حيث الخطاب والنفوذ النسبي في السياسات العربية، فإنها تفسد بعضها بعضا وتقسم العالم العربي بينها على نحو يقود في النهاية إلى مزيد من الاختلاط والتشوش والفشل.

وأخيرا، تبدو الأوضاع العربية أقرب كثيرا إلى حالة السبيلة المستدامة التي تكاد تشرف على الفوضى، منها إلى أي من هذه المشروعات نظرا لافتقار العالم العربي للتماسك حول مشروع ثقافي أو سياسي جدير بالاحترام ولقيادة أو نموذج للقيادة السياسية المقترنة على تطبيق أي مشروع منسجم.

الكبرى على الصعيد الإقليمي بسبب ضعف التماسك والانسجام فيما بينها حيال القضايا نفسها، وعلى مستوى الرؤية الاستراتيجية الكلية مع الزمن.

وباستعراض الأدلة المتاحة، يمكننا استنتاج أن المشاهد والوصول الأساسية في الاستقطابات الإقليمية والدولية خلال الشهر الأخيرة ليست تعبيرا عن عملية متواصلة وأصيلة لبناء محاور أو "أحلاف" مستقرة بقدر ما هي تعبير عن تجاذبات ترتبط وجودا وعدما، بمحاولات يانسة لإدارة شبكة الأزمات الإقليمية أو - على الأقل - تسكين هذه الأزمات على مسارات مستقرة، ونوحى - ولو بأمل غامض - بـ "حلول" طويلة المدى. ويتعبير آخر، فإن المحاور التي يتنبأ البعض بتشككها ليست سوى "فقايع" استراتيجية وتوجهات تفتقر للصلاية والاستمرارية، وقد تتلاشى ربما قبل أن تبدأ بأى معنى مادي متماسك. وبروجه عام، لا يزال المستقبل الاستراتيجي للمنطقة مفتوحا على مختلف الاحتمالات، بما في ذلك التحلل التام.

### خاتمة :

وفي هذا السياق، فإن الاشكالية الرئيسية للسياسة العربية والإقليمية لا تبدو في تشككها في أحلاف أو محاور بقدر ما تبدو في عجز القوى الإقليمية الرئيسية عن انتاج حلول أصيلة وطويلة المدى للصراعات الإقليمية بسبب افتقارها إلى كل من الرؤية والقدرة اللازمة لصياغة نظام إقليمي قابل للاستمرار.

ويرتبط على هذه الحقيقة أن السياسة الإقليمية سوف تستمر في انتاج محاور وأحلاف سياسية متغيرة ومتنقلة تبعا للقضية والمرحلة ولعمليات التشكل المستمر والمتغير لتوجهات الفاعلين الرئيسيين والمتغيرات العاصفة التي تلم دوريا بتعريف هؤلاء الفاعلين لمصالحهم السياسية.

وفي الوقت الحالي، تتنافس صياغتان للاستراتيجيات العربية حيال قضايا الأمن الإقليمي.

ترى الأولى أن ثمة فرصة نادرة لبناء تحالف إقليمي راسخ بين الدول العربية الرئيسية وإيران، يستطيع هذا التحالف نظريا أن يجيب على بعض أهم التحديات التي تواجه السياسة الإقليمية اليوم، فهو قادر من الناحية المبدئية على التشكل في كتلة حضارية إسلامية تواجه التطرف الديني الذي يعصف بالمنطقة وقد يقفها إلى منطق صراع الحضارات. ولا شك أيضا في أن

## اجتماع اسلام آباد.. مبادرة إسلامية أم تكفل سني ١٩

عقد في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٠٦ اجتماع في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، شارك فيه وزراء خارجية سبع دول إسلامية هي باكستان، ومصر، وتركيا، والسعودية، وإندونيسيا، وماليزيا، والأردن، إضافة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو. وقد استهدف الاجتماع استكشاف منطلقات وأفكار جديدة لإنهاء الاضطرابات في الشرق الأوسط.

وقد عقد هذا الاجتماع بعد الجولة التي قام بها الرئيس الباكستاني برويز مشرف، خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير والأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦، إلى سبع دول عربية وإسلامية ضمت: مصر والسعودية والأردن والإمارات وسوريا وتركيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا. وخلال هذه الجولة، حث مشرف زعماء تلك الدول على التعاون معاً لاطلاق مبادرة جديدة في الشرق الأوسط لوضع حد للنزاع في الأراضي الفلسطينية ومعالجة الأوضاع الأمنية الخطيرة في العراق، ومواجهة الاضطراب السياسي في لبنان، والقوتر المتزايد بين الولايات المتحدة وإيران بسبب ملف الأخيرة النووي. وصرح مشرف بأنه قد حان الوقت لبثورة نهج تصالحي يؤدي إلى إطلاق مبادرة لإحلال السلام والتوافق في المنطقة والعالم الإسلامي ككل ومواجهة التطرف والإرهاب، مشدداً في الوقت نفسه على أن الانشقاقات الحاصلة في المنطقة بين مختلف الأطراف تهدد بامتداد العنف إلى كل دول المنطقة والعالم ما لم يتم وضع حد لها، قائلاً إن الوضع يقتضي وجود صوت تصني إلى كل الأطراف بغية إطلاق المبادرة الجديدة المعنية بإحلال التوافق في المنطقة وكل العالم الإسلامي، مضيفاً إن مهمتنا الحالية يجب أن تبدأ بأسلوب براجماتي وفاعل يتحلى بالمسؤولية. وقد عرض الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز عقد قمة إسلامية استثنائية في مكة المكرمة للترويج لهذه المبادرة، وهو ما يعني أن اجتماع إسلام آباد الوزاري كان جلسة استشارية، وهو ما أكدته صحيفة "أخبار" الباكستانية الناطقة بالأوردية عندما ذكرت أن الاجتماع كان استشارياً.

### القضايا والمحددات:

خرج اجتماع إسلام آباد بدعوة مشتركة لوزراء الخارجية السبعة لحل الأزمة الخطيرة المتمثلة ببرنامج إيران النووي عبر الطرق الدبلوماسية وضرورة تخفيف التصعيد بدلا من تازيم الوضع والمواجهة في منطقة الخليج، وقد حرص الوزراء المجتمعون على تأكيد أن اجتماعهم لا يأتي في إطار تشكيل جبهة "سنية" مناوئة للسياسات الإيرانية في المنطقة، رغم تصريح وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري بأن الدول المشاركة في الاجتماع "تفكر بطريقة واحدة". ورفض قصوري القول إن عدم دعوة إيران وسوريا والجانب الفلسطيني إلى اجتماع إسلام آباد قد يزيد من حال الانقسام، خصوصاً مع مخاوف إيرانية من تهديد اجتماع إسلام آباد لتشكيل كتلة إسلامية (سني) موال للولايات المتحدة، ومناوئ للسياسة الإيرانية في المنطقة وتنامي دور طهران فيها. وأكد وزير الخارجية الباكستاني أن دول اجتماع إسلام آباد لا تشكل محورا ولا كتلة جديدة، لافتاً إلى اتصاله بنظيره الإيراني منوشهر متقي، والسوري وليد المعلم، في حين اتصل رئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز بنظيره اللبناني فؤاد السنيورة، بينما اتصل الرئيس الباكستاني برويز مشرف برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لإطلاع على نتائج هذا الاجتماع.

وفي السياق نفسه، قال الناطق باسم رئاسة الجمهورية في مصر، السفير سليمان عواد، إن اجتماع إسلام آباد لا يمثل حلقة سنية ضد اتجاه آخر، مضيفاً أن تلك غير وارد على الإطلاق، فعنظمة المؤتمر الإسلامي تعني بدول يجمعها الإسلام، ولم تفرق في ميثاقها التأسيسى وفي اجتماعاتها أو في نشاطاتها خلال السنوات الماضية ما بين الإسلام السني أو الشيعي. ولا أعنفد بأن هذا الحديث مفيد، مؤكداً أنه "من قبيل المصافحة المحضمة أن الدول الست المشاركة في الاجتماع الوزاري في باكستان دول سنية، مشيراً إلى أن الرئيس الباكستاني برويز مشرف حدد هذه الدول عندما طرح مبادرته وفكرته على الرئيس مبارك، وعلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال جولته في المنطقة".

ونقلت صحيفة "النهار" اللبنانية، يوم اجتماع إسلام آباد، عن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قوله إن سلسلة الاجتماعات التي يعقدها الرئيس الباكستاني برويز مشرف مع زعماء الدول الست السنية الرئيسية لا تهدف إلى تشكيل تحالف ضد إيران الشيعية.

الواقع، أنه لا أحد يدري الأسس التي تم وفقها اختيار هذه الدول السبع، فبعد إندونيسيا وماليزيا عن التأثيرات المباشرة للوضع في الشرق الأوسط يضع مشاركتهما في الاجتماع موضع تساؤلات. وهذه الدول كلها سنية، ويتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، وهي، باستثناء ماليزيا إلى حد ما، من أصفياء الولايات المتحدة تقليدياً. في حين تم استبعاد إيران وسوريا من حضور الاجتماع، رغم زيارة مشرف لهما. ورغم انخراطهما المباشر وغير المباشر في أزمات المنطقة، لكن ما يجمعهما عداة الولايات المتحدة لهما، الأمر الذي عزز الاعتقاد بأن اجتماع إسلام آباد مجرد كيد لإيران، ومشاركة في التآمر عليها، كما وصف متحدث إيراني الاجتماع، أو أن هدفه توفير الغطاء السياسي والأمني للحملة الأمريكية على إيران وسوريا وتشديد الضغط عليهما من جانب جبهات جديدة لإيران، مثل باكستان تحديداً، كما ذهبت بعض التحليلات. ورغم منطقية هذا الاعتقاد ومعقولة هذا التحليل، إلا أنهما غير مفيدتين، لأن لهذه الدول العربية والإسلامية خلافاتهما المعلنة والمشروعة مع إيران في كل القضايا المثارة، ولأن لهذه الدول مصالحها الحيوية التي ستتضرر كثيراً في حال استمرار النزاع الإقليمي والدولي مع طهران بسبب مشروعها النووي، لاسيما إذا انفجر في شكل صراع عسكري. وهما أيضاً غير مفيدتين، لأن رفض المشاركة الإقليمية النشيطة في جهود البحث عن حلول لمشكلات الشرق الأوسط الساخنة يفوت على جميع الأطراف - بما في ذلك إيران نفسها - فرصة التأثير الإيجابي في الجهود الدولية، بحيث تأتي الحلول النهائية معربة عن المصالح المشتركة، والحساسيات الكامنة في الإقليم ذاته، وليست حلولاً إقليمية مصنوعة في الخارج، أو في شكل صفقة إيرانية مع واشنطن، قد لا تأخذ في حساباتها مصالح الآخرين في المنطقة، فتضع يديها لصراعات جديدة في المستقبل (١). وقد أكد وزير خارجية باكستان هذا المعنى عقب الاجتماع، عندما أشار إلى أن اتصالات مكثفة ستتم بين الدول الإسلامية من أجل تقريب وجهات نظرها في القضايا التي طرحت على الاجتماع، مشدداً على أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يجب أن يكون لها ثقل فيما يجري على الساحة الدولية، وخصوصاً أوضاع المنطقة ومستقبلها.

### أمريكا .. الحاضر الغائب:

برغم أن الدول السبع المشاركة في اجتماع إسلام آباد ترتبط بصداقة تقليدية مع الولايات المتحدة، لكنها عانت معاناة هائلة من السياسات الأمريكية في السنوات الست الماضية فقد سيطر على السياسات الخارجية للولايات المتحدة في عهد إدارة بوش الحالية ملفان اثنان، هما مكافحة الإرهاب الإسلامي، ومكافحة الدول المارقة أو الفاشلة. وكانت نتيجة ذلك في العالمين العربي والإسلامي غزو كل من أفغانستان والعراق ومحاصرة العرب والمسلمين الآخرين، إما باعتبار دولهم دولا مارقة، أو عاجزة عن التصدي للإرهاب المفضش فيها، بسبب عدم ديمقراطيتها وضرورتها إرغامها على الإصلاح السياسي. وقد نجم عن استعمال

هذه الأولويات في العالمين العربي والإسلامي بشكل عيب انهيار الدولة العراقية والدخول في خضم اضطراب أمشي هائل، يتخذ منذ عامين سمات طائفية، وإدلاق النار الأصولية في العالم الإسلامي والعالم الأوسع بطرائق أعنف ضد الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وضد الأمن في الدول العربية والإسلامية، وتوقف أي مفاوضات حول النسوية في فلسطين وفي الفزاعات الأخرى، وظهور بؤر جديدة للتوتر والنزاع في المنطقة، إما بسبب التدخل الأمريكي المباشر، أو بسبب استقلال إيران للمهادنة بينها وبين الولايات المتحدة، والانتكاش العربي، نتيجة الحرب والحصار، لاصطفاع مناطق يهود في العالدين العربي والإسلامي (٢)

وهكذا، فقد جاءت قمة الدول الإسلامية السبع بإسلام آباد بعد عام ٢٠٠٦ الحافل بالأحداث والتطورات. فخلال العام الماضي، ظهر أمران بارزان، الأول على الفضل الأمريكي في العراق نتيجة المقاومة، ونتيجة الانفجار الأمني الشامل، وانطلاق التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية لاستعمار الشرق، وإعادة النظر في الممارسات الأوحشية والحروب الاستباقية. وكان من ضمن ذلك التغيير، ذهاب المحافظين الجدد مجتلين بالخفية، وإسعاد العلامة التحالفية بالاتحاد الأوروبي، والتسليم بالشوكة لروسيا والصين، دونما عودة إلى آليات الحرب الباردة، وفك الحصار عن الأنظمة العربية والإسلامية. أما الأمر البارز الثاني، فكان اتجاه العرب والمسلمين الكبار لاستيعاب كوارث السنوات الخمس الماضية، والاتجاه لاجتراح سياسات ضد بؤر التوتر، وتعيد الأمور إلى نصابها على المستويين الإقليمي والدولي (٣)

#### رسالة إلى طهران :

مر راجحة أخرى، فإن عقد اجتماع إسلام آباد للتباحث حول قضايا المنطقة، بدون دعوة دول مثل إيران وسوريا، يعني أن المجتمعين، أو بعضهم على الأقل، يعتبر كلا من إيران وسوريا إحدى القضايا محل البحث أو انهما متوطنتان في الأزمات موضوع بحث الاجتماع وإذا كان هناك ثمة مشكلة مع سوريا، كما هو الحال في لبنان، فإن هذه المشكلة عربية بحتة، ولذا، فمن المرجح أن استبعاد سوريا قصد به استبعاد مضاعف لإيران، التي يجمعها سوريا تحالف وثيق الأكثر إثارة للاهتمام كان -بالتأكيد- الطابع السني لاجتماع إسلام آباد، بمعنى التهديد بالورقة الطائفية، فما يسمى آية الاجتماع لم يكر مدعاة للخلاف فإلى جانب الخطاب المتوقع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أعرب المجتمعون عن قلقهم من نذر الحرب التي شوق في حق المنطقة على خلفية التهديدات الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني ولكن ذلك لم يكن كل شيء، بالتأكيد، فعمل هذا البيان لم يكن يسعى اجتماعاً حصرياً تستبعد منه دول ذات شأن وذات علاقة وثيقة بكل الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط

ويشعر هناك ثمة شك في أن دول اجتماع إسلام آباد جميعها أيضاً، وربما أساساً، تقلق المتزايد من السياسة الإيرانية في العراق، ومن الوضع لعمري المتناقم، وربما اتفقت الدول المجتمعة في إسلام آباد على توجيه رسالة مشتركة لطهران، تحذرها من عواقب التنازم في العراق، ومن دفع لتفري السبعية (أو بعضها على الأصح) نحو تقسيم البلاد إثنيا وطاقفياً (٤).

ويشعر أن طهران، التي تستشعر منذ شهور المخاطر المحيطة بها، أدركت دلالات اجتماع إسلام آباد، فبدلاً من رد الفعل التقليدي الرافض لاجتماع دول إسلامية قصد استبعاد إيران، تعامل الإيرانيون مع الاجتماع بعقلانية وحذر، وهو ما جاء بالرئيس الإيراني إلى العاصمة السعودية، وبالرغم من كثر ما يقال عن تدهور العلاقات السعودية - الإيرانية، والتحالفات المضاعفة للدولتين، فإن اللقاءات بين مسؤولي البلدين لم تتوقف، بل إنها تزدت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. فكلتا الدولتين تدرك حجم وتأثير الدولة الأخرى، وقد برز الملف اللبناني باعتباره أحد الملفات المهمة في حديثهما، ولكن زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد إلى الرياض في ١٣ مارس الماضي لم تقتصر هذه المرة على الملف اللبناني، بل تجاوزته -بالتأكيد- لتشمل العراق وفلسطين (لاسيما بعد اتفاق مكة) والمخاطر التي تحملها السياسة النووية الإيرانية واحتمالات الحرب الأمريكية على إيران

ربما تشير تصريحات الرئيس الإيراني المفعممة بالتفاؤل إلى تقدم في علاقات البلدين، ليس بالضرورة فيما يتعلق بكل الملفات محل البحث ولكن توضح أن تصاعد التوتر الطائفي في علاقات البلدين، على خلفية الوضع في العراق، قد احتل مساحة ملموسة في مباحثات الرئيس نجاد والملك عبد الله في الرياض (٥)

وتوقع أن يعكس التفاهم السعودي - الإيراني، حتى وإن كان جزئياً ومحدوداً، على الساحتين العراقية واللبنانية، ومهما تكن اللغة الإيرانية فيما يتعلق بالتصريح النووي، فإن طهران لا تحتاج إلى كبير نكاء، لشدرك أن عزلها عن محيطها العربي والإسلامي سيكون مقدمة ضرورية للحرب الإيرانية

ولواقع أن اجتماع إسلام آباد يأتي في سياق سلسلة من التحركات الإقليمية في العالمين العربي والإسلامي، جعلت الأساس الأول لعملها هو رفض أي حل عسكري لازمة البرنامج النووي الإيراني، وأسفرت عن مجموعة من المسارات تقضي كلها إلى إيجاد حلول سلمية لازمة العراق وأيران وفلسطين، وقد يكون من السابق لأوانه التكهن بنسب أو احتمالات النجاح، والذي الزمى الموقع للوصول إلى هذه الحلول ولكن هناك مؤشرات توحي بالتفاؤل، منها ما ورد على لسان بعض الزعماء اللبنانيين من أن الاتفاق تم بالفعل بين الرياض وطهران على حل للآزمة الحالية في حال، وبم تحدثت عنه بعض التقارير من جهد مصري لإعادة الاتصالات ونبذة السنوي بين سوريا والسعودية، فضلاً عن اتفاق مكة، والتنسيق لخصر - السعودي لقيادة جهد عربي مركز لرفع الحصار الدولي عن السلطة الوطنية الفلسطينية ابتداءً من أوروبا، والتجاوب الشامل مع مشروع المؤتمر الإقليمي - الدولي حول العراق، وأخيراً اجتماع القمة العربية في الرياض أواخر الشهر الماضي (٦)

أحمد دياب

#### المصادر :

- ١- عبدالمطعم حماد، الأهرام، ٥ مارس ٢٠٠٧
- ٢- د. رسول السيد، الحياة، ٧ مارس ٢٠٠٧
- ٣- المصدر نفسه
- ٤- د. شير موسى نافع، القدس، ١٥ مارس ٢٠٠٧
- ٥- المصدر نفسه
- ٦- عبدالمطعم حماد، مصدر سابق

# خلف الدولة العربية... وراء الأدوار بين الداخل والخارج

٢

د. رضوان زيادة

سؤال متكرر عن المخرج العربي من الأزمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

## ظاهرة "الاستثناء" العربي ديمقراطيا:

تعرض المشهد الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين إلى تحول بفعل موجة تغييرات أصابت الأنظمة السياسية شكلت ما سماه صامويل منتنجتون "الموجة الديمقراطية الثالثة". ابتدأت هذه الموجة بالبرتغال واليونان عام ١٩٧٤ واتجهت صوب إسبانيا وأمريكا اللاتينية، ثم اكتسحت الدول الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، ثم أثرت بشكل عميق في شرق وجنوب آسيا مغيرة خريطة الجغرافيا السياسية للعالم.

بيد أن الدول العربية بقيت منيعة أو حصينة أمام موجة التحول الديمقراطي تلك، إذ تراوحت الدول فيها بين أشكال مختلفة من الدولة السلطوية، وصلت في بعضها إلى نمط من الدولة الشمولية التوتاليتارية الكلاسيكية. لقد بقيت هذه المنطقة آخر القلاع الممانعة أمام الديمقراطية، كما وصفتها مجلة نيوزويك.

لقد اقترنت التغييرات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول العربية بحدوث نوع من التحولات السياسية والاجتماعية من داخل النظام السياسي ذاته. وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها كانت مجرد إعادة هيكلة النظام السياسي بتبنيه لنموذج من الانفتاح الجزئي أو المحدود والمضبوط في الوقت نفسه، أي ما يسمى الانفتاح من دون الديمقراطية

(Liberalization without Democraization)

تعيش المجتمعات العربية فترة من الانقسام العميق بين مكوناتها العرقية والدينية والطائفية، هذه المكونات التي تعايشت فيما بينها خلال تاريخها الطويل. لكن، تبدو المجتمعات العربية وكأنها بدأت اليوم تنقسم بمكوناتها تلك، وتبحث عن نوازع للتفكك والانقسام. والحال، إن هذا لا يعود إلى طبيعة هذه المكونات أو بنيتها، بقدر ما يعود إلى انهيار الرباط الذي ألف بين هذه المكونات وجمعها.

وهذا الرباط ليس إلا إطار الدولة العربية الحديثة التي تشهد أحد فصول تفسخها وانحلالها وعدم قدرتها على الصمود أمام الضغوطات الخارجية أو الانقسامات الداخلية التي لم تحسن معالجتها أو إدارتها فانفجرت في وجهها دفعة واحدة ووضعتها أمام خيارات كلها تعلن نهايتها، وليس بالطبع أكثرها احتمالا ودواجا الآن خيار الحرب الأهلية.

وذلك يستدعي إعادة النظر في الأسس البنوية المبني عليها الاجتماع السياسي العربي الراهن، لأن أزماته المتكررة فيما يتعلق بتكرار الصراعات والحروب الأهلية في غير بلد عربي، وتناجح المسألة الطائفية. وتحول النظام السياسي إلى أشبه بالسلطة المحتكرة لكل المجالات الحيوية في المجتمع، وتزايد الفجوة بين الدولة والمجتمع، حتى انتهت السلطة إلى عدو للمجتمع. تنورط في عمليات المذابح والقتل العشوائي ضد مواطنيها - كل ذلك جعل النظام السياسي العربي يبدو وكأنه غير عابئ بمفهوم الشرعية الذي يبنى عليه وجوده. إذ إن شرعيته غالبا ما يتحصلها من خلال العنف والامن. وهكذا أصبحنا في

(٥) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

ومضى عقد التسعينيات الذي شهد التحولات الأعماق في العالم سياسيا، عبر الانفتاح على أفكار المجتمع المدني والدور الخلاق للمنظمات غير الحكومية في زرع أو حقن المجتمعات بالأفكار الخلاقة التي تسهم باستمرار في إضفاء الحيوية والمبادرة على المجتمع. واقتصاديا، كانت العولة تفتح فرصا لا حدود لها للمجتمعات في انتقال الأفكار والأموال. بيد أن المجتمعات العربية كانت تعيش حالة من الصمت بانتظار الحل البيولوجي كما سماه أحد المفكرين العرب، وهو انتظار وفاة الزعماء العرب بحكم أن معظمهم قد شارب على العقد السادس أو السابع من عمره، وأنه لابد بموتهم أن يتغير الشيء الكثير. وعلى الرغم من تحقق نبوءة هذا المفكر في وفاة عدد لا بأس به خلال نهاية عقد التسعينيات، إلا أن أيا من البلدان التي مرت بهذه التجربة لم يشهد تغيرات جوهرية، اللهم إلا المغرب الذي كان قد شهد انفتاحا جديا خلال مرحلة التناوب، والبحرين التي أعادت بعض الإصلاحات القديمة التي ترافقت مع تحول الإمارة إلى مملكة لكنها عادت ونكست عنها. أما سوريا والأردن وغيرهما، فلم يكن نصيبها من التغيير بأفضل من نصيب تلك التي ما زالت تنتظر الحل البيولوجي.

#### تصميم نظرية "الحلقة المفرغة":

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدأ أن هناك أجندة دولية جديدة ومختلفة تماما. ورغم أن بعض الدول حاولت التكيف معها في البداية عبر وضع أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب على الإصلاح السياسي، إلا أن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على الأجندة الدولية - بشكل صريح وواضح - أخرج هذه الدول، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في انتقاد الولايات المتحدة ذاتها لبعض حلفائها المقربين لعدم قيامهم بالإصلاحات الضرورية.

كل ذلك دفع التفاؤل داخل المجتمعات العربية إلى حدوده القصوى، بل إن البعض وجد في التدخل الأمريكي في العراق بادرة على كسر "الحلقة المفرغة" التي تحدثنا عنها من انعدام قدرة التغيير من الداخل عبر شكل من أشكال التدخل العسكري الخارجي.

لكن، ماذا كانت النتيجة؟ لقد هزمت فكرة التدخل الخارجي لإحلال الديمقراطية هزيمة منكرة، فقد أصبحت الفكرة الديمقراطية بعدها فكرة نابذة ومبعدة، بدل أن تكون جاذبة ومعرضة على التغيير. ولذلك أصبحت النتيجة أكثر مساوية من السابق، فالقشل الأمريكي الذريع في العراق كان وجهه "الناصح" في تأهب البلد في الدخول في حرب أهلية دموية، وضع المعادلة السابقة في شكل جديد، إذ إن التغيير لم يعد ممكنا من الداخل، وستكون النتيجة مساوية إن أتى التغيير من الخارج وصلنا إذن إلى حالة من "العدم المطلق" التي تحدث عنها الفيلسوف الألماني هيدجر، وانتقلنا من الإحباط المعم إلى انعدام الأمل.

وهذا ما يستوجب التامل بشكل دقيق في مآلات المنطقة

وهو ما يعنى الانتقال من النموذج الكلى الشمولى القائم على هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى نموذج يظهر نوعا من التنازل عن طريق السيطرة التقليدية على قطاعات الحياة فى أفرعها المختلفة، لكن دون التخلي عنها تماما من حيث المبدأ

وعلى ذلك، يمكن القول إن الأنظمة السياسية فى الدول العربية - وفى محاولة للتكيف مع الموجة الثالثة للديمقراطية - حاولت التكيف ولكن وفق نمطها الخاص فعقد التسعينيات فى هذه المنطقة، رغم أنه عقد التغيرات الجوهرية فى بلدان الموجة الثالثة خاصة دول أوروبا الشرقية وبعض دول شمال المتوسط، لكنه لم يشهد التغيرات ذاتها فى دول جنوب المتوسط.

هذا العقد هو ما أدعوه بالعقد الضائع فى المنطقة العربية، حيث ترسخت هياكل الأنظمة السياسية عبر مجموعة من الإجراءات القانونية وشبه القانونية، كما فى تخليد العمل بقانون الطوارئ وتفرغ المؤسسات الدستورية والقضائية والإعلامية من أنوارها الرقابية والحمائية للمجتمع، مما أدى فى النهاية إلى تمسخ قيم الشان العام داخل المجتمع، وأهمها الحرص على المصلحة العامة والاهتمام بالقضايا الوطنية ومركزية قيمة العمل كنتاجية عليا، وهو بدوره ما أدى إلى انحدار المجتمع بكلية نحو القيم الفرية الخلاصية التى تحميه داخل قوقعته الخاصة، لأن شئ غير ذلك سيكون مكلفا بل وباهظا.

وقد ارتبط ذلك بنمط من التحولات الدولية التى ساعدت وشجعت عليه. فحرب الخليج الثانية - التى كان من أهدافها إخراج القوات العراقية من الكويت - ترافقت مع تفكك متلاحق لدول المنظومة الاشتراكية السابقة فى الضفة الأوروبية. لكنها فى ضفة جنوب المتوسط عمت شكلا جديدا من الهيمنة الدولية على القرار الوطنى المستقل عبر ما يسمى النظام العالمى الجديد، وهذا يعنى - عبر ترجمته الرسمية - تجديد القبضة على المجتمعات ومنعها من التأثير بارتداد الموجة الديمقراطية. وعلى ذلك، وجدنا فيما بعد تركيزا دوليا ورسميا على عملية السلام العربية - الإسرائيلية ونجاحها تاما لمصالح هذه المجتمعات فى الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان المجتمع الدولى فى حينها معنيا فقط بإنجاح السلام كسبيل لحل مشاكل المنطقة، وربما يساعد فيما بعد فى الانفتاح السياسى عبر سحب الذريعة القائمة على أن لا إصلاح سياسيا ما دامت دول المشرق فى حالة حرب مع إسرائيل. تستدعى العمل بقوانين الطوارئ وغيرها من القوانين الاستثنائية. وعلى ذلك، كانت صيحات النشاط الديمقراطيين فى تلك الفترة تعصف بها الرياح بعيدا جدا أو ترددها فقط جدران السجون.

وصلت المجتمعات العربية فى تلك الفترة إلى حالة من الإحباط المعم وفقدان الأمل بالتغيير، ونخلنا فى حلقة مفرغة، فلا الأنظمة السياسية ترغب بالتغيير، إن لم تكن تضاف منه، ولا المجتمعات قادرة على التغيير بحكم عقود طويلة من العطالة والأفراطية وانعدام المبادرات الجدية للتغيير.

العربية، ليس على مستوى انظمتها السياسية فحسب، وإنما على مستوى تكوين بنائها الاجتماعية العميقة التي باتت ترسم مسنفلها الأمد وغالباً ما ترتبط هذه البنى بقط القيم التي تحكم هذه التحولات وتدفعها قدماً. وتظهرها على صعيد الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ضمن هذا المدخل السياسي ذي الخلفيات الاجتماعية، تتم قراءة أزمة الدولة العربية الحديثة على أنها أزمة سياسية - اجتماعية تبدأ جذورها مع بداية تكون الدولة العربية ونشأتها في مطلع القرن العشرين، وإن كان البعض يرى ضرورة العودة بذلك إلى فترة التنظيمات العثمانية التي شهدت بداية دخول الإصلاحات السياسية إلى المنطقة العربية.

### أزمة الحداثة العربية :

وترتبط جذور هذه الأزمة مع بداية حركة التحديث التي انطلقت بقوة في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وسيكون إعلان الدستور عام ١٨٧٦ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني التتويج الأخير لهذه الإجراءات الإصلاحية، ثم بدأت محاكاة نموذج التحديث في تونس وسوريا والعراق وبلغت أوجها في مصر في عهد محمد علي باشا، الذي نجح في جعل مصر دولة حديثة بالمعنى التقني للكلمة، وأكثر تقدماً من العديد من الدول الغربية في تلك الحقبة. غير أن التحالف الغربي أدى إلى إجهاد المشروع التحديثي المصري وتصفيته، والذي عني في النهاية إخفاق المشروع التحديثي العربي برمته، حيث بدأت الدولة العربية الحديثة تقوم بناها على أساس فكرة التنظيم والمركزية والسيطرة المطلقة والشاملة على علاقات المجتمع، مما استدعاه أيضاً إلى تطوير وتحديث وسائل الحكم التقنية ونظمه الإجرائية. وترسخت فكرة التقدم في الاجتماع السياسي العربي بوصفها الغاية الأولى التي يسعى لتحقيقها الجميع، بما يعنيه التقدم في المفهوم الغربي من ضرورة اكتساب قدرات العصر وتقنياته وواتر نموه ومظاهره. أي معاشاته والخروج من حالة الجمود التي يعيشها المجتمع العربي، والتي كرسها الموارث التقليدية وعصور الانحطاط المديدة التي مر بها. وهكذا، أصبحت الدولة العربية تحاكي نماذج جاهزة من التقدم الغربي وتلت من أجل تجسيدها في الاجتماع العربي دون الأخذ بالسياقات الخاصة والبيئة الثقافية والتربوية والدينية التي نشأ من خلالها المجتمع العربي في تاريخه الخاص، وعندها نشأت إشكالية النخبة الحاملة لقيم التقدم والدولة الحديثة وتكرست عزلتها عن المجتمع وابتعادها عنه وابتعاده عنها. كذلك، تكرست هذه العزلة من خلال الأطروحات التحديثية التي خلقت أجواء من الانعكاسات السلبية على ثقافة المجتمع، ذلك أنها تبنت مفهوم الدولة التغييرية بوصفها المحرك الأساسي للخروج بالمجتمع العربي من التخلف والجمود إلى التقدم والحداثة، مما خلق حالاً من التوتر الدائم بين أهداف الدولة والنخبة وبين خيارات المجتمع وأماله. وبالتالي، فالدولة العربية المعاصرة هي ثمرة الحداثة المزيفة أو المفسدة، بحيث إن الدولة العربية أخفقت في إنشاء الحداثة وتحقيقها، وليس ذلك

بسبب ما يتميز به المجتمع من عناصر وقيم وفروقات ثقافية ودينية، وإنما بسبب بنية هذه الدولة التحديثية نفسها التي يمكن لها أن تقود إلا إلى الحداثة المجهضة، على حد تعبير برونز غلين، الذي يرى أن الدولة التحديثية التغييرية - التي هي من الدولة العربية المعاصرة - عبارة عن حاصل تضافر واجتماع ثلاثة مفاهيم رئيسية، هي: مفهوم التنظيم المحكم للمجتمع من خلال تطوير القوى والمؤسسات الحديثة من إدارة وأمن وجيش ومخابرات، وجوهر هذا التنظيم هو ضمان سيطرة الدولة المباشرة على العلاقات الاجتماعية، ثم اكتشاف مفهوم التقدم التاريخي ووضع الدولة في مركز القلب من عملية تحقيق هذا التقدم بما يعنيه من استبعاد المشاركة الشعبية الفعلية في الحياة السياسية وتركيب علاقة وثيقة بين الطبقة الحاكمة والدولة بحيث تتشاكل من التماهي بين الغنة الحاكمة والسلطة، وأخيراً مفهوم الوعي التاريخي الذي يجعل من الشعب المحور المباشر للسلطة ومصدرها. وهنا، يتجلى هدف الدولة التغييرية القائم على خلق الوعي الشعبي ولكن من خلال السلطة وعن طريقها.

لقد انتهى نموذج الدولة التحديثية في الوطن العربي إلى قطيعة لا تكف عن التفافم بين الدولة والأمة، ونشأ صراع المصالح والأهداف المتضادة، بين طموحات الدولة في التركيز والسيطرة من أجل الإثراء المباشر من ثروات الوطن، ومصالح الأمة في التنمية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولكن بحكم السيطرة التنفيذية للدولة التي ركزت جميع السلطات في يدها عبر أجهزة متعددة ومتنفةذة تمكنت من إخضاع المجتمع لرغباتها وغاياتها. وانتهى المجتمع العربي إلى نموذج مهزوم أو منهك يقتصر على أي تنظيم حقيقي، وأضاع مركز توازنه وقدرته على التوجه التاريخي بعدما انحسرت أهدافه إلى طموحات عاجلة في ضمان الأمن الشخصي وتحقيق الاكتفاء بالمعيش دون طلب الحاجة. لقد تحققت إذن القطيعة الكاملة بين النظام السياسي العربي والمجتمع العربي، بحيث تكاد تجمع التحليلات السياسية والاجتماعية جميعها، سواء تلك التي تحاول قراءة الواقع وفقاً لتغييراته السياسية اللحظية اليومية، أو تلك التي تقراء التحولات الاجتماعية طويلة الأمد في المجتمعات العربية - على ضرورة التخلص من القراءة الأحادية للمجتمع، والتي تصر على قراءة انثربولوجيا وفق ثقافته، أو تلك التي ترى في سكونه دليلاً على عدم قدرته على التغيير، بحيث يجب النظر إلى الأزمة وفق أطرها وتشكيلها. فالقراءة البانودامية للعالم العربي تبرز بوضوح - تلك الدولتان اللتان كانتا مرشحتين إلى الوصول إلى مصاف السبعينيات، بسبب قدراتهما الذاتية الضخمة وإمكاناتهما البشرية - انتهتا إلى حرب أهلية لا تهدأ حتى تتصاعد، مما أعادهما إلى ما تحت الصفر، وهو ما حفز الولايات المتحدة بشكل رئيسي إلى احتلال إحدهما وهي العراق بحجة البحث

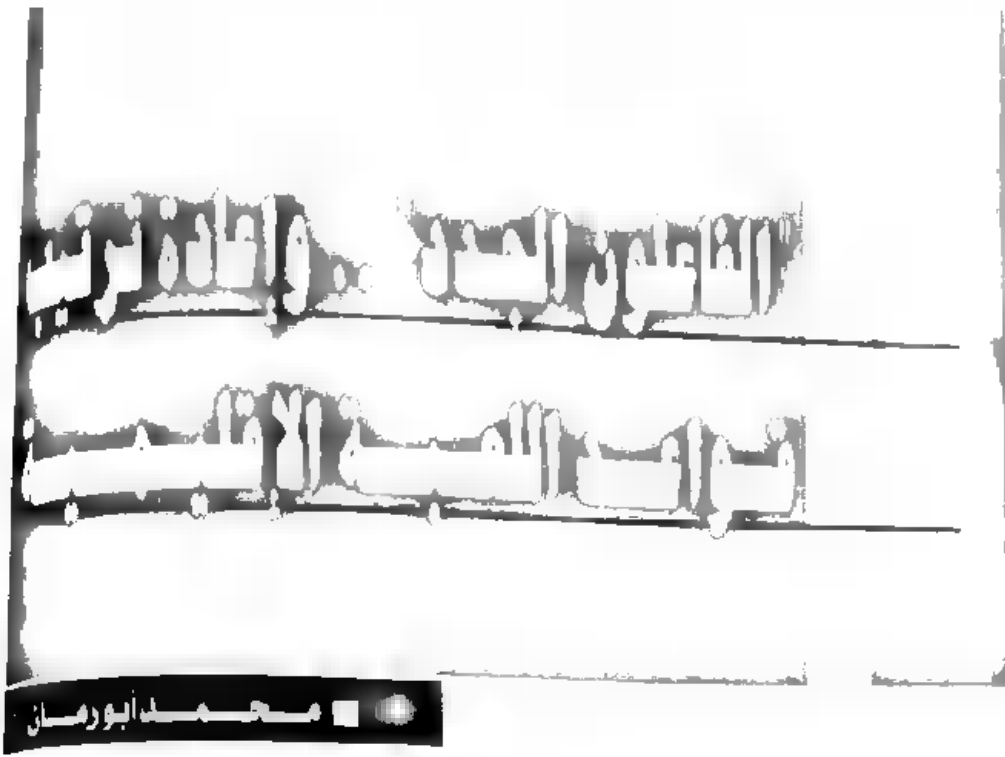


إيمانها بنفسها بوجوبها وأجهزتها، أي بمقابلتها كإداة تنظيم وضبط وسيطرة. وكما لاحظ غليون - بحق - فإن النظم العربية قابلة لتغيير سياساتها من النقيض إلى النقيض، فنراها تنتقل من برامج اشتراكية إلى برامج انفتاحية ليبرالية من دون أن تشعر هذه النظم حتى بضرورة الحاجة إلى تعديل الحكومة أو الأذ خاص. لقد أضحت البنية الاستبدادية كاسنة وثاوية في هذه الأنظمة، بحيث أصبحت تسأل عن استمرارها وبقائها دون السؤال عن شرعيتها وحاجتها إلى التعبير عن رغبات مجتمعها. وهذا ما جعل مستقبل البلاد العربية ينتهي إلى أفاق مسدودة، لا سيما مع غياب أفق التغيير وانعدام التطلعات إلى المستقبل في ضوء الواقع العربي الراهن.

تبدو الديمقراطية هنا وكأنها خيار حتمي لابد من الولوج فيه، حتى تتحول الأزمة السياسية إلى جزء من النقاش العلني والسلمي الذي يشارك فيه الجميع، ويسهم بالتالي في تحقيق البدائل السلمية عن طريق التداول السلمي للسلطة، والتي تضمن تحقيق الرغبات المجتمعية الأغلبية وتضمن في الوقت نفسه حقوق الأقليات وأطرها الثقافية والسياسية العامة. أما الأزمة الاجتماعية، فلا تتم معالجتها بمعزل عن ارتباطاتها السياسية، لكن التخفيف من حدتها والعمل على وضعها كإطار للمنافسة يحتمل الدخول في الحوار بين جميع القوى السياسية والاجتماعية، بشكل يزيل حدة التوتر المتصاعد بين هذه القوى، ويمنعها من اللجوء إلى بدائل غير سلمية تدخل البلاد في حرب أهلية تعصف بالجميع، ويخسر فيها الجميع.

عن أسلحة الدمار الشامل، وتبددت بعيدا أحلام التنمية وأوهام التقدم، حيث أصبحت الجزائر عرضة للفساد والنزاع الأهلي بما أخذ شكله السافر في تورط الدولة في عمليات القتل في أثناء صراعها مع الجماعات الإسلامية، المسلحة كما ثبت ذلك في أكثر من دليل. أما العراق المقسم عرقيا، فقد أنهك الحصار قواه الذاتية على مدى اثني عشر عاما، وكانت الديكتاتورية قد أنهكته أيضا على مدى أربعين عاما. أما قدراته البشرية والعلمية، فقد تبددت في المهجر وخضع في النهاية إلى احتلال أجنبي لا يبدو أنه سينتهي قريبا. أما الدول الأخرى التي ناضلت شعوبها في أوائل القرن من أجل تحقيق الاستقلال وإنجاز الجمهوريات الدستورية التي تضمن المشاركة الشعبية الأوسع، فإنها عادت إلى الملكية مجددا عن طريق الجمهوريات الوراثية أو الملكية. وتبقى الحرب الأهلية المأل الكامن في المستقبل، فالأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها البلدان العربية تؤهب يوميا للدخول في حرب أهلية ينتظرها الجميع على خوف ووجل، فهل يكتفى ذلك لقراءة النهايات السياسية للدولة العربية الحديثة؟ أم أن المستقبل القادم نفسه سيحمل من الإجابات التي لم نستطع حتى التنبؤ بها في الوقت الحالي؟

الصورة بلا شك قاتمة وسوداء، والإحباط المجتمعي نلاحظه باستمرار في تصاعد معدلات الهجرة إلى الخارج وازدياد معدلات الانتحار والبطالة والجريمة في الداخل. فالسلطة العربية الحديثة - كما ثبت تاريخيا - لا تملك عقيدة ذاتية في واقعها، لا قومية ولا تنمية ولا تحديثية ولا حتى دينية من قبل الدول التي نبث الإسلام عقيدة أيديولوجية لها، وإنما عقيدتها الحقيقية هي



محمد أبو رمان

أيديولوجياتها السياسية وأدواتها العملية، وتباينت نماذجها وأدوارها السياسية في سياق المعادلة الإقليمية.

في خلفية هذا المشهد الإقليمي المعقد والمتشابك، زادت أدوار الوحدات السياسية ما دون الدولة العربية، أو ما يمكن أن يطلق عليهم الفاعلون الجدد في المنطقة، فالمحدد الرئيسي لهذا الدور يتمثل بالتحولات الإقليمية ذاتها، والضعف الذي أصاب بنية الدولة العربية، وقلل قيمتها كلاعب وحيد في الساحة الإقليمية.

#### هل ثمة حرب باردة إقليمية ؟

يرى مارتن إنديك، الخبير الأمريكي المعروف، أن الشرق الأوسط يدخل بقوة إلى حرب طائفية باردة (٢)، بدأت شرارة هذه الحرب من العراق ومن الارتفاع الملحوظ في معدلات القتل على الهوية والاحتراق الأهلي الطائفي، وما يتخلله من عمليات بشعة بحق المدنيين والأبرياء، ولا يقف الأمر عند العمليات الميدانية، ففي موازاة ذلك، هنالك خطاب طائفي تحريضي بامتياز، يستدعي كل شروط ومقومات الصراع الأهلي لتعبئة وحشد صفوف أبناء الطائفة في مواجهة الطائفة الأخرى، من خلال مخاطبة غرائز الناس، وتوظيف النص الديني في هذا السياق الاحترابي.

أحد أبرز محركات الصراع الطائفي ليس في العراق وحده، بل في دول عربية أخرى، يتمثل في صعود إيران كقوة إقليمية في المنطقة، ويتجلى ذلك بوضوح في معركة البرنامج النووي الإيراني التي تعيد ترتيب الأوراق الاستراتيجية في المنطقة من جديد، وتؤدي إلى تحول في بناء التحالفات والاستقطابات مرة أخرى،

تبدو صورة المشهد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط اليوم، مختلفة بدرجة كبيرة عن السنوات السابقة، وبالتحديد قبل احتلال العراق، هذا الاختلاف لا ينال فقط أدوار دول الإقليم وأوزان القوى الرئيسية (إنهيار العراق، وصعود إيران، وتراجع مكانة مصر)، إنما يصل إلى مرحلة التغير البنيوي في صيغة المعادلات والتفاعلات الإقليمية، ويتجلى ذلك بوضوح في الدور الجديد للحركات السياسية (غير الحكومية)، وبخولها في إطار الحسابات الاستراتيجية.

إلا أن بروز الحركات السياسية في المنطقة لا يصب في رصيد حركة العولة وتراجع دور الحكومات واتساع رقعة نشاط المجتمع المدني، نتيجة ثورة الانقوميديا والسياسات الليبرالية، كما هو الحال في الدول الغربية، إنما يأتي ذلك في سياق مختلف تماماً وهو أزمة الشرعية التي تلقى بعقب كبير على كاهل الدول العربية في المنطقة، وهو ما يظهر بوضوح الفوضى الأمنية والسياسية في بعض الدول، أو ضعف سلطة الحكومة وسيطرتها على المجتمع في دول أخرى (١).

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر - عالمياً - تظل عنواناً رئيسياً في تاريخ العلاقات الدولية، يتمثل بولوج الحركات الإسلامية في صميم هذا الحقل، من خلال مقاربة "صدام الحضارات" أو بدرجة أدق "الحرب على الإرهاب" فإن احتلال العراق (إقليمياً) هو عنوان لبروز دور "المنظمات غير الحكومية" بوضوح في اللعبة الإقليمية، في حين تبدو السمة المشتركة الرئيسية بين هذه الحركات أنها "إسلامية"، وإن اختلفت

قد يستبعد بعض المتابعين قدرة السعودية والولايات المتحدة على توظيف الجماعات الإسلامية السنية ضد النفوذ الإيراني، خاصة أن هذه الحركات - في أغلبها - معادية للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التجربة التاريخية (الأفغانية مثلاً) تشير إلى إمكانية هذا التوظيف، من خلال تعبئة المشاعر الدينية (في الحالة الإيرانية الحديث عن المشاعر الطائفية) هذا أولاً، وثانياً، فإن المشهد السياسي الحالي وصعود حدة الاستقطاب الطائفي (السنّي - الشيعي) في المنطقة - الذي وصل في العراق إلى تخوم الحرب الأهلية، وفي لبنان إلى أزمة خانقة - هو مؤثر آخر على أن احتمال التوظيف متاح. وأخيراً، فإن تحليل نصوص خطابات القوى الإسلامية السنية والشيعية في العراق - مثلاً - يؤكد أن الطائفية السياسية تتجذر وتحتل مساحة معتبرة لدى الإسلاميين، ويمكن توظيفها بوسائل متعددة في الحرب المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة (٥).

أولى القوى والفصائل المرشحة للتوظيف هي القوى العراقية. سواء السنية أو الشيعية. وإذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية في العراق إلى مستوى أكبر من الفوضى وفشل العملية السياسية، فإن الساحة العراقية ستصبح ساحة لحروب بالوكالة بين إيران من جهة والنظام الرسمي العربي من جهة أخرى. وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن العامل السعودي أخبر نائب الرئيس الأمريكي بيك تشيني في زيارة الأخير للسعودية - أنه لن يقف مكتوف اليدين في حال انسحبت القوات الأمريكية وتركت العراق، وهو ما ينطبق على دول عربية أخرى متخوفة من النفوذ الإيراني في المنطقة. ولعل اجتماع رابيس مع قادة الأجهزة الأمنية لأربع دول عربية (الأردن، مصر، السعودية، الإمارات) في عمان (٢٠ فبراير ٢٠٠٧) دلالة واضحة على الاستعدادات المتخذة بالاستقطاب الإقليمي (٦).

على الطرف المقابل، تمتلك إيران نفوذاً كبيراً في أوساط القوى السياسية الشيعية، ويستسعى إلى توظيف واستثمار هذه القوى في سياق المواجهة العسكرية والأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة. وقد زادت حدة الاحتكاك بين الإيرانيين والجيش الأمريكي في العراق في الآونة الأخيرة، من خلال الإعلان عن اعتقال إيرانيين في العراق، والاستيلاء من مقاتلين عراقيين على أسلحة قادمة من إيران.

### حزب الله .. حجر زاوية في اللعبة الإقليمية :

أحد عناوين الصراع المباشر بين المحور الإيراني - السوري من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى هو حزب الله. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى استصدار قرارات أمنية (قرار مجلس الأمن ١٥٥٩) لنزع سلاح الحزب والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني لهدفين رئيسيين. الأول إضعاف الحزب في الحصة السياسية اللبنانية، وبالتالي إخراجها من دائرة معادلة الصراع الإقليمي، والثاني تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل.

يشير الصحفي الأمريكي المعروف سيمور هيرش - في مقاله الأخير بمجلة نيويورك - الأمريكية - تحول استراتيجي جديد - إلى التطورات الجارية في المنطقة، في ضوء الإدراك الأمريكي الذي يقوم على قضايا رئيسية، الأولى: إن خطر إيران أكبر من خطر الجماعات السنية الراديكالية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإن تدهور الأوضاع في العراق ليس بسبب الفضل الأمريكي وإنما للدور الإيراني، وأخيراً، فإن إيران تمدد المقاتلين في العراق بأسلحة، وهي مسؤولة عن قتل الأمريكيين هناك.

ويكشف هيرش - من خلال رصد لقاءات وحوارات مع عدد من المسؤولين والخبراء الأمريكيين - عن التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية بإعادة تشكيل التحالف في المنطقة على خلفية الصراع مع إيران وخطورة دورها الإقليمي واحتمال امتلاكها برنامجاً نووياً وعلى أساس الاستقطاب الثنائي (ضد إيران)، تقسم إدارة بوش دول المنطقة والحركات المختلفة بين معضنة (مع المحور الأمريكي) ومتطرفة (مع المحور الإيراني). هذا التحول هو موضوع ترحيب لدى العديد من الدول العربية، شتتيد المملكة العربية السعودية، التي تستشعر الخطر الإيراني على مصالحها وعلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة. برينغب هيرش إلى أن التحول الاستراتيجي الأمريكي الجديد هو بمثابة نصر للجناح السعودي في واشنطن، ولجهود الأمير سلطان على وجه الخصوص.

للفارقة المهمة، التي يلفت هيرش الانتباه إليها، هي أنه بينما تضر الإدارة الأمريكية إلى الصراع في المنطقة بين "المعتدلين" والتطرفين، فإن الدول العربية (الحليفة للولايات المتحدة) تنظر فيه على أنه صراع بين المعسكر السنّي والشيعي، وهو ما يشير إلى رجوع الإدارة الأمريكية في علاقتها مع النظم العربية إلى ما بعكر سميت به صفقة الحرب الباردة التي تعنى أولاً التخلي عن دعم الإصلاح والديمقراطية، والتضحية بها على مذبح الاعتبارات الأمنية الاستراتيجية الجديدة، وثانياً مقايضة العمل على استقرار نظم العربية الحليفة ودعمها، مقابل الوقوف في وجه إيران وعمومها الإقليمي (٣).

### الفاعلون الجدد .. التوظيف المتبادل :

يتتقصيد في سياق الاستقطاب الإقليمي الراهن هو توظيف الفاعلين الجدد، خصوصاً الحركات ذات الرذاءات الإسلامية، بشقيها السنّي والشيعي، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. وفي هذا السياق، يشير هيرش مثلاً إلى دور السعودية من خلال نفوذها على الحركات السلفية وعلاقتها المتينة بحركات إسلامية سنية، في مقبمتها جماعة الإخوان المسلمون، إلى تحريك بعض أوائها لمواجهة المد الشيعي المتصاعد في المنطقة، وهو ما يذكر بالدور السعودي في توظيف الجماعات الإسلامية في الحرب الأفغانية في ثمانينيات العقد المنصرم (٤).

تجربتها السياسية، وبالتحديد إذا حصل تفاهم أو حوار بينها وبين الإدارة الأمريكية، فإن هذا النجاح سيعطى الحركات الإسلامية في الدول العربية الأخرى مصداقية وشعبية أكبر، وسيجذر من أزمة النظم، وسيزيد من هاجسها بحدوث تحول في علاقة الإسلاميين بالمجتمع الغربي، سيكون بالضرورة على حساب تلك النظم.

خضعت الحالة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة حماس للاستقطاب الإقليمي، إذ حظيت حماس بدعم كل من إيران وسوريا، بينما وقفت الدول العربية والولايات المتحدة بجانب فتح في حين يثار السؤال حالياً حول مدى قدرة اتفاق مكة (بين فتح وحماس) على الخروج من المأزق السياسي الراهن، وإن كانت أبعاد الاتفاق لم تتضح بعد، خاصة في الإجابة على المطالب الدولية، فإن من الواضح أن الاتفاق يهدف بالدرجة الرئيسية إلى منع انزلاق الحالة الفلسطينية إلى مرحلة أخطر من الصراع الدموي بعد أحداث غزة بين الحركتين، والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

#### تنظيم القاعدة .. فاعل يخلط الأوراق:

بدأ واضحاً منذ احتلال العراق الغزالي الأمريكي للشبيعة الذين تعاون أغلبهم مع الاحتلال، وانخرطوا في العملية السياسية، في حين اتخذ أغلب السنة في البداية موقفاً رافضاً للمشاركة السياسية، وشعروا بأنهم الخاسر الرئيسي من الاحتلال ومخرجاته. وقد ساهمت سيطرة الشبيعة على مرافق الدولة ومؤسساتها الجديدة، وبالتحديد الأمنية والعسكرية منها، في تجذير الفجوة بين السنة والاحتلال الأمريكي والعملية السياسية الجارية، وفي احتضان المجتمع السنّي للمقاومة العراقية، بل ولتنظيم القاعدة (٨).

لم تجد كل العمليات العسكرية والأمنية التي قام بها الأمريكيون في إضعاف المقاومة العراقية وحصار القاعدة، بل مع مرور الوقت كانت القاعدة تتجذر وتتمكن من التحول من جماعة تعتمد على الواقدين العرب المطاردين إلى العراقيين السنة الفاضبين والقلقين من التحولات والتطورات الجديدة في العراق ولم يؤثر مقتل زعيم القاعدة العراقية الأردني "أبو مصعب الزرقاوي" على نشاطها وقوتها، بل أعلنت عن قيام "الإمارة الإسلامية" في العراق، وعن إقامة أحلاف مع عدة عشائر عراقية "حلف المطيبين" (٩).

لم يقف نشاط القاعدة عند حدود العراق، بل تمكنت الشبكة من مد نفوذها ونشاطها ونفوذها إلى العديد من الدول العربية. وبدلاً من جعل العراق مفتاحاً ذهبياً للمشروع الديمقراطي في المنطقة، على حد مزاعم الإدارة الأمريكية، أصبح العراق حاضناً للقاعدة والجماعات المرتبطة بها والمعبدة للحدود، التي استطاعت تطوير أدواتها وقدرتها على التكيف مع أعقد الظروف الأمنية والعسكرية، وأن تبني لنفسها استراتيجية أمنية في المنطقة (١٠).

لقد كان العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في يوليو ٢٠٠٦ (رداً على أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين) نموذجاً - بامتياز - لفهم الحرب بالوكالة في المنطقة، بين كل من إيران وسوريا (اللتين وفرنا الدعم اللوجستي والمالي الكامل للحزب ومقاتليه) وبين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، بينما اتسمت مواقف الدول العربية - الحليفة للولايات المتحدة - بحالة من الجرح والاضطراب الواضح، في ظل الحالة الشعبية العربية التي ترتفع فيها نزعة معاداة الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة (٧).

ولم يكن توقف العدوان، ويعيداً عن تقييم نتائج الحرب الاستراتيجية، نهاية للصراع بين المحورين في لبنان، فقد انعكس الصراع بدرجة عالية من الاحتقان السياسي والطائفي على المستوى الداخلي، وتجلّى ذلك بين ما يسمى بقوة الموالات (قوى الرابع عشر من آذار) التي تشكلت بعد عملية اغتيال الحريري، وبين المعارضة اللبنانية (القوى الشيعية: حزب الله وحركة أمل، والجنرال ميشيل عون، رئيس الجمهورية إميل لحود، وقوى سياسية أخرى)، إذ تعطلت المؤسسات السياسية - على خلفية قضية للحكمة الجنائية في قضية اغتيال الحريري (والمتهم فيها النظام السوري وحلفاؤه) - وانتقلت اللعبة السياسية إلى الشارع واحتقاناته، من خلال عملية حشد وتعبئة شعبية متبادلة، وكادت الأمور تقلت وتصل إلى حافة الهاوية إثر المواجهات الدامية يوم الخميس (٢٥ يناير ٢٠٠٧).

وثمة اتفاق بين أغلب المحللين والسياسيين داخل لبنان وخارجه على أن الطريق الداخلي للحل السياسي بات مغلقاً، وأن الحل الوحيد للخروج من المأزق الراهن يتمثل بتسوية إقليمية بين إيران وسوريا من جهة والسعودية من جهة أخرى، وإلا فإن لبنان سيبقى ساحة خلفية للصراع بين المحورين الإقليميين، وباروميتر لاختبار القوى المتبادل.

#### حماس .. توظيف في إطار اللعبة الداخلية :

تمثل تجربة حماس قراءة أخرى مختلفة لطبيعة الصراع الإقليمي ومستوياته وأبعاده، وطبيعة أدوار الفاعلين الجدد في المنطقة والحركة - التي اتخذت موقفاً رافضاً للتسوية السلمية، والتمزمت بمبدأ المقاومة المسلحة - قامت بتحولات استراتيجية بمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (يناير ٢٠٠٦). وقد كانت صدمة الحركة بالنتائج الكبيرة التي حققتها فيها أكبر من صدمة حركة فتح، التي أمسكت بالسلطة منذ اتفاق أوسلو.

منذ اللحظات الأولى لفوز حماس، بدأت ملامح الصراع بينها وبين حركة فتح (التي خسرت الحكومة، لكنها أمسكت برئاسة الجمهورية) والدول العربية التي أعلنت مبادرة للسلام مع إسرائيل (عام ٢٠٠٢). وليس من باب المبالغة أن التخوف الرسمي العربي من نجاح تجربة حماس كان أكبر من التخوف الإسرائيلي والاعتراض الأمريكي والأوروبي. فحماس بالنسبة للنظم الرسمية العربية تمثل البديل الإسلامي وفي حال نجاح

السعودية وغيرها). هذه الحركات وإن كانت لا تزال - إلى الآن - ذات طابع محلي ودور سياسي داخلي محدود، فإنها تمثل مؤشرا سياسيا لافتا على طبيعة الفجوة المتصعة بين النظام الرسمي العربي وموقف الشارع الذي يظهر تأييده للقوى الإسلامية في كل مرة يتاح له فيها التعبير بحرية عن مواقفه واتجاهاته السياسية.

ولم يأت الصعود الإسلامي الجديد من فراغ، فالانتخابات المحلية في العديد من الدول العربية كانت تؤكد صعود الأحزاب الإسلامية، لكن دور تلك الأحزاب بقي محدودا تاريخيا في إطار المعادلات الداخلية والعلاقة بين هذه الحركات والسلطة السياسية. ولم يتطور هذا الدور في أفضل الأحوال عن صيغة العمل السياسي المحدود المعلن المشروع قانونا (تجربة إخوان الأردن، الكويت، اليمن) أو المعلن غير المشروع قانونا (إخوان مصر، والتيار الإصلاحي السعودي)، أو المحظور قانونا ونشاطا (تونس، سوريا).

يكمن التحول الحقيقي الذي دفع بالحركات الإسلامية إلى واجهة التفاعلات الإقليمية في دور العامل الخارجي (بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية)، إذ كانت الاستراتيجية الأمريكية تقوم في مرحلة الحرب الباردة على سياسة الاحتواء وحماية الدول الصديقة ودعم استقرارها من خلال الحفاظ على الوضع الراهن، كما جرى تطوير نظرية الاحتواء بعد الحرب الباردة على المستوى الإقليمي من خلال ما سمي بسياسة "الاحتواء المزدوج" (لكل من العراق وإيران) (١١).

إلا أن أحداث سبتمبر صدمت الأوساط السياسية الأمريكية ومراكز الأبحاث في واشنطن، ودفعت إلى مراجعات كبيرة في الإدارة الأمريكية، مما أدى في المحصلة إلى انقلاب في التفكير الاستراتيجي تجاه المنطقة. وبرزت رؤية داخل مؤسسات صنع القرار وفي صفوف المحافظين الجدد تنادي بإعادة النظر في العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة والنظم "الديمقراطية العربية" الصديقة، التي تصدر أزماتها الداخلية إلى الغرب (١٢).

حجر الزاوية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر - يقوم على تغيير الأوضاع جذريا في منطقة الشرق الأوسط، والدفع باتجاه الإصلاح المتكامل (سياسيا، اقتصاديا، وثقافيا). وسواء أكانت دعوة الإصلاح الأمريكية صابغة أم مجرد دعاية لتخفي أهدافا أخرى تتمثل بتفتيت المنطقة وتجزئتها، فإن المحصلة العملية هي أن السياسة الأمريكية انتقلت من مبدأ الحفاظ على الواقع والإبقاء عليه إلى تحفيز التغيير (١٣).

احتلال العراق كان مفتاح التحولات البنيوية الهائلة في المنطقة. ومع أن الأمريكيين نجحوا في إسقاط الحكم العراقي عسكريا (٢٠٠٣) في قرابة الشهر، من دون مصادمات عسكرية معتبرة، إلا أن مشروعهم السياسي في إعادة بناء العراق فشل فشلا نريعا. وقد ظهرت علامات المازق الأمريكي بالتدريج منذ الأيام الأولى للاحتلال وفي مقابل الإخفاق الأمريكي - في ظل

لقد أصبحت المجموعات العابرة الحدود بعد احتلال العراق ظاهرة سياسية - أمنية واضحة في المنطقة، ولم يعد مستغربا أن يقضى مطلوبون أمثيون في السعودية (كحالة عبدالله الرشود) أو اليمن أو الأردن في القتال في العراق، أو أن تجد منصات المتطوعين العرب في العراق وإذا كان الجزم بوجود دعم خارجي من نظم معينة للجماعات المرتبطة بالقاعدة أمرا يصعب إثباته أو التحقق منه، فإن ما يصعب إنكاره هو وجود تساهل من قبل بعض النظم العربية في السماح بتدفق الدعم المالي والبشري للقاعدة في العراق، وتأتي هذا التساهل لأسباب معينة، منها: إن نجاح العملية السياسية الجارية واستقرار العراق في ظل الوصاية الأمريكية أمر غير مرغوب لدى نظم عربية تخشى من تداعيات ذلك على المعادلات الداخلية في دولها.

بالنسبة لأطراف عربية رسمية، فإن دور القاعدة (ومجموعات المقاومة السنية) في الصراع العراقي يفشل المشروع الأمريكي أولا، مما ينهي قصة الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، ويقف كذلك حائلا دون السيطرة الشعبية أو الإيرانية على العراق. لكن مشكلة الحكومات العربية هي أن دور القاعدة لا يقف عند العراق، بل أصبح العراق مركزا تنطلق منه وتأتي إليه المجموعات المؤيدة للقاعدة، وأحداث عمان (نوفمبر ٢٠٠٥) والمواجهات الأمنية مع القوات السورية واللبنانية هي أحد تجليات الدور والنشاط الجديد للقاعدة في المنطقة وثمة مؤشرات حاليا على وجود إرهابيات لنشاط للمجموعات المؤيدة للقاعدة في كل من لبنان (عصابة أنصار السنة، فتح الإسلام) وفلسطين (جيش الإسلام).

يا كانت القراءة السياسية لدور القاعدة، فإن تفسير صعودها وانتشارها في المنطقة، بل وامتدادها لمناطق أخرى (شمال إفريقيا)، يبقى في سياق الشروط الموضوعية التي توفر التربة الخصبة لنمو الجماعات "الرايكانية" التي تمثل جوابا سائرا على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية، وعجز النظام الرسمي العربي عن مواجهة التحديات الاستراتيجية، فالقاعدة هي أحد أبرز تجليات أزمة الشرعية والكفاءة في الحالة السياسية العربية الراهنة.

نبو المفارقة اللافتة أن الإدراك الأمريكي مبني على فرضيات صحيحة تربط بين سوء الحال في العالم العربي وانتشار الراديكالية الإسلامية من ناحية، وعلى أهمية وحيوية الإصلاح الشامل كمدخل وحيد للحل إلا أن مشكلة الفرضيات الأمريكية أنها تغفل دور العامل الخارجي والاحتلال الصهيوني في نمو هذه الجماعات من ناحية، وأن الإدارة الأمريكية - من ناحية أخرى - لا تمتلك مصداقية في دعوتها للإصلاح، كما أن السياسات الأمريكية - هي ذاتها - التي تدفع الشعوب نحو الراديكالية والأصولية وليس الإصلاح والليبرالية.

**الإسلاميون الساكنون .. أدوات بانقلاب التوظيف :**

على الجبهة المقابلة، تقف الحركات الإسلامية الأخرى في العديد من الدول العربية (الأردن، مصر، الكويت، البحرين،

عدم القدرة على بناء نظام سياسي يحظى بالشرعية المبنية على الرضا العام، واستمرار المعارضة السنية وضعف المؤسسات الرسمية وغياب الدور المؤسسي للسلطة - بدأت تظهر حركات مقاومة تمتد وتتجذر مع مرور الوقت، حتى أصبحت على مستوى عال من الاحتراف والقدرات العسكرية والأمنية (١٤)

في ضوء المراجعة الاستراتيجية الأمريكية، جرى تحول مواز في رؤية صناع القرار ومراكز الخبرة البحثية فيما يتعلق بالسياسة الطائفية الأمريكية في المنطقة، فبدأت تتروى أفكار وروى انعكست بالفعل على السياسة الأمريكية في العراق، تقوم على إعادة تشكيل التحالف مع "الشبيحة المعتدلين" العرب في مواجهة المنظمات السنية "المتطرفة"، التي أوقعت أحداث سبتمبر، وهو بمثابة تحول كبير عن مسار السياسة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي أدت آنذاك إلى تحالف تاريخي وثيق بين الولايات المتحدة والنظم العربية السنية المحافظة (١٥).

وإذا كانت الانتخابات الفلسطينية علامة فارقة على صعود الإسلاميين، من خلال الفوز الكاسح لحماس، فإن الانتخابات البرلمانية الأردنية عام ٢٠٠٣ أثبتت أن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية الكبرى في البلاد - على الرغم من قانون الصوت الواحد الذي يحد من اللعبة الانتخابية - إذ حصلوا على ١٧ مقعداً (من ١١٠ مقاعد)، وكذلك الانتخابات النيابية المصرية ٢٠٠٥، على الرغم من الملاحظات الواسعة عليها، إذ حصل الإخوان على ٨٨ مقعداً من أصل ٤٥٤ مقعداً. والجال نفسه في الانتخابات النيابية في الكويت والبحرين، والانتخابات البلدية في السعودية (١٦).

## الهوامش والمراجع :

١- انظر: د. مارينا أوتاواي، دور الاطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير، في: مجموعة باحثين، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١ ٢٠٠٧، ص ص (٢٦١-٢٩٠).

٢- انظر:

- Seymour Hersh, A Strategic Shift, the New Yorker, 25-2-2007 [www.newyorker.com](http://www.newyorker.com)

٣- انظر المرجع السابق.

٤- انظر المرجع السابق.

٥- انظر: محمد أبو رمان، معركة بغداد وويلاتها القادمة، الغد، ٧ يناير ٢٠٠٧.

٦- سيمور هيرش، مرجع سابق، انظر حول الاجتماع الأمني صحيفة الحياة اللبنانية، ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

٧- انظر: مامون كيوان، المواقف العربية والإسلامية، في ملف العدوان على لبنان، مجلة شئون الأوسط، ع ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، ص ص (٢٧-٤٧).

لكن هنالك تبايناً واضحاً في مواقف الحركات الإسلامية من الصراع الإقليمي في المنطقة، وهو ما ينطبق بالدرجة نفسها على جماعة الإخوان المسلمين ذاتها. ففي حين تقف حركة حماس وإخوان الأردن وحزب العمل اللبناني (بقيادة فتحى يكن الزعيم السابق لإخوان لبنان) في صف المحور الإيراني - السوري (١٧) يشارك إخوان العراق - في المقابل - في العملية السياسية ويشترك إخوان سوريا مع عبدالحليم خدام في تشكيل جبهة الخلاص الوطني (١٨). وتؤيد الجماعة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين) في لبنان تيار المستقبل في مواجهة حزب الله.

الاختلاف بين مواقف الإخوان هو دلالة واضحة على ضد ما يسمى بالتنظيم العالمي من ناحية، وتغليب الاعتبارات المحلية في تحديد المواقف الاستراتيجية من ناحية أخرى.

وخلاصة القول إن برزخ الفاعلين الجدد، كمحدد رئيسي في اللعبة الإقليمية، إنما يعكس حقيقة تضعضع الدولة القطرية العربية، نتيجة لحالة من الانهيار والفوضى وضعف السلطة في عدة دول من ناحية، ولصعود مواز لظاهرة الطائفية السياسية من ناحية أخرى. إن كل ذلك يجعل من توظيف هذه الحركات في معادلة الصراع المحتدم بين المحور الأمريكي والإيراني احتمالاً قائماً بقوة، بل إن هنالك اتجاهات واسعة من السياسيين الأمريكيين والإسرائيليين والعرب يدعو إليه (١٩). في المقابل، فإن مستقبل الإسلاميين مرتبط بدرجة رئيسية بتطور المشهد الإقليمي بأسره، في حال اتجه نحو صيفقات أو صراعات وحروب. لكن ما هو واضح بجملاء - من خلال تجربة السنوات الأخيرة بعد احتلال العراق - أن البديل القوى والقادر على ملء الفراغ، في حال تفكك الدول أضعف السلطات، هي الحركات الإسلامية.

٨- قارن ذلك بـ: نعيم كلاب، نهب العراق سعياً لتيويها المحافظين الجدد، المستقبل العربي، ع ٢٠٨، أكتوبر ٢٠٠٤، ص (٢٥-٤٨)

٩- انظر مروان شحادة، القاعدة تعتبر "دولتها" في العراق أولى من الدولة الفلسطينية، الحياة الثقافية، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

١٠- انظر

- Who Wins in Iraq, Foreign Policy, March/ April 2007.

www.available online at foreignpolicy.org

www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story\_id=3704

١١- انظر هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، ٢٠٠٢، ص (١٧٥-١٩٢)

١٢- انظر

- Joseph Nye, Redefining the National Interest, Foreign Affairs, July- August, p.24

- وقارن ذلك بـ: تصريح لمارتن إندريك يقول فيه: "إن خطأ واشنطن الوحيد في الشرق الأوسط هو دعم نظم قشلت على نحو مستمر في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، إن هذه النظم فضلت التعامل مع مشكلة حرية التعبير عن الرأي السياسي في بلدانها عن طريق توجيه المعارضة ضدها، الجزيرة نت، ١١ أكتوبر ٢٠٠١، (www.aljazeera.net)

١٣- انظر نص الوثيقة على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الانترنت.

١٤- انظر تقريراً لمؤسسة كارنيجي بعد أسابيع قليلة على الحرب على العراق بعنوان "من النصر إلى النجاح يقدم تحليلاً لنقاط الضعف في الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب (تشرته مجلة Foreign Policy)، موقع مركز كارنيجي على شبكة الانترنت.

وقارن ذلك بـ:

Joseph Biden, Getting it Right in Iraq

على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن: www.csis.org، وقارن ذلك بـ:

Colonel Daniel Smith, The Psychological of War, Iraq and Vietnam, www.fpiif.org.

١٥- قارن ذلك بـ: جوان كول، الشيعة العراقيون.. تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٢، ص (٩٤-١١٠). وقد صدرت مجلة نيوزويك أحد أعضائها بمانشيت رئيسي بعنوان "تهوؤ الشيعة" (انظر مجلة نيوزويك، النسخة العربية، ٢ مارس ٢٠٠٤)

١٦- انظر سيدي احمد ولد احمد سالم، الإسلاميون ختائج انتخابية، الجزيرة نت، ملفات خاصة (المد الإسلامي في المجالس التشريعية)، www.aljazeera.net

١٧- انظر محمد أبو رمان، الإخوان وإيران: ما وراء النص، الغد الأردنية، ٤ فبراير ٢٠٠٧، www.alghad.jo

١٨- بشير هيرش في مقاله المذكور إلى أن جنبلات حاول إقناع نائب الرئيس تشيني بأن على الإدارة الأمريكية -إذا أرادت التحرك ضد سوريا- الحديث مع الإخوان المسلمين السوريين، وإلا فإن هذا التحرك لن يجدى انظر سيمور هيرش، مرجع سابق

١٩- انظر سيمور هيرش، مرجع سابق

## مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة

## في الخليج العربي

د. محمد عبد السلام

التنوع على امتداد مساحتها تواجه مشكلة، لذا توجد بعض المناطق شبه المنفصلة داخل الدولة.

٢- إن الدول الكبرى، ذات الموارد المالية الكبيرة والمؤسسات العسكرية القوية، تواجه مشكلات أمن من نوع مختلف. فعادة ما يقال "إنه كلما زادت قوة الدولة زاد شعورها بعدم الأمن"، إذ إنها تصبح مصدر جذب لأنوعية خاصة من التهديدات المعقدة، فلهذا الكثير من الأهداف الحيوية التي ترغب في حمايتها، كما أن انتشار مصالحها وقواتها عبر البحار يجعلها معرضة بشدة للتهديد من جانب أطراف عديدة، ومن أكثر من اتجاه غير متوقع، لاسيما إذا تدخلت قواتها بشكل مباشر في الصراعات الإقليمية أو الحروب الأهلية، بحيث يتطلب التعامل مع ذلك الوضع ميزانيات دفاع هائلة.

لكن رغم ذلك، تظل القاعدة التقليدية التي تشير إلى أن "الصغر خطر" قائمة ومؤثرة، فقد كانت هناك دائما مشكلة حادة تسمى "أمن الدول الصغيرة" تنطبق على بعض دول المنطقة، ومنها بعض دول الخليج العربية، يمكن تناول أهم ما يتعلق بها في محورين، يتعلق الأول بطبيعة تلك المشكلة، ويرتبط الآخر بالاستراتيجيات السائدة للتعامل معها:

### أولا- المشكلات الدفاعية للدول الصغيرة :

تواجه الدول الصغيرة مشكلة أمن تقليدية حادة، فيما يتعلق بالقدرة على الدفاع عن الدولة، بفعل حالة الانكشاف الاستراتيجية لها، وفيما يتعلق بالتعامل مع احتمالات الهجمات العسكرية الخارجية واسعة النطاق، بفعل عدة عوامل. تتعلق

لم تعد هناك دولة في العالم - أيا كان حجمها - بمنأى عن التهديدات الأمنية التي أصبحت تطول، أو يمكن أن تمس، كل الدول بدون استثناء أحد في المرحلة الحالية، فلم يعد العامل الجيو-استراتيجي، المتعلق بمساحة الأرض وعدد السكان، يمثل محددًا نهائيا أو حاسما بالنسبة لحالة التوازن الدفاعي للدولة، كما كان الأمر في الماضي بفعل تطور نظم التسليح طويلة المدى العابرة للأقاليم، والتي يمكن أن تصل إلى أي مكان في الدول مقرامية الأطراف. كما أن مصادر التهديد الجديدة العابرة للحدود، كإعمال الإرهاب، تتسم بملامح تحيد قدرة الدول على الردع. فدولة بحجم الولايات المتحدة تواجه نفس مشكلة دولة مثل كينيا، إذ إن القدرة على ردع أعمال تلك الجماعات تتسم بالحدودية، بفعل عدم وجود ما يمكن استهدافه لديها، سواء كان الأمر يتعلق بأرض أو شعب أو مرافق أو "طموحات مستقبلية".

من ناحية أخرى، فإن ثمة عنصرين قد القيا بتأثيراتهما على التوجهات التقليدية لتحليل العلاقة بين حجم الدولة وحالتها الأمنية، خاصة من الزاوية الدفاعية، كالتالي :

١- إنه إذا كان صغر المساحة الجغرافية أو قلة عدد السكان تمثل تقليديا، وفقا لمعادلات حسابات قوة الدولة، عنصر ضعف استراتيجي واضح، فإن كون مثل تلك العوامل، في الحالة العكسية، ممثلة لعناصر قوة، رهن بقدرة الدولة على إدارة حجمها الكبير، كحماية الحدود الطويلة أو توظيف قدرات السكان. فنول واسعة المساحة في المنطقة العربية، كالسودان، تتعرض لتدخلات مباشرة من جانب معظم الدول المجاورة لها، كما أن قدرتها على السيطرة على كل فئات السكان شديدي



بالخصائص القومية للدولة أو البيئة الاستراتيجية المحيطة بها.

الاحكام القومية ، التي يبدو لها كل شيء اكبر من حجمه الطبيعي في الواقع. وتعمل تقديراتها إلى توقع المخاطر كإطار معتاد للتفكير. بحيث تنحول نظرية الأمن إلى نظرية عدم أمن في الواقع. وهو ما حدث بالنسبة لإسرائيل في مرحلة ما بعد قيام الدولة. ولا تزال تأثيراته قائمة حتى الآن فهناك أقوال لقيادات الدولة الأوائل تشير إلى أنه ليست لدى إسرائيل سياسة خارجية. وإنما فقط سياسة أمنية. وأنه إذا تعارضت اعتبارات الأمن مع اعتبارات السلام مع الجوار. فإن اعتبارات الأمن هي التي سوف يتم تبنيها في النهاية.

١- إن مساحتها الجغرافية صغيرة. ولا توجد موانع طبيعية لا يمكن اجتيازها. كما إن المسافات البرية أو البحرية قصيرة. وبالتالي فإن عمقها الاستراتيجي ينجم بالمحدودية. والنتيجة هي احتياجها يبدو نظرياً سهلاً. بخلاف حالة تاريخية يتم الحديث عنها عادة في هذا الإطار. هي حالة روسيا التي كان يمكن لقواتها الانسحاب أمام القوات الألمانية. التي تكفلت بها ضربة الدولة بعد ذلك في الحرب العالمية الثانية.

لكن نظرية الدول الصغيرة لا تفسر أيضاً كل ما يتعلق بأمن دول الخليج. فهذه الدول ليست أولاً دول مسددة أو دولاً ميكروسكوبية أو دول جزر. كما هو الحال بالنسبة لموناكو أو أندورا أو ليختنشتاين أو فيجي أو باليو أوسانت فينيست أو سانت لوتشيا. وعدد كبير من الدول التي لا يعرف الكثيرون مجرد اسمها في جنوب المحيط الهادي أو البحر الكاريبي. وليس لمعظمها تمثيل في الأمم المتحدة. يضاف لذلك ما يلي

٢- أن عدد سكانها ينضم بالمحدودية أيضاً. وهو ما يطرح تأثيرات معروفة تتعلق بما يسمى الوعاء الدفاعي المرتبط بعدد الأفراد القابلين للتجنيد. أو تأثيرات الكثافة السكانية على تقدم القوات المتأخرة. إضافة إلى مسألة التركيز السكاني. وهي مسألة تفرغ في مجملها تأثيرات أمنية تتجاوز فكرة الدفاع عن الدولة خارجياً. بالنظر لعدد المقيمين من غير المواطنين في الخليج.

١- إن لدى معظم دول الخليج قدرات مالية كبيرة. بما يعني أن خياراتها الدفاعية أوسع كثيراً مما هو قائم في الدول الأخرى. رغم أنها قد تكون خيارات غير تقليدية أحياناً

٣- إنها تقع في منطقة استراتيجية شديدة التعقيد. فهي محاطة بجيران من القوى الإقليمية القوية من كل جانب. والتي تحاور سلوكياتها الدفاعية في التعامل معها حدود النيات الخاصة منهبد هوية الدول. أو النظر إليها باعتبارها تابعة لها. في العمليات الفعلية. التي ترتبط باحتلال دولة أو احتلال جزر. والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية. وإطلاق التهديدات طوال الوقت.

٢- إن دول الخليج لا تقع في الطرف البعيد من العالم. وإنما في أكثر مناطق العالم تدويلاً من الناحية الأمنية والدفاعية. وبالتالي فإن المشكلة الأمنية في الخليج ليست مشكلة دول أو إقليم فقط.

٣- إن لدى دول الخليج خبرة كبيرة في إدارة التوترات الأمنية والدفاعية. فقد عاشت تلك المنطقة لما يقرب من ٣٠ سنة حتى الآن في حالة من التوتر أو الصراع أو الحرب المتواصلة وبالتالي. فإن المسألة أكثر تعقيداً بكثير من مجرد وجود خصائص قومية أو بيئة استراتيجية تفرض تحديات أو تطرح مخاطر تقوم الدول بالرد عليها وفق أنماط عمل دفاعية بسيطة. على نحو ما يوضحه المحور التالي

#### ثانياً- السياسات الدفاعية للدول الصغيرة :

إن الجانب الآخر لمشكلات أمن الدول الصغيرة هو أنها عادة ما تكون غير قادرة على الدفاع عن نفسها بقدراتها الخاصة. أو وفق أية استراتيجيات دفاعية تقليدية. بفعل الاختلالات الهيكلية الواسعة بينها وبين الدول المتأخرة لها. أو التي يوجد تصور بأنها قد تستهدفها أو تبتزها بصورة ما لكن لأن الأمن يمثل في النهاية غريزة إنسانية. فإن الدول تسمى بكل الطرق للبحث عن سبل للحفاظ عليه

النتيجة الأساسية لهذا الوضع هي أن عقيدة دفاعية أو مبدأ ذات طابع خاص تتشكل داخل الدوائر الرسمية. فهي لا تستطيع تجاوز أية إشارة تهديدية قائمة من المحيط الخارجي. حتى لو كان الأمر يتعلق بمجرد تصريحات سياسية غير مترافقة مع تصرفات عملية. كما أنها عادة ما تفكر بأسلوب أسوأ حالة ممكنة. أو أنها لا تمتلك ترفاً افتراض أن لدى الأطراف الأخرى نيات حسنة. أو أنها يمكن أن تتعامل مع الاحتمال الأقل ضراوة. كما تشير خبرة الكويت مع عراق صدام حسين قبل غزو قواتها لها عام ١٩٩٠

وتتيح خبرة العلاقات الدولية مجالاً واسعاً لتصور النماذج التي حاولت من خلالها الدول. عموماً. أن تحافظ على توازن حالتها الدفاعية. وهو ما يمكن استعراضه مع التطبيق على حالات دول الخليج العربي الصغيرة في النقاط التالية

في بعض الأحوال. تتحول العقائد الأمنية للدول الصغيرة إلى عقد أمنية ويشير كثير من التحليلات الدولية إلى ما يسمى عقد

١- تجيش الدولة. وهو أحد الخيارات الشهيرة التي اتبعتها دولة مثل إسرائيل في ظل تقييم محدد لمشكلتها الأمنية. فقد كانت تصور دوماً أنها جزيرة صغيرة في محيط معاد لها. مع عدم ثقة مزمّن في إمكانية أن تقوم أطراف أخرى بالدفاع عنها في حالات الطوارئ القصوى. مما قاد إلى اتباع نمط تجيش الدولة كلها تقريباً. أو كل من هم في من يتبع المشاركة في العملية القتالية. من خلال تشكيل جيش عامل صغير. وقوات احتياط شبه نظامية. مع نظام تعبئة فعال يتيح رفع عدد القوات من ١٥٠ ألف جندي إلى ٦٥٠ ألف جندي في فترة زمنية قصيرة.

ولقد كانت لهذا النظام مشكلاته العادة الخاصة بعدم قدرة اقتصاد الدولة على احتمال التعبئة العامة لفترة طويلة. وتحول الدولة نفسها إلى معسكر كبير تسيطر عليه الميول الأمنية. ولم يكن لهذا النظام أيضاً أن يصمد دون دعم خارجي مباشر من قوة كبرى - هي الولايات المتحدة حالياً - يتيح لها التفوق التسليحي على الأطراف الأخرى. خاصة في مجال القوات الجوية. ويتيح لها احتياطياً استراتيجياً من الأسلحة والنخائر خلال الحروب الفعلية.

ولقد كان هناك شك دائم في صلاحية مثل هذا النمط بالنسبة لدول الخليج. فعند السكان في دول الخليج الصغيرة من المواطنين أقل بكثير مما هو متصور لمواجهة الجيوش العاتية الموجودة في الجوار. حتى لو تم تجيش كل من يستطيع حمل السلاح في الدولة. وبعض المقيمين. فقد كان لدى عراق صدام حسين - على سبيل المثال - جيش يتكون من ٦٥٠ ألف جندي على الأقل. بخلاف القوات شبه العسكرية. ولدى الحرس الثوري الإيراني فقط ١٠٠ ألف جندي تقريباً. كما أن تركيبة السكان في بعض الدول. والاعتبارات السياسية والأمنية الخاصة بوجود الجيوش الضخمة. كانت تحد من مثل هذه التوجهات. على الرغم من حرص تلك الدول على تسليح قواتها بشكل متطور.

٢- التحالفات الإقليمية. وهو خيار شديد الجاذبية. ويبدو مثالياً في ظاهره. حيث يمكن أن تقوم الدول الصغيرة بتشكيل قوة دفاع مشتركة تتألف من عناصر من قوات الدول المجاورة. وهي الفكرة التي كانت قائمة منذ وقت طويل في الخليج. وعبرت عنها قوات درع الجزيرة لكن كل التقديرات الخليجية ذاتها تشير إلى أن ذلك الخيار لم يكتسب فعالية أبداً. ولم يتم في إطاره سوى تشكيل قوة محدودة العدد. منفصلة في قياداتها تقريباً. رغم وجود مشروع عماني لضاعفة أعداد القوات وتطوير تسليحها. وفي وقت ما كان من المتصور أن يتسع هذا الإطار ليشمل دولاً عربية أخرى كمصر وسوريا في إطار ما كان معروفاً باسم إعلان دمشق في بداية التسعينيات.

إن النموذج الرئيسي القائم في العالم بهذا الشأن هو حلف الناتو. الذي تم تشكيله لمواجهة تهديد سوفيتي لم تكن أية دولة أوروبية قادرة على مواجهته بمفردها أياً كانت عناصر قدراتها وتشير أية مقارنة لوضع دول الخليج بوضع دول أوروبا إلى أن هذا النموذج لم يكن ليحل ببساطة. بفعل عوامل كثيرة تتعلق

بحساسية القضايا الخاصة بامتلاك واستخدام وقيادة القوات في الخليج. وربما عدم الثقة أحياناً بين الدول فيما يتعلق بالجيوش. وهي سمة عربية عامة مارست تأثيراتها على معاداة الدفاع العربي المشترك. وعلى مجالس التعاون العربية الفرعي كلها. وحتى على المستويات الثنائية في حالات كانت الدول تتعرض فيها لتهديدات خارجية حقيقية.

لكن على أي حال. لا يزال هذا النموذج قيد التفاعل في منطقة الخليج. في ظل وجود أفكار ذات أهمية خاصة تتمثل بإمكانية التعاون في مجالات لا ترتبط بالضرورة بالقوات البرية كتشكيل نظام جوي خليجي موحد. أو مجلس لرؤساء أركان الجيوش الخليجية. وغيرها من الأفكار "القطاعية" التي يمكن أن تسهم في تدعيم أمن الدول. حتى لو لم يكن من الممكن أن تمثل أساساً لحل مشكلتها الأمنية.

٣- الحياد العسكري. وهو نموذج دولي معروف اتبعت بعض الدول كسويسرا. التي كثيراً ما كانت تواجه نفس المأزق الدفاعي. في ظل وجودها في منطقة تحيط بها القوى الكبرى. التي خاضت حروباً عالمية في القرن العشرين. فأحياناً ما يكون الحل هو أن تعلن الدولة أنها محايدة. وأنها لا تنوي تشكيل قوات نظامية بالمعنى المعروف. بصورة تخلق قيوداً معنوياً على قيام الأطراف الأخرى بمهاجمتها عسكرياً.

إن مثل هذه الخيارات التي فضلتها بعض الدول الصغيرة في العالم لم تكن مطروحة أبداً في منطقة الخليج العربي. فقد كان الحياد السويسري فعالاً. لأن الدول المجاورة وجدت أن من مصلحتها احترامه. وأصبحت سويسرا وفقاً له تتمتع بأهمية لكل الأطراف. حيث يمكن أن تكون الطرف الذي يتولى مهام إنسانية بين المتقاتلين. أو يتم من خلاله عمليات التبادل والتفاهم والاتصال. وهو أمر ليس متصوراً في منطقة كالخليج لم نحترم فيها الدول الكبيرة أبداً سيادة أو خصوصية الدول الأخرى. ولم تتشكل فيها قواعد اشتباك مستقرة. خاصة في ظل وجود الثروة النفطية التي تفرى بالعدوان وتثير الاطماع.

لكن أيضاً يمكن ملاحظة سمة خاصة في السياسات الخارجية (والدفاعية) الخليجية. فتلك الدول تحاول قدر الإمكان أن تنأى بنفسها عن صراعات الدول الكبيرة. وأن تبدو محايدة قدر الإمكان. ولا تتخذ مواقف معلنة حتى تجاه قضايا جوهرية تخص أمنها. لكنها - على أي حال - لم تتمكن عملياً من أن تكون محايدة أبداً. ووجدت نفسها طرفاً في كل الصراعات. وفي الفترة الأخيرة. بدأت سياساتها تتحرك بشكل معلّن. عندما وصلت التفاعلات الإقليمية إلى "المساحة النووية".

٤- التحالف الدولي. كان التحالف الدفاعي مع قوة خارجية كبرى يمثل أحد الخيارات الرئيسية التي سعت الدول الصغيرة. وحتى المتوسطة والكبيرة. لاتباعها بهدف الحفاظ على أمنها. ولا يتعلق الأمر هنا فقط ببعض الإمارات الأوروبية الصغيرة التي وضعت نفسها تحت حماية الدول الأوروبية المجاورة. أو دول جنوب الهادي التي اتبعت نفس النمط مع استراليا. متخيلة عن

لكن التقييم العام لتكلفة وعائد التحالفات الدفاعية في الخليج لا يزال يصعب في اتجاه جدوى هذا الخيار. فرغم أنه يبدو مكلفا من زاوية السياسة الإقليمية والسياسة الداخلية، وأحيانا النفقات المالية، فإنه بدون وجود التحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، كبريطانيا وفرنسا، كان من الممكن أن يتعرض أمن دول الخليج لتهديدات بقاء حقيقية. فسلوك الدول المجاورة، كعراق صدام حسين أو إيران في عهد الشاه أو الثورة الإسلامية، لم يثبت أبدا أنه يتسم بالانضباط، وكان من الممكن أن تفقد ثلاث من هذه الدول على الأقل استقلالها، لو لم تكن التحالفات الدفاعية الدولية قائمة.

وهكذا، استقرت الصيغة الخاصة بأمن الدول الصغيرة في منطقة الخليج العربي على وجود معادلة مركبة يعتمد فيها أمن تلك الدول على مجموعة من التوجهات الدفاعية التي تتصل بكثير من الخيارات السابقة. فهناك جيوش وطنية تحاول دول الخليج تدعيمها، وحد معين من التعاون العسكري بين دول المنطقة ذاتها، ومحاولة لعدم التورط في صراعات القوى الإقليمية المجاورة، مع إبرام تحالفات دفاعية مع القوى الكبرى المسيطرة في العالم، خاصة الولايات المتحدة.

ولقد كانت هناك دائما توجهات إضافية، ظهرت في حالات الدول الصغيرة المختلفة في العالم، وظهرت أو لم تظهر بأشكال مختلفة في منطقة الخليج، في وقت كان فيه خيار التعاون مع الدول العربية المجاورة استراتيجية للخليج، مثل مصر، قائما، ولا يزال مطروحا. كما أن اتجاه التعاون مع الغاتوقد تنامي في الفترة الأخيرة، وهناك توجهات جديدة تتعلق بالقدرات النووية في مواجهة الامتلاك الإيراني المحتمل لأسلحة نووية، فمعضلة أمن الخليج هي أن أشكالا جديدة من التهديدات تظهر مع الوقت، على نحو يفرض إعادة التفكير في المعادلات المرتبطة بها كل فترة، كما يحدث حاليا.

فكرة وجود سياسة دفاعية من الأساس، وإنما بدول أوروبية كبرى انضمت إلى حلف عسكري (الناتو) تقوده الولايات المتحدة، وتعتمد بعضها على الردع النووي الممتد الأمريكي، إضافة إلى حالات مثل اليابان وكوريا الجنوبية التي توجد بها قوات أمريكية بموجب معاهدات دفاعية.

إن خبرة تلك التحالفات الدفاعية لا تشير إلى وجود مشكلات كبرى مارست تأثيرا عليها، سواء فيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية للطرف الأصغر من الحلف، بشكل صارخ، بالصورة التي شهدتها حالات ارتبطت بالتحالفات السوفيتية مع دول أوروبا الشرقية السابقة، أو عدم ثقة بعض أطراف التحالف بأن الدولة الكبرى سوف تقدم على الدفاع عن الدولة الأصغر في حالة تعرضها لأعمال عدوانية صارخة، كما فعلت فرنسا عندما قامت ببناء قوتها النووية المستقلة، لكن منطقة الخليج تشهد وضعاً محفلا إلى حد كبير.

إن كل الدول الخليجية تقريبا قد لجأت إلى ذلك الخيار في ظل اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة، تم بموجبها إقامة قواعد عسكرية رئيسية في عدد من دول الخليج، مع تنسيق عسكري دائم بين الجانبين، تستقر معادلة أمن الخليج على هذا الأساس خلال الفترة الأخيرة، خاصة مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وقد تسبب ذلك بعيدا عن الفكرة السائدة لدى التيار القومي بشأن الوجود الأجنبي في مشكلات تتصل برفض التيارات الدينية السلفية في الداخل لوجود تلك القوات أحيانا، وشن عمليات إرهابية ضدها، مما أدى إلى تعقيدات بين الدول أحيانا. كما ظهرت مشكلة انتقاد بعض الدول المجاورة كإيران لوجود تلك القوات، واعتبارها تهديدا لأمنها. لكن الأهم هو المعضلة التي تواجه الدول المستضيفة فيما يتعلق باستخدام القوات الدولية للقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها في حالة نشوب حرب صد طرف إقليمي.

ثقافة ومهارات إدارة التنوع والاختلاف، وذلك نتيجة لعوامل كثيرة، لعل أبرزها سيطرة النمط التسلسلي على الحياة السياسية العربية بدرجات ومستويات وأشكال مختلفة.

ويعتبر الشيعة جزءاً من النسيج الاجتماعي في مجتمعات الدول العربية، حيث عاشوا وتعايشوا مع أهل السنة والجماعة، وشاركوا في حركة تطور هذه المجتمعات، مؤثرين فيها ومتأثرين بها.

وهناك اختلاف في درجة الثقل السكاني الشيعي بين دول الخليج العربية، فثمة دول يزداد الوزن النسبي الديموجرافي للشيعة فيها، في حين نجد دولاً أخرى يقل فيها هذا الوزن بدرجة واضحة، وإن كان الملاحظ أنه في الدول التي يعيش فيها عدد قليل من الشيعة، فإن وزنهم النسبي في المجالات الحيوية للمجتمع يكون مرتفعاً قياساً لوزنهم العددي، حيث يلعبون أدواراً مهمة خاصة في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري.

ويلاحظ أن الشيعة في دول الخليج العربية ليسوا كتلة واحدة، سواء من حيث المرجعيات الدينية أو التوجهات السياسية، أو الأصول التاريخية. فعلى سبيل المثال، نجد الشيعة من أصول عربية خالصة، ونجد من الشيعة من هو ذو أصول إيرانية ويطلق عليهم العجم، كما أن هناك الشيعة من أصول آسيوية خاصة من الهند وباكستان وبنجلاديش، وهم من العمالة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربية، وهؤلاء قاموا بنقل تقاليد تشيعهم المحلية إلى المجتمعات العربية في الخليج، وإن كان تأثيرها لم يتبلور في صورتها النهائية بعد.

لا تختلف المجتمعات العربية، بما فيها مجتمعات منطقة الخليج، عن المجتمعات الإنسانية الأخرى من حيث تعدد دوائر الانتماء والهويات وتنوع الاتجاهات الفكرية والدينية، بما في ذلك التنوع المنهجي في نطاق الدين الواحد، وهي مسألة تعرفها كافة الأديان المعروفة في العالم. ولكن هذه المجتمعات لا تزال تواجه صعوبة في التوصل إلى النهج الملائم للتعامل مع التعددية المجتمعية بصورها ومستوياتها المختلفة، للوصول إلى صيغة ناجحة تحقق التوحد من خلال التنوع. ونستطيع أن نصف المسار الذي اتخذته النظم العربية المعاصرة في تعاملها مع التعددية المجتمعية بخيار "الكل في واحد"، وهو خيار يسعى إلى تجاوز الخلافات والاختلافات الناشئة عن التعددية المجتمعية، وصولاً إلى الدمج الشامل في إطار كلي واحد، وقد يكون إطاراً قومياً عربياً أو إطاراً أيديولوجياً ليبرالياً أو ماركسياً. والملاحظ أنه في ظل هذه الأطر الوضعية، لم تبرز قضايا الطائفية الدينية في المجتمعات العربية كما تبرز خلال المرحلة الحالية، والتي حدث فيها تحول حوّل الإطار الكلي الديني الإسلامي. من هنا، بدأت الإشكاليات المتعلقة بسياسة "الكل في واحد" في الظهور، ومن بينها الخلاف الديني، سواء فيما بين الأديان أو في نطاق الدين الواحد. وقد ارتبطت المرحلة التي ظهرت فيها هذه الإشكاليات بظهور العديد من المتغيرات الجديدة على المستوى الداخلي والإقليمي والعالمي، التي كان لها تأثيرها الذي لا يمكن إنكاره على إنكسار حدة الخلافات النسيجية في المجتمعات العربية، سواء فيما بين الأديان المختلفة أو في نطاق المذاهب المتعددة في الدين الواحد، وزاد من حدتها افتقار هذه المجتمعات ونظمها السياسية

التجف الأشرف - حيث المقبات المقدسة للشيعة - هي مركز الولاية الدينية للشيعة في كل مكان، وأنه لا يحق لأحد أن يدعي بخلاف ذلك إلا أن الاتجاه الذي ساد بعد ذلك يتمثل في الأخذ بمفهوم تعددية المرجعيات الدينية المركزية للشيعة. فصارت قم مركزا للمرجعية الدينية للشيعة إلى جانب التجف الأشرف.

وعلى المستوى السياسي، يمكن القول إنه ليس كل الشيعة العرب من المؤيدين لنظام ولاية الفقيه في إيران. كما أنه ليس كل الشيعة العرب يتخذون من المرجعية الدينية في قم مرجعية دينية لهم، بل إن الأغلب الأعم يتخذ من مرجعية التجف الأشرف أساسا لتدينه وممارساته الدينية. وهناك من الشيعة العرب من يتخذ موقفا عدائيا من إيران، باعتبارها رمزا لترحلة قومي فارسي صفوي له تناقضاته التاريخية مع العرب كاصحاب قومية مختلفة، سواء كانوا شيعة أو سنة. وتفسير بعض التقارير الصحفية - التي تحتاج إلى توثيق علمي - إلى أن ما يتعرض له الشيعة من غير الفرس في إيران من تمييز وصعانة يفوق بكل الحسابات ما يعاني منه الشيعة في المجتمعات الأخرى. على الجانب الآخر، فتحة بعض من الشيعة العرب - ولأسباب عديدة - لهم روابطهم الدينية والسياسية والمصلحية مع طهران، ونماذجهم معروفة في كافة مجتمعات دول الخليج العربية.

والجدير بالذكر أن تصنيف القوى السياسية على أساس مذهبي / طائفي في هذه المجتمعات هو ظاهرة جديدة. ورغم وجود بعض العوامل الدافعة نحو هذا الاتجاه، إلا أنها كانت كامنة أو مستتوية في إطار اليات الضبط الاجتماعي التقليدية القائمة فيها. ولقد أدت بعض العوامل الإقليمية والدولية إلى بروز هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، ومنها الفرز الأمريكي للعراق، والسياسات القائمة على الفرز الطائفي الواضح التي اتبعتها الولايات المتحدة هناك، والتي رأت أنها ستساعد على تحقيق مشروعها. وبينما فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هذا المشروع، فقد أدت سياسة الفرز الطائفي، في ظل خلل واضح في توازن القوى العربي - الإيراني لصالح إيران - إلى سعي إيران نحو تعبئة شيعة العالم العربي والإسلامي من أجل الوقوف معها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

### الشيعة في مجتمعات دول الخليج العربية

٧ توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربية، حيث تشير بعض المصادر إلى أنهم يشكلون ١٢٪ من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يقدر بـ ٢٢ مليون نسمة، أي أن إجمالي السكان الشيعة في هذه الدول يصل إلى ثلاثة ملايين ونمائتان وأربعين ألف نسمة. إلا أن نسبتهم من إجمالي السكان في كل من هذه الدول تختلف من دولة لدولة أخرى. فتقارح نسبتهم ما بين ٦٠ و ٦٥٪ في مملكة البحرين، تليها الكويت. حيث تقارح النسبة ما بين ٢٥ و ٣٠٪، فالسعودية حيث تقارح ما بين ١٥ و ٢٠٪، وسنغافورة في قطر ١٦٪ من إجمالي السكان الأصليين. و١٪

كما أن هناك تفاوتاً في درجة الانصهار الاجتماعي بين الشيعة والسنة في مجتمعات الخليج العربية. فقد شهدت بعض هذه المجتمعات - عبر مراحل تاريخية طويلة - مستوى مرتفعاً من الانصهار والاندماج والزواج، متجاوزة البعد المذهبي والطائفي. فتجد بعض القبائل الشيعية - سنية، أي أن بعض أبنائها ينتمى المذهب الشيعي والبعض الآخر يتبع المذهب السني. بل وهناك أعداد كبيرة من الأسر تجمع بين زوج سني وزوجة شيعية أو العكس. وينفوز الأبناء في كثير من هذه الحالات بين المذهبين إلا أن الملاحظ أن العقدين الأخيرين قد شهدا تراجعاً نسبياً في هذه الظاهرة، وهو تراجع له بعده المادي الملموس، فقد تراجع التداخل السكاني لحساب التركيز السكاني، بمعنى تركيز أبناء الشيعة في مناطق معينة، وتركز أبناء السنة في مناطق أخرى. وقد كان ذلك نتيجة لمعدلات النمو السكاني الكبيرة التي نهبتها هذه المجتمعات، خاصة بعد الطفرة النفطية الأولى، وبروز مشكلة توفير العدد الكافي من الوحدات السكنية للمواطنين.

يرتبط البعد الاقتصادي المتعلق بانعاط توزيع الدخل في هذه المجتمعات التي نعمت مواردها المالية بمستويات كبيرة بعد الطفرة النفطية، ليسهم بدوره في التأثير على تطور القوى السياسية في هذه المجتمعات. والملاحظ أن البعد المذهبي أو الطائفي لم يكن بعدوا واضحاً في سياق أنماط توزيع الدخل التي تم تطبيقها، ومن ثم فلم يكن التفاوت في توزيع الدخل ذا بعد مذهبي أو طائفي، إلا أن النتائج التي تترتب على هذه الأنماط التوزيعية أفرزت نتائج أخذت أبعاداً طائفية في غياب التكوينات الاجتماعية الطبقية بالمفهوم المعاصر.

إن تحليل حركة التفاعلات السياسية في المجتمعات العربية، بما فيها مجتمعات دول الخليج، على مدى نصف القرن الماضي توصلنا أن أعداداً كبيرة من الشيعة قد اندمجوا في الأحزاب والحركات القومية واليسارية العربية خلال الفترات التاريخية التي برزت فيها هذه الحركات والأحزاب السياسية في الحياة السياسية العربية، الأمر الذي يعني أن هناك سوابق تاريخية لتجاوز التمايز المذهبي والطائفي الديني في هذه المجتمعات، ويؤكد هذا أن المملكة العربية السعودية - التي لم تعرف ثقلاً للحركات القومية واليسارية العربية - هي التي شهدت أعمال عنف طائفي شيعي أكثر حدة خلال هذه الفترة.

لقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية في هذه المجتمعات بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد سنة ١٩٦١، وتراجع التيارات القومية العربية، وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران وفيما نظام إسلامي يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاه إلى ما عرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بما يدور الجوار العربية، خاصة بعد ما حاول النظام الإيراني الجديد أن يعد نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل أرجاء العالم الإسلامي. والواقع أن هذا الأمر لقي معارضة قوية من الراجح الشيعية ذات الأصول العربية، والتي رأت أن مرجعية

في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما لا توجد بيانات عن أعدادهم في سلطنة عمان وقد اعتمدنا على البيانات الواردة في دراسة فتوح صادق عن التركيبة الطائفية في دول الخليج، والتي تشير إلى أنه بالرغم من أن سمة التعايش والتسامح كانت السمة المميزة للعلاقة بين السنة والشيعة في هذه الدول لفترات طويلة، إلا أن هذا لا يمنع من بروز بعض التوترات والخلافات التي أرجعتها إلى ثلاثة عوامل أساسية، هي:

١- الروى والمواقف المتشددة التي تتبناها بعض التيارات داخل إحدى الطائفتين تجاه الأخرى، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى تكفير الطائفة الأخرى وعدم الاعتراف بها.

٢- شعور بعض الشيعة في المنطقة بالاضطهاد والتمييز ضدهم، نتيجة لمعاملتهم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فضلاً عن تجاهلهم في الحياة السياسية في بعض دول الخليج العربية

٣- الدور الخارجى في إنكاء الخلافات بين السنة والشيعة من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية بهدف السيطرة على مقدرات المنطقة الاقتصادية والاستراتيجية.

#### السعودية :

يوجد الشيعة في مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة، وإن كانوا يتركزون في المنطقة الشرقية التي تمتلك أكبر مخزون نفطى في العالم. وتشير إحدى الدراسات إلى أنهم يمثلون نحو ٢٠٪ من إجمالي عدد سكان هذه المنطقة الأصليين. وتوضع دراسة أخرى أن وجودهم في هذه المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة، كالعراق وإيران والبحرين وغيرها من دول الخليج العربية. وللشيعة في المنطقة الشرقية مساجدهم والحسينيات الخاصة بهم ومحكمة خاصة بهم وهي محكمة الأوقاف والوصايا، ويرأسها شيعي، رغم أنها تتبع وزارة العدل. كما يوجد العديد من الجمعيات الخيرية التي تلقى الدعم والمساندة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ورغم ذلك، يشكو الشيعة في المملكة العربية السعودية مما يصفونه بسياسات الاضطهاد والتمييز التي تمارس ضدهم من قبل منعهم من إقامة شعائرتهم الدينية، وعدم السماح لهم بشغل أية مناصب سياسية، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بشرعية مذهبهم.

ويلاحظ أن علاقة شيعة السعودية بالدولة قد تأثرت سلباً وإيجاباً بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية. ففي عام ١٩٤٨، انفجرت مظاهرات واسعة في القطيف تطالب بالانفصال، ويرجع ذلك إلى ظهور النفط في شرق المملكة وتعاظم أهميته الاقتصادية. وفي العام التالي، اكتشفت السلطات وجود جماعة ثورية تحت اسم جمعية تعليمية بالقطيف، فقامت بحل الجمعية وإلقاء القبض على زعيمها، ووقعت مصادمات بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية خلال أعوام ١٩٥٣ و ١٩٧٠ و ١٩٧٨. ومع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وقعت اضطرابات

واسعة في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩ استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس الثوري السعودي السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظل سائداً بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية. وشهد عقد التسعينيات تقارباً بين المملكة السعودية وإيران كان له أثره الإيجابي على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إذ تم الاتفاق بين الحكومة والمعارضة الشيعية في الخارج، ومن ثم أغلقت مكاتبها وعادت إلى المملكة دون ملاحظات.

وتركز الدراسات الأمريكية، التي عنيت بدراسة التطور السياسي في السعودية، على أن الوهابية - كحركة دينية سنية متشددة مرتبطة بالحكومة السعودية - كان لها دور مؤثر في بروز الإسلام السياسي الشيعي.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق، قام ٤٥٠ مثقفاً شيعياً بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء في الوطن .. صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع" وطالبوا في هذه الوثيقة بنزح كافة أشكال التمييز والإقصاء التي يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوا الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا، والسماح لهم بممارسة شعائرتهم الدينية دون قيد أو منع.

وقد عبرت هذه المريضة عن مختلف أطراف الشيعة في المملكة، فلم تقتصر على رجال الدين، كما أنها شهدت مشاركة شيعة المدينة المنورة لأول مرة في العرض.

والملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التي تركزت حول تنمية المنطقة الشرقية خلال السنوات الأخيرة، سواء من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة بالمنطقة، أو توفير مشروعات البنية الأساسية وتحسين الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٨ مليارات ريال سعودي وقفزت إلى ١٣.٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٧، وهو ما يعكس تركيزاً من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.

#### البحرين :

يشكل شيعة البحرين ما يتراوح بين ٦٠٪ و ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان الأصليين، ويشكل الشيعة من أصول عربية ٩٥٪ من مجموع شيعة البحرين، وهم الشيعة الإمامية المعروفة بالأشي عشرية. والملاحظ أن النشاط السياسي لشيعة البحرين كان الأبرز في نطاق دول الخليج العربية، حيث بدأ في نطاق الحركة الوطنية البحرينية عام ١٩٢٢ ضد ممارسة الاحتلال البريطاني، واتسع نطاق هذه الحركة في عام ١٩٣٨ ليشمل الشيعة والسنة في نطاق ما عرف بالحركة الإصلاحية آنذاك. ومنذ عقد الستينيات، بدأت الجماعات الشيعية المنظمة كجمعية التوعية

ينظم عمل الجمعيات السياسية الشيعية، والتركيز على تنمية الهارات السياسية لأعضائها وقياداتها. وإيجاد اليات لتنظيم العلاقة بين القيادات السياسية الشيعية والمرجعيات الدينية.

\* دعوة القوى السنية إلى تنظيم نفسها سياسياً، وإيجاد مرجعية موحدة مشتركة لها حتى يمكن إجراء حوار سياسي شامل معها.

\* الانقسام بين القوى الشيعية السياسية حول استمرار المقاطعة للانتخابات عام ٢٠٠٦، أو المشاركة فيها. وقد كانت الغلبة للتيار الراغب في المشاركة، وقد نجح جميع مرشحي الوفاق في الانتخابات النيابية وحصلت على ١٧ مقعداً من إجمالى ٤٠ مقعداً تشكل مقاعد مجلس النواب. هذا بالإضافة إلى استمرار وضعها المتميز في المجالس البلدية. وبالرغم من ازدياد نقل التيار الإصلاحي في نطاق القوى السياسية الشيعية، إلا أن التيار الآخر الأكثر تشدداً ظل قائماً وممارساً للضغوط السياسية، سواء على التيار الإصلاحي أو على السلطات وذلك عبر محاولاته لتحريك الشارع السياسي. وقد استمرت المطالبة بإجراء التعديلات الدستورية والقضاء على أوجه التمييز وفقاً لتصورات القوى السياسية الشيعية، ومحاربة الفساد وغيرها من المطالب التي أعلنت خلال مرحلة المقاطعة في المرحلة التالية التي شهدت مشاركتها في العمل السياسي.

تحاول القوى السياسية الشيعية، باعتبارها تمثل الرؤية الشيعية للإسلام السياسي، أن تقيم تحالفها مع قوى الإسلام السياسي السنية، وذلك على أساس وجود بعض الأسس التي لا يمكن الاختلاف بشأنها بين الجانبين.

من ناحية أخرى، يرفض تيار علماني (يضم عدداً من المثقفين الشيعية) الطرح الطائفي لقوى الإسلام السياسي الشيعية المسيطرة على الساحة السياسية ويكشف عن مخاطره، كما يوجه انتقادات شديدة لإيران وسياساتها في العراق. وإلى القوى الشيعية العراقية المتحالفة معها، بالإضافة إلى نقده واعتراضه على السياسة الأمريكية في العراق. ويتعرض أنصار هذا التيار إلى انتقادات عنيفة من جانب الجمعيات السياسية الشيعية وعلماء الدين، تصل إلى توجيه تهديدات مباشرة لأفراد.

وخلاصة القول في شأن التطور السياسي لشيعية البحرين إنه وبالرغم من وجود بعض جوانب العنف في هذا النشاط وإضافته للبعد الطائفي على العمل السياسي، إلا أنه في اتجاهه العام يسير نحو العمل السياسي القانوني المنظم. استناداً إلى إمكانية تحقيقه لأهدافه من خلال النظام وعبر اليات السياسية، ومع احتفاظه في الوقت نفسه بوسائله وأدواته التي يحاول توظيفها في ممارسة الضغوط السياسية. إلا أنه على الجانب الآخر، والمتمثل في حكومة مملكة البحرين، فالملاحظ أن ثمة تحولاً مهماً قد برز منذ انطلاق المشروع الإصلاحي للملك. حيث اتجهت الحكومة إلى الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية، وتحلت بدرجة

الإسلامية، وجمعية الإرشاد الإسلامي، والصندوق الحسيني الاجتماعي الذي شكل مفبراً للأطروحات الشيعية في البرلمان البحرينى بعد الاستقلال والذي تم حله عام ١٩٨٠.

نقد نشر الموقف السياسي لشيعية البحرين بالثورة الإسلامية الإيرانية. وتذكر إحدى الدراسات أنهم انقسموا إلى تيارين، الأول يحال بعض الإصلاحات لتحسين أوضاع الشيعية في البحرين، والثاني طالب أنصاره بالإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري وفقاً للنموذج الإيراني. وشهد عقد الثمانينيات ظهور العديد من المنظمات الشيعية المعارضة في الداخل والخارج، ووصل بعضها في معارضتها إلى التطور في محاولة انقلابية أعلنت عنها الحكومة في عام ١٩٨١. وقد شهدت العلاقة بين القوى الشيعية والسلطات درجة عالية من التوتر، والتي بلغت ذروتها عام ١٩٩٤ بانفجار أعمال العنف المنظم، واستمر التوتر حتى بداية عام ١٩٩٨. عندما بدأت هذه الموجة في التراجع. ومع تولي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام ١٩٩٩، شهدت العلاقة تحولاً جدياً نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحي، الذي اتجه إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ودور المجتمع المدني والمرأة وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، والأخذ بالنظام الملكي الدستوري، والنظام البرلماني ذي المجلسين: الشورى بالتعيين والنواب بالانتخاب المباشر. وبرزت خلال هذه الفترة الجمعيات السياسية المعبرة عن الشيعية، أهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامي، وجمعية الرابطة الإسلامية، وجمعية الإباء الوطنى، وجمعية الرسالة الإسلامية، وجمعية آل البيت. وقد قاطعت هذه الجمعيات الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٢. وذلك لتحفظها على بعض التعديلات الدستورية التي تم إقرارها. ولجأت إلى ممارسة المعارضة من خارج الإطار القانونى المنظم للعمل السياسي في مملكة البحرين، واستخدمت في ذلك عدة أدوات تتراوح ما بين الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات وعقد الندوات والمؤتمرات، واستخدام الصحافة على وجه الخصوص لتوجيه الانتقادات إلى السلطات، وإلى المجلس النيابى. مع الاتجاه إلى دعم المجالس البلدية التي حصلت جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية ٢٢ مقعداً من مقاعدها في الانتخابات البلدية التي شاركت فيها عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حدثت تطورات مهمة في سياق حركة النشاط السياسي للشيعية في مملكة البحرين، أهمها ما يلي:

\* تعزيز الاتجاه الذي بدأ عام ٢٠٠٢ من حيث التحالف مع بعض القوى السياسية الأخرى، فقد تحالفت الوفاق مع ثلاث جمعيات سياسية أخرى إحداهما شيعية والأخرى قومية ويسارية لتشكل التحالف المقاطع للانتخابات عام ٢٠٠٢. وقد استمر هذا التحالف - وإن كان قد تعرض لبعض الصعاب - نتيجة اختلاف الوزن النسبي لأطرافه. حيث مثلت جمعية الوفاق الشغل الجاهيز الأكبر.

\* الاهتمام بالجوانب التنظيمية ومحاولة وضع إطار مؤسسى

أعلى من التسامح في التفاعل مع المعارضة السياسية بصفة عامة، بما فيها المعارضة الشيعية، هذا بالإضافة إلى ترسيخها لتقليد سابق هو دخول عدد من الوزراء من أبناء الطائفة الشيعية إلى الوزارة وتوليهم مناصب حكومية أخرى مهمة، وذلك استناداً إلى معيار الكفاءة وليس في إطار التمثيل الطائفي. وفي التشكيل الوزاري الأخير، تم تعيين نائب لرئيس الوزراء شيعي المذهب، إضافة إلى عدد كبير من الوزراء الشيعية. وفي الإطار نفسه، يمكن أن نشير إلى الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت عام ٢٠٠٦، والتي التزمت الحكومة خلالها الحيدة التامة بدليل فوز كافة مرشحي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، التي تعد التيار السياسي الرئيسي المعبر عن شيعة البحرين. وبالرغم من هذا، إلا أنه يلاحظ أن نتائج الانتخابات الأخيرة قد أوضحت بروز البعد الطائفي كأساس لعملية الفرز والتمثيل السياسي، كما أدت إلى سيطرة شبه تامة للإسلاميين من السنة والشيعة على مقاعد مجلس النواب، وتثير هاتان الظاهرتان العديد من التساؤلات حول الأسلوب الملائم للتعامل معهما، حيث أن المحصلة النهائية توضح غياب القوى السياسية الأخرى عن ساحة العمل السياسي الرسمي، وهي القوى التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الحد من ظاهرتي الاستقطاب السياسي على أساس ديني وصولاً إلى الاستقطاب السياسي ذي الأساس الطائفي.

#### الكويت :

تبلغ نسبة الشيعة في الكويت ما بين ٢٠ و ٢٥٪ من مجموع السكان الأصليين، نصفهم من أصول عربية والآخر من أصول إيرانية وفدت إلى الكويت على مدى القرون الثلاثة الماضية. ويتنوع الشيعة في الكويت بحرية إقامة المساجد والحسينيات حتى في المناطق ذات الكثافة السكانية. ويتوزع الشيعة بين تيارات عديدة علمانية ودينية، وتميل القوى العلمانية غالباً إلى جانب الحكومة، وتعارض سيطرة رجال الدين على النشاط السياسي الشيعي، في حين أن التيارات الدينية تتجه إلى معارضة التوجه الحكومي، وتطالب عادة بامتيازات وصلاحيات أكبر. وتنقسم التيارات الدينية الشيعية في الكويت إلى ثلاثة تيارات رئيسية هي: التيار الإيراني ويؤمن بولاية الفقيه والمرجعية الإيرانية، والتيار الشيرازي الذي يتبع المرجع محمد الشيرازي الذي أقام في الكويت تسع سنوات خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠، ونجح في جذب أعداد كبيرة من أبناء شيعة الكويت للالتفاف من حوله، ويتجسد هذا التيار تنظيمياً في إطار ما يعرف بتجمع الشيعة في الكويت. أما التيار الثالث، فهو الشيعية وهي فرقة انفصلت عن التيار العام للشيعة الاثنى عشرية في القرن التاسع عشر، وأقام أحد شيوخها في الكويت لمدة طويلة.

وعلى مدى التاريخ السياسي المعاصر للكويت، لم يشكل الشيعة جزءاً من المعارضة السياسية حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، فقد ظهر تيار يطمح إلى الإطاحة بالأنظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهوري إسلامي على غرار النموذج الإيراني.

كما كان قيام الحرب العراقية - الإيرانية وتأييد الكويت للعراق عاملاً آخر من عوامل توتر العلاقة بين الشيعة والحكومة الكويتية. فقد شهدت الكويت خلال فترة هذه الحرب ٨٠ - ١٩٨٨ أعمال عنف سياسي لم تعرفها من قبل، وصلت إلى محاولة اغتيال أمير الكويت عام ١٩٨٦، وتفجيرات عديدة خلال عام ١٩٨٧، وكان وراء هذه العمليات منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإيراني، ولكن تراجع هذا التوتر في العلاقة بعد الغزو العراقي للكويت وما نتج عنه من توحيد المشاعر الكويتية ضد الغزو وتغير النظرة الكويتية لإيران، وهو ما عزز الوفاق السني - الشيعي في الكويت. وتشير إحدى الدراسات إلى وجود الشيعة بفاعلية في كافة مؤسسات الحكم في الكويت منذ استقلالها وحتى الآن، خاصة في مجلس الأمة الذي حرصوا على الوجود فيه منذ بدايته وحتى الآن، كما دخل عدد من أبناء الطائفة الشيعية إلى الوزارة وكان ذلك في عام ١٩٧٥، حيث دخل النائب عبد المطلب الكاظمي وزيراً للنفط. ومنذ ذلك الحين، جرت العناية على وجود وزير شيعي في كل حكومة كويتية، وزاد العدد إلى وزيرين في الحكومة التي شكلت في يوليو ٢٠٠٦. ويمكن القول - بشكل عام - إن الكويت نجحت في إيجاد إطار سياسي مجتمعي متماسك، استوعبت من خلاله الطائفتين الرئيسيتين: السنة والشيعة، وإن كانت هناك بعض المخاوف من إثارة الفتنة الطائفية خلال الفترة الحالية، نتيجة للظروف القائمة في العراق وتوتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية، حيث إن الكويت حلف استراتيجي لولايات المتحدة، الأمر الذي جعل أمير الكويت يحذر من الفتنة الطائفية أكثر من مرة، مؤكداً اعتزازه بوطنية أبناء الطائفة الشيعية الكويتيين.

ويبقى أن نشير - بالنسبة لشيعة الكويت - إلى ظاهرتين أساسيتين، الأولى تتعلق بتركزهم في مناطق معينة بالكويت، الأمر الذي ترجم سياسياً بالدوائر الانتخابية الشيعية، والأخرى تتمثل في بروز المنظمات الشيعية السياسية في واقع الحياة السياسية الكويتية بالرغم من عدم سماح القانون بالأحزاب السياسية.

وبالنسبة للشيعة في سلطنة عمان، فلا تتجاوز نسبتهم من إجمالي عدد السكان الأصليين ٢٪، كما توجد في قطر أقلية شيعية تمثل نحو ١٦٪ من إجمالي عدد السكان الأصليين، وإن كانوا ذي ثقل اقتصادي وتجاري مهم، وفي الإمارات، تصل نسبة الشيعة إلى ٦٪ ولا توجد أي معلومات عن حراك سياسي للشيعة في هذه الدول حتى كتابة هذه الدراسة.

ومن هذا الاستعراض، يتضح أن للحراك الشيعي دوافعه الموضوعية على المستوى الداخلي. إلا أنه على الجانب الآخر، قد ارتبط بتطور الأوضاع الإقليمية، خاصة في إيران والعراق. كما أن هناك طلباً عالياً للنشاط السياسي الشيعي في الدول الخليجية، وذلك بالرغم من استجابة الحكومات إلى المطالبات الشيعية بدرجات مختلفة. وتفسير ذلك أن سقف المطالبات



الإسلام، باعتباره مصدرا مهما أو أساسيا من مصادر شرعيتها.

وتتوقف الدراسة أمام السياسة السعودية لمواجهة حركة المد الشيعي الذي حدث بفعل الثورة الإيرانية، فتذكر أنه حدث نوع من التحالف بين الحكومة السعودية والحركة الوهابية السنية المتشددة لمواجهة هذا المد في العالم العربي والإسلامي.

فقد اتبعت السعودية سياسة احتواء الشيعة من خلال العمل بالقرب من علماء الوهابية لبناء شبكة من المنتديات والمساجد والمؤسسات التعليمية والدعاة والناشطين والكتاب والصحفيين والأكاديميين للدعوة وتأكيد الهوية السنية في العالم العربي والإسلامي من أجل تحقيق التوازن بين الإسلام الشيعي والإسلام السني. وقد بدأ الغرب خلال عقد الثمانينيات أن الشيعة يمثلون الخطر الأكبر على المصالح الغربية في المنطقة، وأن الإسلام السياسي أقل خطرا. إلا أن الغزو العراقي للكويت وما نتج عنه من وجود أمريكي مباشر في المنطقة - قبل إنشاء وبعد تحرير الكويت - كان له تأثيره على حركة الإسلام السني في المنطقة التي رفضت الوجود الأمريكي في الأراضي المقدسة، الأمر الذي مثل تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة مماثلا للتهديد الذي مثلته الثورة الإيرانية. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي قام بها ناشطون من السنة - وفقا للمعلومات الأمريكية - لتؤكد هذا الخطر السني.

وعلى أية حال، ترصد هذه الدراسة ودراسات أخرى اتساع نطاق حركة الإسلام السياسي الشيعي في العالم العربي والإسلامي، بما فيها دول الخليج العربية، والتي كان بعضها الأكثر تأثرا بالثورة الإسلامية الإيرانية بحكم الجوار الجغرافي والروابط الاجتماعية والثقافية والدينية التقليدية بين شعوب هذه المنطقة من عرب وفرنس إضافة إلى أن النظام الإيراني الإسلامي كان قد تبني سياسة تصدير الثورة. بدأ من مناطق الجوار الجغرافي، خاصة المناطق التي توجد فيها تجمعات شيعية، وذلك باعتبارها تمثل المجال الحيوي للثورة الإيرانية.

من ناحية أخرى، فقد تعددت الدراسات والكتابات حول الغزو الأمريكي للعراق والسياسة الأمريكية في هذا البلد ونتائجها. وقد أبرز هذه النقاط تفصيلا تقرير بيكر - هاملتون الذي صدر عام ٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بالأسس التي قامت عليها السياسة الأمريكية لغزو العراق وإدارته بعد الاحتلال، فيمكن القول - واستنادا إلى العديد من الدراسات والكتب الأمريكية ومن بينها دراسة جيل كيهل، "الفتنة... حروب في ديار المسلمين" - إن هذه السياسة قامت على أساس "ضرورة إسقاط صدام حسين" وعلى هذا النحو، ستحقق الولايات المتحدة هدفها في تشجيع الديمقراطية بإسقاط أسوأ ديكتاتور عربي. وعلى المستوى الإقليمي، فإن

السياسة الشيعية أعلى من مستوى الاستجابة الحكومية، ويتساوى في ذلك الحالات ذات الاستجابة المحددة كالسعودية، والحالات الأخرى الأكثر اتساعا من حيث الاستجابة لهذه المطالب كالبحرين والكويت.

والملاحظ أن درجة الاستقطاب السياسي الطائفي في البحرين هي الأعلى بين هذه الدول، وربما يرجع ذلك إلى الثقل السكاني الواضح للشيعة في مملكة البحرين، مقارنة بالدول الأخرى.

**المد الشيعي السياسي في دول الخليج العربية وأثره على مواقفها تجاه الصراع الأمريكي - الإيراني:**

لا شك في أن حركة المد الشيعي السياسية، وإن كان لها بؤسها الداخلية بحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أن الملاحظ أن الدوافع الخارجية كان لها التأثير الأكبر في تطور واتساع هذه الحركة. وهناك اتفاق عام على حديث رئيسيين كان لهما تأثيرهما الحاسم أو الفعال في بروز حركة المد الشيعي السياسية وهما: الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام حكم ولاية الفقيه الذي يعتمد على رجال الدين الشيعي، والغزو الأمريكي للعراق والسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في العراق بعد الاحتلال، والتي أخذت بعدا طائفا واضحا، إذ إنها قامت على تمكين الشيعة من السلطة السياسية في العراق، باعتبارهم يمثلون أغلبية السكان في العراق.

وتشير الدراسة، التي أجراها قالي نصر حول التداخليات الإقليمية للإحياء الشيعي في العراق، إلى أن الثورة الإيرانية لم تمثل وصول الشيعة إلى موقع القوة السياسية في إيران فحسب، ولكنها قدمت الدعم والمساندة المالية والمعنوية والتنظيمية لنضال الشيعة من أجل الحصول على حقوقهم وتمثيلهم في الدول الأخرى. وتوضح الدراسة أن الشيعة بشكل عام قد انتعشوا إلى الأحزاب القومية واليسارية خلال عقدى الستينيات والسبعينيات وذلك لتحقيق ترابطهم مع تيار السياسة العام الذي يشمله إلى جانب الآخرين إلا أنه منذ الثمانينيات، بدأ الشيعة في الانضواء في حركات سياسية شيعية بدرجات ومستويات مختلفة. وتصل الدراسة إلى أن الثورة الإيرانية الإسلامية مثلت تهديدا لسيطرة السنة في المنطقة، كما أنها اتجهت إلى جعل معاداة النفوذ الغربي هدفا مركزيا لها. إلا أنها في نهاية الثمانينيات وبعد هزيمة إيران في الحرب مع العراق، ظلت السيطرة السنية في المنطقة تمثل تحديا للثورة الإيرانية إلا أن الثورة الإيرانية كان لها أثرا على نظم الحكم في دول العالم الإسلامي والعربي، والتي تعتبرها الدراسة سنية، فلم يقتصر موقف هذه النظم على انتقاد النظام الإيراني وأية الله الخميني، بل إنها اتجهت إلى إبراز أن هذا النظام لا يتوافق مع أصول الدين الإسلامي، كما أنها اتجهت إلى اتباع سياسات تتراوح بين المرونة والعنف لإعادة الشيعة إلى موقفهم السابق في سياق مجتمعات هذه الدول. كما ترصد الدراسة اتجاه نظم الحكم في المجتمعات السنية إلى اللجوء إلى

الخليج العربية. فهي تواجه خطراً في توازن القوى مع إيران. نجد سوى الولايات المتحدة لاه الفراغ الناتج عن هذا الطل وبالنظر إلى أن هذا الوضع بقدر ما يمثل تهديداً مباشراً للام القومي لهذه الدول، فإنه يمثل تهديداً مباشراً للمصالح العبية الأمريكية في المنطقة، فقد ظهرت مساحة واضحة من المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية في مد الشأن.

وبما أن هذا الوضع يتمارض بالطبع مع المصالح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، فإن إيران تسعى إلى إحداث شرح في بنية التحالف الخليجي - الأمريكي. من خلال أوراق عديدة للضغط، من بينها قدرتها على تحريك الداخل الشيعي في دول الخليج العربية.

ومن الواضح أن البدائل المتاحة أمام الولايات المتحدة في ظل المعطيات الراهنة للتعامل مع إيران تحمل الكثير من المخاطر لدول الخليج العربية. فإن كانت هذه الدول تتحفظ بشأن قيام واشنطن بعمل عسكري ضد إيران، نظراً للمخاطر التدميرية والبيئية والاقتصادية التي ستنتج عن ذلك، فإن لها أيضاً تحفظاتها بشأن التسوية السلمية لهذا الصراع، وحرصها على ألا تكون على حساب مصالح هذه الدول الاستراتيجية وأمنها القومي في منطقة الخليج.

والمعضلة التي تواجهها دول الخليج العربية هي أنها لا تمتلك أية ضمانات من جانب الولايات المتحدة، بالنسبة لترتيبات الأوضاع في المنطقة. فبعض السيناريوهات الأمريكية المطروحة يقوم على أساس فك وإعادة تركيب دول المنطقة، أو إيجاد توازن شيعي - سني في المنطقة يكفل تحقيق المصالح الأمريكية النفطية على وجه الخصوص.

من ناحية أخرى، لا تستطيع دول الخليج العربية أن تتجاهل المشاعر الداخلية السلبية تجاه الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، وهي مشاعر تتفق بشأنها قوى الإسلام السياسي السني والشيعي في المجتمعات العربية. ويضع ذلك العديد من المحددات والقيود على الموقف الرسمي لدول الخليج العربية بشأن الصراع الإيراني - الأمريكي.

لقد أصبح المد الشيعي - ببعديه الداخلي والخارجي - اثره الواضح على مواقف دول الخليج العربية تجاه الصراع الأمريكي - الإيراني في المنطقة. ويتمثل هذا الاثر في زيادة تكلفة واعباء، ومخاطر اتجاه هذه الدول نحو تبني موقف مؤيد أو معارض لأي من طرفي الصراع. وبالتالي، فقد أصبحت مواقف هذه الدول غير محددة بل ومتراجعة بين ما تراه أبعد أو أقرب إلى مصالحها في أطروحات واسانيد كل من الطرفين، وهذا الوضع له تكلفة واعباء خاصة إذا تمكن أي من الطرفين من حسم الصراع لصالحه.

إحلال حكم ديمقراطي صديق للأمريكيين في العراق قد يتيح للأمريكيين ممارسة ضغوط لا تحتمل على النظام السعودي، الذي يعد المسئول الأول عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفقاً للرؤية الأمريكية. وسوف يشكل تدفق خمسة ملايين برميل من النفط العراقي إلى السوق سبباً لفقدان الرياض غطرسيتها لكونها المنتج المؤثر، ولن يقوى النظام السعودي - وفقاً لهذه الرؤية - على الضغوط التي نحث على الإصلاح السياسي والديني من جهة ثانية، فإن التمثيل الصحيح للعراقيين في قلب النظام العراقي الجديد - حيث للشيعة الأغلبية الواضحة التي تعرضت للقمع من جانب نظام صدام حسين - سوف يدفع إيران لأن تقيم صلات مع واشنطن بعد أن يتم تهميش كبار رجال الدين المتنفذين والأشد تحسباً في النظام الإيراني. وسوف يتيح ترميم الأماكن المقدسة الشيعية في النجف الأشرف وكربلاء اللتين طالما أحمد صدام حسين ثورات أهليهما الإشعاع على مئات الملايين من المؤمنين بهذه الطائفة الإسلامية في العالم والمتنامين سكانياً من حول ضفاف الخليج العربي، وتغدو الأماكن المقدسة الشيعية قلباً دينياً عظيماً الأهمية، ويحظى بالحماية والرعاية الأمريكية.

وسوف يتيح ذلك الاستنهاض الشيعي إقامة نوع من التوازن مع سيطرة الممالك النفطية السنية - التي اشتبعت الإدارة الأمريكية بمحابتها الإرهابين - على أهم منابع النفط في الكرة الأرضية. أما القومية العربية، فسوف تلقى نفسها مهمشة بعد انهيار صدام بطلها الأكبر، ولن تكون لها القوة على التعبير عن رفضها وجود إسرائيل، في حين تندمج الدولة العبرية في المجموع الإقليمي المنتظم على هذه الصورة وهي في موقع القوة.

وبالطبع، لم تتحقق هذه الرؤية الأمريكية على أرض الواقع، بل لقد أفرزت السياسة الأمريكية في العراق واقعاً لم يتخيله واضعوها. لقد استفادت إيران بالتخلص من عدو خطير في جوارها المباشر، كما أن الوضع الجديد في عراق ما بعد الغزو أتاح لها مساحة واسعة من الحركة داخل العراق بحيث تكون عاملاً حاكماً ومؤثراً في رسم مستقبل هذا البلد بما يتوافق ومصالحها الاستراتيجية، وبما يمكنها من وضع تصور لها الاستراتيجية للوضع في منطقة الخليج موضع التنفيذ، خاصة في إطار نفوذها الواضح، الديني والسياسي، على الشيعة في المنطقة. كما أن الاستنهاض الشيعي لم يؤد إلى تحقيق التوازن المنشود مع سيطرة الممالك السنية النفطية - وفقاً للرؤية الأمريكية - بل على العكس مثل تهديداً مباشراً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم، خاصة مع تنامي عناصر القوة الاستراتيجية الإيرانية في المجال العسكري بصفة عامة، وفي المجال النووي بصفة خاصة، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً نسبياً واضحاً في سياق الصراع الأمريكي - الإيراني.

لقد أفرزت هذه الأوضاع موقفاً صعباً ومعقداً بالنسبة لدول

-Angel.M.Rabaasa, Cheryl Benard And Others, The Muslim World After 11/9, The Rand Corporation, 2004, P:p: 28-24, 69-91, 99-112.

-Vali Nasr, Regional Implications Of Shia Revival In Iraq, The Washington Quarterly, Summer 2004, Pp 7-24.

- نهى على امير، في ضوء فوز الشيعة في الانتخابات العراقية .. الهلال الشيعي الإقليمي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي، مجلة شئون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد ٤١، ربيع ٢٠٠٥.

- فتوح صادق، واقع التركيبة الطائفية في دول الخليج العربي، مجلة شئون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦، ص

٨٨-٨٩

- أشرف العيسوي، الطائفية وتداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، مجلة شئون خليجية، المرجع السابق، ص

٨٩-٩٤

Elliot Hen-Tov, Understanding Iran's New Authoritarianism, The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, Pp 163-179.

- أحمد منيسى، البحرين من الإمارة إلى المملكة .. دراسة في التطور السياسي الديمقراطي، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٣.

- هيثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

- جيل كيبييل، الفتنة .. حروب في ديار المسلمين، ترجمة نزار أرفلي، بيروت، دار الساقي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ٢٢٧، ص ٢٢٨، ص ٢٥٥، ص ٢٨٤.

- كريستيان مالار، أوراق بيد إيران، أخبار الخليج، البحرين، ٢٣ مايو ٢٠٠٦.

- سمير عواد، الخليج ليس متفقاً بشأن النووي الإيراني، الوسط، البحرين، ٢٩ مايو ٢٠٠٦.

- خالد الحروب، إيران والعرب .. حتى لا يحدث الصدام، الاتحاد، الإمارات، ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.

- د. محمد السيد سعيد، الغموض غير البناء في الطائفية السياسية، الاتحاد، الإمارات، ١٢ أبريل ٢٠٠٦.

- د. محمد سعد أبو عامود، النظم الانتخابية .. حالة بعض دول الخليج، الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢١، يناير ٢٠٠٦، ص ٩٩، ص ١٠٦.

## مؤتمر الحوار السنوي - الشيعي بين الدين والسياسة

عقد في العاصمة القطرية الدوحة - في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ من يناير ٢٠٠٧ - مؤتمر الحوار بين المذاهب الإسلامية الذي نظمته اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات في وزارة الخارجية القطرية بالتعاون والتنسيق مع جامعة قطر، وجامعة الأزهر بمصر، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بإيران. وشارك فيه نحو ٢٠٠ عالم ومفكر من ٤٤ دولة إسلامية. يمثلون السنة والشيعية الإمامية والزيدية والإباضية وكان الحضور الأبرز في المؤتمر للدكتور يوسف القرضاوي بصفته رئيساً للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يمثل السنة. وأية الله محمد علي نسيخري، الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب في إيران، ممثلاً للشيعية. ومن بين أهم أهداف المؤتمر التقريب بين المذاهب بتفعيل الحوار والنقاش بين المفكرين من مختلف المذاهب، والتوصل إلى آليات وإجراءات عملية لترجمة فكرة التقارب، ومحاربة جميع أشكال العنف والإقصاء والتكفير، وتعزيز دور علماء الأمة الإسلامية وساستها في التقريب، إضافة إلى مقاومة كل أشكال الانقسام الطائفي والتعصب المذهبي المقيت.

وقد أصدر المؤتمر في ختام أعماله بياناً ختامياً أكد فيه حرمة دم المسلم وعرضه، واستنكار الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية، ودعا إلى عدم السماح بالتبشير لمذهب التشيع في بلاد السنة، أو التسنن في بلاد الشيعة. كما طالب البيان بإصلاح المناهج التعليمية بما يدعم فكرة التقارب بين المذاهب، وتشكيل مجمع علمي مقره الدوحة يضم علماء السنة والسنة الإمامية والزيدية والإباضية، يرصد المعوقات والخروقات ويضع لها الحلول المناسبة كما رفض المشاركون رفضاً قاطعاً كل تطاول أو إساءة إلى بيت رسول الله، وناشدوا اتباع المذاهب والفرق الإسلامية احترام كل طرف.

وفي نهاية المؤتمر، أعلن د. يوسف القرضاوي أن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين قرر إرسال وفد يمثل الاتحاد إلى طهران لمحاثة المسؤولين هناك.

ورغم أن التوصيات تأتي في سياق السعي للتهذبة بين السنة والشيعة وتفعيل آليات التنسيق بينهما، إلا أن المؤتمر لم يشر إلى ضرورة وقف الخطابات التحريضية ذات الطابع الطائفي التي تنعكس سلباً، ليس على بلد بعينه، بل على صورة الإسلام وسمعته، وضرورة قيام وسائل الإعلام بتقديم صورة صحيحة عن الاختلاف، وكشف المؤامرات المحيطة به لتصحيحه، وتجنب الخلط بين البعد السياسي والبعد المذهبي في إدارة العلاقة بين الطرفين.

### جدل سنّي شيعي

وبينما عقد المؤتمر للتقريب بين المذاهب أو - بالأحرى - التقريب بين السنة والشيعة، إلا أنه شهد على مدى الأيام الثلاثة التي عقد فيها سجلات ساخنة بين الطرفين، واتضح من خلال المحاور التي ناقشها المؤتمر أن سياسة المصارحة التي اتبعها كل طرف لم تكن إلا نقداً للآخر، دون التركيز على نقد الذات أولاً، حيث وجه كل طرف اتهامات للآخر تتعلق بالتبشير الذي تقوم به الأطراف الأخرى. وقد برز ذلك عندما انتقد د. القرضاوي محاولات التشيع الإيرانية في بلدان عربية سنية بالكامل، معتبراً أن ذلك يدفع للفتنة بين السنة والشيعة. كما انتقد قيام الشيعة بتهجير أهل السنة في العراق ومحاولات إفراغ بغداد منهم، وقال إن فرق الموت والمليشيات تدخل على الناس وتقتلهم في بيوتهم، وهذا يدل على حقد أسود، ويجب أن يتبهر الشيعة منهم. وأوضح القرضاوي أنه طلب من المراجع الشيعية والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئي أن يقولوا كلمتهم، لأن إيران لها نفوذ في العراق وتستطيع أن توقف الفتنة.

واللافت أن علماء السنة في هذا المؤتمر ركزوا على البعد الداخلي في الصراع بين السنة والشيعة، ولم ينسبوا إلى طرف خارجي كونه المسبب الفعلي له. في حين ركز ممثلو الشيعة على البعد الخارجي، باعتباره العامل الرئيس في إنكسار الصراع، حيث لجأ محمد علي نسيخري إلى صرف الانتباه عن انتقادات د. القرضاوي، والقي بالمسئولية عن ذلك على إسرائيل، واتهمها بأنها تفق وراء الفتن المذهبية في لبنان والعراق، تحت ذريعة استقلالها للخلافات الطبيعية الاجتهادية بين الشيعة والسنة، وتحديداً - كما قال - العناصر التكفيرية، وكذلك المتطرفة من الجانبين.

وتجدر الإشارة إلى أن موقف نسيخري يمثل التوجه السياسي الرسمي الإيراني. فعقب نجاح حزب الله اللبناني في صموده أمام إسرائيل في حرب يوليو-أغسطس ٢٠٠٦، قال أية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية إن ما يجري في لبنان وفلسطين، وما يشهده العراق من فتن داخلية بين السنة والشيعة، يصب في إطار المساعي الأمريكية للعويض عن الخسائر العسكرية التي أصابت جيش الكيان الصهيوني المصطنع على يد حزب الله في لبنان، والمقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي - البريطاني، ودعا الدول العربية والإقليمية إلى التنبه لمؤامرة أمريكية جديدة تسعى لإثارة الفتن الطائفية والقومية في المنطقة بذريعة تخويف السنة من هلال شيعي، مقابل ترهيب شيعي من التطرف التكفيرى السنّي (الحياة، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦).

ويمكن إرجاع هذا السجل إلى طبيعة الاختلاف بين الأجندة التي حملها كل من السنة والشيعية لقد ركز السنة على البعد المذهبي في الاختلاف من حيث طبيعته وجوهره الداخليان، ولم يقحموا أطرافاً خارجية فيها، معتبرين أن إيقاف التحريض الطائفي - خاصة في العراق - يمكن أن تقوم به إيران بحكم الارتباط المذهبي بين الشيعة في إيران والعراق من الناحية الأخرى، حمل الشيعة معهم إلى المؤتمر أجندة سياسية، وهو ما برز خلال صرف الانتباه عن الهدف الرئيس للمؤتمر، باتجاه أزمة إيران مع المجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، في إشارة ضمنية إلى أن مساندة إيران في أزماتها تعني قيام إيران بتهدئة الأزمة بين السنة والشيعة في المنطقة.

ولم يكن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه في محاولات التقريب بين المذاهب الإسلامية، حيث بدأت في العاصمة المصرية القاهرة قبل أكثر من نصف قرن، وتحديدًا في عام ١٩٤٧، حين أسس عدد من العلماء دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، وكان من أبرزهم الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر وعبدالمجيد سليم، ومحمد الدني، والشيخ محمد نقي القمي، نائباً عن آية الله العظمى بروجردي. كما اعترف الأزهر الشريف عام ١٩٥٨ في ظل وجود الشيخ محمود شلتوت، على رأسه، بالمذهب الاثني عشري مذهباً خامساً يجاور المذاهب السنية الأربعة، وصدرت مجلة باسم رسالة الإسلام منذ عام ١٩٤٩ وتوقفت عام ١٩٧٢. كما أدت مشاكل مختلفة إلى إغلاق دار التقريب بين المذاهب عام ١٩٧٩، بينما استمرت هذه الجهود على يد بعض العلماء والفكرين، فشهدت أكثر من عاصمة إسلامية مثل هذه المؤتمرات التي تدعو للوحدة والتقريب بين المذاهب.

بعود البعد السياسي للأجندة الشيعية إلى رؤية الشيعة في العراق إلى أنهم منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ لم يتلقوا ما يستحقونه من السلطة السياسية، رغم أنهم يشكلون ٦٠٪ من تعداد سكان العراق. فمن بين ٢٤ رجلاً شغلوا منصب رئاسة الحكومة، خلال الفترة ما بين ١٩٢١ و ٢٠٠٣، لم يكن هناك سوى سبعة رؤساء حكومات ينحدرون من الطائفة الشيعية، علماً بأن مجمل فترة رئاستهم للحكومة لم تتجاوز السنوات الست.

#### أزمة العراق والتسييس الطائفي :

لقد أفضت التجربة الديمقراطية الهشة التي عرفها العراق بعد سقوط النظام البعثي إلى إعادة إنتاج الهوية الشيعية، بفعل إغلا دور المؤسسة الدينية التي كانت مغيبة عن الصراع السياسي، وانهارت البنية المركزية للدولة. اعتبر الشيعة أن التعاون مع الاحتلال الأمريكي فرصة لتغيير معادلة الدولة العراقية، حتى لا يتم إبعادهم كما حدث بالماضي. وقد استغل الأمريكيون السخط الشيعي أداة للتعبئة ضد النظام السابق.

أما في إيران، فقد ارتبطت الصحوة الشيعية منذ أواخر السبعينيات بالثورة الإيرانية، التي حملت إلى السلطة آيات الله وأئمة الشيعة الكبار، ومكنتهم من إقامة نظام إسلامي شيعي يستند إلى مبدأ ولاية الفقيه، ويعيد ترتيب أوضاع الدولة والمجتمع. وتلك تلك مرحلة تصدير الثورة، حيث جرى استنهاض الجمهور الإسلامي عامة والشيعي خاصة لتشكيل حالة تصدير للواقع السياسي الجديد في إيران. وقد لقي ذلك صدى عند الشيعة العرب الذين حاول بعضهم الاستقواء بميزان القوى الجديد، بغية تحسين شروط العيش والشراكة في الدول التي ينتمون إليها، فنشطت على نحو لافت حركات سياسية شيعية في مختلف دول المنطقة. واعتمدت هذه التشكيلات على الرموز الإيرانية مرجعاً ومسلكاً وهوية، بينما ارتاب النظام العربي السني من نشاط تلك التشكيلات من جهة، ومن النشاط الإسلامي السني المدعوم من إيران من جهة ثانية. وهذا ما فسر حالة العداء العربي - الإيراني، والتي تجلت بدعم كامل للعراق في حربه ضد إيران أولاً، وبتوترات دبلوماسية ذهبت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين أكثر من دولة عربية وإيران.

ثم كان الفراغ الاستراتيجي الذي أعقب سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، فتدخلت إيران في العراق لتعظيم مصالح وجود الشيعة في الساحة السياسية العراقية، لأن الوجود الأمريكي في العراق يحمل تهديدات حيوية ومباشرة للامن الإيراني. وقد سعت إيران لتوطيد مكانتها الإقليمية عن طريق الحديث عن التهديد الأمريكي للمنطقة الذي يطول كل شعوبها، وعن أن القوة العسكرية الإيرانية هي لحماية كل المنطقة، وأن امتلاك إيران للطاقة النووية يزيد قوة المنطقة.

والخلاصة أن الخلاف السني - الشيعي الراهن يقع في إطار تخوف شيعي من هيمنة سنية في العراق، يعتبرونها مسنولة عن نكبتهم التاريخية. وخوف شيعي في لبنان من منظومة حكم تهمش من وزنهم ولا تأخذ في الاعتبار التبدل في موازين القوى داخلياً وإقليمياً. أما الأنظمة السنية العربية، فتخشى من انهيار نفوذها السياسي التقليدي مقابل تصاعد قوة إيران الإقليمية، وبالتالي تصاعد مواريلها في المنطقة. كما يخاف السنة من اختراقات شيعية قوية داخل نسيج الاجتماع والحكم بما يهدد وحدة الجغرافيا والديموقرافيا.

علاء جمعة

لم تكن الأحداث الإقليمية الكبرى وحدها المسؤولة عن حال مر القذب في وضع القضية الفلسطينية عربيا وإقليميا، بل كانت هناك دائما عوامل دولية تتعلق بالنظام الدولي نفسه وما يعتره من تغيرات جوهرية فحين انتقل النظام الدولي - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - إلى وضعية النظام أحادي القطبية، تراجعت حظوظ القضية الفلسطينية نسبيا على الصعيد الإقليمي وحين وقعت هجمات ١١ سبتمبر على نيويورك وواشنطن ٢٠٠١، وفرضت الولايات المتحدة رؤيتها للحرب على الإرهاب الدولي على العالم بأسره، تآثرت القضية الفلسطينية - بسبب وضع مسائل المقاومة الفلسطينية على اختلاف مشاربها السياسية والفكرية - على لائحة المنظمات الإرهابية الواجب معاربتها دوليا، مما أثر نسبيا على وضع القضية الفلسطينية من التركيز على إنهاء الاحتلال إلى إثبات مشروعية المقاومة لكن عمليا، أدى ذلك إلى زيادة حدة الضغوط على صانع القرار الفلسطيني والتي تشعبت الجهود، وأيضا إلى إثارة الخلافات بين الفلسطينيين أنفسهم بشأن ما ينبغي عمله

### ثانيا- تأثير عامل القيادة الفلسطينية :

إن العامل المشترك بين الأحداث الكبرى - المشار إلى أمثلة صارخة منها - هو حدوث نوع من الاستقطاب العربي المشفوع أحيانا باستقطاب إقليمي وربما دولي، وهو استقطاب كان يضع القيادة الفلسطينية تحت ضغط هائل، لاسيما حين يكون الوقوف تأييدا مع طرف معين بمثابة خسارة للمساندة والدعم من طرف أو أطراف أخرى مهمة وذات ثقل عربي وإقليمي والمثل الأبرز هنا

في كثير من المراحل التاريخية السابقة، تعرضت القضية الفلسطينية إلى نوع من التراجع في أولويات النظام الإقليمي العربي الرسمي، نظرا لبروز قضايا أو صراعات بدت لفترة في موقع الأولوية رقم ١ ثم مع تطور الأحداث، إما يحل هذه القضية المستجدة أو تراجع الاهتمام بها، أو اكتشف أن جزءا مهما من حل هذه القضية المستجدة نفسها مرهون بحل القضية الأم، أي الفلسطينية، تعود الأخيرة لتحتل مكانها كرقم ١ مجددا في اهتمامات النظام العربي رسميا وشعبيا معا

### أولا- القضية الفلسطينية ودورة المحاور السياسية :

هذه الدورة ليست جديدة، وقد بدت جلية في اللحظات الكبرى التي مر بها النظام العربي، كالحرب العراقية - الإيرانية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وغزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، والعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦ وفي كل هذه اللحظات التاريخية، كان الانقسام العربي سمة رئيسية، بين مؤيد ومعارض لسلوك بعينه يؤيد به أحد أطراف الأزمة في مواجهة الطرف الآخر، والتي ما إن تهدأ قليلا أو تجد نوعا من الحل الوسط، لا تثبت القضية الفلسطينية أن تعود إلى الواجهة لتثبت أنها القضية التي لا تتأثر إلا مرحليا، وأنها القضية التي لا تموت، مادام هناك من يقاوم من أجلها ويعمل على استعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين بكل السبل والطرق الممكنة، ومهما تكن الصعوبات التي تواجهه والحصار والعزل الدولي الذي يتعرض له.

النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه. وفي كثير من الأزمات التي لم ينجح فيها النظام العربي في الرد على التهديدات وصدد الاختراقات الخارجية، كان يحدث رد فعل عكسي يتمثل في حد أدنى من الاستيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام، وإن ببطء. وهو ما يمكن رصدّه بعد قيام الولايات المتحدة بغزو واحتلال العراق وأيضاً بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان الصيف الماضي.

وفي هذا السياق، تبدو عملية تصاعد النفوذ الإيراني إقليمياً على أسس مذهبية ومصالحية وعملية مساندة طبيعية. فمع حدوث فراغ قيادي في النظام العربي، بدت فرصة سانحة لإيران والتي استغفلتها ببراعة فائقة، إذ تمكنت من ملء الفراغ السياسي والقومي والعروبي الذي تسبب فيه الاحتلال. كما وظفت العلاقات السابقة، المتمثلة في احتضان قوى المعارضة العراقية الشيعية لمدة قاربت العشرين عاماً، في التمكّن من أعصاب سياسية وأمنية عدة في العراق المحتل، لاسيما في الجنوب وفي المناطق التي يقطن فيها شريحة عراقية في العاصمة بغداد. وربطت ذلك النفوذ بالمواجهة التي تخوضها مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي.

إلى جانب الحالة العراقية، وفي أقصى الجنوب تبرز الحالة الصومالية، التي بدورها تكشف عن اختراقات إثيوبية وكينية ودولية ومن قبل منظمات جهادية عابرة للحدود، وذلك طوال ١٦ عاماً انهارت خلالها كل مؤسسات الدولة الصومالية، ولم يتمكن النظام العربي طوال هذه المدة من مساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم المنهارة مرة أخرى. وكان فشله في هذه المهمة مقدمة طبيعية لتزايد الاختراقات الخارجية في الشأن الصومالي الداخلي، وبما يتناقض مع الكثير من المصالح العربية الجماعية.

وما يصدق على الصومال يصدق جزئياً على السودان، الذي لم ينتج في إنهاء الحرب الأهلية في جنوبه إلا بتدخل إفريقي ودولي عريض ولده عدة سنوات، وهو الآن يعاني من تدخلات جديدة في إقليم دارفور من مصادر مختلفة، في الوقت الذي يعجز فيه النظام العربي عن تقديم مظلة حماية، سواء لاتفاقيات نيفاشا التي أنهت الحرب الأهلية في الجنوب، أو في مساعدة السودان على تحصين قدراته الذاتية لمواجهة الاختراقات الجديدة في دارفور.

٢- القوط الأمريكية في العراق والنتائج المتناقضة للغزو. لقد شكل تصاعد النفوذ الإيراني ضغطاً على الاستراتيجية الأمريكية في العراق وفي منطقة الخليج بالدرجة الأولى، فضلاً عما يشكّله ذلك من تهديد للأمن الإسرائيلي وفق المنظور الأمريكي. وما يعانيه من ضغط وقلق متناميين لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية كبرى مثل مصر. ويأتي هذا التصاعد في ظل قناني القدرة العسكرية الإيرانية، حيث ارتفع التصنيع المحلي لكثير من منظومات الصواريخ متعددة المديات وأنواع متطورة من الطائرات المقاتلة وأخرى بدون طيار ومعدات بحرية متفوعة، في الوقت الذي

حين بدأ موقف منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات مؤيداً للعراق في غزوه للكويت ١٩٩٠، وترتب على ذلك فقدان تأييد دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، للقيادة الفلسطينية آنذاك، الأمر الذي أثر سلباً لبعض الوقت في التحركات العربية والدولية.

ولما كانت القيادة الفلسطينية متوحدة في قيادة الرئيس عرفات التاريخية حتى وفاته، ونظراً لقدراته الكبرى في المناورة وتغيير الاتجاهات والجمع بين المتناقضات، فقد لعب دوراً كبيراً في سرعة استعادة القضية الفلسطينية لموقعها كرقم ١ مجدداً بعد انحواء الضغوط المختلفة عربياً ودولياً.

وقد بدأ الأمر مختلفاً جذرياً مع قيادة خلفه الرئيس محمود عباس، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدة اعتبارات، أولها: تباين السمات القيادية بين الرجلين، بما في ذلك الأولويات التي يطرحها كل منهما وطريقة الأداء السياسي الداخلي والخارجي، فضلاً عن حجم الدعم والمساندة الذي توافر لكل منهما. ثانياً: تغير الخريطة الفلسطينية نفسها شعبياً وسياسياً على نحو ما ظهر لاحقاً في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ والفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، وقيادتها الحكومة الفلسطينية مفردة حتى توقيع اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، والذي فتح الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ثالثاً: تبدل الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة بعد غزوها واحتلالها العراق، ثم تعثر وفشل مشروعها السياسي الاستراتيجي للعراق وللمنطقة ككل. رابعاً: اختلال التوازن الإقليمي بعد غزو العراق لصالح إسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر. خامساً: انكفاء النظام العربي الرسمي على ذاته بعد صدمة احتلال العراق وتزايد النفوذ الإيراني عراقياً وإقليمياً، ثم النتائج المتناقضة التي حلت بمرافق العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتحديد إسرائيل، وما نتج عن النتائج المتناقضة عسكرياً وسياسياً من ضغوط شعبية وسياسية على حكومة أولمرت.

### ثالثاً- عناصر البيئة الإقليمية :

لم تحدث هذه العوامل مجتمعة في فراغ، وإنما في ظل بيئة إقليمية ودولية تقسم بدورها بعدة خصائص رئيسية قادت إلى طورة اتجاهين متضادين، الأول: اتجاه يعمل على بلورة محاور سياسية تخدم أهدافاً بعينها، والثاني: بلورة تحركات منفردة إقليمية تعمل على عدم الوقوع في شرك تلك المحاور. ولعل نظرة على السمات العامة لتلك البيئة الإقليمية/الدولية توضح حالة تسببها الإقليمية التي تعيشها المنطقة ككل، وهذه السمات على النحو التالي:

١- ضعف النظام الإقليمي العربي وسطوة الاختراقات الخارجية فالمتفق عليه أن النظام العربي يعيش هذه المرحلة واحدة من الضعف مراحلها. وفي حالات الضعف، يكون طبيعياً حدوث اختراقات خارجية تكشف عن مدى الضعف من جانب وتستفيد من هذه الحالة من جانب آخر. ومن ثم، تصبح قضايا

زاد فيه الاتفاق العسكري نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ليكشف عن مدى الطموح العسكري الإيراني في منطقة الخليج وما بعدها.

في ظل هذا التماسك النفوذ الإيراني إقليمياً، تصاعدت المواجهة الأمريكية - العربية - الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووي الذي تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجاً عسكرياً يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل. وأنه غير مسموح لإيران باستلاك لا أسلحة نووية ولا قدرة نووية أياً كانت وطوال العامين الماضيين، فقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مساحة من السخونة بعد أن تفتت المساعي الرامية إلى تسويتها سلباً. وبعد أن نجحت الولايات المتحدة في إقناع الدول الكبرى منقل المظ النفوذ الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي مطلع عام ٢٠٠٦، وذلك تمهيداً لفرض عقوبات دولية على إيران، مع التمسك بأن كل الخيارات متاحة - على الأقل - للولايات المتحدة لوقف البرنامج النووي الإيراني أو - على الأقل - وقف دورة الوقود النووي فيه ووضع باقي منشآته تحت الرقابة الدولية الصارمة.

٣- بروز الانقسام المذهبي - الطائفي كمحرك للعلاقات العربية - الإقليمية لا تقف نتائج الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عند حد صعود الشيعة في العراق، بل تمتد إلى إثارة النزعات الطائفية والمذهبية إلى ما وراء العراق، خاصة في البلدان العربية الخليجية، التي توجد فيها تجمعات شيعية كبيرة نسبياً، حيث ارتفعت مطالب هؤلاء بالحصول على حقوق المواطنة كاملة، شأنهم شأن أي مواطن آخر يدين بأي مذهب آخر. ولقد شكل ذلك مصحراً للقلق لدى العديد من النخب السياسية والدينية وكذلك الأوساط الشعبية لكن الأكثر إثارة وخطورة هنا هو ارتباط تصاعد المطالب السياسية بنزعة طائفية تقوم على تقسيم المجتمعات ما بين سنة وشيعة، وتتجاهل النظر إلى ربط هذه المطالب بإحداث انفراجات سياسية في النظام السياسي ككل.

ولقد أدى الصعود الشيعي في العراق إلى إثارة جدل فكري وسياسي ويميني على نحو فريد. استبعاد فيه البعض الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة التي يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام وهكذا، بدت هذه الخلافات المذهبية القديمة - التي لم يستطع السابقون من المسلمين أن يحلوها - أنها تحدد مصير العلاقات بين السنة والشيعة في العصر الحديث بل يمكن أن تثير تداعيات مذهبية خطيرة تؤثر على وحدة المجتمعات في العديد من البلدان العربية والإسلامية، وربما تقود إلى حالات عنف كذلك التي تجرى داخل العراق نفسه.

هذا الجدل السياسي والفكري العام له تداعياته على المواقف السياسية العربية وقد ظهر القلق العربي الرسمي من الصعود الشيعي المرتبط بزيادة مساهمة النفوذ الإيراني في تصريعات

قادة الأردن ومصر والسعودية، وهي الدول العربية المنتجة لتقود السياسة العربية بوجه عام. وقد شملت هذه التصريحات التحذير من مغبة نشأة هلال شيعي يؤدي إلى حروب مدمية وتوترات بين السنة والشيعة في العراق وفي بلدان عربية أخرى والتحذير من تقسيم العراق، وأن يكون ولاء شيعة العراق لايران أكثر من ولائهم لوطنهم، وكذلك التحذير من تمدد النفوذ الإيراني على نحو يؤثر سلباً على عروبة العراق.

ووفقاً للكلمات الملك عبد الله، ملك الأردن في ديسمبر ٢٠٠٤، فإن نشأة هلال شيعي جديد، يمتد من طهران وبغداد إلى لبنان وسوريا، سيؤدي إلى خلل في التوازن بين المجتمعين السنة والشيعة، وستكون له آثار سلبية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وأنه في حالة نشوء دولة إسلامية في العراق، فعلى الجميع الاستعداد لمجموعة جديدة من المشاكل والتحديات التي لن تقتصر في الحدود العراقية، وإنما ستعتمد إلى دول الجوار، لاسيما البلدان الخليجية التي بها تجمعات شيعية وفي هذا الإطار جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ٦ ديسمبر ٢٠٠٤، حيث قال إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لامننا وأمن دول الجوار، معتبراً أن أي نظام عراقي مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدةها. كما جاءت أيضاً المواقف العربية التي انتقدت قيام حزب الله بفسر الجنديين الإسرائيليين وما تلاه من عدوان إسرائيلي على لبنان، باعتباره يخدم أهدافاً غير عربية ويصب في مصلحة إيران، ولا يخدم لبنان أو استقراره.

٤- جمود عملية السلام العربية - الإسرائيلية: فمعذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، تكاد تكون عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي متوقفة تماماً ورغم كل الجهود الدبلوماسية التي بذلت وشاركت فيها أطراف عربية وأوروبية ودولية ومساعد لدى الإدارة الأمريكية لكي تقوم بالتزامها من أجل تسوية القضية الفلسطينية، وفقاً لما يعرف برؤية الرئيس بوش القاضية بإقامة دولتين إسرائيليه وفلسطينية متجاورتين تعيشان في سلام - فإنه لا يوجد شئ جدي يمكن اعتباره قد تم البدء فيه على هذا الصعيد وقد تكثفت التحركات التي بدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون من أجل الانسحاب الأحادي من غزة دون تشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها غير مؤهلة لأن تكون شريكاً إسرائيل لتتضع القضية الفلسطينية برمتها على مسار جديد.

وجاءت التطورات اللاحقة لتدل على أن إسرائيل - وبمباركة من الولايات المتحدة - ليست معنية بحل سياسي للقضية الفلسطينية بقدر ما هي معنية بإنهاء الفلسطينيين وتخفيض سقف توقعاتهم الوطنية من أي حل سياسي مرتقب مستقبلاً، والضغط عليهم تحت نريعة إجراء إصلاحات جذرية في النظام السياسي الفلسطيني، وهو الأمر الذي لم يختلف، سواء أثناء



الدولية. وهو ما أبرزته وقائع الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ سياسيا وعسكريا.

#### رابعاً- نحو تشكيل المحاور الإقليمية المتصادمة :

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إعادة تركيب التحالفات والمحاور الإقليمية على نحو جذري، وحتى طريقة تفاعل الأطراف الإقليمية مع مجريات الأحداث قادت إلى نوع من السبولة والتبدل بين المواجهة والتهدة والانفتاح والتقارب. وفي ظل هذه التطورات المتلاحقة، لاسيما ما بين صيف عام ٢٠٠٦ وحتى اجتماع بغداد الدولي الذي جرى في العاشر من مارس ٢٠٠٧، وما بينهما من تقلبات سياسية كبرى - يبدو الحديث عن استقطاب إقليمي مسألة غير دقيقة، رغم أن الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل، حاولت تقسيم المنطقة إلى محورين يضرب أحدهما الآخر، تحت عنوان تحالف المعتدلين في مواجهة المتطرفين والمتشددين. وهو الأمر الذي بدأ في الظهور إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان، حين أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عدة مرات أن الحرب هي لحظة مخاض كبرى للشرق الأوسط، الذي لن يكون كما كان قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك على اعتبار أن سحق حزب الله عسكريا سيؤدي إلى احتواء النفوذ الإيراني والسوري لبنانيا وإقليميا، ومن ثم يقود إلى ضعف مواقف القوى الأخرى التي تؤيدهما في فلسطين المحتلة، ومن ثم يخرج المعتدلون منتصرين ويتبلور توازن إقليمي جديد.

بعبارة أخرى، فإنه في رحم هذا العدوان الهمجى، بدت فكرة بناء تحالف يجمع بين إسرائيل وعدد من الدول التي وصفت بالاعتدال في مواجهة الدول والقوى الأخرى التي أيدت حزب الله وساندته في مقاومتها الهمجية الإسرائيلية - كخيار استراتيجي أمريكي - إسرائيلي مشترك، هدفه ليس فقط تقسيم المنطقة ودفعها إلى التناحر فيما بينها، بل أيضا تشكيل مظلة حماية لإسرائيل نفسها من قوى أساسية في المنطقة في مواجهة ما تعتبره كل من تل أبيب وواشنطن قوى الشر والتطرف التي تريد تدمير إسرائيل. وبين هذين الهدفين الرئيسيين، تبرز أهداف أخرى مهمة أيضا، وإن كانت تأتي في مرتبة ثالثة من قبيل تخفيف الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية، والاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني بمباركة عربية، باعتبار أن جزءا من هذا الشعب، خاصة الذين اختار حركة حماس المتهمة بالإرهاب والتشدد وبالعلاقة مع إيران وسوريا، قد اختاروا الانضمام إلى محور الشر والتطرف، ومن ثم تكثيف الانقسام الفلسطيني أفقيا ورأسيا وبالتالي الحيلولة دون إمكانية الخوض في عملية وفاق وطني، سواء بآليات ذاتية أو بالاستعانة بدفع خارجي. وتكمن الفكرة الجوهرية في هذا المشهد، الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيقها، في أن يكون الانقسام الفلسطيني نفسه مرهونا بالاستقطاب الإقليمي المرغوب تكوينه. وفيه، يكون جزء من السلطة والشعب محسوبا على محور الاعتدال، ويتمثل في الرئيس وفق وأنصارهما، وجزء

وجزء الرئيس عرفات أو بعد رحيله. كما كانت معنية أيضا بتحرير خلل فردية وليست نتيجة مفاوضات مع الطرف الفلسطيني.

وقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية وشكلها الحكومة، لاحقا، بعد الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، من إعادة بلورة النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك في تغيير الأولويات الأمريكية والإسرائيلية، بحيث جاء في مقدمتها محاصرة الشعب الفلسطيني وعزله سياسيا ومعاقبته على خياره السياسي ومن هنا، جاءت شروط اللجنة الرباعية على سلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها بقيادة حماس (اعتراف بإسرائيل وبعد كل أشكال المقاومة والالتزام بالاتفاقيات السابقة بإسرائيل والسلطة وإسرائيل) لتشكيل فرصة تاريخية لإسرائيل والولايات المتحدة للتوصل من التزاماتهما تجاه عملية التسوية السياسية. ومن ثم، تلكد جمود الجهود الدولية في هذا السياق، وتؤكد ضعف الفلسطيني أن الدور الأمريكي غير معنى بالمرّة بأي حق مشروع له، بل كل ما يهمه هو أمن إسرائيل وهيمنتها على قضية الفلسطينية.

٥- الضغوط الأمريكية على كل من سوريا وإيران وحلفائهما: لم يخط الفشل الأمريكي في العراق بتصادم نقطة الأزمة بينها بين إيران من جهة، وتصادم الضغط الأمريكي على القوى التي تعد حليفة لها من ناحية أخرى. وهذا، تبرز سوريا، كما يبرز حركته اللبنانية باعتباره قطبا شيعيا لبنانيا، ولكنه يمثل أحد بؤى النفوذ الإيراني الإقليمي، كما أن الأولى تعد أحد أهم حلفاء إيران والتهمة أيضا أمريكا بانها وراء تصاعد العنف والإرهاب في العراق من ناحية، ووراء تعثر الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى، وذلك عبر وقوفها ودعمها فصائل الفلسطينية الجهادية التي لم تتنازل عن حقها في حقبة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

واستنادا لهذا الموقف الأمريكي والإسرائيلي العام المناهض لسوريا، كان الحديث عن عزلها إقليميا وتعرضها لعقوبات أمريكية. وربما دولية، أمرا معتادا ومعتبرا، فضلا عن رفض أمريكي صارم لأي جهود أو مساع أو أفكار تطالب بإدماج سوريا في السياسات الإقليمية من خلال العودة إلى طاولة التفاوض بينها وبين إسرائيل. وفي السياق نفسه ومع تصاعد الأزمة الداخلية اللبنانية، كان الحديث عن دور سوري تخريبي سياسي وسياسيا مدخلا رئيسيا في توجيه الاتهامات لسوريا بانها وراء الأزمات الهيكلية التي يشهدها لبنان حتى بعد انسحابها عسكريا عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥. وقد ساعد انقسام لبنان إلى فريقين عريضين، أحدهما يناهض سوريا بكل قوة ويتمتع بانها لسبب الأساسي في أزمة لبنان، والثاني يرى أن سوريا ذات أياد بضا، على الأمن والسيادة اللبنانية - ساعد هذا الانقسام في تحويل لبنان إلى ساحة أخرى لتصفية الحسابات الإقليمية-

## استطلاع بي بي سي: إسرائيل وإيران.. تتنافس نحو الأسوأ

أظهر استطلاع رأى أجرته محطة (بي بي سي العالمية) فى شهر مارس ٢٠٠٧ أن أكثرية الناس يعتقدون أن لإسرائيل وإيران تأثيرا سلبيا على العالم. ويظهر استطلاع الرأى أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تتبعان إسرائيل وإيران فى ذلك. وقد شمل الاستطلاع ٢٨ ألف شخص فى ٢٧ بلدا، وجاء على شكل طلب ترتيب ١٢ دولة من الأكثر سلبية إلى الأكثر ايجابية على العالم.

وتعد صورة إسرائيل فى الأسوأ فى الشرق الأوسط وفى العالم الإسلامى، كما فى أوروبا. وتعتبر إيران فى العالم الإسلامى عامة لاعبا ايجابيا.

وقد تقدمت إسرائيل على إيران فى تأثيرها السلبى على العالم، حيث حصلت على نسبة ٥٦ / مقابل ٥٤ / لإيران، كما حصلت أيضا على أكبر نسبة سلبية على مستوى البلدان التى غطاها الاستطلاع، وذلك بواقع ٢٣ بلدا مقابل ٢١ لإيران وذلك من أصل ٢٧ بلدا أجرى فيها الاستطلاع.

وعلى مستوى العالم الإسلامى، فقد حصلت إسرائيل على أعلى نسبة سلبية، خصوصا فى بلدان الشرق الأوسط وفى لبنان مثلا، حصلت على ٨٥ / وفى مصر ٧٨ / وتركيا ٧٦ / وفى الإمارات ٧٣ / وفى أوروبا، حصلت على نسبة كبيرة أيضا خصوصا فى ألمانيا (٧٧ /)، واليونان (٦٨ /).

ومن المفارقة أن إسرائيل حصلت على نسبة إيجابية فى دولتين فقط هما نيجيريا (٤٥ /) والولايات المتحدة (٤١ /).

أما إيران، فقد حدث هبوط فى النظرة السلبية إليها فى معظم البلدان الغربية، وفى مقعمتها الولايات المتحدة، حيث انخفضت النسبة من (٨١ / إلى ٦١ /) فى حين زادت هذه النسبة فى فرنسا من (٦٨ / إلى ٨٦ /) أما بقية البلدان، مثل إيطاليا وألمانيا وبريطانيا، فقد تراوحت النسبة ما بين ٧٥ و ٧٨ /.

فى حين صعدت النسبة الإيجابية لرؤية إيران فى البلدان الإسلامية. ففي مصر، زادت من ٢٨ / عام ٢٠٠٦ إلى ٥١ / حاليا، وفى إندونيسيا ارتفعت النسبة من ٣٩ / إلى ٥٠ / خلال عام واحد فقط.

للاطلاع على التقرير الكامل للاستطلاع، يمكن زيارة الرابط:

[http://www.globescan.com/news\\_archives/bbcntryview/bbcntryview.pdf](http://www.globescan.com/news_archives/bbcntryview/bbcntryview.pdf)

على الصعيد العملى، بدأ الأمر - من وجهة النظر الأمريكية - أكثر إلحاحا بعد أن فشل العدوان الإسرائيلى فى تحقيق هدفه الأساسى وهو سحق حزب الله، الذى بدأ رقعا صعبا، سواء لبنايا أو إقليميا، ومع حدوث قدر من الحيوية فى الشارع العربى، بعد أن توقف العدوان الإسرائيلى، وثبوت القدرة العربية على مواجهة قوة الردع الإسرائيلى العسكرية، إن توافرت لذلك الإرادة المناسبة. وهكذا، كانت المحاولات الأمريكية لبناء التحالفات المطلوبة تعريضا عن الفشل العسكرى الإسرائيلى من جانب، ولغرض تحقيق الأهداف الكبرى للحرب عبر السبل الدبلوماسية من جانب آخر، والتى تصاحبها ضغوط سياسية ودعائية مختلفة.

وفى هذا الإطار، تفهم اجتماعات ما يعرف بـ ٦ + ٢ + ١، أى الاجتماعات التى شاركت فيها دول الخليج العربية وكل من مصر

آخر من السلطة والشعب محسوبا على محور التشدد، ويتمثل فى حركة حماس والفصائل المتمسكة بالمقاومة - لاسيما العسكرية - والحكومة التى تقودها حماس منفردة.

يكشف تأمل هذا المشهد عن أن من بين الأهداف الجوهرية لحالة بناء استقطاب إقليمى يقوم على التنافر والمواجهة والسبر فى الركاب الأمريكية والإسرائيلى على حساب المصالح الأساسية لدول المنطقة - هدفا رئيسيا وكبيرا هو حشر القضية الفلسطينية فى ركن اللا حل واللا تسوية إلى أبعد مدى زمنى ممكن، وبما يشكل فرصة تاريخية لإسرائيل للاستمرار فى تهويد القدس ومحيطها واستقطاع المزيد من الأراضى الفلسطينية فى الضفة لغرض الاستيطان اليهودى، وتشكيل أمر واقع جديد ينهى الأمل فى بناء دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا فى المدى الزمنى المنظور.

سياسة الحصار التي تتمسك بها الولايات المتحدة وإسرائيل إيماناً في تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية والعربية معاً وثانيها حسن الإعداد لقمة الرياض العربية المقرر عقدها في نهاية مارس، وتهينة البيئة العربية والإقليمية لإنجاح هذه القمة وفي الإطار ذاته، بدأ الانفتاح على سوريا جزءاً من هذه الترتيبات، حسبما تؤكد زيارة نائب الرئيس السوري فاروق الشرع للقاهرة في ١٤ مارس ٢٠٠٧، وتهينة الأزمة اللبنانية التي شهدت بدورها بوادر للحل حسبما توحى به لقاءات سعد الحريري رئيس كتلة المستقبل، ونبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني، وكلاهما يمثل رمزاً للاستقطاب اللبناني والإقليمي على السواء فضلاً عن انفتاح الولايات المتحدة الجزئي على كل من سوريا وإيران، والذي جرت وقائعه في اجتماع بغداد الخاص بالأزمة العراقية، الذي عقد بدوره في العاشر من مارس ٢٠٠٧، وضم ١٧ مندوباً لدول ومنظمات إقليمية ودولية معنية بالوضع العراقي.

#### خاتمة :

على الرغم من أنه من السابق لاوانه تأكيد أن هذه المستجدات المتلاحقة تعني نهاية أو فشل المسعى الأمريكي - الإسرائيلي لبناء تحالف إقليمي مناهض لإيران وحلفائها الإقليميين، والقبول برغبة أهل المنطقة في إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهونها وفق الأطر الدبلوماسية المختلفة، فإنها تعكس ميلاً من داخل النظام العربي إلى عدم الانجرار إلى مثل هذه المحاور الإقليمية التي تجاهد واشنطن لتشكيلها، والتي من شأنها تقسيم المنطقة وجرحها إلى حروب مذهبية وسياسية إلى أجل غير منظور. لكن يبقى أن القضية الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى قدر أكبر من التحصين الذاتي، وهو ما لا يتأتى إلا بتدعيم كل أشكال الوفاق الوطني والتمسك بالمساندة العربية سياسياً واقتصادياً، وعدم الوقوع في فخ المحاور الإقليمية التي لن يأتي من ورائها إلا المزيد من الانقسام والضعف

والدور والولايات المتحدة، والتي عقدت في صميم سياسية وأمنية منطقة في الشرق، وقد أحاط بها فصلاً الوضع الأمريكي المتغير في العراق والسفارة الحصار على حكومة حماس والشعب الفلسطيني ديمره، وتشكيل هو صفت عربية في مواجهة إيران وسوريا وحلفائهما المحليين وهي السياق ذاته، تفهم دعوة بكسر الانقسام اسلام اباد لسمع دول إسلامية منها ثلاث دول عربية من مصر والسعودية والأردن، وأربع إسلامية هي باكستان وبنغلاديش وماليزيا، والذي عقد بالفعل في ٢٤ فبراير ٢٠٠٧ وعرض في حيد استكمالاً لجهود بناء تحالف سني - عربي إسلامي ضد إيران والقوى الناصرة لها

#### فكسا العودة إلى حالة السيولة الإقليمية :

هذه التطورات التي توحى بالاندفاع نحو تشكيل قطب إقليمي مناهض للنمذ الإيرانية ليست الوحيدة، فهناك ما هو مناقض لها من أحداث وحول دون الوقوع في شركها الضار ونشير هنا إلى مرور مرور هو هذا الصدد، الأول يتعلق بتوصل حركتي فتح وحماس إلى اتفاق مكة برعاية سعودية في التاسع من فبراير ٢٠٠٧ وهو الاتفاق الذي أنهى الانقسام الفلسطيني وعالج مكة تناقض الوطني وحكومة الوحدة الوطنية، وأعاد القضية فلسطينية إلى رعاية النظام العربي أما التطور الثاني، فيتعلق بزيارة رئيس الإيراني أحمدى نجاد إلى الرياض في ٣ مارس ٢٠٠٧ والتي اتفق خلالها على ما سمي بوقف الفتنة في العالم الإسلامي والتصدي للمؤامرات الهادفة إلى تقسيم العالم حسب قول الرئيس الإيراني أحمدى نجاد، الذي أشار بما يشبه أن بلاده والمملكة العربية السعودية "واعون تماماً" تحت عدائنا ونحن ندينها

بناءً على الحقائق معاً كثيراً من التكهنات، أبرزها بشأن تحولات الكبرى لعودة التفاعلات الطبيعية بين حكومة الوحدة بين فلسطينية والقوى الدولية المختلفة، وفتح ثغرة كبرى في

# مادة العراق .. عدوى التمدد

## في العراق ..

خليل العنفي

٧

والمذهبي والعرقى العديد من المجتمعات العربية، وبات الحديث عنها من مسلمات المرحلة الراهنة.

ولم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن توسيع تجربة ديمقراطية حقيقية، فقد توهم البعض أن العراق يمكن أن يدخل عصر الديمقراطية التوافقية، وأن عراق ما بعد صدام سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر. بيد أن ما يحدث، منذ أكثر من أربع سنوات، يتلخص في حرب أهلية وقاتل طائفي عنيف لم تنجح في وقفه أية حلول سياسية. فلا تزال الروابط "الأولية"، كالعاطفة والمذهب، تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف، ولم تنضج بعد ثقافة "الوفاق" الأهلى.

نقعت سوداوية النموذج العراقي بالعرض كى يتسائل عن مدى قدرة واستعداد المجتمعات العربية على هضم الفكرة الديمقراطية. وإذا كان من نافلة القول إنه من الصعوبة بمكان اختزال أى عملية ديمقراطية فى مجرد صناديق اقتراع، أو الاعتقاد بأن يتحول بلد ما بين عشية وضحاها إلى نموذج ديمقراطى لمجرد وجود تعددية حزبية أو سياسية، فإن التجربة الديمقراطية فى العالم العربى تبدو كما لو أنها كانت "أضعف" من أن تتأسس على ما هو ابنى من ذلك، ممثلاً فى غياب قيمة "الوفاق الوطنى" داخل الثقافة العربية، وهو ما من شأنه أن يحول أى تجربة ديمقراطية عربية إلى شكل من أشكال الديمقراطية "المعيبة"، تلك التى تراوح مكانها بين النموذجين الإوتوقراطى والديمقراطى دون القدرة على حسم خياراتها.

إن منبع "المرض" فى الحال العربية ليس فقط انعدام ثقافة

قبل أيام قليلة، حلت الذكرى الرابعة للغزو الأمريكى للعراق (١٨ مارس ٢٠٠٧)، وحلت معها تساؤلات كثيرة، منها ما يتعلق بموضوع العراق، ومنها ما يتعلق بالعالم العربى، وثالثة تتعلق بالوضع الإقليمى الملتهب. بيد أن السؤال الأكثر حرجاً وتأثيراً يتعلق بما حدث للدولة العربية منذ احتلال العراق وحتى الآن، وإلى أى مدى تأثرت بنية هذه الدولة ومؤسساتها بما حدث فى العراق، ولا يزال، من تفكك وانحيار للفكرة الوطنية ووشائجها العضوية.

### العراق .. نموذج للتفكك الوطنى :

عشية احتلالها للعراق، بشرت الولايات المتحدة العالم بإقامة نموذج للحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط، ينطلق من أرض الرافدين ليعم بقية بلدان المنطقة. بيد أنه بعد مرور أربع سنوات على وقوع الاحتلال، بات العراق نموذجاً للفوضى وانعدام الاستقرار فى المنطقة بأسرها.

والأخطر من ذلك أن تفكك العراق، كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية، بات أشبه بكرة الثلج التى تسحرجت وانتقلت إلى خارج حدوده كى تمس عدداً من الدول العربية المجاورة، إن لم يكن على المستوى المؤسسى، فعلى الأقل على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية.

ربما لم يكن العراق -قبل سقوط نظامه السابق- نموذجاً للتماسك والترابط العرقى، بيد أنه لم يكن أيضاً نموذجاً لدولة ضعيفة أو فاشلة يمكنها السقوط لمجرد الضغط الخارجى على غرار ما هو حادث حالياً. فقد أصابت عدوى الانقسام الطائفى

(٥) مساهمة مدير تحرير مجلة السياسة الدولية.

الذي يستوعب تمايزاتها، كما أسست هذه الدولة ثقافة وطنية هشة وسلطة مستمدة من الولاء العصبوي الطائفي أو الجهوي، سرعان ما انكشفت مع الغزو الأمريكي للعراق. وهو ما يسميه برهان غليون "الخروج الكارثي للعالم العربي من الحقبة الوطنية". والغريب أنه يربط بين حتمية التجزئة العربية كشرط ضروري لبقاء الأنظمة الحاكمة على حالها (٢).

سواء الأمر أن ثمة ارتباطاً بين الاحتلال الأمريكي للعراق وكارثة التفكك التي تصيب روابط العرب في المجتمعات العربية. وكأنهما شرطان متلازمان. فالاحتلال الأمريكي للعراق وبقدراً ما أنتج مجتمعا "عراقياً" مفككا على مختلف مستوياته. السياسية والعرقية والدينية، فإنه أيضاً فكك العديد من الروابط القومية والدينية على مستوى الشارع العربي، وخلق ارتدادات سياسية تندفع باتجاه الانتماءات الأولية ما بين طائفة وقبيلة وديانة. وهي حال لم تسلم منها دولة عربية. باستثناءات قليلة. فمن أقصى المشرق العربي من العراق وفلسطين ولبنان وسوريا، إلى أقصى المغرب العربي، فضلاً عن القلب والجنوب، فإن ثمة شعوراً بالقطرية والغشوية يسيطر على مخيلة عدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية. يدعمها في ذلك حال الضعف والتهية التي تبدو عليها الدولة العربية. وأزعم أنه لو تعرضت أية دولة عربية أخرى للاحتلال، فإن الضحية الأولى ستكون هي الرابطة الوطنية التي تجمع مكونات هذه الدولة، ولن يصمد أمامها تراث العيش المشترك، ذلك أن سياسات "الانتماء" التعسفي التي مارستها الدولة العربية باتجاه مواطنيها، كإداة لضمان الولاء، سرعان ما ستبديد تحت وطأة التوازنات الجديدة تحت الاحتلال.

وسواء الأمر هذه المرة أن الاستقطاب الطائفي الذي يجري توظيفه إعلامياً وسياسياً في مجتمعات غير ناضجة فكرياً. تجري تعبئته على أسس تتناقض كلياً مع مفهوم الدولة ذاته، بحيث يصعب للمتمتع بعد انتهاء موجة الاستقطاب وإعادته إلى وضعه الطبيعي. بل على العكس من ذلك، فقد جاء كي يقوض هذه الدولة باعتبارها مصدراً للفاعلية السياسية، والذي انتقل بدوره إلى جماعة أو طائفة أو وحدة سياسية أخرى أقل ارتباطاً بالدولة "الأم" وما نزاعات العراق ولبنان والسودان والصومال وفلسطين سوى نموذج لهذا الارتداد، أو -على الأقل- عدم الاعتماد بالدولة كمقر للفعل السياسي.

### النظام العربي .. تفكيك إرادي لصلحة الآخر:

لا يرتبط غزو العراق بإحلال نظام إقليمي جديد للمنطقة محل نظامها القديم فحسب، وإنما يفترض إعادة تأسيس هذا النظام على روابط ما فوق قومية، تتعدى حدود المنطقة إلى ما دونها، فيصبح نظاماً شرق أوسطياً ممتداً من باكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً.

ولكن مع فشل مثل هذا الطرح، نشأ وضع مختلف. يتمثل أولاً في عدم القدرة على العودة للوضع القديم للنظام الإقليمي العربي كرابطة تاريخية وقومية، حيث تحاول قوى إقليمية أخرى استغلال

الاختلاف، وعدم إنجاز الحد الأدنى من الوفاق الوطني، وإنما أيضاً لسيطرة ثقافة "الهيمنة" والرغبة في احتكار التجربة لمصلحة مصيل بعين، دونما اكتراث للفكرة الديمقراطية، أو الاحتكام لتواضعها. وهي مسألة تتكرر في لبنان وفلسطين.

وقد أثبت النموذج العراقي في حالته الراهنة أن الديمقراطية وحدها ليست حلاً. وإن شأفة التفكك الوطني يصعب استئصالها تحت عباءة الديمقراطية فقط، فالأمر يتجاوز التطبيقات السياسية لفكرة الديمقراطية، كي يصل إلى مفاسل الثقافة والتراث والفكر العربي بمستوياته الشعبية والنخبوية.

ولم أضرب هذا النموذج بالفكرة الديمقراطية من جانبين، الأول من جعلها مرادفة للتفكك والانحلال المجتمعي، وبالتالي الدفع باتجاه عدم التفكير فيها كبديل سياسي. والثاني: تجذير السمة السلطوية للنظم العربية، وإعطاؤها مبرراً في البقاء، حتى لا يتكرر النموذج العراقي المأساوي في البلدان العربية الأخرى. وبات بمثابة العري محاصراً بفرضية سلبية تتحكم في طرائق التفكير والممارسة تقوم على ثنائية: إما التفكك أو الاستبداد.

### الدولة العربية .. عود على بدء :

لا يبالغة في القول إن غزو العراق واحتلاله جاء وبالأعلى على دولة عربية، ليس فقط لحال الانكشاف والتعري التي أصابت نود عربية عطفاً على اختلال بنيتها السياسية واعتلال بنيتها القومية فحسب، وإنما باتت هذه الدولة على شفا العودة في مرحلة ما قبل "الدولة القومية" التي عرفت المنطقة أوائل نصيبات من القرن المنصرم.

وبعد كشف الغزو الأمريكي للعراق عن الطبيعة الاصطناعية لدولة عربية التي نشأت نتيجة لالتقاء مشيئة القوى الأجنبية بطموحات الزعامات المحلية، فكانت بحجمها وحدودها لا تمثل هبة اجتماعية وثقافية حضارية لجماعة تسعى إلى تحقيق نهج داخل حيز جغرافي. تعتبر ما يقع خارجه هو الآخر حشد عنها، بل كانت تمثل فقط تقاطع مصالح قوى الغرب التي تستمد المنطقة ولهذا، فإن الكثير من هذه الدول ظهرت كمشكلات لأسر حاكمة، وليست كتجسيد لطموحات جماعة وطنية أو قوم يحمل اسماً وعظماً وتاريخاً يميزها عن جيرانها (١). ولم تم هذه الدولة على الأساس القومي الذي يفترض المساواة في الحقوق أمام القانون والحرية السياسية والديمقراطية وتداول السلطة، مثلاً عليه الحال في الدولة الوطنية في الغرب، بل قامت مدبة نظرية على أساس عصبوي، طائفي كان أو عشائرياً، أي سبيح الطائفة والعشيرة. وبالتالي اتخذ التنافس على السلطة بين عصبويين، ولم يتخذ طابع التنافس بين تنظيمات سياسية ينسب إليها الفرد نظراً لاقتناعه بآطروحاتها المتعلقة بكيفية الحكم واستير المجتمع.

بكمات أخرى، لقد قامت الدولة القطرية العربية على تقطيع وتفتت الفضاء الجيوسياسي والثقافي التاريخي للجماعة الكبرى

## أوضاع اللاجئين العراقيين

\* في التاسع من يناير ٢٠٠٧، أعلنت الأمم المتحدة أن العنف في العراق أدى إلى أكبر موجة نزوح في الشرق الأوسط منذ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨. وقالت المنظمة الدولية إن واحداً من كل ثمانية عراقيين نزح عن دياره، مشيرة إلى أن نصف مليون شخص تركوا منازلهم خلال الأشهر الستة الأخيرة فقط.

\* بشكل عام، يعتقد أن مليوني شخص غادروا البلاد في حين نزح ١,٧ مليون شخص داخل العراق. وناشدت الأمم المتحدة المجتمع الدولي التبرع بـ ٦٠ مليون دولار كمساعدات طارئة للتعامل مع الوضع. وأوضحت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن النازحين يوزعون تحت وطأة الفقر، في حين تعاني المناطق التي تستضيفهم من ضغوط شديدة. وقد أشار رون ريدموند، الناطق باسم المفوضية، إلى أن العاملين في مفوضية اللاجئين المكلفين بمراقبة الحدود العراقية - السورية يقولون إن ألفي شخص يجتازونها من العراق يومياً، أي بمعدل ٤٠ ألف شهرياً. كما يتصاعد باستمرار عدد العراقيين الذين يفرجون عن مناطق سكناتهم، قاصدين أماكن أكثر أماناً داخل العراق. وقد أخذ عدد هؤلاء يزداد بواقع ٥٠ ألفاً في الشهر تقريباً.

\* الغالبية العظمى من العراقيين الذين يهربون إلى سوريا والأردن لم يسجلوا أسمائهم لدى مفوضية اللاجئين، ولذلك تصف المفوضية النزوح العراقي بالنزوح الصامت.

\* تقول المفوضية إنه إضافة إلى سوريا والأردن، فإن عشرات الآلاف من العراقيين يتوجهون أيضاً إلى تركيا ولبنان ومصر ودول الخليج وأوروبا.

\* تشير الإحصاءات الخاصة بالأشهر الستة الأولى من العام الحالي إلى أن العراقيين شكلوا أكبر مجموعة من طالبي اللجوء في أوروبا، بينما ارتفع عدد العراقيين الذين يطلبون حق اللجوء في الدول الصناعية المتقدمة بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦.

\* توزيع العراقيين الفارين من ديارهم (حسب بيانات المفوضية العليا للاجئين):

- في سوريا: فوق المليون.

- في الأردن: يتجاوزون ٧٠٠ ألف.

- في مصر: ٢٠ ألف - ٨٠ ألف (تقدير أولي).

- في لبنان: يتجاوزون ٤٠ ألفاً.

- المشردون داخل العراق: مليون و ٧٠٠ ألف.

\* نقلاً عن موقع "بي بي سي" العربي على الرابط:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_6359000/6359371.stm#map](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6359000/6359371.stm#map)

أخرى مثل أطروحة (الرباعية العربية) التي تضم السعودية ومصر والأردن والإمارات.

الآن، لم يعد الحديث يجري حول قدرة النظام العربي على علاج الاختلالات الوظيفية التي مضى بها وشملت حركته طيلة العقود الخمسة الماضية، وإنما في قدرة هذا النظام على إعادة تأسيس ذاته مرة أخرى، ولو على أساس مصلحي "وظيفي"، يتجاوز حدود الخلافات التقليدية التي يدور في فلكها عديد من النخب العربية. ولم يكن لأحد أن يتصور تغير أولويات النظام

حال السيولة الواهنة لإقحام نفسها طرفاً أصيلاً في الترتيبات الجديدة للمنطقة، مثل إيران وإسرائيل وتركيا، ويتمثل ثانياً في انخراط الطرف الدولي المؤثر "الولايات المتحدة"، ليس فقط كطرف "متدخل" وفق مصالحه، وإنما كقوة مهيمنة تقود العالم العربي في أي اتجاه تريد، معكماً هو الحال في التكتل السني الذي تسعى لتدشينه لمواجهة إيران (محور الاعتدال، وإلقاء إسلام آباد). الأكثر من ذلك أنه تمت تجزئة النظام العربي إلى تكتلات صغيرة، قد تتشابه في بعض الدوائر (صيفة ٢٠٠٦) التي تضم دول الخليج الست فضلاً عن مصر والأردن، وتتفصل في دوائر

إن إعادة التفكير "المنهجي" في دينامية النظام العربي، ومدى كفاءة وحداته في العمل بشكل مترابط ومتناغم، باتت أمراً ملحاً وضرورياً، كبديل للخروج من دائرة "الفعل" التاريخي، ذلك أن مستقبل أي نظام إقليمي يتحدد أولاً بقدرته على إدارة العلاقات بين وحداته، بما يجعلها حريصة على الاستمرار فيه والارتباط به. «ثانياً بقدرته مؤسساته على التكيف مع البيئة العالمية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إيجاد التوازن بين القدرات والموارد من جهة، والتطلعات والطموحات من جهة أخرى

ولا تنطوي إعادة التفكير هذه على مجرد نقد للبنية الرسمية العربية، سواء ما تعلق منها بالهيكل المؤسسي للنظام، معثلاً في الجامعة العربية، أو ما يتعلق ببنية النظام السياسي العربي ذاته، فهذه ليست سوى قشرة خارجية لعناصر "جوانية" أكثر تأثيراً وحساسية تتعلق بحزمة الأهداف والروابط التي تجمع بين وحدات النظام، وما إذا كانت "ضفائرها" لا تزال قادرة على حقن النظام بمبررات وجوده أم لا.

بكلمات أخرى، أن يصار إلى إعادة تأسيس النظام الإقليمي العربي على أسس أكثر متانة ومصيرية، تحتل مساحة مؤثرة في إدراكات وحدات النظام، بحيث لا يدور اهتمامها حول مصادر تهديد النظام فحسب، وإنما ترتبط أساساً بمصالح الأعضاء، وتطلعات شعوبها.

العربي وتبديلها على مستوى الاضطراب التي تهدد مصالحها، فاختل ترتيب هذه الاضطراب وتراجعت إسرائيل عن مرتبة "العدو الأول"، ولو مؤقتاً، كي تحل إيران محلها.

ومن المارقة أن ثمة إصراراً "قطرياً" عربياً على تفكيك النظام العربي وتذويبه في مستويات إقليمية وأطر دولية أخرى، كمشرب من دمع تكلفة البقاء، تحت مظلة هذا النظام. لذا، يصعب الإمساك بسبوط عربية متوازنة في معالجة الملفات العربية المعقدة، بل ثمة مخاضعات نحوى بداخلها "عصارات" أفقية بين معظم الدول العربية الماعلة من أجل إثبات الهيمنة ومحاولة قيادة دفة النظام العربي، خصوصاً مع انحصار دور القوى التقليدية في المنطقة مثل مصر وسوريا.

وقد افضت هذه الحال إلى فراغ إقليمي عربي غير مسبوق، يعزى الأطراف الإقليمية الأخرى بالسعي للثمة وفق مصالحها ورغباتها لذلك -رحسبما يقرر غليون- ليس هناك بديل للفراغ الإقليمي الراهق، سوى في إقامة نظام إقليمي جديد، يتجاوز لغوية من دون أن يلغيها، لكن مع تشذيبها وتعديلها، أي إعادة تعريفها، نحو الفكرة الإقليمية، ويستبدل الاستقلال الذاتي بالقليم، من دون أن ينفي الاعتراف بمشروعية مصالح الدول لصناعية، بالوصاية الخارجية(٣).

## المراجع :

- (١) صالح السنوسي، الهوية المازومة بين العصبية والدولة، الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7EAC834-7B40-4BB4-9906-866449358FE.9.htm>
- (٢) برهان غليون، الخروج الكارثي للعالم العربي من الحقبة الوطنية، الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDE4C342-6375-4973-92A0-BEE1E3CB.2594.htm>
- (٣) برهان غليون، ما بعد القومية والاستعمار، الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8BAB8019-9B2A-4986-A42F-75602B0130F.4.htm>

# لبنان: أزمات داخلية وخارجية

٨

سماح راشيد

المواقف بين الأطراف الخارجية - الإقليمية والدولية - المعنية بلبنان.

وفي المقابل، يقدم اتفاق الطائف مثالا على النجاح الذي يؤدي إليه التوفيق بين المصالح الخارجية، خاصة إذا تزامن ذلك مع استئثار القوى الداخلية بضرورة العودة إلى مربع التوافق القائم على قبول الآخر.

## أبعاد الأزمة الأخيرة :

إن ارتباط لبنان بالخارج هو ارتباط دولة وليس ارتباط قوة أو طرف أو تيار، والنتيجة المباشرة لذلك أن هذا "الخارج" هو بوصلة الحالة اللبنانية، سواء بالتحريك أو التهدئة أو التوقيف. وقد ارتبطت الأزمة اللبنانية الأخيرة بالتغير في "الخارج" الذي تغيرت موازينه وتبدلت مواقع أركانه عن الوضع عند توقيع اتفاق الطائف.

وقد بدأ قطار التغير الخارجي رحلته إلى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث وقعت حرب أفغانستان، ثم احتلال العراق في ٩ أبريل ٢٠٠٣. وربما كان مقرا أن تكون لبنان أو سوريا النقط المستهدفة التالية للعراق. إلا أن مناورات دمشق السياسية مع واشنطن، خصوصا في العراق، وتعثُر الأخيرة في تسيير عملية الاحتلال، والتطورات السلبية لعملية التسوية في فلسطين، كلها عوامل عطلت تأثير لبنان سريعا بالتغير الحاصل في البيئة الخارجية. وقد جاء صدور قرار مجلس الأمن رقم

يمثل لبنان حالة نموذجية للدولة العربية المرتبطة عضويا بالخارج، ليس فقط فيما يتصل بسياساتها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، لكن أيضا بالفكرة الأساسية التي تستند عليها الدولة اللبنانية بدءا من نشأتها وحتى الآن. فتقوم الدولة اللبنانية، وجوهرها ليس سوى انعكاس لعوامل خارجية وجدت صدى قويا لها في النسيج اللبناني الداخلي، لدرجة أن التباينات بين القوى الخارجية المعنية بلبنان كثيرا ما تتضال أمام الفجوات الواسعة بين القوى اللبنانية ذاتها. ولا ترتبط هذه المشكلة بقوى لبنانية بعينها، ولا بمرحلة زمنية محددة، وإنما هي سمة ثابتة نشأت مع تكوين الدولة اللبنانية وأصبحت ملازمة لها.

وكما كان الارتباط بين الداخل والخارج سببا رئيسيا وراء الكثير من أزمات لبنان، فقد كان هو أيضا العامل الأكثر تأثيرا باتجاه بقاء الدولة اللبنانية والحفاظ عليها. ويمكن القول إن الأوقات، التي تعرضت فيها "الدولة اللبنانية" إلى خطر يهدد بقائها، كانت هي الأوقات التي تسعى فيها بعض القوى الداخلية أو الخارجية إلى تغيير المعادلات الدقيقة الحاكمة لبنا. إما بالعمل على إقصاء قوى وجماعات داخلية لحساب قوى أو جماعات أخرى، أو بالعمل على إخضاع لبنان لسيطرة قوى أو أطراف خارجية دون الأخرى.

وتقدم الحرب الأهلية التي نشبت عام ١٩٧٦ مثالا نموذجيا على ما ينجم عن محاولات أفراد قوة أو قوى محددة بالسلطة أو بالسيطرة على لبنان، وتداعيات عدم التوافق الخارجي وتضارب



لقد حولت معظم القوى الإقليمية جل تركيزها إلى الساحة اللبنانية، بعضها (مثل سوريا) بسبب ضيق المجال أمامها في ساحات أخرى، وبعضها (مثل إيران) بعد أن حطقت بالفعل إنجازات واختراقات في ملفات أخرى والنتيجة في الحالين أن اتجهت الأطراف الإقليمية إلى لبنان، إما لتضيف إلى رصيدها وإنجازاتها، أو لتستدرك ما حيل بينها وبينه في سياقات مختلفة.

وقد انعكست الاستقطابات الخارجية على الوضع اللبناني الداخلي، حيث راحت كل أطراف المعادلة اللبنانية تتمسك بمواقفها وتتمترس خلف أوراقها وأدواتها، واستوت في ذلك الأطراف القوية والضعيفة، حيث أدى النكالب الخارجى بالقوى اللبنانية إلى استشعار قبحتها وأهميتها في المعادلة الداخلية.

والسؤال كيف عكست الأزمة السياسية الأخيرة كل هذه التراكمات والتدخلات؟

الإجابة تبدأ من حقيقة أن الدولة اللبنانية قابلة للانفجار أو الانهيار في أية لحظة، فهي دولة قائمة على التوافق وتقاطع الأضداد داخليا وخارجيا.

ولم تشتعل الأزمة الأخيرة في لبنان فجأة، فالمنزق قائم والخلافات قديمة، وإن تجددت مظاهرها أو تباينت حدتها من وقت إلى آخر. وقد انقسم الداخل اللبناني في هذه الأزمة إلى فريقين، يطلق على أولهما الاكثورية أو الأغلبية أو الموالات، بينما يطلق على الآخر الاقلية أو المعارضة. وهي تعبيرات تحمل من الدلالة العددية والكمية ما لا ينطبق بدقة على الواقع، حيث الخريطة اللبنانية متوازنة إلى حد بعيد، فلا توجد بها أغلبية أو أقلية بالمعنى الصحيح وعلى سبيل المثال، فإن رئيس الجمهورية محسوب على فريق "الممانعة" الذي يطلق عليه مجازا المعارضة، ومعه في ذلك رئيس مجلس النواب، في حين أن رئيس الوزراء ينتمي إلى الفريق الأول، أي مجموعة "المهادنة"، أي أن أصحاب المناصب الكبرى في المؤسسات الرئيسية بالدولة منقسمون بشكل كفي وسياسي.

يتكون فريق المهادنة من تيار المستقبل (الحريري)، والقوات اللبنانية (سمير جعجع)، وحزب الكتائب (الجميل)، والحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز بزعامة وليد جنبلاط).

أما فريق الممانعة، فيتكون بشكل أساسي من حزب الله (بقيادة حسن نصر الله)، والتيار الوطني الحر (ممثل المسيحيين) الموارنة بقيادة ميشيل عون، وحركة أمل (الفصيل الشعبي الثاني في لبنان، بقيادة نبيه بري رئيس مجلس النواب).

ويختلف الفريقان حول القضايا التالية

#### • حكومة السنبورة :

مثلت حكومة السنبورة موضع الخلاف الأول بين الفريقين المتصارعين في لبنان، حيث يرى فريق الممانعة أن الحكومة لم

تعمل مباشرة على قرار التمديد للرئيس اللبناني عبدانا من مرحلة لبنان السورية قد انتهت أو يجب رخصتها.

مرها، مثل حريف عام ٢٠٠٤ نقطة البداية الحقيقية للأزمة اللبنانية الأخيرة. خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كانت تعاملات الداخلية اللبنانية قد تشعبت بالتغييرات الخارجية، والاستقطابات الإقليمية - التي عكست تصارع الإرادات بين القوى الدولية والإقليمية المتعارضة في أفكارها وتصوراتها إزاء صيغة الوضع الإقليمي والأوضاع الداخلية في دول المنطقة - قد وصلت إلى ذروتها وفي هذا الإطار، جاء اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ بمثابة محطة معصية في الحياة السياسية اللبنانية، لما نجم عنه من تصدع لكثير من الترتيبات والتحالفات القائمة، واستحداث لتحالفات ومحاور ومواقف جديدة، مما زاد عملية الاستقطاب الداخلي والمناخ حدة ووضوحا.

وتطورت عملية الفرز على المستويين الإقليمي والدولي لتشكّل استقطابا ثانيا بين قطب يضم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول العربية، مروراً بدول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا في المقابل، يضم القطب الآخر مجموعة أقل عددا، لكنها أكثر راديكالية وتماسكا، وهي تبدأ من إيران وسوريا وتعم روسيا والصين وبعض الدول الإسلامية، لتنتهي عند جماعات وقوى فاعلة غير دولية "Non State Actors" مثل حركة حماس وحزب الله.

وتكدت هذه القطبية الثنائية (متعددة الأطراف في كل قطب) مع حرب لبنان الأخيرة في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. فقد كانت هذه الحرب اختبارا فعليا وحقيقيا للقوة بكل معانيها بين طرفي محور الاستقطاب في المنطقة. ولو كانت تلك الحرب قد انتهت لصالح إسرائيل عسكريا أو حتى سياسيا، لكان معنى ذلك نصرا مؤزرا لكل المجموعة المكونة للقطب الأول، ولشهدت المنطقة علوا كبيرا لما يسمى بدول الاعتدال العربية، ولفرضت واشنطن وتل أبيب إرادتهما على الدول القوى أعضاء القطب الثاني في مختلف القضايا والموضوعات الإقليمية المتفجر بعضها والمعلق بعضها الآخر. بدءا من العراق، مرورا بسوريا ولبنان والفوضى الإيراني، وانتهاء بفلسطين.

أما وقد انتهت الحرب في الاتجاه العكسي، وفي ظل اختلال موازين القوى بين القطبين لصالح القطب الثاني، فإن الأمور صارت إلى تعقيد أكثر وتآزم أشد، بل إن إضفاق تل أبيب عسكريا وواشنطن سياسيا في هذه الحرب أكد إلى حد بعيد موقع وموقف كل من القطبين وأعضائهما، حتى إنه يمكن بكثير من الثقة - بعد تلك الحرب ونتائجها وما تلاها من تطورات لما يقرب من عام حتى الآن - وصف المجموعة الأولى بأنها قطب "الممانعة"، والمجموعة الثانية بأنها قطب "الممانعة".

وحدة وطنية في فلسطين بعد إبرام اتفاق مكة، وفتح أبواب الحوار بين الولايات المتحدة في جانب وكل من سوريا ولبنان في الجانب المقابل. لذا، لم يكن من القاح لخلافات لبنان تستمر أو أن تحتفظ بتعقيداتها دون حل، وهو ما ظهرت بوادره بالفعل في الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس ٢٠٠٧، رغم الحلول والأفكار القابلة للتطبيق بنجاح لتسوية هذه الخلافات قائمة ومعروفة ومتداولة منذ عدة أشهر، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الداخل اللبناني هو في النهاية مرآة الخارج. ولكن مهما نيل التزامات الداخلية اللبنانية، فإن التوافق في نطاق التنوع يترجم الخط الأحمر الذي يردع الجميع.

إن التعامل مع ظواهر المشكلة لا يعني حل مضمونها، فالأزمة الحقيقية هي في القرارات الدولية وفي مستقبل الدولة، وكلامها مترابطان ووجهان لقضية واحدة. فالقرارات الدولية المقصودة تفضي - حال تنفيذها حرفياً - إلى نزع سلاح حزب الله، وتوسيع نطاق عمل قوات "يونيفيل" حتى تصل إلى الحدود اللبنانية - السورية، وأن يكون الجيش اللبناني هو القوة العسكرية الوحيدة في لبنان. هذه هي خلاصة القرارات ١٥٥٩ و ١٧٠١. وتلك المحاور تعني ببساطة "كسر عظام" بالنسبة لحزب الله، وتقويضاً لقوته العسكرية، مما يعني - كخطوة تالية - تقليصاً لقوته السياسية، وبالتالي إعادة تشكيل ورسم الخريطة السياسية اللبنانية بعد تهيش موقع حزب الله فيها. وقد لا يعني ذلك تهيشاً أو تقليلاً من الوزن النسبي للشيعة في الحياة السياسية اللبنانية، خصوصاً مع وجود حركة أمل، لكنه يعني بالضرورة انتقاصاً من الحضور الطاغى لهم في ساحة التأثير السياسي الذي كثيراً ما يتجاوز حدود القوة المادية الفعلية التي يتمتع بها حزب الله كما يعني، بالتوازي مع ذلك ريباً قدر ذاته، إفساح المجال أمام قوى وتيارات أخرى - قد لا تكون بالضرورة مذهبية أو دينية - للتمدد والتوسع سياسياً واقتصادياً وسلطوياً.

والغزى الأهم، هنا، أن هذه التغييرات المحتملة ستصب في النهاية في خانة طبيعة وشكل الدولة اللبنانية. فمن المعروف أن بعض القوى اللبنانية تتحين الفرصة لفتح ملفات تمس مباشرة جوهر النظام السياسي اللبناني بل وطبيعة دولة وهويتها، بدءاً من النظام الانتخابي، مروراً بمعايير توزيع المناصب والمؤسسات، وانتهاءً بروح الدولة أو الفلسفة الحاكمة لفهم الدولة لدى اللبنانيين.

إن التنفيذ الحرفي للقرارات الدولية (وفق تفسير واشنطن وبائرس والمجموعة المهادنة في الداخل) سيؤدي إلى إضعاف سوريا وإيران وسحب الأرضية اللبنانية من تحت سياساتهما الإقليمية. مع ملاحظة أنه إذا كانت هناك مصلحة مشتركة واضحة لأطراف خارجية، مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة، في إضعاف سوريا وإيران، فإن القوى اللبنانية الداخلية الساعية إلى الهدف نفسه تعلن أن تلك التوجه إنما يصب في خانة الوطنية اللبنانية، وأن الغاية هي استقلال جديد للبنان. يتخلص به من الوصاية السورية السياسية والأمنية، ويخلق عبادة طهران

تعد تمثل الشعب اللبناني، وإنها فقدت شرعيتها، مما يستلزم تشكيل حكومة جديدة "وطنية". وفي المقابل، يرى فريق المهادنة أن الحكومة دستورية ولا سبب لوصفها بفقدان الشرعية، وبالتالي لا مبرر للحديث عن حكومة جديدة. والخلاف حول الحكومة سببه الأساسي هو الاستحقاقات القادمة التي يفترض أن تتصدى لها الحكومة، وهي بالتحديد القضايا الخلافية الأخرى، وأهمها مسألة المحكمة الدولية في اغتيال رفيق الحريري، ومصير رئاسة إميل لحود. إضافة إلى مسائل أخرى مؤجلة مثل تنفيذ القرارات الدولية خصوصاً القرارات ١٥٥٩ و ١٧٠١.

### « محكمة اغتيال الحريري »

هذه القضية هي الأكثر تعقيداً وحساسية لمختلف الأطراف اللبنانية، وهي أيضاً تجسد بعمق ووضوح - في أن واحد - إلى أي مدى يصل التداخل والترابط بين الداخل والخارج في لبنان، حيث إن المعضلة الكبرى في تلك المحكمة هي ما قد يتصل في عملها بشخصيات أو مؤسسات أو أطراف لبنانية وسورية، وهو ما يمكن تلافيه أو تجنبه بتضييق نطاق اختصاصات المحكمة وصلحياتها وطبيعة علاقتها بالدولة اللبنانية، إلى آخر تلك الجوانب الفنية والإجرائية التي يصر فريق المعارضة على مراعاة تحفظاته بشأنها قبل إقرار المحكمة. وفي المقابل، يحاول فريق المهادنة إظهار هذه المطالب والتحفظات على أنها محاولة مكشوفة لتعطيل مباشرة المحكمة عملها، وأن الهدف هو التغطية على المتورطين في اغتيال الحريري.

### « رئاسة لحود »

هذه القضية هي الأقل حظاً من الخلافات والتنازع بين الجانبين، أولاً لأنها ترتبط بشخص لحود تحديداً، وثانياً لعدم وجود بديل قوى واضح قابل للاتفاق عليه، وثالثاً، والأهم، لأن فترة رئاسته (المعدة) ستنتهي بالفعل في نوفمبر القادم، أي أن الخلاف إنما يتعلق ببضعة أشهر ليس أكثر.

هذه هي الخلافات اللبنانية الحالية، لكن وراء هذه القضايا الظاهرة خلافات أخرى باطنة أو كامنة، هي جوهر الأزمة الذي يعكس فعلياً طبيعة أزمة الدولة في لبنان.

وبتلخص الخلافات الكامنة في مسألتين هما:

#### ١- القرارات الدولية.

#### ٢- الدولة اللبنانية.

إن الخلاف حول حكومة السنيورة، أو رئاسة لحود أو محاكمة الحريري، هو في حقيقته خلاف حول العرض وليس المرض. فهناك المسائل التكتيكية ومرحلية بطبيعتها، وهي ظواهر للآزمة. لذا، لم يكن مستغرباً أن يبدأ الاقترب من حلها في منتصف مارس ٢٠٠٧، في سياق موجة الانفراجات الإقليمية في المنطقة التي شعلت مؤتمر بغداد حول العراق، والتوصل لحكومة

## الدولة المثل في عيون اللبنانيين

أجرى استطلاع للرأي بين ١٢٠٠ من اللبنانيين حول الدولة التي يجب على لبنان أن يتخذها نموذجا. وكانت النتائج كما يلي :

الدولة	نسبة الاختيار
فرنسا	٢٨,٣٪
الولايات المتحدة	٩,٢٪
الإمارات	٨,٩٪
سويسرا	٧,٣٪
اليابان	٧٪
إيران	٦,٧٪
لبنان (لا دول أخرى)	٤,٨٪
بريطانيا	٣,٣٪
السعودية	٢,٣٪
دول عربية أخرى	١,٢٪

المصدر :

استطلاعات مبادرة الإصلاح العربية. مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية. والنتائج الكاملة منشورة في مجلة "المجلة اللبنانية"، عدد ١٧، ١٤١٣، ١٧ مارس ٢٠٠٧.

تواري التوصيفات المستندة إلى محاور وأسس مذهبية ودينية مثل (الموارنة/ الشيعة/ السنة/ الدروز/....).

ومن اللافت للنظر أن كلا من المجموعتين المختلفتين تحوي داخلها توجهات وروافد عدة، ولم تعد مقصورة على مجموعة أو تيار بعينه. فمجموعة "المهادنة" - التي تطلق على نفسها الأكثرية أو الأغلبية الحاكمة - تتكون من عدة روافد فكرية ومذهبية، ويصعب تعريفها بتلك المنطلقات، بينما يتم التعرف عليها من خلال قوة (١٤ مارس) أو اللقاء الديمقراطي أو الكتائب .. وغيرها من التنظيمات "السياسية".

وفي المقابل، لم تعد المعارضة شيعية أو حتى مسلمة فحسب، إذ تضم -إضافة إلى حزب الله - التيار الوطني الحر الذي يمثل غالبية المسيحيين الموارنة، بل إن المعارضة اللبنانية حاليا تضم عناصر من داخل تيار المستقبل الأصلي المرتبط بالحزبي الأب.

من هنا، ثمة مدخل مهم إلى فهم لب أزمة الدولة في لبنان، هو مدخل الموقف من السياسة الصادرة من لبنان تجاه الخارج وأيضا الموجهة نحو لبنان من الخارج. فبناء على المواقف والتقييمات التي يصدرها كل طرف أو تيار، يجري الفرز والاستقطاب في الساحة الداخلية اللبنانية، بصرف النظر عن هوية هذا الطرف الدينية أو المذهبية أو حتى أفكاره ومنطلقاته السياسية السابقة. ومن هذا المدخل، يمكن بسهولة رصد علامات تطور وتقدم نحو "السياسي" على حساب "الطائفي" أو "الديني".

لضاطعة عليه مذهبيا والمقيدة له استراتيجيا. ومرة أخرى، يبرز على السطح مدى الامتزاج بين الداخل والخارج، ومدى عمق أزمة الدولة اللبنانية بما يتجاوز كثيرا حدود الخلاف على حكومة أو محاكمة أو منصب رئاسي.

بين الديني والسياسي :

على مستوى أكثر عمقا من مستوى التفاعلات الداخلية والخارجية والموقف من إسرائيل في جانب أو حزب الله في الجانب الآخر، هناك زاوية أخرى للنظر إلى أزمة الدولة والاستقطاب في لبنان، هي زاوية الاستقطاب حول الديني والسياسي، وهي زاوية تشمل في منظورها كلا من الداخل والخارج (بحكم التداخل)، كما أنها تتكامل في واقع الأمر مع زاوية الاستقطاب حول الدولة اللبنانية ذاتها من جانب، والموقف من فريق المهادنة والممانعة "في الداخل وفي الخارج" من جانب آخر.

فمن الظواهر اللافتة، في المشهد اللبناني الحالي، أن فكرة الطوائف والانقسام المذهبي تشهد تراجعا ملحوظا، حتى إن هذا التراجع ذاته ربما يفسر المبالغة في التركيز على هذا العامل لمحاولة تأجيل النزوع الطائفي والمذهبي لدى الشيعة والسنة على وجه الخصوص. ويمكن متابعة الشأن اللبناني في السنوات الثلاث الأخيرة أن يلاحظ رجحان العامل السياسي على الديني في لبنان، وهو ما يجسده على سبيل المثال بروز مسيحيات وتقسيمات من شائكة (أكثرية/ أقلية) و(الحكم/ المعارضة) مقابل

وبينما قد لا نمكس الاتهامات المتبادلة بالعمالة أو الارتباط بالخارج العلاقة الحقيقية القائمة، فإن المشهد الراهن قد يتيح بالفعل لبعض القوى الخارجية أن تلعب الدور الأكبر. مستفيدة من غلبة السياسي على الديني، حيث تتغير قواعد اللعبة. لأن السياسة بطبيعتها ليست لها معايير ثابتة.

وبينما تبقى كافة الاحتمالات قائمة ومفتوحة، فإن السمة الرئيسية في السياسة - وهي أنها تتعامل بالمكن وما هو متاح، وليس بما يجب أن يكون - قد تكون الورقة الأخيرة التي تحكم مستقبل الدولة في لبنان فإذا كان اللبنانيون المتجهون عمليا إلى تأسيس واقعهم يعانون مما لهذا التحول من تداعيات وسلبات، فإنهم قادرون أيضا على أعمال الشق الإيجابي فيما وصلوا إليه من تقدم نحو التأسيس.

إنّ لبنان بالفعل يعد حالة متفردة في أزمات الدولة في المنطقة العربية، ونموذجاً غير متكرر لجهة التداخل والتمازج الشديد بين مختلف زواياه وأبعاده: الداخل/الخارج، المهانة/

المهانة، السياسي/الديني، الدولة المركزية/الفاطون غير الدولة المؤسسية/الشعبوية، إلى آخر ما يمكن رصده من تقسيمات ومحاوير تصلح جميعها للنظر إلى واقع الدولة اللبنانية وأزمته.

والأرجح أن ذلك التداخل والتعدد في الحاور والاستقطابات اللبنانية، كما يؤدي إلى تعقيد وتعميق أزمات لبنان ودولته، يمس في كثير من الأحيان على تخفيف تلك الأزمات والحيلولة دون انفجارها. فكثيراً ما يعاد فوز التحالفات وبناء المواقف المهرورة من نقطة اللا عودة، ويكون ذلك بتقليب نمط من الاستقطابات على الآخر والثابت، وسط هذه التحولات والانتقالات، أن ثمة حرصاً لبنانياً، يستوى فيه الفرد والدولة، على استمرار الدولة اللبنانية وبقائها، بتعديدها، بامتداداتها، بتعقيدها وتشميعاتها، بقوازاتها الخلافية واختلالاتها المتفق عليها وكل هذه التعارضات والتناقضات مقبولة عند اللبنانيين، ما دامت لا تمس تماسك ووحدة الدولة، حتى وإن كانت تلك الدولة بطبيعتها وتكوينها وخصائصها هي ذاتها أزمة.

# قضايا السياسة الدولية

□ إيران - آفاق المواجهة الأمريكية - الإيرانية

□ العراق - عام رابع على الاحتلال الأمريكي

□ فلسطين

□ إفريقية

□ في الشرق الأوسط

□ أوروبا

□ العالم العربي وخيارات الطاقة البديلة

[ تحت الضوء ]

## إيران

# الخيارات العسكرية لمواجهة الأمريكية - الإيرانية

■ رياض قهوجي

تشير التطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية - الإيرانية إلى أن إيران تبدو متمسكة بالمضي قدما في برنامجها النووي دون مساومة على ما تعتبره حقها المشروع في استخراج وتخصيب اليورانيوم على أراضيها، الأمر الذي ترفضه واشنطن وعواصم غالبية أعضاء الاتحاد الأوروبي، مما ينذر بمواجهة شبيهة حتمية. لذا، فمن الضروري النظر في السيناريوهات العسكرية المحتملة لتلك المواجهة، وخيارات كل من الطرفين بشأنها.

### الاستراتيجية الإيرانية :

وأخيرا، تقوم إيران بتسريع برامجها للتسلح من أجل اتمام جهوزيتها لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة.

وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية الإيرانية فيما يلي :

- الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

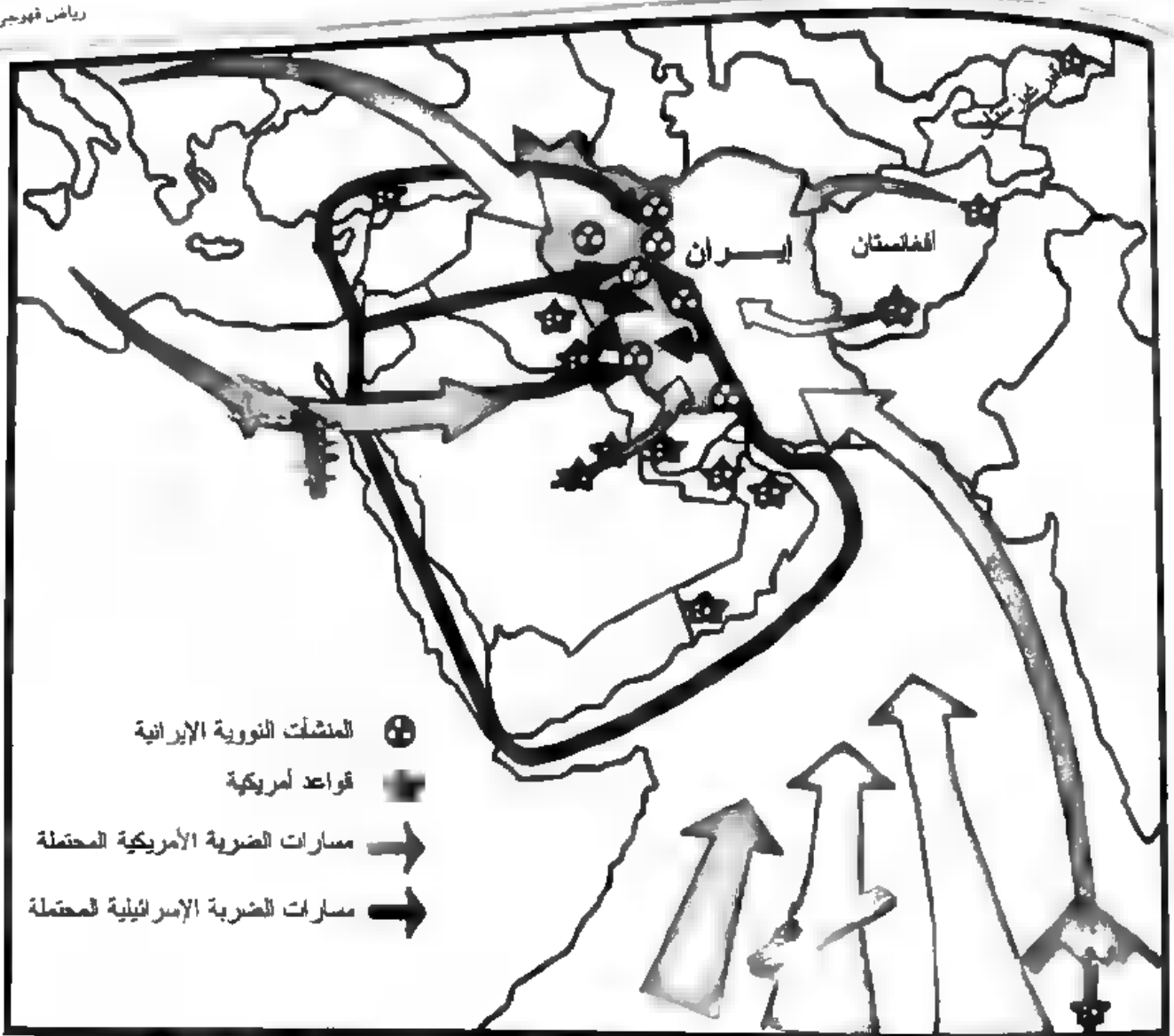
- الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية ومهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.

- أرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات أمنية للمستقبل.

- الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا، أي أن طهران تريد أن تمتلك الامكانيات كافة التي

استعدادا لأي مواجهة محتملة، تعمل طهران على حشد الدعم الشعبي الإيراني والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية، وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة ودول الخليج العربية. كما تعمل طهران على تمتين علاقتها مع القاعدة والحركات التابعة لها، فضلا عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى استراتيجي. وبالتوازي مع ذلك، تعتمد طهران إلى استغلال وسائل الاعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليميا عبر إثارة موضوعات حساسة مثل القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود والسياسة الأمريكية في المنطقة، وهو يزدى في الوقت ذاته إلى إضعاف الأنظمة والقيادات العربية عبر اظهارها عاجزة عن مواجهة إسرائيل واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وحل الأزمات الأخرى في المنطقة.

(٥) مدير مركز الشرق الأدنى والخليج للتمثيل العسكري في دبي.



المصدر: سامح راشد، العرب والنووية إيران، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٢٠. نقلا عن صحيفة لوموند الفرنسية، ٢٠ أبريل ٢٠٠٦.

إيقافه وإلى خروج إيران من معاهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سيجعل برنامجها بعيدا عن مراقبة ومتابعة المجتمع الدولي، وهو ما لا تريده الدول الأوروبية.

والرسالة التي تحاول القيادة الإيرانية إرسالها للغرب هي أنها لا تخشى خيار الحرب وأنها مستعدة له ووثقة من الانتصار. وبالفعل، تستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات واستراتيجية حرب غير تقليدية. وتستطيع إيران في حال المواجهة العسكرية أن تفتح خمس جبهات هي: الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي، جبهة الفضاء عبر الصواريخ الباليستية، الجبهة البرية عبر حدودها مع كل من العراق وأفغانستان، الجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية عبر تنظيمات أو خلايا استخباراتية نائمة، والجبهة الاسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا.

نستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جدا، في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى.

لكن من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية، فإن على إيران أن تخرج سالمة من الأزمة الدولية الحالية حول برنامجها النووي. لذلك تسعى إيران لإقناع المجتمع الدولي بأن خياراته كافية لوقف برنامجها النووي. بما فيها العسكري، لن تنجح. وتشير تصريحات القادة الإيرانيين العلنية والسرية إلى أن طهران مقتنعة بأن العقوبات الاقتصادية لن تكون مجدية، لأنها لن تكون شديدة بسبب ارتفاع أسعار النفط وخشية الغرب من تفاقم الأوضاع أكثر في حال فرض عقوبات جديدة على إيران. كما يصور القادة الإيرانيون برنامجهم النووي على أنه كبير ومنتشر في أرجاء الأراضي الإيرانية كافة وفي منشآت تحت الأرض وأنه وصل إلى مرحلة متقدمة جدا، مما يجعل من أي عمل عسكري غير ذي فائدة. وأكد عدد من المسؤولين الإيرانيين أن أي ضربات أمريكية ستؤدي إلى تأخير البرنامج فقط دون

في المقابل، حققت إسرائيل في مجال الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية تقدماً جيداً منذ حرب الخليج، حيث طور منظومة دفاعية متعددة الطبقات يعتقد الخبراء بأنها ستتمكن من صد القسم الأكبر من الصواريخ الباليستية الإيرانية كما أن الولايات المتحدة تقوم منذ فترة بنشر بطاريات من صواريخ الباتريوت المعدلة والمطورة في منطقة الخليج، مما سيقلل من خطر هجمات الصواريخ الإيرانية. ويملك عدد من دول المنطقة مثل السعودية والامارات العربية المتحدة، صواريخ باليستية وجوالة، مما يجعلها قادرة على الرد بالمثل ضد الهجمات الإيرانية، مما قد يشكل عاملاً رادعاً ضد طهران.

٢- الجبهة البرية: يعتقد الخبراء بأن إيران قد تستغل تعاطف الجماعات الشيعية في جنوب العراق لشن هجمات مباغتة هناك ضد قوات التحالف وذلك بمساعدة بعض الميليشيات المحلية مثل فيلق بدر وجيش المهدي. كما تستطيع القوات الإيرانية أن تتحالف مع قبائل شيعية في أفغانستان للهدف ذاته. ويتوقع أن تلجأ إيران إلى تكتيك الامواج البشرية للتفوق على نيران قوات التحالف. لكن افتقار القوات الإيرانية للغطاء الجوي وتكنولوجيا الحرب الحديثة سيؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف الأيرانيين، مما سيضطرهم للانسحاب خلال أيام أو بضعة أسابيع قليلة. ويحذر المراقبون من أن أي محاولة إيرانية لفرض إحدى الدول المجاورة ستؤدي إلى ولادة تحالف دولي ضد طهران.

٤- الجبهة الخلفية: عمدت طهران خلال السنوات الماضية إلى تمتين علاقاتها مع مجموعات مسلحة في المنطقة، مثل حزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطيني، وميليشيات فيلق بدر وجيش المهدي في العراق. كما بنت إيران علاقات جيدة مع مجموعات شيعية داخل الخليج العربي. وتعمل إيران اليوم على توطيد علاقاتها مع سوريا ورفعتها إلى مستوى استراتيجي. وتقوم وفود وشخصيات إيرانية بزيارات مكثفة إلى دمشق من أجل اقناع المسؤولين هناك بضرورة ابرام حلف استراتيجي يجمع الدولتين بالإضافة إلى المجموعات المسلحة المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع السياسي في المنطقة قد تغير بعض الشيء منذ الانسحاب السوري من لبنان، بحيث لم يعد لدى حزب الله والمنظمات المسلحة الفلسطينية قدرة على التحرك بسهولة كما كان عليه الحال قبل ربيع عام ٢٠٠٥. كما أن فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية قد أثر سلباً على دور حماس كحليف ميداني فعال إلى جانب إيران. كما أن اتفاق مكة الأخير بين حماس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قتل من اعمدة دور حماس العسكري بالنسبة لإيران. وهذا الواقع الجديد في لبنان وفلسطين قد زاد من حاجة طهران لتوسيع نطاق عملياتها عبر الانفتاح على تنظيمات أخرى. أما في العراق، فإنه من المتوقع أن تعتمد تنظيمات عراقية مسلحة من الاكراد والسنة للتحالف مع أمريكا ضد الميليشيات الشيعية.

١- الجبهة البحرية: أظهرت المناورات الأخيرة للبحرية الإيرانية في ربيع وخريف العام الفائت أنها تستعد لحرب عصابات بحرية تعتمد على قوارب صغيرة وسريعة مسلحة بصواريخ سطح - سطح جوالة أو طوربيد أو راجعات صواريخ كاتيوشا ومدافع رشاشة من أجل شن هجمات كروفر سريعة ضد سفن حربية كبيرة (مدمرات وفرقاطات وحاملات طائرات وسفن امداد) وضد ناقلات نفط وسفن تجارية، وذلك من أجل اعاقه حركة الملاحة وانهاك القوات البحرية الأمريكية والغربية المجهزة للحروب التقليدية. كما تستطيع القوارب الإيرانية الصغيرة شن هجمات انتحارية ضد أهداف بحرية عدة. وتملك إيران أيضاً صواريخ جوالة طراز سي-٨٠٢ وسيلكودوم والتي يصل مدى بعضها حتى ١٢٠ كلم، مما يمكنها من تهديد منشآت استراتيجية على طول شواطئ دول الخليج العربية.

تشير بعض المصادر الأمريكية العسكرية إلى أن واشنطن أدركت ضعف قدراتها البحرية أمام الزوارق الإيرانية السريعة. وذلك خلال مناورات أجرتها عام ٢٠٠٢، لذا قامت بتزويد سفنها الحربية العاملة في الخليج بأجهزة رادار تمكنها من رصد الأهداف الصغيرة كافة ويتسلح سفنها بمدافع سداسية وقذائف عنقودية وانشطارية للتعامل مع هجمات منسقة وكثيفة من قبل مجموعات من القوارب الإيرانية. وتعتقد المصادر بأن البحرية الأمريكية -ويعد تعيين أميرال بحري قائدا للقيادة الوسطى الأمريكية خلفا للجنرال جون أبي زيد- باتت أكثر استعداداً اليوم لمواجهة البحرية الإيرانية. كما أن المدمرات الأمريكية المجهزة بنظام "أيجيس" للدفاع الجوي قادرة على تلهين حماية للسواحل الخليجية ضد الصواريخ الجوالة الإيرانية (والصواريخ الباليستية أيضاً). ويعتقد بعض المراقبين بأن اقدام إيران على استهداف ناقلات النفط أو اغلاق مضيق هرمز سيمكن أمريكا من تشكيل تحالف عسكري دولي كبير يضع طهران أمام مأزق كبير يصل إلى حد غزو أراضيها.

٢- جبهة الفضاء: تطور إيران الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين وكوريا الشمالية منذ أكثر من عقدين، وهي اليوم تملك ترسانة من الصواريخ يبلغ مدى بعضها (مثل شهاب-٣) ١٣٠٠ كلم، مما يجعل دول الخليج كافة وإسرائيل ضمن نيرانها وقد أعلنت إيران مؤخراً عن تجربة ناجحة لصاروخ تدعى أنه استطاع الوصول إلى الفضاء الخارجي، الأمر الذي نفته مصادر عسكرية أمريكية ووضعت في خاتمة الدعاية الإيرانية لرفع معنويات شعبها. إلا أن الصواريخ الباليستية لا تشكل تهديداً استراتيجياً دون روسها غير التقليدية. كما أن نسبة بقتها متدنية مما يفقدها دورها كصاروخ تكتيكي وهكذا، تكون خطورة هذه الصواريخ محدودة جداً ومقتصرة على رأسها الحربي الذي لا يزيد وزنه على طن واحد من المتفجرات. فالتأثير الفعلي لهذه الصواريخ هو بالأساس تأثير سيكولوجي (حرب نفسية) لأرهاب السكان في المناطق المدنية.



الى انهيار الأسواق العالمية وارتفاع حاد بأسعار النفط، فإن بعض المحللين يعتقدون بأن تأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي ستكون قوية ولكن محدودة زمنياً وسيتم تداركها بعد أسابيع قليلة من اندلاع الحرب، خاصة في حال تسلم أمريكا والغرب زمام المبادرة بعد أن يتم تدمير القوات الجوية والبحرية الإيرانية واستنزاف إيران لخياراتها العسكرية كافة.

لكن في حال صعود إيران ونجاح قادتها في تحريك مواجهة عسكرية الى حرب استنزاف ضد الغرب، فمن المتوقع أن تعدد أمريكا الى تصعيد المواجهة العسكرية لتتضمن اجتياحاً لبعض الأراضي الإيرانية، خاصة السواحل من أجل منع الزوارق البحرية الإيرانية من تهديد خطوط الملاحة البحرية وسفنها الحربية كما يتوقع أن تستخدم أمريكا وحلفاؤها فرق القوات الخاصة في عمليات تخريبية داخل إيران، خاصة داخل الأقاليم ذات الأقليات العرقية والطائفية من أجل زعزعة النظام من الداخل. وينبغي الانتباه إلى أن هدف الإدارة الأمريكية الحالية هو تغيير النظام وليس البرنامج النووي الإيراني فحسب. هذه الحرب الشاملة ستؤدي الى ازدياد كبير في عدد الهجمات الإرهابية للتنظيمات الأصولية حول العالم، مما سيطلب تسقيفاً رفيعاً بين أجهزة الأمن والاستخبارات الدولية لمواجهة هذا. يخشى بعض المحللين من أن يشهد العالم أول استخدام لرؤس نووية تكتيكية من قبل الأمريكيين ضد أهداف إيرانية مثل منشآت نووية تحت الأرض أو صمد هجمات كبيرة من الأمواج البشرية التي قد يشنها الحرس الثوري الإيراني ضد جيش أمريكي محتل. فواشنطن لن تقبل بأن تتكبد قواتها خسائر كبيرة أو أن تجد نفسها في حرب استنزاف تكلفها فقدان دعم الشارع الأمريكي.

إن أفضل ما يمكن توقعه هو أن تدرك القيادة الإيرانية أن الإدارة الأمريكية مصممة على المواجهة، وعليه تقوم بمراجعة مواقفها بشكل يتناسب مع قرارات مجلس الأمن بخصوص برنامجها النووي، أو يمكن أن تكثف إيران برد محدود على أي ضربات أمريكية ضد منشآتها النووية وذلك من أجل تأمين الدعم العربي والدولي ضد واشنطن ودفع أمريكا لطاولة المفاوضات. لكن حساسية الوضع وانفتاحه على الاحتمالات كافة يتطلبان الاستعداد لاسوأ السيناريوهات فعلى دول الخليج العربية أن تكثف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل التوصل الى حل سلمي يتناسب ومصالحها في المنطقة، وفي الوقت نفسه على هذه الدول أن تستعد لاحتمالات الحرب كافة، لأنها قد تجد نفسها مضطرة لدخول مواجهة عسكرية غير مرغوب فيها، خاصة في حال قيام إيران بالرد على هجوم أمريكي باستهداف قواعد أو مصالح أمريكية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي وأهم ما يجب على هذه الدول حمايته هو جيوباتها الداخلية والبحرية ضد هجمات صاروخية وإرهابية

بات واضحاً بعد تجاهل الرئيس بوش لتقرير لجنة بيكر هامانسون أن الإدارة الأمريكية الحالية ترفض المساومة مع طهران، وباتت تعتبر نفسها في حالة دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية ومنطقة الخليج. ولذلك جاء رد واشنطن على شكل هجوم مضاد تمثل بمداخلة خلايا الاستخبارات الإيرانية والقوى التابعة لها في العراق، وبفرض قوات بحرية إضافية وعلى رأسها حاملات طائرات، وتعزيز انتشارها العسكري في منطقة الخليج وتعمل واشنطن اليوم على تشكيل تحالف سياسي - اقتصادي - عسكري بين ما تعتبرها واشنطن قوى الاعتدال في المنطقة لمواجهة المحور السوري-الإيراني. وبينما تستمر التحضيرات لعمل عسكري محتمل. تركز أمريكا على تضيق الخناق اقتصادياً على إيران عبر العقوبات الدولية المرتبطة بملفها النووي كما تسعى لوقف الاستثمارات الدولية في إيران، وإلى خفض أسعار النفط لزعزاع الخزانة الإيرانية من أي إيرادات لمجهودها الحربي.

كما تنسق واشنطن أمنياً وعسكرياً بشكل وثيق مع إسرائيل التي تقوم بدورها بإعادة تجهيز وتدريب قواتها العسكرية. بعدما أظهرت حربها في الصيف الماضي ضد حزب الله ثغرات كبيرة وخطيرة في جهوزيتها ودفاعاتها. وتقوم إسرائيل منذ شهر أغسطس ٢٠٠٦ بمناورات مكثفة بالذخيرة الحية على المواجهات البرية تحسباً أو تحضيراً لحرب أخرى على جبهتها الشمالية. قد تشمل سوريا هذه المرة وقد تتزامن مع هجوم عسكري على إيران. كما لفتت بعض الصحف الغربية إلى ترويات لسلاح الجو الاسرائيلي على غارات ضد أهداف بعيدة المدى، قد تكون على الأرجح في إيران. وتضيف مصادر عسكرية غربية أن أولوية أمريكا وإسرائيل الآن هي تعزيز قدرتهما الاستخباراتية داخل إيران من أجل تحديد أهداف الثغرات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الأمن وإثارة الخلافات الإثنية والطائفية داخل إيران. وحسب مسئول عسكري أمريكي - رفض الكشف عن اسمه - فإن إيران ليست وحدها القادرة على تهديد الجبهة الخلفية لأمريكا وحلفائها، بل إن واشنطن قادرة على الرد بالمثل.

### رؤية ختامية :

ربما يقابل أي هجوم أمريكي على المنشآت الإيرانية برد إيراني قوي يتمثل برد عسكري شامل. وحتى لو لم تستخدم واشنطن قواعدها في دول الخليج العربي لمهاجمة إيران، فإن الأخيرة ستند على أهداف أمريكية داخل دول الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط (خاصة إسرائيل) وذلك بسبب محدودية مدى الأسلحة والصواريخ الإيرانية وانحصارها في المنطقة فقط. كما يختلف المراقبون حول تأثير حرب إيرانية - أمريكية على الاقتصاد العالمي. ففي حين يعتقد البعض بأن الحرب ستؤدي



الغربية على إعادة النظر في هذه العقوبات، لأنها سترفع أسعار النفط بشكل كبير.

### ج- الوزن الدولي النسبي للاقتصاد الإيراني :

تتميز إيران بمركز اقتصادي دولي يجعل للعقوبات المفروضة عليها أثرا ممتدة ومتشابهة على العديد من جوانب الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني أن لدى الاقتصاد العالمي من الروابط مع الاقتصاد الإيراني ما يجعل عزله بمثابة عقوبة على اقتصادات أخرى في العالم وربما على الاقتصاد العالمي ككل، ويرجع هذا الوضع إلى الآتي:

١- إن إيران تضخ في سوق النفط العالمية نحو ٢.٥ مليون برميل يوميا من إجمالي ٤ ملايين برميل تنتجها باعتبارها رابع منتج للنفط على مستوى العالم، أي أن صادرات النفط الإيراني تشكل نحو ٨.٥٪ من إجمالي الصادرات النفطية في العالم، وهو ما يعني أن العقوبات التي قد تؤدي إلى توقف تدفق النفط الإيراني سوف تؤثر على توازنات السوق، وتجعل أسعار النفط ترتفع بشكل جنوني قد يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو العالمية (٧).

٢- إن إيران تضخ ٨٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا في السوق العالمية، وهو ما يمثل نحو ٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية من الغاز، وتعتبر سادس مصدر للغاز عالميا، وهو ما يعني أن العقوبات التي توقف صادرات الغاز الإيرانية تؤثر على سوق الغاز وتؤثر على الاقتصاد العالمي، ويعزز هذا الأثر المحتمل التوجه لإنشاء منظمة دولية للغاز على غرار منظمة أوبك، وكذلك في ظل لجوء روسيا لاستخدام النفط والغاز المصدر لأوروبا لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية تعيد لها دورها في القضايا العالمية.

٣- المصالح التجارية للعديد من دول العالم مع إيران على صعيد التجارة الخارجية والاستثمارات، حيث تستورد إيران بما يتجاوز ٤٥ مليار دولار، يأتي نحو ثلثها من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا التي تصدر لإيران بحوالي ٥.٤ مليار دولار، وتصدر الصين لإيران بنحو ٢.٥ مليار دولار، وكوريا الجنوبية بنحو ٢ مليارات دولار، وروسيا بنحو ٢ مليارات دولار، واليابان بنحو ملياري دولار. وسواء بسبب العقوبات الاقتصادية أو الحرب على إيران، ستتضرر مصالح هذه الدول، وهو ما كان وراء رفض الصين وروسيا وتردد الأوروبيين في فرض عقوبات اقتصادية على إيران. وكان ذلك من ضمن الأسباب التي أدت إلى عدم اتفاق الدول الكبرى بشأن تشديد العقوبات على إيران خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٠٧ (٨).

٤- وجود إيران على الخليج العربي وقدرتها على إغلاق مضيق هرمز يجعلها تهدد تدفق ٢٥٪ من صادرات النفط العالمي التي تمر عبر هذا المضيق، وهو ما أطلنته إيران مرارا بأنها ستغلق مضيق هرمز في وجه الملاحة العالمية عندما تتعرض مصالحها للخطر.

### ثانيا- نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني :

#### ١ - نقاط ضعف داخلية :

رغم عناصر القوة المشار إليها، إلا أن هذا الاقتصاد يعاني

ولكنها بدأت منذ أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران في عام ١٩٩٦ بموجب قانون "داماتو"، وهو ما أكسب الاقتصاد الإيراني بعض القدرة على التأقلم مع مثل هذه العقوبات التي يستطيع في الغالب الاندفاع عليها، ومن أهم هذه الجهود والإجراءات ما يلي:

١- إبرام اتفاقيات سرية لمواجهة العقوبات الاقتصادية، وهو ما كشف عنه الرئيس الإيراني أحمدى نجاد في يناير ٢٠٠٧، عندما أشار إلى أن بلاده وقعت اتفاقيات مع بعض دول أمريكا اللاتينية ودول آسيوية وإفريقية -لم يكشف عنها- لمواجهة هذه العقوبات (٣).

٢- تحويل أرصدها المالية إلى بنوك أخرى بدلا من البنوك الغربية التي أوقفت التعامل معها، بموجب العقوبات الاقتصادية.

٣- اعتماد اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في تعاملاتها الاقتصادية، سواء في مجال الاحتياطات والأرصدة الخارجية، أو في مجال تسعير وبيع النفط، وفي مجال تجارتها الخارجية، وفي مجال إعداد الموازنة العامة للدولة. ولا شك في أن هذا قرار يعزز القوة الاقتصادية الإيرانية في مواجهة الضغوط الأمريكية، خاصة أن هذا القرار جاء مصاحبا لتحويل بعض بلدان العالم لجزء من احتياطاتها لليورو بدلا من الدولار مثل سوريا والإمارات مثلا، وكذلك في ظل بيانات رسمية لبنك التسويات الدولي تظهر أن الدول المنتجة للنفط عملت على تقليص استخدام الدولار كوعاء انخاري لعائداتها من البترول واستداله باليورو والين والاسترلينى، وهو ما يفرض مزيدا من الضغوط على العملة الأمريكية للتراجع أكثر أمام العملات الدولية الأخرى مثل اليورو والين، وهذا ما شهدته بوضوح عام ٢٠٠٧ (٤).

٤- بادرت إيران إلى طرح العديد من المشروعات النفطية لفرضية في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ من أجل إغراء الشركات العالمية للتعاقد معها وعدم الانصياع لقرار العقوبات والضغط الأمريكية التي تمارس عليها في هذا المجال. كما قامت بإدراج العقوبات الدولية في بند الفقرة القاهرة في عقودها النفطية. وجاء هذا الإجراء من جانب إيران مصاحبا لطرحها ١١ امتيازاً بحريا وبريا للنفط والغاز أمام الشركات الدولية (٥).

٥- تقليل الاعتماد على عوائد النفط في موازنة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، حيث قدم الرئيس الإيراني مشروع الموازنة بزيادة نحو ٢٠٪ على أساس سعر ٢٢.٧ دولار لبرميل النفط مقابل ٤٤.١ دولار للبرميل في موازنة العام السابق. وقد بنيت الموازنة على تقليل نفقات إيران من العملة الأجنبية من ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وقدم الرئيس الإيراني فيريه لهذه الموازنة بقوله "إنها تهدف إلى إفضال مضطط الأعداء الساعين إلى الضغط على إيران من خلال تخفيض أسعار النفط" (٦).

٦- قامت إيران بعدة محاولات لحث منظمة أوبك على خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل بما يحافظ على أسعار النفط مرتفعة، ويحد من تأثيرها بالعقوبات الاقتصادية، ويجبر الدول

عجزت عن تمرير قرار جديد يشدد العقوبات على إيران.

٢- إضعاف الموقف الإيراني المراهن على استخدام سلاسل النفط في معركته مع الغرب، وذلك من خلال سياسة قائمة على زيادة المعروض من النفط العالمي، وجذب عملاء إيران، لإحلال توازن في السوق ومنع ارتفاع الأسعار والتأثير على إيرادات إيران النفطية. وهو ما يرى البعض أن السعودية ستلعب فيه دوراً رئيسياً. والشاهد في ذلك أن الرياض رفضت عقد اجتماع لمنظمة أوبك - دعت إليه إيران - للاتفاق على تخفيض الإنتاج كما أن هناك آراء تذهب إلى أن السعودية لا تتقيد بمقررات منظمة أوبك وتتعاون مع الأمريكيين لضمان عرض مستقر من النفط. يجعل أسعار النفط لا تتجاوز ٥٠ دولاراً، وهو ما يعني أن الاقتصاد الإيراني سيكون عرضة لصدمة بسبب تراجع حصيلته من صادرات النفط لسببين، أولهما انخفاض الأسعار، والثاني تحول عملاته إلى دول أخرى خاصة إلى السعودية.

٢- نجاح الولايات المتحدة في تكوين جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسياً واقتصادياً، وموافقتها ضمناً على توجيه ضربة عسكرية لها. وفي الغالب، ستكون مكونة من دول الخليج ومصر والأردن، وهو ما ركزت عليه زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لهذه الدول في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧.

وفي ضوء كل العوامل السابقة، تعيل معظم الآراء إلى أن العقوبات الاقتصادية على إيران سوف تعطي آثارها ولرب بعد حين، من الممكن أن يكون عاملاً أو عاممين، وذلك إذا ظلت العقوبات الاقتصادية هي الخيار الوحيد أمام الولايات المتحدة كما أن هناك توقعات بأن تؤدي هذه العقوبات إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تعديل أولوياتها الداخلية في ظل التراجع المحتمل لإيراداتها من النفط والغاز، والتركيز على تلبية احتياجات القاعدة العريضة من السكان. كما ستزيد احتمالات حدوث أزمة طاقة داخل إيران في حالة تشديد العقوبات الاقتصادية وإقناع عدد كبير من مستهلكي النفط الإيراني بالتحول إلى دول أخرى، خاصة السعودية، وإقناع الدول المصدرة للبترول إلى إيران بوقف إمدادها باحتياجاتها منه.

لكن هذه التوقعات لا تأخذ في اعتبارها رد فعل الجانب الإيراني في حالة تشديد العقوبات الاقتصادية، ووقف إمدادها بالبترول، مثل احتمال قيامها باستخدام سلاح النفط أو اللجوء إلى إغلاق مضيق هرمز، مما سيوقف تدفق نحو ٢٥٪ من صادرات النفط العالمي، التي تمر عبر هذا المضيق، وهو ما قد يخلق أزمة نفط دولية، تؤدي إلى إصابة الاقتصاد العالمي بحالة من ارتفاع الركود في ثلثي الاقتصاد (تضخم ركودي)، ويلحق الضرر بالعديد من الاقتصادات الصناعية والزراعية المعتمدة على استيراد النفط، خاصة لو لجأت إيران إلى ضرب أو تخريب منشآت النفط على سواحل الخليج العربي في الدول المجاورة، وهذا سيجعل الخيار السلمي لحل هذه الأزمة مطروحاً طوال المراحل القادمة لتطورها.

من بعض المشاكل ولديه بعض الشغرات التي يمكن أن تجعل العقوبات الاقتصادية مؤثرة عليه، من أهمها ما يلي:

١- ارتباط الاقتصاد الإيراني - شأن شأن كل الاقتصادات النفطية - بصادرات وأسعار النفط، حيث إن إيرادات النفط تمثل ٨٠٪ من إجمالي حصيلة إيران من النقد الأجنبي، وتمثل نحو ٥٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم، فإن العقوبات الاقتصادية والحرب ضد إيران تعني إبطاء آلة الاقتصاد الإيراني، والتأثير على برامج الحكومة وحياة الأفراد.

٢- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث وصل معدل التضخم - وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي - إلى نحو ١٨.٥٪، ووصل معدل البطالة إلى ١٢.٣٪، ووجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان في إيران رغم أن متوسط دخل الفرد نحو ٢٣٠٠ دولار سنوياً. وهذا يعني أن العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة تشديدها قد تؤدي إلى انفجار الأسعار وتفاقم معدلات البطالة.

٣- اعتماد إيران على استيراد ٤٠٪ من احتياجاتها من البنزين من الخارج لعدم وجود قدرات تكرير كافية لديها، وتعتبر هذه أكبر نقطة ضعف في الاقتصاد الإيراني. لأن العقوبات الاقتصادية أو الحرب على إيران تعني منعها من الحصول على احتياجاتها من البنزين، مما سيخلق أزمة وقود داخل إيران.

٤- تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصة في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال. فرغم عدم انصياع بعض الشركات العالمية لهذه الضغوط حتى بداية مارس، إلا أن التصعيد الأمريكي المحتمل ضد إيران سيجعل هذه الشركات تراجع عن الاستثمار في إيران. وقد بدأت بالفعل بعض الشركات تراجع عن مشروعات وصفقات سبق أن تقدمت بها لإيران (٩).

٥- إن تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط، خاصة أن قطاع البترول الإيراني يعاني من العديد من المشاكل، أهمها تقادم الآلات والمعدات وعدم تحديثها منذ فترة طويلة، وهذا ما جعل هناك تكهنات بتوقف الصادرات الإيرانية من النفط بحلول عام ٢٠١٥، بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية، وبسبب تزايد الاستهلاك الداخلي من النفط، حيث تستهلك إيران نحو ١.٨ مليون برميل يومياً (١٠).

## ب - نقاط ضعف مرتبطة بالعالم الخارجي :

بالإضافة إلى نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد الإيراني، هناك بعض العوامل الدولية التي قد تقلل من قدرة الاقتصاد الإيراني على مواجهة العقوبات الاقتصادية، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١- احتمالات نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع عدد متزايد من دول العالم بتبني سياسة العقوبات الإضافية التي تتجاوز قرار مجلس الأمن لعزل إيران اقتصادياً، حتى لو

والملاحظ في هذا الشأن أن إيران لا تخفي تخوفاتها من بعض نقاط الضعف التي يعاني منها اقتصادها، خاصة ما يتعلق بإيراداتها النفطية وصادراتها من البنزين. وهناك تقارير برلمانية إيرانية تنبه الحكومة لذلك (١١).

## ثالثا - السيناريوهات القادمة :

د. معاذي شلي على

### السيناريو الثاني - العقوبات الاقتصادية المهددة لعمل عسكري :

وفق هذا السيناريو، قد تعطي الولايات المتحدة مهلة قصيرة للعقوبات الاقتصادية والضغط الدولي. وخلال هذه المهلة، تكون الترتيبات العسكرية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران قد اكتملت ووصلت إلى ذروتها مع وصول العقوبات الاقتصادية إلى قمة تشدها ضد إيران، في محاولة لتغيير الموقف الإيراني. وقد يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ توجيه الضربة العسكرية لإيران، وذلك من خلال القوات الأمريكية المتمركزة في الخليج، وبدعم الحلفاء الأوروبيين، خاصة بريطانيا، وبمساعدة من بعض دول المنطقة.

وأهم ما يرجح هذا السيناريو هو عدم توقع حدوث تحول أو حتى مرونة في الموقف الإيراني، واستمرار الإصرار على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، وكذلك اقتناع الأمريكيين بأن العقوبات الاقتصادية ضد إيران لن تكون مجدية في الأجل القصير، وأن العمل العسكري هو الأفضل في ظل عامل الوقت الذي يعمل في صالح إيران، وعدم إعطائها فسحة من الوقت لتحقيق تقدم نووي يغير الحقائق ويؤثر على الموقف التفاوضي لأطراف هذه الأزمة.

ومن العوامل التي قد لا تجعل الولايات المتحدة متحمسة لهذا السيناريو هو أن أي عمل عسكري ضد إيران قد يؤدي إلى التقاف الشعب حول النظام الإيراني ويزيد من شرعيته، وأن هذا الهجوم قد لا ينجح في القضاء الكامل على البرنامج النووي الإيراني، وأنه قد يؤدي إلى تعطيله بعض الوقت فقط لأن إنهاء هذا البرنامج تماما يتطلب وصول القوات الأمريكية إلى جميع المواقع النووية الإيرانية وتدميرها أو تفكيكها، وهو ما يعني حربا بوية ضد إيران قد لا ترغب الولايات المتحدة في خوضها في ظل تجربتها المريبة في العراق، وفي ظل قناعتها في نهاية المطاف بأن وصول إيران إلى أن تكون دولة نووية مسألة وقت فقط.

ولا شك في أن الردود المحتملة من إيران ستجعل المنطقة مسرحا واسعا للحرب، قد تتورط فيها بلدان أخرى، وهو ما سيزيد من تفاقم المشاكل في المنطقة، لذلك سيظل هذا السيناريو متأخرا بعض الشيء، ومتوقفا على التطورات خلال الفترة القادمة.

### السيناريو الثالث - النزاع الإسرائيلي الطويلة :

يعتمد هذا السيناريو على عدم تورط أمريكا مباشرة في شن هجوم عسكري على إيران، وإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بهذا العمل بدعم ومساندة أمريكية سياسية واستخباراتية، ويمنع الهجمات الصاروخية التي يمكن أن تقوم بها إيران ضد إسرائيل عقب الهجوم من خلال شبكة صواريخ باتريوت. وإعطاء تسهيلات لها لاستخدام الأجواء العراقية لشن هذا الهجوم. والمؤكد أن هذا السيناريو قد يكون أقل السيناريوهات احتمالا، لأنه سيعرّي السياسة الأمريكية للنكارة في المنطقة، ويفقد الموقف والسياسة الأمريكيين ما تبقى لهما من مصداقية، وهي في الأساس مصداقية محدودة، ويجعل الولايات المتحدة تفقد المزيد من حلفائها الأوروبيين وفي المنطقة من الدول

يرى الكثيرون من المتابعين لتطورات الأزمة النووية الإيرانية أنها سادت حتى الآن بنفس سيناريوهات الأزمة العراقية التي انتهت بالفوز الأمريكي للعراق، وهذا أمر صحيح إلى حد كبير، لكن هذا لا يعني أن الأزمة الإيرانية ستسير بنفس السيناريو العراقي إلى النهاية، وذلك لأن إيران ليست العراق من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، ولأن الظروف الدولية الراهنة مختلفة تماما عن تلك الظروف التي صاحبت تطورات الأزمة العراقية. كما أن الموقف الدولي من سياسة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم أصبح مختلفا عنه أثناء الأزمة العراقية. فهناك كراهية شديدة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وهناك تحول في موقف كثير من الحلفاء لدرجة تظهر اتجاه التحالف الدولي في العراق للانهار بعد الفشل الأمريكي هناك.

### السيناريو الأول - عقوبات اقتصادية لتغيير النظام (١٢) :

بعد أن بدأ تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيران، قد ترى الولايات المتحدة الاكتفاء بهذه العقوبات في المرحلة الراهنة والعمل على تشديدها من خلال استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، أو من خلال إقناع حلفائها من الأوروبيين بتبني عقوبات مشددة خارج قرار مجلس الأمن، وذلك من أجل إحداث صدمة للاقتصاد الإيراني من خلال تراجع عوائد إيران من النفط والغاز بشكل كبير، وإحداث أزمة داخلية للطاقة في إيران عن طريق وقف إمدادها بالبترول. وتراهن الولايات المتحدة على أن يؤدي ذلك إلى تروى الأوضاع الاقتصادية في إيران وإلى زيادة المعارضة الداخلية وإسقاط النظام، أو على الأقل إجباره على تغيير مواقفه والتجاوب مع المطالب الأمريكية والعالمية.

وترجح هذا السيناريو عوامل كثيرة، من أهمها الصعوبات المحيطة بتوصل الولايات المتحدة الأمريكية لقرار دولي بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، بسبب الظروف الدولية والداخلية، واستبعاد تورط أمريكا في حرب مع إيران في حين لم يستتب لها الأمر بعد في العراق، وكذلك محاولة الولايات المتحدة تكرار تجربة العقوبات الاقتصادية مع إيران بعد أن نجحت مع كوريا الشمالية. كما يصب في الاتجاه نفسه رغبة الرئيس الأمريكي في إسقاط النظام الإيراني من خلال هذا السيناريو، باعتباره سيكون نصرا بلا حرب ولا دماء، وهو ما يتضح من محاولات عرعة النظام الإيراني.

ولكن هناك عوامل أخرى تضعف احتمالات هذا السيناريو، إلى أهمها عنصر الزمن، حيث إن العقوبات الاقتصادية على إيران تتطلب وقتا حتى تؤتي نتائجها، وهو ما قد يجعل هذا السيناريو في صالح إيران أكثر من كونه في صالح الولايات المتحدة، إضافة إلى احتمال لجوء إيران إلى استخدام سلاح تشديد العقوبات من أجل تغيير النظام الإيراني قابلا للتطور سريعا نحو العمل العسكري.

بالاتفاق على قيود لمنع استخدام قدراتها النووية في المجال العسكري، وأن يكون الوضع في العراق جزءاً من هذه الصفقة

لكن هذا السيناريو يواجه صعوبة إدراكه والقبول به، خاصة من جانب إدارة الرئيس بوش ومن جانب إسرائيل. والأهم من ذلك هو عدم رغبة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في أن يتحول الصراع في المنطقة من صراع ساخن يتفوقان فيه على كافة الأطراف إلى حرب باردة بعد تملك إيران للسلاح النووي. لأن ذلك سيغل يد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويؤثر على الموقف الاستراتيجي والتفاوضي لإسرائيل.

وختاماً، ورغم ضرورة تغلب صوت العقل على جميع أطراف هذه الأزمة، إلا أن الواقع والتجارب السابقة مع إدارة الرئيس بوش وإسرائيل يدفعان المراقب إلى توقع الأسوأ من هذا السيناريوهات، وذلك لأن كلا منهما له حساباته ولديه من المشاكل والأهداف ما يجعل الخيار العسكري مرشحاً بقوة. ولأنه من الممكن أن تكون هناك قناعة أمريكية بأن تحقيق استراتيجية الشرق الأوسط الكبير تبدأ من إيران، وهو ما يعني أن الأمر لن يتوقف بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وإنما ستكون هناك ترتيبات أخرى تعقب ذلك في منطقة الخليج.

العربية والإسلامية التي لها مواقف معتدلة من السياسة الأمريكية. وفي الوقت نفسه سيفجر الجبهة اللبنانية وربما السورية ناهيك عن أن هذا السيناريو قد يقاوم المشاكل الداخلية في إسرائيل، خاصة إذا تعرضت لهجمات صاروخية من إيران أو من حزب الله، أو إذا تعرضت لهجوم سوري. وفي حالة حدوث ذلك، قد تتورط الولايات المتحدة في عمليات عسكرية مباشرة ضد إيران، وقد تتورط بلدان أخرى من المنطقة في هذه الحرب التي ستكون حرباً إقليمية.

#### السيناريو الرابع - الخيار المعاكس :

يقوم هذا السيناريو على احتمالات إدراك الولايات المتحدة الأمريكية - بعد مرور وقت على فرض عقوبات على إيران، وصعوبة حصولها على تفويض دولي بشن هجمات على إيران، أو قيام إسرائيل بذلك - أن إيران لن تنهار بسبب العقوبات الاقتصادية، وأن النظام الإيراني يقوى ويزداد النفوذ الشعب الإيراني حوله، وأن الهجوم العسكري على إيران لن يقضي على البرنامج النووي الإيراني، وإنما سيؤخره بعض الوقت فقط. وانطلاقاً من ذلك، يتم إبرام صفقة مع إيران، تقوم على أساس إيجاد طريقة للتعايش مع إيران النووية واحتوائها كقوة نووية

#### الهوامش :

(1) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2005.

(2) واشنطن: اقتصاد إيران يستطيع تحمل العقوبات، وكالات الأنباء، ١٢ يناير ٢٠٠٧.

(3) إيران تكشف عن توقيع اتفاقيات سرية لمواجهة العقوبات، وكالات الأنباء، ٢٤ يناير ٢٠٠٧.

(4) إيران تخفض اعتمادها على النفط للحد الأدنى، وكالات الأنباء، ١٤ يناير ٢٠٠٧.

(5) إيران تدرج العقوبات الدولية في القوة القاهرة بالعقود النفطية، وكالات الأنباء، ٢ فبراير ٢٠٠٧.

(6) نجاد يخفض الاعتماد على النفط لمواجهة أعدائه، وكالات الأنباء، ٢٢ يناير ٢٠٠٧.

(7) عاطف عبد الحميد، الحجج النفطية في برنامج إيران النووي، موقع الجزيرة نت، ٢٠ مارس ٢٠٠٦.

(8) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2005.

(٩) د. أنس بن فيصل الحجى، نقطة ضعف إيران البنزين، جريدة الاقتصادية السعودية، ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

(١٠) فقدان الاستثمارات الخارجية قد يعنى وقف تصدير النفط الإيراني خلال عقد. الشرق الأوسط، ١٤ فبراير ٢٠٠٧.

(١١) عاطف عبد الحميد، الحجج النفطية في برنامج إيران النووي، موقع الجزيرة، مرجع سابق.

(١٢) توفيق المديني، من وارداتها النفطية والصناعية إلى حصارها المالي - إيران أمام استراتيجية الخنق الأمريكية، جريدة الحياة، ٢٦ يناير ٢٠٠٧.

## استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط

كتب الصحفي الأمريكي المشهور سيمور هيرش تقريراً في مجلة نيويوركركر الأمريكية تحت عنوان "تحول مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، يرى فيه أنه بعد تدهور الوضع في العراق، بدأت الولايات المتحدة في صياغة استراتيجية جديدة تهدف إلى مواجهة إيران وقوى الممانعة في منطقة الشرق الأوسط، تقوم في جزء كبير منها على العمل السري.

بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، زاد الدور الإيراني في العراق، حيث سعت إيران إلى تدعيم القوى الشيعية في المنطقة وتقديم الدعم المالي والسلاح للقوى التي تحارب الولايات المتحدة في العراق فضلاً عن ولاء الحكومات المتعاقبة الشيعية إلى إيران، بالإضافة إلى التصريحات التي وجهها رئيس الإيراني امينى نجاد ضد إسرائيل في المنطقة، والرغبة الإيرانية في امتلاك برنامج نووي عسكري يهدد أمن واستقرار المنطقة.

وه صاغت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة تقوم على المواجهة الشاملة مع إيران وعدد من القوى المساندة لها (سوريا وحزب الله) وتخضع هذه الاستراتيجية لتوجيه نائب الرئيس الأمريكي نيك تشيني، ويتم بعلم وتأييد سعودي من خلال رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بنبرين خلال لقائه مع الإدارة الأمريكية. ولكن الاعتماد الأمريكي على المملكة العربية السعودية يواجه تحديات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث إن تنظيم القاعدة الذي قام بهذه الأحداث له علاقة بالدوائر الدينية في المملكة. فقد قدمت المملكة في سبعينيات القرن المنصرم كل أوجه الدعم لهذا التنظيم في حربه ضد الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان. وتأتي السعودية ضمن الدول المعتنقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في حماية قوى الممانعة للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بجانب عدد من الدول الشرق أوسطية الأخرى (مصر والأردن).

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على العمليات السرية ضد إيران وبدعم مالي سعودي. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية للبتاجون لجنة للتخطيط لهجوم على إيران، يمكن تنفيذه في غضون ٢٤ ساعة من تاريخ صدور أمر سياسي بذلك، كما ركزت مجموعة التخطيط الخاصة بإيران - التي شكلت داخل مكتب هيئة الأركان المشتركة - على تدعيم المنشآت النووية الإيرانية وتغيير النظام، لكنها توجهت في الآونة الأخيرة لمصر بهدف إيرانية في العراق. كما زادت نشاطات فرق العمليات الخاصة داخل إيران، والتي تدخلها عن طريق العراق لجمع المعلومات الاستخبارية وتجنيد العناصر الإيرانية.

يرى محل داخل الإدارة الأمريكية حول ما إذا كانت إيران تمثل الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في المنطقة أم الجماعات السنية المتطرفة، ولكن ما حصل انتهى إلى أن إيران تمثل أكبر خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة من الجماعات السنية المتطرفة.

وتدور هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة المسافة بينها وبين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. فالمملكة العربية السعودية تعارض صعود الإيراني على الساحة السياسية، والذي يؤدي إلى الإخلال بموازين القوى في الإقليم، فضلاً عن معارضتها للدعم الإيراني المقدم إلى المنظمات الشيعية. في وقت توجد فيه أغلبية شيعية في المدن الشرقية للمملكة الغنية بالنفط وترى المملكة أن إيران كانت وراء الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فضلاً عن رغبة المملكة في إضعاف حزب الله وسوريا، حيث هناك خلاف سوري - سعودي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. ويرى من الأسرة الحاكمة في المملكة، ورغبة السعودية في إحداث سلام على الساحة الفلسطينية من خلال الضغط على حركة حماس للتعامل مع حركة فتح في الحكم ونيل خلافاتهما، والذي ترجم في اتفاق مكة الذي رفضته الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تقليل فاعلية إسرائيل على الساحة الشرق أوسطية وفلسطين.

يحتاج الولايات المتحدة إلى الدعم السعودي على الساحتين اللبنانية والسورية لقطع أوجه الدعم لإيران، خصوصاً في الوقت الذي رادت فيه شعبية محمد علي حسن نصر الله بعد حربه الأخيرة مع إسرائيل، التي استمرت لثلاثة وثلاثين يوماً، والذي بدأ في مظاهرات إسقاط حكومة "السنيورة" مكونة من قبل الولايات المتحدة (والذي يأتي ضمن الساعي الأمريكية لتدعيم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط) والدول الغربية الأخرى. فسوريا لا تزال تمثل لبنان ساحة للنزاع وتصفيية الخلافات. ولعل الزيارة الأخيرة للأمير بندر بن سلطان لإيران كان الهدف منها زيادة الخلافات والانقسامات بين حوزتي دمشق، والتي ظهرت بعد الحديث عن حوار سوري - إسرائيلي لتحقيق عملية سلام بين البلدين، ولكن المحاولات السعودية فشلت.

ويحسن التقرير حواراً مع زعيم حزب الله اللبناني حسن نصر الله، الذي بدأ في الصعود على الساحة السياسية بعد حربه الأخيرة مع إسرائيل، الذي قال إنه لم يكن يتوقع الرد الإسرائيلي على خطف الجنديين ولم يكن يريد جر المنطقة إلى حرب. واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بسعيهما إلى سعي حرب طائفية في منطقة الشرق الأوسط في إطار السياسة الأمريكية لرسم خريطة المنطقة، ورغبتهما في تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق (سنية شيعية وكرمية) أو إلى منطقتين سنية وشيعية. ويرى أن عمليات التقسيم لا تقتصر على العراق ولبنان وإنما تمتد إلى المملكة العربية السعودية وعدد من دول شمال إفريقيا، والتي تهدف في نهاية الأمر إلى خلق دول ساكنة بجوار إسرائيل لا تستطيع منافسة إسرائيل وجعلها القوى العظمى في المنطقة كما يرى أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة كانت تهدف إلى ضرب المناطق الشيعية وأضاف أنه يتوقع ويستعد لحرب مع إسرائيل في نهاية هذا العام مع أنه غير مهتم به. حرب أخرى مع إسرائيل. وأشار إلى أنه مستعد لمحاورة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كانت المحادثات مفيدة ومؤثرة في حجب السياسة الأمريكية في المنطقة، ولكنها تعتبر مضحية للوقت إذا كانت تهدف إلى فرض سياسة معينة.

يرى أن هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة تعزز الجماعات السنية المتطرفة التي تتبني منهجاً متشدداً من الإسلام، والتي تعادى الولايات المتحدة وتتعاطف مع تنظيم القاعدة كما أن الإدارة الأمريكية لم تبلغ الكونغرس بهذه الاستراتيجية الجديدة، مما يعيد إلى الأذهار قضية حرية التعبير في الإدارة الأمريكية تتطرق في تعاملها مع القضايا الخارجية من مبدأ "ثلاثاً بنا" في إشارة إلى صناع السياسة الخارجية وأعضاء الإدارة الأمريكية للقرنين من الرئيس الأمريكي بوش الابن، والذي قد يعرض هذه الاستراتيجية الجديدة للفشل لعدم موازنة الكونغرس عليها. ولغياب حصص المالية التي يحددها الكونغرس، والتي تلعب في تنفيذها.

http://www.newyorker.com/reporting/070305/05/03/2007fa\_fact\_hersh

الاطلاع على أصل المقال، يمكن زيارة الرابط

عمرو عبدالمعطي

# الشباب الإيراني والسياسة الخارجية .. من الثورة إلى البراجماتية

■ سميرزكي البسيوني \*

احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير ٢٠٠٧ بمرور سبعة وعشرين عاما على قيام الثورة الإسلامية. وبقدر ما يحمل هذا التاريخ من دلالات إيجابية بالنسبة للنظام الإيراني، يحمل أيضا مخاطر على هذا النظام. فإذا كان النظام الإسلامي في إيران يفخر بمرور سبعة وعشرين عاما على تأسيسه وصموده وسط كافة الضغوط والمؤثرات الإقليمية والدولية، ورغم أن هذا النظام قادر حتى الآن على إدارة معظم ملفات السياسة الخارجية بقدر معقول، فإن ثمة تحديا خطيرا يواجهه هذا النظام في الوقت الراهن، يتمثل في تطلعات الجيل الثالث من الثورة، أي الشباب الإيراني دون الثلاثين عاما، والذي يبدو في تصرفاته وتوجهاته مخالفا بشكل كبير لتوجهات نظام الجمهورية الإسلامية، الأمر الذي يؤكد أن هذا النظام - وبعد مرور سبعة وعشرين عاما على تأسيسه - يواجه تحديا داخليا لا يقل في خطورته عن التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه إيران.

والثاني، فقد بدا من الواضح أن جيل الشباب - وبعد مرور سبعة وعشرين عاما على الثورة - بدأ يفتر حماسه الثوري. ويمكن القول إن هناك سببين رئيسيين أفرزا حالة الانفصال الواضحة لدى الشباب الإيراني عن توجهات النظام، أولهما: عدم معاشة جيل الشباب للثورة، فهذا الجيل لم يعاصر فترة تصدير الثورة أو فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكنه تربى في الجامعات الإيرانية والمعاهد التكنولوجية ومقاهي الإنترنت والفنون الفضائية والأفكار الليبرالية، ولهذا فالشباب الإيراني لم يعرف الثورة الإسلامية ولا أبعدياتها الأيديولوجية إلا من خلال المنشورات الموزعة مجانا والدروس الملقاة في المؤسسات التعليمية والحصص الدعائية في وسائل الإعلام وفي المساجد والحسينيات، ولهذا كان فهم هؤلاء الشباب للمبادئ الثورية في إيران يعتمد بصورة أكبر على الفهم والإدراك منه على التجربة. فالشباب الإيراني لا يتذكر الآن الفساد وعدم المساواة اللذين كانا موجودين في عهد الشاه، مثلما حدث للجيلين السابقين، ولكنه يتذكر فقط حالة العزلة التي باتت تعيش فيها إيران بعد الثورة. ثانيهما: الأوضاع الاقتصادية السيئة، فرغم أن إيران تعد من الدول الغنية بالنفط والغاز، إلا أنها تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة. أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة. وطبقا

وهنا ثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا الإطار أهمها: ما هي درجة الاتساق أو الاختلاف داخل إيران بين الشباب والنظام؟ وكيف ينظر الشباب في إيران للسياسة الخارجية الإيرانية؟ وهل الشباب الإيراني بنفس درجة ثورية النظام تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية؟ وهل لدى الشباب الإيراني نفس القدر من الكراهية المعلنة من جانب النظام تجاه الولايات المتحدة؟ وهل ما يجري على الساحة الإيرانية من حالات اضطراب وعدم استقرار في أوساط الطلاب والشباب هو مؤشر لفضب هذا الجيل وعدم رضاه عن سياسات النظام في الداخل والخارج؟ وهل لدى الشباب في إيران القدرة على القيام بعملية تغيير داخل إيران أم لا؟

## الجيل الثالث :

يطلق على الشباب في إيران الآن الجيل الثالث للثورة وهم فئة الشباب دون الثلاثين عاما، وذلك للتمييز بينهم وبين الجيل الأول الذي قام بالثورة ووضع المبادئ الأولى لها أمثال آية الله الخميني، وعلى خامنئي المرشد الأعلى للثورة حاليا، وبين الجيل الثاني المتمثل في قيادات الحرس الثوري، أمثال الرئيس محمود أحمدي نجاد، وغللام على حداد عادل رئيس مجلس الشورى الحالي. ورغم حالة الثورية والقتشد التي يبدو عليها كل من الجيلين الأول

(٥) باحث في العلوم السياسية.



فلسطينيين في إيران وإلى يومنا هذا، يصل عدد الجالية اليهودية في إيران إلى ٢٥ ألفاً، وهو أكبر عدد لليهود في منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل (٥). صحيح أن الشباب الإيراني - مثل غيره من الشباب في باقي الدول العربية والإسلامية - لديه الرغبة في الدفاع عن فلسطين، إلا أن هذا الشباب أيضاً - مثل غيره في كثير من الدول - محاصر بالبطالة والتضخم، فجبل الشباب في إيران يرى أن مشكلات الحياة اليومية هي الأولى باهتماماتهم وأن الأفكار الأولى التي حملتها الثورة، مثل تصدير الثورة ومعاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى العزلة السياسية والازمات الاقتصادية. بالإضافة إلى سمعة دولية سيئة. ولهذا ففي العام الماضي وفي الاحتفال بمناسبة عيد العمال، هتف أعضاء النقابات أنسوا فلسطين، ماذا عنا نحن؟ (٦).

## ٢- دعم منظمات المقاومة (حماس وحزب الله) :

يمثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس إحدى نقاط النقد المهمة الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية. خاصة من جانب الشباب الذي يعاني من ازمات اقتصادية طاحنة الغريب هنا أنه عقب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، عرضت إيران المساعدة في تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان، الأمر الذي سبب موجة استياء كبيرة داخل إيران. وعلى الجانب الآخر، يتلقى عمال الإغاثة في إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع في إرسال الدعم إذا كان الزلزال في غزة أو جنوب لبنان. ولهذا، يرى الشباب في إيران أنه في ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية، توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووي.

## ٣- البرنامج النووي الإيراني :

الأمر نفسه يمكن ملاحظته على البرنامج النووي الإيراني. فالنظام الإيراني يروج دائماً لفكرة أن المشروع النووي يمثل مطلباً شعبياً لجميع الإيرانيين. ورغم هذا، نجد أن هذا الإجماع غير موجود بهذا الشكل، خاصة بين فئات الشباب الذين يرون في الاستمرار في هذا البرنامج عقبة أمام الانفتاح على العالم الخارجي. صحيح أن الإيرانيين يبدون سعادتهم عندما تعلن الحكومة عن أي تقدم في البرنامج النووي. ولكن هذا يجب ألا يؤخذ كدليل على مشاركة الشعب الإيراني الحكومة وجهة نظرها. لأن الإيرانيين، خاصة الشباب، لا يرون أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية. لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة. كما يبدى الشباب الإيراني قلقه من البرنامج النووي خوفاً من جر إيران إلى مواجهة عسكرية. فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) موجودة حتى الآن خاصة الآثار الاقتصادية الأكثر من هذا أن معظم الشباب الإيراني - حتى لو كان مؤيداً للبرنامج النووي الإيراني - يدعو الفخر الوطني أو تحقيق المجد للأمة الإيرانية - ليس لديه خلفية كامية عن البرنامج النووي الإيراني من الناحية التقنية. وقد علّق على هذا محمد عطري انفار، أحد مستشاري هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني قائلاً: إذا سلّمت إيران على تريد هذا الحق أم لا فإنه سيقول نعم، لكن أدا سألته ما الطاقة

بالحصارات الرسمية، فإن ١٥٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر. مما تقدر الإحصاءات غير الرسمية هذه النسبة بـ ٢٠٪. اللهم هنا أن هذه النسبة يتركز معظمها في فئة الشباب. وهو الأمر الذي يدفع إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية بين شباب في إيران مثل الإدمان ففي دراسة نشرت في وكالة "فارس" الإيرانية، هناك ٧٠٪ من أعمار المدمنين في إيران تتراوح بين خمسة والعشرين والتاسعة والعشرين عاماً (٧) أي في فئة الشباب. كل هذا يؤكد أن هناك حالة من الانفصال بين الشباب وبقية المجتمع في طهران.

## رؤية الشباب للسياسة الخارجية الإيرانية :

١- رنولي أحمدی نجاد رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥، وبمسائل المودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى. فمن أصبح أنه خلال الفترة التي تولى فيها أحمدی نجاد رئاسة الجمهورية، حطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة مع العالم الخارجي. وعلى المستوى الداخلي، كان من مؤيد أحمدی نجاد - الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بصوت العاطلين من الشباب والفقراء - سوف يقوم بتوجيه اهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من إصلاحات الشبابية. ورغم هذا وبعد مرور ما يقرب من عامين من تولي نجاد للرئاسة، يبدو أنه فشل بشكل كبير في هذا الأمر. وتلبيح على هذا ما قام به الطلاب في جامعة أمير كبير - من قيادة أحمدی نجاد للجامعة - من حرق لصور أحمدی نجاد وتوزيع عبارات مناهضة له مثل "الموت للديكتاتور" (٣) وهو أمر الذي يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط خارج عن سياسة نجاد الداخلية.

٢- بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن الواضح أن رؤية شباب الإيراني للخارج مختلفة بشكل كبير عن رؤية النظام. ويرى وتوضيح هذا الاختلاف، يمكن تناول ثلاث من أهم قضايا سياسة الخارجية الإيرانية والتي يبدو من خلالها اختلاف بين الجانبين وهي:

## ١- العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل :

عما قامت الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الشيطان الأكبر، الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل التي لم تعترف بها حتى في. وتسمى الفيلانة الإيرانية دائماً إلى تأكيد فكرة العداء المستمر بين إيران من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى. وأن كلتا الدولتين تسعى بشمئى السبل لإسقاط نظام الإيراني وتسعى إيران دائماً إلى إصباح فكرة الإجماع ضمنى على مسألة العداء للولايات المتحدة وإسرائيل، فأحمدی نجاد عندما طالب بمسح إسرائيل من على الخريطة، أكد أن كلمته هي كلمات الأمة الإيرانية (٤) وأن الشعب الإيراني يوافقها كركيئة العادة لإسرائيل. ولكن بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على قيام الثورة، يبدو أن رؤية الشباب الإيراني للولايات المتحدة ليست على هذا النحو، فالشباب الإيراني الآن يرى أنه بر هناك سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيراني. فإيران ليست لها نزاعات إقليمية مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين

لثورة ما لا يكون قادراً على إخبارك ما هي (٧).

من المواضيع اختلاف رؤية الشباب في إيران للعالم الخارجي من رؤية النظام الإيراني في الأمثلة الثلاثة السابقة، وهي الأمثلة التي تناول أهم جوانب السياسة الخارجية الإيرانية. ورغم ما يسميه النظام الإيراني من تشدد وتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية في السياسة الخارجية وفي العلاقات مع بعض الدول، نجد أن تشدداً في إيران يعيل نحو تبني أسلوب براجماتي في التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة التي يرى فيها النموذج الديمقراطي الذي ينبغي أن تكون عليه إيران ورغم هذا، ساهمت حرب العراق وما آلت إليه من عدم استقرار في تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة لدى الشباب الإيراني فيبعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان، تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكي في طهران. ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام في إيران. وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية في المنطقة.

وما حدث في العراق جعل الإيرانيين ينظرون إلى المشروع الأمريكي في العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد في إيران الآن ينتظر إلى العراق كنموذج للتغيير. وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران عندما ننظر إلى الوضع في العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيون سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر في بلدهم (٨). فقبل حرب العراق، كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين في تغيير سريع وغير عنيف للنظام، ولكن ما حدث من فوضى جعل معظم الإيرانيين - حتى المعارضين للنظام - يفضلون استمرار هذا النظام بدلاً من العيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب.

لهم هنا أن المشكلة التي يمتلكها الشباب الإيراني قد تكون هي الأقوى في حداثتها وتأثيرها وخطورتها على النظام الإيراني من كل الضغوط الدولية المفروضة عليه، فالنظام الإيراني نجح بشكل كبير في التصدي لسياسة الاحتواء الأمريكية وترسيخ

## المراجع:

- ١- إيران تسمح للفقراء بملك أسهم في الشركات الحكومية، ٣ نوفمبر ٢٠٠٥، [www.bbcarabic.com](http://www.bbcarabic.com).
- ٢- صباح الموسوي، هل يحل المشروع النووي أزمت الشعب في إيران؟، ١٤ مايو ٢٠٠٦، [www.elaph.com](http://www.elaph.com).
- ٣- طلاب إصلاحيون في طهران يهتفون الموت للديكتاتور، صحيفة الحياة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤- سمير زكي البسيوني، كيف نفهم الشارع الإيراني؟ (دراسة مترجمة)، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٨، يناير ٢٠٠٧.
- ٥- المرجع السابق.
- ٦- صورة نجاد داخل إيران تختلف تماماً عنها في الخارج، صحيفة الشرق الأوسط، ٤ يونيو ٢٠٠٦.
- ٧- سمير زكي البسيوني، مرجع سابق.
- ٨- المرجع السابق.
- ٩- يوسف شلبي، إيران في مواجهة الجيل الثالث... الصفقة ودبلوماسية البازار، مجلة العصر، ١٧ يونيو ٢٠٠٦، [www.alasr.ws](http://www.alasr.ws).
- ١٠- سمير زكي البسيوني، أنماط السخط: هل يعيد التاريخ نفسه في إيران؟ (دراسة مترجمة)، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٩، أبريل ٢٠٠٦.

## إيران من الداخل

يبلغ عدد السكان في إيران - وفق إحصاءات يوليو ٢٠٠٦ - نحو ٦٨,٦٨٨,٤٣٣ نسمة، وتبلغ نسبة الأفراد حتى ١٤ عاماً ٣٦٪ من إجمالي عدد السكان، منهم ٩,٢٠٤ مليون نسمة من الذكور، و٨,٧٣١ من الإناث، وتبلغ نسبة الأفراد من ١٥ إلى ٦٤ عاماً نحو ٦٩٪، موزعين إلى: ٢٤ مليون نسمة من الذكور، و٢٣ مليون نسمة من الإناث. ووفقاً لبيانات وأرقام وزارة الخارجية الإيرانية، فإن نسبة التعليم في إيران تبلغ نحو ٧٢,١٪، حيث تبلغ نسبة تعليم الذكور في إيران ٧٨,٤٪، ونسبة تعليم الإناث ٦٥٪ وتبلغ نسبة المرأة العاملة ٤٩٪، ونسبة تلميذات المدارس من إجمالي التلاميذ ٥٠٪، وفي الجامعات ٦٤٪، وعدد الطالبات الجامعيات في إيران ٤٣٥,٦٣٥ طالبة. ويبلغ عدد الموظفين في القطاع العام ٢٣٣,٧١٠ موظفة بنسبة ٢٢٪ ورغم هذا، تشكل بعض المصادر غير الرسمية في هذه البيانات الحكومية، خاصة في مجالات التعليم والصحة للنساء، حيث تؤكد هذه المصادر أن عمالة المرأة كانت قد بلغت معدلاً مرتفعاً بلغ ١٣,٨٪ من إجمالي عدد الأشخاص العاملين قبل قيام الثورة، إلا أنها قد تدهنت بعد قيام الثورة إلى ١٢٪ ورغم أن النسبة العامة للالتحاق بالمدارس في إيران تبلغ ٩٨٪، إلا أنها تتباين بدرجة كبيرة بين المدن الإيرانية، خاصة بالنسبة للفتيات، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٩٨٪ في طهران و٨٤٪ في سيستان وبلوشستان.

تصاني إيران من ظهور العديد من المؤشرات الاجتماعية الخطيرة في أوساط الشباب، مثل ارتفاع نسبة إدمان المخدرات والإصابة بالأمراض، حيث تعد معدلات الإدمان في إيران من أعلى معدلات الإدمان في المنطقة، حيث أصبح الإدمان عاملاً أساسياً يسهم في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وتبين الأرقام الرسمية إصابة ما مجمله ٣٦٨٠ شخصاً بفيروس الإيدز، غير أن وزارة الصحة تعتقد أن الرقم الفعلي هو أعلى من ذلك بثلاث مرات على الأقل.

تعد عملية القيام بإجراء استطلاعات للرأي في إيران من أكثر الأمور صعوبة. فعلى المستوى المحلي، يتم السماح - بصورة مؤقتة - بإجراء استطلاعات رأي مستقلة. ففي عام ٢٠٠٣، قام عباس عبيدي، وهو أحد المحسوبين على الإصلاحيين، بإجراء استطلاع مستقل، ووجد أن ٧٥٪ من الإيرانيين يفضلون وجود علاقات مع الولايات المتحدة، ولهذا تم القبض عليه وسجن لفترة وجيزة بسبب نشر هذه النتائج، ووجهت إليه السلطات الإيرانية تهمة الارتباط بالعناصر الأمريكية والمخابرات البريطانية، وهي الجهات التي ترى الحكومة الإيرانية أنها تمارس حرباً نفسية تهدف إلى إسقاط النظام.

وتشير استطلاعات أخرى إلى أن هناك عدم ثقة متبادلاً لدى الرأي العام في الولايات المتحدة وإيران. فإتفاهما يتفقان حول سلسلة واسعة من القضايا فالأغلبية من الأمريكيين ونصف الإيرانيين يؤيدون المبادلات التجارية بين البلدين، بما في ذلك الحائزات المباشرة بين الحكومتين، فكان تأييد الإيرانيين بنسبة ٤٨٪ والأمريكيين ٧٢٪. وتؤكد باربرة سيلفان، كبير المراسلين فيلوماسيين بصحيفة (يو إس آيه توداي)، أن الإيرانيين متلهفون جداً لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة، ولكن اليوم يبدو أن العداء الواضح بين الحكومتين غير - إلى حد ما - من مشاعر الإيرانيين وجعلهم مصممين على ألا يستجدوا العلاقات الدبلوماسية معها.

وتتم معظم استطلاعات الرأي المتعلقة برأي المواطنين في النظام السياسي عن طريق الحكومة. ففي عام ٢٠٠١، قامت وزارة ثقافة والإرشاد الإسلامي بإجراء استطلاع للرأي، ومن بين ١٦,٢٧٤ شخصاً طلب منهم الاختيار بين "دعم الوضع الراهن أو تصحيحه أو إجراء تغيير أساسي وجذري"، صوت ١١٪ لصالح بقاء الوضع كما هو، وصوت ٦٦٪ لصالح تصحيح هذا الوضع، موحيين رأي ٢٣٪ ضرورة إجراء تغيير أساسي وجذري. وبالرغم من ذلك، يجب أن تقرأ هذه النتائج في ضوء نسبة الـ ٤٨٪ التي قالت لا عندما سئلت هل يمكن أن ينتقد المواطن الإيراني النظام الحالي دون الشعور بالخوف والرهبة والتهديد؟ وعندما تمت استطلاع مماثل للرأي عام ٢٠٠٢، وجد أن ٧٤٪ من الإيرانيين يفضلون استئناف العلاقات بالولايات المتحدة، و٤٦٪ يرون أن السياسات الأمريكية تجاه إيران كانت "صحيحة إلى حد ما". كما أجرت بعض المراكز البحثية في لوس أنجلوس العديد من الدراسات التي تشير إلى أن نسبة الإيرانيين الذين يفضلون النظام الإيراني الحالي لا تتجاوز ٢٥٪.

المصادر:

- 1 - [www.unicef.org/arabic](http://www.unicef.org/arabic)
- 2 - [www.cia.gov](http://www.cia.gov)
- 3 - Karim sadjadjpour, How relevant is the Iranian street? the Washington quarterly, winter 2006-2007.
- 4 - [www.taqrir.org](http://www.taqrir.org)

# الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية

■ محمد فايز فرحات \*

أدى تزامن الأزمعتين النووييتين الكورية والإيرانية إلى درجة كبيرة من التداخل والتأثير المتبادل للإدارة الدولية لهاتين الأزمعتين، ووجود درجة كبيرة من التشابه بين الحالتين الكورية والإيرانية. والواقع أن التشابه والتداخل بين الأزمعتين يتجاوز مسألة التزامن ليعاخذ أبعاداً أكثر أهمية، فكلتاها ضمن محور الشر، وضمن الدول الراحية للإرهاب. إلا أن تعدد عناصر التشابه بين الأزمعتين لا ينفهض أساساً للقول بإمكانية حدوث انفراجة في الأزمة النووية الإيرانية مماثلة للانفراجة النسبية التي شهدتها الأزمة النووية الكورية خلال شهر فبراير الماضي (٢٠٠٧)، إذ تظل هناك اختلافات جوهرية بين الحالتين الكورية والإيرانية.

افتراض أن الهدف الحقيقي لإيران هو تطوير برنامج نووي عسكري. وهو افتراض يستند إلى الكثير من المبررات.

وليس من المتوقع أن تشهد الأزمة النووية الإيرانية انفراجة مماثلة لتلك التي شهدتها الأزمة النووية الكورية بعد نجاح المحادثات السادسة في ١٣ فبراير ٢٠٠٧ في الوصول إلى إعلان الخطوات الأولى لتطبيق البيان المشترك (المقصود هو بيان بكين). كخطوة أولى لبناء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان، يتبعها التفاوض على جدول زمني تفصيلي لتطبيق بيان بكين وبموجب إعلان ١٣ فبراير، التزمت كوريا الشمالية والأطراف الخمسة الأخرى المعنية بالأزمة الكورية باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتزامنة خلال مستين يوماً كخطوة تمهيدية لتفكيك البرنامج النووي والمنشآت النووية الكورية، وتطبيق بيان بكين الذي تم التوصل إليه أثناء المرحلة الثامنة من الجولة الرابعة من المحادثات السادسة بل على العكس. يمكن القول إن قراءة معمقة لمسار الأزمة النووية الكورية تجعل من التأثير السلبي لهذه الانفراجة على مسار

ولا يعني هذا المقال بتناول القدرات الفنية لأي من البرنامجين النوويين الكوري والإيراني، أو تعامل الإدارة الأمريكية مع هاتين الأزمعتين. ولكنه يعني بالأساس بعناصر الاختلاف الجوهرية بين طبيعة الأزمعتين الكورية والإيرانية من ناحية، والوقوف على إمكانية حدوث انفراجة مماثلة في الأزمة النووية الإيرانية على غرار تلك التي شهدتها الأزمة النووية الكورية من ناحية أخرى.

وملاحظ أن هناك فارقاً جوهرياً بين الخطابين الكوري والإيراني بشأن برنامجيهما النوويين. حيث انتقلت الدبلوماسية الكورية - بدءاً من أكتوبر ٢٠٠٢ - إلى الحديث عن برنامجها النووي باعتباره برنامجاً عسكرياً، كما اعتوت في مرحلة لاحقة - وقبل إجراء تجربتها النووية في أكتوبر ٢٠٠٦ - بأنها أصبحت قوة فعلية. في حين تتمسك الدبلوماسية النووية الإيرانية بل برنامجها النووي هو برنامج سلمي يعمل في إطار حق الدولة في امتلاك قدرات نووية سلمية، وفي إطار الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي إلا أن التحليل التالي ينطلق من

(١٠) بحث مفصّل في التطور الاستراتيجي، مركز الأبحاث السياسية والاستراتيجية

دولار في سنة ٢٠٠٢. بالإضافة إلى العجز الشديد في الموارد الغذائية ومصادر الطاقة، وإصرار الولايات المتحدة - رغم تلك الظروف - على فرض عقوبات اقتصادية ومالية على النظام الكوري ورفض إزالة تلك العقوبات قبل تفكيك البرنامج النووي الكوري بشكل كامل ونهائي يمكن التحقق منه.

وقد شكلت هذه العوامل الثلاثة - بالتفاعل مع عوامل أخرى - مدخلات أساسية في تعميق الإدراك السلبي للنخبة الحاكمة في كوريا لحقيقة الأهداف والنيات الأمريكية تجاه النظام. وفي هذا السياق، أضحت تطوير السلاح النووي بالنسبة للنظام الكوري هو الورقة العملية للدفاع عن وجوده، ولإدارة أزمته مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، ولتعزيز مكانته المتوقعة في أية مفاوضات معها. بل يمكن القول إن الهدف النهائي للنظام الكوري ظل - ويظل حتى الآن - هو تطبيع علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية وتوقيع معاهدة أمنية تضمن عدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، ضد النظام الكوري، بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

وربما كانت الورقة النووية هي الورقة الوحيدة بالنسبة للنظام الكوري في ضوء ضعف، وربما غياب، أية أوراق أخرى يمكن الاعتماد عليها، خاصة في ضوء ضعف علاقات النظام الكوري مع العالم الخارجي وضعف قدرات كوريا الاقتصادية.

وربما يتأكد صدق هذا التحليل استناداً إلى شاهدين الأول هو تحول النظام الكوري بدءاً من أكتوبر ٢٠٠٢ إلى تبني خطاب معنٍ مباشر حول سعيه إلى امتلاك برنامج نووي عسكري فقد انتقلت كوريا منذ ذلك التاريخ إلى ما أطلق عليه الدبلوماسية النووية الثانية، تمييزاً لها عن الدبلوماسية النووية الأولى التي تم تطبيقها خلال النصف الأول من عقد التسعينيات. فبينما ركزت الدبلوماسية النووية الأولى على رفض فكرة امتلاك السلاح النووي ورفض أية اتهامات بامتلاك أو العمل على تطوير هذا السلاح، تحولت الدبلوماسية النووية الثانية إلى الاعتراف رسمياً بالسعي إلى امتلاك سلاح نووي، ثم تأكيد هذا السعي بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي في ١٠ يناير ٢٠٠٣، ثم طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهكذا، يشير نوقيت التحول إلى الدبلوماسية النووية الثانية، وتوقيت الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إلى وجود علاقة قوية بين تصفق شعور النظام الكوري بالتهديد والاستهداف من جانب الولايات المتحدة وبحرية مسئلة الحفاظ على بقاء النظام كمحدد رئيسي في تفسير لجوء النظام الكوري إلى تطوير البديل النووي العسكري.

الشاهد الثاني هو عدم تغير المطالب والشروط الكورية لتفكيك برنامج كوريا ومنشأتها النووية قبل إجراء التجربة النووية وبعدها ولا تزال كوريا تعلن تمسكها بالتسوية السلمية

الأزمة النووية الإيرانية هو البديل الأقرب إلى الواقع لأسباب عدة، فيما يلي أهمها

## أولاً: تباين الأولويات :

هناك تباين في موقع السلاح النووي بالنسبة لقائمة مصالح والأهداف الأخرى للنظامين الكوري والإيراني. وبمعنى آخر، اختلاف الهدف النهائي للبرنامج النووي في الحالتين. وللاضحة الأساسية هنا هي وجود تفاوت كبير بين الهدف النهائي للنظامين الكوري والإيراني من تطوير وامتلاك البرنامج النووي. إذ يعد البرنامج النووي بالنسبة للنظام الكوري - في التحليل الأخير - أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات العليا تختلف جذرياً عن تلك التي تسعى إيران إلى تحقيقها من برنامجها النووي. وفق كثير من التحليلات، يعد البرنامج النووي الكوري الوسيلة أو الورقة المحورية، وربما الوحيدة، لتحقيق هدف محوري هو الحفاظ على استمرار النظام وبقائه من مواجهة التهديد الخارجي، الأمريكي تحديداً. فقد تطورت في النظام الكوري - خلال السنوات السابقة على إجراء تجربته النووية الأولى، خاصة منذ وصول إدارة بوش إلى السلطة في سنة ٢٠٠١ - رؤية سلبية لتأثير التحولات الدولية والإقليمية والداخلية على مستقبل النظام. وقد تعمق هذا الإدراك بفعل ثلاثة عوامل رئيسية

١- هو تطور خطاب "عدائي" أمريكي ضد كوريا الشمالية، والذي أصبح أكثر وضوحاً بعدما طرح بوش في خطاب "حالة الاتحاد" في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ مفهوم "محور الشر" الذي ضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، والذي تبعه مباشرة قرار كوريا في أكتوبر ٢٠٠٢ بتنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم، على نحو يؤكد العلاقة القوية بين قرار امتلاك السلاح النووي والسياسة العدائية الأمريكية ضد النظام الكوري.

٢- تجربة الأزمة الأمريكية - العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي انتهت بالحرب الأمريكية على العراق واحتلالها وإسقاط نظام صدام حسين، استناداً إلى دعاوى امتلاك العراق أسلحة نووية، وهي الدعاوى التي لم تستطع دعم بقعتها بعد انتهاء الحرب. وقد أدت تلك الخبرة إلى تطور فتاعة قوية لدى النظام الكوري بأن صيغة المحادثات الدبلوماسية وإصرار الولايات المتحدة على خضوع المنشآت النووية الكورية لعمليات التفتيش إنما يهدفان - في التحليل الأخير - إلى الوقوف على حقيقة البرنامج النووي الكوري، تمهيداً لإعادة إنتاج السيناريو العراقي معها. وتطورت فتاعة لدى النظام الكوري بأن بلاده ستتمثل المرحلة التالية في الحرب ضد الإرهاب بعد العراق مباشرة.

٣- تعمور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتدهور أداء الاقتصاد الكوري، فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوري من ٢٠.٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ إلى ١٥.٩ مليار

أهداف ومصالح عليا لدى الولايات المتحدة والغرب تتمثل في ضمان دور إقليمي لإيران في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب، فإن إيران تمتلك الكثير من الأوراق التي يمكن توظيفها في هذا الإطار، والتي يأتي على رأسها النفط، أو من خلال استحداث بعض الأطر الأخرى، مثلما حدث خلال سيطرة التيار الإصلاحي على السلطة بقيادة محمد خاتمي، وذلك عبر مبادرة "الحوار بين الحضارات" التي نجحت في إعادة الدفع إلى العلاقات الإيرانية - الغربية خلال تلك المرحلة. العامل الثاني: هو عدم حاجة إيران إلى المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية، بالنظر إلى الثروات النفطية الضخمة لدى إيران والعائدات التي توفرها تلك الثروات، الأمر الذي يتنفي معه التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، باعتباره وسيلة أو أداة للمساومة يمكن التنازل عنها في مرحلة تالية أو محددة من مراحل إدارة الأزمة الإيرانية مع الولايات المتحدة والغرب. وهو ما يعني بالتالي أن البرنامج النووي الإيراني يمثل جزءاً من مشروع متكامل، أو هدف أكبر (المكانة الدولية) وليس وسيلة لتحقيق أهداف محددة تقتضي أهميتها بعد إنجازها.

### ثانياً- الطموحات الإقليمية :

فبالإضافة إلى التمايز السابق بين الحالتين الكورية والإيرانية، تتميز الحالة الكورية بعدم ارتباط مشروع البرنامج النووي العسكري بمشروع للطموح الإقليمي على نحو ما يعبر الحالة الإيرانية، سواء بالنظر إلى الخطاب الأيديولوجي الكوري الذي يعمل في بيئة إقليمية ودولية، وربما محلية أيضاً، لا تقبل باستمرار تمسك النظام السياسي بالأيديولوجية الشيوعية، وذلك على العكس من البرنامج النووي الإيراني الذي يرتبط بمشروع لدور إقليمي كبير، يستند إلى نظام إسلامي ذي توجهات محددة، وفي إطار بيئة إقليمية توفر عمقا استراتيجيا كبيرا لتوجهات النظام (الأغلبية والأقليات الشيوعية في المنطقة العربية).

وعلى الرغم من الرفض الذي يواجهه البرنامج النووي - كل في بيئته الإقليمية - إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بين الحالتين. ففي الحالة الكورية، لم يصل هذا الرفض إلى استعداد القوى الإقليمية (روسيا، الصين، كوريا الجنوبية) بقبول البديل العسكري أو الحصار الاقتصادي، أو القبول بدفع النظام إلى الانهيار. وقد أدرك النظام الكوري تلك الحقيقة بوضوح، وأن بإمكانه القيام بتجربة صاروخية في يوليو ٢٠٠٦، ثم إجراء تجربته النووية في أكتوبر التالي له مباشرة بتكلفة سياسية واقتصادية مقبولة. كما تلكت تلك الحقيقة أيضاً بالنسبة للنظام الكوري في ظل فشل الولايات المتحدة في تعبئة القوى الإقليمية (باستثناء اليابان) لتطبيق العقوبات التجارية المفروضة على كوريا بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (عقب إجراء التجربة الصاروخية)، و١٧١٨ (عقب التجربة النووية). أما في الحالة

لازمة برنامجها النووي، واستمرار قبولها من حيث المبدأ بتفكيك هذا البرنامج. كما ظلت الشروط الكورية لتفكيك برنامجها النووي ومشتاتها النووية دون تغيير بعد إجراء التجربة النووية بالمقارنة بمرحلة ما قبل إجراء هذه التجربة، والتي تتمثل في: تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان، والحصول على تعهدات أمنية محددة (في شكل مكتوب) من الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوريا أو غزوها، والحصول على التعويضات الاقتصادية والتجارية، وتأمين مصادر بديلة للطاقة في شكل بناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف ويظل الخلاف الجوهرى هو حول المنهج والحصول الزمني لتطبيق ولتبادل التعهدات والالتزامات بين كوريا والولايات المتحدة وباقي القوى المعنية بأزمة برنامجها النووي. وليس أدل على ذلك من استمرار قبول كوريا ببيان بكين (سبتمبر ٢٠٠٥)، الذي تم التوصل إليه قبل إجراء التجربة النووية الكورية، باعتباره المرجعية والإطار لتسوية هذه الأزمة. وقد تنكس هذا الالتزام مع صدور إعلان الخطوات الأولى لتطبيق البيان المشترك في ١٣ فبراير ٢٠٠٧، الذي أعاد تأكيد التزام الأطراف الستة ببيان بكين.

وهكذا، فإن استمرار التزام كوريا ببيان تم توقيعه قبل إجراء التجربة النووية، وفي ظل وضع استراتيجي محدد (أي قبل تحول كوريا إلى قوة نووية فعلية) كمرجعية للتعامل مع وضع استراتيجي جديد (تحولت فيه كوريا إلى قوة نووية فعلية) - يؤكد مدى استعداد كوريا للتنازل عن برنامجها النووي العسكري، وتعاملها مع هذا البرنامج باعتباره وسيلة لخدمة أهداف أخرى وكان من الأولى - في حالة وجود قرار كوري بالاحتفاظ بالبرنامج النووي العسكري - أن تعلن كوريا رفضها لبيان بكين كمرجعية أساسية لتسوية أزمة برنامجها النووي أو - على الأقل - إعادة النظر فيه، غير أن هذا لم يحدث حتى الآن. وهكذا، فإن الاستقرار النسبي للمطالب الكورية، ثم استمرار التزامها ببيان بكين - كمرجعية رئيسية لتسوية أزمتها - تمثل كلها مؤشرات مهمة على أن البرنامج النووي العسكري يظل في الحالة الكورية وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، أكثر منه هدفاً في حد ذاته.

ولا ينفي التحليل السابق أهمية التحليلات الأخرى التي تعتمد على خبرة النظام الكوري في إدارة أزمة برنامجها النووي للتقليل من أهمية المرونة النسبية في الموقف الكوري خلال الشهور الأخيرة غير أنه تجدر الإشارة في الوقت ذاته إلى أن الانزعاج الأخيرة في الأزمة الكورية ترجع أيضاً إلى المرونة الكبيرة التي أبدتها الولايات المتحدة في إدارة تلك الأزمة، وليس كوريا فقط.

وعلى العكس من الحالة الكورية، يصعب القول إن البرنامج النووي الإيراني يمثل وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وذلك بالنظر إلى عاملين مهمين الأول، وإذا جاز القول إنه لدى إيران

لن تضيق كثيرا إلى الوضع الاستراتيجي لكوريا، فميزان القوى العسكرية التقليدية في شمال شرقي آسيا يشير إلى التفوق النسبي لكوريا في الكثير من القدرات، خاصة فيما يتعلق بحجم القوات المسلحة (الجيش الكوري هو رابع أكبر جيش في العالم، وثاني أكبر جيش في شمال شرقي آسيا بعد الصين، ويبلغ حجمه ١١٩٪ من إجمالي الجيشين الياباني والكوري الجنوبي)، أو فيما يتعلق بالدبابات المقاتلة (٣٥٠٠ دبابة، مقابل ٩٨٠ لليابان، و ٢٢٣٠ لكوريا الجنوبية) أو العريات المدرعة (٦٠٠٠ عربية، مقابل ١٨٨٠ لليابان، و ٤٨٥٠ لكوريا الجنوبية)، أو السفن الحربية (٦٩١ سفينة، مقابل ١٣٦ لليابان، و ٢٠٦ لكوريا الجنوبية). إن هذا الوضع من التوازن يضمن لها الحفاظ على وجودها كدولة دون الحاجة إلى قدرات نووية. ومن ناحية أخرى، فإن موقع كوريا الشمالية في إقليم شمال شرقي آسيا بين روسيا والصين والتحالف الأمريكي - الياباني يضع قيودا وضوابط شديدة على أية طموحات كبيرة لكوريا. وتنتهي تلك التحليلات، استنادا إلى الواقع الاستراتيجي لكوريا، إلى أنها ليست في حاجة ملحة لامتلاك سلاح نووي. وبمعنى آخر، فإن التنازل عن السلاح النووي - بعد امتلاكه - يضمن لكوريا الحصول على تنازلات وامتيازات (اقتصادية، وسياسية، وأمنية هي في أمس الحاجة إليها الآن) أكثر بكثير من تلك التي يحققها امتلاك السلاح النووي كغاية نهائية.

وهكذا، يصعب الجزم بأن الأزمة النووية الإيرانية ستؤخذ مسارا مشابها لمثيلتها الكورية.

إيرانية، فإننا نلاحظ وجود تباين نسبي محدود بين القوى الإقليمية فيما يتعلق بالبدل العسكري، يرشح أن يختفى في حالة انضمام الولايات المتحدة قرارا بالتصعيد العسكري ضد إيران.

### ثالثا - دروس النموذج الكوري :

أما كان هناك من درس مهم لمسار الأزمة النووية الكورية السمة لإيران. فإن خلاصة هذا الدرس تقوم على أن نجاح عملية إدارة الأزمة والمساومة على والحصول على تنازلات محددة من الولايات المتحدة، ومن تطوير القدرات النووية وليس العكس، معنى أن المفاوضات والمساومات الحقيقية والمرونة الأمريكية تبدأ بعد امتلاك القدرات النووية واكتمال البرنامج النووي وليس العكس، وأنه بالإمكان استكمال البرنامج النووي دون تكلفة سياسية واقتصادية كبيرة. وفي هذا الإطار، يمكن تفسير ارتفاع معدل تبادل الزيارات، كان بعضها على مستوى عال من كوريا الشمالية وإيران، حاولت إيران من خلالها الاستفادة من الخبرة الكورية في إجراء تجربتها النووية، وتسريع معدل عمل البرنامج النووي الإيراني.

### رابعا - عسكرة الخيار النووي :

هناك بعض التحليلات ترى أن النظام الكوري كان أكثر استعدادا للتنازل عن قدراته النووية العسكرية، وذلك استنادا لمرته لا توجد حاجة حقيقية لهذا النظام إلى تلك القدرات، والافتراض المطروح هنا أن القدرات النووية العسكرية الكورية

# المواجهة الأمريكية - الإيرانية .. تصعيد أم تهدئة؟

■ د. أسامة مخيمر \*

يتأرجح التوتر الحالي في العلاقات الأمريكية - الإيرانية بين سياستين، الأولى: سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية إلى المواقع النووية الإيرانية، وهو احتمال وارد ضمن الخيارات الأمريكية المعلنة. أما الأخرى، فهي سياسة التهدئة التي قد تأخذ شكل المشاركة في مؤتمر إقليمي بمشاركة كلا الطرفين لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني، مع وجود سيناريوهات متعددة محتملة للتصعيد أو التهدئة.

## الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تجاه إيران:

في العاشر من شهر يناير ٢٠٠٦، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه الاستراتيجية الجديدة في العراق. فقد بات من الواضح - عقب الهزيمة التي تلقاها الحزب الجمهوري في مجلسي الكونجرس أمام منافسه الحزب الديمقراطي (نوفمبر ٢٠٠٦) - أن هناك حاجة لاستراتيجية جديدة، وبشكل خاص في العراق، على اعتبار أن احتلال العراق وأثاره على الولايات المتحدة داخليا كان هو الموضوع الرئيسي لانتخابات التجديد النصفى للكونجرس، والتي كان من نتائجها المباشرة إقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، مهندس الحرب على العراق.

وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة - كما أعلنها بوش تجاه العراق - لم تتضمن جديدا سوى زيادة عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق بمقدار واحد وعشرين ألف جندي، فإن الاستراتيجية الأهم - غير المعلنة - كانت تجاه إيران وترتبط بوصول وزير الدفاع الجديد روبرت جيتس إلى منصبه، وتعتمد على تضيق الخناق على إيران وإشعارها بالتهديد المباشر بالقوة الأمريكية، والضغط على إيران من الدول المجاورة لحدودها في عمليات تفجير واختطاف وقتل داخل الحدود الإيرانية تستهدف

قوات الحرس الثوري الإيراني (١)، أو غيرها من عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين كما حدث في شمال العراق مع مطع العام الحالي. وقد اتضحت ملامح تغير الموقف الأمريكي تجاه إيران فيما يلي:

١- إرسال قوة قتال بحرية تقودها حاملة الطائرات "جين ستينيس" لتلحق بالحاملة "نويت أيزنهاور" التي سبقتها إلى منطقة الخليج العربي في رسالة واضحة لإيران.

٢- مدهامة مكاتب البعثة الدبلوماسية الإيرانية في العراق واحتجاز أعضائها بتهمة تسهيل عمليات عسكرية وتمرير أسلحة تستخدم ضد القوات الأمريكية في العراق، وجاء ذلك بناء على أمر وقعه الرئيس بوش في ٢٦ يناير ٢٠٠٦ للقوات الأمريكية بالقبض على أو قتل عملاء إيران في العراق لتفريبهم أسلحة ومتفجرات تستخدم لقتل الجنود الأمريكيين.

٣- خلق حالة من عدم الاستقرار على حدود إيران، خاصة مع باكستان وأفغانستان حيث الطبيعة الوعرة للحدود، وهو ما حدث في شهر يناير ٢٠٠٦، عندما تسلمت مجموعة مسلحة من الجانب الباكستاني وقتلت وأسرت عددا من جنود الحرس الثوري الإيراني، مما دفع الجنرال رحيم صفوي قائد قوات الحرس

١٥ مدرس علوم سياسية بجامعة ٦ أكتوبر



وأردت ضمن الخيارات الأخرى، وإن كانت تمثل الخيار "الأخير" مع الأخذ في الاعتبار أن واشنطن هي التي تحدد موعد تنفيذ ذلك الخيار الذي قد يكون غدا أو بعد سنة أو قد لا يأتي أبداً، وفقاً لما تراه الإدارة الأمريكية.

غير أن دراسات وتقارير وراء لخبراء بارزين داخل الولايات المتحدة وخارجها حذرت من هذا السيناريو لسببين رئيسيين، الأول: هو أن إيران - تحسباً لذلك السيناريو (ضرب منشأتها النووية) - قامت ببناء المفاعلات والمجمعات النووية تحت الأرض على عمق ١٥ - ١٨ متراً وحصنت للموقع بطبقات من التربة والخرسانة، كما هو الحال في مفاعل ناتانز (الذي تم فيه تخصيب اليورانيوم الإيراني بنجاح في أبريل ٢٠٠٦) أو أنها بعد بناء المفاعل قامت بدمجه وتحصينه بالخرسانة، كما فعلت في مفاعل أصفهان لتحصينه ضد أية ضربات جوية محتملة، مما يصعب الأمر على أية ضربات تستهدف تدمير تلك المفاعلات. علاوة على ذلك، توجد مواقع نووية إيرانية غير معروفة، قدرتها بعض الدراسات الغربية بسبعة مواقع أو أكثر، تقع على أعماق بعيدة تحت الأرض وتحتوي على مئات المرات كما أنشأت إيران بعض المواقع النووية الوهمية لتحويل الأنظار والاختار عن المواقع النووية الأخرى الحقيقية (٤).

والخلاصة هنا هي أنه من الصعوبة بمكان تدمير كافة المواقع النووية الإيرانية بضربة عسكرية. وحتى في حالة حدوث ذلك، فإن تلك المواقع يمكن أن تعاود نشاطها مرة أخرى.

السبب الثاني للتحذير من هذا السيناريو هو أن نتائج سوف تشكل كارثة، ليس على إيران فحسب بل على كافة دول المنطقة التي ستدخل في حالة من الفوضى وربما تدخل في حرب إقليمية شاملة. كما أن إيران أعلنت - وبوضوح تام - أنه في حال تعرضها لضربات عسكرية أمريكية، فإنها سوف تستهدف تدمير المصالح الأمريكية. ليس فقط في العراق أو منطقة الخليج فحسب - بل في كافة دول العالم في شكل ضربات صاروخية وعملية انتحارية ضد تلك المصالح.

من جهة أخرى، فإن ضرب إيران سوف يهدد الإمدادات النفطية للدول الصناعية الكبرى في العالم بشكل مباشر، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كما أن الشعوب الإسلامية ستعبر توجبه تلك الضربة بمثابة ضربة للمسلمين منهم من التطور أو الحصول على تكنولوجيا متطورة أضف إلى ذلك أنه من الصعوبة تصور إمكانية ضرب مفاعلات ومراكز تخصيب نووية دون حدوث أثار وإشعاعات نووية ضارة بالمنطقة كلها والحقيقة أن هذا السيناريو - إذا تحقق - سيكون الأسوأ على الإطلاق. وسيكون من الصعوبة بمكان التنبؤ أو التحكم في مساره بعد حدوثه.

## ٢- تشديد العقوبات على إيران :

تشديد العقوبات على إيران هو السيناريو الحالي الذي نستخدمه وتتفذه الولايات المتحدة فهي تحاول عزل إيران وحث الدول التي تتعامل معها تجارياً واقتصادياً على تقليص ذلك التعامل بقدر الإمكان من جانب ومن جانب آخر، تشديد العقوبات الصادرة من مجلس الأمن ضد إيران، خاصة بعد صدور القرار

الذي للتصريح بأن إيران لن تتردد في مطاردة تلك المجموعات المسلحة خارج الحدود الإيرانية. وهو الأمر الذي أكدته أحمد هاشمي، عضو مجلس خبراء القيادة الإيراني، صراحة عندما تهنأ باكستان بأنها معقل الإرهابيين الذين هاجموا مدينة زاهدان في جنوب شرق البلاد (٢). وقد تزامن ذلك الهجوم مع زيارة نائب الرئيس الأمريكي بيك تشيني إلى أفغانستان وتوقفه لفترة قصيرة في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، حيث التقى الرئيس شاكستاني برويز مشرف.

١- محاولة تشديد العقوبات على طهران، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ الذي تضمن عقوبات على مؤسسات وشخصات من العاملين في برنامج إيران النووي والصاروخي معاً. وعدم امتثال إيران للقرار القاضي بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية، مما يفتح الباب أمام إمكانية تشديد العقوبات على طهران.

## بين التصعيد والتهدة :

لا تخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، وهي سياسة لم يستبعدوا أن مسئول أمريكي، بل جاء تأكيد أنها "أحد الخيارات المتاحة" والشكة أمام الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران. أما السياسة الأخرى، فهي سياسة التهدة التي لم تظهر ملامحها حتى هذه اللحظة فالولايات المتحدة تكثف ضغوطها على إيران إقليمياً وبنوياً وتطالبها بالتوقف عن أنشطتها النووية (كشرط مسبق) لبدء حوار أو مباحثات مع إيران، وهو الأمر الذي أعلنت إيران رفضه مراراً وتكراراً، بل يمكن القول إنه يزيد الموقف الإيراني علماً وتصلباً لشعور المسؤولين الإيرانيين بأنه ليس شرطاً للتفاوض بل محاولة للتقليل من شأن إيران وإذلالها بعبابها بالتخلى عن حق من حقوقها الطبيعية الذي تتمتع به دول كثيرة حول العالم، وهو استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلى هذا، يمكن وضع سيناريوهات للتصعيد وأخرى للتهدة في علاقة التوتر الحالي بين الطرفين.

## أولاً- سيناريوهات التصعيد :

### ١- توجيه ضربة عسكرية لإيران :

هذا السيناريو يمكن أن يكون بدافع نفاذ صمبر الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي توجيه ضربة وقائية له قبل أن يصل إلى مرحلة اللاعودة ويهدد أمن البلدين معاً وقد يأتي تنفيذ هذا السيناريو - كما يقول ريجينيو بريجنسكي (٢)، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر - بدافع حدث إرهابي يقع داخل الولايات المتحدة وتلام فيه إيران وتقوم فيه الأولى - بناء عليه - بتوجيه ضربة إلى إيران تشعل أبهر مواقعها النووية والعسكرية.

وإمكانية تنفيذ السيناريو وأردت، كما جاء على لسان أكثر من مسئول أمريكي كبير، أعلنوا جميعهم أن الضربة العسكرية لإيران

على النفط كما أن نسبة ٨٠٪ من الاقتصاد الإيراني تخضع لإشراف الدولة، بما يعنى أن القطاع الخاص (الأكثر تأثيراً في المعتاد بالعقوبات) لن يؤثر بشكل حاد في الاقتصاد الإيراني نظراً لضالة حجمه كنسبة من إجمالي الاقتصاد الإيراني

وخلالصة القول في هذا السيناريو هو أن العقوبات الاقتصادية على إيران مؤثرة دون شك، وتشديدها سيكون أكبر تأثيراً وهو ما تسعى إيران لتفاديه والحد من تأثيره، ولكن من غير المتوقع أن تؤدي تلك العقوبات - على الأقل في المدى المنظور - إلى انهيار إيران أو وقف برنامجها النووي، مع الأخذ في الاعتبار أن عامل الوقت يعمل لصالح إيران وليس لصالح الولايات المتحدة.

## ثانياً- سيناريوهات التهمة :

### ١- المباحثات الثنائية :

الولايات المتحدة دولة لا تحترم إلا الأقوياء، هي مقبولة صحيحة إلى حد بعيد بما يعنى أنها تتفاوض مع الأقوياء - تحقيقاً لمصالحها- وبما يعنى أيضاً أنها لن تتردد في استخدام القوة ضد الضعفاء، خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية (٩) والشاهد هو حالة كوريا الشمالية التي أجرت تفجيرها النووي في أكتوبر ٢٠٠٦ لتبدأ واشنطن المفاوضات معها في فبراير ٢٠٠٧ في إطار دولي سداسي الأطراف، أسفر عن تحول أمريكي ٨٠ درجة في سياستها تجاه كوريا الشمالية، حيث تعهدت كوريا بتخليها عن برنامجها النووي مؤقتاً مقابل مساعدات ومعونات اقتصادية. والأهم من ذلك سياسياً هو بدء محادثات ثنائية بين البلدين لتطبيع العلاقات ورفع كوريا من قائمة الإرهاب (١٠)، مع ملاحظة أن شيئاً لم يتغير، فكوريا الشمالية هي نفسها التي كانت - منذ أشهر مضت - إحدى دول محور الشر. وفقاً لمقولة الرئيس بوش، ولكن الجديد هو التفجير النووي لكوريا الشمالية الذي جعل واشنطن تسعى للتفاوض مع كوريا، وتصف الاتفاق معها بالنصر الدبلوماسي، بعد أن كانت تعمل بجهد لحصارها وتضييق الخناق عليها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يتكرر ذلك السيناريو مع إيران

كثيراً ما أعلنت الإدارة الأمريكية أن الملف النووي الإيراني هو (إحدى) قضايا الخلاف مع إيران، وهناك قضايا أخرى مهمة، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها تهدد أمن جيرانها، وترعى الإرهاب، كما أنها تقف حجر عثرة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي لا تعترف بإسرائيل بل وتدعم زوالها عن العالم في أقرب فرصة، كما تتهمها بأنها تتدخل في القضايا الإقليمية في كل من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية بما يتعارض ويتنافر مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أن الولايات المتحدة ترى أن إيران دولة غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان والموقف الأمريكي هو أنه ينبغي مناقشة كل تلك الموضوعات جملة واحدة. تلك القضايا إذا أمكن التفاوض ثانياً حولها، فربما تؤدي إلى تعديل الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني الذي يبدو كالجزء الظاهر من جبل الثلج الذي يطفو على سطح الماء.

إمكانية تنفيذ هذا السيناريو: إن تنفيذ هذا السيناريو (المفاوضات الثنائية بين البلدين) محفوف بصعوبات عديدة، منها

١٧٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٦، ذلك القرار الذي تم بموجبه فرض عقوبات على ١٠ مؤسسات و١٢ شخصاً من العاملين في برنامج إيران النووي وبرنامجها الصاروخي، حيث تم التركيز على أهم المؤسسات والخبراء العاملين في هذين المجالين (٥).

وبالنسبة إلى تسمية الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات، خاصة بعد انقضاء مدة الستين يوماً التي منحها مجلس الأمن لإيران لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. وترأى الولايات المتحدة على أن تشديد العقوبات على إيران وعزلها اقتصادياً وتجاريًا سوف يؤدي إلى إضعاف الموقف الإيراني وتساعد الضغط الداخلي الشعبي على حكومة أحمدى نجاد، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تليين الموقف الإيراني، وربما تعليق أنشطة هذا البرنامج والتفاوض مع الولايات المتحدة.

من جانب آخر، هناك وفود أمريكية تجوب العالم لحث دول على تقليص استثمارات في إيران ومنع أية استثمارات جديدة هناك وقد ضغط الأمريكيون على بنوك في أربعين بلداً حول العالم ميين لها مساوئ التعامل مع إيران (٦). وقد استجابت بعض الدول بالفعل للضغط الأمريكي، وعلى رأسها اليابان التي قلصت استثماراتها في اليابان، كما أعلنت شركات يابانية أنها ستقلل من مشتريات النفط الخام الإيراني، فأعلنت شركة شواشيل المستوردة اليابانية الأكبر للنفط الإيراني عن تخفيض مشترياتها من إيران وتعويض ذلك عن طريق زيادة المشتريات النفطية من المملكة العربية السعودية (٧).

كما تشير بعض التقارير إلى أن بعض رؤوس الأموال غادرت إيران بسبب المناخ المتوتر هناك. وتعاني إيران من نسبة بطالة مرتفعة تصل إلى نحو ٢٠٪ في الوقت الذي يشكل فيه الشباب تحت سن ٢٠ سنة نحو ثلثي عدد السكان، مما يفاقم المشكلة ويعطي فرصة أكبر لعمل العقوبات ضد إيران. وتشير التقارير إلى أن التعامل بالدولار واستخدام بطاقات الائتمان للشراء - حتى على مستوى الأفراد - أصبح أمراً بالغ الصعوبة في إيران بسبب العقوبات

غير أن ما يهون من أمر العقوبات الاقتصادية والتجارية - بشكل عام - هو أنها عادة ما تخضع لقاعدة المصالح بين الدول وليس وفقاً لقاعدة المبادئ. ولعل ذلك ما يبرر ما أعلنته الدراسات الأمريكية نفسها من أن الواردات الإيرانية تضاعفت من ١٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، كما أن قيمة الصادرات الإيرانية قد زادت في الفترة نفسها من ٢٥ مليار دولار إلى ٤١ مليار دولار في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات التجارية (الصادرات والواردات) بين إيران والدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن في الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت صادراتها لإيران بنسبة ١١٪، وبقيت وارداتها من إيران على النسبة نفسها. وقد احتلت الصين المكانة الأولى من حيث زيادة نسبة التعامل، حيث زادت نسبة الصادرات الصينية لإيران بنسبة ١٥٩٪، وزادت الواردات بنسبة ٢٨٩٪ في الفترة نفسها. وجاءت بريطانيا في المرتبة الرابعة من حيث زيادة نسبة الصادرات والواردات مع إيران، حيث بلغت نسبة الأولى ٥٧٪ والثانية ٧٦٪ (٨)

ومن المعروف أن الدخل القومي في إيران يعتمد بنسبة ٨٥٪

العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى دول الجوار وهو ما يبدو تغييراً إيجابياً في الموقف الأمريكي ومخرجاً من المواجهة المتصاعدة مع إيران، كما يمكن اعتباره إعادة تفكير في سياسة العصا بلا جزرة التي تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه إيران، والتي لم تسفر حتى الآن سوى عن المزيد من التصليب والعناد والإصرار الإيراني على السير قدماً في برنامجها النووي.

إن عقد مؤتمر بغداد في ١٠ مارس ٢٠٠٧، والاتفاق مبدئياً على مؤتمر آخر في شهر أبريل ٢٠٠٧ - ربما تحضره كوندوليزا رايس - إنما يمثل ترجيحاً عملياً لهذا السيناريو، وقبولاً بأهم التوصيات التي خلص إليها تقرير بيكر - هاملتون حول العراق. بما يعني الاعتراف ضمنيًا بتأثير إيران وسوريا في العراق كما أنه سيكون المدخل المناسب لفتح حوار مع إيران حول القضايا الأخرى بما فيها الملف النووي.

سيناريو المؤتمر الدولي نصحت به شخصيات أمريكية بارزة، مثل هنري كيسنجر، وزيجينو بريجنسكي، اللذين أكدا الحاجة إلى حوار إقليمي - أممي، وإلى استراتيجية تنهي احتلال العراق. فقد أكد كيسنجر أهمية سوريا وإيران كجزء من الحل قائلًا: "سوريا وإيران دولتان ضعيفتان تجدان نفسيهما في موقف قوي مؤقت، وتبقى الولايات المتحدة قوة عظمى على الرغم من أنها وضعت نفسها في موقف في غاية التعقيد" (١١). ويرى كيسنجر أنه لا يمكن حل مشكلة طموحات إيران النووية إلا في إطار متعدد أو بديل يشمل القوى النووية الأخرى، وإلا فسوف يتكرر سيناريو إيران مع كل دولة لها طموحات نووية (١٢).

إنه في حالة تنفيذه سوف يقضي على الجزء المتبقي من مصداقية واشنطن في منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة عملت - ولا تزال - بجهد على تحذير جيران إيران بل وكل الدول العربية من مخاطر تنامي قوة إيران العسكرية، وخطورة نيات برنامجها النووي على المنطقة، وسعيها لدفعها الشيعي في المنطقة إلى، وهو ما لا يتوافق مع عقد مفاوضات ثنائية بين الطرفين. تحقق مصالحهما، متجاهلة أنها هي نفسها التي كانت تحذر من إيران وتطالب بعزلها وحصارها. كما أن أي اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران من دون (الدول العربية) سوف يدعم نفوذ إيران ويقوى موقفها تلقائياً في المنطقة، وهو الأمر الذي تحذر منه الولايات المتحدة نفسها.

وأخيراً، فإن هناك مجموعة من القضايا يعلم كلا الطرفين مسبقاً صعوبة الالتقاء عندها، مثل الموقف المتناقض بين البلدين من إسرائيل ودعم إيران لحزب الله وحركة حماس.

## ٢- مؤتمر دولي:

هذا السيناريو يبدو أنه أكثر السيناريوهات واقعية، رغم أن الولايات المتحدة، هي العقبة الرئيسية التي تقف أمام تنفيذه بإصرارها على عدم اللقاء، أو التفاوض مع إيران وسوريا - كما فعلت في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو ٢٠٠٦) - رفضها دعوة إيران وسوريا لحضور مؤتمر لمناقشة إيجاد حل للنزاع هناك.

إلا أن الولايات المتحدة اضطرت مؤخراً - إلى حضور مؤتمر دول جيران العراق بمشاركة ممثلين عن الدول الخمس الدائمة

## الهوامش:

- ١- أمير طاهري، إيران بين طوق العزلة... ودبلوماسية الشغب، الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٧.
- ٢- مسئول إيراني يتهم دولا إسلامية بالتواطؤ مع واشنطن (www.aljazeera.net)، ٢ مارس ٢٠٠٧.
- ٣- زيجينو بريجنسكي، خريطة طريق للخروج من العراق، الشرق الأوسط، ١٣ فبراير ٢٠٠٧.
- 4- "A countdown to confrontation", The Economist, 10th - 16th February 2007.
- 5- محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والمقاطعة الدولية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٧٩، فبراير ٢٠٠٧، ص ٣٧.
- 6- توفيق المديني، إيران أمام استراتيجية الخنق الأمريكية، الحياة، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.
- 7- طاقا إيران في مهب الريح - رؤية إسرائيلية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٧٩، فبراير ٢٠٠٧، ص ٢٣.
- 8- Anthony H. Cordesman, Khalid R. AL-Rodhan, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes (Washington: Center for Strategic and International studies, August 2006) pp. 15-16.
- 9- حسن نافعة، فرصة أمام العرب قبل أن تغرق السفينة، الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٧.
- 10- عبدالله الأشعل، خيبة أمل إيرانية من الحل الكوري، الحياة، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧.
- 11- هنري كيسنجر، العراق - ما يمكن أن يقدمه مؤتمر دولي للمازق، الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٧.
- 12- هنري كيسنجر، الخطوة القادمة مع إيران، الشرق الأوسط، ٢ أغسطس ٢٠٠٦.

## العراق

# مؤتمر "بغداد" .. اختبار للنيات دون حسم!!

■ صلاح النصراوي \*

التام المؤتمر الإقليمي-الدولي حول العراق في العاشر من مارس ٢٠٠٧، وهو المؤتمر الذي سعت الحكومة العراقية إلى عقده بعد شهور من المحاولات المضنية، التي جوبهت بفتور من بعض دول الجوار التي رأت أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذه الخطوة التي هدفت من خلالها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، ذات الأغلبية الشيعية - الكردية، إلى المجيء بهذه الدول إلى بغداد وإظهار دعمها، أولاً: لجهودها في إحلال الأمن والاستقرار في ربوع العراق، وثانياً: لمساعدتها الرامية لتحقيق المصالحة والوفاق الوطني، والتي ظلت متعثرة بسبب استمرار رفض أغلبية الأطراف العراقية السنية العربية للتسويات السياسية المعروضة للآزمة الطاحنة التي تضرب بالبلد الذي تمزقه الحرب الطائفية الأهلية.

العراقي هوشيار زيباري رسمياً عقد الاجتماع العاشر للمجموعة في بغداد، الأمر الذي تردت دول كثيرة في قبوله بفرصة استمرار حالة التدهور الأمني، مما حدا بمصر عرض استضافة الاجتماع في القاهرة.

بيد أن الحكومة العراقية رفضت ذلك. ومع استمرار التمتع العربي - التركي لعقد الاجتماع في بغداد، طرحت الحكومة العراقية في شهر فبراير ٢٠٠٧ فكرة أخرى تتمثل في عقد مؤتمر دولي وإقليمي موسع في بغداد، باشتراك الولايات المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي كوسيلة لتفادي فيتو التعطيل العربي - التركي الذي رأت أنه يتحجج بالأوضاع الأمنية، ولكنه يخفي موقفاً سياسياً مما ألت إليه الأوضاع في العراق.

غير أن الحكومة العراقية، وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على الدول المدعوة، لم تفلح في عقد الاجتماع في بغداد على مستوى وزراء الخارجية، كما كانت

وكانت القيادات السياسية العراقية الشيعية والكردية قد رفضت منذ الغزو الأمريكي للعراق ربيع عام ٢٠٠٣ أية فكرة لعقد مؤتمر إقليمي أو دولي بشأن العراق، متحججة في ذلك بفرائع شتى، ومصرة على ضرورة قيام دول الجوار والمجتمع الدولي بإظهار الدعم اللازم للعملية السياسية التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية فقط، دون التدخل في مجراها غير أنها اضطرت أخيراً إلى اتخاذ موقف مفاير بسبب استمرار التدهور الأمني ووصول العملية السياسية تلك إلى نهاية مغلقة، إضافة إلى فشل مؤتمرات وزراء خارجية وداخلية دول الجوار في توفير الدعم المطلوب، بل وإظهار هذه الدول عدم رضاها، وأحياناً معارضتها الواضحة للعملية السياسية التي اعتبرتها غير مكتملة في تمثيلها، خاصة للمكون السني العربي أو لأسباب أخرى.

### مخاض انعقاد المؤتمر :

في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الجوار العراقي - الذي عقد في طهران في شهر يونيو ٢٠٠٦ - طلب وزير الخارجية

(\*) كاتب عمالي

■ العمل على توسيع العملية السياسية بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.

\* مواجهة النزعات الطائفية والعمل على ازالة نهائيا ونبذ الفئات التي تسعى لاشعال الفتنة والتصدي لها وعقد مؤتمر الوفاق الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

\* الإسراع في اجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور، وبما يحقق الوفاق الوطني وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.

■ مراجعة قانون اجنثاات البحث حتى لا يكون الية للانتقام السياسي.

■ تأكيد المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.

\* الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.

\* قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة العدوانية.

\* تسريع بناء وتأهيل القوات المسلحة والامن العراقية على اسس وطنية ومهنية، وصولا الى خروج القوات الاجنبية كافة من العراق.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التوصيات هي مبادئ عامة التزمت بها الحكومة العراقية فعليا أو انها خطوات قامت بها أساسا، أو هي بصدد القيام بها، إلا انها لقيت ردود افعال سلبية من قبل قيادات الائتلاف العراقي الشيعي التي نددت بها، باعتبارها تخلا سافرا في الشأن العراقي، خاصة التصريحات التي أدلى بها موسى، والتي نوه بها إلى إمكانية طلب إعادة القضية العراقية إلى مجلس الأمن، وهو الموقف الذي رفضه كذلك وزير الخارجية زباري. باعتباره تهديدا بالمحاولة لتحويل الأزمة العراقية. كانت ردود الافعال العنيفة من القيادات الشيعية تجاه موقف الجامعة العربية رسالة مضادة في رفض اي محاولة لاستغلال المؤتمر الاقليمي والدولي لوضع خطة طريق جديدة للعراق تعيد العملية السياسية إلى المربع رقم واحد، وراوا فيها انتقاصا من الإنجازات والمكاسب التي حققوها منذ اسقاط نظام صدام حسين.

### الولايات المتحدة .. صانعة استراتيجية

لم يكن موقف الولايات المتحدة من فكرة عقد مؤتمر دولي حول العراق مرحبا به منذ بداية احتلالها للعراق، حيث رفضت أي نوع من التدخل الدولي في العراق، سواء كان المساعدة في الإدارة أو الإشراف أو تسهيل عملية الانتقال، وغير ذلك من مهام إعادة بناء الدولة المدمرة، وأصرت دائما على أن يترك لها وحدها حرية التصرف والعمل في البلد الذي احتلته وواجهت إدارة الرئيس بوش بالرفض الحازم توصيات لجنة بيكر- هاملتون التي صدرت في شهر ديسمبر ٢٠٠٦، والتي دعت إلى عقد مثل هذا الاجتماع وإلى فتح حوار مع كل من إيران وسوريا حول العراق، مثلما رفضت دعوات أخرى منذ مؤتمر شرم الشيخ في نوفمبر عام ٢٠٠٤، الذي أرادت ديكورا دوليا لإسناد جهودها في العراق دون دور فاعل وحقيقي للمجموعة الدولية.

وكان لافتا الاعلان السريع من وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بقبول الدعوة للمؤتمر بعد ساعات قليلة من

ترغب، بسبب استمرار رفض معظم دول الجوار، وتردد بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، مما أدى عقد الاجتماع على مستوى كبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول المشاركة، وهي خطوة تجاوزت في هدفها البعد الرمزي في تقديم الدعم لها، وهي محاولة جس النبض لمعرفة المواقف المستجدة لهذه الدول على خلفية بدء العملية الامنية الجديدة في بغداد، وامكانية التحول إلى الية جديدة للعلاقات بين العراق ودول الجوار. وقد كانت رغبة الحكومة العراقية قائمة على اساس خروج الاجتماع بأرضية التحول إلى التعرف على القواسم المشتركة التي سيجري الاتفاق عليها في اجتماعات لاحقة على مستوى وزراء الخارجية، تعقد في القاهرة واسطنبول في وقت لاحق.

وضع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي افتتح المؤتمر الخطوط العامة التي تسعى حكومته الى خروج المجتمعين بها، والتي لخصها في ضرورة دعم الدول المشاركة لحكومته في مساعيها الهادفة لتحقيق الاستقرار من خلال ما سماه مكافحة الإرهاب، ورفع العملية السياسية إلى الامام وفي جهودها في التنمية والإعمار وفي لهجة لم تخل من ايجاءات لافقة، خاطب المالكي المشاركين بأنه يضع الجميع امام مسئولياتهم الاخلاقية في اتخاذ موقف واضح وقوي ضد الإرهاب في العراق، وأنه يتوقع تعاوننا في مجال تخفيف منابعه واصوله.

غير أن الرسالة الأكثر وضوحا، والتي حملتها كلمة المالكي، كانت تلك التي شدد فيها على تمسك حكومته بالعملية السياسية الجارية والإنجازات التي رأى أنها تحققت من خلال تأكيد ما سماه بالشرعية الدستورية والشعبية التي تقوم عليها، والتي اشار إلى أنها ما زالت تحظى بدعم الملايين من العراقيين، والتي أن لا أحد يمتلك حق التنازل عنها تحت أية حجة، أو إرضاء لأي طرف. كما طالب المجتمع الدولي بحماية ما سماه بالإنجاز الديمقراطي، ودعمه بمختلف اشكال الدعم والحماية والإسناد.

موقف المالكي كان واضحا وجاء ردا على تصريحات أدلى بها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى، والموقف الواضح الذي خرج به اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٤ مارس ٢٠٠٧، والفني اوصوا بجملة من المواقف بدت وكأنها اشتراطات تضعها المجموعة العربية على الحكومة العراقية للمشاركة في الاجتماع وإنجاحه فقد نص القرار الذي اتخذته الوزراء العرب على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني في العراق يستند إلى العناصر التالية:

• احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية، ورفض أي دعوى لتقسيمه مع تأكيد عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

• إن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلا آمنا وسياسيا متوازيا يعالج اسباب الأزمة ويقتلع جند الفتنة الطائفية والإرهاب.

• تأكيد أن تكون الحكومة العراقية حكومة وطنية لكل العراقيين، حكومة وحدة وطنية حقيقية، واحترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي، وأن حل الأزمة العراقية يقع في المقام الاول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية، وبمعاونية الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية لتحقيق الاهداف التالية:

## على هامش مؤتمر بغداد

حوت أعمال المؤتمر بمشاركة وكلاء وزارات ودبلوماسيين الدول الممثلة فيه حسب الترتيب التالي

### الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن :

- الولايات المتحدة، ممثلة بمساعد وزيرة الخارجية لشؤون العراق ديفيد ساترفيلد، وسفيرها في بغداد زلماي خليل زاد.
- روسيا، ممثلة بسفيرها لدى العراق فلاديمير شاموف.
- الصين، ممثلة بسفيرها لدى العراق شين شاولونج.
- فرنسا، ممثلة بسفيرها لدى العراق جان فرنسوا جيرر.
- بريطانيا، ممثلة بسفيرها لدى العراق دومينيك اسكويت.

### دول الجوار العراقي :

- ايران، ممثلة بعباس اركتشى، نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية.
- الاردن، ممثلاً بالامين العام لوزارة الخارجية خلدون التلهوني.
- سوريا، ممثلة بنائب وزير الخارجية احمد عرنوس.
- تركيا، ممثلة بسفيرها الخاص لشؤون العراق احمد جيليكول.
- السعودية، ممثلة بالامير تركي بن محمد وكيل وزارة الخارجية السعودية.
- الكويت، ممثلة بالمستول في وزارة الخارجية منصور العوضي.

### دول عربية اخرى :

- مصر، ممثلة بمساعد وزير الخارجية للشؤون العربية ومندوبها لدى جامعة الدول العربية هاني خلاف.
- البحرين، ممثلة بسفيرها لدى العراق منديل زهير.

### المنظمات الدولية :

- الامم المتحدة، ممثلة بالممثل الخاص لامينها العام في العراق اشرف قاضي.
- منظمة المؤتمر الاسلامي ممثلاً محمد المهدي فتح الله المدير العام للشؤون السياسية.
- جامعة الدول العربية ممثلاً احمد بن حلى الامين العام المساعد للشؤون السياسية.

وما أكد التحليل هو التصريحات المتكررة لزيباري عشية المؤتمر الذي وصفه فيها بأنه فرصة لكسر الجليد بين الأطراف المشاركة فيه، والذي كان يقصد بها الطرفين الإيراني والأميركي اللذين صدرت عنهما تصريحات ايجابية بشأن اللقاء وتناجحه.

### موقف عربي متردد .. واستنكار إيراني :

أما الدول العربية المشاركة، فبعد أن تحدثت الضغوط لرفعها للاشتراك في مؤتمر بغداد الوزاري، فلم تعلن موافقتها بسرعة، بل ترددت قليلاً حتى حددت موقفها العام من خلال قرار وزراء الخارجية العرب. فقد بدت وكأنها ترسم فعلياً الخطوط العامة لاستراتيجيتها المقبلة في العراق وفي المؤتمر الاقليمي والدولي الموسع على اساس رفضها للعملية الجارية والناتج التي ترتبت عليها وأصرارها على عملية جديدة تتيح نتيجتها للسنة العرب مشاركة أوسع في السلطة والثروة. وبالرغم من أن هذا الموقف تقليدي، ويمثل السياسة الحقيقية للدول العربية منذ اسقاط نظام صدام، إلا أن تأكيده كان يهدف إلى أكثر من إرسال رسالة لحكومة المالكي، بل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مفادها أنها لا يمكن أن تقبل بتسوية للملف العراقي كي تكسب منه إيران على حساب مصالحها ومصالح السنة العرب العراقيين، أو أن ينتج عن كل تلك صفقات أمريكية - إيرانية تشمل مجمل مستقبل المنطقة.

وشذت سوريا عن التلكؤ العربي بإعلانها مباشرة وفور توجيه الدعوة للمؤتمر قبولها لها، لأسباب واضحة، على رأسها مشاركة الولايات المتحدة فيه، وهي التي سبق أن رفضت مراراً أي دعوة

تصريحات أفلى بها زيباري بشأن المؤتمر، وهي التي كانت من أكثر المتحمسين مع الرئيس بوش لرفض مثل هذا المؤتمر وأي إمكانية للحوار مع إيران وسوريا - خصميهما اللذين في المنطقة. ولم يكن الموقف الأمريكي تكتيكياً وعابراً بقدر ما بدا وكأنه تحول استراتيجي في أسلوب إدارة الإدارة الأمريكية، ليس لازمتها في العراق فحسب، ولكن في إدارة مجمل أزمات المنطقة التي تتقاسم هي وإيران وسوريا معظم ملفاتها الساخنة ما يساعد على التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج هو ربما رغبة البعض في الإدارة الأمريكية - خاصة رايس - في اتباع منهج جديد مع إيران على ضوء النتائج الايجابية التي تحققت في الملف النووي لكوريا الشمالية، وإمكانية التوصل مع طهران إلى صفقة قد لا تكون شبيهة مع تلك التي توصلت إليها مع بيوتج يانج، ولكنها تفتح باباً من الأمل لتفادي حرب يدق بها الاتجاه المتشدد الذي يمثله نائب الرئيس نيك تشيني.

وعلى تطلق أوسع، فقد بدا الإعلان الأمريكي بمثابة رغبة من واشنطن لاختبار مسار جديد لعلاج أزمات المنطقة، وبدا منسجماً مع التقارير المتواترة عن الجهود السعودية - الإيرانية في التعامل مع تلك الأزمات، التي بدأت مع الملفين اللبناني والفلسطيني كمقدمة للتعامل مع الملفين الرئيسيين الآخرين، وهما الوضع في العراق، والبرنامج النووي الإيراني. وهي الجهود التي سميت بـ "منهج بندر" - إشارة إلى الأمير بندر بن سلطان سكرتير مجلس الأمن الوطني السعودي - الذي أكدت تقارير عديدة أنه يرعى الجهود السعودية - الإيرانية بعلم الإدارة الأمريكية وإطلاعها.

التي تساقط بعضها بالقرب من مقر الاجتماع في وزارة الخارجية العراقية. وإذا كانت الحكومة العراقية قد نجحت فعلا في جذب اهتمام الدول المشاركة لفرضيتها، التي طرحها كل من المالكى وزبيارى أمام المشاركين، فإن حصان الاجتماع ذاته من القرارات والتناجى بقي متواضعا قياسا بالأمال التي عقبتها عليه. فلم يصدر عن الاجتماع أى بيان ختامى يوضح موقف الدول المشاركة من القضايا المطروحة، وهو مؤشر على أن أمام التوصل الى مثل هذا الموقف أشواطا أخرى ربما بعيدة من المفاوضات وربما الصفقات.

عليا، توصل المؤتمر الى تشكيل ثلاث لجان: الأولى أمنية للتنسيق بين الدول المشاركة وتنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة من أجل مكافحة الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين الى العراق. أما الثانية، فهي لجنة اللاجئين والنازحين الى دول الجوار من أجل متابعة شئونهم وقضاياهم، والثالثة، ستختص بتوريدات الطاقة والوقود الى العراق لمعالجة المشاكل الفنية والروتينية التي تعيق اكتفاء العراق من الطاقة. عدا ذلك، فقد خول المشاركون زبيارى بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لتحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر الموسع المقبل، وهو المؤتمر الذي يتوقع أن يكون على مستوى وزراء الخارجية، والذي ربما سيكون النصرة التي ينطلق منها البحث الجدى عن حزمة الحلول للمعضلة العراقية وربما باقى مشاكل المنطقة.

خارج هذه النتائج وبعيدا عن المعانى الإيجابية للجلوس على طاولة واحدة وتبادل بعض العبارات الودية، يبقى السؤال: كم من الجليل استطاع اجتماع بغداد أن يكسره لتمهيد الطريق أمام كل القوى الإقليمية والدولية المتصارعة فى المنطقة من المبكر الإجابة على هذا السؤال، وقيل اتضح الخطوات التي سيتخذها كل طرف من الأطراف المشاركة التي تتنازعها مصالح وأهواء وأهداف شتى ومتناقضة. إن أية نتائج لمؤتمر دولى وإقليمى موسع ستعتمد بالدرجة الأولى على قدرة ورغبة العراقيين أنفسهم فى التوصل الى تسويات تفاوضية للمنازق الوطنى الذي تمر به بلادهم. إلا أن الرغبة التي تبديها الجماعات السنية العربية بإعادة كامل العملية السياسية الى المربع الأول، والتي تحظى بدعم من بعض الأطراف العربية - كما ألححت توصيات وزراء الخارجية العرب - ربما ستجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - الوصول الى مثل هذه التسويات والحلول الوسط.

وإذا كان الهدف من خلال آليات المؤتمر هو التوصل الى صفقات إقليمية تمهد الطريق الى مثل هذه النتيجة فى العراق، فالمؤكد أن ترفض الجماعات الشيعية والكردية أية صفقات تقلل من الانجاز الرئيسى الذي حققت خلال هذه الفترة، وهو مبدأ الانتخابات على أساس صوت واحد لرجل واحد الذى أتاح لها - وفق قواعد ديمقراطية - السيطرة على السلطة والثروة. مما يستدعى أفكارا أخرى خارج مبدأ الصفقات، لا يبدو أنها متوافرة فى هذه المرحلة المطلوب من أى مؤتمر أن يسعى الى تفكيك القضية العراقية عن باقى قضايا المنطقة أما الإصرار على منطلق الربط التسفى بينها وبين الصفقات، فإنه سيضعف فكرة المؤتمر والتسويات المتوقعة منه، ويبقى أبواب الأزمة العراقية مشرعة على أكثر الاحتمالات سوءا، ويجعل من فكرة المؤتمر مجرد محاولة أخيرة من جميع الأطراف لرفع العتب قبل ولوج الأزمة الحقيقية، والتحول نحو تحقيق السيناريوهات الكابوسية.

للحوار مع دمشق التي اتهمتها بأنها وإيران تقفان وراء التدهور فى العراق، إضافة إلى مواقفها من الأزمة اللبنانية، واتهامات وشنن لها بدعم حماس وعرقلة جهود تسوية الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. كما لجأ المسؤولون السوريون ووسائل الاعلام الرسمية الى تأكيد أن دعوة سوريا للمؤتمر هي تأكيد دورها فى إصلاص الأمن فى العراق. غير أن الموقف الحقيقى لسوريا كان يتعلق بالفرصة التي يتيحها لها الحوار مع الإدارة الأمريكية لكسر طوق العزلة من حولها، والمفروض منذ عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريري فى فبراير ٢٠٠٥.

فبالنسبة لدمشق، فقد كان عقد الاجتماع والتوقعات عما سيتبعه من البات عمل ومؤتمرات لاحقة، فرصة لعقد الصفقة التي كثيرا ما انتظرتها فى مقايضة الأوراق التي تمتلكها فى لبنان وفلسطين مقابل تعاونها فى العراق، وهي الصفقة التي كثيرا ما نلت عنها واشنطن، باعتبارها ليست فقط البوابة التي غلت منها دمشق من الضغوط الأمريكية عليها، ولكنها أيضا الضرورة التي ستقوض مصداقية مجمل سياساتها فى المنطقة. لكن تبقى هناك قضية أساسية هي أنه من الصعوبة على دمشق أن ترضى لوحدها فى هذا الاتجاه، أو من خلال تفاهات مع طهران، دون تنسيق مع باقى الأطراف العربية وتركيا التي تمتلك هي أيضا الكثير من الأوراق التي بإمكانها أن تستخدمها لتعطيل أية صفقة ترنو إليها سوريا مع الإدارة الأمريكية، دون مباركة من هذه الأطراف، وهو الأمر الذى يضعف من الدور السوري إذا ما سارت دمشق فى طريق المقايضات الثنائية.

ولم يكن موقف طهران مختلفا كثيرا عن موقف دمشق، على الرغم من أنها تمنعت لفترة عن إعلان مشاركتها فى المؤتمر، كي لا تبدو مثقلة للقاء المسؤولين الأمريكيين، رغم أن كل التحليلات - خاصة الأمريكية التي رافقت الاعلان عن المؤتمر - ركزت على أهمية الحدث من زاوية جمعه لطهران واشنطن على مائدة واحدة، وكموشر على التغير الكبير الذى حصل فى سياسة إدارة بوش تجاه إيران.

لكن طهران التي تدير أوراقها الخاصة بالملفات الرئيسية للمنطقة ببراعة، على الأقل حتى الآن، على غرار استقلالها للوضع العراقى، لا بد أنها أدركت مدى أهمية الفرصة التي ستيحها المؤتمر لتعزيز مكانتها فيها. فركزت منذ البداية على ضرورة خروج المؤتمر بموقف داعم للحكومة العراقية وجهودها فى بسط الأمن وفى العملية السياسية، منركة أن هذه هي ورقنها للمساومة مع الأطراف الباقية، حين يأتى وقت المساومات على باقى ملفات المنطقة.

وفى الوقت الذى ظلت فيه بريطانيا حليفة أساسية للموقف الأمريكى، لم تبد الدول دائمة العسوية فى مجلس الأمن الأخرى التي شاركت فى المؤتمر أية مواقف بارزة غير دعمها لجهود إعادة الأمن والاستقرار فى العراق، منتظرة - فيما يبدو - الخطوات الأخرى اللاحقة التي ستطوّر على ضوئها أفكارها النهائية عن مستقبل العراق والمنطقة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

### توصيات لا ترقى للمأمول :

على خلفية هذه المواقف المتضاربة، عقد الاجتماع فى ظروف أمنية شديدة الصعوبة وتحت دوى التفجيرات وقذائف الهاون

# تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في العراق

■ العميد / صفوت الزيات

يشير خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، الذي أعلن فيه استراتيجية "أمنية جديدة في العراق" في العاشر من يناير ٢٠٠٧، عددا من الملاحظات الأساسية:

العدى لقوات الخصم مقارنة بمساحة منطقة العمليات)، والسكان (اكتساب وإدامة الولاء السكاني للتمرد وحرمان الخصم من ذلك).

الثالثة: الاحتفاظ بالتسطيع والتبسيط الدعائي للتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، حيث مازال التمسك بتعريف المهمة هناك بأنها "كفاح ضار من أجل الحفاظ والدفاع عن ديمقراطية غضة ناسية، في وجه أعدائها من الراديكاليين المتطرفين، إضافة إلى كونها جهدا يهدف إلى حماية المجتمع الأمريكي من خطر الإرهابيين وشرهم". إن الرد على هذا التصور المخل في تعريف المهمة قد لا يحتاج سوى مراجعة لتقرير مجلس الاستخبارات القومية الأمريكي الصادر في الأول من فبراير ٢٠٠٧ بعنوان "تقديرات الاستخبارات القومية حول مستقبل العراق" والذي تناول ليس فقط توصيف الوضع الحالي القائم في العراق، وإنما التصورات الاستخباراتية لتطور تلك الأوضاع في الـ ١٨ شهرا القادمة، حيث خلص التقرير إلى أن التحديات المروعة التي تدفع التطورات المناهضة في العراق في مسارها الحالي تشعل:

- انعدام ثقة الشيعة القانمين على السلطة في العراق في الجهود الأمريكية للمصالحة الطائفية وعدم رغبتهم في إشراك السنة في مشكلات هيكلية النظام الفيدرالي، وكبح الميليشيات الشيعية، وتخفيف أنشطة اجتثاث البعث.

- اعتقاد غالبية العرب السنة بعدم شرعية الحكومة المركزية وبيان الهيمنة الشيعية ستزيد النفوذ الإيراني بالشكل الذي تتآكل فيه الهوية العربية للدولة ويتفاد فيه الظلم ضدهم.

- ينشط الاكراد بشكل حثيث لزيادة سيطرتهم على كركوك والعمل على إلحاقها كلها أو معظمها بحكومة إقليم كردستان فود

الأولى: الاعتراف الصريح بالفشل والإخفاق في إنجاز الغاية التي شنت من أجلها الحرب على العراق حتى الآن، والمتعملة في انتاج عراق ديمقراطي ليبرالي طيع للنفوذ الأمريكي وحليف معتمد، وقاعدة للمبادرات والعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط.

الثانية: التخلي عن الاستراتيجية الأمنية القانعة في العراق، والتي أسس لها وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد وكل من الجنرالين "جون أبي زيد" قائد القيادة المركزية، و"جورج كيس" قائد القوات الأمريكية في العراق، والتي عرفت باستراتيجية الاستنزاف ونقل المسؤولية، أي الاستنزاف البشري والمادي لحركات التمرد إلى مستوى يمكن التعامل معه من قبل قوات الأمن العراقية التي يجري تدريبها وتجهيزها على التوازي مع عمليات الاستنزاف التي تنفذها القوات الأمريكية في صورة هجمات انتقائية ضد معاقل حركات التمرد. وهي الاستراتيجية التي عبر عنها رامسفيلد بقوله "عند نقطة معينة، المتمردون العراقيون سوف يرهقون من حصيلة القتل في صفوفهم، وسوف تكون لدينا قوات أمن عراقية كافية ومدرية تمكن العراقيين من تولي مسؤولية إدارة شئون بلدهم. وعندئذ، سنكون قادرين على خفض قوات التحالف". ومن المؤكد أن التخلي عن هذه الاستراتيجية التي كثيرا ما دعمها الرئيس بوش وروج لها جاء، حصيلة نتائج ميدانية لم تؤثر يوما إلى بصيص أمل في نجاح ما، حيث بدت قدرة التمرد - كحركة اجتماعية - على تجنيد مقاتلين جدد أكبر من قدرة التحالف على القتل أو الأسر. كما وضع فهم التمرد واستغلاله لطبيعة الانقسامات القبلية والعشائرية والطائفية والإثنية في المجتمع العراقي، وإدراكه العميق لطبيعة الحروب غير المتماثلة Asymmetric Warfare، باعتباره الطرف الأضعف في مواجهة خصم أقوى لن يمكن هزيمته عسكريا بل سياسيا عبر ثلاثية العمق (الأيديولوجي - الإسلامي)، والمساحة (النقص

(٥) خبير استراتيجي



مريم، رغم أربع سنوات من الجهود الأمريكية فيه، فإن التقرير أشار إلى أن الولايات المتحدة تواجه قراراً صعباً يتمثل في أن انسحاباً سريعاً للقوات الأمريكية من العراق لن يعمل إلا على الدفع باتجاه انهيار العراق. كما أن حظوظ نجاح العراق في إخماد العنف والتغلب على الانقسامات الطائفية ضعيفة وضئيلة بغض النظر عن عدد القوات الأمريكية المتمركزة فيه.

### تيفيد بترأوس الجنرال الجديد وأولويات مغيرة :

كان من الواضح أن أصداء بحرية الحرب الجارية في العراق واستمرار التزيف الأمريكي بشريا وماديا ومعنويا هناك، على خلفية عجز الإدارة الأمريكية الواضح عن تبرير هذا القردى أو الاستمرار في ترديد ادعاءاتها بإحراز تقدم في العراق، ونجاح الديمقراطيين في توظيف العراق في حملتهم الانتخابية الناجحة التي قادتهم إلى كونجرس ديمقراطى في انتخابات التجديد النصفى في مطلع نوفمبر ٢٠٠٦ - هي عوامل دفعت البيت الأبيض ليس فقط إلى التخطي عن الرعاية الثلاثة الكبار للاستراتيجية الأمنية الجارية في العراق الاستنزاف ونقل المسؤولية وهم وزير الدفاع رامسفيلد، الذي أعلن استقالته في ٨ نوفمبر ٢٠٠٦، والجنرال أبى زيد الذى أعلن رغبت في التقاعد، والجنرال "أكيس" الذى تم تعيينه رئيساً لأركان الجيش، مفسحاً الطريق أمام الجنرال تيفيد بترأوس لتولى قيادة القوات الأمريكية في العراق، والذي يعد في مقدمة المدافعين عن إعطاء الأولوية لمهمة حماية المدنيين العراقيين، وفرض الأمن من خلال زيادة في القوات الأمريكية العاملة هناك، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتحقيق الاستقرار والتمهيد لتسوية سياسية في الداخل العراقى، على عكس ما تسعى إليه الاستراتيجية الأمنية الجارية التي تسعى إلى التخفيف من آثار بصمة الجنود الأمريكيين على الأرض في العراق، وإجبار العراقيين على تحمل أعباء الحراسة والحماية لأنهم، أى إعطاء الأولوية لنقل مسؤولية الأمن إلى العراقيين، وليس لتوفير الأمن للمدنيين العراقيين بقوات أمريكية.

### ثلاث استراتيجيات أمنية مقترحة وجبل عنيف :

قبل إعلان الرئيس الأمريكى عن الملامح الأساسية لاستراتيجيات الأمن الجديدة، وعلى خلفية الوضع المتدهور في العراق وإرهاصات نجاح قائم شبه مؤكد للديمقراطيين، وضع أن هناك جدلاً صاخباً في واشنطن حول ثلاث وجهات نظر متباينة في شأن التعامل مع "المعضلة" الأمريكية القائمة في العراق

الأولى وتروج لها مجموعة المحافظين الجدد المتمركزين في الإدارة الأمريكية وبعض مراكز الأبحاث الشهيرة، ومهمهم السيناتور الجمهورى جون ماكين، المرشح الرئاسى الأبرز في سياق البيت الأبيض العام القادم ٢٠٠٨. وتتلخص وجهة النظر هذه في التحول عن استراتيجية فاشلة تعتمد تهينة العراقيين لتولى شئون أمنهم بأنفسهم، إلى استراتيجية "إعادة" تتولى فيها القوات الأمريكية تحقيق الأمن بنفسها من خلال زيادة كبيرة في الحجم، تصل إلى ٥٠ ألف جندي مقاتل والتركيز على العاصمة بغداد، ثم الانطلاق منها لفرز تحقيق الأمن بها إلى باقى مناطق القدر في الثالث السنّى

الاستفتاء المقرر دستوريا قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وفي المقابل، فإن الجماعات العربية في كركوك مستمرة في المقاومة العنيفة لما نراه انتهاكات كردية.

- من الصعب تحميل قوات الامن العراقية مسئوليات أمنية متزايدة خلال الـ (١٢-١٨) شهرا القادمة خاصة العمل مستقلة ضد ميليشيات شيعية بفعل الانقسامات الطائفية ورفض العديد من الوحدات العمل خارج مناطق تجنيدها، إضافة إلى النقص في الأفراد والمعدات.

- يستمر المتطرفون - خاصة جماعة تنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي- في العمل كمسرعين Accelerators u صراع طائفي مستمرا بشكل ذاتى من الشيعة والسنة.

- يشير الترحيل السكاني الكبير، سواء داخل العراق أو إلى الدول المجاورة خارجه، إلى تعزيز الانقسامات الإثنية - الطائفية وقلص الطبقات المهنية والاقتصادية في هذا البلد، وجهود القوات الاستيعابية للدول المضيفة.

- الصراع الدائر في العراق معقد ويتضمن أربع حروب متزامنة:

- الحرب الطائفية الشيعية - السنة في بغداد وامتداداتها في محافظات نينوى والموصل وصلاح الدين وبابل وكركوك والبصرة.

- الحرب الشيعية - الشيعية في مناطق الجنوب بين القبائل العربية والتنظيمات الموالية لإيران.

- حرب التمرد السنّى ضد قوات التحالف.

- حرب تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية الدائرة في فلكها صدقوات التحالف في العراق.

- قدرات التحالف من حيث مستويات القوة والموارد والعمليات تظل "محصرة" استقرار أساسيا في العراق، وأن انسحاباً شريعياً لقوات التحالف خلال الـ (١٨) شهرا القادمة سيؤدى إلى نتائج عكسية وخيمة، منها:

- انهيار قوات الامن العراقية كمؤسسة وطنية غير طائفية.

- تدخل الدول المجاورة، سواء بدعوة من الجماعات العراقية للفتاوة أو بصورة منفردة، في الصراع الأهلى الدائر.

- تفاقم التهجير القسرى للسكان ونصاعد الخسائر البشرية

- ستحاول القاعدة استخدام اجزاء من العراق -خاصة الانبار- للخطيط لهجمات متصاعدة داخل وخارج العراق.

- الحرب الأهلية الدائرة وتحرك الاكراد للسيطرة على كركوك وتعزيز الحكم الذاتى، كل ذلك قد يدفع تركيا لإطلاق حملة عسكرية إلى داخل العراق

يمكن القول إن التقرير على قدر ما صور، بلغة واضحة وصريحة، العراق كبلد تتمرد أوضاعه الأمنية وتتردى بشكل

الاميركية في العاصمة بغداد (نحو ٢٢ ألف جندي مقاتل تشملهم ١٠ ألوية قتال).

- اعتبار العاصمة بغداد مركز الثقل الرئيسي في توفير الأمن والاستقرار، وذلك بتكثيف القوات العسكرية الاميركية (٢٣ ألف جندي مقاتل) والقوات العراقية المطالبة بتوفير ما يعادل (١٨) لواء من الجيش والشرطة الوطنية (نحو ٢١ ألف جندي) وقوات الشرطة المحلية (نحو ٢٢ ألف شرطى) ليصبح اجمالي القوات الاميركية والعراقية العاملة في اطار الخطة الامنية الجديدة نحو (٨٦ ألف) جندي وشرطى.

- تنفيذ عمليات مقاومة تمرد كلاسيكية تشمل التطهير البقاء - إعادة الإعمار في العاصمة من خلال:

- تقسيم العاصمة إلى (٩) مناطق رئيسية تتحرك إلى داخلها القوات الاميركية والعراقية.

- خلق مجتمعات مبنية على Gated Communities داخل هذه المناطق في الاحياء السكنية، والاحياء السكنية - الشيعية المختلطة بهدف تحويلها إلى جيوب امنية مستقلة من خلال عزلها بجوارز صناعية وطبيعية والتحكم في منافذ الدخول والخروج، ثم تنفيذ عمليات مسح وتطهير لها من المتمردين والمليشيات والأسلحة، مع البقاء داخلها في قواعد صغيرة أو مراكز قتالية لتوفير الحماية على مدى الساعة وعمل دوريات مستمرة لمنع العنف، على التوازي، تجري عمليات احصاء وبناء قواعد بيانات سكانية للاستفادة منها في تطوير استخبارات فعالة عن عناصر المليشيات والمتمردين.

- فور حدوث مؤشرات على خفض مستويات العنف، يتم الشروع في ضخ أموال لخلق مشروعات اشفال عامة وتوفير الخدمات البلدية الأساسية بهدف توفير وظائف وفرص عمل لسكان هذه الاحياء.

- تتحرك القوات الاميركية والعراقية، عند استقرار الأوضاع الأمنية والمعيشية، إلى احياء أخرى مجاورة على شكل بقعة الحبر Ink Blot لتوسيع منطقة الأمن.

- تعزيز الجهد العسكري بتنفيذ خطة تنمية اقتصادية تستهدف خلق وظائف وتوفير الخدمات الأساسية ومشروعات إعادة إعمار خصص لها الرئيس الاميركي، على نحو عاجل مليار دولار، مع مضاعفة لعدد مجموعات إعادة الإعمار الإقليمية، وإتاحة مرونة أكبر في إنفاق القادة العسكريين لبرامج الاستجابة الطارئة للخدمات العامة في مناطق انتشارهم، هذا فضلاً عن مطالبة الحكومة العراقية بانفاق ١٠ مليارات دولار على مشروعات إعادة الإعمار والبنية الأساسية لخلق وظائف جديدة.

- تشجع الحكومة العراقية على التوازي باتخاذ خطوات عملية لتقليل حدة الانقسام الطائفي والاثني في البلاد، تمهيداً لخلق ظروف أكثر ملاءمة للمصالحة الوطنية والوصول إلى صيغة توافقية لأسلوب واليات الحكم ومن أبرز هذه الخطوات إصدار تشريعات حول اقتسام الثروة النفطية على أساس ديموجرافي، والعمل على تغيير بعض مواد الدستور الحالي، والتخفيف من

الثانية كانت مصموم تقرير لجنة بيكر - هاملتون الصادر في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، الذي اعترف بسوء الوضع في العراق والنتائج الوخيمة لما تم القيام به حتى الآن، وطرح ٧٩ توصية لعلاج الأمر، تضمنت اقتراحين أساسيين لخروج اميركي مشرف من العراق، الأول تكثيف الجهود الدبلوماسية مع إيران وسوريا للوصول إلى حل سياسي داخل العراق، والآخر تحويل مهمة الجيش الاميركي من القتال إلى أنشطة التدريب والدعم للقوات العراقية، مع سحب كافة القوات الاميركية المقاتلة من العراق في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨، عدا تلك الملحقة بقوات عراقية لأغراض التدريب والحماية.

الثالثة كانت توصيات المؤسسة العسكرية الاميركية - البنتاجون - التي طرحتها لجنة شكلها رئيس الأركان الاميركي الجنرال نيتشر باس، والتي تسربت إلى الصحافة الاميركية في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦، حيث عرضت اللجنة ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع العراقي، يقترح الأول إضافة زيادة كبيرة في القوات الاميركية هناك تزيد على ١٠٠ ألف جندي وإدارة حملة كلاسيكية ضد التمرد القائم هناك لكسر دورة العنف الطائفي وحركات التمرد بقوة اميركية تتجاوز ربع مليون جندي، ويقترح الخيار الثاني تقليص القوات الاميركية في العراق إلى مستوى ١٠٠ ألف جندي فقط - وهو ما يمكن تحمله كمستوى نشر دائم - والوجود في العراق لفترة زمنية مطولة، ويقترح الثالث انسحاباً سريعاً للقوات الاميركية من العراق خلال فترة لا تتجاوز ٦ أشهر، وقد خلصت اللجنة إلى التوصية بخيار هجين بين الخيارين الأول والثاني، حيث تطرح زيادة بمقدار (٢٠ - ٢٠ ألف) جندي لفترة قصيرة بهدف وقف التدهور الأمني والعنف الطائفي في العراق، يعقبها تقليص تدريجي للقوات الاميركية إلى مستوى ١٠٠ ألف جندي فقط يمكنهم البقاء هناك لمدة (٥-٧) سنوات ويتم التركيز في المهمة على التدريب والاستشارة على حساب الأدوار القتالية.

أمام هذه الأطروحات الثلاث التي اختلفت حولها تنفيذاً ونقداً، وبفعل وقع تباينات سياسية عاتية وحادة في الداخل، وحقائق فشل واستنزاف واضح على الأرض في العراق، لم يكن أمام الرئيس الاميركي ومعاونيه في البيت الأبيض وفي الخارجية الاميركية إلا تغيير النهج والابتعاد عما دأب على الاصرار عليه استمرار النهج في العراق.

### العناصر الأساسية للاستراتيجية الامنية الجديدة :

يمكن تحديد العناصر الأساسية للاستراتيجية الامنية الاميركية الجديدة في العراق على النحو التالي:

- تغيير المهمة العسكرية للقوات الاميركية في العراق من ناحية الطبيعة لتكون تنفيذ عمليات مقاومة التمرد Counterinsurgency واستقراراً بدلاً من عمليات استنزاف انتقائية ضد التمرد. ومن ناحية الأولوية لتكون توفير الأمن للسكان المدنيين العراقيين لتقليص اعتمادهم على المليشيات الطائفية وعناصر التمرد بدلاً من نقل المسؤولية الامنية للقوات العراقية.

- زيادة القوات الاميركية بـ ٢١,٥٠٠ جندي مقاتل، بخصيص الجزء الأكبر منها - نحو ١٧,٥٠٠ جندي - لمضاعفة القوات

اجراءات اجتثاث البعث، والعمل على اصلاح الخلل في التركيبة الطائفية والإثنية لقوات الأمن العراقية.

### حقائق اساسية حول الاستراتيجية الامنية الجديدة:

تشير الملامح الاساسية الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في العراق إلى حقيقتين أساسيتين:

الاولى: إنها جاءت متوافقة مع رؤية القائد العسكري للقوات الامريكية الجنرال بيفيد بتراوس، والتي طرحها بقوة في الدليل الجديد للجيش الامريكي لمحاربة التمرد، الذي أمضى الجزء الأكبر من العام الماضي في إعادة تحريره، والذي يتبنى مفهومين رئيسيين، أحدهما التخلي عن تركيز الجيش على "حماية القوات" بإبقائها بعيداً عن مناطق الخطر، حيث يرى أن ذلك يعني مكوث القوات العسكرية في قواعدهما وفقداهما الاتصال بالسكان وتركها المباشرة للتمرد، ومن ثم على الجنود الامريكيين الانتشار في مناطق الخطر، رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبرى. والثاني: إن هناك حداً أدنى لكثافة القوات من أجل نجاح عمليات محاربة التمرد (٢٠ جندياً لكل ألف نسمة في السكان)، وهو الأمر الذي من المؤكد أنه لن يتوافر لهذا الجنرال في معركة بغداد، وسلسلة المعارك القائمة الأخرى.

الثانية: إنها محاولة لتكرار النجاح الامريكي في مدينة "تلعفر" ومن صغيرة أخرى، كما أنها نموذج مطور لفكرة القرى الصغيرة الاستراتيجية Strategic Hamlet التي نفذتها العسكرية الامريكية في فينغام، إبان حربها هناك في عقد الستينيات، عندما قامت بإنشاء قرى جديدة - يمكنهم حمايتها والدفاع عنها - حركت إليها السكان القرويين بغية عزلهم عن للتمرد، وانتهى الأمر إلى وجود هؤلاء مع السكان في هذه القرى ونجحوا في تجنيد المزيد منهم لصالح التمرد الشيوعي في الجنوب، وهو ما أدى إلى مثل هذه الاستراتيجية بصورة لرماتيكية

### معضلات تواجه الاستراتيجية الامنية الجديدة:

استناداً إلى المتابعات المستمرة للمؤشرات القياسية الرئيسية لتتبع أعمال القتال على مدى السنوات الأربع الماضية - هي عمر النورط العسكري الامريكي في العراق - وتأسيساً على قراءة متأنية لما تضمنه الدليل الميداني الأحدث لعمليات محاربة التمرد الصادر عن الجيش الامريكي، إضافة إلى ما طرحه مراكز البحوث والدراسات الدولية وتقارير الأجهزة الاستخباراتية المختلفة بشأن اطراف الصراع الدائر في العراق - يمكن رصد عدد من أبرز المعضلات التي تواجه الجنرال "بتراوس" في تنفيذ الاستراتيجية الامنية الجديدة، التي تمثل أصعب مهمة يتولاها جنرال امريكي منذ الحرب الفيتنامية، وهي:

- الزيادة الهائلة في القوات المقاتلة الامريكية في العراق، والتي إن تكفي لفرض الأمن وتحقيق الاستقرار في العاصمة بغداد ذات التعداد السكاني (٦ ملايين نسمة)، والذي يتطلب - وفقاً لمعايير حروب التمرد - ١٢٠ ألف جندي مقاتل، بينما لا يتوافر إجمالاً سوى (٨٦ ألف) جندي امريكي وعراقي، منهم (٣٣ ألف) جندي مقاتل امريكي فقط.

- الاعتماد الكبير على قوات الأمن العراقية (٥٣ ألف) جندي وشرطي، والتي تتشكل من قوات الجيش (١٥ ألفاً) والشرطة الوطنية (١٣ ألفاً)، والشرطة المحلية العاملة في مراكز الشرطة (٢٥ ألفاً)، والتي تعاني ليس فقط من تدهور الفعالية القتالية في وحداتها، كما في حالة الجيش، ولكن من التركيبة الطائفية والإثنية الغالبة للشيعة والاكراء، والروابط الوثيقة مع الميليشيات الشيعية وفرق الموت، كما في حالة الشرطة الوطنية، ومعدلات الهروب والغياب التي بلغت ما بين (٢٥-٥٠٪) كما في حالة الشرطة المحلية.

- صعوبة، إن لم يكن استحالة، تكرار النجاح في مدينة مثل "تلعفر" الصغيرة ذات التعداد السكاني الذي لا يتجاوز الـ (٦٠ ألف) نسمة، في مدينة بحجم بغداد ذات الـ (٦ ملايين نسمة، حيث لا يتصور منع المتمرد من التسلل إلى خارج المدينة والضرب بقوة في أماكن أخرى على غرار ما حدث إبان الهجوم الامريكي على الفالوجا في نوفمبر ٢٠٠٤.

- إن عناصر التمرد السني، وحتى الميليشيات الشيعية، هي جزء من النسيج الاجتماعي والجغرافي للمجتمعات البوية والمناطق الرئيسية المقسمة إليها العاصمة، ومن ثم فهي ليست عناصر خارجية جهادية يسهل فرزها ومطاربتها.

- قدرة التكيف العالية التي أظهرها التمرد في مواقف مشابهة سابقة، حيث الانكماش والتربق وتهدئة العمليات العسكرية حتى مفارقة قوات الخصم للمنطقة أو تقليص حجمه (حتى في حالة مدينة تلعفر التي يشير إليها الامريكيون كنموذج ناجح لمحاربة التمرد، فقد عاود المتمردون نشاطهم فور مفارقة فوج الفرسان المدرع الثالث الامريكي المدينة إلى مهام أخرى!).

- إن هذه الاستراتيجية الامنية بتفاصيلها وملامحها كان من الممكن نجاحها في عام ٢٠٠٣، عندما كان تنييد الشعب العراقي لسلطة الائتلاف المؤقتة يصل إلى نحو ٧٠٪، وعندما لم يكن التمرد الامريكي في عمليات القتل والقتل المضاد قد أخذ مداه بعد. إلا أن السياق الاجتماعي الحالي - باعتبار تعاضل رايكالية وعنف المجتمع وبارتداد أفراد الشعب إلى ولائهم الطائفية، وبحجم الضائير البشرية الممتدة الناجمة عن أعمال العنف، وبزوية الغالبية العظمى من العراقيين لقوات التحالف على أنها قوة احتلال وتنييدهم لمهاجرتها - يشير إلى أن الولايات المتحدة قد خسرت معركة كسب عقول وقلوب الشعب العراقي، وهي المعركة الأهم في حرب التمرد.

في الطريق إلى بغداد منذ أربع سنوات، طرح الجنرال "بيفيد بتراوس" - الذي كان يقود آنذاك الفرقة ١٠١ المحمولة جواً الامريكية - سؤالاً متكرراً على واحد من الصحفيين المرافقين لفرقة "أخبرني كيف سينتهي ذلك الأمر؟" تعبيراً عن معضلة كان - آنذاك - يستشرف ملامحها، وهو الآن الرجل نفسه الذي اختاره الرئيس ليحل المعضلة ذاتها.

لكن الجنرال، الذي يذهب إلى بغداد حاملاً معه مؤلفه الشهير عن قواعد ومبادئ حروب التمرد، يدرك تماماً أن المعضلة تفاقت، وأن ما في يده من موارد لا يكفي، والأهم أن صبر الداخل الامريكي قد نفذ.

# الجدور التاريخية لامتيازات النفط العراقي

د. اسماعيل نوري الربيعي

على مدى سنوات موعلة في القدم، عرف العراقيون النفط، وتوسعوا في استخداماته، لكن هذا الاستخدام لم يخرج عن سد الحاجات المباشرة والبسيطة. وخلال الرحلات الاستكشافية والاستطلاعية التي قام بها الأوروبيون في بلدان الشرق الأوسط، تنبه هؤلاء إلى وجود النفط في مناطق عديدة من العراق، واستغرقوا يصفون المنابع النفطية في كركوك، تحت تأثير الدهشة والعجب. فقد وصف الرحالة الإنجليزي جيمس بكنجهام منطقة بابا كركر بأنها "أرض ينبعث اللهب من باطنها" (١).

وسكة حديد أرمسييت - قونية، والبالغ طولها ٤٧٨ كم. ولتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية، قام الإمبراطور وليم الثاني بزيارة استنبول عام ١٨٨٩ (٤). وكان للزيارة الثانية التي قام بها الإمبراطور الألماني إلى استنبول عام ١٨٩٨، أثرها البالغ في حصول الألمان على امتياز سكة حديد قونية - بغداد - الخليج العربي عام ١٨٩٩. بعد أن انشغلت بريطانيا في حرب البوير (٥).

وعلى الرغم من الخطوة التي كان يتمتع بها الألمان في تلك الحقبة لدى الحكومة العثمانية، إلا أن التقارير السرية - التي وصلت إلى السلطان العثماني من الموصل، وكشفت عن حقيقة مهمة البعثة الأثرية التي تتركز في البحث عن النفط - أثارت حفيظته، وجعلته ساخطا عليهم، إلا أنه من جانب آخر، وبخلافه السياسي، التزم جانب الصمت، وفصل الانتظار. فالبحوث هذه لا بد لها أن تصب في مصلحة الدولة العثمانية، خصوصا أنه لم يقدم أي تعهدات لألمانيا حول هذا الموضوع (٦).

كان لإدراك السلطان عبد الحميد الثاني الأهمية البالغة التي ينطوي عليها النفط العامل الرئيسي في إصداره فرمان عام ١٨٨٩ والمتعلق بربط الأراضي النفطية في ولاية الموصل بإدارة الأملاك السنية الخاصة بالسلطان. وقد ادعى السلطان أنه

شهد عام ١٨٧١ بداية الاهتمام الجدي بالنفط العراقي. فبعد أن كان مورد رزق للحرفيين وصغار الصناعيين، اتجه الوالي مدحت باشا نحو استثمار النفط الموجود في منطقة خانقين ومندلي، وجلب إليها الآلات والخبراء الفنيين من ألمانيا بغية إتمام المشروع، لكن عزله عن الولاية في عام ١٨٧٢ حال دون إنجازه، حتى إن الأدوات تلفت نتيجة الإهمال في العراق (٢). كما ظهرت محاولات قام بها الخبراء الفرنسيون في أواخر القرن التاسع عشر لتحسين الإنتاج وزيادته في مناطق القيارة وطوز خورماتو وبابا كركر (٣).

كانت المنطقة تستعر بأوار التنافس الأوروبي الذي بلغ حده الأقصى. فالألمان وبعد إعلان وحدة بلادهم عام ١٨٧١، أضحي شغلهم الشاغل الحصول على المستعمرات وتوسيع مناطق النفوذ، وقد وجدوا ضالتهم في الدولة العثمانية، التي كانت تعاني من الاضطراب والتخلف في أطرافها المقرامية، وانعدام الثقة مع فرنسا وبريطانيا، اللتين جهدتا في اقتطاع القناتم والامتيازات منها، لذا سارعت إلى استثمار الرأسمال الألماني فيها. فبعد أن كانت امتيازات سكك الحديد في الدولة العثمانية تحت النفوذ البريطاني والفرنسي فقط، استطاع الرأسمال الألماني، ومنذ عام ١٧٨٨، التغلغل في هذا المجال، والحصول على امتياز سكة حديد سيكتوري - أزمير، والبالغ طولها ٩١ كم،

والوقوف في وجه التنافس الأمريكي الذي بدأ يظهر في الدولة العثمانية، ممثلاً في امتياز جستر، الذي بات يمثل منافساً خطيراً لصالحهما ثانياً. وبالفعل، تم تأسيس شركة النفط التركية عام ١٩١٢ بأسهم ٣٥٪ للبنك الأهلي البريطاني، و١٥٪ لكولنكيان و٢٥٪ للبنك الألماني و٢٥٪ لشركة شل الهولندية. إلا أن هذا التقسيم لم يرق لشركة النفط الأنجلو - فارسية، التي قدمت احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية، ضمنتها جهويها والمبالغ التي أنفقتها في المنطقة، وطالبت بالحصول على أسهم في الشركة، كبديل للبنك البريطاني وكولنكيان، وكان لها ما أرادت، إذ أصبحت الحصص عام ١٩١٤ على النوال التالي: ٥٠٪ لشركة النفط الأنجلو - فارسية، و٢٢،٥٪ للبنك الألماني و٢٢،٥٪ لشركة شل و٥٪ لكولنكيان. وبذلك، ضمنت بريطانيا أكثر من نصف أسهم الشركة، إذا ما أخذ في الاعتبار أن كولنكيان كان حاصلاً على الجنسية البريطانية. ولم تمض فترة بضعة أسابيع من توقيع الامتياز، حتى كان إعلان نشوب الحرب العالمية الأولى، مما عرض أعمال الامتياز إلى التوقف (١٢).

أفرزت الحرب العالمية الأولى قوى جديدة في مجال التنافس للسيطرة على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي. وخلال سني الحرب، تم الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين على اقتسام بقايا المستعمرات الشرقية للدولة العثمانية "معاهدة سايبكس - بيكو السرية ١٩١٦" سينة الصيت. وكان أحد أهداف الفرنسيين الحصول على حصة ألمانيا في شركة النفط التركية، وقد أخذ هذا الهدف شكله الرسمي بعد توقيع معاهدة سان ريمو في ٢٥ أبريل ١٩٢٠. ولم تعقد الولايات المتحدة بعدالة القسم التي خرجت بها معاهدة سان ريمو، خصوصاً أنها كانت لها محاولات المتواصلة للحصول على بعض الامتيازات في الدولة العثمانية. وعليه، احتجت الولايات المتحدة لدى بريطانيا، مطالبة إياها باتباع سياسة الباب المفتوح، وفتح الفرص أمام الرأسمال الأمريكي للمشاركة في حصص شركة النفط التركية. وقد أجابت الحكومة البريطانية بأن الامتياز المعطى من قبل الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ لم يعط حقوقها للجانب الأمريكي، فاعترض الأمريكيون على روح الامتياز وشككوا في صحته وطالبوا بعرض الأمر على لجنة خاصة للتحكيم في الموضوع، فما كان من بريطانيا إلا أن وافقت على مساهمة الرأسمال الأمريكي في الشركة. وعليه، أسست المصالح الأمريكية شركة إنماء موارد الشرق الأدنى كممثل عن الجانب الأمريكي في الشركة (١٣).

جهدت بريطانيا في حث إمكاناتها للسيطرة التامة على نفط العراق، والمقنع لمسيرة المفاوضات بين الجانب العراقي بعد تأسيس الحكومة الوطنية وشركة النفط التركية، يجد بوضوح إمكان بريطانيا الحصول على الامتياز بأي وقت تشاء. خصوصاً أن أدوات الضغط في يديها، إلا أن القرار تأثر بوجهات نظر متباينة داخل الحكومة البريطانية ذاتها. فكانت

بفرمانه هذا إنما يحاول حماية حقول النفط من اطماع الاستثمارات الأجنبية، وإبقاها في خدمة مصالح الدولة العثمانية، مع تأكيد واضح لمصلحة شخصية تتمثل في امتياز السلطان للأرباح المالية التي يمكن جنيها من النفط. خصوصاً أنه يراقب من موقع المسؤولية التنافس الألماني - البريطاني عليها (٧). وكان لهذه السياسة أثرها السلبي على الصناعة النفطية في ولاية الموصل، إذ توقفت مشاريع الإنشاءات النفطية في المنطقة، ولم يدخل عليها أي تطوير من شأنه الارتقاء بها والحصول على المنافع الجديدة منها (٨).

اقتصرت جهود الدولة العثمانية على النشاط الذي بذله السلطان عبد الحميد في استقطاب "كالوست كولنكيان" (\*) لوضع دراسة ميدانية وأنية عن منابع النفط في العراق، وجنوها الاقتصادية، وبالفعل كان لتقاريره بالغ الأثر في صدد فرمان عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٩، والمتضمن حصر حقوق البحث والتنقيب عن النفط بالخاصة السلطانية (٩).

كانت ألمانيا تحاول التشبث بأي شيء للحصول على موطن تدم في مجال حقوق التنقيب عن المعادن، وقد اعتمدت كثيراً على الوعد الشفهي الذي أطلقه الباب العالي العثماني للألمان، بعد أن حصلت إدارة البنك العثماني على امتياز سكة حديد الأنافول عام ١٨٩٠. واستمر الألمان يبذلون الجهود المتواصلة حتى تحقق مسعاهم عام ١٩٠٢، بعد توقيع امتياز سكة الحديد، قونية - بغداد - البصرة، والحصول على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة عشرين كيلو متراً. وفي ضوء هذا الامتياز، استطاعت ألمانيا توقيع عقد مع إدارة الأملاك الخاصة عام ١٩٠٤ لمدة سنة واحدة، تقوم فيه بأعمال التنقيب في حقول ولائي الموصل وبغداد (١٠).

ولم يرق هذا الامتياز للجهاز البريطاني، الذي اعتبرته تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة، فنشطت هي الأخرى للحصول على امتياز من السلطان يخولها التنقيب في العراق. إلا أن هذا النشاط أظهر جانباً آخر، تمثل في إبطال مفعول الامتياز الألماني بسبب عدم البدء بالتنفيذ. وعليه، طالب الألمان بمبلغ عشرين ألف باون كتعويض عن المبالغ التي صرفوها على أعمال التنقيب. وبما أن الخزانة العثمانية قد عجزت عن دفع المبلغ لخوانها، فإن الألمان اعتبروا الامتياز قائماً (١١).

بقيت أوضاع امتيازات النفط العراقي غير واضحة، حتى إن الوضع الداخلي في الدولة العثمانية ازداد تعقيداً، وذلك بسيطرة الاتحاديين على الحكم سنة ١٩٠٨، حيث شهدت هذه المرحلة تقارباً عثمانياً - بريطانياً، أسفر عنه تأسيس البنك الوطني التركي عام ١٩١٠، والحصول على الفضلية في مجال التنافس الاقتصادي والامتيازات. ولقد وعى البريطانيون، ممثلين بارنست كاسل وكولنكيان الذي حصل على منصب إداري في مجلس إدارة البنك، ضرورة التعاون مع الجانب الألماني، لتسهيل مهمة الجانب العثماني في إعطاء الامتياز أولاً.

(٥) كولنكيان كالوست كولنكيان. ولد عام ١٨٦٩، أرمني من رعايا الدولة العثمانية. وكانت أسرته تعمل في تجارة النفط الروسي داخل الدولة العثمانية. درس الهندسة في أمسترا، توفي في لشبونة في ٢٠ تموز ١٩٥٥، ويعرف بلقب مستر /٥/ ليريد من التفاصيل، انظر الطرقي واللاسي، انصدر السابق، ص ٨٦-٩٠.

#### أجل ضم الموصل إليها (١٩)

بدأت الشركة أعمالها في مناطق عديدة، منها جبال حمير وطوز خورمانو وبابا وخانوجا والقيارة، كذلك قامت بالأعمال التكميلية من مد الطرق وخطوط الأنابيب، وبناء نود الاستزاد ومقار العاملين، وإتمام مستلزمات العمل (٢٠).

وفي ديسمبر ١٩٢٧، تفجر النفط من حقل بابا كركوك بالقرب من كركوك ليعلن عن إمكانية الإنتاج التجاري للنفط في العراق (٢١).

وفي ٢١ يوليو ١٩٢٨، وقعت الشركات المنضوية تحت اسم شركة النفط التركية اتفاقية الخط الأحمر، والتي بضمتها تغيرت حصص الامتياز، فأعطت ٧٥٪ / ٢٣٪ لبريطانيا ومثلها لفرنسا وبسواها لأمريكا، بينما أعطيت نسبة ٥٪ لكل من تركيا، كما فرضت على الحكومة العراقية أن تدفع ١٠٪ من عائداتها التي تحصل عليها من الامتياز كتعويض عن تنازل تركيا في الموصل (٢٢). كذلك حصلت الشركة على مركز خاص تمثل في أحقيتها في الامتيازات النفطية في منطقة الشرق الأوسط المحددة بالخط الأحمر باستثناء مصر والكويت، كما منحت هذه الاتفاقية مركزاً قوياً للتفاوض داخل المنطقة (٢٣). وفي ٨ يونيو ١٩٢٩، بطلت الشركة اسمها وجعلته شركة نفط العراق (٢٤).

ونتيجة للتنافس القائم بين الجهات المساهمة في الشركة والحكومة البريطانية والمحاولات للحصول على شروط امتياز أفضل، عملت شركة نفط العراق على تعديل الامتياز السابق الموقع في عام ١٩٢٥، وحصلت في ضوء الاتفاقية الجديدة، التي وقعت في ٢٤ مارس ١٩٣١، على حقوق الاستغلال الكامل في جميع الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل التي تحدها الضفة الشرقية لنهر بجلة، بمساحة ٣٢ ألف ميل مربع، وجعل الحد الأدنى للرسوم السنوية، على النفط المستخرج ٤٠٠ ألف باون ذهبي، بقيمة أربعة شلنات ذهبية للطن الواحد (٢٥)، وإبدال ضريبة البخل المقررة على الشركة بمبلغ مقطوع تدفعه الشركة سنوياً إلى الحكومة العراقية (٢٦).

واجهت الاتفاقية الجديدة موجة من الانتقادات والسخف العميق لدى الأوساط الشعبية والحزبية، واعتبرتها غنياً بصيب حقوق العراق، معتبرة أن بريطانيا قد أجبرت العراق على توقيعها، وطالبت بتقسيم القضية على التحكيم، مركزة على مسألة إبدال الضريبة الثابتة بالمبلغ السنوي المقطوع، الذي نصت عليه الاتفاقية، وانتقد الحزب الوطني العراقي وحزب الإخاء الوطني منح الشركة مساحات جديدة لاستثمارها (٢٧).

وزارة المستعمرات والمفتوب السامي يريان ضرورة عقد الاتفاق بسرعة، في حين أن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى إرجاء عقد الاتفاق لحين إنهاء مشكلة الموصل، وتنظيم حصص شركة النفط التركية التي عانت من مطالبات جهات عديدة للمشاركة فيها، مثل أمريكا وفرنسا وإيطاليا وتركيا (١٤).

وفي الوقت الذي كان فيه مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ يبحث في قضية الموصل، كانت العديد من الدول تحت جهودها لاستغلال المشكلة في نوع من الابتزاز، فتركيا كانت تارة تلوح بأنها ستقدم التسهيلات لكل الأطراف، وتارة أخرى تفازل الجانب البريطاني للحصول على أسهم في الشركة في حالة تسوية مشكلة الموصل لصالح العراق. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تربط القضية بـ "الباب المفتوح" (١٥).

بدأت مفاوضات شركة النفط التركية مع الحكومة العراقية منذ كانون الثاني ١٩٢٣، وكانت القناعة لدى الجانب البريطاني أن الامتياز العثماني المنفوح عام ١٩١٤ لا يمثل قاعدة شرعية، فكان جواب مجلس الوزراء في ١٣ أغسطس ١٩٢٣، بعدم الاعتراف بالامتياز السابق وتقويض ساسون حديق لإتمام المفاوضات في لندن (١٦). في سبتمبر من العام نفسه، تفتت لجنة للنظر في مسودة الاتفاق، وأقرت سرعان الامتياز في منطقتي الموصل وبغداد، مع استثناء الأراضي المحولة للنفط خاتمة لمنع التداخل مع أعمال امتياز شركة النفط الأنجلو - فارسية. وبعد مناورات سياسية من قبل الطرفين، ومحاولات مستميتة من الجانب البريطاني لتوقيع الامتياز، بأسرع وقت، كان أن وقف الملك فيصل الأول مع ضرورة الإسراع، لأنه كان يرى بوضوح التهديد والضغط الذي كانت تلوح به الحكومة البريطانية بين تسوية قضية الموصل وتوقيع مسودة امتياز النفط. وبعد تصديق الملك على قرار مجلس الوزراء، وقع مزاحم أمين الباجه جي اتفاقية امتياز شركة النفط التركية في ١٤ مارس ١٩٢٥ (١٧).

تعرض الامتياز للعديد من الانتقادات، فقد حملت الحكومة العراقية عليه، واعتبرته غنياً لحقوق العراق الشرعية في أرضه ومواده، كما قدم وزيران استقالتيهما احتجاجاً عليه، وهما الشيخ محمد رضا الشبيبي وزير المعارف، ورشيد عالي الكيلاني وزير العدلية، وقيل إن مزاحم الباجه جي قدم استقالته في ١٨ فبراير عام ١٩٢٥، أي قبل التوقيع، إلا أنه تراجع عنها، تماشياً مع وجهة نظر ياسين الهاشمي (١٨)، والتي تخلص في ضرورة الاعتماد على إسماعيل شركة النفط التركية ذات المركز القوي في بريطانيا، لضمان وقفها مع الحكومة العراقية من

#### المراجع :

- ١- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج ١، بغداد، ١٩٧٣، ص ٦٦.
- ٢- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدينت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٤٦.
- ٣- د. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراقي، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٩.

- ٤- فواز مطر نصيف الدليمي، تغفل النفوذ البريطاني في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ص ١٥١-١٥٣.
- ٥- المصدر نفسه، ص ١٥٨-١٥٩.
- ٦- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد، الرمادي، ١٩٨٧، ص ٢٣٦.
- ٧- العلوجي واللامى، المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.
- ٨- حكمت سامي سليمان، نفط العراق، ط ٢، بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٣.
- ٩- العلوجي واللامى، المصدر السابق، ص ٨٦.
- ١٠- د. نوري عبد الحميد خليل، النفط ١٩١٤ - ١٩٥٨، موسوعة حضارة العراق، ج ١٢، بغداد، ١٩٨٥، ص ٩٥.
- ١١- العلوجي واللامى، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- ١٢- د. عبد الوهاب عزت، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخون العرب، العدد ١٥، السنة ١٩٨٨، ص ٣١.
- ١٣- دافيد هـ. فيني، بقول الصحراء، ترجمة إسماعيل الناظر، بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٨-٤٩.
- ١٤- د. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي، المصدر السابق، ص ٧٧.
- ١٥- د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١٠-٣١١.
- ١٦- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط ٣، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٦٩.
- ١٧- هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج ١٣، ترجمة عبد المسيح جويد، بغداد ١٩٣٩، ص ٤٥٩. انظر أيضا: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٨٥-٢٨٨.
- ١٨- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٨٧-٢٨٩.
- ١٩- جريدة الاستقلال، ٩ آذار، ١٩٢٥.
- ٢٠- التقرير البريطاني عام ١٩٢٧ المرفوع إلى عصبة الأمم، ترجمة جريدة العالم العربي، ص ١٤٧.
- ٢١- د. محمود محمد الحبيب، اقتصادات العراق، البصرة، ١٩٦٩، ص ٢٠٣.
- ٢٢- شارلس عيساوي ومحمد يفاة، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلطان، بغداد، ١٩٦٦، ص ٥٢-٥٣.
- ٢٣- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلالية، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٢١.

24- Central office of information, Britain and Middle East. Development. London 1956 P.23.

25- F. 0371. E 2831 / 2831 / .93 Annual Report 1931.

- ٢٦- محفوظات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.
- ٢٦- مير بصري، النفط... تاريخ واستطورة... النفط في العراق، ج ٥، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد الأول، السنة الرابعة، كانون الثاني، ١٩٤١، ص ١٠-١١.
- ٢٧- عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٥٧.

# قانون النفط العراقي .. خطوات واسعة نحو الفساد

■ محمد صادق اسماعيل \*

في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٧، أقر مجلس الوزراء العراقي مسودة مشروع قانون النفط الذي يضمن تقاسم الثروة بين مناطق البلاد كافة، ويضمن كذلك السيطرة على الإيرادات النفطية عبر خزانة المجلس الوطني للنفط، ومن ثم توزيع على نسبة السكان مع مراعاة المناطق المحرومة. وأحالت رئاسة مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب للتصديق عليه بعد انتهاء عطلة الفصل التشريعي، وطالب رئيس الوزراء نوري المالكي مجلس النواب بأن يسرع في التصديق على هذا المشروع الذي سيساعد على الازدهار والتنمية، ويسهم في تعزيز وحدة العراقيين على حد قوله (١).

## انقسامات حول مشروع القانون :

يلاحظ أن مشروع قانون النفط العراقي قد أحدث انقساماً حاداً داخل الأوساط العراقية ما بين مؤيد ورافض بحيث أكد مسئولون عراقيون أن مشروع القانون توزيع الموارد النفطية بعد عاملاً حاسماً في تجاوز الخلافات السياسية، ونزع فتيل "قنبلة" موقوتة تهدد بتأجيج الانقسامات الطائفية والإثنية في وقت ظلت فيه واشنطن تضع شروطاً أساسياً لضخ المساعدات العسكرية والفنية للحكومة العراقية.

على الجانب الآخر، هناك فئات عديدة تعارض مشروع القانون، مؤكدة أن هذا القانون ما هو إلا ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشأن العراقي والاستيلاء على قدر كبير من ثرواته النفطية، حيث يرى هذا الفريق أن فترة وجود الاحتلال الأمريكي بالعراق مرحلة مظلمة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما كان استمرارها إلا نتيجة التراكم الهائل الذي ساد عملياتها في سبعينيات القرن الماضي، حيث استهدفت هذه الفترة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأي ثمن. ومع تلك تقتضي الضرورة الانتباه إلى المفارقة التي ولدها الاحتلال. ففي عام ٢٠٠٢، كان العراق يصدر ما لا يقل عن ٢.٥ مليون برميل يومياً ويعالج نحو خمسة ملايين طن مكافئ/ السنة من الغاز الجاف، ومكتفياً ذاتياً بجميع المشتقات النفطية مع وجود هائض كبير للتصدير أو التهريب. أما بعد الاحتلال ورغم الملايين التي قيلت إنها تصرف لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية، فقد بقيت الصادرات النفطية دون مستواها لما قبل الاحتلال، وتحول العراق إلى حالة عجز يستورد نصف احتياجاته من المنتجات

النفطية جميعاً ما عدا زيت الوقود، مع تنقاض في مستوى الخدمات لمواطنيه وارتفاع كبير في أسعار السوق السوداء. هذا بالرغم من أن طاقة إنتاج المحروقات النفطية للاستهلاك المحلي تزيد على ٧٠ ألف برميل يومياً وتمثل ضعف معدلات الاستهلاك المحلي (٢).

من جانبها، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإيقاف إرسال المعدات والأدوات الاحتياطية، وأضعفت البرامج النفطية على نحو فعال وجعلت قطاع النفط غير قادر على زيادة إنتاجه الإنتاجية، فلم تتجاوز العقود العراقية التي سمح لها بالتفويض ٣٠٪ من مجمل العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل البرنامج المذكور.

وعلاوة على حرمان القطاع النفطي العراقي من مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ساهمت الحرب وأعمال التخريب التي أعقبتها في إحداث خسائر إضافية. وإلى جانب أضرار القصف المباشر أثناء الحرب للأنابيب الاستراتيجية لمحة ضخ K3، عانت المختبرات المركزية في بغداد من النهب وفقدان الكثير من البيانات والمعلومات الاستكشافية التي كانت تضم السجلات الجيولوجية، وشكلت حصيلة ثمانين سنة من الجهد المتراكم وكلفت مليارات الدولارات، كما سرقت الإدارة الرئيسية لشركة الجفر، وهوجعت مختلف الأجهزة والمعدات في الجنوب، ونهبت الإدارة الرئيسية لشركة نفط البصرة مع سجلاتها. وشملت هذه الممارسات أيضاً استمرار سرقة النفط من أنابيب الجنوب. وامعانا في استشرار الفساد في قطاع النفط من أنابيب الجنوب. عضو الكونجرس الديمقراطي لولاية كاليفورنيا عن فضيحة منح مقالة بمبلغ سبعة مليارات دولار لإعادة بناء تجهيزات للصناعة

(٥) باحث في الاقتصاد السياسي



الاختصاص لإقرار السياسة الاتحادية النفطية، والإشراف على تطبيق تلك السياسة، كما أنه يتولى الإشراف على إجمالي العمليات النفطية، بما في ذلك إقرار السياسة الاتحادية المنظمة لجميع الأمور التي يحكمها هذا القانون، ومن ضمنها التفتيش والإنتاج والنقل والتسويق واقتراح الأنواع التشريعية في قطاع النفط، والتصديق على الأنظمة اللازمة للأمور الواردة سابقاً من وقت لآخر.

كما وضع مشروع القانون أسس تشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز من أجل تيسير مهام مجلس الوزراء، فيما يتعلق بإقرار السياسة البترولية والخطط المترتبة عليها، والتي يتم تحضيرها من قبل الوزارة بالتنسيق والتشاور مع الأقاليم والمحافظات المنتجة، ولوضع التعليمات اللازمة لإبرام عقود التفتيش والإنتاج، يؤسس مجلس الوزراء هيئة تسمى (المجلس الاتحادي للنفط والغاز)، ويقوم رئيس الوزراء أو من ينيبه برئاسته، ويضم في عضويته ممثلين عن وزارات النفط والمالية والنخطيط والتعاون الإنمائي في الحكومة الاتحادية، ومحافظ البنك المركزي العراقي، وممثلاً عن كل إقليم بدرجة وزير، إضافة إلى ممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في إقليم، والرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة، والتي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية، وشركة تسويق النفط، ويضم كذلك خبراء، مختصين بشئون النفط والغاز والمال والاقتصاد لايزيد عددهم على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء (٦).

ويتولى المجلس مسؤولية وضع السياسات النفطية الاتحادية وخطط التفتيش وتطوير الحقول وخطط مسار الاتانيب الرئيسية داخل الأراضي العراقية، كما له الحق في الموافقة على أي تعديل جوهري لتلك الخطط.

ويتولى المجلس النظر في عقود التفتيش والإنتاج التي تمنح التراخيص للقيام بعمليات في القطاع النفطي، وتعديلها وفقاً للآليات الواردة في المادة رقم ٩ من هذا القانون، كل ذلك فيما يتعلق بجمهورية العراق.

كما يقوم بإقرار نماذج عقود التطوير والإنتاج واختيار نموذج العقد الملائم لطبيعة الحقل أو منطقة الاستكشاف أو الفرصة التي يتم عرضها.

كما أن المجلس يضع التعليمات الخاصة بالتفاوض لنوع التراخيص أو عقود التطوير والإنتاج ووضع معايير أهلية الشركات ويعتبر الجهة المخولة في إقرار تحويل حصص الحقوق فيما بين الحاملين لتراخيص التفتيش والإنتاج وما يلحقها من تعديلات للعقود، شريطة ألا يؤثر ما ذكر سابقاً عكسياً على درجة وتنوع المشاركة الوطنية، بما في ذلك النسبة المئوية للحصص الوطنية في المشروع. كما وضع القانون صلاحيات ومهام وزارة النفط، بحيث تعتبر الوزارة الجهة صاحبة الصلاحية لاقتراح السياسة والقوانين والخطط الاتحادية النفطية.

كما تتولى الوزارة أعداد الأنظمة والقراريات والتعليمات لتنفيذ السياسات والخطط الاتحادية.

والوزارة القيام بأعمال الرقابة والإشراف على العمليات النفطية بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس في جميع أنحاء العراق وتعتبر الوزارة الجهة المخولة بتحويل جمهورية العراق في

النفطية العراقية قبل أن تطأ القوات الأمريكية أرض العراق، حيث منحت المقاول لشركة هالبرتون (Halliburton) الأمريكية التي دفعت ٣٦ مليون دولار مكافأة نهاية الخدمة إلى رئيسها ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي)، وهي متورطة في أعمال حشائية وتلاعب بالأسهم. وقد منحت المقاول للشركة في شكل عطاء مغلز، ومن دون أن تخضع أعمالها لمراقبة الجهات العراقية (٧).

يمكن القول إن السبب الأساسي لاحتلال الولايات المتحدة للعراق هو الهيمنة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وذلك لغرب نفاد النفط في الحقول الأمريكية، إذ توقفت آخر الحفارات في تكساس في مارس ٢٠٠٦، حيث أن عصب الحياة في الولايات المتحدة هو النفط.

إن هذا الموقف يعزز الرأي الذي يشير إلى أن استراتيجية الحروب الأمريكية من أجل الطاقة هي لضمان مايسميه الخبراء الأمريكيون بـ (الضم الاستراتيجي للطاقة).

وهذا ما يؤكده خبراء الطاقة، حيث يعتقدون أنه بعد ثماني سنوات من العام الحالي ٧-٢٠ لن تكون هناك نشاطات نفطية داخل الولايات، وسينفد الاحتياطي الأمريكي بكامله، علماً بأنها تستهلك (٣٦ مليون برميل /يومياً). ولذلك، فإن (قانون الاستثمار النفطي) قد تم أعداده متضمناً (عقود المشاركة في الإنتاج (PSAS) والذي يمنح للشركة الأجنبية فرصة لإيجاد صيغ قانونية ومالية معقدة يسطرها قانونيون مختصون بهذا الشأن، يمكن تأويلها لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وتربط الحكومة (أو بالأصح الشعب العراقي) بشروط اقتصادية لايمكن تغييرها طوال عقود مقبلة، خاصة أن العراق يخضع لاحتلال القوات الأجنبية. وهناك مستشارون أمريكيون وبريطانيون في الوزارات العراقية، خاصة في وزارة النفط، يمكن أن يتلمس المختص وجود أصابع لهم في صياغة القوانين الخاصة بالنفط والميزانية (٨).

### مضمون القانون الجديد :

بالنظر إلى القانون الجديد للمنتجات النفطية، يلاحظ أنه قد أقر ملكية النفط والغاز لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وأن القانون يطبق على العمليات النفطية في جميع مناطق العراق، بما في ذلك الأرض وما تحتها على اليابسة وكذلك في المياه الداخلية والمياه الإقليمية.

واستثنى مشروع القانون من نطاقه مجالات تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتها الصناعية، وكذلك تخزين ونقل وتوزيع المنتجات النفطية (٩).

وقد منح مشروع القانون الصلاحيات الخاصة بالغاز والنفط، حيث أعطى صلاحية تشريع جميع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز لمجلس النواب العراقي. كما منحه صلاحية التصديق على جميع الاتفاقيات النفطية الدولية المعدة وذات الاتصال بالعمليات في قطاع النفط والغاز، والتي تبرمها جمهورية العراق مع الدول الأخرى، أما للسياسة الاتحادية النفطية، فهي من مسؤوليات مجلس الوزراء.

وقد منح المشروع مجلس الوزراء صلاحيات القومية لمجلس النواب فيما يخص مشروعات القوانين المقترحة الخاصة بتطوير مصادر العراق النفطية والغازية.

واعتبر مشروع القانون مجلس الوزراء السلطة صاحبة

المتغيرات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور النفط والغاز. وتمنح الوزارة صلاحية التفاوض على الاتفاقيات الدولية والثنائية مع الدول والمنظمات الاخرى المتعلقة بالنفط والغاز، على أن تخضع للموافقة وفقاً لأحكام الدستور. وتتحمل الوزارة مسؤولية مراقبة العمليات النفطية من أجل ضمان انسجامها مع القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية.

كما أن على الوزارة إجراء التحري والتدقيق الفني والأساليب الأخرى للتحقق من الانسجام مع القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية والممارسات الدولية المعتمدة. وتتشارب الوزارة مع حكومة الاقليم والمحافظات المنتجة لاستحداث تشكيلات مخصصة للقيام بهذه المهام نيابة عن الوزارة.

كما أعطى مشروع القانون لشركة النفط الوطنية العراقية صلاحية المساهمة في عمليات التنقيب والإنتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة. وتلتزم الشركة ببيع حصتها من النفط الخام إلى شركة تسويق النفط بسعر التسليم الذي يغطي التكلفة، بالإضافة إلى ربح معقول يمكن الشركة من التطور بصورة حيوية في مجال التنقيب والإنتاج.

وتشرف على إدارة شركة النفط الوطنية العراقية والشركات التابعة لها مجالس إدارات تمثل فيها الجهات ذات العلاقة المباشرة في الحكومة الاتحادية: الاقليم والمحافظات المنتجة وفقاً لقانون شركة النفط الوطنية العراقية.

#### القانون بين المركز والاطراف :

حول صلاحيات هيئة الاقليم، فقد أعطاهما مشروع القانون مهمة تولى التحضيرات اللازمة من أجل اقتراح النشاطات والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الإقليم، لكي يتم تضمين تلك الخطط والنشاطات في الخطط الاتحادية للعمليات النفطية. كما أن عليها أن تساعد السلطات الاتحادية في الدواول التي تقود إلى إتمام الخطط الاتحادية وذلك وفقاً للمطالبات.

كما تقوم بإجراءات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الإقليم في مجال التنقيب وتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، وبعتماد النماذج التعاقدية المعدة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز، بناء على التعليمات الصادرة من المجلس الاتحادي للنفط والغاز، ومع الشركات النفطية العالمية المؤهلة وفق الاسس التي يضعها المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

وقد منح مشروع القانون وزارة النفط أو شركة النفط الوطنية أو الهيئة الإقليمية - كل حسب اختصاصه ومسئوليته، وبعد استكمال الاجراءات الأولية للتراخيص - التوقيع الأولى على عقد التنقيب والانتاج مع المفاوض المختار.

وأوجب مشروع القانون أن يكون العقد نافذاً ما لم يرفض المجلس الاتحادي للنفط والغاز، حيث يجب إحالة العقد الأولى إلى المجلس الاتحادي للنفط والغاز خلال ٣٠ يوماً من التوقيع الأولى عليه، وإلا يعتبر ملغى.

وبالنسبة لصندوق الموارد النفطية، فمن مسؤوليات مجلس الوزراء تقديم مسودة قانون اتحادى إلى مجلس النواب، ينظم توزيع واردات مبيعات النفط يراعى أن تتضمن الواردات النفطية المبالغ المتحصلة من مبيعات النفط والغاز والعائدة للدولة، والربح، ومكافآت التوقيع ومكافآت الانتاج عن العقود النفطية مع الشركات الأجنبية والمحلية، وأن تودع الواردات في حساب يسمى "صندوق الموارد النفطية" يستج باسم البنك المركزي

العراقي، ويخصص لهذا الغرض ويدار من قبل مجلس الوزراء ووزارة المالية.

وشرف على إدارة الصندوق هيئة مستقلة يرأسها مرزوق بدرجة وزير، وعضوية ممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات وعدد من المستشارين المستقلين وترتبط بمجلس الوزراء. وتوزع الواردات العامة للدولة بما فيها الواردات النفطية بموجب الميزانية الاتحادية للدولة بما يضمن توزيعاً عادلاً وفقاً لأحكام الدستور.

كما يؤسس صندوق باسم "صندوق المستقبل" تودع فيه نسبة من الموارد النفطية، وينظم ذلك بقانون.

#### ملاحظات على مشروع القانون :

من خلال التعرض السريع لبعض النصوص الواردة بمشروع قانون المنتجات النفطية، يمكن إبداء بعض الملاحظات الأولية :

١- في النص الخاص بهيئة النفط الاتحادية في الفقرة (د) يسميها القانون (لجنة)، ثم يعود ويسميها هيئة في الصفحة نفسها، مما يشير إلى العجالة في كتابة النص. أن هيكلية (الهيئة) لا تمثل العدالة التي تجسد أهمية المحافظة والشركة المنتجة الرئيسة في البلاد، إذ ينص مشروع القانون، على أن يكون هناك ممثل عن كل اقليم بدرجة وزير (يعنى منطقة كرستان) وممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في اقليم ويعنى هذا:

- أن صلاحيات الوزير هي أكثر وأعمق من صلاحيات غير الوزير.

- إذا كانت البصرة بصورة خاصة، والجنوب بصورة عامة، المنتج الأعظم للنفط في العراق والممول الرئيسي للميزانية الحكومية، فكيف يمثلها ممثل واحد لا يمتلك من الصلاحيات التي يمتلكها ممثل الاقليم؟ لذلك، ينبغي أن تمثل البصرة بثلاثة أعضاء، أحدهم فني خبير من شركة نفط الجنوب، وأكاديمي مختص بشئون النفط، وممثل عن نقابة القطاع النفطى.

٢- جاء في النص - ضمن تشكيل هيئة النفط الاتحادية - وجود مستشارين مختصين بشئون النفط أو المال والاقتصاد. ويكون التماساؤل الرئيسى هو : من أية جهة سيكون هؤلاء المستشارون؟ وبناء على ذلك، يجب أن تحدد الجهات التي ينتمى إليها هؤلاء المستشارون، وأن يكون بعضهم من الخبراء الفنيين في شركة نفط الجنوب، والاكاديميين المختصين بشئون النفط من جامعة البصرة تحقيقاً لقاعدة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار وعدم تهميش الأكاديميين نوى الاختصاص، باعتبار أن البصرة هي المنتج الأكبر للنفط في العراق وتضم أكبر احتياطي نفطى في البلاد، ولا ينبغي أن يستحوذ المركز على هيكلية المستشارين.

٣- فيما يتعلق بالنص الخاص بمجلس النفط الاستشارى، يجب أن يكون من ضمن أعضاء هذا المجلس خبراء من شركة نفط الجنوب، وأكاديميون مختصون بشئون النفط من جامعة البصرة ونقابة منتسبي القطاع النفطى في الجنوب، ومن ثم فإن هذا المجلس لا يمكن أن ينجع في اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بالسياسة النفطية لتحقيق المصالح العليا الوطنية للعراق، ما دام المركز مستحوذاً على هذا المجلس.

٤- بالنسبة لصلاحيات وزارة النفط والمخول إليها اقتراح السياسات والقوانين النفطية الفيدرالية ورفعهما إلى هيئة النفط

العقود والتي أورد النص بها مزايا منوطة للشركات الأجنبية على حساب النفط العراقي ومنها

عقد الشراء وهو (Huybnck) نوع من اتفاقيات الاستشارة الفنية، وقد استخدم هذا النوع من العقود في بعض الحقول الايرانية وتقوم الشركة الأجنبية بموجب تقديم رأس المال اللازم للاستثمار في المشروع وتقااضي لقاء خدماتها معمل عائد منفق عليه في نص العقد ويحق للشركة الأجنبية هنا شراء النفط أو الغاز المستخرج، مما يمثل سيطرة الشركات على النفط سيطرة مباشرة

عقد المشاركة في الانتاج وهو اخطر اجراء تتخذه الوزارة. لان هذا النوع من العقود يعني امتيازاً جديداً يعطي للشركات الأجنبية للاستثمار لمدة (٢٠-٤٠) سنة وهو نظام معقد وبموجب هذا الالتزام، فإن الدولة المضيفة نظرياً لها حق سيطرتها على النفط، بينما يقتصر دور الشركة الأجنبية على استخراج النفط ولكن عملياً، فإن هذه العقود تقيد تصرفات الحكومة في فتح نصوص قانونية معقدة يصوغها خبراء الشركة الأجنبية، والقانونون على تأويل تلك النصوص، وهو أمر يرفضه الشعب العراقي

١٠- النص الخاص باستحصاال الواردات النفطية ورد به بعض العبارات غير المفهومة ومنها كلمة "الواردات النفطية بمعنى الإيرادات، ومن ثم يجب تصحيح كلمة الواردات الى إيرادات أو عائدات، لأن الواردات تعني استيراد السلع بينما الإيرادات تعني اثمان بيع النفط. وتعتبر هذه الكلمة عن عدم الدقة في استخدام المصطلحات من جانب المشرع، الذي لا يمكنه التفرقة بين كل من الواردات والعائدات في قانون مصيري.

١١- بالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء، يلاحظ أن القانون الجديد قد منحه كافة الصلاحيات فيما يتعلق بالشراء والبيع لعوائد المنتجات النفطية. ومن هنا، فيجب أن يكون مجلس الوزراء ممثلاً لكافة طبقات المجتمع العراقي ومستقلاً تماماً عن سلطة الاحتلال الأمريكي.

١٢- بالنسبة للفقرة الخاصة بتشكيل صندوق الموارد النفطية. يلاحظ أنه يتضمن بعض المستشارين الاجانب وهذا يعد تدخلا صارخاً في الشأن العراقي، فكيف يقوم مستشارون من خارج البلاد بتوزيع عائدات النفط العراقي؟

واخيراً، فإن قانون المنتجات النفطية يمثل إحدى المعضلات الكبرى التي تؤدي الى مزيد من التدخل الاجنبي في الشأن العراقي، بل تمنحه مزايا مقننة لم يتمتع بها من قبل ولهذا كان لزاماً إعادة النظر في هذا القانون، حتى لا يصبح مجرد قانون لتسهيل سرقة المنتجات النفطية العراقية

والغاز، يلاحظ أنها لم تتضمن التشاور مع شركات النفط، سواء في شمال العراق أو جنوبه، مما يعني أنها ستتخذ القرارات بصورة انفرادية، ومن ثم يجب اضافة فقرة بعد التشاور والاتفاق مع شركة نفط الجنوب أو الشمال

٥- ورد في المادة أولاً في الفقرة رقم (٤) من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، ان أي نشاط استكشافي داخل العراق تحصل عليه بالتناض

وهذا النص يتيح للشركات الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في العمليات النفطية وامتلاكها للتقنيات الجديدة المتطورة في الاستكشاف، الحصول على عقود الاستكشاف أمام شركات النفط العراقية التي تمتلك مستلزمات استكشاف قديمة، وكثيراً ما تحفى الشركات الأجنبية حقيقة الاحتياطي ونوعية الموانع والصخور والحركات التكوينية وغيرها تحقيقاً لمصالحها الخاصة.

٦- ورد في المادة ثانياً: ١- من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، والخاص بعقود الاستكشاف: البديل الاول ب- تتولى هيئة النفط والغاز تشكيل لجان تفاوضية بكوادر من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية من فنيين مستقلين مع ممثلين من اقليم أو المحافظة المنتجة ذات العلاقة بالعقد. الا انه يجب أن تضم هيكلية (الفنيون المستقلون) (اكاديميين من المحافظة المنتجة مختصين بشئون النفط) تضاف هذه العبارة الى النص، إذ لا معنى لحضور شخص من مجلس المحافظة مثلاً غير مختص بالنفط وشتونه وخفاياه وتقلبات الاسواق العالمية، الى غير ذلك.

٧- في الفقرة ٢ من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، يلاحظ أنه يجب أن تضاف عبارة "بعد التشاور والاتفاق مع شركة النفط الوطنية المنتجة للنفط في المحافظة منعا للفساد الاداري والمالي.

٨- في الفقرة الخاصة بالحقول المكتشفة، والتي تؤكد أن يعطى مشروع القانون حق التفاوض والتعاقد لإقليم كردستان على حقول واقعة في كردستان، بينما يسلب هذا الحق من المحافظة المنتجة للنفط ويحصر حق التفاوض بهيئة النفط والغاز وتقوم الوزارة بالتعاقد مع الشركات المقاوله - يلاحظ أن هناك تفرقة واضحة بين اقليم كردستان وباقي الاقاليم والمحافظة الأخرى

٩- النصوص الواردة في مشروع القانون والخاصة باجراءات الترخيص ورد من بينها نص "من الممكن أن يتركز العقد النموذجي على ما يلي

عقد الخدمة وقد ورد فيه عدة انواع من العقود منها بعض

## الهوامش:

- ١- جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧
- ٢- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦-٢٠٨
- ٣- جريدة العريس القاهرية، ٢٤ ابريل ٢٠٠٦
- ٤- جعفر ضياء، جعفر باخروفت، برنامج مستقبل العراق بعد الاحتلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ١١-١١٤
- ٥- جريدة الصباح الجديد للعراقية، ٢٣ فبراير ٢٠٠٧
- ٦- نص مشروع قانون النفط والغاز العراقي، شبكة المعلومات العراقية [www.iraq.net](http://www.iraq.net)، ٢ مارس ٢٠٠٧

## فلسطين

# اتفاق مكة.. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة

■ محمد جمعة

تتمثل أهمية اتفاق مكة، الذي أبرم بين حركتي "حماس" و"فتح" في الثامن من فبراير ٢٠٠٧، في نجاحه - ولو مؤقتاً - في قطع الطريق على الحرب الأهلية، التي لم تتجمع نذرها، وتؤكد احتمالاتها في أي مرحلة سابقة، كما تجمعت وتأكيدت قبيل توقيع الاتفاق، لاسيما بعد أحداث الأسبوع الدامي الممتد من أواخر يناير وبداية فبراير ٢٠٠٧، والتي أوقعت سبعين قتيلاً فلسطينياً ومئات الجرحى الآخرين.

- هو في حقيقة الأمر مشهد مشوش نسبياً، لا يستقر على وجهة معينة، يميل إلى اللون الرمادي، بما يفضي إلى اعتبار الاتفاق "مرحلة" قد تكون محدودة وقد تطول، قد يستقر فيه الحال ويستمر وقد ينتكس، وقد يؤدي إلى تراجع حدة الاستقطاب السياسي وازدواجية السلطة، وقد يشكل مدخلاً لتعدد السلطات بحيث نكون أمام رئاسة وحكومتين، بدلاً من رئاسة وحكومة كما هو الوضع قبل الاتفاق.

### "صيفة مكة" وحدود الشراكة :

يؤكد المدى الزمني القصير نسبياً (٤٨ ساعة) الذي خرجت بعده صيفة مكة إلى العلن أن لقاء مكة لم ينطلق من نقطة الصفر، وإنما من النقطة التي توقفت عندها الحوارات السابقة التي امتدت من غزة إلى دمشق مروراً بالقاهرة، والتي راكمت نجاحات وإنجازات جزئية تم تجميعها ووضع الاطار المناسب لها في "الجو المثالي" الذي توافر في مكة، والذي ساهمت في صنعه جملة من الظروف الموضوعية: فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، جعلت من اتفاق مكة ممكناً، من دون أن يقلل ذلك من أهمية الجهد السعودي.

بهذا المستوى، لا يمكن التقليل من المردودات الايجابية للاتفاق، خاصة إذا صارت الأمور في اتجاه ضبط الصراع الداخلي وتسوية الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية على قاعدة الحوار، والابتعاد عن كل الوسائل الأخرى التي من شأنها تعريض التسبيح الوطني الفلسطيني لحالة من التآزم الشديد، والذي يخشى عليه فيها من ملامسة وضعية التفتت والتآكل الداخلي.

بيد أن هذه المقاربة لا تصادر على المقاربات الأخرى التي تتأسس على فحص الاتفاق، واستشراف أفاقه ومآلاته من منظور الحسابات الموضوعية، والمعطيات الواقعية للشأن الفلسطيني ببعديه الداخلي والخارجي، والتي تشي بأن "صيفة مكة" هي نتاج إدارة أزمة، وجاءت كمحصلة مخاوف أكثر منه نتيجة توافق على التقدم للأمام، وصلت إليها كل الأطراف. وملخصها، أن الصراع على الأرض الفلسطينية لن ياتي ثنائيته لمصلحة أي طرف، مهما تكن ثنائيته على الطرف الآخر، وهذا يعني أن الاتفاق لم يكن أكثر من "ممر إجباري" جاء بعد الفشل في تحقيق الأجندات الفصائلية عبر استخدام العنف. ومؤدى ذلك، في التحليل الأخير، أن المشهد الفلسطيني - بعد اتفاق مكة

(٥) باحث متخصص في الشؤون الفلسطينية -

صيفة التوازن هذه، ولهذا جاءت الإشارة إلى ضرورة المضي قدما في إجراءات إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، استنادا إلى تفاهات القاهرة ودمشق. وهذه المصطلحات جاءت كحل وسط بين المصطلح الحماسي "إعادة بناء منظمة التحرير"، والمصطلح الفتحاوي القائل بـ "تفعيل منظمة التحرير".

كذلك جرى التأكيد في الجند اللاحق على مبدأ الشراكة السياسية المعمول بها في السلطة، وفق التعددية السياسية، أي أن الشراكة ستبدأ عبر وجود فتح في رئاسة السلطة، وحماس في رئاسة الحكومة، والحركتين معا في الحكومة والمجلس التشريعي، على أن تنقلا أو تترجعا تلك الشراكة إلى منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين والشتات.

ولم تنس "صيفة مكة" القوى الفلسطينية الأخرى، فهي وإن أكدت ثنائية "حماس - فتح" وقيادتهما للحل الوطني الفلسطيني، فإن الحركتين معا لن تحتل سوى بـ ١٥ مقعدا فقط من مقاعد الحكومة الـ ٢٤، بينما يمثل المستقلون والفصائل الأخرى تسعة مقاعد أخرى، على الرغم من أن الانتخابات التشريعية الأخيرة - وفق النظام النسبي (نظام القوائم) وليس النظام الجغرافي (نظام الدوائر) - أعطت "حماس" وفتح معا ٤٨٪ من أصوات الناخبين الفلسطينيين.

بهذه الصيغة، يمكن القول إن "مأثرة" اتفاق مكة تلخص في التعريف بالحدود التي يمكن لـ "فتح" و"حماس" أن تذهب إليها سياسيا وأمنيا. فلم تعد حركة فتح اتجاهها مركزيا مقررًا، ولم تتمكن حركة حماس من التحول إلى اتجاه مركزي مقرر، ولا يوجد قطب ثالث يستطيع ترجيح كفة طرف بمستوى مؤثر ورأسخ.

والأهم من ذلك أن استمرار الشعب الفلسطيني في طور حركة تحرر وطني يستدعي توحيد الشعب والحركة الوطنية بكل اتجاهاتها في إطار واحد، وعلى هدف مركزي ينهي الاحتلال ويقيم الدولة المستقلة.

بعبارة أخرى، مثلما نجح اتفاق مكة في ضبط التوازن الداخلي ونزع فتيل الانفجار، فقد نجح كذلك في تعريف "حماس" بحدود مخالفة الشرعيات من موقعها في السلطة لا في المعارضة، وفي تأكيد استحالة الجمع بين السلطة والمقاومة في تجربتي "فتح" و"حماس" على حد سواء.

#### الانعكاسات الاستراتيجية لصيغة مكة :

لا تقتصر أهمية اتفاق مكة على نجاحه في نزع فتيل الانفجار الداخلي فقط، إذ إن أهميته غير المباشرة وطويلة الأمد هي أبعد من ذلك بكثير، وتتجلى فيما يلي

أولا- تكريس التمييز في النظام السياسي الفلسطيني :

فمن زاوية أولى، يعد اتفاق مكة بمثابة إعلان إقليمي ودولي عن قبول فعلى للنتائج التي تمخضت عن الانتخابات الفلسطينية

ولا شك في أن تعدد الأطراف الفاعلة، سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية، انعكس على صيغة الاتفاق ذاته، إذ اعتمد وثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية بتضارباتها، واحترام الاتفاقيات الدولية لمنظمة التحرير (دون نص على التقيد بها)، بما حفظ ماء الوجه للجميع، وأعطى الأطراف جميعها حرية الحركة وهامشا كبيرا للمناورة، خاصة أنه موضع استكمال، إذ هو مازال طريقا لا وصولا لحظة نهائية.

ومن زاوية أخرى، فإن حسابات الداخل الفلسطيني وحسب التوازن بين "حماس" وفتح لم تكن تسمح بصياغة قواعد اللعبة إلا على أساس اعتماد عنوان عريض يتمثل في صيغة ٧ غالب ولا مغلوب.

فمن جانبها، تنازلت حركة حماس عن سيطرتها الانفرادية على الحكومة، خاصة الوزارات التي تسمى سيادية، حيث وافقت على تولي زياد أبو عمرو حقيبة الخارجية تحت مسمى مستقل، مع العلم بأنه من رجال الرئيس أبو مازن، وكان ضمن وفده في حوارات القاهرة ٢٠٠٥، الأمر الذي ينطبق بصا على تسمية سلام فياض وزيرا للمالية، تحت مسمى لكتل البرلمانية - كتلة الطريق الثالث، بينما هو من رجال رئيس السلطة أيضا، مع الموافقة كذلك على مستقل لوزارة الداخلية تسمى "حماس" ويشترط موافقة "أبو مازن" عليه.

ولا شك في أنها بتسليمها حقيقتي الخارجية والمالية بين قوسين، مستقلة مع منح "أبو مازن" حق النقض على حقيقة الداخلية، تكون حماس قد قدمت فعليا كل التنازلات اللازمة لتقرير صيغة حكومة الوحدة الوطنية، حتى على صعيد توزيع الاحتصاصات والنفوذ. وهي فعلت ذلك من دون ضمانات حقيقية لتطبيق حركة فتح لإصلاح منظمة التحرير، ولا لإصلاح الأجهزة الأمنية، ولا لإصلاح الكادر الوظيفي، ولا حتى لتطبيق أسس الشراكة على صعيد السفارات والراسيم والمحافظين.

لكنها بالمقابل - أي حركة حماس - أصرت في خطاب التكليف على رفض الاعتراف صراحة بشرعية الاحتلال. ولهذا جاء النص على احترام وليس التزام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي صيغة تسمح لـ حماس بالقول إنها لم تعترف بإسرائيل، ولم تلتزم بالاتفاقيات الموقعة معها.

أما حركة فتح، فقد وافقت على تولي حماس رئاسة الحكومة وتسع حقائب وزارية أخرى، بما يعكس الأغلبية التي حصلت عليها في المجلس التشريعي.

كما وافقت أيضا على صيغة احترام الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة، وهي صيغة أقل من الالتزام بتلك الاتفاقيات، كما سبقت الإشارة.

ولم يخرج الجند الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية عن

## السياسى لمنظمة التحرير

تحاول حماس من جهتها، وعبر لعبة اللغة والصياغة الإيحاء بأنها لم تدفع ثمنًا مقابل هذا الحصول على الشرعية العربية. ولكن عودة نحو الوراء لعام مضى تمكن من ملاحظة وبسهولة - أنها تغيرت على الصعيدين المادى (الفعل المقارن) والسياسى نحو اسرائيل، ونحو ما يسمى بالشرعية العربية والدولية. وهذا التغيير مؤشر على أن "الضغط" على حماس سيتواصل وفق منطق "العصا والجزرة"، وهو منطق الاشياء الذى لا يمكن أن يغيب.

ولعل المهمة الأساسية - بعد حصولها على الشرعية العربية عبر اتفاق حكومة الوحدة الوطنية - هي تسويقها على الصعيد العالمى، خاصة الأوروبي والأمريكى. وهذه تبدو المهمة الأصعب، لاسيما وأن حماس وحكومتها حاولت تسويق نفسها بنفسها على مدى عام، كما دلت حوارات ومفاوضات المستشار السياسى لرئيس الوزراء د. أحمد يوسف ولكن دون فائدة.

ولا شك فى أن التراجع التدريجى الذى أبدته حماس طوال العام الماضى يشكل عامل اغواء لمزيد من الضغط للتراجع نحو الخلف، وصولاً للانسجام الكامل مع ثقافة فرض الامر الواقع والاستجداء. ويمكن الخطورة فى هذا السياق يتمثل فى أن يتعكس هذا الضغط مرة ثانية على الساحة الفلسطينية سلبياً فى العوبة نحو صراع السلطة الدموى، وهذا يتوقف على التيارات المستفيدة والمتضررة داخل حركتى حماس وفتح، وعلى المدى الذى سيضغط عليه الخارج العربى والدولى. ولعل فى الحديث عن التعاطى بمنطق انتقائى مع الحكومة القائمة ما يدل على أن المهمة صعبة، وعليه فإن الفلسطينيين يدخلون فى تجربة جديدة ليست سهلة، لا على صعيد العلاقات الداخلية ولا الخارجية.

## المواقف الدولية والعربية واحتمالات فك الحصار :

تبدى أهمية اتفاق مكة على الصعيد الدولى فى كونه يقدم حل "حفظ ماء الوجه" للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والرباعية الدولية، إذ إن السقف العالى الذى اشترطته هذه الأطراف على حكومة حماس - نظير الاعتراف بها والتعامل معها - يصعب - إن لم يكن مستحيلًا - تحقيقه من جانب حماس، كما يصعب النزول عنه من جانب تلك الأطراف. لذلك فإن التوافق على حكومة وحدة وطنية - برنامجها يعيد تغليف أجندة حماس لكن بخطاب معتدل - سوف يساعد على الوصول إلى صيغة انفتاح على الحكومة من قبل المجتمع الدولى، لاسيما وأن اتفاق مكة - برعايته السعودية - هو بمثابة الضوء الأخضر لكسر الحصار عن الحكومة الفلسطينية، عربياً وإسلامياً، وربما أوروبياً على أقل تقدير.

## أولاً- الموقفان العربى والأوروبى :

عربياً، حظى الاتفاق بقبول واسع، مما يعنى أن هذه

التي جرت عام ٢٠٠٦، ووصول "حماس" إلى سدة القيادة الفلسطينية.

وهذا يعنى أن حركة فتح ودول الجوار العربى ودول العالم احتاجت جميعها إلى عام كامل ملئ بالتوتر والمعاناة الفلسطينية الشعبية، ومختلف أنواع الضغوطات والتعنيفات بفشل حكومة تقودها "حماس" كى تستوعب عمق التغيير الذى حدث فى النظام السياسى الفلسطينى ومدى جذريته. إذ لأول مرة فى تاريخ النضال الفلسطينى ومنذ أكثر من أربعين عاماً، يتم وقف استئثار "فتح" بقيادة لغة القرار الفلسطينى، الامر الذى تمتعت به بشكل شبه حصري، حتى أصبح من مسلمات السياسة الفلسطينية.

يكرس اتفاق مكة هذه التنحية، ويفرض على "فتح" مفهوم الشراكة فى القيادة مع أهم منافس لها فى الساحة المحلية، وينهى التعلق بوهم العودة إلى مرحلة ما قبل الانتخابات، واستئناف مسيرة الاستئثار بالسلطة والقرار الفلسطينى.

باختصار، ما يقوله اتفاق مكة هو أن حماس - أيدها من أيدها، وعارضها من عارضها - أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطينى، وليس فقط جزءاً من المشهد الفلسطينى.

فلسطينياً أيضاً، يدخل اتفاق مكة "التسييس" الفلسطينى فى مرحلة أكثر نضجاً، حيث يفرض على حماس وفتح منافسة فى البرامج، على قاعدة تحقيق المصالح الوطنية الفلسطينية، بحيث تصبح الكفاءة السياسية عنصراً أكثر وضوحاً واعتباراً عند الناخب الفلسطينى، فى ضوء الخفوت المأمول للمشادات الفتحاوية - الحمساوية، التى لم تتح للفلسطينيين إمكانية الحكم موضوعياً على أداء "حماس" تحديداً.

## ثانياً- "حماس" كلاعب إقليمى بعد الاعتراف العربى:

نجح اتفاق مكة فى انفتاح كل الوضع الفلسطينى - ولو بتفاوت بين الفصيلين الكبيرين - على العلاقات العربية، كخطوة لا بد منها لدخول بوابة العلاقات الدولية. ولا شك فى أن الأهم الآن من الاتفاق ونصوصه عند "حماس" هو أنها نجحت بعد عام من المقاطعة والتحفيز العربى فى التعامل معها، سواء لحسابات عربية خاصة أو لحسابات دولية، فى الحصول على الشرعية العربية الكاملة طبقاً لشرعية الأنظمة - وهذه خطوة مهمة - لها لتصبح لاعباً إقليمياً مهماً.

وفى الحسابات العربية، فإن ذلك هو خطوة لإبعاد حماس عن إيران ومصورها فى المنطقة، ويصب هذا أيضاً فى خدمة المشروع الغربى، خاصة الأمريكى فى المنطقة.

وعند حركة فتح، يمثل خطوة لاقتراب حماس من الفكر

من الملف الإيراني. وخلال ذلك، ستبقى إسرائيل تحرض الأطراف الفلسطينية بعضها على بعض، وتعلن تبرمها من الاتفاق. وأثناء ذلك قد تقم على اقتحام غزة لأغراض إضعاف شرعية حكومة الوحدة الوطنية التي تقودها حماس، لاسيما إذا ما جرى الإفراج عن الجندي "شاليت" بصفقة مهينة لإسرائيل.

حدود التحفظات الأمريكية - الإسرائيلية إنز واضحة وانتهازية إلى أبعد الحدود، فهي تدرك صعوبة قولها لا قاطعة ضد اتفاق مكة، حتى لا تتسبب في تأزيم الموقف العربي الرسمي بشكل يصعب احتماله. وتترك في الوقت نفسه صعوبة التغلب على حماس أو إسقاطها. وضمن هذا التوازن، تريد الولايات المتحدة السير، فمن ناحية، ستعمل ليل نهار على فك التحالف ما بين فتح وحماس. ومن ناحية أخرى وفي الوقت نفسه، ستطالب علانية حكومة الوحدة بالإبقاء بالتزاماتها السياسية والأمنية ضد المقاومة، وربما ستمارس لعبة المقاطعة ضد حماس والمعاينة مع فتح، حتى تزيد الشرخ وتؤلب حماس على فتح والعكس صحيح. وما ينطبق على العلاقة السياسية سينعكس على العلاقة الاقتصادية، حيث سيجري السماح بلقاءات وأفاق سياسية ومالية لوزارات، وسيفرض التعاطي مع وزارات أخرى. وهذا اختبار كبير لحماس وفتح، وسيكون مطلوباً من فتح - تحديداً - تأكيد أصول الشراكة السياسية في بقية الصلاحيات: (السفارات، والمحافظين، ومراكز التوظيف)، وأن يجري المضي في إصلاح الأجهزة الأمنية. والأهم أن تُسمع حركة فتح الإدارة الأمريكية لغة واضحة تجاه أساليب الفتنة الأمريكية، وأن ترفض عملياً أي علاقات لا تحترم رئيس وزرائها أو الأغلبية الحاكمة في التشريعي، لأن الإغراء الأمريكي شرك كبير، إن وقعت فيه حركة فتح، فلن تلتزم حركة حماس بإزاء الصمت، وستعتبر ذلك خرقاً واضحاً لروح ومنطق اتفاق مكة، وساعتها ستعود أجواء التخوين والقصف الإعلامي المتبادل الذي سرعان ما ستصل أصدائه إلى الشارع الفلسطيني ليترجم عملياً في صدامات دموية من جديد.

الخلاصة إنز بشأن الموقف الأمريكي، أن الرغبة الأمريكية الأكيدة في قطع الطريق على استحقاقات اتفاق مكة لا تعني بالضرورة أن المقاطعة والحصار لا يزالان هما "الآلية المفضلة" أمريكا لترجمة تلك الرغبة، لأن الحديث عن "تنشيط" المفاوضات والعمل على "إحيائها"، والحديث حول "أولوية" إنهاء الصراع في الشرق الأوسط بهدف التأثير المباشر على حل قضايا المنطقة الأخرى أو التصدي لها، بما في ذلك الصراع على مكانة ودور إيران، والحلول الممكنة بشأن العراق، والعلاقات المستقبلية مع سوريا، والتوتر القائم في لبنان - الحديث عن كل هذا لم يعد يستقيم - ولا بأي صورة من الصور - مع مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومحاصرة الشعب الفلسطيني، ولا يستقيم مع الحديث المطول عن معسكر "الاعتدال" العربي، وعن "نعم الرئيس أبو مازن"، ولا يستقيم مع ادعاءات واشنطن حول العلاقات الخاصة مع الرياض ودول الخليج.

الحكومة بمختلف أطرافها، خصوصاً حركة حماس، قد دخلت بيت الشرعية العربية وحظيت بمباركتها. وفي هذا السياق، قررت السعودية مسبقاً تقديم مليار دولار، في حين لوحظ وجود وفد مصري رفيع المستوى في واشنطن، خلال وجود القيادات الفلسطينية في مكة، مما يعني أن مصر تكرر دورها وجهدها أيضاً لضمان تسويق الاتفاق وإنجاحه.

على الصعيد الدولي، يمكن القول إن اتفاق مكة حقق اختراقات جيدة على مستوى الموقفين الروسي والفرنسي بدرجة واضحة.

حاول الموقف الأوروبي أيضاً أن يتميز عن الموقف الأمريكي والإسرائيلي برؤية التقدم الذي أحرز في مكة، فهو يرى في حكومة الوحدة خطوة إلى الأمام، ويرى في اتفاق مكة اقتراباً مهماً من شروط الرباعية، ويراهن على تطوير وتوضيح مواقف الحكومة في الممارسة العملية، كي يتمكن الاتحاد الأوروبي من تطوير موقفه، وكى يؤثر في المواقف الأخرى، ولهذا نصح الأوروبيون بوقف إطلاق الصواريخ وتبادل الأسرى وإعطاء فرصة للمفاوضات.

ما يمكن أن يقال بشكل عام على الصعيدين العربي والأوروبي إن الحصار لم يعد كما كان في بدايته، فهناك اختراقات كبيرة قد حدثت بالفعل، بديل أن الأموال العربية التي تلقتها السلطة في عام ٢٠٠٦ تقارب ضعف الأموال التي تلقتها في عام ٢٠٠٥، والأموال التي تلقتها السلطة من المجتمع الدولي (الأوروبي خاصة) عام ٢٠٠٦ أكثر بنسبة ٢٠٪ من عام ٢٠٠٥. وهذا الأمر هو الذي سمح للحكومة والرئاسة الفلسطينية بتسديد نسبة من الرواتب تصل في محصلتها إلى أكثر من ٥٠٪ من مجموع فاتورة الرواتب. والنقص الحادث يعود أساساً إلى مصادرة الأموال الفلسطينية المحصلة من الجمارك في إسرائيل، والتي وصلت إلى ٦٠٠ مليون دولار.

على صعيد الرباعية الدولية، لم تنجح الولايات المتحدة - حتى الآن على الأقل - في فرض منطقتها على الشركاء الآخرين، ولهذا كان هذا التفاوت الواضح في مواقف الرباعية الدولية إزاء كيفية النظر والتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

### ثانياً- الموقف الأمريكي والإسرائيلي:

على الصعيدين الأمريكي والإسرائيلي، يمكن استنتاج أن تحفظ الإدارة الأمريكية، والرفض الإسرائيلي "المانع"، يعدان دليلاً على تراجعهما وقبولهما بمفروض اتفاق مكة دون توافقه صراحة مع شروط الرباعية. ويرجع ذلك بالطبع إلى ضعف كل من بوش وأولمرت وتراجعهما في استطلاعات الرأي الداخلية، والأهم حاجة الاثنين إلى خلق اصطلاف عربي ضد إيران النووية. لكن هذا لا يعني التوهم - ولو للحظة - بأن إسرائيل والولايات المتحدة قد سلمتا بشرعية حماس، فإسرائيل والولايات المتحدة تحاولان تمرير اتفاق مكة مؤقلاً لحين الانتهاء

لقد نشأ موضوعيا في ضوء نتائج مكة تناقض صارخ بين متطلبات "الحديث" عن عملية سياسية نشيطة مرتقبة حول أزمة الشرق الأوسط، والأدوات التي استخدمتها واشنطن لمقاطعة الشعب الفلسطيني أو محاصرته تحت ذريعة الالتزام بشروط الرواية الدولية

إن هذا التناقض - مهما يكن مستترا ومهما يكن متواريا وراء الكواليس والنقاشات السياسية التي تدور في الأوساط العربية والإقليمية والدولية، بما في ذلك كواليس العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، والأمريكية - العربية، والأمريكية - الأوروبية - هو المؤشر الأهم على حجم الاختراق الذي أحدثه اتفاق مكة، والتصديق الذي بدأ في جدار المواقف الأمريكية حيال الحصار والمقاطعة، دون أن ينفي ذلك في الوقت نفسه قدرة واشنطن على ترشيده وتيرة رفع الحصار، بل يجيء تدريجيا، وبشكل فردي، وعلى قاعدة الفصل بين المال والسياسة، حتى تبقى الجانب الفلسطيني تحت الضغط وتبقى بعض الأوراق الضاغطة عليه في يدها، لضبط العملية التفاوضية، خاصة في ظل ضعف الحكومة الإسرائيلية التي تبدو غير جاهرة للذهاب بعيدا على طريق الحل.

#### الخيارات الفلسطينية بعد اتفاق مكة :

قبيل اتفاق مكة، لم يكن أمام القيادات السياسية الفلسطينية سوى خيارين: الحرب الأهلية أو الوفاق. وقد اختارت الاتفاق والوفاق، لكنها وجدت نفسها بعد ذلك أمام مقتربين سياسيين: إما أن تتعامل وكفها مضطرة للوفاق ولكنها "تنتهي" العودة مرة أخرى إلى "الحضن الأمريكي"، أو ترى في الوحدة تحت الاحتلال هدفا.

فاتفاق مكة وإن نجح في وقف الاقتتال الداخلي، فإنه لم يحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن تحقيق الوحدة يلزمه أكثر من مجرد التوصل إلى اتفاق "كتخريجة" تجنب الاقتتال، ويمكن من إقامة حكومة وحدة وطنية. إذ يلزمها أولا تنفيذ الاتفاق، وثانيا تحويله إلى حجر قاعدة انطلاق مشروع وطني فلسطيني مشترك تقوم عليه السلطة ومنظمة التحرير بعد إعادة بنائها

أما المنطق الذي يحاول إقناع إسرائيل والولايات المتحدة حاليا بأن هذا أفضل ما كان بالإمكان التوصل إليه، ومن ثم فليبتظروا قليلا ريثما يكون ممكنا تحصيل شروط الرباعية من الحكومة (الرئيس أبو مازن على وجبة الغداء، للوفود بعد لقائه مع أولمرت وكوندوليزا رايس بحسب هارتس في ٢٠ فبراير الماضي) - فهو ليس منطق بناء مشروع وحدة وطنية. لأنه - وببساطة - لا ينطلق من أن الوحدة الوطنية في ظروف الاحتلال هي هدف قائم بذاته.

نصد إذن أن اتفاق مكة - عندما يطابق ما في النفوس ما في النصوص - يقدم فرصة كبرى لتسييس موقف حماس

بمفهوم العلاقات الدولية من جهة، ولتثبيت ثوابت معنوية حركة فتح التفاوضية من جهة أخرى، لكيلا تتآكل بمبدأ "التفاوض" أجل التفاوض ودون مرجعية إلا مرجعية ما يتم الاتفاق عليه

#### أولا- خيار بناء مشروع وحدة وطنية :

ويتأسس هذا التقدير لإمكانية مشروع وحدة وطنية من اتفاق مكة على فرضية أنه بفعل الاحتراب الداخلي، ولزود الأفعال عليه، والضغط الشعبي والعربي، حدث تغير لدى القوى المتنافسة، فانقلب مزاجها السياسي فعلا.

ويفتح هذا الموقف مجالا لاستراتيجية موحدة تشمل إعادة بناء منظمة التحرير، كما تشمل وضع العرب أمام مسئوليتهم بالنسبة لرفع الحصار، وقرارات محكمة لامى التي توجبرها إليها جماعات، وكجامعة، وكدول منفصلة ضد الجدار، وتزويج مبادرة السلام العربية، وأخيرا اتفاق مكة، مع التشديد على أوروبا وروسيا والشرق الأقصى، والتوقف عن التفاوض على شروط التفاوض. بمعنى أنه إذا كانت لدى إسرائيل مصلحة بالتفاوض، فلتقدم اقتراحات، وإذا لم تكن لديها مصلحة، فيجب العمل والبناء فلسطينيا، وترتيب إيقاع المقاومة، والعمل بوليا ضد "الأبارتهايد" الإسرائيلي والجدار وغيرها، وشن حملة دولية لفرض المقاطعة على إسرائيل، وغيرها من الحملات المضادة للحصار والممارسات الإسرائيلية الأخرى.

إذا طبق هذا الخيار، فإمام الفلسطينيين طريقان :

أ- الوحدة الوطنية التي تتضمن إدارة وبناء المجتمع الفلسطيني وإعادة بناء منظمة التحرير، والمقاومة والعمل السياسي في الخارج، ووقف التفاوض على شروط التفاوض.

ب- لعبة جديدة تمارسها (حماس الحكومة) مع المفاوض الفلسطيني الحالي، تشبه ما كان يمارسه ياسر عرفات مع الوفد الفلسطيني في مدريد، إذ كان يسمح له بالتفاوض ولكنه يعرقل المفاوضات ... لماذا؟ لكي يعترف به فيفاوض هو. والنتيجة أن مجرد الاعتراف به أصبح جزءا من المفاوضات، ويعتبر تنازلا إسرائيليا يقابل بحد ذاته بتنازلات، فيدفع الشعب الفلسطيني ثمن هذا الاعتراف به قبل بدء المفاوضات. وقد كان "الانجاز" الوحيد من الانتقال من "صيفة مدريد" إلى "صيفة أوسلو" هو الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، وهو الاعتراف نفسه الذي قضى على المنظمة وفككها وأفرغها من مضمونها.

حتى الآن، لا توجد مؤشرات على أن هذا السيناريو واقعى، وإن حركة حماس وأرد أن تلعب هذه اللعبة، لأنها لا تطالب باعتراف إسرائيل، بل هي متهمه بأن تمسكها بموقفها من الاعتراف بإسرائيل هو عائق أمام السلام.

#### ثانيا- خيار الهدنة المؤقتة :

أما الخيار الثاني بعد اتفاق مكة، فيتلخص باعتباره "هدنة مؤقتة" تشمل مشاركة في الوزارات، واعتبار موقف "حماس"



وفى أثناء ذلك، لا بأس من إجراء مشاورات "نظرية" - كما سماها أولرت - حول الحل الدائم، يجرى تهيئة الجماهير خلالها لأفكار معينة مثل: التنازل "نظريا"، عن حق العودة، وعن القدس كعاصمة فلسطينية. وما دام التنازل "نظريا" فبالإمكان الحفاظ على حكومة وحدة وطنية تشمل مثل هذه الأفكار - حتى وإن كانت تضم حماس - إلى أن تصبح شرعية بل عادية تماما.

ب- العودة إلى هذه الحكومة المراوغة فى مكانها من أزمة إلى أخرى، بأفكار توتر الوضع من جديد، خاصة إذا فشلت فى كسر الحصار. ومن ضمنها: الضغط على الحكومة لقبول شروط الرباعية، وذلك بتخريجه من نوع "حماس" غير مضطرة لقبولها كحركة بل كحكومة فقط، وغيرها من التخريجات، وهذه وصفة لعودة التوتر من جديد.

جملة القول إذن: إن اتفاق مكة - وبغض النظر عن الدوافع التى ساقته إليه - يشكل، بالحد الأدنى، هدنة تحقق السلام الداخلى الفلسطينى، ولو مؤقتا. وفى الحد الأقصى، يمكن أن يشكل بداية مرحلة جديدة تبدأ باعتراف متبادل بين القوتين الرئيسيتين فى الساحة الفلسطينية بقناعة متزايدة بأن أيا من حركتى حماس وفتح لا يستطيع أن يلقى الطرف الآخر، ولا ينتهى بإعادة صياغة النظام السياسى الفلسطينى بمختلف مكوناته، بما فيه المنظمة والسلطة، على أسس جديدة تأخذ الخريطة الجديدة فى الحسبان.

والرهان فى هذا وذاك معقود على رفع سقف التوقعات من حركة فتح كما من حركة حماس. إذ كلما طال مذاق الوحدة الوطنية فى الفم، فسيكون من الصعب التخلّى عنه

لسياسى تنازلا باتجاه "صحيح" يقبل بتنازلات جديدة. وهنا يقدر مؤيدو التسوية الفلسطينيون أن "اتفاق مكة" هو عملية احتواء لـ "حماس"، وأنه ما دامت "حماس" اتفقت على المبدأ، فإن الباقى هو الثمن فقط، وهو محل مساومة تدريجية عبر الانتقال من أزمة إلى أخرى من خلال الشراكة ذاتها. ويعوادة ذلك، تفتح مفاوضات وقنوات تفاوضية توصل إلى أفكار حول الحل الدائم، تلزمها مناقشات فى الحكومة، أو إعادة بحث شروط الرباعية كمداخل لمفاوضات أخرى، وغير ذلك. وفى هذه الحالة، ستكون أمام النخب السياسية الفلسطينية إمكانيات:

١- الانتقال من أزمة إلى أخرى، وإقناع العالم بأن يرفع الحصار وينم التمويل بواسطة الرئاسة الفلسطينية، وأن تستغل المرحلة لتقوية الرئاسة والأجهزة الأمنية والعلاقة بينهما سياسيا، تحضيرا للانتخابات القادمة.

وفى الوقت نفسه، لا يحصل تقدم سياسى ولا حرب أهلية فلسطينية، بالتوازى مع تقييد أيدى "حماس" فى المقاومة، كى يسهل الادعاء بعد ذلك بأنها فقدت تميزها السياسى، فى حين تزد كل التسهيلات والمساعدات الحقيقية من جانب الرئاسة الفلسطينية، التى تعززها بعد الاتفاق وزارات مهمة (سيادية).

وبالتوازى مع كل ما سبق، تجرى من أن لآخر عملية صيانة مستمرة لعملية التفاوض، لكيلا يدفع الشعب الفلسطينى كله نحو المواجهة. ربما هذا هو المنطق الذى بهجبه، تم عقد اجتماعين فى أقل من شهر واحد بعد اتفاق مكة بين "أبو مازن" وأولرت، أحدهما بحضور كوندوليزا رايس، إزبنتر واشنطن، فإن مقاطعة الرئاسة الفلسطينية هى "الوصفة الأسهل" لإضعافها، وللدفع بحركة فتح إلى أحضان حكومة الوحدة سياسيا.

# استهداف الأقصى .. استكمال حلقات تهويد القدس

■ دعاء حسين علام ■

بعد التوسع في مخططات تهويد القدس هدفا متجددا، يصعد ويهبط، يتجلى بقوة في أحيان عديدة، ويتوارى في أحيان أخرى، يتبدل اللاعبون، وتتباين المعطيات. غير أنه يظل هدفا راسخا لا يمكن الحياء عنه. وفي القلب من تلك المخططات، يكمن استهداف المسجد الأقصى الذي كان - ولا يزال - عنوان الصراع مع اليهود، ومقياس التهذبة والتصعيد للأحداث.

هذا السياق في الفتنة التي أملت بالشعب الفلسطيني، إذ إن عمليات الهدم والتتقيب بجوار حائط البراق بالمسجد الأقصى كانت تتواصل، بينما الفلسطينيون منهمكون في الاقتتال الداخلي وتداعياته، مما حدا بالمراقبين إلى تأكيد أن العام المنصرم ٢٠٠٦، ومطلع العام الحالي كانا الأكثر إنجازا في مسلسل التهويد. فضلا عن الحفريات موضع التناول، تم افتتاح كنيس لصلاة اليهود أسفل وجوار المسجد الأقصى، وبشنت المتاحف، وتم توسيع ساحة البراق، واعتماد إنشاءات جديدة، وكان السلطات الإسرائيلية في سباق مع الزمن لسلب المسجد الأقصى وتهويده.

وعلى صعيد آخر، يتواكب التوقيت، الذي اختاره رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت لإعادة توظيف ورقة الإنشاءات حول البراية المغاربية في سود المسجد الأقصى، مع الضعف الظاهر لحكومته، لاسيما عقب بزوغ بوادر أعطت انطبعا بحدوث انفراجة في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وما تردد من أجواء تشي باحتمالات تسخين الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، عقب التوجه الأمريكي لاجتذاب مواقف الدول العربية التي سمتها المعتدلة بغية تطويق المد الإيراني الشيعي. ومن هنا، سادت قناعة لدى غالبية الممثلين بأن لقاء ١٦٢٠٦ - الذي جمع بين وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وكل من وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن - كان يمتدح في محصلته النهائية ربط احتواء المد الإيراني في المنطقة العربية، بتحريك الملف الفلسطيني كنقطة بداية، تعقبه تحركات أمريكية تهدف إلى لحظة القضية ثم جاءت الخطوة المهمة، التي تصدت لها الملكة العربية السعودية، بدعوة الفصائل الفلسطينية المتناحرة

بيد أن أهم مخطط يستهدف مدينة القدس هو ما يمارس الآن، حيث الأخطار التي تحرق بالمسجد الأقصى ومحاولة السيطرة عليه. وهو الأمر الذي اكتسب زخمة مما أقدمت عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا من أعمال حفر في باب المغاربة في محيط الحرم القدسي الشريف خلال شهر فبراير ٢٠٠٧، لتهويد ما تبقى من القدس، وتغيير طابعها السكاني، والحضاري والتاريخي. والبحث عن بقايا الهيكل الثاني تحت المسجد الأقصى.

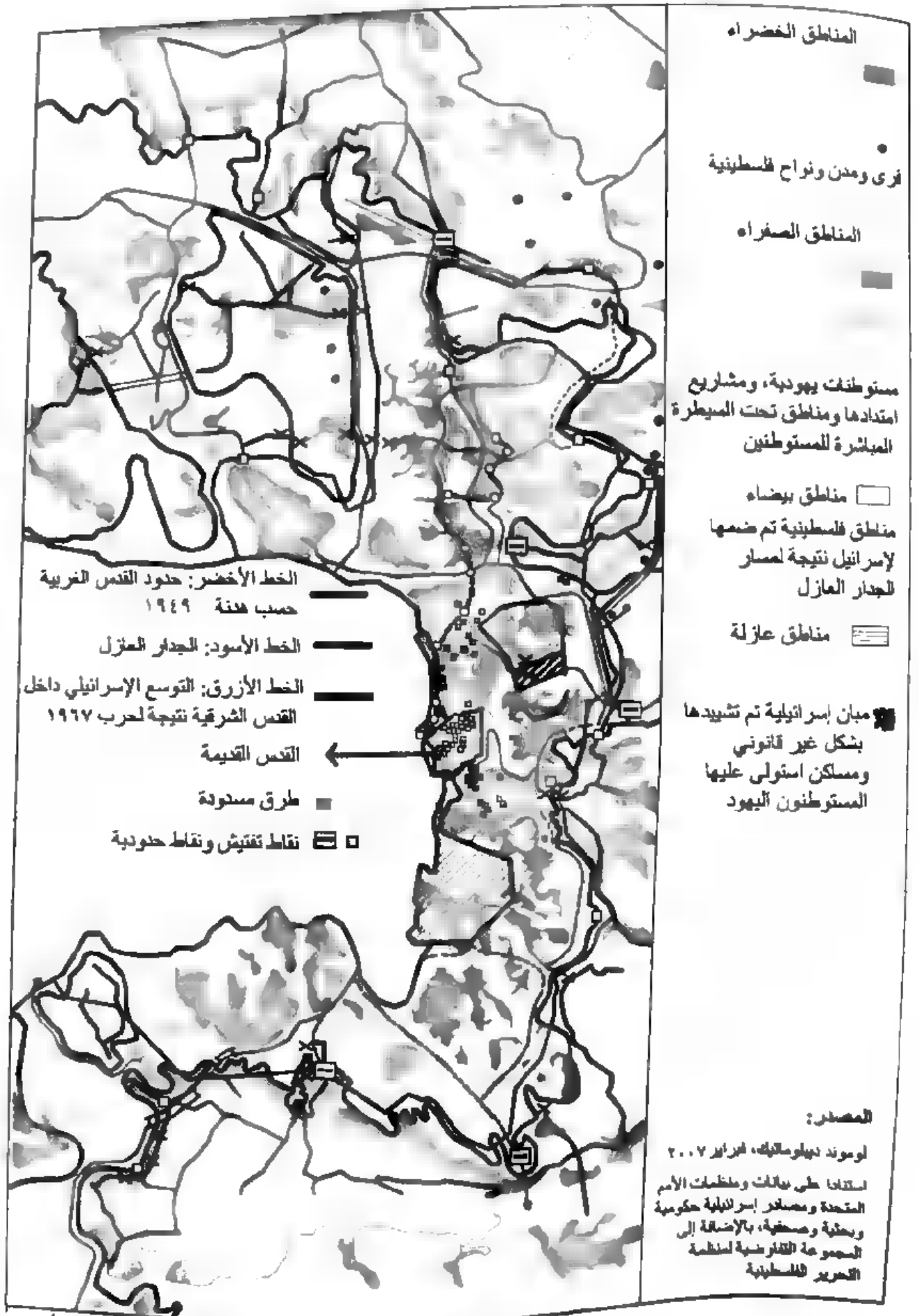
وعلى الرغم من أن الاعتداءات التي تستهدف الأقصى ظلت قائمة طوال الوقت، إلا أن ما يكسب الاعتداءات الأخيرة أهميتها بثلاثي من اعتبارات عدة، في مقدمتها خصوصية التوقيت، ودلالات التصعيد، والإصرار على تأكيد المنطلقات العقائدية لها، الأمر الذي يندر بإرهاصات مرحلة مختلفة من الصراع تستدعي الاشتباك مع احتمالاتها.

## التوسع في أعمال التهويد .. دلالات التوقيت :

لم تكن الظروف الفلسطينية، فضلا عن الظروف العربية والدولية، أكثر ملاءمة مما هي عليه اليوم لاستكمال أصعب مراحل التهويد، أي تهويد القدس العربية بالكامل. سكانا وأحيا، ومواقع مقدسة، إسلامية ومسيحية. مع التركيز على المسجد الأقصى وحائط البراق.

فانشغال العرب بمشاكلهم الداخلية واستغراقهم في الصراعات السياسية والأمنية في العراق وفلسطين ولبنان وغيرها، قد أوجد الفرصة السانحة لتشجيع قوات الاحتلال الإسرائيلي على تصعيد استهدافها للمسجد الأقصى والأهم في

(٥) باحثة في العلوم السياسية



خريطة القدس الشرقية

إلى لقاء مكة لمبحث سبل إنهاء الخلافات الفلسطينية - فلسطينية. وحقق الصماء للفرغ لإجراء مفاوضات متوازنة مع الجانب الإسرائيلي ومع النتائج الإيجابية التي أسفر عنها الاتفاق. استنصر أولمرت بأن الحلقة تضيق حوله، لاسيما أن الدول الغربية والمجتمع الدولي قد رحبا باتفاق مكة. مما يعني أن إسرائيل ستواجه موقفا دوليا ضاغطا لتحريك الموقف الفلسطيني الإسرائيلي. ومن ثم لم يكن أمامه سوى ورقة الأقصى في هذا الموقف.

### خصوصية الأقصى في إجراءات تهويد القدس :

بدأت السياسة الإسرائيلية، منذ الساعات الأولى لاحتلال القدس في عام ١٩٦٧، رسم مخططات التهويد، والعمل على إيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى. فتنافست الحكومات الإسرائيلية لجعل التهويد أمرا واقعا، بحيث لا يبقى ما يمكن التفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن القدس.

وقد تم انتهاج الكثير من الوسائل، وتطبيق العديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم، وأخيرا إصدار القوانين، التي كانت أحد الأساليب المبكرة لسلطات الاحتلال من أجل تهويد المدينة. بإصدار ما يسمى قانون التنظيم والتخطيط الذي اشتملت عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية في مجالات الترخيص والبناء، أدت إلى تحويل ما يزيد على ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء عليها للفلسطينيين، الأمر الذي ترتب عليه هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة نظرا لسهولة البناء والتكاليف.

وكان من أهم مبركات عملية التهويد تزوير التراث الحضاري والإنساني في القدس من خلال تزوير أسماء المدن والقرى العربية، بترجمة الاسم إلى العبرية (العبرية)، وإزالة وطمس آثار القرى العربية، واستخدام حجارتها في بناء المستوطنات اليهودية، وإطلاق العنان للتجار اليهود لممارسة أبشع أشكال التجارة والسرقة غير المشروعة للمعالم الثرية، وطمس وتهويد المقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى.

ينتهي استهداف الأقصى في إطار محاولات حثيثة ومتعاقبة لتهويد البلدة القديمة في القدس، التي تعد آخر ما تبقى من التاريخ العربي والإسلامي في المدينة، وهو الهدف المحوري منذ تأسيس الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧، حيث أجمع قادتها صراحة على هدفه، وإقامة الهيكل المزعوم مكانه، يؤكد ذلك شهاداتهم التالية.

- يؤكد دافيد بن جوريون أنه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل.

- ويصرح إيهود باراك، أثناء مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بأن هيكل سليمان يوجد تحت المسجد الأقصى، ولذلك فإن إسرائيل لن تتنازل للفلسطينيين عن السيادة عليه.

أما أرييل شارون، فقد ذكر غداة دخوله المسجد الأقصى أن هذا هو أهم مكان لليهود، ونحن ليست عندنا مكة ولا مدينة ولا

الفاثيان، بل يوجد عندنا هيكل سليمان واحد، ولن نسمح لأحد بأن يقرر متى ننخله وكيف.

وأخيرا، يؤكد إيهود أولمرت: لن تتنازل عن جبل الهيكل - أي الجبل الذي يقوم عليه المسجد الأقصى - بأي شكل من أشكال التفاوض مع الفلسطينيين.

فالنيات حيال المسجد الأقصى، باعتباره رمزا للهوية العربية الإسلامية للقدس، مبيتة من قبل، والجهود الرامية لتهويده ليست خافية على أحد، ومحاولات الاعتداء عليه وانتهاك مكانته لم تتوقف منذ عام ١٩٦٧، حين احتل الجيش الإسرائيلي شرقي القدس والبلدة القديمة والمسجد الأقصى وحتى يومنا هذا، مرورا بالأفكار والمشاريع التي عرضها إيهود باراك في قمة كامب ديفيد الثانية في عام ٢٠٠٠، بل إن ممارسات استهداف الأقصى قد استبقت الاحتلال، منذ عام ١٩٢٩، حيث قام اليهود في تلك العام باغتصاب الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، أي ما يسمى "حائط المبكى"، فاندلعت انتفاضة البراق التي استتعت تشكيل لجنة بولية أقرت بحق المسلمين وحدهم في ملكية الحائط.

أخذت إجراءات استهداف الأقصى على أرض الواقع صبورا عدة، كمحاولات إحراقه، حيث لم يغب عن الذاكرة - بأية حال - الحريق الهائل الذي تعرض له في عام ١٩٦٩، والذي أضرب اليهودي الاسترالي مايكل رومان، في الجزء الجنوبي الشرقي لبنى المسجد، فانت نيرانه على المفبر القاريخي للقائد صلاح الدين الأيوبي، كما دمورت آثار عمرانية وتاريخية، فضلا عن تهويد حائط البراق، والمحاولات المستمرة لاقتحامه من قبل المستعمرين، وتحويله لتكنة لجنود الاحتلال، وارتكاب المجازر وافتعال المواجهات في باحاته، ومنع الصلاة فيه عبر الحواجز، وسلسلة طويلة من الإجراءات المنهجية التي تشنها وتدعم تنفيذها جماعات يهودية متطرفة، تتحرك بغطاء سياسي ومادي من قبل الحكومة الإسرائيلية. وتؤمن بضرورة بناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى، ومن ثم الدأب على حفر الانفاق تحته، وإزالته لتستكمل تهويد مدينة القدس بعد استكمال تهجير أهلها من العرب بهدف جعلها عاصمة لإسرائيل. ومن هنا، تتأتى خطورة الحفريات التي تتصاعد في محيط الأقصى.

### الحفريات والتهويد .. باب المقاربة نمونجا :

تطلى سلطات الاحتلال أهمية قصوى للحفريات التي تمارس داخل المدينة المقدسة، خاصة في محيط المسجد الأقصى المبارك، والتي تكمن خطورتها في كونها حلقة مركزية في مخططات تهويد القدس، وإقامة الهيكل المزعوم، فثمة أهداف محددة لتلك الحفريات تلخص في:

أولا محاولة الكشف الأثري عن الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف، وعلى امتداد طوله ٤٨٥ مترا توطئة لكشف ما يسمونه بحائط المبكى.

ثانيا العمل على هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية الملاصقة من معاهد ومساجد وأسواق ومسكن قنصة فوق منطقة الحفريات، وملاصقة أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.

ثالثا إضعاف البنية التحتية للأبنية والمسكن والمقدسات الإسلامية، والتي أصيب الكثير منها بالفعل بتصدعات خطيرة.



رسم تاريخي للحرم الشريف

١٩٨٢ على إجراء حفريات فيه بحجة وجود بركة إسرائيل في ذلك الموقع، وانتهت الحفريات في عام ١٩٨٦

وفي الإطار السابق، تكمن خطورة وأهمية عمليات الحفر والتجريف في باب المغاربة ومحيط المسجد الأقصى التي تمت مؤخرا. وقد أوجز الهدف منها تقرير صحفي أعده ميرون ريبابورت، نشر في صحيفة 'هآرتس' الإسرائيلية بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٧، ومؤداه أن المعركة ليست على جسر باب المغاربة، بقدر ما هي حلقة في سياق مخططات السيطرة على البلدة القديمة عموما وعلى المسجد الأقصى (جبل الهيكل) تحديدا.

وتجدر الإشارة إلى أن القلة الترابية المؤدية إلى باب المغاربة هي ما تبقى من أنقاض حي المغاربة الذي يمرره الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. فقد كان أول عمل قام به اليهود بعد احتلالهم القدس هو الاستيلاء على حائط البراق، وتدمير حارة المغاربة، وتسويتها بالأرض بعد أربعة أيام من احتلال القدس، وتشريد سكانها المسلمين، وأطلق اليهود عليها بعد ذلك ساحة المبكى، بعد أن دفنوا تاريخ حارة وقفية إسلامية واليوم وتحت ذريعة ترميم الطريق المؤدى لباب المغاربة، شرعت بلدية القدس، منذ مطلع فبراير ٢٠٠٧، في أعمال حفر وهدم قرب حائط البراق بالمسجد الأقصى لإقامة جسر يربط باحة المسجد بالأحياء الاستيطانية في البلدة القديمة، وهدم الطريق التاريخي المؤدى إلى باب المغاربة، مما يهدد الحائط الغربي للمسجد الأقصى بالانهيار وتواصلت أعمال الحفر بدعوى إقامة دعائم خرسانية للجسر الأثري القديم الواصل إلى باب المغاربة والواقع فوق القلة في حين أكدت إدارة الوقف الإسلامي بالقدس أن هناك قاعدتين تابعتين للمسجد الأقصى تحت الأرض تقعان أسفل القلة الترابية، وأن الحفر في القلة الواقع فوقها الجسر سيقرض عليه هدم هاتين القاعدتين، مما يهدد بالقالي أساسات الأقصى

ومن أهم الحفريات التي أنجزت خلال العقود المنصرمة:

١- حفريات جنوب المسجد الأقصى: بدأت في أواخر سنة ١٩٦٧، وتمت سنة ١٩٦٨ على امتداد سبعين مترا أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي، بلغ عمقها ١٤ مترا، وتشكل خطرا يهدد تصدع الجدار الجنوبي ومبنى المسجد الأقصى الملاصق له.

٢- حفريات جنوب غرب الأقصى: تمت سنة ١٩٦٩، وعلى امتداد ثمانين مترا، مبنقة من حيث انتهى الجزء الأول، ومتجهة شمالا حتى وصلت إلى باب المغاربة، مارة تحت مجموعة من الأسبلة الإسلامية التابعة للزاوية الفخرية، الأمر الذي ترتب عليه تصدع هذه الأسبلة جميعا.

٣- حفريات جنوب شرق الأقصى: بدأت في سنة ١٩٧٣، واستمرت حتى عام ١٩٧٤، وامتدت على مسافة ثمانين مترا للشرق، واحترقت الحائط الجنوبي للحرم القدسي الشريف، ونحلت إلى الأروقة السفلية للمسجد وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من ١٣ مترا، وأصبحت تعرض جدار الأقصى المبارك الجنوبي لخطر التصدع والانهيار.

٤- حفريات النفق الغربي بدأت عام ١٩٧٠، وتوقفت عام ١٩٧٤، ثم استؤنفت ثانية عام ١٩٧٥، واستمرت حتى أواخر عام ١٩٨٨، ووصلت إلى عمق يتراوح بين ١١ و١٥ مترا تحت منسوب الأرض، وطول نحو ٤٥٠ مترا، وارتفاع مترين ونصف مترا، وينتج عنها تصدع عدد من الأسبلة.

٥- حفريات أسفل حفريات الكولوميل وأرين بدأت عام ١٩٨١، حيث أعادت السلطات الإسرائيلية فتح النفق الذي اكتشفه الكولوميل وأرين سنة ١٨٦٧، ونتج عن فتح هذا النفق تشققات في الرواق الغربي للحرم الشريف فوق باب النفق.

٦- حفريات باب الأسود (باب الأسباط) أصرت إسرائيل عام

ولذا فإن فكرة الحفاظ التي تهدد الحرم القدسي الشريف هي شبكة الإنفاق التي يستمر حفرها تحت أساسه بالإضافة إلى استمرار عمليات الحفر والهدم التي جعلت الحرم القدسي فرس إلى أن يكون معلقا في الهواء.

ورغم أن كل ما تم العثور عليه جراء تلك الحفريات يدل على وجود آثار إسلامية، وبمعناها من العهد البيزنطي والروماني، فإن إسرائيل تواصل اعتداءاتها بالهدم والحفر والبحث والتنقيب في محيط المسجد الأقصى، ضاربة بعرض الحائط الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة بالأراضي المحتلة، لاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على أن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع ضمن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، فضلا عن تقرير رقم ٤٦٥ في عام ١٩٥٤، الذي يحظر التدمير أو ارتكاب أي أعمال عنوانية ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب، وما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ وبرتوكولاتها، التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، وقرارات اليونسكو التي اعتبرت القدس مدينة عربية، وصنفت ضمن لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر منذ عام ١٩٨٢.

### حفريات الأقصى .. إشكالات تدين الصراع

لا خلاف بشأن أن هذا الإصرار على اغتصاب الحرم القدسي بالذات له ما يبرره من نوافذ ذات أبعاد متشعبة ومتداخلة فهناك البعد السياسي، ويتمحور بإيجاز حول جعل القدس الثقيمة، بموقعها المتميز وتاريخها الممتد، عاصمة لإسرائيل وهناك البعد الاقتصادي الرامي إلى جعل الحرم مقصد السائحين الأكثر مردودا في التاريخ، لأن الطرف الإسرائيلي - بمحاولة فرض سيادته على الحرم القدسي والقدس الضيقة - إنما يريد أن يتحكم وسيطر على الحج المسيحي إليها، وعلى زيارة المسلمين لتقديس حجهم، وهو ما يعنى ثروات طائلة تقى من اتباع الدين المسيحي، والدين الإسلامي فضلا عن السياحة العالمية وغيرها من الأبعاد الثقافية، والتاريخية بيد أن ما سواد إعطاء الرخمل في هذا السياق - ولاسيما في هذا التوقيت - ما يتصل بتداعيات ومخاطر قصر الصراع على أحد أبعاده فقط ألا وهو البعد الديني، الذي لوحظ إفراد الأولوية له في سياق التصعيد الأخير ضد القدس.

وما ينبغي تذكيره مقدما في هذا السياق هو أن المكانة الدينية لحديقة القدس الشريف، وما تمثله من قدسية لكافة الديانات السماوية، هي من قبيل المسلمات، ولا خلاف حولها، غير أن ما تعصب القدس من مكانة في الفهم والمعتقد الديني والأيديولوجي الصهيوني قد تلازم مع سياساتها الهادفة إلى اقتلاع الجنود الإسلامية والعربية من بيت المقدس، والبأس جرائها ثوبا دينيا، فهي تقوم بتعبئة اليهود داخل إسرائيل، وفي مختلف أماكن وجودهم ليلتموا حول شعار إعادة بناء هيكل سليمان، وتوبا مع اليهود أشياح كنائس مسيحية - صهيونية منتشرة في الغرب، وخصوصا في الولايات المتحدة، حيث صادفت هذه الأهداف توافقا مع أفكار بعض الأوساط المسيحية الغربية التي تعتبر بناء الهيكل خطوة ضرورية تستبق عودة المسيح، مثل أعضاء طائفة القلقون الأمريكية الذين يؤمنون بأن الانتصار فوق جبل الهيكل

(الحرم الشريف)، وتفجيره سيقود لمولد يسوع المسيح من جديد وعلى الرغم من أن ذلك يتنافى وصلب العقيدة اليهودية التي مازال أهلها ينتظرون مجيء المسيح المخلص، ولا يعترفون بعيسى بن مريم نبيا، فإنهم لا يرون غضاضة في الاستفادة من الدعم المالي الذي توفره لهم هذه الجماعات والمنظمات في صراعهم على القدس.

وإمعانا في تبيين الصراع، فإن بعض الكتاب الإسرائيليين قد عمدوا إلى تأكيد تلك الصيغة باعتبار أن قضية القدس ذات أبعاد دينية وتاريخية بالأساس، وأنه من الطبيعي بعد ٤٠ عاما من احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ أن يكون (جبل الهيكل) "الحرم القدسي" تحت السيطرة الإسرائيلية - اليهودية التامة، وهو ما أثار حفيظة المسنولين الفلسطينيين، وفي مقدمتهم رجال الدين، وانعكس مباشرة على العالمين العربي والإسلامي، مهددا باستعمال انتفاضة ثالثة مرتكزة على أساس ديني بحث، فضلا عن الإثارة لنعرات الصراع الديني القومي بين العرب واليهود.

ومن ثم، فإن التحركات التي أقدمت عليها إسرائيل، فجر يوم ٦ فبراير ٢٠٠٧، على أبواب المسجد الأقصى والمناطق المحيطة، لها تداعياتها التي يمكن أن تفجر صراعا جديدا "ديني" الطابع يضاف إلى الصراعات ذات الطابع المناظر، وتهدد استقرار المنطقة، لاسيما في العراق التي فقد الصراع بشلتها صبغة السياسية الأمنية ليتحول إلى صراع طائفي ديني الأبعاد، فضلا عن تجدد روح الانقسام الطائفي الديني على المستوى اللبناني، الأمر الذي يندثر بسقوط الشرق الأوسط في هوة الحروب الدينية، وما يستتبع ذلك من تفتت للمنطقة، وهو ما أدرك خطورته "عوفير شيف" المحاضر في قسم "التاريخ" بجامعة "بن جوريون" - في مقالة بصحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٤ فبراير - حين أكد أن إسرائيل ستدفع ثمنا باهظا للغاية إذا استغلت عنصر التعصب الديني كاداة للمضغ على العالم العربي، إذ إن المس بمشاعر المسلمين الدينية من شأنه أن يقود ذلك إلى إعلان ما يسمى عند بعض دولهم، وبالتالي فسيكون من الصعب للغاية التغلب على تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي سيتحول من صراع سياسي يتصل بقضايا أنية، إلى صراع ديني - استراتيجي يرتبط بقضايا تاريخية ومستقبلية.

وفي مقابل الإيمان المطلق بأن الصراع ديني بالأساس، ثمة فريق آخر يلود وجهة نظر مفادها أنه مادامت القدس الشرقية محتلة، فالأقصى هو قضية سياسية أولا، وإن حصر هذا العلم الحضاري التاريخي في هذه الحال، ضمن إطار الشعائر الدينية فإنه من الأفضل لإسرائيل ويتم التذليل على وجهة النظر تلك والمقدسات عموما، ضمن إطار وحيد هو الشعائر الدينية، وحسمه في هذا الإطار وليس عبر مفاوضات سياسية مع قيادة الشعب الفلسطيني، لأن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل إذا قررت المؤسسة العسكرية عدم الاقتراب من تلك المقدسات، لكنها في الوقت نفسه أبقت القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكري، فهل سينتهي هذا الأمر من تلك المقدسات باعتبار أن مس حرمة الأقصى حقيقة تكمن في مواصلة إسرائيل ضرب

أوردته البيان الصادر عن الجامعة العربية في السياق ذاته. وبعض التحركات التي لم ترق إلى مستوى الإجراء العملي من هذه الدولة أو تلك

ولعل من أهم معالم المشهد المذكور الموقف المتخاذل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وتقاوسها عن اتخاذ إجراءات فورية لوقف أعمال الحفريات. وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وحماية حقوقه الثقافية، ومقدساته. كونها تشكل جزءا من التراث الإنساني العالمي. لاسيما وأن سلطات الاحتلال تزعم أنها قد نسقت هذه الإجراءات مع الجهات ذات العلاقة. بما فيها المنظمة المذكورة

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: هل سيقنصر دورنا، كمعرب ومسلمين، على الطلب من الغير دائما الإقدام على اتخاذ القرار المناسب. وهو ما يسفر في معظم الأحيان عن المزيد من تجاهل العالم لقضايانا، وتكريس عزل وتهويد القدس؟

فالقدس. وفي القلب منها الأقصى. هي الحلقة الأخطر في الصراع. وبناء عليه، فإن الحكومات العربية والإسلامية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العمل ضمن استراتيجية واضحة ومحددة لمواجهة المخاطر التي تتهددهما. قوامها:

- تنسيق خطط العمل. وبلورة مشروع فلسطيني عربي - إسلامي تشترك فيه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني معا، وتفعيل دور الأخيرة في العالمين العربي والإسلامي بالاحتجاج بشتى الوسائل ضد الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم القدسي. وحث حكوماتها على التحرك.

- توظيف العلاقات العربية والإسلامية لتشكيل ضغط على الكيان الإسرائيلي لإجباره على التراجع عن غطرسته. والتوقيع به أو استخدام أسلحة الضغط الفعالة كمقاطعة البضائع القائمة من الدول الداعمة له.

- عقد مؤتمر دولي حول القدس. باعتبار أن القدس ليست قضية عربية فقط. وإنما هي قضية إسلامية ومسيحية أيضا. ومن ثم فهي قضية عالمية ينبغي إشراك العالم كله فيها.

- ممارسة الضغوط على الأمم المتحدة. ومطالبة جميع هيئاتها وفعاليتها بالتدخل الفوري لوقف الحفريات والهدم في محيط الأقصى. فقضية الأقصى ليست قضية فلسطينية بحتة. والكل يتحمل المسؤولية فيها. لاسيما مجلس الأمن المطالب بتحمل كافة المسؤوليات التي تقع على عاتقه. ومطالبة اليونسكو بالاضطلاع بدورها. واتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الحفاظ على الإرث الإنساني والحضاري لمدينة القدس. بما في ذلك تشكيل لجنة للتحقيق فيما تقوم إسرائيل بارتكابه من اعتداءات ضد المسجد الأقصى المبارك. ومنعها من العبث بالطابع التاريخي للمدينة المقدسة وهيبتها العربية

فالمحاولات الإسرائيلية للمساس بالمسجد الأقصى قديمة - حديثة. ليست وليدة الساعة. ولن تنتهي قريبا. ومن غير المتوقع توقفها في المستقبل دون التوقف عن الاستعداد عن النخلة عن حقوق ثابتة. لا نملك حق التفريط فيها.

هذه المسألة. ومنه شريحة واسعة من المصلين من الوصول إليه دعوت للاحتلال وهو يؤكد أن القضية سياسية أولا. وأن تركيز على البعد الديني يقتل عطيا من الشان السياسي الكامن في نصيب الأقصى. لأن من يقول إن الصراع ديني بالأساس هو نصيبا لأقصى. لأن نتوجه الإسرائيلي ليس احتلالا توسعيا. بل ديني. من يفتقر مع التوجه الأمريكي بأنه صراع أديان وثقافات لا يوجد معيار بحسبه. وليس صراعا بين قاطعتين استعماريين. ويصير مقاومين وطنيين

وبعد على تلك الرؤية. يبقى على الوطنيين الفلسطينيين فهمين. فهمين. فهم ترك الخطاب الإسرائيلي المتفرد بيطبق القضية. ويكتب تفصيل آخر في صراع أديان وثقافات. وعلى المتدينين الفلسطينيين الحذر من الوقوع - دون قصد - في فخ هذا الفهم. لأن القضية الفلسطينية كانت - ولا تزال - مسألة تحرر وهي في كل شيء. باعتبارها ليست شعائر فقط بل منهج حياة وحضارة وثقافة. لا يمكن أن تعارض إلا على أرضية من الحرية والسيادة الوطنية وضمان حرمة الأديان في القدس الشرقية مشروط بضمان التحرر الوطني الفلسطيني بما يشمل القدس الشرقية لأنت في أن وجهة النظر المذكورة لها وجاقتها وستقبلها. فإسرائيل توظف البعد الديني في القضية لخدمة هدف سياسي في المقام الأول. وصحيح أنه لا نقاش حول مكانة الأقصى الدينية بالنسبة إلى كل أصحاب الإيمان الديني. غير أن تركيز على البعد العقائدي فقط أو استبعادا تماما. لا يصب في صالح القضية بنية حال. لأن الصراع ضد القدس والأقصى هو صراع معقد متشابك تتداخل فيه الأبعاد السياسية. والدينية. والحضارية. والأثرية. والجغرافية. والاجتماعية. والأخلاقية. ويذكر هو صراع نكد من أن يتم قصره على بعد دون غيره.

### نفع الخطر عن الأقصى .. واستحقاقات الدور المفقود:

في كل اعتداء يقدم عليه الاحتلال في سيرة التهويد من مصادرة أراضي أو عقارات. أو تخييس واعتداء على المقدسات الإسلامية. عادة ما يكون السيناريو الذي يعقبه كالتالي: تقوم حافرات وتنطلق الاحتجاجات وبيانات الاستنكار والتنديد. سواء على المستوى الفلسطيني الداخلي. أو العربي والإسلامي لفترة تتراوح من ثلاثة أيام إلى أسبوع من الاحتجاجات ثم تهدأ الأمور. وتنتهي القضية. لتستيقظ على دوى اعتداء جديد

ولم تكن رعود الفعل التي أعقبت حفريات باب المغاربة. وعلى مختلف الصعد والمستويات. بمعزل عن تلك السيناريوهات المتوقعة. حيث السيطرة لمشهد دولي يخيم عليه صمت مخز مرعب يشي بالتواطؤ. وتباعد فواصل الخلاف مع الممارسات الإسرائيلية. وربة فعل باهتة من قبل معظم العرب والمسلمين. بلغت ذروتها باحتضار طاري للجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. لفرود الأولوية لـ الخيار الدبلوماسي. والابتعاد عن كل الإجراءات غير الدبلوماسية. بما فيها اقتراح إعلان الاعتماد على سلاح المقاطعة الاقتصادية. ومطالبة اللجنة الرباعية بالضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها. والتعاون مع مجلس الأمن. واليونسكو. ومحكمة العدل الدولية. ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لوقف هذه الاعتداءات. وهو ما كاد يتطابق مع ما

## أهم الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى

- ١٦ يوليو ١٩٤٨: قصفت القوات الإسرائيلية المسجد الأقصى وساحاته بخمس وخمسين قنبلة.
- ٢١ أغسطس ١٩٦٦: أقدم اليهودي الإسرائيلي مايكل روهان على إضرام النار في الجزء الجنوبي الشرقي للمسجد، الأمر الذي أسفر عن إحراق منبر صلاح الدين وجره كبير من المسجد الأقصى.
- ٧ يونيو ١٩٦٧: صادرت السلطات الإسرائيلية، إثر احتلالها الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧، مفاتيح باب المغاربة ولم تعد لها حتى الآن.
- ١٩ يونيو ١٩٦٩: استولت القوات الإسرائيلية على الزاوية الفخرية التي تقع في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة المسجد.
- ٢٨ يناير ١٩٧٦: قررت القاضية دوت أود من المحكمة المركزية الإسرائيلية أن لليهود الحق في الصلاة داخل الحرم.
- ١١ نوفمبر ١٩٧٩: أطلقت الشرطة الإسرائيلية وابلاً كثيفاً من الرصاص على المصلين المسلمين، مما أدى إلى إصابة العشرات منهم بجروح.
- ٢٨ أغسطس ١٩٨١: الإعلان عن اكتشاف نفق يمتد من أسفل الحرم القدسي يبدأ من حائط البراق.
- ٢١ أغسطس ١٩٨١: استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، مما أدى إلى تصدع خطير في الأبنية الإسلامية الملاصقة للصور الغربي.
- ٢ أبريل ١٩٨٢: اعتداء أثم على المسجد الأقصى المبارك يقوم به أحد الجنود الإسرائيليين ويدعى هاري جولدمان، إذ قام الجندي المذكور باقتحام للمسجد الأقصى وأخذ يطلق النيران بشكل عشوائي، مما أدى إلى استشهاد مواطنين وجرح أكثر من ستين آخرين.
- ١٢ مارس ١٩٨٢: اكتشاف عدة فتحات جديدة تحت الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى، يعتقد أن المتطرفين اليهود قاموا بحفرها أثناء محاولتهم اقتحام الحرم الشريف.
- ٢٩ مارس ١٩٨٤: انتهاء الدرع المؤدي إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى، حيث اكتشفت ثغرة طولها ثلاثة أمتار وعرضها متران وعمقها أكثر من عشرة أمتار، تؤدي إلى نفق طويل شقته دائرة الآثار الإسرائيلية بمحاذاة السور الغربي الخارجي للمسجد الأقصى، وتبعد من باب المغاربة حتى باب المجلس الذي يضم مكانة دائرة الأوقاف العامة، مما هدد عمارة المجلس الإسلامي الأعلى بالسقوط.
- ٩ أغسطس ١٩٨٩: سمحت الشرطة الإسرائيلية بإقامة صلوات للمعتدين اليهود على أبواب الحرم القدسي الشريف وذلك للمرة الأولى رسمياً.
- ٧ يوليو ١٩٩٦: حفريات إسرائيلية خطيرة تؤدي إلى اهتزازات في الحائط الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى.
- ١٤ سبتمبر ١٩٩٦: فتح نفق تحت السور الغربي للأقصى.
- ٤ أكتوبر ١٩٩٦: وضع الحواجز العسكرية على مداخل الأقصى، ومنع الشبان الذين تقل أعمارهم عن (٢٥) سنة من الوصول للصلاة في المسجد الأقصى.
- ٢٨ يناير ١٩٩٧: استمرار الحفريات الإسرائيلية من الجنوب للمسجد الأقصى باتجاه الغرب بارتفاع ٦-٩ أمتار.
- ٦ مايو ١٩٩٧: نشر مخطط إسرائيلي لتوسيع ساحة البراق الصغير في حي الواد الذي يحاذي الحائط الغربي للمسجد الأقصى وسط حي عربي.
- ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧: محاولة مجموعتين من المتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى عبر بوابتي السلسلة والأسياط.
- ٢ أغسطس ١٩٩٨: محاولتان للمتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة وباب القطانين لأداء الطقوس الدينية.
- ٢ أكتوبر ١٩٩٩: قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك بافتتاح ممرج في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك بهدف قيام المتطرفين اليهود بأداء الطقوس الدينية الخاصة في هذا المكان.
- ٢٨ فبراير ٢٠٠٠: في تحدٍ سافر لمشاعر المسلمين، قام شارون بتدريس المسجد الأقصى فنار أهل فلسطين في انتفاضة شاملة ما زالت مشتعلة حتى اليوم سيط فيها آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى.
- ٩ فبراير ٢٠٠٤: قامت جمعية "العاد" الاستيطانية بالاستيلاء بالقوة على ١٦ منزلاً في قرية سلوان، المحاذية للمسجد الأقصى المبارك في حملة لتهويد محيطه.
- ١٥ فبراير ٢٠٠٤: انتهاء جزء بمساحة ١٠٠ متر من الطريق المؤدي إلى باب المغاربة، أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى.
- ١٨ مارس ٢٠٠٤: قامت سلطة الحدائق الإسرائيلية بهدم جزء من سور مقبرة الرحمة المحاذية للمسجد الأقصى، والتي تحوي قبوراً للصحابية الكرام والتابعين والعلماء المشهورين من السلف الصالح.
- وفي ٤ يوليو ٢٠٠٤: أُنشئت من مسجد البراق بخان في ساحات الأقصى ناتج عن حريق متعمد في الأنفاق التي تم حفرها أسفله.
- ٢٤ مارس ٢٠٠٥: مجموعة مسيحية متطرفة - تؤمن بأن نزول السيد المسيح لن يكون إلا بعد بناء الهيكل المزعوم - تضع صليباً على باب قبة الصخرة في المسجد الأقصى وتسكب الخمر على الصليب، وتؤدي شعائر شبيهة أمامه.
- ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥: أهالي مدينة القدس يكتشفون أنفاقاً جديدة متشعبة يستخدمها المستوطنون اليهود، توصل إلى أسفل باحات المسجد الأقصى.
- ١١ ديسمبر ٢٠٠٥: حكومة الاحتلال تقر ميزانية تقدر بـ ٦٨ مليون شيكل (نحو ١٥ مليون دولار) لترميم وتطوير ساحة المبكى (البراق) وتشمل خطة التطوير (البراق) والذي بلغ في عام ٢٠٠٥ وحده خمسة ملايين زائر.
- ١٢ مارس ٢٠٠٦: موشيه كاتساف، بطالب بتنفيذ حفريات أسفل حائط البراق بهدف ربط جزيء الطريق الهيروديانى - حسب قولهم - الممتد أسفل حائط البراق، متخطياً الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، وصولاً إلى القصور الأموية، ومنطقة سلوان جنوب المسجد الأقصى.
- ١٨ يونيو ٢٠٠٦: بعد ١٨ عاماً من الحفريات الأثرية غرب حائط البراق، يشن الاحتلال مركزاً جديداً لليهود الزائرين في حائط البراق تحت اسم سلسلة الأجيال، وحتى يومنا هذا.
- ١٢ أغسطس ٢٠٠٦: السلطات الإسرائيلية تطرح منافسة لهدم طريق باب المغاربة الملاصق للجدار الغربي للمسجد الأقصى، والمفضى إلى باب المغاربة، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المسجد.

المصدر:

التاريخ الكامل للاعتداءات موثق على الصفحات التالية:

- من يدفع عن الأقصى خطر التهويد [alhourriah.org/www](http://alhourriah.org/www)

- الاعتداءات على الأقصى في ٢٠٠٤ [www.islamway.com](http://www.islamway.com)

- أهم الاعتداءات الصهيونية ضد الأقصى خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ [www.ouraqsa.com](http://www.ouraqsa.com)



## المصادر:

محمد سليم العوا، خراقة جانط المبكى عند اليهود، المركز الفلسطيني للإعلام، \* مارس ٢٠٠٥

[www.palestine-info.info](http://www.palestine-info.info)

عشام مفاع، الأقصى صخرة وطنية، شبكة الانترنت للإعلام العربي، ١٥ فبراير ٢٠٠٧

[www.amin.org/look/amin/article](http://www.amin.org/look/amin/article)

- سري الفتوة، تهويد القدس .. النكبة الكبرى للشعب الفلسطيني، صحيفة الحقائق، ١ مارس ٢٠٠٧

[www.alhaqaeq.net](http://www.alhaqaeq.net)

- عيسى القدومي، حفريات تهويد القدس تطلق الإنذار الأخير، مجلة الفرقان، ١ مارس ٢٠٠٧

[www.al-forqan.net](http://www.al-forqan.net)

- زياد اللهالية، نحن مسئولون عن تهويد الأقصى، الحوار المتمدن، ١٢ فبراير ٢٠٠٥

[www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)

- الياس سحاب، تهويد القدس في ظل الانقسام الفلسطيني، موقع جريدة الشعب، ١٠ فبراير ٢٠٠٧

[www.alshaab.com](http://www.alshaab.com)

- احمد صلاح بهنسي، كتاب إسرائيليون: إسرائيل تعيد تدين الصراع من جديد، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

[www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

- كارثة جديدة تهدد أولى القبلتين، ٦ فبراير ٢٠٠٧

[www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

- دراسة أكاديمية تحذر من خطر التزوير الحضاري والتاريخي الصهيوني في القدس، ١٥ مارس ٢٠٠٧

[www.palestine-info.info](http://www.palestine-info.info)

- الحفريات الإسرائيلية في القدس تهويد برسم اختلاق التاريخ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥

[www.sawt-alhaq.com/ar](http://www.sawt-alhaq.com/ar)

- حفريات باب المغاربة الهدف طمس الحقائق وتزوير التاريخ، ٨ فبراير ٢٠٠٧

[www.paltoday.com](http://www.paltoday.com)

- مجلة الحياة الجديدة، ٣ فبراير ٢٠٠٧

[www.alhayat-j.com/details](http://www.alhayat-j.com/details)

- جريدة الحياة، ١٧ فبراير ٢٠٠٧

- جريدة الحياة، ٢٢ فبراير ٢٠٠٧

- جريدة الاهرام، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

# إفريقيــــــــــــــــا

## الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال

د. أحمد إبراهيم محمود \*

تدلل الحرب الصومالية، التي وقعت بين القوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية، على عمق التداخل العضوي الكثيف بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية لهذا الصراع، بحيث لم يكن بروز اتحاد المحاكم الإسلامية، كقوة رئيسية مهيمنة في مقديشو ومناطق وسط وجنوب الصومال، مجرد تطور داخلي محدود في مسار الصراع الصومالي، وإنما كان تحولا استراتيجيا في ميزان القوى بين أطراف الصراع، على نحو أثار اهتماما غير مسبوق بهذا الصراع من جانب أطراف دولية وإقليمية عديدة، لاسيما الولايات المتحدة وإثيوبيا، والتي شعرت بتهديد جسيم من هذا التطور على خلفية الحرب على الإرهاب، وهو ما استتبع تدخلا عسكريا واسع النطاق من إثيوبيا المدعومة من الولايات المتحدة لتدمير القدرة العسكرية للمحاكم الإسلامية وإخراجها من الساحة السياسية الصومالية.

في مواقف القوى الدولية والإقليمية المعنية بالمسألة الصومالية، وطبيعة مدركات التهديد التي بلورتها في ظل هذا التطور، ثم المسارات التي اتخذها الدور الدولي إزاء الصومال، وصولا إلى اندلاع الحرب ذاتها، مع رصد وتحليل التحولات التي أفرزتها هذه الحرب، والتركيز بشكل خاص على الفرص والقيود أمام عملية المصالحة الوطنية الصومالية في مرحلة ما بعد الحرب.

### ١- مدركات التهديد الدولية والإقليمية إزاء المحاكم:

يتمثل المفتاح الرئيسي للتحولات الرئيسية في المسألة الصومالية، خلال عام ٢٠٠٦، في الظهور المفاجئ لاتحاد المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية، وهو تطور يبدو أنه لم يكن مخططا بشكل كامل من جانب المحاكم، وإنما جاء نتاجا لتطورات الصراع بينها وبين قادة الفصائل المسلحة. فقد كانت المحاكم الإسلامية قد ظهرت في مقديشو

وكان من نتيجة هذا التداخل الشديد للتداعيات الداخلية والخارجية التي نجمت عن بروز المحاكم الإسلامية أن ازدادت كثافة الدور الدولي والإقليمي في الصراع الصومالي، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، للمرة الأولى من نوعها منذ تجربة التدخل الدولي الفاشلة في الصومال خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بل ربما كان التدخل الدولي والإقليمي في الصومال في عام ٢٠٠٦ يفوق نظيره سالف الذكر من حيث حدة والتداعيات الفاجئة عنه.

ويطلب فهم الأبعاد الإقليمية والدولية للحرب الصومالية التعرف بصورة سريعة على طبيعة التطورات الرئيسية على الساحة الصومالية، بدءا من سيطرة المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو في يونيو ٢٠٠٦، وما نتج عن ذلك من تحولات في الديناميات الداخلية للصراع، وما أفرزه ذلك أيضا من تحولات

(٥) رئيس تحرير سلسلة دراسات استراتيجية، مركز لدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمم المتحدة.

## ضعيف وهامشي على الساحة الصومالية.

وكان الشعور بالتهديد من جانب الحكومة إزاء المحاكم عائداً إلى أربعة متغيرات رئيسية هي: الخشية من توسيع المحاكم لنفوذها على حساب الحكومة، والعداء الأيديولوجي والانتهاكات الموجهة للمحاكم بالارتباط بتنظيم القاعدة، ورفض قادة الحكومة تقاسم السلطة مع المحاكم، والتحريض الإثيوبي للحكومة ضد المحاكم.

لقد تضافرت هذه المتغيرات الأربعة من أجل توتير العلاقات بين الحكومة والمحاكم بصورة تدريجية، مع تضائل فرص الحوار والمصالحة بينهما لصالح تصاعد احتمالات المواجهة والصراع المسلح. ويأتي في مقدمة هذه المتغيرات إبراز قادة الحكومة أن بروز المحاكم قد أحدث خللاً جسيماً في ميزان القوى الداخلية لصالح المحاكم، بحيث باتت لدى المحاكم القوة التي تمكنها من توسيع نفوذها لمناطق أوسع في البلاد، بما في ذلك إمكانية قيامها بالسيطرة على العاصمة المؤقتة والإطاحة بالحكومة الانتقالية، ومن ثم السيطرة على الحكم في البلاد.

أضف إلى ذلك أن المشروع الأيديولوجي والسياسي الذي تتبناه المحاكم كان يواجه برفض شديد من جانب الحكومة الانتقالية، إذ يقوم هذا المشروع على تأكيد محورية تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية في الصومال، وهو ما كان يلقى رفضاً شديداً من جانب الكثير من الفعاليات السياسية الأخرى في الصومال، والتي زادت من جانبها اتهامات للمحاكم بأنها تتبنى النموذج الطالباني لتطبيق الشريعة الإسلامية، وبأنها ترتبط بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة، وبأنها تعزز تحويل الصومال لبؤرة جديدة للإرهاب، مع الاستناد في تلك المزاعم على أن عبداً من قادة المحاكم هم من الإسلاميين المتطرفين.

وكان من نتيجة ذلك أن بات من الصعب إدماج المحاكم الإسلامية ضمن هيكلية المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بسبب الاختلافات الحادة في الرؤية والتوجه السياسي. إذ على الرغم من أن تلك المؤسسات تضم ممثلين لكافة العشائر الصومالية في إطار التوافق المجتمعي الذي نشأ من خلال اتفاق نيروبي، فإن المحاكم الإسلامية لم تكن مشاركة فيها، لأنها لم تكن موجودة ككيان سياسي موحد وقت إبرام ذلك الاتفاق، ثم بات من الصعب إدماج المحاكم ضمن تلك المؤسسات، لأنها تتبنى مشروعاً أيديولوجياً يتناقض إلى حد كبير مع طبيعة العملية السياسية الانتقالية التي تجري في الصومال.

ومما زاد من صعوبات الإدماج أن تعقيدات عديدة أحاطت بمسألة تقاسم السلطة بين المحاكم والحكومة الانتقالية، لعل أبرزها أن عملية تقاسم السلطة كانت سوف تظوى، إذا نفذت بالفعل، على منحية بعض كبار مسؤولي الحكومة، من أجل إعطاء مفاصلهم لمثل المحاكم، بما في ذلك منصب رئيس الحكومة، وهو ما أدى بالتالي إلى حرص أولئك الذين سوف يفقدون مناصبهم على إشغال محادثات الخرطوم. وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الله يوسف كان قد أبدى استعداده في الجولة الثانية من مباحثات الخرطوم للقبول بمطالب المحاكم بشأن تقاسم السلطة، فإن بحث هذه المسألة جرى تأجيله إلى الجولة الثالثة التي كان مقرراً لها

منه. وقد عقب فترة قصيرة من الإطاحة بنظام سياد بري في ١٩٩١، وما أعقب ذلك من انهيار الدولة وغياب حكومة مركزية موحدة هي حلف الأمن والنظام، وتقديم الخدمات العامة بحرية وعلى الرغم من الفكسات العديدة التي مرت بها حكمها، ظلت تطور بصورة تدريجية، عبر قيام كل عشيرة بمحاكمة شرعية خاصة بها، بحيث وصل عددها إلى نحو ١٠٠ محكمة لكل منها هيئة قضائية ومليشيا مسلحة ونظام العمل الخاص به.

وبما كانت كل محكمة تعمل بشكل منفصل عن غيرها، فقد أدى في عام ٢٠٠٤ توحيدها معاً من خلال ما عرف بـ "اتحاد محكمة الشريعة" - وهو ما زاد بقوة من قوة ونفوذ هذه المحاكم، وجعلها ماعلاً رئيسياً على الساحة الصومالية. وعلى الرغم من أن الحكم لم يتجه منذ ذلك الحين نحو توسيع نفوذها أو الدخول في صراع مع قادة الفصائل المسلحة في دوائر نفوذهم المختلفة في مقديشو، فإن قادة الفصائل هم الذين شعروا بالتهديد من هذه المحاكم، بينما اتهموها بأنها تسعى إلى إقامة دولة إسلامية في الصومال، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة. وأقام قادة المحاكم تحالفاً مع الولايات المتحدة لمواجهة المحاكم، من خلال ما عرف بـ "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" الذي تأسس في فبراير ٢٠٠٦.

وقد تفاقم الصراع بين المحاكم الإسلامية وقادة التحالف المذكور، بعدما بدأ الأخير في اغتيال أو اختطاف إسلاميين تنتمي للمحاكم، وتسليمهم لنزول مجاورة. إلا أن المحاكم الإسلامية تمكنت عقب ثمانية اشتباكات رئيسية من إلحاق لهزيمة بقادة الفصائل، وتمكنت المحاكم من السيطرة على العاصمة مقديشو، وطردت منها الميليشيات المسلحة، وتمكنت من توحيدها للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، وهو التطور الذي دشّن للحكم كقوة رئيسية على الساحة الصومالية، إن لم تكن القوة الأكثر عدداً ونفوذاً وتسليحاً من بين كافة أطراف الصراع، كما يحدث في أن تكتسب شعبية واسعة عبر نجاحها في إعادة الأمن والاستقرار والخدمات العامة إلى العاصمة مقديشو.

هذا التطور أثار شعوراً بالتهديد من جانب العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، لاسيما الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا والولايات المتحدة. فقد شعرت الحكومة الانتقالية بالتهديد، لأن المحاكم باتت قوة رئيسية فاعلة على أن تفرض عونها - إذا أرادت - على كافة أرجاء الصومال، بينما كانت الحكومة تعاني من الضعف والمزلة. إذ كانت هذه الحكومة قد تشكلت بموجب اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية الصومالية لعام ٢٠٠٢، والذي أقرت توافقاً عشائرياً واسعاً، جرى بموجبه اختيار عبد الله يوسف رئيساً انتقالياً للبلاد، ثم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة علي محمد جعدي ومع أن الرئيس والحكومة يتمتعان بالشرعية، وحصل على الاعتراف الدولي، فإنهما عانا من الضعف، لدرجة أنهما عجزا عن الانتقال إلى العاصمة مقديشو، بسبب حالة انعدام الأمن، وأقامت المؤسسات الانتقالية ككل في عاصمة مؤقتة في مدينة بيدارة الواقعة جنوب غرب الصومال، على مقربة من الحدود مع إثيوبيا، كما تحولت الحكومة خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٤ ويناير ٢٠٠٦ إلى مجرد طرف

أواخر أكتوبر ٢٠٠٦، ولكنها لم تعقد أصلاً بسبب تقادم الخلافات بين الجانبين، مما حال دون اختبار مدى جدية موقف الرئيس والحكومة بشأن مسألة تقاسم السلطة.

والعامل الأخير وراء شعور الحكومة الانتقالية بالتهديد من المحاكم الإسلامية يتعلق بالتحريض الإثيوبي للحكومة ضد المحاكم في إثيوبيا. شعرت بتهديد جسيم من بروز المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة في الصومال، بسبب العداء التقليدي بين إثيوبيا وتيار الإسلام السياسي في الصومال عموماً. وخشية إثيوبيا بالتالي من أن المحاكم قد تقوض الترتيبات السياسية القائمة في الصومال، بما يترتب على ذلك من الإطاحة بحلفائها وأصدقائها الموجودين في السلطة الانتقالية، وإقامة دولة إسلامية تنصيب إثيوبيا العداء، وإعادة فتح ملف إقليم الأرجادين الذي تحتله إثيوبيا وتعتبره جزءاً من أراضيها. كما تخشى إثيوبيا من أن بروز المحاكم وانتعاش تيار الإسلام السياسي في الصومال ربما يترك انعكاسات سلبية على سلوك وتوجهات القوميات الإسلامية داخل إثيوبيا ذاتها.

وبالمثل، كان بروز المحاكم الإسلامية على الساحة الصومالية بمثابة انتكاسة للسياسة الأمريكية، لأن الولايات المتحدة كانت - كما نكرنا - تدعم أمراء الحرب المنضوين في إطار تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، لأنها كانت تتهم قادة المحاكم بالضلوع في أنشطة تنظيم القاعدة المضادة للولايات المتحدة، لاسيما تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، ويأت المحاكم تقوى ثلاثة من عناصر القاعدة الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال دولية من السلطات القضائية الأمريكية لمشاركتهم في التفجيرات المذكورة، وهم: أبو طلحة السوداني، وفضل عبد الله محمد، وصالح نهبان. ولذلك، فقد وقفت إدارة جورج بوش وراء إنشاء التحالف المذكور، ثم كانت هزيمة هذا التحالف هزيمة للإدارة الأمريكية ذاتها، وهو ما وضع الاستخبارات المركزية الأمريكية في حرج شديد، لأن حلفاءها الرئيسيين الذين راهنت عليهم في الصومال قد هزموا هزيمة منكرة. بل بدا واضحاً وقتذاك أن السياسة الأمريكية أدت إلى عكس المستهدف منها تماماً.

وعلى الرغم من الإحباط الذي عانت منه السياسة الأمريكية عقب سيطرة المحاكم على مقديشو، فإنها واصلت توجيه الاتهامات للمحاكم بأنها تؤوي عدداً من المتطرفين الأجانب في الصومال. وكان مسئولو الإدارة الأمريكية يعتبرون أن وجود هؤلاء المتطرفين في الصومال يمثل تهديداً فعلياً للمصالح الأمريكية والدولية، ليس فقط في الصومال، ولكن على امتداد منطقة القرن الإفريقي. فضلاً عن اتهامهم للشيوخ طاهر حسن عويس، رئيس مجلس شوري المحاكم الإسلامية، بأنه رجل القاعدة في الصومال.

وهي مواجهة مدركات التهديد هذه، فإن المحاكم بدورها كانت تشعر بالتهديد من جانب تلك الأطراف، إذ كانت تشعر بالتهديد من الولايات المتحدة، لأنها كانت قد دعمت بالفعل خصومها من أمراء الحرب. كما كانت تشعر بالتهديد من إثيوبيا، لأنه كانت هناك في السابق صراعات دامية بين إثيوبيا وما كان يعرف بـ "جماعة الاتحاد الإسلامي"، التي تعتبر الجملة الأم للمحاكم

الإسلامية. كما شعرت بالتهديد من الحكومة الانتقالية التي اتجهت للاستقواء بإثيوبيا ضد المحاكم، عللوة على أن مسئولى الحكومة تبثوا منذ البداية خطاباً شديداً للتهمة من المحاكم الإسلامية، يقوم على أن توسيع نفوذ المحاكم الإسلامية يمثل خطراً داهماً على أمن الصومال واستقراره، مع التهديد بالتطرف والارتباط بتنظيمات الإرهاب الدولي، لاسيما تنظيم القاعدة.

هذه المدركات سألقة الذكر شكلت أساس الحركة التي قامت بها تلك الأطراف طيلة النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وكان من شأن التهديدات المتبادلة - سألقة الذكر - أن نشأت تفاعلات ضخمة بصورة أفرزت أزمة ثقة حقيقية فيما بين تلك الأطراف. مما أضاف تعقيدات إضافية أمام الجهود التي حاولت تقييد المواقف فيما بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية، وقوداً أدى إلى حدوث تداخل شديد بين التحركات السياسية والعسكرية العديدة التي جرت على هامش الصراع، الأمر الذي يمكن يتضح بدرجة أكبر لدى رصد وتحليل مسارات الحركة الخفية التي تطورت من خلالها تفاعلات المسألة الصومالية.

## ٢- مسارات الدور الإقليمي إزاء الصومال

تنوعت مسارات تطور المسألة الصومالية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ بين مسار التسوية والمصالحة الوطنية التي جرت من خلال مفاوضات الخرطوم برعاية جامعة الدول العربية، وبين استعدادات عسكرية متنوعة، سواء تلك المتعلقة بترتيبات نشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال أو المتعلقة بتنسيق قوات إثيوبية إلى العاصمة المؤقتة بيداو لحماية الحكومة الانتقالية.

وكانت الظاهرة اللافتة للانتباه تتمثل في أن هذه المسارات كانت تتحرك بالتزامن مع بعضها بعضاً، بحيث بدا كما لو أن هناك سياقاً غريباً بين من يسعىون للإسراع بتحقيق مصالح وطنية تضمن تسوية الخلافات القائمة بين الحكومة، ومن يسعىون لإشعال الموقف عبر تأجيج الصراع وتغليب خيار التصعيد العسكري على خيار المصالحة. وكانت تطورات الأوضاع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ تشير إلى أن الخط العام للأحداث يسير إجمالاً نحو التصعيد المستمر، وإن كان هذا التصعيد يسير أحياناً ببطء، بينما تتسارع حدته في أحيان أخرى، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن اندلاع المواجهة العسكرية بين الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا والمحاكم الإسلامية.

لقد كان المسار الأول للأنوار الإقليمية في الصومال يتمثل في تسريع عملية نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال. ومع أن هذه المسألة كانت مطروحة بقوة منذ إبرام اتفاق نيروبي لعام ٢٠٠٤، إلا أنها كانت قد تعثرت بشدة نتيجة للانقسامات التي برزت بشأنها في البرلمان الانتقالي في عام ٢٠٠٥، مما أدى لتجميدها تماماً في ذلك الحين. وعقب سيطرة المحاكم الانتقالية على مقديشو في يونيو ٢٠٠٦، سارعت الحكومة الانتقالية إلى تقديم مشروع قانون الأمن الوطني الصومالي إلى البرلمان الانتقالي، ويتضمن الموافقة على نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال، من دون مشاركة دول جوار الصومال فيها. وكان الواضح شاماً أن الغرض من هذه الخطوة من جانب

في بدء تدفق قوات إثيوبية إلى العاصمة المؤقتة بيداوا، فيما يمثل المسار الثالث الرئيسى للأنوار الإقليمية في المسألة الصومالية، وهو مسار تحيط به درجة عالية من الغموض، لأن الحكومة الانتقالية والحكومة الإثيوبية دأبتا دوماً على نفى وجود قوات إثيوبية في الصومال، ورغم تأكيدات مراسلى الصحافة الأجنبية وشهود العيان المحليين.

لقد جرت مسألة دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال بصورة متدرجة، إذ اهتمت حكومة أديس أبابا في بادئ الأمر بتأمين حدودها مع الصومال عبر نشر ٢٠ ألف جندي إثيوبي على الحدود الإثيوبية - الصومالية، عقب سيطرة قوات المحاكم على مقديشو، تحسباً لآى تطور في الموقف السياسى - العسكرى في الصومال. وفي مرحلة ثانية مباشرة، قامت بإرسال قواتها إلى العاصمة المؤقتة بيداوا، وفي بعض مناطق جنوب غرب الصومال، لدرجة أن بعض التقارير تحدثت منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ عن أن القوات الإثيوبية احتلت مدينة واجد الصومالية، وبدأت منذ ذلك الحين في استخدام المطار الموجود بها لنقل المزيد من قواتها إلى الصومال.

والأمر المهم للغاية هنا هو ذلك المتعلق بالدافع وراء نشر قوات إثيوبية في بيداوا ومحيطها، في الوقت الذى كانت تجري فيه عملية تفاوضية بين الحكومة والمحاكم، والواضح هنا أن بعض كبار مسئولى الحكومة الانتقالية، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة على محمد جيدي، كانوا قلقين للغاية من الخلل الشديد في ميزان القوى الداخلية، لصالح المحاكم الإسلامية، التى كان يمكنها أن تقوم في أى لحظة بالتحرك من أجل الإطاحة بالحكومة والسيطرة على الحكم، بحكم أنه لم يكن هناك داخل الصومال من يستطيع أن يتصدى للمحاكم، إذا قررت ذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع كان يعطى للمحاكم قوة تفاوضية كبيرة في محادثات الخرطوم، مما قد يشجعها على التمرد في فرض شروطها في تلك المحادثات، الأمر الذى خلق أمام كبار مسئولى الحكومة الانتقالية معضلة سياسية وأمنية خطيرة كان من المتعين البحث عن حل لها.

ولم يكن من الممكن للحكومة الانتقالية انتظار قدوم قوات حفظ السلام الإفريقية، لأن ذلك يحتاج لترتيبات معقدة ومشاورات طويلة، مما يستغرق وقتاً ثميناً لا تستطيع الحكومة أن تضيقه. ولذلك، جرى التفكير في الاستعانة بقوات تدخل إثيوبية لحماية الحكومة الانتقالية، ولتحديد التفوق العسكرى للمحاكم. بل ومن غير المستبعد هنا أن تكون إثيوبيا هي التى اقترحت على حلفائها في الحكومة الانتقالية تزويدهم بقواتها لحل المعضلة الأمنية التى كانوا يواجهونها، لاسيما وأن ذلك كان يتطابق تماماً مع موقف إثيوبيا التى كانت تسعى إلى تقوية خط التشدد ضد المحاكم، وإلى إفشال جهود التسوية والمصالحة الوطنية.

ولكن الثابت مع ذلك أن مسألة استخدام قوات إثيوبية لبيداوا لم تكن تعطي بإجماع داخل بنية السلطة الاتحادية الانتقالية، إذ بدأت هذه المسألة بمبادرة من رئيس الحكومة على محمد جيدي في يوليو ٢٠٠٦، ومن دون استئذان أو مشاورة الرئيس عبد الله يوسف الذى كان غائبا في جولة خارجية، والذى فوجئ عقب عودته بوجود القوات الإثيوبية في بيداوا، مما تسبب في حدوث

لحكومة يتمثل في الاستفواء، بقوات حفظ السلام الإفريقية خصيصاً، يبرز القوى الداخلى في الصومال، ولتحديد التفوق لتحت المحاكم من تحقيقه عقب نجاحها في القضاء على قوة قوة المصالح المسلحة، وبرورها كقوة رئيسية مهيمنة في ساحة حروب ووسط الصومال.

وفى مسارعة الحكومة إلى نقل ملف قوات حفظ السلام الإفريقية إلى صدارة الإيجاد، بدءاً من اجتماع لوزراء خارجية في ١٣ يونيو ٢٠٠٦، حيث جرت الموافقة في هذا الاجتماع على طلب الرئيس عبد الله يوسف إرسال قوات حفظ سلام من دول المنطقة للصومال لمساعدة الحكومة في إعادة سلام والاستقرار، ثم شرعت جماعة الإيجاد عقب ذلك في حراك مشاوير مكثفة مع الاتحاد الإفريقى بشأن الأوضاع في الصومال، ركزت على بحث الإمكانات المتاحة لنشر قوات إفريقية لدعم لسلام في الصومال، وجرى الاتفاق خلالها على إرسال قوة خاصة إلى الصومال مكونة من الاتحاد الإفريقى وجماعة الإيجاد والشركاء، للاطلاع على التطورات في الساحة الصومالية.

وفى ذات مسارعة الحكومة الانتقالية لتحريك مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية إلى إثارة أزمة عنيفة بينها وبين تحط للمحاكم الإسلامية، إذ أدانت المحاكم هذا الموقف، ورفضت فكرة نشر القوات المنكورة في الصومال، وهددت بأنها سوف تتصنى بكل قوتها لهذه القوات إذا وصلت إلى الصومال، وأنها سوف تعتبرها طرفاً في الصراع. وكان ما سبق سبباً في تهيؤ جولة حوار أولية كانت قد جرت بين الحكومة والمحاكم في ١١ يونيو ٢٠٠٦، كما تسببت هذه المسألة في تأجيل الحملات الأمنية المتبادلة بينهما.

ومن أجل احتواء هذا الموقف المتوتر، سارع اليمين إلى الوساطة بين الحكومة والمحاكم لتهنئة الأجواء، وساعد ذلك بالفعل على تخفيف حدة التوتر بينهما، وعلى إدراك أهمية الحاجة لحوار معمق وتفصيلى بينهما لتسوية خلافاتهما. وهنا، نشأ مسار ثان للتفاعلات بشأن المسألة الصومالية، وهو مسار محادثات المصالحة الوطنية الصومالية التى جرت في الخرطوم برعاية الجامعة العربية، وهى المحادثات التى كانت جهود اليمين قد ساعدت في التحضير لها، ثم دخلت الجامعة العربية على الخط بعد ذلك، بالتعاون مع الحكومة السودانية.

وقد بدأت محادثات المصالحة الصومالية في الخرطوم منذ منتصف يونيو ٢٠٠٦، برعاية الجامعة العربية، وبمشاركة العديد من الأطراف الإقليمية والقومية، مثل الاتحاد الإفريقى ومنظمة الإيجاد، والعديد من الدول العربية والإفريقية. وفى ٢٢ يونيو ٢٠٠٦، جرى التوصل من خلال هذه المحادثات إلى اتفاق بين الحكومة والمحاكم، يتلف من ٧ بنود، أبرزها الاعتراف المتبادل بين الجانبين، ووقف الحملات العدائية بينهما، مع الاتفاق على مواصلة الحوار من خلال جولات لاحقة يتم خلالها تناول القضايا السياسية والأمنية الحيوية على الساحة الصومالية.

ولكن اتفاق الجولة الأولى من محادثات الخرطوم لم يمنع استمرار التوتر بين الحكومة والمحاكم، لاسيما مع نشوء تطور جديد على الساحة الصومالية منذ منتصف يوليو ٢٠٠٦، يتمثل

المشاركة في الجولة الثالثة من المفاوضات، حيث استمر المحاكم خروج القوات الإثيوبية من الصومال وعدم مشاركة كبير في رئاسة محادثات الخرطوم، بينما اشترطت الحكومة انسحاب قوات المحاكم من المناطق التي سيطرت عليها بعد إبرام اتفاق الترتيبات الأمنية في الجولة الثانية من المحادثات، الأمر الذي أدى إلى عدم انعقاد هذه الجولة أصلاً، برغم الجهود الضخمة التي بذلها الوسطاء العرب والأفارقة لذلك.

الثاني: يتمثل في استمرار تدفق القوات الإثيوبية للصومال حيث أعلنت الحكومة الإثيوبية منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ التزامها بحماية الحكومة الانتقالية في الصومال، وتبنت موقفاً يقوم على أنها لن تسمح لمليشيات المحاكم الإسلامية بالسيطرة على العاصمة المؤقتة، بيدوة، أو تهديد السلطة الاتحادية الانتقالية. واعتبرت ذلك خطأ أحمر بالنسبة لها، وأنها سوف تتأثر سلباً حالة حدوث ذلك - إلى إدخال قواتها المسلحة إلى الصومال، بر أجل "سحق" تلك المليشيات.

ومع استمرار التوتر بين الحكومة والمحاكم، لاسيما مع قيام المحاكم بتوسيع سيطرتها على العديد من المناطق في جنوب ووسط البلاد في شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٦، أعلن رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوى للمرة الأولى في أواخر أكتوبر أن بلاده أرسلت بضع مئات من قواتها للصومال لدعم الرئيس عبد الله يوسف في مواجهة المحاكم الإسلامية، وإن كان قد شدد على أن دور تلك القوات يقتصر على المهام التدريبية، وبدر أرسلت هذه القوات بأنه جاء رداً على إعلان المحاكم الجهاد ضد إثيوبيا ثم أعلن زيناوى في فترة لاحقة أن المحاكم الإسلامية تشكل خطراً واضحاً ودامماً على إثيوبيا، وحصل من برلمان بلاده على الموافقة على خطته لمواجهة ما وصفه بالخطر الداهم والمحقق للإسلاميين الصوماليين على الأمن القومي الإثيوبي.

ولكن هذا التدخل العسكري الإثيوبي في المسألة الصومالية تسبب في إسراع إريتريا بدورها للتدخل على نطاق محدود في الصراع الصومالي لصالح المحاكم الإسلامية، وذلك في ظل العداء المستحكم بين إثيوبيا وإريتريا على خلفية النزاع على إقليم بادمي الحدودي بينهما. وتحديث التقارير الصحفية منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ عن أن إريتريا أقامت جسراً جويًا بين أسمرة ومقديشو، وأرسلت أطقماً من الأسلحة والنخازن للمحاكم. وقد ازدادت وتيرة التدخل العسكري الإريتري في الصومال في الفترة اللاحقة، حيث تريد أن إريتريا أرسلت أعداداً غير محددة من جنودها للقتال إلى جانب المحاكم الإسلامية، إلا أن التدخل الإريتري يظل أقل بكثير من حيث كشافته ونوعيته من التدخل الإثيوبي.

الثالث: بدء عملية نشر قوات حفظ السلام الإفريقية، حيث استغرقت هذه المسألة وقتاً طويلاً، واحتاجت لمداولات مكثفة بين جماعة الإيجاد والاتحاد الإفريقي، للتباحث بشأن أعداد هذه القوات والترتيبات المالية واللوجيستية والعملية... وغيرها. ومع إعداد خطط نشر قوات إفريقية لحفظ السلام في الصومال، فإن ذلك لم يسفر عن خطوات عملية ملموسة، ناهيك عن أن هذه المسألة شهدت تبايناً في المواقف بين دول الإيجاد بين فريقين،

مشادة عنيفة بينه وبين رئيس وزرائه حول هذه المسألة. وتسببت هذه المسألة أيضاً في نشوء انقسامات عنيفة داخل السلطة الانتقالية، إذ كانت أحد أسباب استقالة عدد كبير من أعضاء الحكومة الانتقالية في أغسطس ٢٠٠٦. ومع أن هذه الاستقالات كان الغرض منها خلق حالة فراغ سياسي ويستدري لإخراج رئيس الحكومة على محمد جيدي، فإن ما حدث كان العكس تماماً، إذ وجد جيدي في تلك فرصة مثالية لتشكيل حكومة جديدة تضم وزراء أغلبهم من أصدقاء إثيوبيا، ومن المؤيدين تماماً لحظ التشدد ضد المحاكم الإسلامية.

ومنذ ذلك الحين، تداخلت المسارات الثلاثة سالفة الذكر معاً بصورة معقدة للغاية، بحيث كان كل منها يتأثر ويؤثر في غيره بصورة ديناميكية، وبصورة أدت تدريجياً إلى ازدياد حدة التصعيد في التفاعلات الجارية بين الحكومة والمحاكم، وهو ما يبرز واضحاً في ثلاثة تطورات رئيسية على النحو التالي:

الأول: يتمثل في نشوء تعقيدات شديدة أمام محادثات الخرطوم، إذ بدأت مسألة نشر القوات الإثيوبية في الصومال تلقى بظلالها الكثيفة على محادثات الخرطوم، مما تسبب في تعطيل انعقاد الجولة الثانية التي كان مقرراً لها ١٥ يوليو ٢٠٠٦، بسبب الشروط المتباعدة التي وضعها طرفا الصراع، لاسيما المحاكم، التي أصرت على انسحاب القوات الإثيوبية كشرط لاستئناف المفاوضات، لأن سماح الحكومة لهذه القوات بدخول الأراضي الصومالية يعتبر من وجهة نظرها تجاوزاً لكل الخطوط الحمراء.

وقد بذل مسئولو الجامعة العربية والوسطاء العرب والأفارقة جهوداً مكثفة لإعادة الطرفين إلى مائدة المحادثات، مما أدى لاستئناف المفاوضات في ٣ سبتمبر ٢٠٠٦، وجرى خلالها الاتفاق على ترتيبات أمنية بالغة الأهمية، تشمل على: إنشاء قوات مسلحة مشتركة، مثل قوات الجيش والشرطة، بحيث تتضمن قوات من المحاكم الإسلامية والحكومة والمليشيات الأخرى في البلاد، وعدم تكديس الأسلحة، واحترام مبادئ التعايش ورفض التدخل من جانب أية دولة مجاورة، والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مع الجامعة العربية ومراقبين سودانيين لمراقبة تنفيذ الاتفاق، والاتفاق على استئناف الحوار في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ للتباحث بشأن اقتسام السلطة.

وعلى الرغم من أن اتفاق الترتيبات الأمنية كان يمثل اختراقاً حقيقياً وتقدماً جوهرياً على صعيد تسوية الخلافات بين الحكومة والمحاكم، إلا أن التطورات التي جرت على الأرض بين الجانبين تسببت في الحيلولة دون تنفيذه، لاسيما المتعلقة باستمرار تدفق القوات الإثيوبية إلى الصومال، مع بدء الترتيبات العملية لنشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال، وهما تطوران سعى اتحاد المحاكم الإسلامية إلى التحصيص لتداعياتهما من خلال توسيع نطاق نفوذه عبر السيطرة على مدينة كيسمايو الاستراتيجية ومناطق واسعة في جنوب البلاد في أواخر سبتمبر ٢٠٠٦، ثم قيامه بدفع عناصر صغيرة من قواته باتجاه العاصمة المؤقتة بيدوة في أواخر أكتوبر التالي.

وقد خلقت هذه التطورات أجواء غير مواتية لاستئناف محادثات الخرطوم، بسبب الشروط التي وضعها كل طرف

١٩ ديسمبر، ووقعت معارك دامية بين الجانبين على امتداد مناطق غرب ووسط الصومال، شارك فيها الطيران الحربي الإثيوبي. منذ يوم ٢٤ ديسمبر، بتنفيذ عمليات قصف كثيفة لقوات المحاكم في المدن القريبة من بيدارة، ثم ركزت القوات الحكومية - الإثيوبية بعد ذلك على طرد قوات المحاكم الإسلامية من مناطق وسط الصومال منذ يوم ٢٥ ديسمبر، وتمكنت من السيطرة على مدن بلدوين وبولا بردى وبندير ادلى وجالينسور.

وكان الهجوم الإثيوبي على قوات المحاكم عنيفا لدرجة ان قيادتها قررت الانسحاب من مدن وبلدات وسط الصومال، مع الاستعداد لمعركة فاصلة في مقديشو. إلا أن قوات المحاكم لم تستطع الصمود امام القوات الحكومية - الإثيوبية عندما امتد القتال إلى مقديشو، وقررت الانسحاب منها في ٢٧ ديسمبر، بسبب كثافة عمليات القصف الجوي الإثيوبي ضد قوات المحاكم، كما لم تستطع قوات المحاكم للسبب نفسه الصمود في مدينة كيسمايو الاستراتيجية في الجنوب، وتفككت المحاكم بعد ذلك، وفر الباقون من أفرادها إلى المناطق الجبلية الوعرة في جنوب البلاد، ولكنهم تعرضوا للملاحقة من جانب القوات الحكومية - الإثيوبية. كما تدخلت الولايات المتحدة في الصراع في ١٠ يناير ٢٠٠٧، بشن غارات جوية على موقع في جنوب الصومال، لاستهداف عناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة، إلا أنه تبين لاحقا ان الهجوم لم يقلع في تحقيق أهدافه.

كان الانهيار السريع لقوات المحاكم الإسلامية مفاجئا للجميع، حتى بما في ذلك الحكومة الانتقالية وإثيوبيا، وهو امر لا يمكن تفسيره إلا من خلال الوقوف امام متغيرات محدبة لعبت دورا رئيسيا في حدوث هذا الحسم السريع للعمليات العسكرية في حرب الصومال، تتمثل تحديدا في ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

١- الفارق الهائل في ميزان القوى العسكرية، إذ كانت القوات الحكومية - الإثيوبية تتمتع بتفوق كاسح على ميليشيات المحاكم الإسلامية في كافة مؤشرات القوة العسكرية، لاسيما عدد القوات والخبرة القتالية والمهارات القيادية وعدد الأسلحة وقدراتها النوعية، بل إن إثيوبيا كانت تتفوق بشكل مطلق في الدبابات والمدفعية الثقيلة وطائرات القتال. وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تعلن بدقة حجم القوات التي دفعت بها للصومال، فقد كان من الواضح إجمالا أنها أكبر بكثير من ميليشيات المحاكم، علاوة على تمتعها بتفوق نيروني وتسليحي كبير للغاية على المحاكم، علاوة على أن القوات الحكومية - الإثيوبية نجحت في استلاك زمام المبادرة في العمليات العسكرية، بحيث باتت المحاكم محصورة في إطار رد الفعل، وعاجزة عن التصدي للمبادرات العسكرية للطرف الآخر.

ب- الأخطاء السياسية والعسكرية التي وقعت فيها المحاكم، حيث وقعت المحاكم في سلسلة من الأخطاء الفاحشة التي كان لها دور كبير في الهزيمة السريعة، يأتي في مقدمتها قيام المحاكم منذ أوائل ديسمبر ٢٠٠٦ بدفع عناصر من ميليشياتها نحو العاصمة المؤقتة بيدارة، بصورة بدا واضحا معها أنها هي التي بدأت بالهجوم على الحكومة، سعيا للإطاحة بها والسيطرة على الحكم، وهو ما تم استغلاله من جانب إثيوبيا والحكومة للزعم بأن المحاكم هي المسئولة عن بدء القتال.

الأول مؤيد بشدة لإرسال القوات للصومال، ويتألف من إثيوبيا وكينيا وأوغندا. والثاني: معارض لإرسال هذه القوات من دون أن يكون ذلك متزامنا مع تسوية سياسية بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية. وطالب هذا الفريق المؤلف من جيبيوتي وإريتريا بعدم تورط دول جوار الصومال في الصراع بين الحكومة والمحاكم.

ولكن مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال شهدت نقرا أكبر من قوة الدفع مع دخول الولايات المتحدة بقوة على خط الأزمة منذ أواخر نوفمبر ٢٠٠٦، نتيجة لقلق الإدارة الأمريكية الشديد من قيام المحاكم الإسلامية بتوسيع سيطرتها في مناطق بلاد بونت، مما دفعها للضغط من أجل إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، الذي نص على إنشاء بعثة حماية وتدريب في الصومال. وحدد القرار تفويض هذه البعثة في تدريب قوات الأمن التابعة للسلطة الانتقالية والمساعدة في إعادة إنشاء قوات الأمن الوطني الصومالية، مع استبعاد الدول التي تربطها حدود مشتركة مع الصومال من المشاركة في هذه البعثة. كما نص القرار على قيام البعثة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال محادثات الخرطوم.

وكان من نتيجة هذه التطورات أن تراجعت احتمالات التسوية وللصالح الوطنية، مع تصاعد احتمالات التصعيد والمواجهة المسلحة، حيث عكست هذه الحالة ذاتها على التطورات الجارية على الأرض عقب فشل انعقاد الجولة الثالثة من محادثات الخرطوم، حيث ازدادت وتيرة الحشد العسكري على الجانبين، سواء في صورة تسريع عملية تدفق القوات الإثيوبية إلى الصومال (وفي اتجاه المحاكم الإسلامية نحو دفع قواتها باتجاه العاصمة المؤقتة بيدارة منذ أواخر نوفمبر ٢٠٠٦، مع ازدياد حدة الخطاب السياسي بين الجانبين، الأمر الذي كان بمثابة مقدمة لتصعيد العسكري الواسع النطاق بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا).

### ٣- الحرب وتحولات ما بعد الحرب :

بدأت نذر الحرب المفتوحة في الازدياد منذ أوائل ديسمبر ٢٠٠٦، مع بدء اشتباكات عنيفة بين قوات المحاكم والقوات الحكومية - الإثيوبية المشتركة حول مدينة دينسور القريبة من العاصمة المؤقتة بيدارة، فضلا عن قيام قوات المحاكم بالبدء في فرض حصار على بيدارة من خلال وقف الشاحنات المحملة بالوقود والغذاء المتجهة إليها ثم تطورت المواجهة العسكرية بعد ذلك إلى مراحلة مفتوحة وواسعة النطاق بين القوات الحكومية - الإثيوبية وقوات المحاكم الإسلامية، لقيت خلالها قوات المحاكم الإسلامية هزيمة عسكرية سريعة على أيدي قوات التدخل الإثيوبية والقوات الحكومية.

لقد بدأ نطاق المعارك في الاتساع عقب سيطرة قوات المحاكم على مدينة دينسور في ٨ ديسمبر ٢٠٠٦، حيث قامت القوات الحكومية - الإثيوبية بشن هجوم مضاد على المحاكم لاستعادة المدينة، ثم وسعت القوات الحكومية - الإثيوبية مجرمها لطرد ميليشيات المحاكم من محيط بيدارة والمناطق القريبة منها منذ يوم

#### ٤- الفرص والقيود أمام المصالحة الوطنية :

تحيط تعقيدات عديدة بعملية المصالحة الوطنية الصومالية فعلى الرغم من أن الهزيمة العسكرية السريعة التي لحقت بقرارات المحاكم الإسلامية قد أتاحت للحكومة الانتقالية أن تعزز وجودها السياسي والأمني في البلاد بصورة غير مسبقة منذ تشكيلها. كما نجحت للمرة الأولى في دخول العاصمة مقديشو، وبدأت في عملية موسعة لنزع السلاح في العاصمة، وشرعت أيضا في تأسيس قوات أمنية وعسكرية جديدة - إلا أن ذلك كله لا ينفي استمرار وجود تحديات جديدة لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، بما يعني أن هناك فرصا وقيودا متناقضة أمام تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

وإذا بدأنا بتحليل الفرص المتاحة أمام تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، فيمكن القول إن الحرب - بغض النظر عن مدى قانونية التدخل الإثيوبي - قد خلقت واقعا سياسيا جديدا في الصومال يتسم بمرور الحكومة الانتقالية كفاعل رئيسي على الساحة الصومالية، بل إنها أصبحت مركز القوة الرئيسي في البلاد للمرة الأولى منذ انهيار الدولة، حتى وإن كان ذلك قد تحقق بمساندة عسكرية ضخمة من إثيوبيا. وكان من شأن هذا الواقع الجديد أن انتهت تماما حالة التقسيم الراقعي التي كانت قائمة في العاصمة مقديشو ومناطق جنوب الصومال لسنوات طويلة. ومع أن المحاكم الإسلامية كانت قد قطعت شوطا طويلا على طريق إنهاء ذلك التقسيم المشار إليه، فإن الفارق في فترة ما بعد الحرب يمثل في أن الطرف الذي برز كقوة مهيمنة هو الحكومة الانتقالية التي يفترض أنها السلطة الشرعية المعترف بها في البلاد، من دون وجود منازع حقيقي لسلطتها.

ويعني ما سبق أنه لم يعد هناك ما يمنع الحكومة الانتقالية من أن تشرع في تنفيذ برنامجها لإعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع السلاح ومعالجة المشكلات الإنسانية الموروثة من حقبة الحرب الأهلية، وهو البرنامج الذي كانت قد فشلت في تنفيذه على مدى أكثر من عامين منذ تشكيلها. ويصبح المحك الرئيسي هنا متعلقا بمدى مهارة الحكومة الانتقالية في استغلال الفرصة المتاحة، وفي بناء التوافق الداخلي اللازم فيما بين فعاليات المجتمع الصومالي، وفي حشد المساندة الدولية لدعم برنامجها السياسي والاقتصادي.

ويرتبط بما سبق أيضا أن كثيرا من القادة السياسيين في الصومال، من زعماء العشائر وأعضاء البرلمان وناشطي المجتمع المدني .. وغيرهم، اظهروا قدرا من المراجعات السياسية في التعامل مع الغزو الإثيوبي للصومال والدعايات التي نتجت عنه، إذ لم يتوقفوا كثيرا أمام مدى قانونية وأخلاقية موقف الحكومة الانتقالية في الحرب ضد المحاكم، بل أعلنوا تأييدهم للحكومة الانتقالية، وهو موقف يساعد إجمالا على التطلع للأمام، وينطوي على إمكانية للانتفاة إلى المشكلات الحقيقية التي تواجه الدولة الصومالية المنهارة.

وربما ما يساعد كثيرا في هذا السياق أن الحكومة قبلت - بعد سائنة طويلة- تنفيذ مؤتمر مصالحة وطنية موسع، يضم كافة الفعاليات السياسية في الصومال، بما في ذلك العناصر المعتدلة

ولكن الخطأ الأشد فداحة من جانب المحاكم يتمثل في عدم وجود قيادة عسكرية موحدة لإدارة العمليات القتالية، بل كان المقاتلون الشبان في الميدان لا يكتفون بتوجيهات كبار القادة السياسيين والعسكريين للمحاكم. وقد تسبب هذا الوضع بدوره في العديد من الأخطاء الأخرى التي يلقى في مقدمتها غياب استراتيجية واضحة، بل كانت أعمال القتال من جانب المحاكم في بادئ الأمر عبارة عن مبادرات ارتجالية مندفعة، روصل الأمر بلحد القادة الميدانيين الشبان من المحاكم للقول في بداية الحرب إن هدف المحاكم هو الوصول للعاصمة انيس آبابا.

وعندما تحولت دفة القتال لغير صالح المحاكم، باتت عملياتها مجرد ردود أفعال غير مدروسة، علاوة على أن المحاكم عجزت منذ البداية عن إبراز الفارق الهائل في ميزان القوى العسكرية بينهما وبين القوات الحكومية - الإثيوبية، وانفاجها بالتالي إلى مواجهة غير محسوبة ضدها. وعلى الرغم من أن المحاكم أعلنت تبنيها استراتيجية حرب عصابات عقب احتشائها داخل مقديشو، فإن تطبيقها لهذه الاستراتيجية كان خاطئا نتيجة لتمسكها الزائد بالأرض، وعجزها عن تنفيذ عمليات كر وفر سريعة ضد الخصم.

ج - الدعم السياسي والعسكري الأمريكي للحكومة الانتقالية وإثيوبيا، إذ إن كثيرا من التقارير الغربية تشير إلى أن التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، والحرب التي شنتها إثيوبيا ضد المحاكم، كانا تطبيقا لخطة عسكرية محكمة كانت موضوعة منذ فترة ليست بالقصيرة، بمشاركة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإثيوبيا والحكومة الانتقالية، بل وتأكيد أن عملية الإعداد لهذه الحرب استغرقت شهورا طويلة من جانب تلك الأطراف.

وقد قدمت إدارة جورج بوش دعما استخباريا ومساندة سياسية للحكومة الانتقالية وإثيوبيا أثناء عملياتهما العسكرية ضد المحاكم، حيث كانت طائرات الاستطلاع الأمريكية توفر لهما معلومات استخبارية دقيقة ومستمرة عن مناطق تركز أفراد المحاكم، وتساعد في توجيه عمليات القصف الجوي والمدفعي التي تقوم بها القوات الإثيوبية ضد مواقع المحاكم. أما على الصعيد السياسي، فقد منعت إدارة بوش مجلس الأمن من إصدار قرار إدانة التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، أو حتى قرار يدعو لوقف إطلاق النار، وبررت ذلك بأن إثيوبيا لها الحق في أن تدافع عن نفسها ضد تهديدات المحاكم.

وكان ما سبق السبب الرئيسي وراء الهزيمة السريعة للمحاكم الإسلامية، إلا أنها حاولت التحويض عن ذلك في المرحلة اللاحقة عبر إعلانها تبني استراتيجية حرب عصابات واسعة النطاق ضد القوات الحكومية والإثيوبية، بهدف طرد قوات الاحتلال الإثيوبي من الصومال. وشرعت بقايا المحاكم بالفعل - عقب فترة قصيرة من سقوط مقديشو- في بدء عمليات مقاومة مسلحة ضد عناصر القوات الحكومية والإثيوبية، ثم ظلت هذه العمليات تتصاعد تدريجيا من حيث العدد والكثافة خلال الفترة التالية.



الإسلامية، فإن الاتحاد الإفريقي ذاته كان لا يزال عاجزا - وقت إعداد هذا التقرير - عن توفير العدد المطلوب من القوات الإفريقية المتمثل في ٨ آلاف جندي، حيث يقتصر عدد القوات التي التزمت بعض الدول بتوفيرها على نحو ٤ آلاف جندي، من أوغندا ونيجيريا وبوروندي ومالاوي، كما تواجه تلك القوات مشكلات تتعلق بالتمويل والدعم اللوجيستي .. وغير ذلك. والأكثر من ذلك أن سمعة الاتحاد الإفريقي في إدارة عمليات حفظ السلام باتت سيئة للغاية عقب الفشل في أزمة دارفور، والتي بدا واضحا فيها النقص الشديد في الخبرة والفساد المالي ونقص الموارد. وإذا كان ذلك هو أداء الاتحاد الإفريقي في حالة دارفور، فكيف يكون الحال في حالة الصومال التي هي أشد تعقيدا بكثير؟ ومع أن الاتحاد الإفريقي يعتزم نقل ولاية التدخل إلى الأمم المتحدة بعد ستة أشهر، فإن المتصور أن هذا النقل لن يحل كثيرا من عناصر هذه المشكلة، ما لم يتوافر أولا المناخ السياسي الداخلي الذي يسمح للقوات الإفريقية - أو الدولية - بالعمل في الصومال.

وأخيرا، فإن انعدام أو ضعف المساعدات الدولية للحكومة الانتقالية يمثل قيودا شديدا خطيرة على قدرتها على تنفيذ برنامجها. وكان ذلك أيضا القيد الذي واجه حكومة الرئيس الانتقالي السابق عبد القاسم صلاحي. كما تعاني حكومة عبد الله يوسف أيضا من هذه المشكلة منذ تشكيلها في أواخر عام ٢٠٠٤. وتقتصر المساعدات الدولية للصومال على تمويل العديد من الأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تمويل جزء من تكلفة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية. بينما لم تتوفر التزامات دولية وإقليمية كافية بمساعدة الحكومة في أنشطتها المتعلقة بإعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع السلاح المتشتر بكثافة لدى العشائر والأفراد، وهما عمليتان ضرورتان للغاية من أجل إنهاء حالة الانهيار في الصومال.

ونخلص مما سبق إلى أن الحرب التي شنتها القوات الإثيوبية والحكومية ضد المحاكم الإسلامية لم تحسن المناخ السياسي والأمني في الصومال، بل ربما تكون قد زادت سوءا، وخلفت فيونا أشد أمام عملية المصالحة الوطنية، لاسيما من حيث تصاعد عمليات المقاومة المسلحة. ويبدو من غير الممكن إخراج الصومال من هوة الفوضى والانهيار من دون تنفيذ عملية مصالحة وطنية حقيقية تشارك فيها كافة الفعاليات السياسية في البلاد، بما في ذلك المحاكم الإسلامية، مع ضرورة أن تعلن الأخيرة تصديدا التزامها بعيدا حسن الجوار، وعدم تهديد أمن الدول المجاورة. لإلغاء الدافع الذي يستغل دائما للتدخل في الشؤون الصومالية. وأخيرا، يعتبر الدور الدولي محوريا للغاية لمساعدة الصومال في تنفيذ المهام الحيوية اللازمة لإنهاء غياب السلطة المركزية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، باعتبار أن قدرات الصومال المحلية لا تكفي بعد ذاتها لتوفير التكاليف التي تتطلبها هذه المهام. وهي مسألة يتعين على العالم العربي أن يقوم بدور رئيسي فيها. باعتبار الصومال دولة أعضاء في الجامعة العربية، ويتطلع شعبها لدرع عربي فاعل في مساهمته على الخروج من حالة الفوضى والصراع التي عانى منها طويلا.

من سادته الإسلامية وعلى الرغم من أن هذه الخطوة جاءت - كما سنرى لاحقا - لصفوط الاتحاد الأوروبي، وأيضا على الرغم من التعميمات الأخيرة بشأن مدى قدرة هذا المؤتمر على أن يفرز رزمة ميسية فاعلة على طريق إنهاء حالة الفوضى والانهيار الصومالي، فإن هذا المؤتمر يمكن أن يشكل خطوة مهمة تمهيدية لمصراع المسلح بين الحكومة والمحاكم، لاسيما إذا سار كل من هاتين السلطات بين الفعاليات الرئيسية في البلاد.

ونرى هناك على الجانب الآخر قيودا عديدة تواجه جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة في الصومال، لعل في مقدمتها وهو منهجية إقصائية في تعامل الحكومة وأطراف دولية واقليمية مع المحاكم الإسلامية، بصورة تدعو للاعتقاد بأنه من غير منطقي تلك الأطراف أن تقبل بإشراك المحاكم في السلطة أو حتى سقائها ككيان سياسي على الساحة الصومالية، باعتبار أن مثل الدافع الرئيسي من الأصل وراء اندلاع الحرب. ويصبح من غير المنطقي هذا الاعتقاد بأن تلك الأطراف يمكن أن تعطى مكاسب سياسية للمحاكم، بعدما كانت قد جاريته لمنعها من الحصول على تلك المكاسب.

ويمثل ما سبق الدافع الرئيسي وراء الاعتقاد باحتمالات تصعيد المقاومة المسلحة التي بدأت ضد القوات الحكومية والإثيوبية عقب الحرب مباشرة، ثم استهدفت بعد ذلك طلائع قوات حفظ السلام الإفريقية التي بدأت تتدفق على مقديشو منذ بداية مارس ٢٠٠٧. وتقف بقايا قوات المحاكم الإسلامية وراء سلسلة من عمليات المقاومة المسلحة التي تجرى في مقديشو. وسنؤمن للتأكد أن تصاعد عمليات المقاومة إذا أخفقت جهود المصالحة أو إذا ظلت المحاكم خارجها. كما يمكن أن تتأجج مقاومة إذا نجحت جماعات أجنبية متطرفة في التسلل إلى الصومال للمشاركة في عمليات المقاومة.

وللتصور هنا أن المحاكم الإسلامية باتت أكثر خطورة في فترة ما بعد الحرب، لأن تدمير البنية القيادية والتنظيمية للمحاكم قد جعل من بقايا المحاكم أشبه بجسد بلا رأس، بحيث يمكن أن تجرى عمليات المقاومة المسلحة بشكل منفصل، ومن دون تخطيط مركزي، بحيث يصعب إيقافها أو التحكم فيها، حتى لو قرر قادة المحاكم المنفيين ذلك. ناهيك عن أن كثيرا من المؤشرات تدفع للاعتقاد بأن القادة الأكثر تطرفا في المحاكم أصبحوا أصحاب اليد العليا داخلها عقب الحرب، بدلا من القادة المعتدلين. وأصبح المتطرفون هم الذين يحددون عمليات المقاومة المتصاعدة في مقديشو. ويبدو من الصعب عليهم القبول بأي تسوية سياسية مع الحكومة الانتقالية، حتى لو قبلت الأخيرة ذلك.

إشكالية أخرى تتعلق بأن قوات حفظ السلام الإفريقية التي تعمل عليها الحكومة الانتقالية كثيرا لكي تحل محل القوات الإثيوبية، ولكن تساعد في تحقيق الاستقرار في البلاد، تواجه بدورها إشكاليات عديدة فيما يخصها إلى أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية تفتقر إلى القبول من جانب كافة الفعاليات السياسية الصومالية. بما يمكن أن يجعلها طرفا في الصراع، ويعرضها لهجمات مسلحة، لاسيما من جانب بقايا المحاكم

# الخلفيات التاريخية للدور الإثيوبي في الصومال

مكتبة الإسكندرية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA  
مكتبة الإسكندرية

تعد قضية الحدود من القضايا الإشكالية في السياسات الخارجية لكثير من الدول حديثة الاستقلال، فالدول الاستعمارية السابقة هي التي رسمت الحدود السياسية بما يتفق ومصالحها. وفيما يخص القارة الإفريقية، فإنه يمكن القول إنه برغم تبني ميثاق المنظمة في ميثاقها (مبدأ احترام الحدود التي رسمتها الدول السابقة)، فإن ذلك لم يمنع من تفجر الكثير من منازعات الحدود بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال.

المعاصرة وحكومة جمهورية الصومال بعد نيله لاستقلاله عام ١٩٦٠. ومن الجدير بالذكر أن هذا النزاع الحدودي الإثيوبي - الصومالي أثر بشكل كبير على سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه الصومال، وعبر ثلاثة أنظمة سياسية:

## حقبة حكم الإمبراطور (هيلا سيلاسي) :

تمسك الإمبراطور هيلا سيلاسي بالمناطق التي الحققت أوجادين. ووضع الإقليم تحت الوصاية الإيطالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ يناير ١٩٥٠ - لمدة عشر سنوات لحين منحها الاستقلال، ولكن حكومة إثيوبيا رفضت التعاون مع الحكومة الإيطالية لتخطيط الحدود الإثيوبية - الصومالية لرغبتها في إعادة ضم إقليم أوجادين للأراضي الإثيوبية، كما ضمت إقليم إريتريا باتحاد فيدرالي. وبالفعل، نجح الإمبراطور - بالاتفاق مع بريطانيا - في رسم خط الحدود بين الصومال وإثيوبيا بشكل أسهل أوجادين ضمن السيادة الإثيوبية، وسماه الخط الإداري المؤقت، والذي يلتقي بحدود الصومال الشمالي سابقا عند خط طول ٤٨ شرقا وخط عرض ٨ شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندي. وقد حاولت حكومة

ويرجع تقسيم الحدود الإثيوبية - الصومالية إلى حقبة انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، فقد حصلت بريطانيا على مستعمراتها (الصومال الجنوبي) عن طريق إغراء رؤساء القبائل في تلك المناطق ماديًا، لتوقيع اتفاقيات مع الحكومة البريطانية. أما بالنسبة لحاكم الحبشة (ملك الثاني) - الذي شارك في المؤتمر إلى جانب الدول الأوروبية - فكان هدفه الأساسي هو توسيع إمبراطوريته. وقد سمحت علاقاته مع الدول الأوروبية حينها بفتح المجال لتوسيع إمبراطوريته، حيث بدأ يضم إمارة مرر الصومالية في ٢٦ يوليو ١٨٨٧ بمساعدة الإيطاليين وعندما قدم المساعدة للبريطانيين في قمع الثورة المهدية، تنازلت له بريطانيا عن إقليم أوجادين بموجب معاهدة ٤ مايو ١٨٩٧. وبعدها، عقدت الحكومة الإثيوبية اتفاقية مع الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٠٨ لتقسيم الحدود بين الإمبراطورية الإثيوبية من جهة والصومال الشمالي من جهة أخرى.

وقد أدى هذا التوسع لضم شعوب ذات هوية مختلفة عن شعب إثيوبيا (الحبشة) ذي القومية الأمهرية والديانة الأرثوذكسية. ولقد أدى هذا التباين بمرور الزمن إلى خلافات قبلية تحولت إلى نزاعات حدودية بين الحكومة الإثيوبية

السياسى والعسكرى للحزب الشيوعى الإثيوبى المناهض لحكومة (منجيسنو) العسكرية.

وقد أثار ذلك ردود فعل سلبية لدى صانع القرار الإثيوبى تجاه الصومال، وأدى إلى زيادة تمسك حكومة إثيوبيا بتنفيذ سياستها الخارجية التوسعية تجاه الصومال والقرن الإفريقى عن طريق التعاون مع القوى الغربية صاحبة المصلحة فى المنطقة.

وقد رجحت كفة إثيوبيا على حساب الصومال فى تلك الحقبة لعدة أسباب، منها:

- تعاطف الدول الأوروبية مع حكومة منجيسنو لأسباب دينية وسياسية.

- الدعم الإسرائيلى لإثيوبيا بصفتها هدفاً استراتيجياً للتحرك الصهيونى، لكونها إحدى دول الطوق الجغرافى للموطن العربى، فضلاً عن احتضانها لمنبع حوض النيل الذى يفدى كلا من السودان ومصر.

- الدعم السوفيتى غير المحدود، لأهمية موقع إثيوبيا فى تحقيق الاستراتيجية السوفيتية فى منطقة البحر الأحمر.

توقيع اتفاقية الحدود الإثيوبية - الصومالية ١٩٨٨

عقب انتهاء حرب أوجادين، ساد الهدوء النسبى على جانبي الحدود الإثيوبية - الصومالية، ومرت العلاقات بينهما، منذ نهاية الحرب وحتى توقيع اتفاقية الحدود الإثيوبية الصومالية عام ١٩٨٨، بثلاث مراحل، هى:

المرحلة الأولى: ويمكن تسميتها بمرحلة الحوار تحت فوهات البنادق، واستمرت من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، إذ خرجت إثيوبيا عن صمتها فى أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا، متضمناً شروطاً لاقرار السلام فى المنطقة، هى:

- تخلى الصومال عن مطالبها الإقليمية فى إثيوبيا وكينيا وجيبوتى.

- اعلان الصومال قبولها لمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية والامم المتحدة والتزامها مبدأ عدم التدخل.

- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها إثيوبيا.

كان موقف الحكومة الصومالية ضعيفاً بسبب عدم مقدرتها العسكرية، مما أدى إلى دخولها فى تسوية مع الحكومة الإثيوبية، حيث طلب سياد برى من الرئيس السودانى الأسبق جعفر النميرى التوسط، كما قبل الصومال قرار منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٨، الذى تضمن وقف إطلاق النار وانسحاب الجيوش بعمق خمسة كيلومترات خلف الحدود لكل البلدين، مع استمرار لجنة الوساطة بالقيام بعملها. وقد أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية من جانبها قراراً نهائياً عام ١٩٨٠، عدت فيه إقليم أوجادين جزءاً من الأراضى الإثيوبية، ولكن ذلك لم يضع

فيلا سيلاسى حسم القضية لصالحها بطرح القضية أمام العديد من المؤتمرات، ومنها مؤتمر الشعوب الإفريقية فى اكرا عاصمة غانا عام ١٩٥٨، والمؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية فى أديس أبابا بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٦٢، وقد أصدر الأخير قراراً ينص على الإبقاء على الحدود السياسية الموروثة فى القارة الإفريقية منذ عهد الاستعمار، مما أحبط آمال الصوماليين فى استرجاع الإقليم. وقد وقع أول نزاع حدودى بين الدولتين حول الإقليم فى أول يناير ١٩٦٤، فطرح أمام مؤتمر السلام لوزاء خارجية الدول الإفريقية فى فبراير ١٩٦٤، الذى أصدر قراراً تضمن، دعوة الحكومتين للدخول فى مفاوضات لإيجاد تسوية للنزاع بالإضافة إلى دعوة الحكومتين لإصدار كل منهما الأوامر بوقف إطلاق النار.

حقبة حكم منجيسنو هيلا ميريام :

لقد فتح الانقلاب العسكرى فى إثيوبيا عام ١٩٧٤ المجال أمام الحكومة الصومالية لكى تطرق اتفاقاً جديدة حول إمكانية تسوية النزاع مع إثيوبيا بالوسائل السلمية. ولكن الظروف التى احاطت بالانقلاب لم توفر الامكانية لمساعدة الحكومة الصومالية، بل تولدت فيما بعد العديد من الدوافع والمتغيرات التى أدت إلى ازدياد تآزم الوضع الإقليمى، ومن ثم حدوث حرب عام ١٩٧٨ بين إثيوبيا والصومال حول الإقليم. وكانت أهم هذه المتغيرات هى:

- تمسك الحكومة الإثيوبية بالإبقاء على الحدود القائمة دون المساس بها.

- تفاقم الازمة الداخلية لإثيوبيا نتيجة ازدياد حدة المعارك بين الثوار الإريتريين والجيش الإثيوبى، ومن ثم الحاق الخسائر المتتالية بالقوات العسكرية الإثيوبية.

- تأثير القوى الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التى أرادت أن تقلل من قوة الصومال العسكرية التى تنامت بعد عام ١٩٦٩ بمساعدة الاتحاد السوفيتى من جهة، وان تحافظ على وحدة الأراضى الإثيوبية من جهة أخرى لأسباب تتعلق بتأمين المصالح الأمريكية فى إثيوبيا والبحر الأحمر.

ولقد سعى الزعيم الإثيوبى الجديد منجيسنو إلى تقوية علاقاته بالاتحاد السوفيتى، حيث أصبح الاتحاد السوفيتى الممول الرئيسى لإثيوبيا بالأسلحة. فقد كانت إثيوبيا وقتها تحارب على جبهتين، الأولى فى إريتريا، والأخرى فى أوجادين. وكان شعب أوجادين يشكل هاجس خطر بالنسبة لحكومة منجيسنو لارتباطه الدينى والعرقى والثقافى بشعب الجالا (الأورومو). وكانت تصريحات المسئولين الصوماليين بوجود تعاون بين جبهة تحرير الصومال الغربى فى أوجادين وجبهة تحرير الأورومو تشير مخاوف إثيوبيا

وقد سمحت الصومال بافتتاح مكتب لجبهة تحرير الأورومو فى مقديشو، كما قامت الحكومة الصومالية بتقديم الدعم

نهاية للصراع الإثيوبي - الصومالي. وقد استمر الصراع في السنوات التالية، حتى أعلن الصومال عن استعداده للتفاوض عام ١٩٨٤ تحت شروط انسحاب القوات الإثيوبية من قريتين داخل حدود الصومال، كانت القوات الإثيوبية قد احتلتها عام ١٩٨٢.

المرحلة الثانية: بدأت عام ١٩٨٦، حيث تم اللقاء الأول بين منجيسسو وسياد بري في قصر الشعب في جيبوتي في ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية شرق إفريقيا (إيجاد). وعلى اثر ذلك، بدأ تطبيع العلاقات بين الجانبين الإثيوبي والصومالي. وقد وضع الجانب الصومالي في نهاية عام ١٩٨٧ شروطاً لاحتلال السلام وافقت عليها الحكومة الإثيوبية، مقابل الاعتراف بالحدود الحالية لإثيوبيا. ومن أهم الشروط الصومالية:

تبادل أسرى الحرب بين البلدين، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، ووقف الدعاية الإعلامية بين البلدين، وتوفير جو سلام وثقة.

وكان السبب وراء توصل الحكومتين الإثيوبية والصومالية لهذا الاتفاق هو وجود الاضطرابات في كلا البلدين. وكان أحد محاور إدارة الصراع بين البلدين تشجيع كل منهما للقوى المعارضة للنظام الآخر. فقد تمثلت معارضة الحكومة الإثيوبية بثوار أورترا من جهة والجبهة الشعبية لتحرير التججراي من جهة أخرى. أما معارضة الحكومة الصومالية، فتتمثلت بجبهة الانتقاذ الصومالية وكذلك الحركة الوطنية التي كانت تدعمها عشائر اسحاق في شمال غرب الصومال. كما كانت قضية اللاجئين تشكل عامل ضغط للحكومتين، ولانسيما الحكومة الإثيوبية. وقد قدر عدد اللاجئين الإثيوبيين من مسلمي هرر وأوجادين حينها بنحو ٤٤٥ ألف لاجئ. وحين خيروا، اختار معظمهم البقاء في الصومال والاندماج بالمجتمع الصومالي.

المرحلة الثالثة: تم عقد اتفاق مشترك لوقف إطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين تدريجياً في أثناء شهر واحد، هو أبريل ١٩٨٨. وبموجب هذا الاتفاق، ساد الهدوء النسبي بين الطرفين ولكن المشاكل الداخلية ظلت تلقى بظلالها. وقد أدى ذلك إلى قيام الرئيس الصومالي سياد بري باتهام الحكومة الإثيوبية بدعم المتمردين، أي المعارضين الصوماليين، لكن الحكومة الإثيوبية التزمت الصمت كوسيلة لعدم إثارة نزاع خارجي. هذا، ولم تنفذ بنود الاتفاق الإثيوبي - الصومالي إلا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٩٠، وتزامن ذلك مع سقوط النظام السياسي الإثيوبي.

#### - حقبة حكم ميليس زيناوي -

كانت إثيوبيا أكثر الأطراف استفادة من الانفجارات التي عصفت بالصومال بعد انهيار حكومة سياد بري وانفصال الشمال عن الجنوب. حيث لعبت حكومة زيناوي الجديدة - التي جاءت إثر التحولات، التي يقال إنها ديمقراطية - دوراً متميزاً

في إثيوبيا بدعم بعض القبائل الصومالية وتأييدها ضد بعضها الآخر، حيث سعت لإبقاء الصومال ضعيفاً وعدم عولته من جديد للمطالبة بإعادة إقليم أوجادين إلى أحضان الصومال الأم. لكن لم يرغب عن بال الحكومة الإثيوبية الجديدة تحسين صورتها أمام جارتها الصومال ودول الجوار الإقليمي، حيث أعربت حكومة ميليس زيناوي مراراً عن استعدادهما للقيام بمبادرة للمصالحة بين الفصائل الصومالية، وقد حصلت على تفويض بذلك في عام ١٩٩٢.

اجتمع زيناوي بقيادة الفصائل الصومالية في مارس ١٩٩٣ لإيجاد وسيلة لتحقيق التصالح بين هذه الفصائل. وقد انتهت هذه المبادرة بانسحابه المفاجيء، مبرراً ذلك برفض الفصائل لمقترحاته، وتضمنت المقترحات التفكير في إجراء اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها في اجتماع أديس أبابا في مارس ١٩٩٢ وتأييد مطالب محمد حسين عيديد - ابن الراحل فرح عيديد - بأن تفرج الأمم المتحدة عن ثمانية من كبار معاونيه. ويعتقد أن رفض الفصيل الآخر لهذه المطالب هو الذي عجل بانسحاب إثيوبيا وعدم استمرارها في دور الوسيط.

وفي عام ١٩٩٧، تم عقد اتفاقية "سودري" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لتحريك الجهود الإقليمية من أجل التوصل لحل بين الفصائل الصومالية، وأدى ذلك إلى تشكيل مجلس الانتقاذ الصومالي برئاسة خماسية تكون مهمتها الإعداد لمؤتمر السلام في بوصاصو لإعلان شكل الحكومة الانتقالية. لكن اعترض تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع عدم موافقة كل من حسين عيديد وإبراهيم عقال، رئيس جمهورية أرض الصومال، على مقررات سودري، فكانا من جديد السبب في إفشال المصالحة الصومالية.

ثم جاءت محاولة إثيوبية بعقد مؤتمر أديس أبابا للفصائل الصومالية عام ١٩٩٨.

وقد جاء المؤتمر نتيجة لرغبة إثيوبيا في تأمين حدودها مع الصومال، والتي يبلغ طولها (٢٠٠٠) كيلو متر. وعبرت الحكومة الإثيوبية الجديدة عن خشيتها من أن يتيح ضعف النظام الصومالي الفرصة لحركة الانتقاد الإسلامي - الذي يعتبر من أهم الأحزاب الإسلامية الصومالية المسلحة والذي نشأ في مطلع التسعينيات - لدعمه في إقليم أوجادين. كما اعتقدت الحكومة الإثيوبية أن تولى على مهدي الحكم في الصومال سوف يوجد نظاماً صديقاً له ليطلق ملف إقليم أوجادين المحتل. وقد كان هذا السبب في رفض حسين عيديد حضور أي مؤتمر للمصالحة الوطنية في أديس أبابا، على اعتبار أن إثيوبيا طرف غير محايد.

ويمكن القول إن الحكومة الإثيوبية واصلت محاولة إيجاد الشفراء والمبررات للتدخل في شؤون الصومال الداخلية. وهذا ما دعاها للمشاركة في مؤتمر (عرة) في جيبوتي عام ٢٠٠٠ للمصالحة الصومالية بين الفصائل المتصارعة على السلطة.

الهيمنة على مستقبل الصومال.

لكن هذه الاتهامات لم تكن الحكومة الإثيوبية عن مواصلتها الحضور في معظم محادثات المصالحة التي تمت في العاصمة الكينية نيروبي، وخصوصاً تلك التي تمت في ١٢ مارس ٢٠٠٤، حيث تم انتخاب عبدالله يوسف أحمد رئيساً، وتم اختيار علي جيدي رئيساً للوزراء.

### بواقع التدخل الإثيوبي في الصومال :

تنتاب الحكومة الإثيوبية مخاوف من احتمال تقوية أواصر الارتباط بين مسلمي إثيوبيا عبر إقليم أوجادين ومسلمي الصومال، الأمر الذي يحمل في طياته مخاطرة على وحدة الشعب الإثيوبي.

ويأتى تمسك إثيوبيا بإقليم أوجادين بسبب الأهمية الاقتصادية لأرض الإقليم، حيث تتوفر الأراضي السهلية والأنهار التي يمكن استغلالها للزراعة، خاصة أن معظم الأراضي الإثيوبية ذات طبيعة صخرية. كما تتخوف من إمكانية قيام جبهات معارضة في إقليم أوجادين بتعبئة الصوماليين الموجودين داخل إطار الإقليم ودعمهم بالسلاح لأجل تحقيق أهداف المعارضة بمطالب انفصال الإقليم وعونه إلى الوطن الأم، أي أنها تخشى امتداد القومية الصومالية إلى داخل أوجادين حيث يقدر عدد المسلمين من قومية الأورومو الصوماليين بنحو ٥١٪ من الصوماليين داخل الإقليم.

وتسعى إثيوبيا من تدخلها في مشاكل الصومال إلى إثبات دورها كمركز ثقل إقليمي، بالإضافة إلى حاجتها للاستفادة من موانئ الصومال بعد أن أصبحت دولة مغلقة منذ حصول إريتريا على الاستقلال.

وأخيراً يمكن القول إنه من مصلحة إثيوبيا أن يبقى الصومال دولة ضعيفة ومفككة، حيث إن ظهور دولة صومالية قوية قد يعيد ترتيب الخريطة السياسية في المنطقة، ويهدد المصالح الإثيوبية والكينية والجيبوتية في الوقت نفسه، لأن الصومال سوف يطالب بإقليمه المسلوبة من تلك الدول الثلاث.

استغفلت الحكومة الإثيوبية شعار الحرب على الإرهاب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتبرير ممارساتها تجاه الصومال، والتي وصلت إلى حد التدخل العسكري المباشر في بعض المناطق الحدودية خلال عام ٢٠٠٢. وعندما تقدمت الحكومة الصومالية المؤقتة بشكوى إلى المنظمات الدولية والإقليمية ضد التدخلات الإثيوبية في شئونها الداخلية ودعمها لقوى المعارضة، ردت الحكومة الإثيوبية بأن هذا التدخل يأتي في إطار الحفاظ على مصالحها وأمنها.

من ناحية أخرى، واصلت الحكومة الإثيوبية اتهاماتها للحكومة الصومالية بدعم الإرهاب وضم عناصر كثيرة من المحاكم الإسلامية - المتغمة إلى تنظيم الاتحاد الإسلامي - إلى قوات شرطتها.

وحاولت الحكومة الإثيوبية أضفاء صفة وسيط السلام على سلوكها تجاه القضية الصومالية من خلال إعلانها مراراً واحتفاظها بعلاقات جيدة وإيجابية مع حكومة أرض الصومال، ورئيسها طاهر ربال، بعدما زار إثيوبيا منتصف عام ٢٠٠٢، حيث طلب من حكومة ميليس زيناوي تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده. كما أعلنت حكومة إثيوبيا أنها تحتفظ بعلاقات مع إقليم بونت لاند وصومال لاند، اللذين وقعا معها اتفاقيات تعاون تجارية وأمنية في فبراير ٢٠٠٢، على الرغم من إعلان إثيوبيا أنها لن تعترف بجمهورية أرض الصومال، لأن ذلك من شأن الصوماليين.

وشاركت إثيوبيا في مؤتمر الخرطوم الذي رعته منظمة الإيجاد، على الرغم من انفرادها بمعارضة تمثيل (عبد القاسم صلاحد حسن) وحكومته الانتقالية في المؤتمر الذي عقد في يناير ٢٠٠٢.

كما كانت حكومة إثيوبيا من المشاركين الرئيسيين في مؤتمر المصالحة الذي عقد في مدينة دوريت الكينية في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ والثانية في فبراير ٢٠٠٢. لكن عبد القاسم صلاحد حسن هاجم الدور الإثيوبي، مؤكداً أن إثيوبيا أصرت على صياغة أجندة المؤتمر بما يتفق وسياساتها الرامية إلى

# تحديات الدور الإغاثي العربي في إفريقيا

■ خالد حنفي على \*

يمثل العمل الإغاثي في مناطق الحروب والكوارث إحدى أهم أدوات الدول لتكريس مصالحها الخارجية، فلم يعد تقليل المعاناة للبشر عبر المساعدات الإغاثية والتنمية (غذاء، أغذية، دواء، مشروعات ... الخ) مجردا من الأغراض السياسية والاقتصادية، بل يمكن القول إن العمليات الإغاثية ترسم مناطق النفوذ السياسي للقوى الكبرى والإقليمية التي استفادت من تراجع مفهوم سيادة الدولة لصالح أمن الفرد في ظل مناخ العولمة.

السلام المبرمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان مع الحكومة في يناير ٢٠٠٥.

ولأن قارة إفريقيا تعج بالمجاعات والفراغات المسلحة التي خلفت وراءها لاجئين وفقراء تنقصهم الخدمات الأساسية للحياة من دواء وكساء وغذاء، لذا فتمة أهمية للدور العربي في تخفيف هذه المشكلات عبر تكثيف مساعداته الإغاثية. وذلك لحماية مصالحه في القارة الإفريقية، خاصة ذات الطبيعة الاستراتيجية الأمنية، حيث تأمين تدفق مياه نهر النيل وحماية أمن البحر الأحمر بالنسبة لدول كمصر والسعودية وغيرهما، فضلا عن مصالح اقتصادية وارتباطات تاريخية وثقافية ومجتمعية.

ورغم أن ثمة وعيا ملموسا لدى الجهات العربية - خاصة الرسمية - بأهمية لعب دور إغاثي في إفريقيا، إلا أنه لم يرق من حيث التأثير والفعالية بعد لحجم المصالح العربية في هذه القارة، أو حتى المنافسة في هذا المجال، سواء من قبل القوى الدولية أو الإقليمية التي تهيمن على الدعم المقدم للمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة في القارة. بيد أن هناك مشكلات تحجم الدور الإنساني العربي في إفريقيا ومردوداته، لا يمكن تحديدها إلا من خلال فهم خريطة العون الإنساني العربي للقارة السمراء، غير أنه قبل ذلك لابد من تحديد مفهوم الدور الإغاثي وتطورات من حيث اصطباغه بالأهداف السياسية.

والتابع للمساعدات الإنسانية الغربية يجد أنها تتدفق في إطار العمل السياسي عند الاستجابة للنزاعات أو الكوارث، وهو ما انعكس على تقدير الاحتياجات الإغاثية. فعلى سبيل المثال، تعهدت الدول المانحة بتوفير مبلغ ٢٠٧ دولارات أمريكية لكل شخص في كوسوفا عام ١٩٩٩، في حين أنفقت ١٦ دولارا أمريكيا فقط للشخص في سيراليون في العام نفسه، رغم أن الاحتياجات الموضوعية للأخيرة ربما فاقت الأولى بكثير باعترااف المنظمات الإنسانية نفسها.

في المقابل، فإن البلدان العربية تأخرت كثيرا في دمج مساعداتها الإغاثية لتحقيق مصالحها السياسية. فرغم الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة جنوب السودان لمصر، إلا أن التحرك للوجود الإغاثي بها تأخر للغاية، حيث أرسلت مصر معونات محدودة في الثمانينيات، ثم عادت مصر لترسل مرة أخرى معونات أسقطتها جوا عام ١٩٩٨ لمواجهة المجاعة في الجنوب في إطار برنامج الأمم المتحدة الذي بدأ عام ١٩٨٩، ويسمى بشريان الحياة، وهيمنت عليه منظمات أجنبية غير حكومية، مدعومة أمريكيا وأوروبيا.

ولو أن مصر وباقي الدول العربية لعبت دورا إنسانيا فعالا منذ بدء مأساة جنوب السودان، لأمكنها الوجود في منطقة الجنوب لتعرف ماذا يمكن أن تسفر عنه فترة السنوات الست القادمة. وهي المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقيات

(٥) باحث في الشؤون الإفريقية

٢- تعمقت فكرة الإغاثة الإنسانية مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفرض الصليب الأحمر خلالهما وجوده بقوة، وبدأ دوره يتعدد من مساعدة جرحى العمليات الحربية إلى الدفاع عن مفاهيم حقوق الإنسان. وبعد انتهاء الحرب الثانية، ظهرت اليونيسيف ومفوضية العون الإنساني للأمم المتحدة لتعبرا عن اهتمام عالمي بقضايا إنسانية، ثم اتخذت الإغاثة في ظل الحرب الباردة منحى سياسيا، حيث أصبحت تتدفق بمسار التحالف مع أي من المعسكرين الغربي أو الشرقي.

ومع بداية السبعينيات، تأسست مجموعة من المؤسسات العربية والإسلامية الإغاثية في ليبيا (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية) والسعودية (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية) والكويت (جمعية العون المباشر) وغيرها. ومن هنا، بدأ العمل الإغاثي العربي يدخل خريطة العالم، وبدأ واضحا آنذاك في الأزمة الأفغانية ومناطق أخرى في إفريقيا، وحملت هذه المنظمات أفكارا تدعو لمواجهة التنصير في القارة الإفريقية، وشاب أدامها تحيز لصالح المسلمين، كما اتخذت مشاريعها الإغاثية مسحة دينية عبر التركيز على بناء المساجد جنبا إلى جنب مع تقديم الطعام.

٣- مع انتهاء الحرب الباردة، ظهرت نظريات تسعى إلى أنسنة السياسة عبر فهمها في سياقها المجتمعي لا السلطوي، وكذا فهم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عبر إعادة الاهتمام للإنسان لا سيادة الدولة، كما تمت إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية ليعني أن تحمي الدولة المواطنين، وإذا فشلت فيتم ذلك بواسطة الآخرين في إطار ما يسمى بالتدخل الإنساني الذي استخدم كمسوغ للعمليات العسكرية التي أطلقت ما بعد الحرب الباردة في كرواتيا ١٩٩١، والصومال ١٩٩٢، ورواندا ١٩٩٤، والبوسنة ١٩٩٥. ومع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، دخل العمل الإغاثي العربي والإسلامي دائرة الضوء عبر اتهام واشنطن لبعض الجمعيات الإغاثية بتمويل منظمات إرهابية، وأعقب ذلك تجميد أرصدة منظمات خيرية بدعوى ارتباطها بمنظمات معادية للولايات المتحدة.

إن هذه التطورات نقلت العمل الإغاثي إلى خريطة السياسة ومصالحها، حتى إنه بدأ الحديث عن جوانب سلبية للإغاثة، مثل أن تسهم في إطالة أمد الصراعات وإعطاء شرعية للتمرد عبر تقديم المساعدة لمناطق المقاتلين والتفاوض معهم. ولعل النموذج الذي يرد ذكره في هذا السياق هو ما حدث في عملية المساعدات لخصيمات اللاجئين الروانديين في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) عام ١٩٩٤، إذ شارك كثير من اللاجئين في الإبادة الجماعية للروانديين، وعملت مخيماتهم أيضا كملاجئ، ومراكز تدريب وتجنيد للمتطرفين من ميليشيات الهوتو الذين وصلوا القتل والنهب في رواندا. وشعرت المنظمات الإنسانية بهذه المسؤولية الأخلاقية، وقرر بعضهم الانسحاب مثل أطباء بلا حدود.

ثانيا - خريطة العون الإنساني العربي بإفريقيا :  
تضم خريطة العون الإنساني العربي في إفريقيا اتجاهات

يعرف الباحثون معنى العمل الإغاثي بأنه قيام شخص أو مؤسسة أو دولة ما بتقديم معونة مادية أو معنوية إلى شخص أو أشخاص آخرين فزلت بهم شدة، بدافع إنساني أو ديني أو وطني أو حتى براجماتي، لأن التضامن يكفل بقاء البشرية. أما الأشكال والفوالب التي يوضع فيها العمل الإغاثي أو العطاء الذي يبذله الإنسان تجاه الآخرين، فهي إما تقوم به مؤسسات رسمية أو منظمات غير حكومية أهلية ودولية عابرة للقومية، أو تجمعات تعبر عن انتماءات أولية، كنظام الأسرة الكبيرة أو القبيلة وغيرها

وتشير المراجعات التاريخية والدينية إلى أن العمل الإغاثي بمعانيه ومبانيه متغلغل في الثقافة العربية، بفعل مصادر الدين الإسلامي أو المسيحي أو حتى الثقافة الشعبية التي تحض جميعها على المساعدة المادية والمعنوية لذوي القربى والأرملة واليتيم وعابر السبيل، ونجدة ضحايا الكوارث والنزاعات، والعناية بالمرضى والمحتاج

ويمكن القول إن ثمة تطورات، سواء على الصعيد العربي أو العالمي، نقلت العمل الإغاثي من معناه الانساني المجرد إلى الانماج في العمل السياسي، منها :

١- إنه مع ظهور الدولة القومية في الغرب في القرن السادس عشر، بدأت تبرز الاتفاقيات الثنائية بين المتحاربين من الدول لتبادل الأسرى ومعالجة الجرحى في أوروبا، كما حدث في حرب الخلافة على العرش في النمسا التي اندلعت عام ١٧٤٢، وبعد ذلك بـ ١٦ عاما حين قامت حرب السبعة أعوام، وقعت الجيوش الفرنسية والإنجليزية معاهدة قضت بنودها باعتبار المستشفيات لها نفس حرمة أماكن العبادة. وجاءت الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر لتضع مفهوم الأخوة ومساعدة الآخر موضع الاهتمام ونص دستور الثورة على "لا تقترب بحق الآخر ما لا تريد أن يفعله أحد بحقك، واعمل الخير على النوام، مثلما تريد أن تتلقى الخير بالمقابل".

ورغم التجريد المفاهيمي للعون الإنساني في الثورة الفرنسية، إلا أنه اصطبح بالسياسة، حينما تمكن نابليون الثالث في عام ١٨٥٩ من الحصول على تفويض القوى الأوروبية لإرسال حملة عسكرية وصلت إلى لبنان بعد انقضاء مجزرة الدروز المدعومة عثمانيا آنذاك ضد المسيحيين، حيث جرى استقبال اللاجئين وقدمت لهم المساعدات الإنسانية لإعادة بناء قراهم. واستطاعت فرنسا بهذه العملية العسكرية الإنسانية الحصول على مكائنها الاستراتيجية في مناطق النزاع

كما أن المشروع الاستعماري الغربي في العالم، ومنها إفريقيا، انطلق على الأقل من أغراض معلنة هي تمييز القارة السوداء ومساعدتها انشائها، ولكنه حمل أجندة سياسية تقضي بالهيمنة واستنزاف موارد المناطق المستعمرة وجاء إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣، الذي أصبح مفوضا من قبل الأسرة الدولية في العمليات الإنسانية، ليسير إلى مؤسسة العمل الإغاثي من قبل المجتمع المدني الغربي، حيث لعبت دورا في الحرب الفرنسية - الألمانية في عام ١٨٧٠.

العشر من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤، نجد أن الدول الإفريقية تمثل يقرب من ٤٠٪ من معونات الإغاثية الخارجية ولوحظ انخفاض الجمعية بلعب دور إنساني في السودان خلال السنوات الثلاث الماضية. خاصة في دارفور بالتنسيق مع القوات المسلحة المصرية. كما نشطت أزمة دارفور من الدور الإغاثي لجمعية مصرية تهتم بالشأن الإفريقي، خاصة السودانية مثل جمعية أسرة وادي النيل التي أرسلت ثلاث قوافل إغاثة في عام ٢٠٠٤ إلى بورسودان وكسلا ولاية النيل الأبيض.

ب- السعودية : من أهم الدول العربية التي تلعب دورا في المساعدات الإغاثية على مستوى العالم. ففي عام ٢٠٠٦ تخطت التبرعات التي تقدمها السعودية لبرنامج الغذاء العالمي والتي تبلغ ١٥ مليون دولار، المساعدات التي تقدمها كل من فرنسا وأستراليا، والبالغة ١٢ مليون دولار، كما أنها تقترب من حجم التبرعات التي تقدمها اليابان، والبالغة ٢١ مليون دولار.

كما تشير بيانات صادرة من وزارة المالية السعودية إلى أن المملكة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج القومي الوطني. ففي حين أوصت الأمم المتحدة الدول المانحة للمساعدات بالاقتلاع نسبيا ما تقدمه من مساعدات عن ٧٪ من ناتجها القومي. فإن السعودية قدمت من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠ نحو ٢٨٣ مليار ريال سعودي، أي ما نسبته ٤٪ من المتوسط السنوي الإجمالي للناتج القومي في تلك الفترة، واستفادت من هذه المساعدات ٧٢ دولة، منها ٤١ دولة في إفريقيا.

وأطلقت المملكة في ٢٠٠٦ برنامجا إغاثيا تحت شعار "السعودية مملكة الإنسانية" وحظيت إفريقيا في إطاره باهتمام كبير. حيث تم التبرع بمبلغ ٢٧,٥ مليون ريال (١٠ ملايين دولار) كمساعدات إغاثية لثعاني دول في غرب إفريقيا في عام ٢٠٠٦ إثر تضررها من كارثة الجفاف وهي: السنغال وموريتانيا، والنيجر، ومالي، وغانا، وغينيا بيساو، وسيراليون، وليبيريا. وسبق ذلك في العام نفسه التبرع بقيمة ٧٥ مليون ريال لإغاثة ٦ دول في القرن الإفريقي إثر تضررها من كارثة الجفاف. وذلك عن طريق برنامج الإغاثية العالمي التابع للأمم المتحدة.

ومن هنا، فإن إفريقيا تحظى بأهمية في أجندة العون الإنساني للسعودية. ويساند ذلك دعمها ماديا لما يزيد على ٨٧٥ جمعية إسلامية في مختلف أنحاء العالم ومنها إفريقيا. ومن أبرز هذه المنظمات هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومقرها جدة وأنشئت عام ١٩٧٨ كمكتب من مكاتب رابطة العالم الإسلامي، ثم تحولت في النصف الثاني من الثمانينيات إلى هيئة عالمية كبيرة انتشرت في جميع أنحاء العالم ومنها إفريقيا، كما تقوم المملكة بتقديم الإغاثة عبر جمعية الهلال السعودي وجمعيات أخرى عديدة.

ج- دول أخرى : ومنها الإمارات التي يصل حجم المساعدات الخارجية المقدمة منها إلى ٢٩,٢ مليار دولار. أغلبها منح تذهب إلى ٥٦ دولة نامية في إفريقيا وآسيا. وعلى صعيد المجتمع المدني، هناك مؤسسة زايد للأعمال الخيرية التي برز اسمها في إفريقيا، حيث نشطت في ٢٢ دولة بالقارة، فقد بنيت مساجد في "أبيس أبابا" ودول غرب ووسط إفريقيا، وأقيمت

متعددة، أولها الاتجاه الرسمي، حيث تقوم حكومات عربية بتقديم دعم إغاثي للدول الإفريقية، سواء في أوقات الأزمات الطارئة أو مساعدات ذات طبيعة تنموية أو تبرعات للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل في مناطق الكوارث في إفريقيا، مثل برنامج الإغاثية العالمي.

أما الاتجاه الثاني، فهو المجتمع المدني العربي الذي يضم منظمات غير حكومية تعمل على تقديم عون إنساني إلى القارة السوداء، غير أن بعض هذه المنظمات تتلقى دعما حكوميا يساعدها في عملها، وثالث الاتجاهات هو التبرعات التي تقدمها شخصيات أو رجال أعمال إلى القارة أو تبرعات أخرى غير منظورة مثل الزكوات والصدقات.

ولعلنا نواجه بصعوبة في عقد مقارنات بين حجم المساعدات الإغاثية والتنموية التي تقدمها الدول العربية، خاصة أن البعض يسهم بتبرعات فردية لمنظمات خيرية غير تابعة للأمم المتحدة، دون ذكر أسمائها، أو يقومون بإعطاء التبرعات مباشرة إلى الدول الفقيرة بدلا من التبرع بها لمنظمة الأمم المتحدة. كما تواجهنا مشكلة تقدير الحجم الكلي للإغاثة، خاصة أنها متناثرة في ظل القصور المعلوماتي عن هذا القطاع في الدول العربية.

إلا أنه بشكل عام، يمكن تحديد أبرز الفاعلين العرب في مجال الإغاثة في القارة الإفريقية. وفي هذا السياق، فإننا أمام دول بارزة مثل مصر والسعودية والكويت والإمارات، وهناك دول أخرى تقدم مساعدات محدودة مثل الأردن وقطر والجزائر. ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :

١- مصر : تقدم مساعدات إنسانية إلى إفريقيا من خلال جهات حكومية، أهمها: وزارات الدفاع والخارجية والصحة والتموين. فعلى سبيل المثال، ساهمت وزارة الدفاع في الإغاثة الطبية والغذائية في أزمة الصومال عام ١٩٩٢، كما مدت جسرا جويا في أغسطس ٢٠٠٤ لإغاثة المنكوبين في دارفور، وحفرت لهم آبارا لحل أزمة المياه. كما سمرت قوافل طبية في عام ٢٠٠٥. كما يقدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا التابع لوزارة الخارجية مساعدات إنسانية لغالبية دول القارة ضمن التعاون الفني مع معظم دول القارة، وأحيانا ما تكون القوافل الإغاثية عملية مشتركة تسهم فيها عدة وزارات.

وبالنسبة للمجتمع المدني المصري، فهناك منظمات غير حكومية فاعلة في مجال إغاثة إفريقيا، من أبرزها لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة أطباء مصر، وجمعية الهلال الأحمر المصري، فقد سمرت نقابة الأطباء قوافل إغاثية للسودان تتضمن مساعدات طبية وغذائية في أعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٤، سمرت أيضا قافلتين إحداهما إلى جنوب السودان، والأخرى إلى دارفور، وشاركت النقابة في إرسال معونات طبية إلى الصومال وجيبوتي عام ١٩٩٤، ودعمت منكوبي حرب إريتريا وإثيوبيا عام ٢٠٠٠ بإرسال أدوية للمهاجرين الذين وصلوا إلى السودان فرارا من الحرب الدائرة.

الهلال الأحمر المصري بدوره يعتبر إفريقيا مجالا مهما للعون الإنساني. ومن خلال قراة تقرير أنشطته في السنوات



لتأجيج الصراع، سواء من بعض المنظمات الإغاثية الغربية - بحسب ما يقوله البعض - أو حتى رصد التحركات الإسرائيلية والأمريكية الإغاثية في معسكرات اللاجئين، سواء في دارفور أو تشاد.

كما أصبحت الإغاثة العربية في دارفور أكثر أهمية في ظل الأزمة بين الحكومة السودانية والمنظمات الإغاثية الغربية، حيث اتهمت السلطات في الخرطوم منظماتى العون الكنسى والعون الشعبى النرويجيتين بتشجيع النازحين على عدم العودة لمناطقهم واعطاء معلومات كاذبة، فضلا عن اتهام منظمة التاخي الفرنسية FSO بنقل براميل نפט للمتمردين.

أما النيجر، فقد عانت من مأساة إنسانية في عام ٢٠٠٥، حيث ضربت المجاعة حوالي ٣ آلاف قرية يسكنها قرابة ٤ ملايين نسمة. وفي هذا السياق، تحركت منظمات عربية وإسلامية، مثل لجنة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخاصة للإغاثة، وقد كانت بداية نشاطها في دولة النيجر، وامتد إلى دول أخرى (مالي، تشاد، إثيوبيا ملاوى، جيبوتي) في سبتمبر ٢٠٠٥، كما كونت مشروع "بازلي الخير" عبر توزيع المساعدات الغذائية والدوائية وحفر آبار مياه الشرب وإقامة المخيمات الطبية.

كما تبرعت الحكومة المصرية في يوليو ٢٠٠٦ لبرنامج الأغذية العالمى للأمم المتحدة بنحو ١١٥ طنا من الأرز بتكلفة تصل إلى ٢٩ ألف دولار. كما ساهمت ليبيا بمساعدات عبر مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية، ومنظمة بوريانك الإغاثية الإسلامية ومقرها في كاليفورنيا، وجمعية العون المباشر التي يرأسها عبد الرحمن السميط صاحب الخبرة الطويلة في العمل الإغاثى الإفريقى.

غير أن هذه التحركات المحدودة لا تقارن بحجم التدفق الإغاثى الغربى، عبر منظمة أوكسفام البريطانية، ومنظمة أطباء بلا حدود. وحسب إفادة رئيس الوزراء في النيجر، فلم تسهم الدول العربية والإسلامية إلا بـ ١٢٠٠ طن، أى ما يعادل ٢٪ من المساعدات، بينما أسهم الغرب بـ ٩٨٪.

#### رابعاً - مشكلات الدور الإغاثى العربى :

ورغم اتساع خريطة العون الإنسانى العربى إلى إفريقيا، إلا أنه يعترىها عوامل ضعف عديدة، يمكن رصدتها فى التالي:

١- غياب المظلة التنسيقية بين مؤسسات العون الإنسانى، فلا توجد هيئة تنسيقية تنضوى تحتها كل هذه المؤسسات، بما يعصم العمليات الإغاثية من الارتوائية، أو على الأقل تحديد أية المناطق والأزمات لها أولوية فى إطار المصالح العربية، كما تساعد على عدم حدوث أزمات بين الدول العربية نفسها فعلى سبيل المثال، سمحت ليبيا للقوافل الأمريكية بفتح معمرات إغاثة لمرور القوافل الإنسانية الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور في فبراير ٢٠٠٥، لكن تم ذلك دون التشاور مع الحكومة السودانية. وكان مبعث القلق السودانى أن عمليات توزيع الإغاثة من قبل المنظمات الغربية تتخذ طابعاً سياسياً انتقامياً، وذلك عبر التركيز على معسكرات النازحين الذين ينتمون لقبائل المتمردين على حساب المعسكرات الحكومية، فى محاولة لتقوية موقف

مستشفيات فى تنزانيا وأوغندا وكينيا، كما نالت العديد من الجامعات الإسلامية فى أوغندا والنيجر وغيرها معونات مباشرة.

وتلعب ليبيا أيضاً دوراً إغاثياً وتنموياً من خلال مؤسسات أهلية مثل مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية التي انطلقت فى عام ١٩٧٢ لتسهم فى تحقيق هدف دعم الوجود الإسلامى فى القارة الإفريقية عبر مساعداتها الإغاثية والتنموية

وهناك الكويت التي تضم قطاعاً خيرياً فاعلاً يلعب دوراً إغاثياً فى إفريقيا، ومن أبرزها لجنة مسلمى إفريقيا التي أنشئت فى السبعينيات وتحولت لجمعية العون المباشر التي يرأسها عبد الرحمن السميط، وقدمت المساعدات الغذائية وإعانات لبناء المساجد، وقامت بتنفيذ عدد من السدود المائية فى مناطق الجفاف كما أن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومقرها الكويت وأنشئت عام ١٩٨٤، لها انتشار عالمى وتسعى إلى تخفيف معاناة المحتاجين من خلال الأعمال الوقفية الاستثمارية

#### ثالثاً - الأداء الإغاثى العربى فى دارفور والنيجر :

كشفت أزمة دارفور غرب السودان بشكل عملى عن إمكانية مساهمة العمل الإغاثى فى تحقيق المصالح العربية فى القارة، ومن ثم ضرورة الاهتمام بسد كل العوائق التي تعترضه، خاصة أن الوفود الإنسانية العربية التي نهبت للمنطقة خرجت بنتائج مختلفة كان لها مردودات سياسية.

فقد نشطت الإغاثة العربية فى دارفور فى أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، حيث أرسلت مصر والسعودية والإمارات والهيئة الخيرية القطرية وصندوق العون الكويتى والهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية مساعدات عاجلة عبر إقامة جسور جوية لنقل الأغذية والخيام والأدوية. كما نشطت المساعدات التنموية عبر قيام مصر - من خلال وزارة الدفاع - بإقامة آبار ومستشفيات متنقلة، حيث توجد مراكز صحية تشرف عليها منظمات الهلال الأحمر فى مصر و هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية فى السعودية ومؤسسة الزبير الخيرية

وحتى بعض الجمعيات التي ينحصر اهتمامها بالداخل فى مصر. فقد استجابت وقتياً للإغاثة بإفريقيا، فالجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة قيمت تبرعا لدارفور بمبلغ يقدر بـ ٨٠ ألف دولار إلى الحساب الخاص لدارفور بالجامعة العربية، كما أسهم أيضاً بعض رجال الأعمال بانوية وملابس جاهزة فى عمليات الإغاثة المصرية فى إفريقيا

واعلمت الوفود الإغاثية العربية على حقيقة الأوضاع فى دارفور، وهو ما أدى لتخفيف وطأة تهويل الإعلام الغربى بأن هناك إبادة جماعية فى هذا الإقليم كما ساعدت هذه الوفود من خلال تغذيتها لتقارير اعلامية عربية على محور الصورة التي يراد ترسيخها عن هذا الصراع فى هذا الإقليم بين قبائل عربية وأخرى من أصل إفريقى، حيث كانت المساعدات تذهب للانفارقة والعرب على حد سواء، من جهة أخرى، فإن الوجود الإنسانى العربى فى دارفور يسمح بالاطلاع على المخططات الرامية

## المتحدين المناوئ للحكومة في إقليم دارفور

٢- ضعف الموارد المخصصة للعون الإنساني العربي إلى إفريقيا فمثلاً، قراءة تقرير الصندوق الفني للتعاون مع إفريقيا خلال السنوات العشر الماضية تشير إلى انتشار مساعداته الإنسانية في ٤٤ دولة إفريقية، إلا أن هذا الانتشار يصاحبه ضعف في كم ونوعية المعونات، وهو ما لا يعطي فرصة للتأثير في المناطق ذات الأهمية القصوى لمصر. ولناخذ مثلاً على ضعف المساعدات، فقد قدم الصندوق مساعدات إنسانية لإثيوبيا ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى للمصالح المصرية المائبة تمثلت في أنوية عام ١٩٩٦، ثم كتب ومراجع سياسية وقانونية في أعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢.

٣- إن الإغاثة العربية تتسم غالبيتها بكونها وقتية ومجرد رد فعل للآزمة ومنقطعة وغير مستمرة في التواصل مع المنطقة المنكوبة، وهو أمر يقلل من فاعلية وتأثير الإغاثة ومردوداتها. فمثلاً، كانت الإغاثة العربية للصومال أوحش السودان أو إريتريا منقطعة، رغم أن الأزمات الإنسانية في هذه البلدان لم تنته.

٤- ضعف العمل الأهلي العربي ومحدوديته في العون الإنساني، فكان يفترض أن تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً ملحوظاً في الإغاثة الإنسانية في إفريقيا، غير أن قضايا القارة يبدو أنها غائبة عن أجندتها، لاسيما أن معظم المنظمات العربية تعمل في مجالات داخلية ويرتبط بعضها بأجنحة المولين، والتي بالطبع ليس من بينها إفريقيا، وحتى المنظمات الخيرية المهمة بالقارة واجهت قيوداً غير مسبوقة على أنشطتها وتمويلها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

٥- غياب ما يسمى بالكفاءة الإغاثية، فلا يكفي إرسال مساعدات إنسانية للمنطقة المنكوبة، فعملية الإرسال تسبقها عمليات أخرى تبدو غائبة عن العمل الإغاثي العربي بوجه عام من قبيل التأهب للإغاثة، أي توفير المؤن وتدريب أعضاء الفريق، ورصد مناطق الأزمات ومعرفة الاحتياجات المتوقعة للمنكوبين، ثم الاستجابة للإغاثة، أي السرعة في الإرسال، ثم مرحلة ما بعد الإغاثة وهي مرحلة جني الثمار واستمرار التواصل.

٦- إن الشان الإفريقي لا يزال في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام الإغاثي العربي، وهو ما يعكس الأزمة العربية الإدراكية في التعامل مع القارة، فمثلاً يأتي ترتيب الدول الإفريقية، ومنها السودان، في المرتبة الرابعة لدى الإغاثة الإنسانية. بنقابة الأطباء المصرية من حيث حجم المساعدات الإنسانية ففي عام ٢٠٠٣، حظيت فلسطين بأربعة ملايين جنيه، والمراق بمليونين و ٢٠٠ ألف جنيه، وكوسوفا بمليونين جنيه، بينما حظيت السودان بنصف مليون جنيه تقريباً. أما إجمالي ما قدم للشعب

السوداني في النصف الأول عام ٢٠٠٤، فقد بلغ ٢١٥ ألف جنيه وهو يقل تماماً عن المبلغ الذي وجه للعراق وإيران في الفترة نفسها، ويبلغ مليوني جنيه للدولتين.

٧- تأثر الإغاثة وتسييرها في إفريقيا بالعلاقات السياسية بين الدول العربية، فضعف الدور الإغاثي العربي في جنوب السودان، خلال فترة التسعينيات، يعود أحد أسبابه للتوتر الذي شهدته العلاقات بين السودان وبعض الدول كمصر وليبيا في بعض الفترات، وهو أمر لا يحدث في تعامل الدول الغربية بصفة عامة مع مساعدات العون الإنساني. فرغم حالة العداء بين واشنطن والخرطوم، فقد أسهمت الولايات المتحدة بتمويل ٨٨ من برنامج شريان الحياة الذي يعتبر أكبر عون إنساني لمنطق جنوب السودان في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١.

٨- إشكالية التحيز والحياد بالنسبة للمنظمات الإسلامية. فرغم أن الحياد هو أداة ميدانية للمنظمات ليمكنها من التعامل مع كل أطراف الصراع، إلا أنه لا يزال من المألوف تماماً لهذه المنظمات، خاصة الدينية، تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص من الديانة ذاتها، الأمر الذي يؤثر على دورها وعلاقتها بمختلف أطراف الصراع أو من يعانون منه.

وفي مواجهة هذه المشكلات، فهناك مقترحات يمكن طرحها، ومنها تطوير مفهوم العمل الإنساني العربي تجاه إفريقيا من مجرد رد الفعل الوقتي إلى التواصل التمتوي المستديم. ومن المهم أن تشير في هذا الصدد إلى تجربة صندوق التعاون الفني المصري مع إفريقيا، الذي نجح رغم محدودية دوره الإغاثي في تطوير معونات الإنسانية من الأدوية والمواد الغذائية إلى تقديم أجهزة الكمبيوتر أو البنود، كما تم الاتجاه إلى شراء بعض المساعدات من الأسواق المحلية للدول المتلقية للمعونات توفيراً للنفقات وللإستجابة السريعة، غير أن ذلك يستلزم قواعد معلوماتية دقيقة عن مناطق الكوارث والمجاعات والصراعات في إفريقيا.

ويمكن للهلال الأحمر في كل دولة عربية أن يكون المظلة التنسيقية بين المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في هذا المجال، كما يحدد المناطق الإفريقية التي تكتسب أولوية في العمل الإغاثي، إضافة للإشراف على عمليات التأهب والاستجابة، وما بعد الإغاثة.

وبالإضافة لذلك، ينبغي أن توفر الدولة تسهيلات للعمل الأهلي، وإعطاء مزايا لمن يعمل في إفريقيا، كما يمكن أن يسهم القطاع الخاص العربي الذي يملك استثمارات في إفريقيا في حل أزمة محدودية موارد العون الإنساني، حيث إن ذلك سيؤدي بشكل غير مباشر على توفير بيئة تمكن رجال الأعمال من دفع علاقاتهم التجارية مع القارة.

## المراجع :

- روني برومان، العمل الإنساني (أبوليبي : منظمة أطباء بلا حدود، ٢٠٠٥).
- فابريس ويسمان (تحرير)، في ظل حروب عابثة العنف والسياسة والعمل الإنساني (أبوليبي، مركز الامارات

- Richard A. Sollom and Darren Kew, 'Humanitarian Assistance and Conflict Prevention in Burundi,' in Robert I. Rotberg, ed., *Vigilance and Vengeance: NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1996), pp. 253-252.

- د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

- محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

- موقع وزارة المالية السعودية على الانترنت <http://www.mof.gov.sa/ar/default.asp>

- وزارة الخارجية المصرية - الصندوق المصري الفنى للتعاون مع إفريقيا .. نموذج للتعاون جنوب في عشرين عام (القاهرة - وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤).

- الأنشطة الإغاثية للهلال الأحمر المصري في ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ في : الهلال الأحمر المصري .. قوة الإنسانية (القاهرة ، الهلال الأحمر المصري، ٢٠٠٤).

- للمزيد من المعلومات حول جمعية العون المباشر (الكويت)، انظر الموقع: <http://www.labaik-africa.org/>

- فرانسواز بوشيه، القاموس العملى للقانون الإنسانى (بيروت، دار العلم للعلايين، ٢٠٠٥).

- د. محمد الزيايد، العمل العربى والإسلامى فى إفريقيا .. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (نمونجا)، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٣.

# الاستراتيجية الأمريكية لـ "قيادة إفريقيا" العسكرية

■ لواء. محمود خلف

في السابع من فبراير ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الأمريكى بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية، وحدد في إعلانه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها بواسطة تلك القيادة، وأوضح أنها تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية، كما تخلق فرصا جديدة للشاركة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية في إفريقيا وتنميتها اقتصاديا واحترام حقوق الإنسان، وزيادة قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب.

استراتيجية في العالم لا تقع تحت سيطرة تلك القيادات، المدعومة بأحجام ضخمة من القوات، بكفاءة نوعية متقدمة، بالإضافة إلى الدعم المباشر بنظم الأقمار الاصطناعية.

ويمكن استعراض الحدود الجغرافية لتلك القيادات ومسؤولياتها، لإيضاح دور قيادة إفريقيا الجديدة وتكاملها مع تلك المنظومة العسكرية الهائلة.

## ١- قيادة أوروبا

### US European Command (US EUCOM)

ويتمتع النطاق الجغرافي لتلك القيادة من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلنطي، مروراً بالجزيرة البريطانية وحتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط وهي مدعومة بالأسطول السادس.

ويقع في نطاقها ٩٠ دولة منها ٤١ دولة إفريقية بالإضافة لإسرائيل. وتتحدد مسئولية تلك القيادة في الآتي:

- العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبي عبر الأطلنطي وحلف الناتو.

- تطوير نظام الأمن الإقليمي بما في ذلك دولة إسرائيل.

- الحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة، وذلك بالوجود العسكري الفعال (البري والبحري والجوي) في قطاع المسئولية.

واللاحظ أن هذه المهام كانت مصممة أساساً في زمن الحرب الباردة، وأن جهود هذه القيادة كانت مركزة أساساً تجاه الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية.

كما لم تكن هناك قواعد جوية وبحرية وبرية في جنوب ووسط إفريقيا، فكان التركيز على شمال وغرب إفريقيا فقط.

ومع بروز أهمية إفريقيا، تقلصت فاعلية تلك القيادة في أداء

وأصدر أمراً لوزارة الدفاع الأمريكية بأن تكون هذه القيادة الجديدة، (US Africa Command (AFRICOM) جاهزة للعمل ابتداء من أكتوبر ٢٠٠٨.

ولكى يمكن فهم أسباب وبنوافع إنشاء قيادة إفريقيا الجديدة والأهداف الاستراتيجية الأمريكية المراد تحقيقها، فعلياً استعراض الخطوط العامة لاستراتيجية القيادات العسكرية الموحدة الثلاث الموجودة حالياً، والتي تغطي تقريباً كل سطح الكرة الأرضية، بالإضافة لقيادتين أخريين (قيادة شمال أمريكا) و(قيادة جنوب أمريكا).

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، تمت إعادة تقسيم العالم - من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمر الواقع بالقوة. وإذ ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة فكرة الوجود العسكري المسبق بتلك المناطق التي تشكل مجالاً للتنافس الاستراتيجي المحتدم بين القوتين العظميين. وقامت بنشر قواتها المسلحة في شكل قيادات عسكرية لديها إمكانيات قتالية متفوقة (بحرية وجوية وبرية) في شكل وجود مستقر، وبالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق، وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وإرسال إشارات قوية تدعم بها الدبلوماسية في الوقت نفسه.

وانطلاقاً من تلك الاستراتيجية، شكلت الولايات المتحدة عدداً من القيادات، تتناول منها القيادات العسكرية الموحدة التي كانت مسئولة عن إفريقيا وهي:

## ١- قيادة أوروبا

## ٢- قيادة الباسيفيك

## ٣- القيادة الوسطى (المركزية)

ويمكن القول إنه لا توجد أى خطوط مواصلات جوية أو بحرية

(٥) مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

الدور المطلوب في هذه القارة.  
٢- قيادة الباسيفيك :

### U.S Pacific Command (US PACOM)

تعتبر أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية على الإطلاق، إذ يمتد قطاع مسئوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة إفريقيا، أي ما يعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبا.

ويقع في نطاق المسئولية الجغرافية لتلك القيادة ٤٦ دولة، منها الصين واليابان والكويتان وروسيا وأستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، بالإضافة لكافة الجزر البحرية في هذا النطاق الهائل.

وتتضمن تلك القيادة بمهمة الوجود البحري والجوي والبري الدائم، للحماية المسبقة للمصالح الأمريكية، بالإضافة للسيطرة الثابتة على كافة الممرات البحرية العالمية في تلك المناطق، وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة. كما تدعم تلك القيادة بالأسطول السابع بما يحتويه من أعداد متنوعة من حاملات الطائرات.

والجدير بالذكر أن قائد هذه القيادة، الأدميرال وليم فالون، قد عين قائدا للقوات المركزية، مما يعد أمرا لافتا للنظر وقد طرحت تساؤلات كثيرة في أثناء استجوابه أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس حول تعيين قائد بحري لقيادة قوات برية، مما دفعه لطلب الاجابة عليها في جلسة سرية وقد استجيب لطلبه.

وقد كلفت قيادة الباسيفيك بإرسال حاملتي طائرات للخليج، كما كلفت بمهام في إفريقيا، مثل الوجود البحري في ميناء جيبوتي وللسيطرة على منطقة القرن الإفريقي. وقد شكل ذلك عبئا جديدا عليها، مما دعم الاتجاه لإنشاء قيادة لإفريقيا في ضوء المعطيات الاستراتيجية المستجدة على الساحة الإفريقية.

### ٣- القيادة (الوسطى) المركزية :

### US Central Command (US CENTCOM)

وتقع حدود قطاع المسئولية الجغرافية لتلك القيادة في السطح الجغرافي الممتد بين كل من القادتين السابقتين، بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما.

وقد تبلورت فكرة إنشائها في عهد الرئيس الأمريكي (ريجان) بإنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع البترول في الخليج، ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها كقيادة موحدة، وقد ظهر دورها واضحا في حرب تحرير الكويت (١٩٩١).

وتمتد الحدود الجغرافية لتلك القيادة من شرق إفريقيا وحتى الحدود الغربية للصين.

وتشمل هذه المنطقة دولا في إفريقيا هي مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتي، وليبيا كما تشمل الدول العربية في آسيا لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن، الكويت، الإمارات، عمان، وقطر بالإضافة إلى من الدول الآسيوية باكستان، أفغانستان، إيران، كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمنستان، فيرجيزستان، وأندونيسيا.

والملاحظ أنه بذلك أصبحت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، بما يخلق صعوبات متعددة، خاصة مع تركيز بذل الصراع الحالية في الشرق الأوسط وإفريقيا في نطاق

### مسئولية قيادة واحدة.

ولكل هذه الأسباب، ظهرت ضرورة لإنشاء القيادة الإفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافي للقيادة المركزية لينتهي عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وستقع كل الدول الإفريقية في نطاق القيادة الجديدة عدا مصر، باعتبارها دولة محورية في الشرق الأوسط وانتماءاتها للصراعات الموجودة في المنطقة أكثر من انتماءاتها الإفريقية، بحسب وجهة النظر الأمريكية.

ويعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأمريكية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية.

كما يعكس الرغبة الأمريكية في الانفراد التام بالترتيبات الأمنية وبالتالي السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي.

### مهام قيادة إفريقيا الجديدة :

يمكن استنتاج الكثير من المهام وفق المعطيات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها بطبيعة الحال تقليل الاعتماد المطلق على بترول الخليج كمصدر أساسي للطاقة والاستفادة من البترول الإفريقي عن طريق السيطرة على منابعه والموانئ الإفريقية التي تصدره للخارج.

فسوف توفر القيادة الإفريقية الجديدة بطبيعة الحال الاقتراب الأكثر عمقا من إفريقيا، كما تقوى العلاقات العسكرية مع معظم دول الاقليم.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا في خطابه يوم ٧ فبراير ٢٠٠٧، وهي:

- بناء اماكنيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن
- إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي

وبطبيعة الحال، فلم يتم الإعلان عن الأهداف أو المهام الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة، ولا حجم ونوعيات للقوات التي توجد بها، ولا أماكن تركزها، وطبقا هو معطى حتى الآن، فإن إثيوبيا هي الدولة المرشحة ليكون بها مقر القيادة الرئيسي وسوف يتم إنشاء قواعد بحرية في معظم الموانئ الإفريقية، خصوصا في مناطق الساحل الغربي المصدرة للبترول والمواجهة مباشرة للساحل الشرقي للولايات المتحدة. كما سيكون هناك انتشار مكثف للقواعد الجوية والعسكرية في كل أركان القارة الإفريقية.

وقد أعلن المتناجون أن المشاورات بين حكومات بعض الدول الإفريقية تتم في الوقت الحالي لتنسيق اماكنيات الاستجابة للمطالب الأمريكية، بالإضافة للتنسيق مع بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا، التي لها أيضا قواعد عسكرية في إفريقيا.

## جيبوتي تعرض استضافة القيادة الأمريكية الخاصة بإفريقيا

قال رئيس وزراء جيبوتي ديليتا محمد ديليتا إن بلاده على استعداد لاستضافة القيادة الخاصة بإفريقيا، التي أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إنشائها.

وقال ديليتا إن جمهورية جيبوتي سترحب بكل طلب من واشنطن لاستضافة مركز القيادة الأمريكية لإفريقيا على الأراضي الجيبوتية. وتقيم الولايات المتحدة قاعدتها الوحيدة بإفريقيا في جيبوتي التي اختيرت لموقعها الاستراتيجي في القرن الإفريقي على حدود الصومال.

حيث تصفت الطائرات الأمريكية في يناير ٢٠٠٦ ما قالت واشنطن إنها أهداف لتنظيم القاعدة. وتحتل جيبوتي موقعا استراتيجيا على مدخل البحر الأحمر وخليج عدن بين القارة الإفريقية وشبه الجزيرة العربية.

والى جانب القاعدة الأمريكية، توجد في جيبوتي أكبر قاعدة فرنسية في الخارج.

المصدر: [www.aljazeera.net/NR/exeres/E5421BF5-EED4-4C3E-8DD8-C4B00AF7FF](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E5421BF5-EED4-4C3E-8DD8-C4B00AF7FF)

### الإدارة الأمريكية تخطط لإنشاء قيادة عسكرية لإفريقيا :

قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس إن إدارة الرئيس جورج بوش تعتزم إنشاء قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا. وجاء إعلان جيتس خلال شهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ حول موازنة البنتاجون.

وأشار إلى ذلك قائلا "قرر الرئيس إنشاء قيادة قتالية موحدة تحت مسمى "قيادة إفريقيا".

وستتضمن القيادة العسكرية الجديدة مهام الإشراف على بناء التنسيق الأمني و"قدرات الشراكة" ودعم المهام غير العسكرية، والتفهم بعملية عسكرية، عند الطلب، وفق جيتس. وأوضح وزير الدفاع الأمريكي أن القيادة الجديدة "ستتيح لنا المزيد من التمازج على نحو أكثر فعالية من الترتيبات الراهنة، التي تقسم مسؤوليات إفريقيا بين القيادة الأوروبية والقيادة الوسطى".

وأوضح جيتس أن تلك الترتيبات، التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة، أصبحت عقيمة.

المصدر: [www.arabic.cnn.com/2007/world/2/6africa.command/index.html](http://www.arabic.cnn.com/2007/world/2/6africa.command/index.html)

### أمريكا تخطط للتدخل العسكري في إفريقيا انطلاقا من شتوتجارت :

بوش كلف وزير دفاعه بإنشاء مقر قيادة عسكرية لإفريقيا :

نشرت صحيفة (شتوتجارت تسايونج) أن وزارة الدفاع الأمريكية تخطط لإنشاء قيادة إقليمية لإفريقيا. الجدير بالذكر أن مركز قيادة القوات الأمريكية في أوروبا يقع في مدينة شتوتجارت. ويكشف المشروع العسكري الجديد عن أن واشنطن لا تزال تعول كثيرا على سياسة التدخل العسكري وتسعى الآن لتقوية نفوذها في إفريقيا والاستعداد للقيام بنشاطات عسكرية حين تتطلب ذلك مصالحها الخاصة. منذ سنوات، يخطط الاستراتيجيون في واشنطن لنشر النفوذ الأمريكي في إفريقيا بعد أن تجاهلتها الولايات المتحدة عقودا طويلة وتركت بلجيكا وفرنسا وبريطانيا تنهب ثروات دولها وشعوبها وتستعمرها وتؤيد القادة المستبدين فيها، ما داموا يساعدون المستعمرين، مما حرم شعوب إفريقيا من أبسط حقوق الإنسان على وجه البسيطة، ثم تركت كلا منها لتتفجر فيها أزمات وصراعات وحروب أهلية فضلا عن المجاعة والفقر. رغم أن ثروات الدول الإفريقية تكفي لتوفير حياة رغيدة لشعوبها. وكانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق كولين باول إلى نيل إفريقيا قبل سنوات ذات مدلول رمزي، إذ كانت واشنطن قبل سنوات قد قررت مد الجسور إلى إفريقيا وأرسلت وزير خارجيتها الدائم البشارة وينحدر -مثل الزوج الأمريكيين- من أصول إفريقية لتأكيد ذلك. غير أن الاهتمام الأمريكي كان مؤقتا، إذ إن بوش ركز اهتماماته بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ على أفغانستان ثم العراق. والآن، أصبحت منطقة الشرق الأوسط تتخبط بالآزمات من العراق مرورا بالمناطق الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، ثم الوضع المتأزم في لبنان وإيران والنزاع التركي - الكردي. جورج دبليو بوش، الذي يعتقد أن الله أرسله في مهمة تبشيرية للعالم، يريد الآن التركيز أيضا على إفريقيا. وقال عن مشروع شتوتجارت الجديد إن مقر قيادة إفريقيا سوف يعزز جهودنا لمساعدة الشعوب في إفريقيا للحصول على السلام والأمن وتحقيق أهدافنا المشتركة في النمو وبناء أنظمة الصحة والتعليم والديمقراطية ودفع القوة الاقتصادية في إفريقيا. ثم كشف بوش عن أنه كلف وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس بإنشاء مقر قيادة عسكرية لإفريقيا (أفريكوم) Africom بباشر مهام عمله بدءا من سبتمبر عام ٢٠٠٨. وأضاف بوش أن إدارة

سوف تسعى لزيادة مشاوراتها مع القيادات السياسية الإفريقية. وتريد واشنطن توسيع نفوذها في إفريقيا بحجة منع تنظيم (القاعدة) من استخدام دول في إفريقيا لتوسيع نشاطاتها، ومنع (القاعدة) من السيطرة على السلطة في دول إفريقيا. لكن هذه الخطوة قد تكون أكبر من هذا الهدف بكثير وتأتي تحقيقا لاستراتيجية وضعتها الأمريكيون للتوسع والسيطرة على العالم. من وجهة نظر إدارة بوش، فإن إفريقيا مهمة جدا. بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، راحت واشنطن تكثف تحركاتها بحثا عن مصادر جديدة للطاقة في غرب إفريقيا. ونقول إن هذه القارة أصبحت تلعب دورا مهما فيما يسمى الحرب المناهضة للإرهاب التي أعلنها بوش بعد هجمات ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١. ويواجه بوش منذ وقت اتهامات بأنه يستغل هذه الحرب لتوسيع النفوذ العسكري الأمريكي في العالم. ويحتاج الرئيس بوش لتأييد داخل بلده لما يعده من خطط في إفريقيا، لذلك فهو يتحدث عن خطر (القاعدة). حسبما تقول الولايات المتحدة، فإن (القاعدة) تمارس نشاطات في عدد كبير من الدول الإفريقية وتريد واشنطن منع (القاعدة) من توسيع نفوذها، كما فعلت في أفغانستان، حيث حصلت على موطن قديم.

المصدر: [www.raya.com/site/topics/article.asp?cu\\_no=224112&version=...](http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=224112&version=...)

# في الشأن السوداني



- ١ المواقف الدولية من أزمة دارفور
- ٢ مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والعناد
- ٣ الخريطة الليموجرافية لإقليم دارفور

## في الشأن السوداني

### المواقف الدولية من أزمة دارفور

■ السفير/ أحمد حجاج \*

إذا كان هناك موضوع يستثير الرأي العالمي بالنسبة لقضية دارفور، فهو ما تنقله وسائل الإعلام في العالم حول المأساة الإنسانية التي تعرض لها سكان الإقليم، سواء من جراء هجرة مئات الآلاف من منازلهم بالقوة بسبب المعارك وتحولهم إلى لاجئين في تشاد، أو نزوح مئات آلاف آخرين إلى معسكرات داخل دارفور. ولا يمر يوم إلا وتحدث وسائل الإعلام عن اغتصاب فتيات وسيدات على أيدي الميليشيات المسلحة وهدم بيوت على أصحابها أو إحراق قرى بأكملها في النزاع بين القبائل المختلفة أو بين حركات التمرد وقوات الحكومة.

وفي هذا الإطار، فقد أصبح موضوع تشكيل قوة دولية لحفظ السلام في دارفور الشغل الشاغل للقوى الكبرى والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والقوى الإقليمية، بالطبع حكومة السودان. المدافعون عن ضرورة وجود قوة دولية مدبرة تحت إشراف الأمم المتحدة يقولون إنها الحل الوحيد لحماية السكان المدنيين وإقرار الأمن في المنطقة، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦. أما الحكومة السودانية فترفض ذلك رفضاً باتاً وتعتبره نوعاً من عودة الاستعمار. وخزناً للسيادة السودانية، وأعلن الرئيس البشير أنه سيقاتل وجود أي قوة دولية على أرض دارفور.

#### مواقف الدول الكبرى :

تأتي الولايات المتحدة على رأس القوى الدولية المهتمة بمشكلة دارفور. وقد جاء هذا الاهتمام متأخراً بعض الشيء، حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها في السنوات الماضية للتوصل إلى حل لمشكلة جنوب السودان. وكانت مدفوعة في ذلك بضغوط الأمريكيين السود في ذلك، بالإضافة إلى نوع من التنافس مع الصين التي بدأت تحركاتها في السودان عبر اتفاقيات لاستخراج البترول السوداني. وقد اعتبرت الولايات المتحدة ذلك بمثابة استيلاء على ما كشفت عنه شركات أمريكية منذ عقود (شركة

وتشكلت في أنحاء كثيرة من العالم، خاصة في الولايات المتحدة والدول الغربية، جماعات تطلق على نفسها المدافعون عن حقوق سكان دارفور واستغلت القضية في واشنطن. خاصة من جانب الأمريكيين السود، سواء في الكونجرس أو خارجه على أساس أنها قضية عرقية تقوم فيها القبائل العربية "بإبادة القبائل الإفريقية بدوافع "عنصرية"، الأمر الذي شكل ضغطاً على الإدارة الأمريكية لدفع السودان إلى قبول القوات الدولية أو التهديد بتقديم عدد من المسؤولين السودانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يركز جزء كبير من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن على المأساة الإنسانية في دارفور، والخطر الذي يواجه عمال الإغاثة الدوليين. وهناك تقارير دولية أخرى تركز أيضاً على الوضع الإنساني، مثل تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الغذاء العالمي الذي يحذر دائماً من انخفاض مخزون الغذاء، وضرورة توفير مئات الملايين من الدولارات لتوفير الغذاء الكافي وقد دفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإثارة هذه القضية، ووجه كوفي أنان السكرتير العام السابق رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بأنه لا يصح السكوت عن الجرائم التي تنتهك ضد سكان دارفور الخ.

( = ) أمين عام الجمعية الإفريقية .



مستركز على الإجراءات الدبلوماسية، ولا يوجد حماس كبير بين الشعب الأمريكي لقيام بلاده بالتدخل العسكري في دارفور. كما قام الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بزيارة السودان في فبراير ٢٠٠٧، وأعلن عقب لقائه مع الرئيس البشير أن "حل أزمة دارفور يجب أن يكون عبر الطرق السلمية والسياسية وليس الوسائل العسكرية". وذكر الرئيس البشير أنه أبلغ كارتر بنقطة فصائل مشتركة من القوات الحكومية والحركات الموقعة على اتفاق السلام مستمكلاً خلال ستة أشهر في إطار تنفيذ الاتفاق.

ويستغل الحزب الجمهوري الحاكم أيضاً هذا الموضوع، ويعد الرئيس بوش توقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا نجاحاً لإدارته. وعندما لم يستتب السلام، صعد من لهجة التهديد لحكومة الخرطوم، وإن أبقى على بعض الاتصالات مع الرئيس البشير، فبعث إليه بعدة رسائل. كما أرسل جندياً فريز، مساعدة وزير الخارجية للشئون الإفريقية، إلى الخرطوم عدة مرات، وقادت هي حملة الضغط على الدول الإفريقية لعدم الموافقة على تولي السودان رئاسة الاتحاد الإفريقي مرتين، الأولى عندما عقدت القمة الإفريقية في الخرطوم، والأخرى في أنيس أبابا في يناير ٢٠٠٦.

وقادت الولايات المتحدة في مجلس الأمن المناقشات والقرارات التي صدرت منقطة حكومة السودان، خاصة القرار الشهير رقم ١٧٠٦ الذي يدعو إلى وجود قوات دولية كبيرة في دارفور. وقامت الطائرات الأمريكية وتلك التابعة لحلف الأطلسي بنقل القوات الإفريقية المشاركة في قوة الاتحاد الإفريقي من بلايا إلى دارفور. وفي المقابل، يذكر للولايات المتحدة في الوقت نفسه أنها من أكبر المساهمين الماليين في ميزانية تمويل القوات الإفريقية في تقديم الدعم الإنساني من أغذية ومعدات أخرى، سواء مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية.

وتركز واشنطن الآن على ما تسميه الخطة "B" للضغط على حكومة السودان، التي تشمل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية. ونشر في واشنطن أن هذه الخطة التي أعدها وزارة المالية الأمريكية تركز على تجميد التعاملات التجارية المصرفية الأمريكية مع السودان. خاصة بالنسبة للعوائد النفطية التي تمثل المورد الرئيسي للسودان. وتشمل الخطة أيضاً حظراً على الشركات والدول التي تتعامل مع السودان، وإرسال مراقبين عسكريين أمريكيين إلى جنود تشاد مع السودان، حيث إن هناك تعاطفاً أمريكياً مع الحكومة تشادية وموقفها من السودان كما أن ولايات ومؤسسات أمريكية عديدة أعلنت أنها ستسحب أي استثمارات لها في السودان أو في شركات تستثمر في السودان وحتى شركات ناقلات النفط السوداني. وهذا الموقف شبيه بالحملة التي سادت الولايات المتحدة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقد أدان السودان العقوبات الأمريكية، وقال إنها تثبت أن الولايات المتحدة تتبع سياسة المواجهة مع السودان وقد دعا أمريكا والمجتمع الدولي لإقناع الفصائل التي لم تنضم إلى اتفاق دارفور بالانضمام إليه والجلوس على مائدة المفاوضات بدلاً من اتباع السياسات الهدامة.

وقد صرح ناسيوس -أمم اجتماع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي (فبراير ٢٠٠٧)- بأن الولايات المتحدة جعلت من حل مشكلة دارفور عن طريق التفاوض أولوية لها وأوضح أنه لا يوجد تأييد كبير في الولايات المتحدة لاتباع حلول عسكرية مثل فرض حظر جوي فوق دارفور، أو حصار بحري على بورسودان، وهو أمر تفرقه الحكومة السودانية التي تحاول عدم

شيفرون للنفط) وتخلت عنه بسبب تداعيات القتال في الجنوب. لم تكن دارفور من أولويات السياسة الأمريكية نحو السودان. وقد ظنت حكومة السودان أن توقيع اتفاقيات نيفاشا الخاصة بمشكلة الجنوب سيشكل نهاية للضغط الأمريكي عليها بل وبدء صفحة جديدة من التعاون مع واشنطن ورفع اسم السودان من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب. ولكن سرعان ما استحوذت مشكلة دارفور والبعد الإنساني لها على اهتمام المنظمات الإنسانية الأمريكية والمهتمة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى اللوبي القوي لأعضاء الكونجرس من السود الأمريكيين الذين تحالف معهم لأغراض انتهازية أعضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

وقد شاركت الولايات المتحدة بقوة في كل مراحل مفاوضات دارفور. سواء في أبوجا أو تلك التي عقدت في نيروبي أو تشاد، وأنشأت علاقات قوية مع حركات التمرد. ويقال إن تلك الحركات حصلت على دعم مادي بل وعسكري من واشنطن، وسمحت لقادة هذه الحركات بزيارات متعددة لواشنطن للدعاية لمطالبهم. وعين الرئيس بوش السفير "زوليك" وكيل الخارجية الأمريكية ممثلاً له في مفاوضات دارفور، وقد استخدم كل أساليب التهديد والوعيد والإغراء حتى تم توقيع اتفاق سلام دارفور. وكان الوفد الأمريكي يضم خبراء عسكريين لبحث الجوانب الأمنية في المفاوضات إلى جانب خبراء في موضوعات تقاسم الثروة والسلطة.

استقال زوليك من منصبه بعد توقيع اتفاق أبوجا، وعين الرئيس بوش أندرو ناسيوس، وهو سفير أمريكي كان في وقت من الأوقات رئيساً لهيئة المعونة الأمريكية الخارجية. استخدم هذا الأخير أيضاً لغة الترغيب والتهديد بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على السودان وكبار المسؤولين فيه إذا لم يقبلوا بوجود القوات الدولية في دارفور.

صارت مشكلة دارفور جزءاً من الحملات الانتخابية لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة، خاصة من جانب المرشحين الديمقراطيين لجذب أصوات الأمريكيين السود الذين يشكلون نسبة لا بأس بها من أعضاء هذا الحزب. وعلى سبيل المثال، فقد زار بيل ريتشاردسون -حاكم ولاية تكساس ومندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة- الخرطوم على رأس وفد كبير لمحاولة إقناع المسؤولين السودانيين بقبول القوات الدولية وقابل سكرتير عام الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٠٦ كما أن باراك أوباما، النجم الديمقراطي الساطع عضو مجلس الشيوخ والذي أصبح مرشحاً ديمقراطياً لانتخابات الرئاسة، قام بجولة في عدد من الدول الإفريقية. خصص جزءاً كبيراً منها لموضوع دارفور، وكان من المفترض أن يزور الخرطوم ولكن يبدو أن الأخيرة رفضت استقباله بسبب دعاياته ضدها فاكثف في زيارة تشاد. وقد كون أوباما مجموعة من أعضاء الكونجرس لموضوع دارفور وأنشأ موقعاً إلكترونياً للتعبير عن موقفه من مشكلة دارفور.

وقد استغلت هيلاري كلينتون زوجة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والمرشحة أيضاً للرئاسة موضوع دارفور في نطاق حملتها الانتخابية. وقدمت طلباً إلى وزير الدفاع الأمريكي للنظر في إمكانية تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في دارفور وفرض حظر جوي على الطائرات السودانية في الإقليم وحصار بحري على ميناء بور سودان الذي يصدر منه النفط السوداني. لكن مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية صرحت بأن واشنطن لا تترحم التدخل عسكرياً. وإنما

الشن، والاتحاد على استعداد لاتخاذ إجراءات إضافية. خاصة في نطاق الأمم المتحدة ضد أي طرف يعرقل ذلك، في الوقت الذي لا يزال يؤيد فيه القوة المخططة.

وقد صرح الوزير البريطاني المكلف بالشؤون الإفريقية اللورد ترايسمان بأن "العالم لن يمكنه الوقوف مكتوف اليدين أمام ما يجري من انتهاكات في دارفور، ولا يمكن السماح بتكرار وقوع أحداث شبيهة بـعاجاز رواندا حين عجز المجتمع الدولي عن التدخل لوقف عمليات الإبادة". كما رفض استبعاد التدخل العسكري المباشر ضد الخرطوم. إلا أنه قال إن أي تحرك يقتضي الحصول على موافقة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

الدولة الثالثة الكبرى المهتمة بموضوع دارفور هي الصين التي عمقت من علاقاتها، خاصة الاقتصادية مع السودان. وكانت الصين من أولى الدول التي انتهزت فرصة عزوف شركات البترول الدولية عن الاستثمار في النفط السوداني، فقامت بعقد اتفاقية مع الحكومة السودانية. بحيث أصبح السودان من كبرى الدول الإفريقية تزويد الصين بالنفط. ويعزى إلى الصين أنها وفقت في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار بفرض عقوبات اقتصادية قوية ضد السودان.

وقد عبرت الحكومة الأمريكية عن استيائها من موقف الصين، حيث اعتبرت أن بيد الأخيرة مفتاح الضغط على الحكومة السودانية لتغيير موقفها بالنسبة لموضوع القوة الدولية. وأوفدت واشنطن -ناسيوس- مبعوثها في السودان إلى بكين، وقد أبدى تقاؤلا بعد مباحثات مطولة مع المسؤولين الصينيين، بأن بكين قد تغير موقفها. وأثناء زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو للخرطوم مؤخرا (فبراير ٢٠٠٧)، تم عقد اتفاقيات تعاون عديدة مع الحكومة السودانية. ولكن يبدو أن بكين -إبراء نمتها أمام المجتمع الدولي- قامت بحث الخرطوم على التعاون مع الأمم المتحدة، حيث لا تستطيع الصين أن تبقى منعزلة داخل مجلس الأمن. ولا يتوقع أن تنضم الصين إلى السياسة الأمريكية - البريطانية التي تحذر اتخاذ إجراءات شديدة ضد الخرطوم. وقد أثار ذلك وزارة الخارجية الأمريكية التي ذكر متحدث باسمها أن الصين ترسل إشارات متناقضة حول استعدادها للضغط على السودان. ففي الوقت الذي نكر فيه الرئيس الصيني للمسؤولين السودانيين - خلال زيارته للخرطوم - ضرورة الإسراع بحل مشكلة دارفور، فإن الصين قامت في الوقت نفسه بتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع السودان وخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من السودان. بل وقدمت إليها قروضا ومفحا مالية عديدة. ومن جانبها، أكد الرئيس البشير أن الرئيس الصيني لم يمارس أي ضغوط على السودان وإنما اكتفى بحثه على تطبيق اتفاق سلام دارفور الذي وقع في أبوجا. ونفى أن السودان يتلقى أسلحة من الصين أو يرتبط باتفاقيات عسكرية معها. كما أكد متحدث بلسان الخارجية الصينية رفض بلاده القاطع لتفعيل خيار العقوبات ضد السودان. إذ إن ذلك يزيد القضية تعقيدا. ولن يساهم في حلها. وأكد أن مرهونة بموافقة الحكومة السودانية، مع الأخذ في الاعتبار كل ما تبديه الخرطوم من اهتمامات ومخاوف.

أما روسيا، فلا تضع هذه المشكلة في أولوياتها، وإن كانت تشارك في المناقشات التي تحدث داخل مجلس الأمن واستتعت عن التصويت على القرار ١٧٠٦ بإرسال قوات دولية. يتسهم ذلك مع انحسار الاهتمام الروسي بالشؤون الإفريقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القديم الذي كان يولي إفريقيا اهتماما كبيرا.

قطع الاتصالات مع الإدارة الأمريكية واستقبال مبعوثيها، مع التمسك بموقفها بعدم قبول القوات الدولية في الوقت نفسه.

كما تبدي بريطانيا اهتماما متزايدا بدارفور، حيث عينت ممثلا لها لمتابعة أوضاع دارفور. وشاركت بوفد كبير في كل مراحل المفاوضات، وكان يضم خبراء في موضوعات تقاسم السلطة والثروة والأمن واستخدمت بريطانيا نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي، لكي يقوم بدور نشيط في مسألة دارفور، حيث عين ممثلا دائما له (وزير فلندي سابق له مستشارون سياسيون وعسكريون وإعلاميون) وأصبح من أكبر الممولين لعمليات القوات الإفريقية في دارفور. كما قام ممثلو الاتحاد ومسؤولون أوروبيون بالضغط على الدول الإفريقية في قمة أديس أبابا الأخيرة لعدم قبول تولي السودان رئاسة القمة. وطالب أعضاء في البرلمان الأوروبي الأمم المتحدة بإرسال قواتها إلى دارفور حتى دون موافقة الحكومة السودانية من أجل إنشاء ما سمي بالممر الإنساني لضمان وصول المساعدات الإنسانية لأهالي دارفور، ووصفوا ما يحدث هناك بأنه يمثل أكبر كارثة إنسانية خلال السنوات العشر الأخيرة. ولا يزال موقف الاتحاد الأوروبي بصفة عامة أقل حدة من موقف الولايات المتحدة، وإن كان يلاحظ زيادة دور منظمات المجتمع المدني في أوروبا في إدانة سوء الأوضاع الإنسانية في دارفور، خاصة طرد السلطات السودانية لعدد من الجمعيات الأوروبية للإغاثة الإنسانية. وقد صرح لوي ميشيل، المفوض الأوروبي للمسائل الإنسانية (وزير خارجية بلجيكا السابق) بأنه لا يتوقع أي تقدم في موقف الرئيس البشير بالنسبة للقوة المخططة (تصريح في ١٣ فبراير ٢٠٠٧). وانتقد الوزراء الأوروبيون السودان لعدم منح تنشيرات دخول لبعثة مجلس حقوق الإنسان. وقد أصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في بروكسل بيانًا منفصلا في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ حول دارفور، أشار إلى ما يلي:

١- إن الاتحاد الأوروبي منزعج من زيادة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وحقوق الإنسان في دارفور، ويدعو مقل أحد جنود القوة الإفريقية في الأول من فبراير ٢٠٠٧، واعتقال وإساءة معاملة بعض العاملين في مؤسسات الإغاثة الدولية من قبل الشرطة السودانية.

٢- يلاحظ الاتحاد الانسحاب الكامل لأول مرة لعدة منظمات إغاثة من دارفور لأسباب أمنية. ويدعو الاتحاد كل الأطراف لعدم التعرض للمدنيين أو المنظمات الإنسانية واحترام التزاماتها طبقا لاتفاق وقف إطلاق النار، ويعيد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٠٠٥، الذي تضمن أن الذين يعيقون تقدم العملية السلمية سيعدون مسؤولين عن ذلك وسيحاسبون.

٣- إدانة خرق وقف إطلاق النار من كل الأطراف، خاصة قصف الطائرات السودانية لمناطق في غرب دارفور، وهو الأمر الذي صعب اجتماع للقادة الميدانيين لحركة تحرير السودان بالرغم من موافقة الحكومة السودانية المسبقة على عقد هذا الاجتماع.

٤- الاتحاد منزعج مما ذكره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال في النزاعات المسلحة بشأن تدهور الأوضاع في دارفور، ويطلب الحكومة السودانية بالسماح لبقية أعضاء مجلس حقوق الإنسان بتقصي الحقائق في دارفور.

٥- تليد المباشرة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومباحثاتها حول تفاصيل إرسال المعدات الثقيلة إلى القوات الإفريقية ودعوة الحكومة السودانية للتعاون الكامل في هذا

ودعى الرئيس شيراك أثناء قمة فرنسا - إفريقيا في كان (فبراير ٢٠٠٧) قمة ثلاثية بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حضرها الرئيس مبارك ورئيس غانا - باعتبارها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي. وصدر بعد هذه القمة ما يسمى ببيان "كان"، الذي ينص على تعهد كل دولة بعدم السماح للمعارضين في أي منها بالعمل من أراضيها، وتعهدوا أيضا بعدم السماح بمرور أسلحة إلى المتعربين في أي دولة من الدول الثلاث. وفي الوقت الذي دعا فيه شيراك خلال القمة السودان إلى القبول بالقوة المختلطة، أعلن الرئيس البشير إصراره على وجود القوات الإفريقية فقط، على أن تكون مدعومة بمساعدات فنية ولوجيستية من الأمم المتحدة، كما قبل بوجود القوات الإفريقية فقط على الحدود مع تشاد وإفريقيا الوسطى لمراقبة الحدود. وشبه البشير أي قوة دولية بالقوة المتعددة الجنسيات الموجودة في العراق، واتهم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي بالسعي لقلب نظام الحكم في السودان.

وتمول كندا القوة الإفريقية بمبالغ كبيرة، كما أرسلت بعض المعدات العسكرية إلى القوات الإفريقية (عربات مصفحة).

وللترويج نشاط ضخم في جنوب السودان منذ مدة طويلة، وتنشط الكنائس النرويجية هناك، وساهمت حكومة النرويج في مفاوضات أبوجا ولكن بدون مزيد فقط للمواقف الغربية.

هل من أمل؟

لا تزال أزمة دارفور مستمرة، ولا يتوقع حل هذه الأزمة في المستقبل القريب. فالولايات المتحدة لا تزال تتردد بالنظام السوداني، وإن كان المتحدث بلسان البيت الأبيض قد ذكر أن بلاده ستنتظر في مدى تنفيذ السودان لتعهداته بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقبول مكون دولي في القوات الإفريقية المراقبة في دارفور. وفي إطار الضغوط على السودان، زار الخرطوم بيل ريتشاردسون، سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة وحاكم ولاية نيومكسيكو الحالي، على رأس وفد كبير من منظمات الإغاثة، وأعلن في نهاية الزيارة عن اتفاق الرئيس البشير على إعلان هدنة منتهى ستون يوما في دارفور. كما وافق السودان على السماح للصحفيين الأجانب بزيارة دارفور بعد أن كان قد وضع قيودا على مثل هذه الزيارات.

وفي هذا الإطار، يصبح موقف الأمم المتحدة مهما، خاصة بعد تولي أمين عام جديد لهذه المنظمة الدولية. ويسمى الأمين العام الجديد، بان كي مون، إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد الإفريقي لإدراكه تصميم السودان والمديد من دول القارة على ضرورة الإبقاء على الطابع الإفريقي للقوات في دارفور، وأيضا عدم تحمس عدد كبير من الدول غير الإفريقية لإرسال جنودها إلى هذه المنطقة المضطربة. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة لها ما يقرب من مائة ألف جندي في عمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة. وقد شارك الأمين العام الجديد، بان كي مون، في قمة الاتحاد الإفريقي الأخير في أنيس أبابا، وعقد لقاء مطولا مع الرئيس البشير. وبينما أعلن الأمين العام عن تفاؤله، إلا أنه تحفظ بعد ذلك في اجتماع مطلق لمجلس الأمن، وذكر أنه لا يزال في انتظار رد الرئيس السوداني على رسالة منه حول تنفيذ خطة ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ بين الأمم المتحدة والسودان. وقد وجه مون انتقادات شديدة لموقف الخرطوم أمام القمة الإفريقية، مشيرا إلى أنه لا يوجد أي وقت يمكن إضاعته، فالوضع في دارفور غير مقبول وهو يمثل أكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم.

ولكن يلاحظ بوانر بعض الاهتمام من جانب روسيا بمشكلة دارفور، حين ذكر وزير الخارجية الروسي أن بلاده قد ترسل قوات حفظ سلام إلى دارفور، وأن ذلك محتمل، خاصة أنه ليست هناك عملية حفظ سلام في إفريقيا لم تشارك موسكو فيها، وستكون المساهمة بفراد الشرطة ومدنيين وإداريين. وتدرس موسكو ما إذا كانت الأمم المتحدة ستوافق على إرسال روسيا طائرات هليكوبتر ضمن مجموعة من الإجراءات الأخرى أم لا. ومن المعروف أن القوات الإفريقية في أمس الحاجة إلى طائرات هليكوبتر، حيث تعتبر وسيلة الانتقال الرئيسية في دارفور.

وإذا كان يمكن لنا أن نعد الأمم المتحدة - كمنظمة دولية - ضمن القوى الفاعلة في السودان، فلم تكن علاقاتها طيبة مع الحكومة السودانية - التي اعتبرت تدخلها في شؤون السودان الداخلية بصورة كبيرة، خاصة بالنسبة لمشكلة دارفور - ولذلك طلبت إبعاد ممثلها السابق يان برونك، السياسي الهولندي، الذي عينه كوفي أنان ممثلا عنه، والذي كان معروفا عنه صراحته الزائدة التي أثارت الخرطوم. وقد انتقد الأمين العام بشدة موقف السودان بعدم منح تشييرات دخول لأعضاء لجنة تقصى الحقائق التي عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وقد تم تعيين يان إلياسون الدبلوماسي السويدي المخضرم - الذي عمل لفترة وزيرا لخارجية بلاده ورئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة - ممثلا جديدا للأمين العام في السودان. وبعد إلياسون أكثر إبراكا بمشاكل العالم النامي، خاصة إفريقيا، عن سلفه، وهو يجذب سياسة الدبلوماسية الهائلة. ويقال أنه عرض على الخرطوم حزمة من الأفكار تتضمن جدولا زمنيا لتنشيط سلام دارفور عبر وقف إطلاق النار، وعقد لقاء يضم الأمم المتحدة وحركات التمرد بمشاركة الاتحاد الإفريقي، تمهيدا لعقد مفاوضات بين هذه الحركات والحكومة السودانية تكون استكمالا لاتفاق سلام دارفور الذي أبرم في مايو ٢٠٠٦، على أن تجري هذه المفاوضات في مقر الاتحاد الإفريقي بدلا من أسمر عاصمة إفريقيا.

وقد طلبت الحكومة السودانية من مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى دارفور التدخل لدى المتمردين لخفض سقف مطالبهم فيما يتعلق بموضوعات انقسام السلطة والثروة قبل إجراء مباحثات مباشرة معهم لتسوية الأزمة. وصرح سالم أحمد سالم، مبعوث الاتحاد الإفريقي، بأنه أبلغ المسؤولين السودانيين بالمشاورات التي أجراها مع حركات التمرد ومع الجهات الإقليمية والدولية المعنية بقضية دارفور.

ويتجه الانظار إلى الاتحاد الإفريقي لقيادة العمل الإفريقي في دارفور والتنسيق مع الأمم المتحدة، بل وإرسال مبعوثي الأمم المتحدة (يان إلياسون) والاتحاد الإفريقي (سالم أحمد سالم) في مهمة مشتركة إلى السودان. ويلعب مجلس الأمن والسلام الإفريقي دورا مهما في هذه المسألة، ليس فقط بالنسبة لزيادة القوات الإفريقية وإنما لموضوع علاقات السودان المقوترة مع كل من تشاد وإفريقيا الوسطى.

وقد بعثت فرنسا عسكريا حكومتي تشاد وإفريقيا الوسطى عندما تعرضتا لتداعيات الوضع في دارفور نظرا لملاقتها الوطيدة بهما. وانتقد الوفد الفرنسي في جنيف بشدة منع الحكومة السودانية زيارة وفد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من زيارة دارفور وجعل الرئيس شيراك من دارفور قضية رئيسية في قمة فرنسا - إفريقيا التي عقدت في كان في فبراير ٢٠٠٧، وطالب السودان بقبول القوة الدولية

# مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد

■ ساهى صبرى عبد القوي -

اتسم الموقف المصرى العام حيال أزمة دارفور منذ اندلاعها بنوع من الحيادية والارتكان إلى لعب دور نوبيقى، وتجنب الولوج كوسيط مباشر بين أطراف الأزمة. إلا أن تطور تفاعلات الأزمة فى الآونة الأخيرة دفع بالموقف المصرى إلى التحرك بإيجابية أكبر عن طريق طرح رؤى وأفكار لتسوية الأزمة.

السودانية فى إيشى ثم فى العاصمة تجامينا. وقد شهدت بعض هذه الجولات مشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى، فى حين لم تشهد أى حضور مصرى، وأثرت القاهرة انتظار ما ستفرض عليه هذه المفاوضات من نتائج.

وقد تركز الجهد المصرى وقتذاك فى عمليات المساعدات الإغاثية، التى بدأ إرسالها منذ بداية ٢٠٠٤، حيث قامت القوات المسلحة المصرية بإرسال عدة قوافل علاجية وإنشاء جسر جوى لنقل المواد الغذائية والمعونات للمتضررين من السكان، بالإضافة إلى المساعدات الإغاثية التى شارك فيها العديد من جهات المجتمع المدنى المصرى، وعلى رأسها نقابة الأطباء التى أرسلت قافلة طبية فى عدة تخصصات مختلفة (١).

وقد أظهرت المساعدات الإغاثية المصرية صورة مختلفة عن السائدة إعلاميا، مفادها أن هناك مأساة إنسانية ولكن لا توجد أعمال إبادة أو ما يدل عليها.

كما أسهمت هذه المساعدات فى محو الصورة التى سعت المنظمات الإغاثية الأمريكية - خاصة اليهودية منها - إلى ترويجها عن صراع عرقى بين القبائل العربية والأخرى الإفريقية، حيث كانت المساعدات المصرية تقدم لجميع سكان دارفور دون تمييز من جهة أخرى، فإن الوجود المصرى بالإقليم على المستوى الإغاثى كشف المخططات الرامية إلى تجميع حدة الأزمة ورصد التحركات الإسرائيلية المتسكرة فى العمليات الإغاثية فى معسكر اللاجئين السودانيين فى تشاد (٢).

## تغير الموقف المصرى تجاه الأزمة :

بدأت ملامح تغير الموقف المصرى من الأزمة فى تحرك القاهرة فى خط مواز للتحركات الإفريقية والعربية، وقد ظهر ذلك جليا فى الدور الذى لعبته مصر بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، فى إسناد الجزء الأكبر من تسوية الأزمة فى دارفور إلى الاتحاد الإفريقى فى مارس ٢٠٠٤. كما ساعدت مصر -

ويمكن القول إن الموقف المصرى تجاه الأزمة تبلور على أساس منطلقات حاكمة، تمثلت فى:

١- الوقوف ضد أى مسعى لتدويل الأزمة، وضرورة التزام كافة الجهود الدولية خطأ ثابتا يحترم سيادة السودان ووحدة أراضيه.

٢- الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الاتحاد الإفريقى وفى إطار إفريقى - عربى.

٣- عدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض الالتجاء إلى تطبيق عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان، لما لذلك من آثار خطيرة على الوضع فى السودان.

٤- ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة التى تحمل السلاح فى دارفور، حتى يعم السلام كافة أرجاء الإقليم، وتمارس قوات حفظ السلام مهامها الحقيقية.

## المساعدات الإغاثية المصرية لدارفور وأهميتها :

اتجه الموقف المصرى، فى بداية اندلاع التمرد فى فبراير ٢٠٠٢، إلى النظر إلى الأزمة بوصفها مشكلة داخلية بين الحكومة المركزية وإقليم دارفور، واكتفت مصر بحث الحكومة السودانية على سرعة التوصل إلى حل، ووضع حد لمعاناة أهل دارفور فى إطار داخلى بعيدا عن أى تدخل للقوى الخارجية. كما تركت مصر مسئولية الوساطة إلى الاتحاد الإفريقى وللمرئيس التشادى إبريس. ينبى من منظور أن لبلاده مصلحة مباشرة فى التوصل إلى سلام فى هذا الإقليم. فدارفور - من وجهة النظر التشادية - هى القفأ الخلفى للصراعات التى تدار على الأراضى التشادية، وبالتالي فإن التوصل إلى اتفاق سلام فى دارفور سينعكس بدوره على الأوضاع فى تشاد سياسيا وعسكريا لذلك، رعت تشاد المراحل الأولى من المفاوضات بين متمردى دارفور والحكومة

(١) باحث فى الشؤون السودانية.

القاهرة على القيام بأى وساطة مباشرة بين طرفى الأزمة، والتي تركتها لنيجيريا بعد فشل الوساطة التشادية فى الوصول إلى صيغة توافقية بين طرفى الأزمة (٣).

ربما يرجع عدم إقدام القاهرة على تلك الخطوة، خاصة خلال العامين الأولين من الأزمة، إلى عاملين:

١- إن القاهرة كرسست جل جهودها خلال تلك الفترة على متابعة الملف الجنوبى وما كان يجرى بشأنه من مفاوضات نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان- والتي نتج عنها توقيع اتفاق نيفاشا فى ٩ يناير ٢٠٠٥ - نظرا لما لهذا الملف من تأثير مباشر على الأمن القومى المصرى وكانت الرؤية المصرية - حينئذ - تتبنى وجهة نظر الحكومة السودانية فى أن تساعد الضغوط الدولية حيال الخرطوم فيما يتعلق بأزمة دارفور بهدف إلى دفعها إلى تقديم تنازلات والإسراع بتوقيع اتفاق مع الحركة الشعبية وبناء على هذا التصور، كان من المتوقع أن تزول هذه الضغوط فور توقيع اتفاق نيفاشا. إلا أن ما حدث هو زيادة وطأة هذه الضغوط.

٢- تركيز الجهد المصرى على ملف الشمال، حيث قامت القاهرة برعاية المفاوضات بين المعارضة الشمالية، المنضوية فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى، والحكومة السودانية، واثمرت جهودها توقيع اتفاق المصالحة فى القاهرة بين طرفى المشكلة فى ١٨ يونيو ٢٠٠٥. وقد أفسح ذلك الطريق أمام عودة المعارضة الشمالية فى الخارج إلى الخرطوم والتنامى البيت الشمالى. وبعد انتهاء الملفين الجنوبى والشمالى، أصبح ملف دارفور هو الأبرز على الساحة السودانية، وفى مقدمة الاهتمامات المصرية تجاه السودان. وبدأت القاهرة التحرك بزخم تجاه تهدئة الأوضاع وتجنب السودان ويلات تدويل الأزمة وإخراجها عن الإطار الإفريقى، وقد تجلّى هذا التحرك فى مختلف الصعد، بدءا بالقيادة السياسية، ومن ثللك:

- اجتماع الرئيس مبارك بالمجموعة السياسية فى الحكومة المصرية فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ لمناقشة الوضع فى إقليم دارفور، والذي أكد فيه حرص مصر على نجاح عملية حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد الإفريقى، وأنه لا بد من مراعاة أن تظل لإفريقيا الكلمة العليا فيما يتعلق بتشكيل قوات حفظ السلام ومن يقررها وقواعد الإسناد (٤).

- إرسال القاهرة وفدا مصرى إلى الولايات المتحدة برئاسة مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، فى نهاية شهر فبراير لشرح وجهة نظر مصر فى الأزمة، والذي أكد ضرورة تحديد طبيعة الدور الذى ستقوم به القوات الدولية، وتحت أى بند من ميثاق الأمم المتحدة سيصدر قرار تشكيلها عن مجلس الأمن، وإيجاد آلية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى فى دارفور (٥).

- مشاركة مصر بممثل عنها فى اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى فى ١٠ مارس ٢٠٠٦ بصيغة مراقب. وقد صدر عن هذا الاجتماع قرار نص على موافقة المجلس - من حيث المبدأ - على إمكان نقل مهام حفظ السلام فى دارفور من يد الاتحاد الإفريقى إلى قوات دولية تابعة للأمم المتحدة، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، شريطة التشاور بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية من ناحية، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى من ناحية أخرى. وقد اعتبرت مصر القرار إيجابيا لأنه

بالمشاركة - بقوات عسكرية محدودة بلغت نحو مائة جندي للعمل فى إطار قوات حفظ السلام والأمن التابعة للاتحاد الإفريقى كمراقبين، لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذى وقع فى العاصمة التشادية نجامينا فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ بين القوات المتمردة والحكومة السودانية.

وقامت القاهرة ببذل مساعيها لدى الإدارة الأمريكية لإقناعها بتجنب خيار التدخل العسكرى أو فرض عقوبات على السودان، كما كثفت جهودها بالتعاون مع الجزائر فى مراجعة مشروع قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ الصادر فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٤، وإقناع ٧ دول من أعضاء المجلس بتأييد منهج رفض العقوبات على السودان والذي قد يتلوه تدخل عسكرى، وهو ما حال فى نهاية الأمر دون صدور قرار ينص على "فرض عقوبات" واكتفى بالتهديد بفرضها خلال ثلاثين يوما "إن لم تسرع حكومة الخرطوم بإنهاء حالة العنف والانتهاكات فى الإقليم ونزع سلاح جماعات الجنجويد واعتقال قاداتهم الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات وتقديمهم للعدالة. وعقب هذا القرار الذى صدر فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قامت القاهرة بالتحرك لاحتواء آثاره السلبية. فمن ناحية، حثت القاهرة حكومة الخرطوم على قبول القرار لتلافى حدوث مواجهة بين السودان والمجتمع الدولى، وجاء ذلك من خلال زيارة عاجلة لوزير الخارجية المصرية للخرطوم. ومن ناحية أخرى وأصلت القاهرة جهودها لدى مجلس الأمن لتמידد سقف فترة الهدنة، على اعتبار أن مدة الثلاثين يوما غير كافية وتمثل شرطا تعجيزيا فى ضوء اتساع مساحة الإقليم.

وقد أنطلق موقف مصر من مفهوم أن مبدأ العقوبات والتهديد بها يعقد المشكلة وينعكس سلبيا عليها. وقد حرصت القاهرة على إيصال هذه الرؤية للإدارة الأمريكية خلال زيارة وزير الخارجية السابق كولن باول للقاهرة فى نهاية يوليو ٢٠٠٤. واتساقا مع هذه المساعي، قامت مصر بدعم الجهود الإفريقية الرامية لمعالجة الأزمة وكتلت جهودها وراء هذا الاتجاه. وقد شاركت القاهرة فى قمة سرت الخماسية فى أكتوبر ٢٠٠٤، والتي جمعت بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، حيث أكد القادة ولاية الاتحاد الإفريقى على حل أزمة دارفور، أى ضرورة معالجة الأزمة فى إطار إفريقى ورفض مبدأ تدويلها، خاصة أن القمة جاءت عقب قرار الأمين العام للأمم المتحدة، تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن تردى الأوضاع والانتهاكات الإنسانية فى دارفور، وهى اللجنة التى شارك بها عضو مصرى.

تركز الجهد المصرى - إلى حد كبير - على تخفيف الضغوط الدولية والأمريكية وتلافى فرض عقوبات دولية على الخرطوم. كما أثرت القاهرة استخدام دبلوماسية القمة على المستوى الثانى بين الرئيسين مبارك والبشير. وفى الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٦، عقدت خمس قمم ثنائية، جاء معظمها كرد فعل للضغوط الدولية. فقد جاءت القمة الأولى، التى عقدت فى يوليو ٢٠٠٤، عقب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤، الذى لوح بفرض عقوبات على الخرطوم، فى أجواء قرار الكونجرس فى الشهر ذاته، باعتبار ما يجرى فى دارفور "إبادة جماعية" وجاءت القمة الثانية فى النصف الثانى فى ديسمبر ٢٠٠٤، فى أجواء قرار الكونجرس حث الإدارة الأمريكية على توقيع عقوبات على السودان. كما شاركت مصر فى عقد من القمم الإفريقية المصغرة، فى إطار مظلة الاتحاد الإفريقى، وذلك دون إقدام

اشتراط موافقة الحكومة السودانية على دخول قوات دولية لدارفور، وهو ما شكل دعما لموقفها (٦).

وفي إطار هذا الدعم، نجحت القاهرة في تكتيل الدول العربية خلال القمة العربية الثامنة عشرة التي عقدت في الخرطوم في نهاية مارس ٢٠٠٦، خلف دعم الحكومة السودانية والتضامن معها وتبنى موقفها إزاء مسألة نشر أى قوات دولية في الاقليم.

ومن الملاحظ أن هذه التحركات قد عكست قلقا مصريا تجاه الضغوط الدولية التي تمارس على الخرطوم، وبدا واضحا أن القاهرة أصبحت على قناعة بأن السودان يواجه عمليا أخطارا محدقة من الممكن أن تؤثر على استقراره وسيابته وربما وحدته.

### مصر والاتفاق أبوجا

شاركت مصر في مفاوضات أبوجا، التي أقيمت تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، بمبعوث خاص عن القيادة السياسية المصرية بصفة مراقب، كما شاركت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية. وقد جاءت هذه المشاركة لتعبر عن المبدأ الذي التزمت به القاهرة منذ اندلاع الأزمة، ألا وهو تفويض الاتحاد الإفريقي في معالجة الأزمة من خلال اتفاق سلام ينهى الصراع ويسمح للنازحين بالعودة إلى ديارهم.

وكانت الرؤية المطروحة من جانب القاهرة في هذه المفاوضات تركز على ضرورة أن تتم أى تسوية للأزمة في إطار وحدة أراضي السودان، خاصة بعد أن هددت بعض حركات التمرد بدارفور بأنها قد تلجأ للتفويض بالانفصال (٧)، ويمثل الانفصال خطا أحمر في الاستراتيجية المصرية تجاه السودان والتي تركز على بقاء السودان، موحدًا، وأن التفويض به تهديد مباشر لوحدة السودان، خاصة في ضوء حصول الجنوب على حق تقرير المصير في اتفاق ماشاكوس عبر استفتاء سيجرى في ٢٠١١. وللختيار بين الانفصال أو الوحدة، إن اتجاه أى من الحركات المسلحة في دارفور إلى التفويض بهذا الطلب سيغنى دخول السودان مرحلة التفتت، وهو ما يشكل خطرا مباشرا على الأمن القومي المصري.

بذلت القاهرة جهودا حثيثة خلال هذه المفاوضات للتقريب بين وجهتي نظر أطراف الأزمة، بحيادية تامة ودبلوماسية شديدة، خشية أن تنهم بالاختيار لأى من طرفي الأزمة. وبعدما تم التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام في دارفور في الخامس من مايو ٢٠٠٦ - بحضور مجموعة الوسطاء الإقليميين والدوليين، وقعت مصر على وثيقة الاتفاق كشاهد. وصرح المبعوث الشخصي للرئيس مبارك بأن الاتفاق يلبي غالبية مطالب المفاوضين من منظور أنه لا يمكن لأى طرف أن يحصل على كافة مطالبه، وأنه يمثل انتصارا لشعب السودان نفسه وليس لطرف على آخر. وفي الوقت نفسه، حدثت مصر حركتي المعارضة اللتين رفضتا توقيع الاتفاق - وهما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور، على الانضمام للاتفاق وتوقيع. (٨) ومن الملاحظ أن الموقف المصري حيال الاتفاق قد تأسس على الموازنة بين هدف دعم اتفاق السلام وتشجيع كافة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، والتركيز على إقامة حوار للترويج لاتفاق السلام بين سكان الإقليم، وبين هدف استعادة الأمن والاستقرار وعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، حتى يتسنى استئناف الحياة الطبيعية والشروع في عمليات التنمية والإعمار بالإقليم. وفي هذا الإطار تم دعوة مصر للمشاركة في

المؤتمر الدولي للدولة المانحة للمساهمة في عمليات إعمار دارفور كجزء من تنفيذ اتفاق أبوجا الذي ألزم المجموعة الدولية بمطالبة المؤتمر لإنشاء صناديق إضافية من أجل دارفور. وقامت وزارة الخارجية المصرية بعقد اجتماع في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ لدعم وتشجيع اتفاق السلام وإعادة الإعمار والتوعية بمجالات الاستثمار المقامة بالإقليم وتنمية الموارد المرجوة به (٩).

### موقف مصر من القرار ١٧٠٦

عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ - بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - القاضي بنشر قوات دولية بإقليم دارفور ونقل مهام الإعمار الإقليمي بالإقليم إلى الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة السودانية رفضها لهذا القرار، واعتبر الرئيس البشير أنه يحول السودان إلى عراق آخر ويضعه تحت الوصاية الدولية (١٠).

جاء الموقف المصري من القرار متوافقا إلى حد كبير مع موقف الحكومة السودانية وداعما له. فقد أكدت القاهرة ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من السودان على نشر أى قوات دولية من منظور أن دخولها قسرا يمثل انتهاكا صريحا لسيادة وقد حمل لقاء القمة بين الرئيسين مبارك والبشير في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ مؤشرا قويا على موقف القاهرة الداعم للخرطوم في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة عليها، خاصة من جانب الولايات المتحدة. وسعت مصر من خلال قنواتها المختلفة إلى نقل فتيل الأزمة من خلال اقتراح حل توفيقى بين السودان والأمم المتحدة، يسمح بالخروج من الأزمة المحتمة بينهما ويحول دون حدوث فراغ أمني في الإقليم في حالة انسحاب قوات مجلس السلم والأمن الإفريقي منه، مما قد يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية. وفي هذا السياق قامت القاهرة بتحركات محددة تمثلت في:

- إقناع مجلس السلم والأمن الإفريقي بأن يبقى على قوته حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، كما كان لها دور في منها مرة أخرى لمدة ستة أشهر حتى يونيو ٢٠٠٧. خلال اجتماع المجلس في ديسمبر ٢٠٠٦، وقد حال ذلك دون حدوث فراغ أمني بالإقليم. وفي الوقت ذاته أعطى فرصة للحوار للوصول إلى حل توفيقى بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية.

- إقناع الخرطوم بإمكانية الاستعانة بقوات من دول صديقة إسلامية وأسيوية، تلقى الحكومة السودانية في توجهاتها ومواقفها في إطار الحفاظ على الأمن والسلم بالإقليم، على أن تضاف هذه القوات إلى جانب القوات الإفريقية الموجودة بالفعل في دارفور. وكان هذا الطرح بمثابة حل توفيقى يهدف إلى إزالة هواجس ومخاوف الحكومة السودانية بالدرجة الأولى إزاء نشر قوات دولية، وبالتالي الخروج من الأزمة والوصول إلى تسوية مع الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته يمثل امتثالا وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

ورغم أن الولايات المتحدة أبست عدم معانعتها، في أن تكون القوات الجديدة بهذه الهوية والتشكيلة، إلا أن الحكومة السودانية تحفظت على هذا الطرح (١١). وربما يرجع هذا إلى أن الخرطوم اعتبرت أن موافقة الولايات المتحدة تهدف إلى استدراجها للقبول بالقرار. ثم في مرحلة تالية تمديد تشكيل هذه القوات كيفضا شامت بشكل قد يضر بسيادة السودان.

دارفور وخريطة الطريق المصرية :

أعلنت القاهرة - حسبما أعلنه مدير إدارة السودان بوزارة

والإجراءات التفاوضية مع الحكومة السودانية، وطالب بتدخل مصر بشكل مباشر من أجل حل سياسي شامل وعادل لازمة دارفور (١٤).

ومما زاد من أهمية زيارة خليل إبراهيم اجتماعه بسيفيا كير، النائب الأول للرئيس السوداني، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي كان يزور القاهرة في التوقيت نفسه، وقد فسر البعض إجراء هذا الاجتماع في إطار العلاقات الجيدة التي تربط الحركة الشعبية بالحركات الراضية لاتفاق أبوجا، وسعى القاهرة إلى استثمار هذه العلاقات لصالح تسوية الأزمة (١٥).

ومن الملاحظ أن حالة من الصعصعة سادت بعد هذه السلسلة من الاجتماعات، مما أعطى مؤشرا على أن ما طرحته القاهرة من رؤى لم يلق القبول الكافي من جانب هذه الحركات.

وفي خطوة اعتبرت امتدادا للجهد المصري وإعادة بلورة لأفكار مصرية، أعلن محمد عثمان الميرغني - رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي ورئيس التجمع الوطني المعارض - في منتصف ديسمبر ٢٠٠٦ عن مبادرتين تتعلق الأولى بتوحيد الحركات والفصائل المتمردة بدارفور، والأخرى لجمع الصف الوطني السوداني وترسيخ دعائم السلام فيه. وقد أعطى الميرغني الأولوية للبدء بالمبادرة الخاصة بدارفور عبر مائدة حوار تعقد في القاهرة (١٦). وقد رحب حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بذلك من الناحية المبدئية، وشاركه في هذا بعض حركات التمرد، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان - جناح أركو مناوي، في حين تحفظ عليها جناح عبد الواحد نور (١٧).

الخارجية خلال مؤتمر التكامل المصري السوداني - عن طرح خريطة طريق مصرية لحل أزمة دارفور، تعتمد على إجراء حوار بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بدارفور الراضية لاتفاق أبوجا، وقد تم عرضها على أطراف الأزمة في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ لدراستها وإبداء موقفهم تجاهها (١٢).

وتشبه هذه الخطوة إلى أن ملف الأزمة بدأ يأخذ مكانه الصحيح على أجندة الاهتمامات المصرية، وأن تلعب القاهرة دورا أكثر فعالية بناء على علاقاتها الطيبة والمفتوحة مع كافة أطراف الأزمة. وتشهد الحاجة إلى هذا الدور في الوقت الذي أصبحت فيه علاقات الخرطوم مع بعض دول الجوار تتسم بالفتور وعدم الثقة فهناك الاتهامات المتبادلة بين حين وآخر بين السودان وتشاد بشأن دعم كل منهما لأطراف المعارضة في البلد الآخر، وينطبق ذلك أيضا على علاقات السودان بإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الفتور بين السودان وليبيا (١٣).

وقد توافد على القاهرة في الآونة الأخيرة عدد كبير من زعماء الحركات والفصائل المسلحة بدارفور، منهم أحمد إبراهيم دريج، رئيس التحالف الفيدرالي السوداني، وأحد أقطاب جبهة الخلاص، وأحمد عبد الشافع الذي يقود إحدى مجموعات حركات التمرد، بالإضافة إلى ممثل منبى دارفور للنقاش السلمى. إلا أن الزيارة الأكثر أهمية جاءت من جانب الدكتور خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة الراضية لاتفاق أبوجا، والذي التقى بالوزير عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد طرح خليل إبراهيم رؤيته حركته وجبهة الخلاص الوطنى فيما يتعلق بإيجاد آلية للوساطة

#### الهوامش :

- ١- هاني، رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان بين ارهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الاوضاع في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٩.
- ٢- التقرير الاستراتيجى الإفرقى، الإصدار الثالث ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٨٨.
- ٣- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بجمهورية الأهرام، ٢٠٠٥، ص ٤٦٠-٤٦١.
- ٤- الأهرام، ٢٩ فبراير ٢٠٠٦.
- 5- [www.smc.sd/dr/artopic.as](http://www.smc.sd/dr/artopic.as)
- ٦- مرس حسن شافعى، أزمة دارفور بين الأفارقة والتدويل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦، ص ١٨٢.
- ٧- الشرق الأوسط ١ أبريل ٢٠٠٦.
- ٨- أحمد حجاج، مصر شاهد على اتفاق سلام دارفور، الأهرام، ١٦ مايو ٢٠٠٦.
- ٩- الأهرام، ٢٠ يونيو ٢٠٠٦.
- ١٠- الشرق الأوسط ١٦ فبراير ٢٠٠٧.
- ١١- الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦.
- ١٢- الشرق الأوسط ٦ أكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٣- جريدة الجمهورية، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٤- أسماء الحسينى، دارفور: تعقيدات الأزمة وإفاق الحل، الأهرام، ١٠ فبراير ٢٠٠٧.
- ١٥- انظر بخصوص هذه النقطة موقع هيئة الاستعلامات المصرية على الفنت
- ١٦- هاني، رسلان، أزمة دارفور والنزوح المصري تجاه السودان، الأهرام، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٧- الشرق الأوسط ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٨- الشرق الأوسط ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦.

١١- [www.sis5.ov.eg/functions/s.print.asp?artId](http://www.sis5.ov.eg/functions/s.print.asp?artId)

١٢- بخصوص هذه النقطة، انظر المركز السودانى للخدمات الصحفية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، على الرابط

١٣- [www.smc.sd/ar/artopic.asp?art\\_id=21896&gck=us](http://www.smc.sd/ar/artopic.asp?art_id=21896&gck=us)

# الخريطة الديموجرافية لإقليم دارفور

■ سناء محمد العوض ■

برغم الاهتمام الكبير الذي نالته أزمة دارفور منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن الجانب الديموجرافي لم يزل حظه الوافي من الدراسة. ويسعى هذا المقال إلى تناول خريطة إقليم دارفور من ناحية السكان وارتباطهم بجغرافيا الإقليم، في محاولة لإلقاء الضوء على القلازم القائم بين الجغرافيا وأنماط النشاط الاقتصادي من جانب، وتوزيع القبائل والإثنيات في دارفور من جانب آخر.

- طريق من طرابلس عن طريق جالو والكفرة إلى وايني، حيث يتفرع لفرعين: الغربي إلى وادي في تشاد، والشرقي لدارفور (١).

ويمكن أن نقسم إقليم دارفور إلى أربع مناطق رئيسية بارزة، هي المنطقة الشمالية شبه الصحراوية، وأرض القوز في الوسط الشرقي، والسهول الطينية الجنوبية، وجبل مرة

١- المنطقة الشمالية: إن معدل هطول الأمطار في هذه المنطقة هو ١٠ بوصات في العام، وهو معدل يكفي للمراعى وليس للزراعة. وفي شمال شرق المنطقة، يقع جبل ميدوب الذي يبلغ ارتفاعه ٦٠٠٠ قدم، وسط سلسلة تلال بركانية تشقها العديد من الوديان الصغيرة. وسكان المنطقة بدو أو شبه بدو يطلق عليهم اسم الإبلالة - أي رعاية الإبل - يرتحلون بها جنوبا حتى الوديان العظيمة غربي دارفور، مثل وادي أزوم وواي باري، حيث تتوافر المياه في موسم الجفاف. ويرتحلون شمالا إلى حيث ينمو نبات الجزو بعد سقوط الأمطار في تلك المناطق ذات التربة الرملية، ونبات الجزو هو عشب مفيد يخضر حتى بدايات فصل الجفاف ويخترن المياه وتستغني به الإبل عن الماء، ولهذا تصبح المنطقة من أفضل المواقع لرعاية الإبل دون الحاجة لمياه إضافية (٢).

ب- المنطقة الوسطى: تقع بين خطي ١٤.٣٠ و ١٢ درجة شمالا، ويقسمها جبل مرة لشطرين، والجبل هو المنطقة المركزية فيها، وتتكون الأراضي الواقعة شرق الجبل من القيزان والرمال القارية، وتهطل الأمطار بمعدل ١٢ بوصة في العام. ويمارس

يمتد إقليم دارفور الواقع في أقصى غربي السودان من خطي عرض ٩-٢٠ درجة شمالا وخطي طول ١٦-٢٧.٣٠ درجة شرقا، ليكون مثلثا تمتد مساحته إلى ٤٥٠ ميلا طولا و ٣٥٠ ميلا عرضا في أوسع حدوده السياسية، يشتمل على ١٩٦.٤٠٤ ميل مربع بما يعادل خمس مساحة السودان، وما يزيد قليلا على نصف مساحة مصر، أو ما يعادل مساحة فرنسا.

وحدود إقليم دارفور واضحة المعالم، حيث الصحراء الليبية في الشمال. بينما يمتد حزام رملي عريض في جهة الشرق يشكل فاصلا بين دارفور والولاية الشمالية وشمال كردفان. وفي الغرب، تقع جمهورية تشاد. وفي الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى. ويشكل بحر العرب الحدود الجنوبية حيث تقع ولايتنا شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال.

وقد قسم الإقليم إداريا في نهاية القرن الماضي إلى ثلاث ولايات هي شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنيينة، وأخيرًا ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا.

اتصلت دارفور تاريخيا بالعالم الخارجي عبر طريقين رئيسيين كانا مدخلا لحركة الهجرة والتجارة والتأثير الثقافي والديني من شمال إفريقيا ومكانها من تنشيط حركة التجارة التبانلية وهما

- درب الأربعين بين أسبوط في مصر وكويي العاصمة التجارية القديمة لدارفور. والتي تقع غرب الفاشر (ينسب إليها الرغاوة الكويي)

(٥٠) باحثة سودانية



المحصولات البستانية كالموالح، خاصة البرتقال والليمون واللائج وكذلك التفاح بجانب العديد من الخضراوات أبرزها الطماطم والبامية. أما في السهول الوسطى، حيث الوديان والسهول الخصبة، تنتشر زراعة الفرة والذرة الشامية وبعض المحاصيل النقدية كالكركي والسمسم

وقد يتأثر النمط الاقتصادي بعادات وقيم لا علاقة لها بالمناخ، حيث يحتقر الميذوب العمل بالزراعة مهما تكن ظروفهم ويفضلون الرعى، بينما يميل جيرانهم من البرنث للزراعة (٧).

وتوجد بالإقليم حركه تجاره نشيطة وقديمة، ازدادت في العقدين الأخيرين بفعل الجفاف والتصحر والأرضاع في دول الجوار (٨). ومع تعدد النشاط الاقتصادي لكل جماعة ومنطقة، ابتكر المجتمع ما عرف بالمرحال والمسار لتنظيم العلاقة بين أهل الزراعة وأهل الرعى، فالمراحيل ومفردها (مرحال) هي مساحات من الأراضي تخصص كمسالك لسير ورعى المواشي والإبل عبر المناطق الزراعية، بحيث لا تتضرر المزروعات أو المحاصيل منها. ويراعى هذا النظام حاجة الرعاة للحركة الموسمية التي تتم عبر المراحل من جنوب الإقليم في فصل الخريف إلى الشمال، ومن الشمال إلى الجنوب في فصل الصيف.

وقد بدأ تنظيم المراحل بواسطة الإدارة الأهلية من جميع الأطراف، وظلت المسارات والمراحل تؤمن حركة الرحل المتعارف عليها بصورة طبيعية وسلسة إلا من نزاعات محدودة بين المزارعين والرعاة تنشب أحيانا، وكانت تحل بواسطة الإدارات الأهلية المهابة والقوية.

أما المسار، فهو المناطق التي يحظر التوقف فيها للرعى أو لأي سبب آخر.

وهناك مناطق رعوية بين المزارع في حدود ٤-٥ كلم تخصص لرى الحيوانات راحتها كل يوم أو بضع ساعات قبل مواصلتها لسيرها، ويطلق عليها "الصينية". بالإضافة إلى المنزل، وهي منطقة رعوية بين المزارع في حدود ١٥ - ٢٠ كلم، يقضى بها الرعاة الرحل وقتا يحسب ما تتطلبه حالة المرعى ثم يتحركون إلى منطقة أخرى.

وقد عرفت دارفور أحد عشر مرحالا منذ الخمسينيات من القرن الماضي تمتد من شمال الإقليم حتى جنوبه، وتتفاوت أطوال المراحل ما بين ٢٥٠ كلم. و ٦٠٠ كلم. وأطولها مرحال الوخايم في شمال دارفور إلى أم دافوق في جنوب دارفور، وطوله ٦٠٦ كلم. وأقصرها مرحال خزان من شمال الفاشر إلى دار الرزيقات في الجنوب.

وتبلغ مساحة هذه المراحل ٢.٣٤٠٠٠ كلم ٢، وبعض هذه المراحل للبقارة (مسار أبقار) وبعضها الآخر للإبالة (مسار إبل). ولكن نظرا للتدهور البيئي الذي بدأ مع عقد الثمانينيات واستفحل في نصفها الثاني (٩)، فإن مراحل البقارة قد تلاشت اليوم أمام التوسع الزراعي الذي طغى على تلك المراحل التي تتوافر بها آبار المياه، واضطر معظم البقارة للنزوح جنوب وجنوب غرب إقليم دارفور.

وهناك عرف آخر معين على تنظيم الحياة بين المزارعين

السكان هنا نمط الزراعة المستقرة، إما غربي جبل مرة فهناك مجموعة من الأودية التي توفر مصادر دائمة للمياه، وقد أسس مشروع مياه جبل مرة على هذه الأودية. ويعد هذا الجزء هو منطقة الاستقرار الرئيسية لقبايل الغوز الذين تنتشر قراهم على سفح الجبل ومنحدراته وعلى جوانب الأودية، حيث يعد وادي أزوم - الذي ذكرناه سابقا - أبرز تلك الوديان وتغذيه عدة خيران - جمع خور - بالقرب من مدينة زالنجي التي تبعد غربي جبل مرة بنحو خمسين ميلا، بعدها ينضم وادي أزوم إلى وادي مودني معا ليصبا في بحيرة تشاد في نهاية المطاف. ورغم أن وادي أزوم هو واد موسمي يبلغ ذروته في شهري أبريل وسبتمبر، وبحول بعدها إلى برك صغيرة تجف تماما بحلول شهر يناير، إلا أنه يمكن الحصول على الماء وعلى مسار الوداي في عمق لا يتجاوز ثلاث أقدام (٣).

ج- المنطقة الجنوبية لدارفور: تمتد من خط عرض ١٢ درجة جنوبا إلى الحدود الجنوبية على امتداد بحر العرب وتتحج في الشمال والجنوب إلى خط العرض ١٠ درجات، وهذه المنطقة عبارة عن سهل طيني ممتد غني بالشجيرات الكثيفة ويبلغ معدل الأمطار ٢٥ - ٢٥ بوصة في العام. تتحرك في هذه المنطقة قبائل البقارة - رعاة الأبقار - حيث يقضون الشتاء وفصل الجفاف على جانبي بحر العرب، منتشرين في جنوب دارفور وجنوب كردفان على حد سواء وفي فصل الخريف، حيث تكثر الأمطار وتظهر ذبابة التسي تسي، يرتحلون شمالا لمنطة القوز الرمال القارية، حيث يوجد نبات الجزو.

د- منطقة جبل مرة: حيث تظهر السلسلة الممتدة شرق خط الطول ٢٤ درجة، ويبلغ طولها ٤٠ ميلا وعرضها ٣٥ ميلا، وكأنها تقسم الإقليم لشطرين شبه متساويين. وتشكل هذه السلسلة مجمعا للمياه بين حوض النيل وحوض بحيرة تشاد، تبلغ مساحته ٧٠ ميلا عرضا (٤).

#### النشاط الاقتصادي :

يعتبر التنوع في المناخ والبيئات المصاحبة له من السمات البارزة في السودان ككل، حيث يبدأ في الشمال الأعلى مناخ صحراوي قاحل يتدرج إلى شبه صحراوي حتى يتحول إلى استوائي غني في جنوبه الأدنى. وإقليم دارفور لمساحته الشاسعة، يظهر فيه هذا التنوع، فالمناخ صحراوي وشبه صحراوي في الشمال. وفي الوسط، نجد السافانا الفقيرة، بينما تسود السافانا الغنية في اجزائه الجنوبية (٥). ويشكل جبل مرة - رغم موقعه في وسط الإقليم تقريبا - مناخا قائما بذاته، حيث نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك يوجد غطاء نباتي وانتاجي بستاني يتناسب مع هذا المناخ.

ويتناسب نشاط الإقليم مع المناخ والبيئة المتنوعة. ففي المنطقة شبه الصحراوية والسافانا الفقيرة في الشمال والشمال الشرقي - حيث يصل متوسط هطول الأمطار إلى ١٠ بوصات في السنة - نجد الرعى هو الحرفة الرئيسية، خاصة رعى الإبل والضأن والماعز ولقيل من الأبقار، مع وجود تجارة محدودة للعلع من جبل مبدوب (٦). وفي منطقة جبل مرة المرتفعة - حيث يسود مناخ البهر الأبيض المتوسط - ازدهرت زراعة

المهدى في ثورته وكان أحد قادته، كما ناهض خليفته عبدالله التعايشي. وبعد هزيمة الأخير ومقتله في معركة أم بيكر التاريخية، لاذ على دينار بعاصمة ملك أسلافه وأعلن بولته المستقلة. وظل هناك حتى قتل في عام ١٩١٦، وهو العام الذي خضعت فيه دارفور لسلطات الحكم الثنائي الإنجليزي المصري على عهد ونجت باشا حاكم عام السودان.

وكان سلاطين الكيرا قد اهتموا بالعلماء والفنهاء، واغروهم بالامتيازات والمنكيات الخاصة والإعفاءات الضريبية، ومنحهم حقوق المواطنة لتشجيعهم على القدوم لدارفور. وبالفعل، جاءهم العلماء من كل حذب وصوب، خاصة من منطقة النيل - دار صباح - وكذلك مصر وشمال إفريقيا، واختلطوا بقبائل دارفور عبر التزاوج والتصاهر. كما أن الصجاج - خاصة العلماء وطلاب العلم - من غرب إفريقيا كانوا يستقرون في الإقليم، في طريق عودتهم من الحج. طلبا للاستفادة من العلم وحفظ القرآن الكريم، الأمر الذي اشتهر به الإقليم حتى اليوم (١٩).

كمان أن رب الرب الأربعين بين أسيوط ودارفور وحركة التجارة الواسعة عبره قادا عددا كبيرا من سكان صعيد مصر للاستقرار في الإقليم، ويعرفون باسم الريافة. وأحيائهم مشهورة في المدن الكبرى بدارفور حتى اليوم (٢٠).

يبلغ عدد السكان في الإقليم نحو أربعة ملايين و ٧٤٦ ألف ٤٥٦ نسمة، حسب تعداد السكان الأخير في عام ١٩٩٣. وترجع بعض التقديرات أن تعداد السكان اليوم بلغ قرابة الملايين الستة، هم خليط من الأفارقة والبربر والعرب، تعاقب وتصاهر لما يزيد على ألف وثمانمائة وخمسين عاما (٢١). وينتمي سكان الإقليم إلى ٨٦ قبيلة، منها القور وينو هلبة والتنجير والبرتي والزغاوة والهبنانية والمساليت، والزيقات، والتعايشة، والقمر، والزبانية، والبرقد، والميدوب، وبنو حسين، والقاما، والمحاميد والعطيفات الداجو، والعريقات، والفلاحة، وبنو منصور، والمعاليا، والصليحات، والترجم، والمراريت، واليما، والجوامعة، والهورا، بصورة عامة، نستطيع شرح التركيبة الإثنية في دارفور عبر تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية رغم أنها في كثير من الأحيان يوجد بينها تداخل.

١- المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتي المستقر مثل القور، والمساليت مع وجود الداجو، والتنجور والمعاليا وبنو فضل وهي في غالبيتها ذات أصول غير عربية.

٢- المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتي البدوي وشبه البدوي مثل الزغاوة، والميدوب، والفريات والمسيرية.

٣- المجموعات الإثنية ذات الحياة المعتمدة على الرعي وأغلبها ذات أصول عربية وتنقسم إلى قسمين (٢٢):

أ- المجموعات المعتمدة على رعي الإبل (الإبالة) ومنهم الزبانية والعريقات والماهرة.

ب- المجموعات المعتمدة على رعي الأبقار (البقارة) ومنهم الزبقات، والمسيرية، والهبنانية، والتعايشة وبنو هلبة.

وسنستعرض هنا أبرز هذه القبائل وأحقرها تأثيرا في

الرعاة، يسمى الطليق بمعنى إطلاق المواشي أو الإبل على الأراضي الزراعية التي تم حصادها من قبل المزارعين، وهذا أمر يتم بالتراضي بين الجانبين ولعملية الطليق تاريخ محدد، حسب نوع الزراعة ومواعيد حصادها، بحيث تكون فترة تسمح للمزارع بأن يحصل على الوجه الذي يرغب، وتسمح للرعي بأن يطلق وهناك قوانين عرفية تطبق على الطرفين في حالة التجاوز تكون مرضية ومنصفة للجميع (١٠).

وقد دفعت ظروف الجفاف أعدادا كبيرة من السكان للنزوح نحو مواقع الآبار (١١)، والحقائر، حيث تتوافر المياه في المناطق المخصصة لمسارات الرعاة. وقد ساهم ذلك في ظهور خروقات وتغييرات في تواريخ الطليق، مما سبب الاقتتال بين المزارعين والرعاة. كما أن ظهور مصدر دخل جديد، هو الزرائب التي تجمع فيها حيوانات الصناد - ٨٠٪ من صادرات اللحوم السودانية من دارفور (١٢) - والرشاوي التي يدفعها الرعاة للإدارات الأهلية للسماح بالطليق في غير أوانه دون مراعاة لحق المزارع في استكمال حصاده بحرية مطلقة - زاد من حدة الصراعات بين المزارعين والرعاة. وقد ساهم في ذلك أن الإدارات الأهلية (١٣)، بعد حلها من قبل حكومة الرئيس النعمري في السبعينيات ثم إعادة تشكيلها، لم تعد إلى ما كانت عليه من حيث سلطاتها أو سلطانها.

### السكان والإثنيات :

تعدد الأعراق والإثنيات والقبائل واللغات (١٤ لغة) في دارفور. وفي اعتقاد عدد من المؤرخين - أبرزهم براون (١٧٩٣) الرحالة الإنجليزي، والألماني ناخنتال (١٨٧٤)، والعربي محمد عمر التونسي (١٨٠٣) - فإن الإقليم كان موطنًا للعديد من القبائل الأفريقية، إلا أنه وبمرور الزمن، استقرت به مجموعات من الساميين والحاميين عبر فترات مختلفة، جاءوا من الشمال والشرق والغرب بحثًا عن الأمن والاستقرار السياسي النسبي وسعيًا خلف المراعي لقطاعاتهم (١٤). واستمرت الهجرات حتى القرن الثالث عشر، وكان النازحون من العرب والبربر المتهودين الذين انتشروا في الإقليم العريض جنوب تونس، والموصول بالشمال عبر طريق القوافل المتجهة نحو الإقليم الواقع بين بحيرة تشاد ونهر النيجر، وطريق آخر من الشرق من طرابلس ومصر.

وعقب فتح مصر (٦٤٩-٦٤٢)، اندفع العرب والمسلمون نحو الإقليم واستقر نحو ربع مليون منهم فيه - حسب تقديرات المؤرخين - وتصاهر مع البربر والسكان الموجودين (١٥). ولم يكن السكان الجدد مجرد تجار أو رعاة كسابقيهم ولكنهم أصحاب حضارة وعقيدة (١٦)، فاثروا في ثقافة الإقليم وفي دين الأغلبية وكان من أبرز القبائل التي استقرت وانتشرت في ذلك الإقليم، بنو هلال وبنو حسين، وذلك في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين (١٧) وشهدت دارفور حالة من الاستقرار السياسي والتصالح الاجتماعي منذ عهد مبكر، فكان ذلك عامل جذب للهجرات وسببا في انتعاش التجارة

وقد حكمت أسرة الكيرا القوية الإقليم أكثر من ٤٤٣ عاما (١٨)، وكان آخر حكامها السلطان علي دينار الذي ساند

ميلا من الشمال إلى الجنوب، وتتركز الكثافة السكانية في جنوب المنطقة التي يتكون وسطها من تلال رملية متدرجة وصغيرة، بتخللها وادي باري ووادي أزوم. وكلما اتجهنا نحو الأجزاء الداخلية للمنطقة بعيدا عن الأوبية، ازداد عمق إبار المياه، ولذلك تتركز غالبية قرى المساليت في أحواض تلك الوديان والمساليت مزارعون يزرعون الدخن للاستهلاك ولعائده الاقتصادي. وتعرف منطقتهم (بدار مساليت) ويرجع استقرارهم بها لعام ١٨٧٠ (٢٦). وينتشر في المنطقة معدن الحديد الذي يقوم عليه عدد من الصناعات التقليدية التي عرفوا بها.

يقول المساليت إن أصولهم عربية وإنهم جاؤا قديما من الحجاز، ونشأت لهم لغة خاصة نتيجة لتداخلهم مع السكان الأصليين واللغة العربية معروفة في كل دار مساليت، كما لاحظ علماء الأنثروبولوجيا أن في المساليت دماء عربية أثت من التصاهر والتزاوج.

المساليت محاربون أشداء (٢٧)، وهم جميعا مسلمون عرفوا بحفظ القرآن وتربية أبنائهم بصورة صارمة على العناية به.

#### الداجو والتنجر :

هما قبيلتان متداخلتان، توجدان في منطقة دار مساليت ودار سيلا وتتركزان حول مدينة نيالا في ولاية جنوب دارفور، كما توجدان في كردفان وفي دولة تشاد. ولقد ذكر ماكمايكل في مذكراته أن الداغو هاجرو قديما من النيل ثم استوطنوا جنوب دارفور حيث اختلطوا بالسكان المحليين (٢٨). والثابت أنهم من أقدم القبائل في دارفور وأصحاب أقدم ممالكها المعروفة، وسلطنة الداغو التي أرخ لها في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي استمرت لأربعة قرون (٢٩). يشغل الداغو بالزراعة وتربية المواشي معا. أما التنجر، فالرواية أنهم سلالة متفوقة أزاحت الداغو وهم يتحدثون اللغة العربية فقط ويرى البعض أثارا واضحة للدم العربي بينهم (٣٠).

#### الزغاوة :

كبرى القبائل التي تعيش في شمال دارفور وغربها، تنتشر من الحدود الغربية إلى الشرق حتى خط طول ٢٥ درجة وهم إثنية فائقة بذاتها لغة وثقافة ويرجع البعض أصولهم إلى البربر وأهم قبائل ليبية، والبعض يرجع بهم إلى الجزيرة العربية، وأخرون إلى منطقة الشام (٣١). ويتركز الزغاوة في السودان مع وجود مؤثر في تشاد وكذلك ليبيا.

وينقسم الزغاوة إلى ثلاثة أقسام كبيرة هي

١- الويفي (مقسمون لسبعة أفرع أبرزها التوار)

٢- النوباء (وهم البديات ولهم فروع كثيرة)

٣- الكوبارا، (هما رعاية الكوي وكذلك فروعهم كثرة)

الرعاوة يربون الإبل والضان والماعز وبعض الإبلان عرف الرعاوة بصرانهم في النجارة ويسيطرون على جانب مؤثر في حركة الأموال والنجارة في السودان وهم من أكثر قبائل الإقليم اهتماما بالتعليم وعناية به، كما عرف عنهم التمراسة وشدة الحبس (٣٢).

الإقليم. وينبغي أن نلاحظ أن القبائل تمتد عبر أكثر من منطقة، فبينما تمثل قبيلة ما ثقلا في منطقة محددة - لأسباب تتعلق بانعدام عددية أو تاريخية أو اقتصادية - فقد لا تتوافر لها العناصر نفسها في منطقة أخرى. وعلى سبيل المثال، المسيرية قبيلة شديدة الأثر في إقليم كردفان خاصة جنوبه، بينما أثرها محدود في إقليم دارفور المجاور. وفي الإقليم نفسه، يتفاوت أثرها في غرب الإقليم وجنوبه عنه في الشمال.

#### الفور :

هي قبيلة تعيش على طول سلسلة جبل مرة في وسط الإقليم، وهي أكثر القبائل المنفردة عددا للفور سمعة وتسعون فرعاً يمثل الكيرا والكنجارا أكبر هذه الفروع وأشهرها، وكانا على مر التاريخ حليفين وحاكمين (٣٣). وقد عرف الإقليم باسمها، ولا يزال الجدل دائرا حول أصولهما وللفور لغة قائمة بذاتها، وهي لغة غنية بالفردات والتراكيب، كما أن نمط معيشتهم كذلك ينتم بالتراء. وقد وصف ثبوتون السكان بأنهم متمركزون في القرى المكونة من أكواخ مستديرة من القش وذات سقف مخروطية ومن عاداتهم أنهم حينما يتزوج الشاب فإنه يقوم ببناء كوخ بجوار كوخ والدي العروس، ثم يقوم ببناء كوخ أكبر عندما يكبر الطفل الأول وأكواخ أخرى حينما يكبر بقية الأطفال. وعندما تتزوج البنت، يبني زوجها قرب أهلها، وهكذا تنمو مجموعة من الأكواخ لمختلف أعضاء الأسرة الواحدة كلهم داخل الحوش نفسه (٣٤). وهكذا، تتمدد مسافة هذا الحوش تبعا لحاجة الأسرة والزيادة التي تطرا عليها، وقد تشكل أسرة واحدة ما يشبه القرية المحدودة.

يمارس الفور الزراعة كحرفة رئيسية، ويزرعون الذرة والذرة الشامية والفخن الذي يعد غذاء رئيسيا لهم، بينما تغطي الذرة محصولا أوفر ومربودا اقتصاديا أفضل وللفور زراعة مطرية للأعراض التجارية، مثل الفول السوداني والشطة (الفلفل الأحمر) والسهمس والطبخ والقرع والطماطم (٣٥)، والكركدى والنسل الذي يزرع في الشتاء في وادي أزوم كما يوجد في محيط جبل مرة، حيث مناخ البحر الأبيض المتوسط، بساتين نادرة على مستوى السودان، حيث يزرع الفور البرتقال والاربع، والتفاح، كما يزرعون مجموعة من الخضراوات كالبنامية والبطاطا والبانجان وفي كل مناطق الفور، تنتشر زراعة القطن للاستهلاك المحلي وعلى مستوى الصناعات التقليدية داخل القرى وتنتشر في مناطقهم قطعان الماعز والضأن والأبقار وهي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ولكنها محدودة ويناسب وجودها وأعدادها مع النمط الزراعي السائد بحرفة السكان.

والمرأة عند الفور مكانة محيرة فهي غير مفيدة وتشكل جزءا ضئيلا من القبيلة، ولها شخصية اقتصادية مستقلة، حيث تتمتع بطرق الملكية، وإن كان بصورة أقل من الرجال الفور جميعهم مسلمون واشتهروا بحفظ القرآن ومدارس تحفيظ التقليدية الخلاوي.

المساليت يهبطون المنطقة الغربية من دارفور بين خطي عرض ١١.٥٠ و١٢ درجة، بعضهم من الغرب وادي سونما ووادي كاجي ومن الشرق وادي أزوم تمتد منطقتهم نحو ١١.

## الميدوب

يعيشون في جبال الميدوب في شمال شرق دارفور، وهي منطقة قاحلة إلا من بعض الأعشاب القليلة، وترجع جذورهم إلى خليط من النوبيين والبجة (٣٣). ولم تكن للميدوب علاقات بالخارج إلا بعض الزيارات للقبائل الكيابش مع قطعانهم أو بعض التجار الراعين في تجارة الملح المتوافر في مناطق الميدوب بكميات اقتصادية.

وقد بنت القبيلة مواقعها على المنحدرات السفلى للتلال والسهول، حيث تتوافر مصادر المياه لا تنضب، ويوصف الميدوب بأنهم شبه بدو ويربون قطعان الضأن والأغنام وقليلًا من الإبل والأبقار.

وقلما يغادر الميدوب جبالهم إلا أحيانا في موسم الأمطار، حيث يتحركون حتى وادي الملك شرقًا وعبر شمال كردفان وصولًا لشمال السودان. ويعتبر الميدوب اليوم أكثر ما يكونون انعزالًا عن القبائل المجاورة لهم ويعيشون في بيئة قاسية (٣٤).

\* المجموعات الإثنية ذات الأصول العربية المعتمدة على الرعي :  
الزيادية :

أبرز هذه المجموعات هي قبيلة الزيادية المتمركزة في شمال دارفور. وهم أكبر مجموعات الإبالة عدداً، وينسبون إلى قبائل فزارة وقرعهم الآخر هو قبيلة دار حامد في إقليم كردفان. وفي عهد السلطان علي دينار، كانوا يسيطرون على مساحة واسعة شمال شرق دارفور بين مناطق الميدوب والبرتي.

يعتمد الزيادية أثناء أشهر الجفاف على الآبار في مراحل تمتد إلى خمسين ميلاً. وفي فصل الصيف، يتجهون جنوباً ولكن لا يتجاوزن خط عرض ١٣ درجة خوفاً من نوبة التسي تسي. وفي موسم الشتاء، تستغني قطعان الإبل عن الماء مكتفية بنبات الجزو والماء الذي يحتوي عليه (٣٥).

لقد تأثر الزيادية، كالبرتي والميدوب من سكان المنطقة الشمالية، بالجفاف والتصحر (٣٦)، وتأثر مرحالهم بفترة الجفاف التي بدأت عام ١٩٨٥. ولذلك، فقد اتجهوا بقطعانهم نحو الأودية المخضرة كوادي أزوم. ورغم أنهم معروفون بأنهم قبائل بدوية ومقاتلة، إلا أن هجراتهم لم ينجم عنها صراعات تذكر. فبمعاودة فرع الزيادية المقيمة في غرب دارفور، والنين اشتركوا ضمن مجموعة القبائل العربية التي حاربت قبيلة المساليت في عام ١٩٩٦.

ويتركز الزيادية بصورة أساسية في الكومة ومليط شمال الفاشر (٣٧).

\* المجموعات المستقرة من أصول عربية :

بنو فضل :

كانت من القبائل القوية إبان الحكم التركي - المصري،

واستقرت في شرق دارفور. تراجعت مكانتهم خلال العهد المهدية بعد اختلافهم مع السلطان علي دينار، فهاجروا نحو شرق باتجاه إقليم كردفان المجاور واستقروا شرق النهر. بعد حصرت البقية وجوها في وسط إقليم غرب دارفور عند منطقة صغيرة على الحدود القريبة مع كردفان.

## المسيرية

كان وجودهم الأول في دارفور، ولكن وفي عام ١٩١٠ وصل قسم منهم لكردفان. جبل كرو هو المقر الرئيسي للمسيرية بدارفور. اشتهرت في مناطقهم عدة أودية كوادي نقيقة وادي البان جديد. ويربو تعداد المسيرية على المائتي ألف نسمة وروى استقرار البعض منهم، إلا أن المسيرية في الأصل رحل ومن أبرز مراحل المسيرية مرحال يبدأ من منطقة أم دافوق إلى منطقة بقرس. وعموماً يتركز المسيرية بغرب دارفور في أرياف عموديات رئيسية (٣٨).

## المهريّة :

قبيلة موجودة في دارفور وكردفان. عاش غالبيتهم في دارفور قبل المهديّة التي ساندوها ورحقوا نحو أم درمان مقاتلين ضمن جيوش الإمام محمد أحمد المهدي. وقد اختلفوا مع علي دينار الذي هاجمهم وحاربهم بصورة زادت من وتيرة هجراتهم نحو كردفان. ولكن مع نهاية عهده، بدأوا رحلة العودة لمواقعهم في مناطق الشمال الغربي (٣٩).

## البدو البقارة :

يعيش رعاة الأبقار بين خطي عرض ١٣ و ١٠ درجات وتمتد منطقتهم في مدينة الأبيض في شمال كردفان حتى بحيرة تشاد. وهم في دارفور قبائل عديدة من أشهرها :

## الرزقات :

أقوى وأغنى قبائل الإقليم، تبلغ مساحة منطقتهم ١٢ ألف ميل مربع شمال شرق دارفور، منطقتهم غنية بالشجيرات الكثيفة، وبعضهم يزرع الدخن والذرة الشامية. ورغم أن الرزقات قبيلة بدوية شرسة ومقاتلة واشتهرت بحروبها مع قبائل الدينكا في جنوب السودان، إلا أنه لم يعرف لهم تاريخ للصراع مع القبائل في دارفور ما عدا احتكاكات محدودة مع بعض القبائل العربية الأخرى، مثل صراعهم الشهير مع الرزاة بسبب سيطرتهم على ٦٥٪ من التجارة.

## التمايشية :

يعيشون في دارفور، وكانوا من أقوى القبائل في دارفور وأكثرها عدداً. وقد انضروا في جيش المهدي بأعداد كبيرة مناصرة له، ولخليفته عبد الله التمايش المنتمى للقبيلة. وعقب هزيمة الخليفة عبدالله، تراجع أثر القبيلة ونفوذها بصورة كبيرة وقلت أعدادهم في مناطقهم التاريخية.

1- Lampen, C.D: "History of Darfur. Sudan notes and records vol. 31: 177.

2- Barbour K.M "The Wadi azum from zaling to tumsi. Sudan notes and records vol. 6: 111.

- Barbour -111.

٣- التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور .. أسبابه وتداعياته وعلاجه، ١٩٩٩ ص ٢٩.

٤- المصدر السابق،

٥- المصدر السابق،

٦- المصدر السابق،

٧- المصدر السابق،

٨- يوسف نكة، تدهور الموارد الطبيعية وأثره على النشاط الرعوي بدارفور، تقرير لجمعية حماية البيئة السودانية، الخرطوم، ١٩٩٧، ص ٤١.

٩- أحمد السيوفي، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان، ٢٠٠٤، ص ٤٧.

١٠- علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، ٢٠٠٣، ص ١٧٣.

١١- المصدر السابق، ص ١٥٠.

١٢- السيوفي، مصدر سابق.

١٣- د. التجاني مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٧.

١٤- بازل دافيسون، إفريقيا .. أضواء جديدة، ترجمة جمال محمد أحمد، دار الثقافة، بيروت.

١٥- يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك السودانية في السودان الشرقي، ص ١-٢.

١٦- المصدر السابق.

١٧- يوسف فضل، مصدر سابق.

١٨- عبد القادر محمد أحمد، الوحدة في التنوع، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢.

١٩- د. التجاني مصطفى، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢٠- أحمد السيوفي، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان، ٢٠٠٤، ص ١٦.

٢١- دافيسون، مصدر سابق.

٢٢- أحمد عبدالله آدم، قبائل السودان .. التمازج والتعايش، ١٩٩٧، ص ٦١.

٢٣- تعرف هذه المياني بالقطافي ومقرها قطية.

٢٤- رجب محمد عبد الرحيم، العروبة والسلام في دارفور، ص ٢٣.

٢٥- أحمد عبدالله آدم، مصدر سابق، ص ٣١٦.

٢٦- أحمد عبدالله آدم، مصدر سابق، ص ٢٧٤.

27- Mac Michail 1926- VOL-1= 48.

٢٨- أحمد عبدالله، مصدر سابق، ص ١٢٥.

٢٩- المصدر السابق

٣٠- صديق البايوي، القبائل السودانية والتمازج القومي، شركة دار البلد للطباعة والنشر الخرطوم، الطبعة الاولى، ١٩٩٥، ص ١٢٨-١٢٩.

٣١- علي أحمد حقار، مصدر سابق، ص ١٧٥.

٣٢- علي حسن عبدالله، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٢١.

٣٣- عبد الحميد محمد، الشعر والمجتمع في السودان، دار الومي، ص ٣٦.

٣٤- أحمد عبدالله حقار، المصدر السابق، ص ١٧١.

٣٥- المصدر السابق

٣٦- المصدر السابق

٣٧- أحمد عبدالله آدم، مصدر سابق، ص ١٠٥-١٥١.

38- MacMichiael - Ibid - 43

٣٩- علي أحمد حقار، مصدر سابق، ص ١٢١.

# أوروبا

## صربيا ومحكمة العدل الدولية .. عدالة استباقية أم تسوية جانرة؟!

■ د. أيمن عبد العزيز سلامة

أصدرت محكمة العدل الدولية في الثاني والعشرين من فبراير هذا العام حكمها القاضي بتبرئة ساحة جمهورية صربيا من تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية خلال حرب البوسنة والهرسك في التسعينيات من القرن المنصرم. لكن المحكمة اعتبرت أن صربيا انتهكت قواعد القانون الدولي لعدم تحركها بهدف تفادي وقوع مجزرة سريبرينيتشا، والتي وصفتها بالإبادة الجماعية، حيث أقرت بأن صربيا لم تتحرك بتاتا لتفادي وقوع جريمة الإبادة في سريبرينيتشا ومعاقبة مرتكبيها. وبالرغم من ذلك، فإن المحكمة اعتبرت أنه لا يمكن تحميل صربيا المسؤولية المباشرة عن هذه الجريمة.

النظم المستبدة من ارتكاب مثل هذه الجريمة الدولية الفظيعة، التي وصفت بأنها جريمة الجرائم (١)

فالدول يجب أن تحترم قواعد القانون الدولي. حتى إذا كان عدم احترامها له لا يلحق ضررا بالمصالح المحسنة لدولة أخرى (٢).

وترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليا إذا كان التصرف المتعمد في عمل أو امتناع عن عمل ينسب إلى الدولة، ويشكل اختلافا بالتزام دولي على عاتق الدولة (٣).

وفي تطبيقنا للمبدأ القانوني المشار إليه، على ما قرره محكمة العدل الدولية بشأن عدم اقرار المسؤولية المباشرة لدولة صربيا عن ارتكاب جريمة الإبادة في مدينة سريبرينيتشا، نشير إلى أنه إذا كانت الأفعال الإيجابية تؤدي لإحداث النتيجة الإيجابية، والتي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمنع والعقاب على جريمة الإبادة الجماعية (٤)، فإنه يمكن أن ترتكب الجريمة أيضا عن طريق الامتناع المتعمد لمنع ارتكابها، وهذا ما اكده القاضي الدولي أنطونيوكاسيس حين ذكر أن الفرد يمكن أن يدان لاشتراكه في

وكانت جمهورية البوسنة قد رفعت قضية أمام المحكمة الدولية اتهم فيها يوجوسلافيا السابقة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، ومطالبة المحكمة باقرار مسؤولية دولة يوجوسلافيا الاتحادية، وبالتالي إلزامها بدفع التعويضات المناسبة حيال ذلك

ونظرا لما صاحب هذا الحكم من ردود أفعال متباينة، وتداعيات متفاوتة لدى الكثيرين، بين مؤيد ومعارض، ومستنهج الخ. وجدنا أن الأمر يستحق منا وقفة لبيان الحقائق التي توافرت لدى المحكمة الدولية، والتي أسست من خلالها حكمها الألف الذكر، ثم نعبق برزيتنا - القانونية البحتة - لهذا القرار التاريخي الأول في مجال اقرار مسؤولية الدول عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. وذلك من قبل محكمة العدل الدولية

مسئولية دولة صربيا عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية البوسنة

يكتسب اقرار قواعد المسؤولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أهمية خاصة في ظل مجتمع دولي يصبو إلى إرساء تلك القواعد في إطار العلاقات الدولية، إزاء ما تقوم به

(٥) خبير القانون الدولي الإنساني، المستشار القانوني السابق لغوات حفلة السلام للصربية في جمهورية البوسنة والهرسك

ليوجوسلافيا السابقة، وهو أعلى مجلس لاتخاذ القرارات في هذه الدولة، وأيضا مضابط اجتماعات برلمان صرب البوسنة، وتصريحات رئيسه "كرازنيك"، التي أفصحت عن خطة الإبادة الجماعية لجميع العرقيات والطوائف السكانية في جمهورية البوسنة من غير الصرب.

خامسا- شريط الفيديو الشهير الذي شاهده العالم بأسره عام ٢٠٠٦، والذي يظهر ستة جنود من وحدات الشرطة الخاصة اليوجوسلافية وهم يقومون بإعدام العديد من الرجال والأطفال، وأيديهم مكبلة بالأصفاد من الخلف، وبعد ذلك أطلق الجنود النار على رؤوسهم من الخلف، وبعد هذا دليل دامغا على وجرد واشترك القوات المسلحة والشرطة اليوجوسلافيتين في مسرح الجريمة في مدينة سربرينيتشا.

سادسا- اقرار مجلس الوزراء الصربي في بيان رسمي بالذنب، وذلك جراء ما وقع في مدينة سربرينيتشا بعد عرض شريط الفيديو المشار اليه.

سابعا- الاتفاق الخبيث الذي دبر لبيل ما بين المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا وحكومة صربيا، حيث تسلمت بمقتضاه حكومة صربيا الوثائق الدالة على اشتراك الجيش والشرطة اليوجوسلافيين في مسرح الجريمة في مدينة سربرينيتشا. شريطة ألا تستخدم هذه الأدلة ضد صربيا، وذلك في الدعوة المرفوعة من جمهورية البوسنة والهرسك أمام محكمة العدل الدولية (٨).

هذا، وقد حرم بالتاكيد فريق دفاع جمهورية البوسنة من الأدلة الدامغة المباشرة، التي كانت محكمة العدل الدولية قد طلبتها في القضية المذكورة، وذلك لإقرار مساهمة صربيا في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية البوسنة والهرسك.

رفض المحكمة إقرار مسئولية صربيا عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في البوسنة.

رفضت محكمة العدل الدولية الطلب البوسني بإقرار مسئولية دولة صربيا عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية في مدينة سربرينيتشا، على الرغم مما قررت المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة، وأيضا محكمة العدل الدولية من وصف هذه الجريمة بأنها جريمة إبادة جماعية. فقد قررت المحكمة بأن إقرار مسئولية الدولة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل أشخاص أو مجموعات ليست من أجهزتها، يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص والمجموعات يعملون في الواقع بناء على تعليمات تلك الدولة، أو تحت إشرافها، أو سيطرتها (٩). وأشارت المحكمة إلى أن كيان صرب البوسنة وجيش صرب البوسنة ليسا أجهزة، من حيث القانون، تابعة لدولة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة وأضافت المحكمة أنه مع قناعة المحكمة، التي لا تتضمن أي شك، بأن يوجوسلافيا الاتحادية السابقة كانت تعمل وتساعد كيان صرب البوسنة بالمال والعتاد، وحتى يدفع رواتب بعض ضباط جيش صرب البوسنة، فإن المحكمة لا تعتبر ذلك كله يمثل تبعية كيان وجيش البوسنة لدولة يوجوسلافيا الاتحادية.

كما قررت المحكمة أيضا أن الجانب البوسني لم يقدم للمحكمة دليلا دامغا لا يدع مجالاً للشك، يثبت بجلاء وجود تعليمات مباشرة من دولة يوجوسلافيا الاتحادية إلى الكيان الصربي في البوسنة وجهيشه بارتكاب جريمة الإبادة في مدينة سربرينيتشا.

جريمة الإبادة الجماعية، وذلك لكونه لم يوقفها، بالرغم من استطاعته أن يفعل ذلك، ولانتهاكه الواجب الدولي الملحق عليه للتدخل لوقف الجريمة وحين لا يتصرف الفرد هكذا، فإنه يسهم في خلق الظروف التي تجعل الجريمة تحدث (٥).

إسناد جرائم جيش صرب البوسنة إلى دولة صربيا:

بالنظر للأحداث التي وقعت فيها الانتهاكات الجسيمة لقواعد ومبادئ وأعراف القانون الدولي الإنساني في جمهورية البوسنة والهرسك، يمكن اعتبار قوات جيش صرب البوسنة والمليشيات العسكرية وشبه العسكرية التي ارتكبت جريمة الإبادة في مدينة سربرينيتشا أنها جماعة مسلحة تحارب ضد القوات المسلحة الحكومية البوسنية، وأنها تعمل بحكم الواقع لدولة أجنبية هي دولة يوجوسلافيا السابقة في هذه الحالة (٦).

ويشير مشروع مواد مسئولية الدول في المادة رقم ٨ إلى أنه: "يعتبر سلوك شخص ما أو مجموعة من الأشخاص عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، إذا عمل هذا الشخص أو هذه المجموعة في الواقع بناء على تعليمات من تلك الدولة أو تحت إشرافها عند تنفيذ هذا العمل".

وقد سبق لهيئة استئناف المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة أن قررت أنه: "عندما تكون المسئولية عن منظمة عسكرية محل شك، فإن السيطرة الكلية التي تمارسها دولة أجنبية على تلك المنظمة تكون كافية لوضع مسئولية الأفعال التي ترتكبها تلك المنظمة على كاهل تلك الدولة الأجنبية". وينطبق ذلك في هذه الحالة على يوجوسلافيا السابقة، وبالتالي يصبح القانون الدولي الإنساني منطبقا. واستطردت المحكمة، فشارت إلى أن الجرائم التي ارتكبتها المتهم الصربي تاديتش، والتي كانت السبب في إقرار مسئولية الجنائية الدولية الغربية من جانب محكمة يوجوسلافيا السابقة، هي جرائم نتجت عن أفعال ارتكبت لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية إلا أفعال دولة أخرى، وتحديدًا جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية السابقة (٧). لقد أثبت دفاع جمهورية البوسنة والهرسك لعدالة محكمة العدل الدولية بالأدلة الجازمة دعم الرئيس الصربي السابق ميلوسوفيتش المالي واللوجيستي لقوات صرب البوسنة. وتمثلت تلك الدلائل في شهادات العديد من الضحايا التاجين من منبحة سربرينيتشا، وشهادة الجنرال البريطاني ريتشارد دامات، الذي عمل ضمن قوات حفظ السلام في جمهورية البوسنة والهرسك آنذاك، إضافة إلى العديد من الأدلة الأخرى المعقدة. وستنجز أهم هذه الأدلة الثبوتية فيما يلي.

أولا- الدعم المالي واللوجيستي والعسكري من قبل صربيا لجيش صرب البوسنة أثناء الحرب البوسنية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، وهي الفترة التي تخللها الأحداث الإبادة الشهيبة.

ثانيا- أن الجيش اليوجوسلافي الشعبي كان مسيطرا على جيش صرب البوسنة، وكان يتم تجنيد وتدريب ورفقة العديد من ضباط صرب البوسنة في الجيش اليوجوسلافي الشعبي.

ثالثا- الأوامر العملياتية الصادرة من ميلوسوفيتش إلى وحدات وعناصر وزارة الداخلية اليوجوسلافية بالاشتراك في القتل الدائر في مدينة سربرينيتشا، التي حدثت فيها الإبادة الجماعية.

رابعا- تسهيلات وقرارات مجلس الدفاع الأعلى

## الإبادة الجماعية:

بادئ ذي بدء، نود أن نقسرد - وبحق - أننا لا نشك في مصداقية المحكمة وعدالتها ونزاهتها بشكل عام، حيث إن المحكمة هي الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، ويمثل قضائتها قمة النظم والمدارس القانونية والفقهية في العالم بأسره.

ونقرر في السياق نفسه أن هذه هي أول قضية تفرض على عدالة المحكمة للنظر في اتهام دولة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وذلك منذ صدور اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية عام ١٩٤٨. بيد أن المحكمة المؤقتة، في قناعتنا الشخصية، لم تفر الاهتمام المتوقع لقضايا قانونية محددة راسخة، وأبلة واضحة جازمة حاسمة، قدمها فريق الدفاع عن جمهورية البوسنة والهرسك، بقدر ما أولت اهتمامها لعقيدة مسبقة، هي استحالة اسناد مسئولية دولة صربيا عن جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في مدينة سربرينيتشا. ونرى أن ذلك الحكم لم يفر تأسيسا على أسس قانونية، بل سياسية في المقام الأول.

لذا، سنقوم بتفنيد أهم المسائل القانونية المرتبطة بالقضية وبحكم المحكمة:

١- أمرت المحكمة الدولية جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية السابقة في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بأن تتخذ كافة الاجراءات التي تفي وسعها من أجل التأكيد من أن كل التنظيمات والأفراد، الذين يمكن أن يكون لها نفوذ وتأثير عليهم، لم يرتكبوا أية أعمال من أعمال الإبادة الجماعية في جمهورية البوسنة والهرسك (١٠)، ثم عانت المحكمة وأكدت ذلك الأمر في ١١ يوليو عام ١٩٩٦ (١١).

٢- جعلت المحكمة مهمة الفريق البوسني في كشف الأدلة البقيشة - التي أكدت المحكمة أنه لا غناء عنها لاقرار مسئولية صربيا - مستحيلة، حيث لم تحاول المحكمة استجلاء الحقائق الثابتة والأدلة الدامغة والمستندات الوافية، والمتوافرة في حوزة محكمة يوجوسلافيا السابقة، والتي تدلل يقينا على اشتراك صربيا وجيشها وشرطتها، وبقوامر مباشرة صريحة من ميلوسوفيتش في جريمة الإبادة في مدينة سربرينيتشا.

٣- كيف تقرر المحكمة أنه قد ثبت لديها اشتراك صربيا ودعمها لصرب البوسنة على مدى ثلاث سنوات من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ أثناء الحرب البوسنية، ثم تأتي لتصف مذبحة واحدة من بين كل هذه المذابح، وهي مذبحة مدينة سربرينيتشا، بأنها جريمة إبادة جماعية، وتقرر أنه لم يثبت للمحكمة تورط صربيا في هذه الجريمة، وذلك لكون الجريمة إبادة جماعية بما يستتبعها من آثار قانونية وسياسية وأخلاقية واجتماعية هي كاثرة بالنسبة لدولة صربيا، وكفى المحكمة قد أرادت من البداية أن تطفئ شمس الحقيقة وهي ماثلة أمامها.

٤- مع تسليمنا بأن المحكمة تختص في هذه القضية بأقرار المسئولية الدولية للدول لا الأفراد، وأن اسناد المسئولية الجنائية للأفراد متروك للقضاء الجنائي الدولي. وهو في هذه الحالة (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، التي كانت قد قررت المسئولية الجنائية الدولية الفرعية كرادوفان كرازادابيتش الزعيم السياسي والرئيس السابق لجمهورية صرب البوسنة، والجنرال راتكو ميلانيتش القائد العسكري لجيش صرب البوسنة، وذلك لارتكابهما جرائم دولية جسيمة في جمهورية البوسنة والهرسك - فإن السياق السياسي العام، والدعاية التمرضية المفضضة ضد البوسنيين قبل وأثناء الحرب البوسنية من جانب الصرب، فضلا عن كل الأحداث والانتهاكات التي تمت

وقد أكدت المحكمة أيضا أنه لا يوجد دليل يظهر أن جيش صربيا شارك في المذابح التي وقعت في مدينة سربرينيتشا، ولم يكن ثمة دور للقيادة السياسية الصربية في التحضير أو التخطيط أو في تنفيذ الجريمة وسلمت المحكمة بأن جيش صربيا شارك مع جيش صرب البوسنة في العمليات العسكرية التي وقعت في البوسنة والهرسك في الاعوام التي سبقت أحداث سربرينيتشا. أما بالنسبة لاشتراك الميليشيات ووحدات الشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الصربية، والمسماة بالعقارب السوداء، فقد أشارت المحكمة إلى أنها لم تتوصل إلى أنه أثناء أحداث سربرينيتشا كانت هذه الوحدات من بين الأجهزة التابعة قانونا لدولة صربيا.

وجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية كانت قد برأت صربيا من المسئولية عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات ووحدات من جيش وميليشيات صرب البوسنة في مدينة سربرينيتشا، وذلك بأغلبية ١١ صوتا من بينها رئيسة المحكمة للقاضية (هيجنز) ضد ٤ أصوات.

وقد أسست المحكمة حكمها المشار اليه بناء على جملة أمور جعلتها تقر بعدم مسئولية صربيا عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية (الفقرات ٣٣١ - ٤١٥)، وتعللت بأن المحكمة لم يقدم إليها أية أدلة جازمة من قبل المدعى (جمهورية البوسنة) تثبت بما لا يدع أنفي مجال للشك أن قرار التصفية الجسدية للرجال البالغين من السكان المسلمين في سربرينيتشا كانت بلجراد على علم به وقت اتخاذها.

أيضا، قررت المحكمة أنها لم تتوصل إلى حقيقة أن المدعى عليه (جمهورية صربيا) حين كانت تقدم الدعم أو المساعدة لجيش صرب البوسنة - وهم في هذه الحالة مرتكبو الجريمة - فإنها كانت تتصرف بعلم وبإدراك، أو كان من المفترض أن تدرك، القصد الخاص لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وذلك من قبل الفاعل الأصلي، وهم صرب البوسنة.

كما أكدت المحكمة أيضا (الفقرات ٤٢٨ - ٤٣٨) أن صربيا لم تكن لتعلم أو تتوقع أن احتلال جيش صرب البوسنة للجيب الآمن (مدينة سربرينيتشا) يمكن أن يفضي إلى ارتكاب جريمة الإبادة من قبل صرب البوسنة.

وبالنسبة لاقرار وندم مجلس الوزراء الصربي بخصوص الأحداث التي وقعت في سربرينيتشا، فقد اعتبرت المحكمة أن ذلك لا يعدو كونه بيانا سياسيا صدر عن مجلس الوزراء، لا يمكن تكليفه بوصفه بأنه اقرار بالمسئولية الدولية لدولة صربيا نتيجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في جمهورية البوسنة والهرسك، وتحديدًا مدينة سربرينيتشا، وبالتالي، فنك البيان - وفقا لقضاء المحكمة - لا يستوجب التعويض المالي تجاه صربيا، وذلك لصالح الضحايا البوسنيين.

وتبعا لكل ماتقدم، لم تقرر المحكمة بمسئولية دولة صربيا عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية البوسنة والهرسك، حيث إن دفاع جمهورية البوسنة والهرسك - وفقا لقضاء المحكمة - لم يستطع أن يولد يقينا جازما لدى المحكمة بأنه كانت هناك علاقة فوامها السيطرة والانصراف من جانب صربيا، والتنفيذ من جانب صرب البوسنة، وذلك باعتبارهم تابعين مروعين للدولة المدعى عليها بالاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية، وهي دولة صربيا في هذه الحالة.

تعقيبنا الخاص على حكم محكمة العدل الدولية في جريمة



الدفاع الهولندية عن عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية اليوسنيين المدنيين الأبرياء العزل في مدينة سربرينيتشا، حيث كانت المدينة إحدى المدن الآمنة والخاضعة لحماية القوة الهولندية المشاركة ضمن قوة الحماية للأمم المتحدة في يوجوسلافيا السابقة (١٤). ولقد أقر القضاء الهولندي هذه المسؤولية على الرغم من علمه وقناعته بضعف هذه القوة عدداً وعدة أمام جحافل جيوش الجريمة من صرب البوسنة ويوجوسلافيا. وبعد هذا الحكم إقراراً صريحاً ومباشراً بمسؤولية وزارة الدفاع الهولندية، وهي أحد الأجهزة الحكومية للدولة.

فكيف تبرئ المحكمة وتعفى دولة صربيا من مسؤولية الاشتراك في الجريمة، بالرغم من إقرار المحكمة ذاتها في الفقرة ٤٢٢ من الحكم بقولها (حين كانت هذه السلطات تعلم بوضوح أن جريمة الإبادة في سربرينيتشا على وشك الحدوث، ولم تقم بالتدخل لمنع الجريمة)؟ وهل أرادت المحكمة أيضاً من الدولة اليوسنية أن ترجع على دولة هولندا بالتعويض بدلاً من دولة صربيا، والتي أقرت المحكمة في مواضع مختلفة من الحكم بمسؤوليتها عن ارتكاب العديد من الجرائم الدولية، منذ اندلاع النزاع المسلح في البوسنة منذ عام ١٩٩٢ ثم نتسائل: هل غفلت المحكمة أن جريمة الإبادة الجماعية التي أقرت بحصولها في مدينة سربرينيتشا قد استمرت لمدة أسبوع كامل، ورافقتها الأفعال الإجرامية، كما استخدمت العديد من وسائل القتل لارتكاب الجريمة، تحت أعين ومباركة بل ومشاركة صربيا، وهو ما أفصح عنه شريط الفيديو الشهير، السابق الإشارة إليه؟ إن ذلك التغافل المتعمد، على ما يبدو، لهذه الألة اليعقوبية البارزة كالشمس في كبد السماء، التي تجزم باشتراك صربيا في جريمة الإبادة الجماعية، ليؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أو الريبة أن المحكمة قد بيتت النية، ونحت منحى استباقياً كرسه لتبني عقيدة معينة، هي نفى اشتراك جمهورية صربيا في جريمة الإبادة الجماعية.

على أرض الواقع، وهروب المتهمين الرئيسيين: كرازاديتش وميلانيتش إلى بلجرا د، وامتناع الأخيرة عن القبض عليهما وتسليمهما للمثول أمام العدالة - كل هذه ليست إلا براهين دامغة تؤكد مسؤولية الدولة الصربية عن الأجهزة غير الوطنية، سواء كانت سياسية أو عسكرية، في صرب البوسنة، والأفعال والجرائم التي ارتكبتها هذه الأجهزة، والتي تستوجب إقرار المسؤولية الدولية المدنية التعويضية لدولة صربيا عما وقع في مدينة سربرينيتشا من جريمة إبادة جماعية.

٥- لماذا لم تمر عدالة المحكمة اهتماماً واجباً بمسألة قانونية في غاية الأهمية والخطورة هي امتناع صربيا عن القبض على المجرمين من شرطتها الخاصة، والذين شاركوا في جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في مدينة سربرينيتشا، حيث لم تبدأ في محاكمتهم إلا منذ أشهر قليلة، وظل هؤلاء الجناة أحراراً منعمن مكرمين من دولتهم صربيا، بل إن منهم من تمت ترفيقه مكافأة على ارتكابه هذه الفعلية النكراء؟

هل يعني هذا - كما تزعم المحكمة - أن صربيا لم تكن على علم كامل بما حدث، وأنها أيضاً لم تصدر الأوامر بارتكاب هذه الجرائم؟ إنني أجزم بأن تلك المسألة لم تكن إلا مجرد إهمال متعمد، وإنكار للعدالة، وإجحاف مستنكر بحقوق الضحايا غير مبرر ولا مقبول من هذه الهيئة القضائية الدولية القائمة على إقرار قانون المجتمع الدولي وإنفاذ عدالة الإرادة العالمية.

٦- لقد تبنت القاضية (مينجوز) رئيسة المحكمة المذهب نفسه، الذي اعتنقته لجنة القانون الدولي، بشأن مشروع مواد مسؤولية الدولة (١٢)، وذلك حين قررت سابقاً "أن مسؤولية الدولة حين تنكّل في الوفاء بالالتزام بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني، توصف بأنها مسؤولية مدنية، تأسيساً على وجوب قيام الدولة بالوفاء بالجبر لضحايا الجريمة الدولية (١٣).

٧- لقد أقر القضاء الهولندي في عام ٢٠٠٦ بمسؤولية وزارة

## الهوامش:

- (١) د. أيمن سلامة، المسؤولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، دار العلوم للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (٢) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الخمسين، ٢٧ يوليو إلى ١٤ أغسطس ١٩٩٨، فقرة ٢٨٣، النسخة العربية.
- (٣) المادة الثانية من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، الصادرة عام ٢٠٠٩ عن لجنة القانون الدولي.
- (٤) المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع والعقاب على جريمة الإبادة الجماعية الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨.
- (٥) <http://Srebrenica - Genocide.Blogspot.com/02/2007/ICJ-Ruling - Bosnia v Serbia dangerous.html>.
- (٦) ماركو ساسولي، مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد ٢٠٠٢، ص ٢٠٤.
- (٧) ماركو ساسولي، المرجع السابق، ص ٢٤٢.
- (٨) [www.Bosnia.org/uk/news/news](http://www.Bosnia.org/uk/news/news).
- (٩) م ٨ من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً.
- (١٠) I.C.J Bosnia .v. Yugoslavia (Order of 13 Sept. 1993).
- (١١) I.C.J Bosnia .v. Yugoslavia (Preliminary Objections) Judgment of 11 July, 1996.
- (١٢) A/CN.4. / L. 602/ Rev. 1&9, 2 Aug. 2001
- (١٣) Roslyn Higgins, Problems and Process : International Law and How We Use It., 1994, P. 162.
- (١٤) علق الأمين العام السابق للأمم المتحدة على هذا بقوله (إن شبح سربرينيتشا سيظل يطارد المنظمة الدولية إلى الأبد).

# مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية والمتناقضات الدولية

■ محمد عبد الرحمن الجوهري \*

بعد أن أصدر أمارتى أهتسارى، مبعوث الأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، تقريره النهائى حول مستقبل الإقليم فى الثانى من فبراير ٢٠٠٧، يسود الإقليم فى الوقت الحالى حالة من الشد والجذب، فيما يتعلق بسياريوهات المستقبل، وذلك بين اتجاه رافض لاستقلال الإقليم تمثله الحكومة الصربية - والدافعة بقوة نحو ضرورة بقاء الإقليم تحت سيادتها بأى وسيلة- واتجاه مطالب باستقلال الإقليم وإعطائه السيادة التامة فى إدارة شئونه بعيدا عن أى تدخل صربى، وتمثله الأغلبية الألبانية داخل الإقليم.

- \* أن تكون دولة تقوم على المساواة التامة بين كل المواطنين.
- \* أن يكون الإقليم محايدا فيما يتعلق بالعقائد الدينية، ولا يكون له دين رسمى.
- \* أن تكون اللغة الألبانية واللغة الصربية هما اللغتين الرسميتين للإقليم.
- \* أن تضمن الدولة الجديدة عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم مرة أخرى.
- \* أن ينص الدستور الجديد للإقليم بوضوح على أنه ليست هناك أى مطامع إقليمية فى الدول المجاورة أو نية فى الاتحاد مع أى منها.
- \* ضمان حماية التراث الثقافى للأقلية الصربية فى الإقليم، بما فيه من كنائس وأماكن ثقافية، وضمان تمثيلهم فى البرلمان والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية.

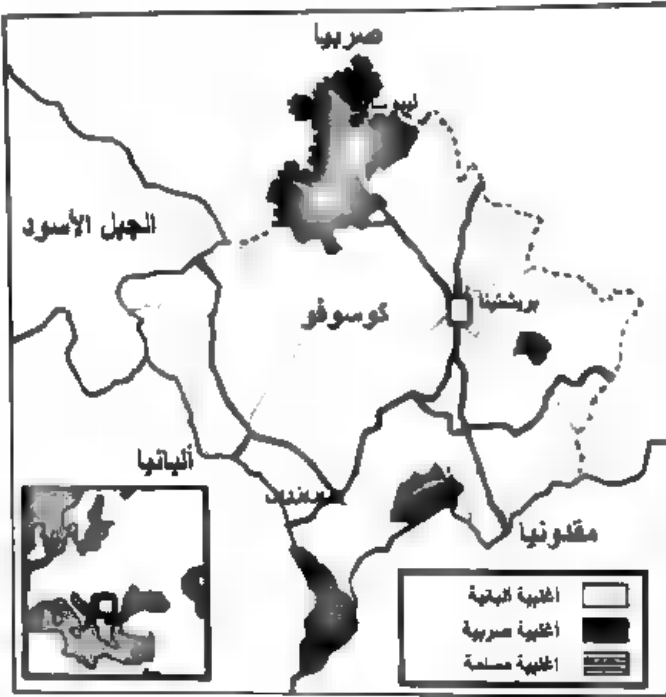
إن الصراع الدائر الآن حول مستقبل كوسوفو بين الحكومة الصربية من جهة، والأغلبية الألبانية داخل الإقليم (التي تمثل نحو ٩٠٪ من سكان الإقليم) من جهة أخرى هو نتيجة لتراكمات تاريخية عبر الزمن. لقد كانت السياسة الصربية، ممثلة فى سياسات الرئيس الصربى السابق سلوبودان ميلوسوفيتش سببا مباشرا فى اشتعال الصراع حول مستقبل الإقليم (٣). وفى إطار سعيه لتنفيذ رؤيته لوضع كوسوفو، قام ميلوسوفيتش بإلغاء وضعية الحكم الذاتى التي كانت قد أعطيت لبعض أقاليم يوجوسلافيا مثل كوسوفو وإقليم فويفودينا. وبدأ ميلوسوفيتش

فى خضم هذا التناقض والتباعد فى المواقف، تبدو المحددات الدولية عنصرا رئيسيا فى تحديد مستقبل الإقليم.

فبعد حملة القصف الجوى التي قادها حلف الناتو ضد الرئيس ميلوسوفيتش فى عام ١٩٩٩، أصدر مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١)، الذي وضع الإقليم تحت الإدارة من خلال بعثة الأمم المتحدة للإقليم الـ (UNMIK)، على أن يتولى حلف الناتو المهام الأمنية فى الإقليم. وقد عين مجلس الأمن الرئيس الفنلندى السابق أمارتى أهتسارى ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة فى الإقليم. وأعد أهتسارى تقريراً (٢) حول الوضع النهائى لكوسوفو، وقد تم تسليم هذا التقرير إلى أطراف النزاع (الصرب والألبان) فى يوم ٢ فبراير ٢٠٠٧، وبدأت مناقشة الوضع النهائى فى فيينا فى ٢١ فبراير ٢٠٠٧. هذا التقرير وضع الملامح الأساسية لمستقبل الإقليم، وقد حمل فى جنباته خطوات جادة نحو استقلال الإقليم عن السيادة الصربية دون ذكر صريح لعبارة "استقلال"، وفى الوقت نفسه، أعطى ضمانات هائلة للأقلية الصربية داخل الإقليم (الذين يمثلون نحو ٥٪ من السكان)، ويتضمن التقرير حق كوسوفو فى أن تضع لنفسها دستوراً جديداً، وأن تكون لها رموزها الوطنية الخاصة من علم ونشيد قومى، كما يعطى للإقليم الحق فى الانضمام إلى المنظمات الدولية. ولكن الخطوة فى الوقت نفسه تضع مجموعة من الاشتراطات التي لا يمكن لحكام الإقليم تجاوزها، ومن هذه الاشتراطات:

- \* أن تكون كوسوفو دولة متعددة القوميات وليست دولة للألبان فقط.

(\*) باحث فى العلوم السياسية.



العديد من الآثار السلبية، خصوصا فيما يتعلق باستقرار منطقة البلقان والوضع الداخلي في الإقليم، كما أن أحدا لن يستطيع منع برلمان كوسوفو من إعلان الاستقلال منفردا أو منع الدول من الاعتراف بهذا الاستقلال(١١).

#### سيناريوهات المستقبل :

من المتوقع بحلول مايو ٢٠٠٧ أن يصدر مجلس الأمن قراره النهائي بخصوص مستقبل إقليم كوسوفو، وشواهد الواقع تؤكد أن مستقبل الإقليم سيتحدد في أحد سيناريوهين، كل واحد منهما تواجهه مجموعة من الصعوبات في الواقع العملي.

#### السيناريو الأول- استقلال إقليم كوسوفو :

وهو السيناريو الأقرب للحدوث، ولكنه يواجه ببعض الصعوبات، من أهمها الانتخابات التشريعية التي جرت في صربيا في ٢١ يناير ٢٠٠٧، والتي تمخض عنها حصول حزب صربيا الرانيكالي على المركز الأول، وحصوله على ٨٠ مقعدا من مقاعد البرلمان الصربي الـ ٢٥٠. إن البرنامج السياسي لهذا الحزب قائم على ضرورة استخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع استقلال كوسوفو، والابتعاد عن أي محاولات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات قوية مع روسيا. ورغم عدم قدرة الحزب على تشكيل الحكومة الصربية بعفرده، إلا أن هناك احتمالا لأن يستطيع ضم حزب رئيس الوزراء كوستينيتشما "حزب صربيا الديمقراطي" - الذي جاء في المركز الثالث- وتشكيل ائتلاف حكومي معه، خصوصا في ظل الصراع بين حزب كوستينيتشما وحزب الرئيس الصربي بوريس تاديتش "الحزب الديمقراطي" - الذي جاء في المركز الثاني- حول منصب رئيس الوزراء، حيث يصر كل طرف على أن يستأثر بالمنصب لنفسه(١٢).

هناك أيضا حالة التقديس التي أضفاها الصرب على الإقليم، والمكانة الدينية التي يحتلها في العقل الجمعي للصرب، الأمر الذي يجعل من الصعب أن تتنازل صربيا بسهولة عن الإقليم.

عملية صربية (أي إضفاء الطابع الصربي) لإقليم كوسوفو، وتدخلت السلطات الصربية في كافة أشكال الحياة داخل الإقليم، ومنها منع وسائل الإعلام الألبانية من العمل داخل الإقليم، ومصادرة حق التعليم باللغة الألبانية واستبداله باللغة الصربية، وتم إغلاق المدارس الثانوية والجامعات، وتغيير المناهج التعليمية، وتم حل البرلمان المنتخب وعزل القضاة الألبان، فضلا عن انتهاك للحقوق المدنية والإنسانية للألبان على نطاق واسع(٤).

ويتشابك مع الوضع الداخلي المعقد للإقليم، مواقف الدول المعنية بمستقبله، التي تتباين فيما بينها على النحو التالي :

#### الدول الراضية لاستقلال الإقليم :

أولى هذه الدول هي صربيا التي ترفض أي وضعية للإقليم خارج السيادة الصربية، وتدفع نحو صيغة تعطيها "وضعا أقل من الاستقلال وأكثر من الحكم الذاتي". وتتضمن هذه الصيغة تقديم بعض التنازلات لسكان الإقليم، من قبيل السماح بأن يكون للإقليم رئيس وحكومة وبرلمان، ولكن دون أن يكون للإقليم سلطة مركزية(٥). ومن الشواهد الدالة على تمسك صربيا بكوسوفو أن الدستور الجديد الذي أقره الشعب الصربي في عام ٢٠٠٦ تضمن نصا يؤكد أن إقليم كوسوفو هو جزء لا يتجزأ من الأراضي الصربية. وبناء على هذه الرؤية، طالبت الحكومة الصربية البرلمان الصربي الجديد برفض تقرير أتهتساري، لأن ما جاء فيه ينتهك وحدة الأراضي الصربية(٦).

روسيا هي الأخرى ترفض استقلال الإقليم، وأشارت أكثر من مرة إلى أنها سوف تستخدم حق النقض "الفيتو" لعرقلة أي مشروع قرار في مجلس الأمن يتضمن إعطاء الإقليم حق الاستقلال(٧). ويمكن وضع الموقف الروسي الراض لاستقلال الإقليم في إطار سعي موسكو لاستعادة نفوذها وتأثيرها في منطقة البلقان، وخوفها من التداعيات الإقليمية السلبية لهذا الانفصال، خصوصا فيما يتعلق بقضية الشيشان. ورغم أن صربيا تمول كثيرا على هذا الموقف الروسي، إلا أن المراقبين يعتقدون أن روسيا ستلجأ إلى التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الاتفاق على قضايا أخرى مختلف عليها(٨).

أما الصين، فقد كانت قبل شهور متقبلة لفكرة انفصال الإقليم. على أساس أن حالة كوسوفو هي حالة فريدة لا يمكن أن تتكرر في أقاليم أخرى، ولكن الرؤية التي طرحتها روسيا في هذا الشأن جعلت القيادة الصينية تميل إلى حد ما إلى جانب الموقف الروسي(٩).

أيضا هناك عدد من الدول الأوروبية (مثل إسبانيا واليونان وقبرص ورومانيا وتركيا) تميل إلى اتخاذ موقف الحكومة الصربية فيما يتعلق بمستقبل الإقليم، مستندة في ذلك إلى ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة داخل أوروبا، وضرورة تفادي التداعيات الإقليمية السلبية التي قد يحدثها هذا الاستقلال(١٠).

#### الدول المؤيدة لاستقلال الإقليم :

يقع على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية الدول داخل الاتحاد الأوروبي وتستند رؤية هذه الأطراف إلى أن مزيدا من التأخير في منح كوسوفو الاستقلال سوف يكون له

الصرب والالبان في كوسوفو يحمل رؤية لمستقبل الإقليم تكاد تتناقض مع رؤية الطرف الآخر، هذا التباين في المواقف وصل إلى حد مسمى الإقليم ذاته. ففي حين يتمسك الصرب بصيف "كوسوفو" كمسمى للإقليم، يتمسك الالبان بمسمى "كوسوفا" (١٥). إن ترسخ الشعور بالظلم في نفوس الالبان في الإقليم، نتيجة لعمليات القمع التي تعرضوا لها على مدى الاعوام الماضية، جعلهم يتمسكون أكثر بقوميتهم وبضرورة الحصول على الاستقلال (١٦). كما أن الأطراف الدولية، خصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تسعى لتنفيذ المبادئ التي وضعتها مجموعة الاتصال الدولي المعنية بالإقليم، وذلك خوفاً من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي سوف تصيب منطقة البلقان في حالة عدم حصول إقليم كوسوفو على الاستقلال.

من ناحية أخرى، على المستوى الداخلي، يعاني إقليم كوسوفو من انقسامات حادة بين الأحزاب الالبانية، كما أن القادة السياسيين مازالت تنقصهم الرؤية الواضحة، والمؤسسات السياسية لم تنضج بعد، فضلاً عن أن الإقليم مازال يعتمد بصورة كبيرة على الدعم الخارجي (١٣).

فعلى الصعيد الاقتصادي، مازال الإقليم يعيش على المساعدات الدولية، ويعتمد بصورة كبيرة على الأموال التي يرسلها أهالي الإقليم في الخارج (١٤).

**السيناريو الثاني - استمرار الإقليم تحت السيادة الصربية :**

هذا السيناريو احتمالات حدوثه ضعيفة للغاية، فكل من

### الهوامش :

(١) أعطى القرار إلى UNMIK سلطات كبيرة في إدارة الإقليم، كما أكد القرار ضرورة قيام البعثة بإنشاء مؤسسات انتقالية تتولى إدارة الإقليم بعيداً عن السيادة الصربية، ووضع الإطار الدستوري الذي يمكن هذه المؤسسات من القيام بمهامها. وابتداءً من عام ٢٠٠١، بدأت UNMIK في إعطاء مزيد من الصلاحيات لهذه المؤسسات. لقراءة النص الكامل للقرار، انظر الرابط التالي:

<http://daccessdds.un.org/doc/undoc/gen/n89/172/99/pdf/n.9917289pdf?openelement>

(٢) لمزيد من التفاصيل عن التقرير الذي وضعه احتساري حول مستقبل الإقليم، انظر:

<http://estatico.elmundo.es/documentos/2007/02/02/kosovo>

(٣) محمد الأرنؤوطي، كوسوفو / كوسوفا .. بؤرة النزاع الالباني - الصربي في القرن العشرين، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول عملية الصربنة التي تعرض لها إقليم كوسوفو في هذا الوقت، انظر:

- هدى ميتكيس، المسلمون في يوجوسلافيا سابقاً بين جدلية الإثنى والدينى، سلسلة بحوث سياسية (٧٠)، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٩.

(5) <http://www.aljazeera.net/channel/archive/arche?ArchiveId=327229>

(٦) الأهرام، ١٥ فبراير ٢٠٠٧.

(7) International crisis group, "Kosovo status: delay is risky", policy briefing, 10 November, 2006

(٨) محمد الأرنؤوطي، كوسونو .. الضوء الأخضر للاستقلال، الفد، ٨ فبراير ٢٠٠٧، من خلال الرابط الاتي:

<http://www.alghad.jo/print.html>

(9) International crisis group, "Kosovo's status: difficult months ahead", policy briefing, 20 December, 2006.

(10) Ibid.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر محمد الأرنؤوطي، مرجع سبق ذكره، و

- International crisis group, "Kosovo status: delay is risky", Op. Cit.

(12) Karpat, Can, "Kosovo: A new state or new bone of contention in the Balkan?" through: <http://www.axisglobe.com/article.asp?article=495>

(13) Serwer, Daniel, "Briefing and congressional testimony. Through:

[http://www.usip.org/congress/testimony/052/2003\\_serwer.html](http://www.usip.org/congress/testimony/052/2003_serwer.html)

(14) <http://www.aljazeera.net/channel/archive/arche?ArchiveId=10212>

(١٥) محمد الأرنؤوطي، كوسوفو / كوسوفا .. بؤرة النزاع الالباني - الصربي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨-١٧.

(16) International crisis group, "Kosovo's status: difficult months ahead", Op. Cit.

## تأكيد مستقبل البوسنة.. نحو استراتيجية جديدة للتدخل الدولي

نحت هذا العنوان، أصدرت مجموعة الأزمة الدولية ICG تقريراً حول الوضع في البوسنة، في ظل سياق داخلي وإقليمي ودولي مختلف إلى حد كبير عن مثيله وقت توقيع اتفاقية دايتون للسلام في البوسنة والهرسك.

ويبدأ التقرير باستعراض الأسباب الدافعة نحو ضرورة صياغة استراتيجية جديدة للتدخل الدولي في البوسنة، حيث يؤكد التقرير ظهور بوادر حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي والأمن في منطقة البلقان بصفة عامة، وفي البوسنة بصفة خاصة. وتتجلى أهم ملامح هذه الحالة في:

- عودة المشاعر القومية والإثنية بين سكان البوسنة إلى سطح الأحداث مرة أخرى، مهددة بحالة اضطراب داخلي في المجتمع البوسني.
- الآثار السلبية التي قد يحدثها استقلال إقليم كوسوفو عن السيادة الصربية، وظهور دولة جديدة في البلقان.

• إعلان ميلوراد دوديك Milorad Dodik رئيس وزراء إقليم سرسكا Republika Srpska -الذي تقطنه الأغلبية الصربية الموجودة في البوسنة- أنه سوف يدعو إلى استفتاء في الإقليم حول بقاء الإقليم تحت السيادة البوسنية أم إعلان استقلاله هو الآخر وإقامة الدولة. في حالة حصول إقليم كوسوفو على حقه في الاستقلال وإعلان الدولة.

هذا السياق المضطرب وغير المستقر داخل الإقليم نتج عنه توجيه العديد من الانتقادات إلى الممثل الدولي الأعلى -المستول عن مراقبة تنفيذ اتفاقية دايتون في الإقليم- لسوء أدائه خلال المرحلة الماضية، بالرغم من الصلاحيات والسلطات الكبيرة التي يمتلكها، الأمر الذي دفعه إلى إعلان أنه سترك منصب بحلول منتصف العام الحالي.

### نحو دور أكبر للاتحاد الأوروبي:

يوك التقرير الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي -بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية - في تهدئة الصراعات القومية والإثنية في الإقليم من خلال الوفد الخاص للاتحاد الأوروبي إلى البوسنة.

بالبوسنة -طبقاً لاتفاقية دايتون- مازال مطلوباً منها العديد من الإصلاحات الدستورية وإصلاحات في جهاز الشرطة والجيش وإصلاحات في السلطة القضائية وأجهزة الإعلام البوسنية والنظام التعليمي وغيرها من إجراءات بناء الدولة، لأن ما تم إقراره من إصلاحات وتغييرات مازال غير كاف ولم يتم تنفيذه بصورة كاملة. إن التلويح بإمكانية نجاح البوسنة في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتجاوز حالة الاستقطاب الإثني والقومي التي يعيشها المجتمع البوسني. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعب هذا الدور من خلال عدد من الآليات التي يمتلكها من قبيل:

- البعثة العسكرية للاتحاد في البوسنة EUFOR.
- بعثة قوات الأمن والشرطة التابعة للاتحاد.
- التمويل الذي يقدمه مدعوماً بالمساعدات الثنائية التي تقدمها بعض الدول.
- بيز الولايات المتحدة.

ثم يقدم التقرير عدداً من التوصيات للجهات والهيئات المعنية باستقرار الأمر داخل البوسنة.

### توصيات لمجلس تنفيذ السلام (PIC) Peace Implementation Council

• إغلاق مكتب الممثل الدولي الأعلى في الإقليم، ونقل جميع صلاحياته إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، والاتفاق مع الأطراف البوسنية على استكمال مجموعة الإصلاحات والتغييرات المطلوبة لاستكمال إجراءات بناء الدولة في البوسنة.

• أن يقدم المانحون المزيد من الدعم لجهود التنمية الاقتصادية في البوسنة، وإتاحة المزيد من فرص العمل وتحسين البنية التحتية.

• الضغط على صربيا من أجل أن تتخلى عن أي مطالب إقليمية لها في البوسنة.

توصيات لمجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي:

• تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي يتميز بالخبرة والكفاءة التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه.

• تزويد الممثل الخاص بالصلاحيات والسلطات الكافية، والتي تمكنه من:

متابعة تنفيذ اتفاقية دايتون والتقدم بالبوسنة نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والاندماج فيه.

تنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية العاملة في البوسنة.

الحفاظ على اتصالات دائمة ومستمرة مع الحكومة الصربية والأطراف المخروطة في العملية السياسية الداخلية من أجل مواجهة أي صعوبة قد تفرض تطبيق اتفاقية دايتون.

متابعة مدى التقدم الحادث في تطبيق مبادئ حكم القانون وتبادل المعلومات مع كافة الأجهزة المعنية بهذا الأمر.

تقديم التقارير الدورية وإعداد النماذج إلى الجهات المعنية باستقرار البوسنة، مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والبعثة العسكرية والأمنية الدولية الموجودة داخل الإقليم.

أن يقوم الممثل الخاص بإنشاء مكتب يضم خبرات وطنية ودولية على غرار مكتب الممثل الدولي الأعلى في الإقليم.

• التخطيط لإيفاد بعثة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمبادئ حكم القانون.

### توصيات للمفوضية الأوروبية وسلطات الميزانية في الاتحاد الأوروبي:

• مصاعبة المساعدات المالية المخصصة للبوسنة.

• تقديم مساعدات وحوافز إلى صربيا، ولكن بشرط تعاونها في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة في البوسنة.

### توصيات للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية:

• استمرار التدخل الدولي النشط في البوسنة تحت الإشراف السياسي للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

• زيادة المساعدات المادية والفنية للبوسنة.

• للاطلاع على النص الأصلي للتقرير، راجع الرابط

[http://www.crisisgroup.org/library/documents/europe/balkans/180\\_ensuring\\_bosnias\\_future.pdf](http://www.crisisgroup.org/library/documents/europe/balkans/180_ensuring_bosnias_future.pdf)

# مؤتمر ميونيخ .. وشبح الحرب الباردة الجديدة

بشير عبد الله

ربما كانت أبرز معالم الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر ميونيخ الأمنى -التي عقدت يومى ٩ و ١٠ فبراير ٢٠٠٧ بحضور نحو ٢٧٠ مسئولا سياسيا وعسكريا وأمنيا من نحو ٤٠ دولة، من بينهم أكثر من ٤٠ وزير دفاع وخارجية -أن خيم على العالم مجددا شبح الحرب الباردة، إذ لم تفلح دعوة المستشار الألمانية إنجيلا ميركل لكل من موسكو وواشنطن -خلال الكلمة الافتتاحية للمؤتمر بالجلوس معا لحل المشاكل المعلقة بينهما وفى مقدمتها أزمة الدرع الصاروخية الأمريكية - فى الحيلولة بون اندلاع الحرب الكلامية بين الجانبين خلال المؤتمر، والتي أوجها سيل الانتقادات الروسية لنزوع واشنطن المستمر باتجاه الهيمنة المفردة على العالم، على نحو وصف بأنه الأشد لهجة منذ تولى بوتين رئاسة روسيا قبل سبع سنوات.

للأيام السبعة -وحذر بوتين من تسليح الفضاء، وأعلن أنه سيقوم قريبا مشروع معاهدة دولية لتحديد الفضاء من التسليح

وفى أول رد أمريكى رسمى -خلال المؤتمر- على اتهامات بوتين، أعلن السيناتور الجمهورى جون ماكين أن عالم اليوم هو عالم متعدد الأقطاب، لأن الولايات المتحدة لم تكسب الحرب الباردة وحدها، وعلى روسيا أن تتفهم جيدا أن لا مكان فى هذا العالم للمواجهات غير المجدية، متهما موسكو باستخدام مواردها من الطاقة للابتزاز والتخويف، كما أعربت واشنطن عن دهشتها وخيبة أملها تجاه خطاب الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ووصف المتحدث باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى جورج جونرو اتهامات الرئيس الروسى لبلاده بأنها خاطئة وأضاف - فى مؤتمر صحفى - أن واشنطن تشوق مواصلة التعاون مع روسيا فى مجالات مهمة للمجتمع الدولى مثل مكافحة الإرهاب وتقليص انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطرها واعتبر عضو مجلس الشيوخ الأمريكى جوزيف ليبرمان -المشارك فى مؤتمر ميونيخ- أن خطاب بوتين استفزازى وينطوى على لهجة تشبه فترة الحرب الباردة

غير أن الرد الأمريكى الأكثر حدة جاء من قبل وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيمس، الذى شجب اتهامات بوتين ووصفها بأنها كلام فظ من جاسوس قديم، إشارة إلى رئاسة بوتين السابقة للمخابرات السوفيتية وأعطى جيمس مدير المخابرات المركزية الأمريكية السابق، الذى تخصص فى دراسة تاريخ الاتحاد السوفيتى، أن العالم يواجه العديد من المشكلات والتحديات

فقد شن فلاديمير بوتين -وهو أول رئيس روسى يشارك فى المؤتمر منذ تأسيسه عام ١٩٦٠ وانعقاده للمرة الأولى فى عام ١٩٦٢ ليكون ملتقى سنويا لزعماء العالم يبحثون خلاله أكثر القضايا العالمية إلحاحا- هجوما شديدا للهجة على الولايات المتحدة فى خطاب أمام المؤتمر بجزيرة نهجها الأحادى وسياستها الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم، وتجاهلها روسيا والقوى الناشئة الأخرى ودعا بوتين واشنطن، التى اتهمها بالسمى إلى فرض نظامها واجندتها على العالم، إلى العودة إلى التحرك المتعدد الأطراف، مشيرا إلى أن الإضرار الأمريكى المتزايد للعبادى الرئيسة للقانون الدولى من شأنه أن يزيد التسابق على زيادة التسليح كما فند مطالب القطبية الأحادية الأمريكية وأثارها الوخيمة على العالم، حيث انفعلت منذ نهاية الحرب الباردة نزاعات مسلحة فى العالم أكثر من ذى قبل نهب ضحيتها عدد أكبر من الناس، كما أن إصرار واشنطن على الانفراد بالنقاط مع كافة القضايا الدولية وتقديم الخبرات العسكرية التى تفقد الشرعية الدولية، لم يفض إلا إلى مزيد من الكوارث والنكبات والمخمس الإنسانية فى العالم وبعد أن اتهم بوتين الولايات المتحدة بإثارة سباق التسليح النووى بتطويرها للدرع الصاروخية والعمل على نشر قواعد لها فى دول أوروبية، شكك بوتين فى حسن نية الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووى، مؤكدا أن بلاده لا تزال ملتزم باتفاق سمير الآف الصواريخ الاستراتيجية العاملة للسلاح النووى حتى نهاية عام ٢٠١٢، متعهدا أن تكون واشنطن شريكا فى هذا الموضوع، مثل موسكو، ولا تعمل على الاحتفاظ بمئات من الرؤوس النووية

(١٠) سكرتير تحرير مجلة المصور لفضة بالانعام



## مواقع محتملة لإنشاء الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا

الألمانية أولريش فيلهلم عن أن المستشارية انجيلا ميركل عقدت مع بوتين، بعد إلقاء خطابه، اجتماعاً مفرداً أكدت خلاله استعدادها لفتح حوار مفتوح لمعالجة مختلف القضايا ومناقشة طروحات بوتين، وأكد وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية جيرنوت إرلر، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أن روسيا تسير في نظر ألمانيا على طريق الشراكة الاستراتيجية التي يتطلع إليها الألمان كخليفة ملانعة للتعاون الروسي - الأوروبي مستقبلاً. وأضاف أن الجانبين في حاجة إلى بعضهما، سواء في الاقتصاد أو في الطاقة، محذراً من الوقوع مجدداً في حرب باردة لا تفيد أحداً.

ومن جهته، وجه وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير - بعد انقضاء المؤتمر - انتقادات شديدة إلى خطط واشنطن بشأن نشر نظام الدرع الصاروخية الأمريكية قرب الحدود الروسية من دون التفاهم مع موسكو، وعاود الوزير تأكيد موقفه هذا في ماكو عاصمة أنريبيجان - التي كان يزورها وفي النصف الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٧ - مبدياً تفهمه لقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا يعد استفزازاً واضحاً لبلاده، مؤكداً أنه كان من الأفضل لواشنطن التعامل بشعافية والدخول في مفاوضات مع الأطراف المعنية - خاصة موسكو - قبل نشر قواعد النظام الصاروخي نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمشروع وفي حديث لصحيفة هامبورغ لانتا، شكت شتاينماير في قدرة الصواريخ الإيرانية على تهديد واشنطن أو حلفائها الأوروبيين بسبب تواضع مستوى التسليح التكنولوجي الإيراني ولم يعت وزير الخارجية الألماني شتاينماير أن يسجل شاح على مواقف الرئيس بوتين حيال مختلف القضايا الدولية، التي لم يتغير موقفه الثابت والحكيم منها، بالرغم من انتقاداته اللاذعة لواشنطن والناو.

المشركة التي يجب التصدي لها بالاشتراك مع دول أخرى، بما في ذلك روسيا، مشيراً إلى أن حرباً باردة واحدة كافية تماماً. وثار جيتس بواعث القلق بشأن مبيعات الأسلحة الروسية، ومحاولات موسكو استخدام موارد الطاقة في الإكراه السياسي وهي سياسات ارتأت أن من شأنها أن تهدد الاستقرار العالمي.

### تفهم الماني لانتقادات بوتين :

كان من بين مفاجآت المؤتمر ما بدا من تفهم الماني رسمي لما يرد في خطاب بوتين من انتقادات لمساعي الهيمنة الأمريكية على العالم. لاسيما تلك المسعى المتعلق بنشر قواعد الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبية وفي كلمتها، أمام المؤتمر، شددت المستشار ميركل على العلاقات المستقبلية المميزة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا و النانو، مشيرة إلى أنها ستؤدي إلى انعكاسات حاسمة على الاستقرار والأمن في أوروبا والعالم. وهدت ميركل حذر بوتين في انتقاد الأحادية القطبية الأمريكية، عندما أعلنت أنه يستحيل على أية قوة في العالم أن تملك ما يكفي من السلطة والتأثير والمصادقية ما يمكنها من مواجهة التحديات الدولية بمفردها والاستئثار بقمة النظام الدولي على طول المدى ودعت الدول الكبرى إلى عقد شراكة أمنية جديدة فيما بينها، ولا على يتمكن المجتمع الدولي من وقف التصعيد الحاصل في النزاعات الدولية، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا وآسيا.

وقد أظنت الحكومة الألمانية أنه رغم عدم اتفاقها مع بعض النقاط التي طرحها الرئيس الروسي، فإنها نجد أن المؤتمر هو المكان الصحيح الذي يمكن فيه طرح مثل هذه الأفكار والهاجس. مجددة استعدادها لمواصلة المحادثات مع موسكو في شأن مختلف النقاط التي طرحها بوتين. وكشف الناطق الرسمي باسم الحكومة

وبدوره، سارع حزب الخضر إلى مطالبة الحكومة الألمانية بإبلاغ وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن خطط واشنطن بشأن الدرع الصاروخية تشير القلق والانتقادات في أوروبا. ورأى مراقبون أن المستشارة إنجيلا ميركل غير بعيدة عن موقف وزير خارجيتها وبعض القوى السياسية الألمانية الراضية لمساعي الهيمنة الأمريكية على العالم ونشر قواعد الدرع الصاروخية، لكنها تفضل عدم الإفصاح عن رأيها، مراعاة لعلاقات بلادها مع الرئيس جورج بوش. كذلك، أعرب كل من نائب رئيس الكتلة النيابية للحزب الديمقراطي المسيحي، منسق العلاقات مع روسيا، أندرياس شوكنهوفو، وخبير شؤون الدفاع في الحزب الاشتراكي الديمقراطي راينر أرنولد، عن تفهمهما لاتزعاج روسيا من نشر صواريخ أمريكية وجنود أمريكيين على مقربة منها.

### شيخ الحرب الباردة :

ربما كان من الطبيعي أن تقضي الحرب الكلامية بين الرئيس بوتين وعدد من كبار المسؤولين الأمريكيين - إبان مؤتمر ميونيخ - إلى أن يذهب بعض المراقبين إلى الزعم بأن حرباً باردة باتت تلوح في أفق العلاقات الأمريكية - الروسية مجدداً، ويستند انصار هذا الزعم إلى معطيات شتى تمثل أهمها في اشتداد وطأة الخلاف الروسي - الأمريكي في التعاطي مع عدد من القضايا الدولية، حيث ظهرت المواجهة بين موسكو وواشنطن في شكلها الجديد بقوة منذ مطلع عام ٢٠٠٦، عندما أعلنت طهران عن استئناف بحوثها النووية، وعرفت موسكو طوال شهر المساعي الأمريكية لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ثم اتخاذ إجراءات عقابية ضد طهران. وزادت حدة المواجهة بعدما استقبل الروس قادة حركة حماس في مارس ٢٠٠٦، رغم المعارضة الغربية القوية، كما ظهرت عناصر الخلاف بين موسكو وواشنطن في العراق وأفغانستان والبلقان وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة الكورية وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وما إن طلبت واشنطن رسمياً من جمهوريتي التشيك وبولندا بدء مفاوضات مفصلة قد تستمر لعدة أشهر حول استضافة البلدين جزءاً من النظام الصاروخي الدفاعي الأمريكي، حيث يجري في بولندا نشر قاعدة صواريخ تحت الأرض، بينما يتم في جمهورية التشيك تثبيت نظام الرادار بدءاً من يناير ٢٠٠٧ - حتى احتجت موسكو على الفور وبدأت في تصعيد حربها الكلامية ضد واشنطن.

وبالرغم من تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أن هذا المشروع لا يستهدف روسيا، بل الدول غير المسبوكة التي يمكن أن تمتلك تكنولوجيا تهدد الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها ووقايتها من أية هجمات محتملة من إيران أو كوريا الشمالية أو أي دولة أخرى، إلا أن موسكو ترى أن نشر رادارات ومعدات اعتراضية إضافية في أوروبا بحلول ٢٠١١ - كما أعلن قائد القوات الفضائية الروسية الجنرال فلاديمير بوبوفكين - سيشكل تهديداً أكيدا لأمن روسيا ومصالحها، خاصة أن إقامة قاعدة رادارات في التشيك ستسمح بمراقبة نشاطات منشآت الصواريخ في وسط روسيا أو اسطول الشمال الروسي. وهو الأمر الذي يسبب انكشافاً استراتيجياً لروسيا ومن جانبها، ضد بوتين المزاعم الأمريكية بأن نشر مظلات صاروخية في أوروبا الشرقية إنما يستهدف التصدي لأية هجمات من قبل إيران أو كوريا الشمالية، مؤكداً أن تلك حجج وأمية وباطلة وغير مقنعة، لأن إيران لا تملك صواريخ بعيدة المدى بمقدورها الوصول إلى أوروبا أو أمريكا، الأمر الذي دفع بوتين

للتهديد بامتلاك أنظمة قادرة على تجاوز الدرع الصاروخي الأمريكي المضادة للصواريخ.

وفي السياق نفسه، كان بوتين قد استبق مشاركة في مؤتمر ميونيخ الأمنى بجولة شرق أوسطية، عمد من خلالها إلى إحياء الوجود الروسي في تلك المنطقة الحيوية من العالم واستمالة روسيا بعضاً من دورها المتآكل في الشرق الأوسط. وفي مسعى منه لترميم علاقات بلاده مع دول المنطقة، حرص بوتين على إعلان مواقف موسكو الإيجابية والموضوعية حيال قضاياها، حيث أكد الرئيس الروسي التقارب في المواقف السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأبرم معها اتفاقيات اقتصادية ونفطية، كما أكد تفهم بلاده ودعمها لحق إيران ودول مجلس التعاون في امتلاك تقنيات نووية سلمية، مؤكداً اقتراح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي باعتماد التطبيق المتزامن لبرنامج تخصيب اليورانيوم، مع تخفيض العقوبات التي أقرها مجلس الأمن ضد طهران. وعمد بوتين إلى توصيل رسالة لدول الخليج مفادها أن اتجاه السياسة الروسية في المنطقة يميل إلى إلغاء التصعيد العسكري، واعتماد الدبلوماسية الوقائية واحترام قرارات الأمم المتحدة، والمشاركة في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عادل ونهائي. هذا مع إشارة نكية من بوتين إلى أن بلاده لا تنوي الدخول في تنافس مع أي طرف على النفوذ في الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الحرب الكلامية بين موسكو وواشنطن كانت قد بدأت قبل عقد مؤتمر ميونيخ بأيام قليلة، من خلال خطاب القاه وزير الدفاع الأمريكي يوم ٨ فبراير ٢٠٠٧، ذهب فيه إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى كل أصناف الوسائل العسكرية من أقلها إلى أكثرها تطوراً من أجل ضمان أمنها الحيوي، مشيراً إلى قلق واشنطن من دول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران وغيرها. ومن هنا، جاء رد الرئيس الروسي، في خطابه أمام مؤتمر ميونيخ، الذي ذهب فيه إلى حد نعت السياسة الخارجية الأمريكية بالاحادية والإغراق في التسلسل والهيمنة والإقصاء. وقد اعتبرت إحدى الصحف الروسية الرئيسية "جندلي جورنال" أن الرئيس بوتين أصبح يعتقد أن على بلاده مراجعة رؤيتها الاستراتيجية من منظور العودة لمعايير المنظومة الأمنية للحرب الباردة.

ويستند أصحاب فكرة تجدد الحرب الباردة أيضاً على منطق مؤداه أن نجاح الرئيس بوتين منذ عام ٢٠٠٩ في تحقيق حزمة من الإنجازات على كافة الأصعدة كان من شأنه أن ينعش آمال اللب الروسي في الاستيقاظ من سباته ومعاودة البحث عن دوره العالمي البائد مجدداً. وفي مؤتمر صحفي ضخم -عقد مطلع عام ٢٠٠٧ بحضور ١٢٥٠ صحفياً- استعرض بوتين إنجازاته على الصعيدين الداخلي والخارجي على نحو يعكس إرادة روسيا في الجمع بين التسك بوحدها وشخصيتها القومية، وتعضيد قدراتها ونفوذها الإقليمي والدولي وكان من أبرز تلك الإنجازات:

- نجاح الرئيس الروسي في تحقيق إنجازات اقتصادية، بعد أن ورث أزمة اقتصادية طاحنة تعطلت في وصول معدلات التضخم إلى ٢٧٪، وارتفاع الدين الخارجي إلى ١٦٥ مليار دولار أمريكي، فضلاً عن اتساع دائرة الفقر، وانتشار الفساد المالي والإداري على كافة المستويات. غير أن بوتين تصدى لتلك الأزمات، ونجح في تحقيق خطوات وثابة ناجحة كترأج معدلات التضخم إلى ٩٪ فقط، وزيادة مستوى الدخل القومي في العام الماضي بنسبة ١٢٪، وتحقيق معدل نمو إجمالي بلغ ٧٪، وتسييد



الأمريكي المستمر في الضغط عليه من الداخل (الشيشان)، أو من الجوار الإقليمي (أوكرانيا وجورجيا)، بالإضافة إلى المحاولات الأمريكية لتطوير سياسة بوتين، والتصعيد لوصول رئيس جديد لروسيا أكثر تجاوبا وتماشيا مع التوجهات الأمريكية، كما ألححت وسائل إعلام عالمية، وبينها وسائل إعلام أمريكية.

ويرى محللون روس أن عودة أجواء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن مردها إصرار واشنطن على عدم الاعتراف بضخامة التحولات التي شهدتها روسيا خلال العقد الأخير، ومواصلة التعامل مع موسكو بمنطقة الغالب والمغلوب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، رغم أن روسيا ٢٠٠٧ ليست روسيا ١٩٩٤، التي كانت تستجدي المعونات من صندوق النقد الدولي، ومستعدة لتقديم تنازلات استراتيجية في مناطق مختلفة من العالم، مقابل دعم اقتصادها الوليد من قبل القطب الأمريكي المنتصر والمهيمن. كما أن الإخفاقات الأمريكية المتتالية في إدارة قضايا دولية عديدة -على نحو أثار القمور العالمي على الهيمنة الأمريكية- كان من شأنها أن تحرك مشاعر ورغبات الروس من أجل استعادة أجادهم كقوة عظمى ولعب دور محوري في ساحة عالمية باتت منعشة أكثر من أي وقت مضى للتعددية القطبية.

من ناحية أخرى، يرى قيار آخر من المراقبين أن استخدام عبارة "حرب باردة" في وصف الأزمة التي تشهدها حاليا العلاقات الأمريكية - الروسية لا يبدو مسلكا دقيقا في قراءة الوضع الاستراتيجي الجديد وموقع روسيا الفاعل فيه. فإن ما ميز الحرب الباردة عن الحروب التقليدية المعروفة هو أنها صدام بين منظومتين عقائيتين ومرجعيتين أيديولوجيتين، كما أنها صراع جذري بين معسكرين يتقاسمان النفوذ والهيمنة على العالم، ومن الواضح أن هذه المعادلة القطبية الثانية قد انحسرت، ولم يعد بالتالي مفهوم الحرب الباردة قادرا على تفسير وقراءة الوضع الدولي الجديد.

والخلاصة هي أن ما تشهده العلاقات الروسية - الأمريكية من تلاسن وحروب كلامية في الأونة الأخيرة، إنما هو أقرب إلى ما يكون إلى تعبير روسي رسمي عن رغبة ملحّة في معاودة القيام بدور محوري في الخريطة الجيوسياسية العالمية، ليس من منظور قومي تقليدي، ولا من موقع أيديولوجي كما كان الحال أيام الحرب الباردة، وإنما من منطلق رؤية واقعية لمصالحها الحيوية، خاصة تأمين دور فاعل وحضور قوي في الفضاء الأوروبي-آسيوي الذي تشكل قوة توازن محورية فيه.

وبينما يسمى بوتين إلى حمل واشنطن على تغيير منطلقاتها الدونية لروسيا، فإنه لا يسمى للدخول في أتون المواجهات أو المصاصات غير مضمونة العواقب مع القطب الأمريكي، أو الانحدار إلى غياهب حرب باردة جديدة، ربما تستنزف الدولة الروسية مجدا وتقهرق بها عقودا أخرى إلى الوراء. وقد تجلّى ذلك بوضوح في تأكيد بوتين -خلال كلمته أمام مؤتمر ميونيخ- أن بلاده لا تنطلق إلى الاصطدام مع واشنطن، لكنها على العكس تتعاون معها في مجالات شتى، كما أنه شخصيا تجمعها بالرئيس بوش الابن تغاضبات واتفاقات عديدة حول قضايا دولية شتى، مما يؤكد أن تحركات بوتين وهجومه على واشنطن إنما هما مساع محسوبة، يدرك القارئون عليها حدودها، فما هي إلا رسالة إلى القطب الأوربي مؤداها أن الدب الروسي قد يستسلم مؤقتا للمرض أو يستبد به الضمور، لكنه لن يقبل بأي حال أن يخضع أو يرضخ لمن يمعن في إذلاله أو يبالغ في إقصائه حتى ولو كان القطب الأمريكي الأوربي.

خاتمة الديون الخارجية لبلاده، وامتلاك روسيا لاحتياطي من ذهب تقدر قيمته بـ ٢٠٣ مليارات دولار، وزيادة حجم صندوق استقرار المالي ليلبلغ ٨٨ مليار دولار، وذلك خرجت روسيا من الأزمة الضائقة الذي دخلته منذ تفكك الدولة السوفيتية. بل اقتصاد الروسي تعافى تدريجيا ووصل لوضع مقبول، بحيث تدخل القومي رجع للمستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٠، كما -تطورات الصناعية تحسنت نوعيا وتعززت قدرتها الإنتاجية وتصديرية، وبدأت المنتجات الروسية تستعيد مكانتها في أسواق العالمية.

- عودة روسيا بقوة إلى سوق السلاح العالمية، حيث أعلنت موسكو -عقب مؤتمر ميونيخ مباشرة- أنها ستزيد مبيعاتها من سلاح إلى مستوى قياسي يبلغ ٧,٥ مليار دولار العام الحالي ٢٠٠٦، بعد أن كانت ٦,٤ في عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال فتحها أسواقا جديدة في المجال العسكري في آسيا وأمريكا الشمالية وإفريقيا وبلدان الشرق الأوسط. وظهرت تفاصيل اتفاق سلاح بمليارات الدولارات مع فنزويلا بعد زيارة الرئيس هوجو تشافيز إلى موسكو الصيف الماضي ٢٠٠٦، كما باعت روسيا معدات عسكرية إلى سوريا وميانمار والسودان وإيران. وتحقق مبيعات السلاح الروسية إيرادات بمليارات الدولارات لقطاع السلاح، الذي يهيمن عليه مسئولون أمنيون سابقون يشكلون عمرا رئيسيا في القاعدة التي يستند إليها بوتين في حكمه، حيث يشرف سيرجي إيفانوف -الذي كان يشغل منصب وزير دفاع ثم رفاقه بوتين عقب مؤتمر ميونيخ إلى نائب رئيس الوزراء- حاليا على مبيعات السلاح والسياسات الصناعية والنقل والاتصالات في توسيع كبير لاختصاصاته وجمدت ترقية إيفانوف تكهنات بأنه سيكون أحد المرشحين الرئيسيين لتولي الرئاسة خلفا لبوتين، الذي يقول إنه سيتترك منصبه عام ٢٠٠٨. كما يرأس شركة "روسبورت" الحكومية لصناعة السلاح -سيرجي تشيميزوف، وهو زميل قديم لبوتين في جهاز المخابرات السوفيتي السابق كجي بي، وقد تزايد نفوذ شركة في عهد بوتين، إذ استحوذت على شركات معادن وسيارات كبيرة.

- حققت البلاد في عهد بوتين استقرارا سياسيا ملحوظا، عززته الخطوات الإصلاحية المتتالية التي هدفت إلى انتشال الإدارة من الفساد، والارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين، وإنقاذ النظام القريب من التآكل، وتقيد استطلاعات الرأي الأخيرة أن شعبية الرئيس بوتين تزايدت بصفة ملحوظة، وقد أصبح ينظر إليه الشارع الروسي بأنه المنقذ والمخلص الذي بإمكانه أن يعيد لروسيا سابق أجادها.

مثل هذه النقلة النوعية على الصعيد الداخلي الروسي كان من شأنها أن تعزز من السياسة الخارجية الهادفة إلى تعضيد موقع روسيا في الساحة الدولية، رغم توسع حلف شمال الأطلسي نحو الحدود الروسية في الأودال، واستيلاء دول أوروبا الشرقية التي كانت حتى الأسس القريب تحت المظلة السوفيتية فالرئيس الروسي لم يستسلم للضغط الأمريكي، ومحاولات تجميد الدور الروسي بعد انضمامه إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني (G8)، وإبرام اتفاقات أمنية وتجارية مع دول الاتحاد الأوروبي ورغم مشكلات جورجيا، وأوكرانيا، والشيشان، وتغييراتها المباشرة في الأمن الروسي القومي، استطاع بوتين الحفاظ على وحدة الاتحاد الروسي، وأخذ زمام المبادرة السياسية لمعالجة جوانب مختلفة لهذه المشكلات الإقليمية، مع إبراك للنور

# أوروبا وأزمة المعتقلات السرية الأمريكية

■ وليد الشيخ

ينوقع الخبراء أن تؤثر قضية المعتقلات الأمريكية السرية في أوروبا، وعمليات خطف المشتبه بهم على أراضٍ أوروبية ثم ترحيلهم لدول تمارس التعذيب، سلبيًا على العلاقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وعلى علاقات الدول داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. وقد أكدت المفوضية الأوروبية رفضها الصارم لهذه الإجراءات لمخالفتها لميثاق حقوق الإنسان، كما طالب البعض بعدم رحمة أي عضو في الاتحاد الأوروبي متورط في هذه القضية، لأن الأمر يتعلق بانتهاك القوانين الأخلاقية للاتحاد (١).

وقد أثارت هذه القضية زوبعة كبيرة في أوروبا، خصوصًا من قبل القانونيين ومنظمات حقوق الإنسان الأوروبية، ذلك أن القضية لم تقتصر فقط على وجود معتقلات سرية على الأراضي الأوروبية، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى مرور طائرات الاستخبارات الأمريكية في الأجواء الأوروبية وهبوطها في مطارات أوروبية بهؤلاء "المختطفين"، وحدثت عمليات خطف للمشتبه بهم بالإرهاب من فوق الأراضي الأوروبية. الأمر الذي يعد انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان. ويعد أيضًا انتهاكًا لسيادة الدول الأوروبية على أراضيها.

وهذا ما أجبر المفوضية الأوروبية على التعهد الفوري بالتحقيق في هذه الاتهامات، مع تأكيد "فرانكو فراتيني" مفوض العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي أن هناك "عقوبات سياسية خطيرة ستعرض لها بولندا ورومانيا أو أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في حالة ثبوت هذه الاتهامات التي تمثل انتهاكًا خطيرًا لقيم الاتحاد الأوروبي وقواعده (٢)".

وقد قام المجلس الأوروبي الذي يمثل أعلى هيئة تهتم بحقوق الإنسان في أوروبا بإنشاء لجنة للتحقيق في الأمر يرأسها

وقد بدأت القضية بتقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في ٣ ديسمبر ٢٠٠٥، أكدت فيه أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قامت بخطط واعتقال من نشبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة، وأرسلتهم إلى مجموعة معتقلات سرية لا تحصى لاي قاصون أو إحراءات قصائية، وذلك في ثمانين دول بينها تايلاند وأفغانستان وبول في أوروبا الشرقية، بالإضافة لاعتقل خوانسانامو وقال التقرير إن ذلك يتم بالتعاون مع عدد من أجهزة الاستخبارات الأجنبية كما تم تسليم بعضهم إلى أجهزة محاربات أجنبية لديها حمزات طويلة في استخلاص الاعترافات تحت وطأة التعذيب (٣).

وقد أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية أن التعذيب في أوروبا الشرقية هما بولندا ورومانيا، وهو أيضًا ما أكدت منظمة العفو الدولية التي وصفت ما سمته بـ "أرخبيل السجناء" في جولاخ العصر الحديث في إشارة إلى مصفكات الاعتقال السياسي في الاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي أحدث أضرارًا كبيرة في الولايات المتحدة. رغم نفى الدول المعنية لذلك.

وتراطات مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فيما سماه التقرير "مد شبكة عنكبوتية" دولية شملت اعتقالات غير مشروعة وانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان. وقد وجه التقرير الاتهام لكل من ألمانيا وإيطاليا والسويد وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا وأيرلندا واليونان وقبرص ويوجوسلافيا والبوسنة ومقدونيا وتركيا ورومانيا وبولندا، هذا إلى جانب دول أخرى هي أفغانستان والعراق ومصر والمغرب والجزائر وقد تراوحت الاتهامات ما بين المشاركة في ارتكاب "انتهاكات لحقوق الفردية" من خلال المساعدة في عمليات خطف ونقل غير شرعية وتسليم آخرين لدول تعارض التعذيب أو الاستخدام كمحطات إعداد أو توقيف.

وقد أعلن رئيس اللجنة ديك مارتى أن ذلك بعد أمراً غير مقبول، وأن الموقف السلبي الأوروبي إرضاء لواشنطن غير مشرف. كما وجه انتقادات حادة للولايات المتحدة، مشييراً إلى أن شبكة السجون هذه ما هي إلا شكل من أشكال الفصل العنصري الذي يحرم غير الأمريكيين من مظلة الحماية القانونية العادية (٧).

#### التعاطي الأوروبي مع قضية المعتقلات السرية :

في ١٤ فبراير ٢٠٠٦، صدق البرلمان الأوروبي على تقرير حول ملف المعتقلات السرية بكل أبعاده. وقد تم تخفيف حدة لغة التقرير بعد ضغوط الجناح المحافظ في البرلمان الأوروبي بموافقة ٢٨٢ نائباً ومعارضة ٢٥٦ وامتناع ٧٤ عن التصويت. وجاء ذلك تنويهاً لتحقيق استمرار لمدة عام من قبل لجنة المجلس الأوروبي، توصلت من خلالها إلى أن أكثر من ١٢٠٠ طائفة حُلقت في المجال الجوي الأوروبي أو توقفت في مطارات في أوروبا بعد هجمات ١١ سبتمبر. وقد أدان التقرير ١٢ دولة أوروبية من دول الاتحاد الأوروبي، من بينها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبولندا بتهمة المعرفة والمساعدة في هذه الانتهاكات. واعتبرت منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولي أن تخفيف التقرير "سياسة كيل بمكيالين" من قبل البرلمان الأوروبي، بينما أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش أن "هذا التقرير الضعيف يوضح أن الاتحاد الأوروبي يسارع في انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في السودان أو الصين، لكنه لا يفعل الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بانتهاكات من هذا القبيل داخل أوروبا" (٨).

وعلى عكس ما كان متوقعاً، لم تقم المفوضية الأوروبية بمعاينة بولندا ورومانيا أو أي دولة في الاتحاد انتهكت قوانينه الأخلاقية، خاصة بعد أن ثبت أن الغالبية العظمى من دوله متورطة، بما عجزها معظم دول أوروبا الغربية ربما باستثناء فرنسا، وليس فقط مجرد بلدين صغيرين فقيرين من شرق أوروبا كما كان يعتقد في البداية. كما لم تتخذ المفوضية موقفاً حاسماً تجاه الولايات المتحدة رغم كل انتهاكاتها للقانون الدولي ولحقوق الإنسان وسيادة دول الاتحاد الأوروبي وقوانينه ومواثيقه وليس من المتوقع أن يؤدي إصدار إيطاليا مذكرة توقيف تجاه ٢٦ شخصاً من العاملين في وكالة المخابرات

السياسي السويسري ديك مارتى. والجدير بالذكر أن المجلس الأوروبي كان قد اتهم الحكومة الأمريكية قبلها بأشهر بأنها تعارض التعذيب المنهجي ضد معتقلي جوانتانامو، وطالبها بإنهاء هذا الوضع ومحاكمة المسؤولين عن ذلك أياً كانت مسؤوليتهم. وطالب أعضاء الاتحاد الأوروبي بعدم تسليم أي مطلوبين إلى الولايات المتحدة في حالة وجود خطر من نقلهم لهذه المعسكرات (٩).

وقد بدأت المعلومات تتكشف رويداً رويداً لتثبت فعلاً وجود اثنين من المعتقلات السرية في بولندا ورومانيا، وهو ما تناكد مع نشر صحيفة "زوتاج بليك" السويسرية - في ٨ يناير ٢٠٠٦ - تقريراً عرضت فيه لوثيقة سرية بعنوان "المصريون يملكون الأدلة على وجود معتقلات سرية أمريكية" وصفتها بأنها "الدليل القاطع على وجود هذه المعتقلات في أوروبا". والوثيقة التي عرضتها الصحيفة عبارة عن ترجمة فرنسية لفاكس مرسل من وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة المصرية في لندن، كانت المخابرات السويسرية قد التقطتها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، جاء فيه أن إحدى السفارات المصرية في الخارج علمت من مصادرها الخاصة بوجود ٢٣ سجيناً عراقياً وأفغانياً يتم التحقيق معهم في قاعدة "ميخائيل كوجلنيسون" بالقرب من مدينة "كونستانسا" الرومانية، وأن هناك معتقلات مشابهة في كل من أوكرانيا وكوسوفو ومقدونيا وبلغاريا. وقد اعتبر ديك مارتى هذه الوثيقة ذات أهمية خاصة لأنها تأتي من مصدر مختلف وفي الوقت نفسه تؤكد ما لديه من معطيات أنت كلها من مصادر أمريكية (١٠).

كما صرح مارتى بأن الحكومات الأوروبية تعاملت مع هذا الملف بسلبية مثيرة للدهشة والصدمة، وأن سياستها تتسم بالنفاق، بل وجه اتهاماً صريحاً لأجهزة استخباراتها، قائلاً إن أجهزة مخابرات الدول الأوروبية إما أن تكون على دراية بكل ما يحدث، أو أنها تعاونت مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في كل شيء. ذلك أمر يدعو للقلق لأنها تكون حينئذ غير جديرة بالثقة (١١).

وتد ازدادت حالة الاستياء العام في أوروبا مع إعلان منظمة العفو الدولية أنها تملك الدليل على أن نحو ٨٠٠ رحلة سرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية عبرت أوروبا، ناقلة سجناء مسلمين إلى كافة أنحاء العالم لاستجوابهم.

وقد انعكس ذلك في تغطية الصحف الأوروبية لهذه القضية، فكان العنوان الرئيسي لصحيفة "دي تاجيس" تسايونج الألمانية - أثناء جلسات الاستماع التي أجراها البرلمان حول هذا الملف - هو إرهاب الـ سي أي إيه في اليونانستاج، بينما كان العنوان الذي وضعت مجلة "دير شبيجل" هو "كحروب الغابة".

وبعد أشهر، تكشف - لدى لجنة التحقيق التابعة للمجلس الأوروبي - حقائق أثارت صدمة الكثيرين، حيث أصدر المجلس تقريراً من ٦٧ صفحة، وجه فيه اتهامات لست عشرة دولة أوروبية وست دول أخرى بأنها كانت على علم بما يجري، بل

حقوق معه في مسجد في باكستان قبل نقله إلى جوانتانامو. وأن جنديين المانيين بالزى العسكرى الألماني تحدثا معه بالألمانية قائلا له إنهما "جنديان ألمان" وجذباه من شعره وضربا رأسه في الأرض أمام جنود أمريكيين في أفغانستان. وقد ثبت أن أجهزة الأمن الأمريكية نفسها - وبعد التأكد من براءته - عرضت تسليمه لألمانيا التي رفضت ذلك لدرجة احتجاج مدير أجهزة الأمن الأمريكية في ميونيخ على هذا التصرف (٩).

ومما زاد من حدة ردود الفعل الغاضبة من قبل العديد من السياسيين الألمان تقرير نشرته صحيفة "برلينر تسايتونج" يؤكد أن جهاز الاستخبارات الألمانية قام بإخفاء مستندات تؤكد براءة "كورناز" من جميع الاتهامات الموجهة إليه، وتم تبرير اختفائها بانتقال مقر المخابرات الألمانية من ميونيخ إلى برلين. وفي أثناء ذلك، تم إعدام الكثير من المستندات، وربما يكون ملف استجواب كورناز من قبل المخابرات الأمريكية هو أحد الملفات التي تم إعدامها (١٠).

وقد طالبت أحزاب المعارضة "شتاينماير" بتفسير واضح لذلك، كما أكد موقع إذاعة "صوت ألمانيا" التابع للدولة الألمانية أنه إذا لم يتمكن الوزير شتاينماير من تقديم معلومات إضافية وجديدة تشرح الأسباب التي أدت إلى تعامل برلين بهذا الشكل مع موضوع الشاب كورناز، فإنه قد يصبح مرغما على تقديم استقالته (١١).

وقد اعتبر عديد من المحللين الأوروبيين التصرفات الأمريكية في هذا الصدد نوعا من الغطوسة غير المقبولة التي تعبر عنها وبكل وضوح عبارة صريحة "لايكل شوير" الرئيس السابق لقسم مكافحة الإرهاب في السي آى إيه في مقابلة مع صحيفة "دى تسايت" الألمانية ختم فيها قائلا "إننا إذا كنا نفعل ذلك بالاتفاق مع الأنظمة المحلية، فإن المخابرات الأمريكية لديها الحق في كسر أى قانون في العالم" (١٢).

كما تسأل بعضهم عن كون جميع من تم اختطافهم وتعذيبهم وبلا استثناء هم مسلمون أم لا، وهل كان موقف الحكومات سيتغير لو كانوا أوروبيين مسيحيين؟ لدرجة أن عالم الاجتماع الألماني "يان فيليب ريمتزمان" مؤلف كتاب "تعذيب في دولة القانون" رفض اتهام الإسلاميين بالبربرية، بل جعل عنوان مقالة له وضعته صحيفة "دى تاجيس تسايتونج" الألماني في يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ عنوانا رئيسيا على صدر صفحتها الأولى "هل نحن أم هم البرابرة الجدد؟" (١٣).

المركزية الأمريكية لدورهم في خطف الإمام المصري "أبو عمر المصري" من إيطاليا، أو إصدار ألمانيا مذكرة توقيف تجاه ١٣ شخصا من العاملين في الوكالة نفسها لدورهم في خطف المواطن الألماني من أصل لبناني خالد المصري - إلى توفير علاقات البلدين مع الولايات المتحدة، فمن المعروف أن الولايات المتحدة لن تسلم أيا من مواطنيها لمحاكمته في أى دولة في العالم، بل إن البعض ذهب إلى احتمال أن كل ذلك تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة لامتصاص الضغوط السياسية والقانونية والشعبية ضد هذه الانتهاكات.

تعد ألمانيا أكثر المتضررين من هذه القضية، إلى درجة أن بقاء وزير الخارجية الألماني الحالي "فرانك فالتر شتاينماير" - الذى كان يتولى منصب مسئول شئون الاستخبارات في مكتب المستشارية (رئاسة الوزراء) أثناء حكم شرويدر - في منصبه بات على المحك بسبب هذا الملف، سواء للثبوت المباشر به، أو لدراية الاستخبارات الألمانية بالرحلات غير الشرعية لنقل المخطوفين إلى المعتقلات السرية عبر الأراضي والمطارات الألمانية.

وتشير تطورات القضية إلى أن شتاينماير تورط في حالتين، الأولى هي حالة "خالد المصري" الذى اختطفته المخابرات الأمريكية من مقدونيا، في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢ على الحدود مع صربيا ومقدونيا، ثم تم ترحيله إلى معتقل بأفغانستان يوم ٢٣ يناير، حيث اعتقل لخمسة أشهر خضع خلالها للاستجواب والتعذيب بحجة علاقاته المفترضة مع إسلاميين، ثم أطلق سراحه بحجة أنه قبض عليه عن طريق الخطأ، أى تحت بند "تشابه الأسماء". وهناك شكوك قوية بأن الحكومة الألمانية تفاضت عن المطالبة بإطلاق سراحه مع علمها بخطفه بعدها بأيام قليلة عن طريق السفارة الألمانية في مقدونيا، مما دعا لتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق والبحث في تأكيد المصري أن هناك ضباطا ألمانيا حققوا معه وأساءوا معاملته في المعتقل الأمريكى في أفغانستان.

أما الحالة الثانية، فهي حالة المواطن الألماني من أصل تركي "مراد كورناز" الذى اعتقلته السلطات الباكستانية في ديسمبر ٢٠٠١ وسلمته للقوات الأمريكية. وقد تم نقله إلى جوانتانامو ليبقى هناك أربع سنوات تعرض فيها للتعذيب، رغم تأكيد الولايات المتحدة وألمانيا من أنه لا يمثل أى تهديد ولا صلة له بأى منظمة إسلامية وأكد "كورناز" أن أحد رجال الأمن الألمان

الهوامش :

(1) <http://www.alarabiya.net/articles/04/11/2005/18290.htm>

(2) <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/01/11/2005/AR.2005110101644.html>

- (3) <http://www.dwweblog.com/dw/article/1785357,2144,0,.00html>
- (4) <http://www.dwweblog.com/dw/article/1565405,2144,0,.00html>
- (5) <http://www.blick.ch/sonntagsblick/aktuell/artikel30413>
- (6) <http://www.2swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=151&sid=6382514&cKey=1137400713000>
- (7) <http://www.dw-world.de/dw/article/2046203,2144,0,.00html>
- (8) <http://www.dw-world.de/dw/article/2348270,2144,0,.00html>
- (9) <http://www.dw-world.de/dw/article/2319623,2144,0,.00html>
- (10) <http://www.berlinonline.de/berliner-zeitung/archiv/.bin/dump.fcgi/0220/2007/politik/0028/index.html?>
- (11) <http://www.dw-world.de/dw/article/2324351,2144,0,.00html>
- (12) <http://www.elosboa.com/elosboa/issues/458/.0603asp>
- (13) <http://www.elosboa.com/elosboa/issues/458/.0603asp>

## تحت الضوء

### حتمية خيار الطاقة النووية

■ د. يسري أبوشادي \*

بدأت البشرية بداية سيئة في استخدام الطاقة النووية، حيث اكتسبت شهرتها الأولى عقب إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتي هيروشيما وناجازاكي على اليابان عام ١٩٤٥، مما أعطى انطباعا سلبيًا، بل ومخيفًا، لدى الكثيرين عن الطاقة النووية في استخداماتها العسكرية والسلمية.

ولكن بعد أقل من عشر سنوات من هذه البداية السيئة، بدأ الاستخدام السلمي الفعال في توليد الكهرباء من المحطات النووية على نطاق واسع وعلى مدى ما يقرب من نصف القرن، تم بناء وتشغيل أكثر من خمسمائة مفاعل نووي لتوليد الطاقة في ٣٥ دولة أغلبها دول متقدمة عسكريا وصناعيا، مع قلة محدودة من الدول النامية

ووصلت نسبة مشاركة الطاقة النووية للطاقة الكلية المنتجة من مصادر أخرى إلى مستوى يتخطى الـ ٧٠٪ في بعض الدول مثل فرنسا كما أن بعض الدول النامية مثل الهند وباكستان قد استطاعت تطوير برامجها النووية وبناء مفاعلاتها الذاتية دون مساعدة خارجية، واستطاعت كوريا الشمالية - وهي دولة محدودة الإمكانيات - أن تبني وتشغل مفاعلا نوويا لأغراض الكهرباء. وإنتاج البلوتونيوم باستخدام وقودها الذاتي وكذا بناء مفاعلين آخرين تحت الإنشاء، دون مساعدة خارجية

وباستثناء عدد محدود من مفاعلات الماء الثقيل (على سبيل المثال في كندا والهند والأرجنتين ورومانيا) ومفاعلات الغاز الجرافيتي (مثلا في بريطانيا وكوريا الشمالية) ومفاعلات المائي الجرافيتي (مثل تشيرونوبيل في أوكرانيا ومفاعلات في روسيا

وبالقاء نظرة سريعة على أهمية المحطات النووية مقارنة بمحطات الطاقة الأخرى - خاصة التي تعمل بالبتترول أو الغاز أو الفحم أو الطاقة المائية أو الشمسية أو طاقة الرياح - وبدون الدخول في تفاصيل دقيقة، نجد أن الطاقة النووية تقدم طاقة رخيصة نسبيا على المدى الطويل (عمر المحطة النووية يصل حاليا إلى ٤٠ عاما) وأن المصادر الحالية من الطاقة - خاصة البتترول والغاز والفحم - يتعرض مخزونها إلى نقص حاد وخطير قد يؤدي إلى نضوبها في المستقبل، كما يؤثر بشدة على استخداماتها الأخرى في مجالات غير توليد الكهرباء، وهو أمر يهجن على الأجيال القادمة

ننتي الآن للموضوع الذي أود مناقشته ببعض التفصيل، وهو تأثير مصادر الطاقة المختلفة، خاصة النووية، في مجال تلوث البيئة

وباستثناء عدد محدود من مفاعلات الماء الثقيل (على سبيل المثال في كندا والهند والأرجنتين ورومانيا) ومفاعلات الغاز الجرافيتي (مثلا في بريطانيا وكوريا الشمالية) ومفاعلات المائي الجرافيتي (مثل تشيرونوبيل في أوكرانيا ومفاعلات في روسيا

(٥) كبير مفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية

هناك أيضا حلول مرحلية (فى حدود ١٠٠ سنة) بحفظ الوقود المستهلك فى حاويات سميكة الجدار فى مواقع على سطح الأرض أو تحتها .

وتوجد حاليا أفكار عديدة وأبحاث متنوعة للوصول لأفضل وسيلة للتخلص من الوقود المستهلك والفضلات النووية .

نعود بعد هذا الاستعراض لمزايا الطاقة النووية ومخاطرها الى أهميتها وحتميتها على المستوى العالمى وعلى المستوى الوطنى .

وبالنظر لارتفاع أسعار البترول لأرقام فلكية مع النقص فى احتياطياته وبالنظر الى التأخر فى التوصل لبديل للطاقة مثل الطاقة الاندماجية، فإن العودة الى الحل النووى لازمة الطاقة العالمية تبدو حتمية. هناك دول تسعى حاليا الى زيادة عدد مفاعلاتها بشكل مطرد مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وفرنسا وفنلندا وحتى الولايات المتحدة .

وهناك عدد آخر من الدول التى كانت قد أوقفت تطوير برامجها النووية بدأت تراجع مواقفها، ويبدو أنها ستعود قريباً للحل النووى مثل السويد والمانيا. ومن المتوقع خلال عشر سنوات أن تعود الطاقة النووية للصدارة فى كثير من أنحاء العالم، حتى يبدأ عصر الطاقة الاندماجية ربما قبل نهاية هذا القرن .

أما عن وضع الطاقة فى مصر ، فيبدو واضحا أن زيادة الانتاج للبترول قد أدت الى زيادة المحطات المعتمدة عليه كحل مؤقت لازمة الطاقة، وهو حل قد لا يكون الأمثل لانه يستنزف مصادر الطاقة والثروة فى مصر، ويضر بالأجيال القادمة ويعنى الاستفادة المادية من تصدير البترول. من هنا، فإن الحل النووى لازمة الطاقة فى - تقديري - هو حل حتمى، ليس فقط على مستوى العالم، بل وعلى مستوى مصر أيضا. لقد تأخرت مصر طويلا، بل طويلا جدا، فى الدخول لهذا المجال، وقد حان الوقت الآن للدخول الجاد والحقيقى فى هذا المجال، حتى توفر للأجيال القادمة مستقبلا أكثر ازدهارا .

تعد الطاقة النووية من مصادر الطاقة النظيفة . فثناء عمل مفاعلات الرويتنى، فإن نسبة الإشعاعات التى تصدر عنها حمل شئ حد منخفض للغاية، ولا يشكل فى الدول المتقدمة دولا أكثر من نسبة واحد الى ألف من الإشعاعات الكلية التى تعرض لها الإنسان . فالمفاعل النووى يعمل وهو مغلف بعديد من حاويات الأمان تجعل تسرب الإشعاعات أو المواد المشعة مرغوبة فى الصعوبة .

أما فى حالة الحوادث - بالرغم من ندرتها بالمقارنة بعدد مفاعلات - فإن أشهر حادثتين نوويتين لم تسبب الأولى منهما نرى ماييل أيلاند بالولايات المتحدة - أى تسرب عالى لإشعاعات أما الحادثة الثانية - تشيرنوبيل - فإن التسرب لم تبدأ كان مرتفعا ولكن أمكن السيطرة عليه بعد فترة محدودة علما بأن هذا النوع من المفاعلات أوشك على الانقراض بسبب مخالفتها لمتطلبات الأمان المرتفعة .

تبقى مشكلة التخلص من فضلات الوقود النووى المستهلك وهى تمثل المشكلة الحقيقية للمفاعلات فى تأثيرها على البيئة .

والحقيقة أن حجم هذه الفضلات النووية أقل بمراحل من الفضلات الناتجة من محطات البترول أو الفحم. فإذا قارنا لفضلات من محطات مختلفة تنتج نفس القدرة الكهربائية، فإن لفضلات النووية تصل لأقل من ١ إلى مليون وزنا، مقارنة بمحطات الفحم أو البترول .

وهناك طرق متعددة للتخلص من الفضلات النووية، أهمها معالجة الوقود لفصل البلوتونيوم، واليورانيوم وما يتبقى من الفضلات عالية الإشعاع لتشكيل حجما أكثر من مترين مكعبين بالنسبة لمحطة ١٠٠٠ ميجاوات، ويتم وضع هذه الفضلات فى غلاف زجاجى - لمنع التحلل - ثم تدفن فى عمق الأرض (عادة فى مناجم قديمة على بعد يصل أحيانا إلى ١٠٠٠ متر تحت سطح الأرض) .

هذه الطريقة لا تبدو مفضلة خاصة للدول غير النووية بسبب أن البلوتونيوم المستخرج يمكن أحيانا استخدامه فى أغراض عسكرية .







ينتجها العديد من دول العالم حاليا لبناء المزيد من محطات الكهرباء النووية وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها

١٩٥٧ وبدأت الوكالة تعارض بعضها في تجهيد معوية لعدم تطوير وبعم استخدامات الطاقة النووية في مجال السلم وعقدت لهذا الغرض عدة مؤتمرات دولية خاصة في حين عن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية كمؤتمر باريس لعام ١٩٥٨ في سبتمبر ١٩٥٨ عن تطبيقات انصهر شعة في العلم. ومؤتمر جنيف الثاني للاستخدام السلمي للطاقة الذرية في سبتمبر ١٩٥٨. ومؤتمر الوكالة الدولية عن لتحصير النفايات المشعة في نوفمبر ١٩٥٩. وقد سعت جميع الدول الدولية للطاقة الذرية في بعد الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في الدول الأعضاء بها منذ ذلك الوقت وحتى الآن

### المنطقة العربية والطاقة النووية :

لقد انركت ثورة يوليو بعد أن سقطت ثورة لسمية في مصر منتصف الخمسينيات أهمية نحو مجال الطاقة لسمية بمواكبة التقدم العلمي لتساعد على مستوى علمي في المجال الساخن. وصولاً إلى تكنولوجيا جديدة وعندها تسع على تطور الحياة ليس في مصر وحدها وقد في العلم لغير كله وقد كانت هناك ضرورة قومية واقليمية بوكالة شعة إسرائيل في توجيه بعثات استكشافية في لسمير وكمكر حتى قبل قيام الدولة - للبحث عن معر لسمير لسمير ثم لعل عن إنشاء لجنة الطاقة الذرية في ١٥ أغسطس ١٩٥٨ ع قية الدولة بثلاثة أشهر فقط وقد قامت إسرائيل بالتصوير في لسمير والدراسة مع عدد من الدول الغربية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجال البحوث الذرية لسمية والتطبيقية وبالتالي الوصول إلى إمكانية استخدام الطاقة الذرية في الجوانب العسكرية

وكانت البداية أن أصدر قائد الثورة المصرية الرئيس جمال عبدالناصر، ورئيس الوزراء في ذلك الوقت قراراً في ١١ فبراير سنة ١٩٥٥ بتشكيل لجنة الطاقة الذرية. وبعد قراره به واختصاصها في إعداد وتنفيذ كل ما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية ومتابعة النشاط الدولي وقنصر المشروعات الملائمة في مجال الذرة

لقد تصاعد البرنامج المصري منذ نشأته في ١٩٥٥ حتى طوال فترة المد الثوري. وكان دعم القطاع العام والجمعية الوطنية عاملاً مهماً في تطوير الإعداد ثم مد التخطيط لبرامج النووي المتكامل كما أسلفنا

وقد سارت أعمال التطوير في جميع الاتجاهات فسمية البحثية النووية في الطب والزراعة والصناعة والمياه بشكل معقول في مصر وبدأت بشار ملك في العديد من نتائج البحوث والتطوير التي سترت في ذلك الوقت

وكان قمة النجاح مد تشغيل المفاعل عام ١٩٦٥ ومعمل الطباعة النجيرية بموقع انصار. واستمر العمل بقوة دفع متزايدة تخصصت عن إنشاء معمل إنتاج النظائر المشعة وقسم الكيمياء النووية وقسم الجيولوجيا والحاصلات الذرية وقسم

في مجال الطاقة النووية هو أمر غير عملي. لأن المعلومات التي نخدم التقانة النووية يسهل تداولها والحصول عليها. أو على أقل تقدير يمكن الوصول إليها من خلال الدراسات المعمقة

وقد ساعد على ترسيخ هذه الأفكار اكتشاف عدد من العمليات التجريبية على المعلومات والمعارف النووية في الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان أبطال تلك العمليات من هذه الدول المتحالفة نفسها. وهو ما أدى إلى انتقال القدرات العسكرية النووية إلى المعسكر المنافس البارز. وهو الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت

وللخروج من هذا المازق، تقدمت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٤٨ بخطة للأمم المتحدة لإنشاء هيئة للتطوير النووي الدولي. تكون لها سلطة رقابية وتكون لها ملكية كل الأنشطة النووية التي لها مخاطر على أمن العالم ويكون لها كذلك سلطة الرقابة والتفتيش والترخيص لكل الأنشطة الأخرى.

وهكذا وبناء على هذه الخطة - المعروفة بخطة باروخ - فإن هيئة التطوير الدولي النووي يمكن أن تمتد سلطاتها. باعتبارها هيئة رسمية دولية حاكمية. إلى توقيع عقوبات في حالة مخالفة القواعد الرقابية. وعندما تقام هذه الهيئة بشكل فعلي. فإنها ستسهم في تطوير الاستخدامات السلمية (الصناعية) للطاقة النووية. وبعبارة أخرى. ينبغي إنشاء نظم وقواعد للرقابة أولاً ثم نزع السلاح الذري بعد ذلك. وقد عارض الاتحاد السوفيتي خطة باروخ من الأساس. لأنه كان يرى أهمية المنع التام لإنتاج ونشر الأسلحة النووية وإتلاف المخزون منها كخطوة أولى ثم الاهتمام بالعمليات التنظيمية بعد ذلك وقد رفضت الولايات المتحدة هذا الأمر. باعتبار أن تطبيق الرؤية السوفيتية تعنى إزالة السلاح الأمريكي النووي وحده

وهكذا. أدت تلك العقبات السياسية إلى تعطيل بدء ونشر الطاقة النووية في الأغراض السلمية دولياً. ثم ظهرت مبادرة جديدة عام ١٩٥٨ تحت اسم الذرة من أجل السلام. تقدم بها الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور للأمم المتحدة وقد تضمنت المبادرة إنشاء وكالة للمساعدة والإشراف والرقابة على الأنشطة النووية. بالإضافة إلى تقديم المساعدات لدول العالم كافة للاستفادة مما توفره العلوم والمعارف النووية من إمكانات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولم يكن لهذه الوكالة حق المساس بوضعية الأسلحة النووية أو قدرات الدول العسكرية النووية هكذا. بدأ التخطيط لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبدأت في الوقت نفسه تقريبا حركة تمهيدية مكثفة ومخططة في مختلف دول العالم لاستخدام الطاقة النووية في الطب والزراعة والصناعة والبيئة وغيرها ثم بدأت في بداية الستينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا جهود دولية لمحاولة وضع قواعد وشروط واساليب لمقاومة انتشار الضلع النووي ومجاوبته

انضم عدد كبير من دول العالم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنها معظم الدول العربية منذ افتتاحها في يومه عام

وفي المقابل، فإنه يكون من المفيد أن ننوه إلى أنه في إنشاء الحكم الملكي في العراق وعندما كانت العراق عضوا مهما في حلف بغداد الاستعماري، افتتح في بغداد مركز للتدريب النووي تابع لذلك الحلف في مارس ١٩٥٧، ولكنه لم يلبث أن أغلق في يوليو ١٩٥٨ بعد قيام الثورة الوطنية في العراق. انتقل المركز بعد ذلك إلى إيران ليعمل تحت راية منظمة الحلف المركزي (CENTO) في طهران في أبريل ١٩٥٩. يعكس ارتباط إقامة مثل هذه المراكز بمصلحة القوى الدولية وليس لمصلحة تطور الشعوب. وهذا على العكس مما حدث في مصر بإقامة مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية لخدمة أبناء الأمة العربية جميعا.

وقد توالى خطوات الدول العربية للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وكان أن ظهرت رغبة في تطوير العمل العربي المشترك في ذلك المجال إيمانا منها بما يمكن أن يؤديه استخدام العلوم والبحوث والصناعة الذرية في الدول من آثار لها قدرها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب العربية. وتحقيقا لرغبة المجتمع العربي في مختلف الدول العربية، صدر قرار مجلس الملوك ورؤساء دول الجامعة العربية - في دورة اجتماعه الثانية بالإسكندرية في ١١ سبتمبر ١٩٦٤ - بإنشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية. وأعدت اتفاقية وافق عليها مجلس الجامعة في عام ١٩٦٥ أصبحت نافذة بعد ذلك في أوائل السبعينيات، وربما كان ذلك التأخير بسبب عدوان عام ١٩٦٧.

وفي الدورة الـ ٧٧، صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤١٤٩ بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٢ بالموافقة على ما قرره لجنة إدارة المجلس العلمي المشترك بتعديل الاتفاقية الموقعة في الإسكندرية عام ١٩٦٥، لكي تنشأ الهيئة العربية للطاقة الذرية. وكان الهدف من ذلك المساهمة في تنمية المجتمع العربي ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وخلق مناخ علمي متناسق بين أقطار الوطن العربي والتمكن من العلوم والبحوث والتقنيات الذرية وتطبيقاتها السلمية. وهكذا، تجمعت جهود الدول العربية حول التعاون العربي المشترك في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بمشاركة فاعلة من مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة منذ نهاية الستينيات، والهيئة العربية للطاقة الذرية منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن.

وبعد اتفاقيات كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر في نهاية السبعينيات، توقف العمل العربي في المركز الإقليمي للنظائر المشعة حتى نهاية الثمانينيات، حينما جرت محاولات ناجحة لاستئناف نشاطه، أدت إلى عقد مجلس الإدارة والجمعية العمومية عام ١٩٨٧، ولا يزال المركز مستمرا في نشاطه حتى الآن ولا شك في أن ذلك يؤكد الأهمية التي توليها الدول العربية لمسيرة النشاط العلمي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

الوقاية الإشعاعية. وكان من أهم الخطوات التي تمت إنشاء قسم الهندسة والأجهزة الإلكترونية الذي تضمن مصنعا لإنتاج أجهزة القياسات الإشعاعية المختلطة وغيرها. بعد ذلك، المبعوثون للدراسة في الخارج في العودة لمصر، وبدأ بذلك المشروع المتكامل بحلول عام ١٩٦٢.

وعلى صعيد العالم العربي، قام عدد من الحكومات العربية - كالعراق وسوريا وليبيا والجزائر - بالتفكير في إنشاء مؤسسات علمية لممارسة تطبيقات العلوم النووية في مختلف المجالات. من بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات، كان الواقع النووي في المنطقة يتكون من مفاعلين لدى إسرائيل، الأول بقدرة ٥ ميجاوات بدأ العمل في ١٦ يونيو ١٩٦٠، والآخر بقدرة ٣٦ ميجاوات بدأ العمل في ٨ ديسمبر ١٩٦٢، ومفاعل لدى مصر بقدرة ٢ ميجاوات بدأ العمل في ٨ فبراير ١٩٦١، بينما بدأت إيران بمفاعل بقدرة ٥ ميجاوات في ١ نوفمبر ١٩٦٧، والعراق بمفاعل بقدرة ٥ ميجاوات بدأ العمل في ١ يناير ١٩٦٧.

ولا شك في أن ذلك يعكس وجود رؤية في ذلك الوقت لمنغ افراد إسرائيل بشار التقنية والعلوم النووية، ولتحقيق مستوى مناسب من القدرة العلمية النووية عربيا تحسبا لما تتمخض عنه الأحوال السياسية في هذه المنطقة المضطربة من العالم.

وقد ساعد إنشاء مفاعلات البحوث في مصر منذ وقت مبكر على تحلق مختلف العلميين من العالم العربي حول تلك التقنية الجديدة، خاصة بعد أن حولت مصر مركزها الوطني للنظائر المشعة، ومقره النقي، للعمل كمركز تدريب للمتخصصين العرب للعمل بالنظائر المشعة في مختلف المجالات كالطب والزراعة والصناعة والمياه الجوفية والوقاية الإشعاعية. وقد شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدعم والمشورة وبعض التنظيم من خلال.

- إجراء بحوث معمقة في مجال المياه السطحية، وأمراض المناطق الحارة، والأسمدة والبيئة.

- المساعدة في تعزيز تطوير بحوث النظائر المشعة وتقنياتها في الأقطار العربية الاعضاء بالمركز.

ولا شك في أن تشكيل مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة - من خلال اتفاقية خاصة وافق عليها مجلس محافظي الوكالة في ١٤ أغسطس ١٩٦٢ - كان خطوة قيمة نحو بناء عمل عربي نووي مشترك في مجال تطوير التقنية النووية الحقيقية وقد تخرج في الفترات التدريبية التي عقدت بالمركز أعداد لا بأس بها من المتخصصين العرب أصبحوا بعد ذلك روادا في استخدام النظائر المشعة في دولهم، ثم أصبحوا فيما بعد على رأس المسؤولين العرب في تلك الدول في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وما زال ذلك المركز يعمل حتى الآن.

## الطاقة النووية ومستقبل التنمية في المنطقة العربية:

إن اقتحام الصحراء بهدف التطوير والتنمية في المنطقة العربية يعتبر من المقاصد الأساسية التي يتوجب أخذها في الاعتبار في أي توجه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة وفي هذا الصدد، يمكن للطاقة النووية والعلوم الإشعاعية أن تلعب أدواراً ذات أهمية فائقة في تنمية المناطق الصحراوية من خلال التصدي لمشاكل البيئة الصحراوية والقاحلة وعلى رأسها الطاقة، والزراعة، والمياه. وإذا نظرنا إلى الواقع في مصر، على سبيل المثال، فسند أن وادي النيل يمثل شريطاً رفيعاً من مساحة الأرض محاطاً بعدد من الصحراوات من شرقية إلى غربية إلى صحراء سيناء. وهكذا، فإن دعم الحياة في هذه المناطق القاحلة يعتبر من أهم واجبات الإنسان المعاصر.

وتستخدم الطاقة النووية للتنمية الصحراوية من خلال خطين متوازيين أساسيين، الأول منهما يتعلق بالتطوير في مجال الزراعات الصحراوية وتهيئة البيئة السائدة للتنمية الاقتصادية، والأخر يتعلق بتوفير الطاقة و/أو المياه النقية لصالح التنمية البشرية والصناعية في تلك المناطق القاحلة.

### الزراعة الصحراوية:

يعتمد التطوير الزراعي في الأراضي الصحراوية على دراسة العلاقة الثلاثية بين الأرض والنبات والمياه والأسمدة، حيث يلزم تحديد مدى حاجة الأرض والنبات للماء والأسمدة سواء من ناحية الكميات أو أسلوب الري. وتدخل النظائر المشعة في تلك الدراسات لتحديد أنماط الري المناسبة والتوقيت المناسب لكل منها. كما تستدعي النظائر المشعة المناسبة دراسة أنماط التسميد المناسبة لمختلف أنواع النباتات وذلك يساعد على توفير الظروف المناسبة لنمو النباتات، وهو ما يرفع من اقتصادات العملية الزراعية. وفي إطار تطوير الزراعة في البيئة الصحراوية، فإنه يلزم اختيار نباتات مقاومة للحرارة الشديدة وتقبل الري بمياه قليلة الملوحة كما ينبغي أن تكون لها قدرة على مقاومة تأثير الرياح القوية.

وفي هذا الإطار، اتجهت الأبحاث العلمية في الدول العربية إلى مجال تحسين السلالات النباتية من خلال تعريض البنود للإشعاع الذري بهدف مقاومة الانحناء في محاصيل الحبوب عن طريق إنتاج سلالات قصبيرة الساق غليظة لمقاومة تأثير الرياح. كما يستخدم التشعيع الذري للبنود في التحكم في موعد النضج ليعتدل عن موعد هجوم الحشرات والآفات، كما قد يساعد على الإقلال من مدة شغل النباتات للأرض.

ومن أهم الاتجاهات البحثية في مجال تحسين السلالات استنباط سلالات يمكن أن تقبل الري بمياه مالحة أو منخفضة

الملوحة، وهو ما يساعد على دعم الزراعات في الصحراء والمناطق القاحلة وتستخدم هذه الدراسات على نطاق واسع في عدد من الدول العربية كمصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها.

ومن جهة أخرى، يلعب الإشعاع الذري دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي بالحفاظ على المنتجات الزراعية بعد الجني ضد هجوم الحشرات أو الفساد بسبب سوء التخزين أو أثناء النقل. ويمكن الحفاظ على نقاء وطراوة الثمار والمحاصيل من خلال إزالة البكتيريا الضارة من المنتجات الزراعية عن طريق استخدام الإشعاع الذري. وقد أدى هذا الأسلوب إلى نتائج جيدة بالتسجيل والاهتمام، خاصة أن التقنية المشابهة المستخدمة تقليدياً من خلال عمليات التبخير بالكميويات قد خضعت للحظر منذ سنوات لتأثيرها السلبي على طبيعة الأوزون. وفي الوقت الحاضر، ارتفعت لمستوى جراثيم السالمونيلا في الغذاء، لذلك أصبحت المعالجة بالإشعاعات المؤينة أمراً حيوياً وقابلاً للتطبيق المأمون، تأكيداً للسلامة الصحية للأغذية ولتأمين سريان التجارة الدولية عبر الحدود في المنتجات الزراعية بشكل عام. وقد أقيمت في الوقت الحاضر محطات لتشعيع المواد الغذائية في مصر وتونس والسعودية والعراق وغيرها.

وعلى سبيل المثال، تصبح درنات البطاطس أكثر ثباتاً بتعرضها لجرعة إشعاعية تتراوح بين ٨٠ و ١٤٠ جراي، ويحفظ البصل لمدة عام بتعرضه لجرعة مقدارها ٦٠-٨٠ جراي. ويزداد عمر حفظ الموالج إلى أربعة أسابيع بتعرضها لجرعة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ كيلو جراي. والمشمش بتعرضه إلى ١ كيلو جراي بينما تحتاج الفراولة إلى ٢٥، ٠ كيلو جراي والجوز إلى ٧٥، ٠ كيلو جراي (٥).

أما اللحوم، فتحتاج إلى تعرضها إلى جرعات إشعاعية أعلى، فالدجاج يحتاج إلى ١٥ كيلو جراي للحفاظ عليها لفترة أسابيع مع التبريد، بينما يحتاج لحم الضأن إلى ٢-٥ كيلو جراي لزيادة عمر التخزين إلى ٤٥ يوماً عند ١-٢ درجة مئوية، بينما يفسد ذلك اللحم بدون معالجة بعد ١٥ يوماً فقط أما الأسماك، فتحتاج إلى ١٥٠-٢٣٠ جراي لرفع فترة استهلاكها من ٨ إلى ١١ يوماً، بينما تقتصر مدة الاستخدام المأمون لها دون معالجة على أربعة أيام فقط.

كما يلعب الإشعاع الذري دوراً مهماً ومحمورياً في مقاومة الحشرات الضارة من خلال تقنية الحشرة العقيمة. وقد نجحت هذه التقنية في القضاء على ذبابة الفاكهة بمنطقة البحر المتوسط والدودة العنكبونية في منطقة العالم الجديد، مما أدى إلى الحفاظ على الثروة الزراعية والحيوانية بشكل ملحوظ في تلك المناطق وإنجاح هذه التطبيقات، يشترط أن تجرى في أماكن معزولة أو

البحيرات والخزانات المائية وحساب كمية التبخر، وفي تحديد آلية ومواقع التسرب في الخزانات المائية وفي حساب معدلات الترسيب وكذلك في قياس تصريف الأنهار والمجارى المائية بشكل عام.

كما يمكن أن تسهم تقنية النظائر في تحديد مصادر المياه وأعمارها ونسب توزيعها ونوعيتها من حيث كونها قديمة أو جديدة.

وتساعد هذه الدراسات على توفير تقديرات صحيحة تبني على أساسها خطط الاستثمار. ولأهمية هذه الدراسات فإنها تجرى بصورة مكثفة في معظم الدول العربية، وبصفة خاصة في مصر وتونس وليبيا.

#### ب - الطاقة النووية وتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه :

هناك مجال واسع لتنمية الصحراء والمناطق القاحلة، خاصة تلك التي توجد على شواطئ البحار المختلفة باستخدام الطاقة النووية. وتستطيع الطاقة النووية الاسهام في تعمير مساحات شاسعة من الأرض الصحراوية ودعم قيام مجتمعات عمرانية جديدة مكتملة الخدمات بها وذلك بتوفير الطاقة الكهربائية المستدامة بها وكذلك المياه العذبة إذا لزم الأمر. وتستخدم المفاعلات الذرية بشكل كبير في ذلك الغرض.

ومفاعلات إنتاج الطاقة الكهربائية هي منظومات فائقة التطوير هندسياً وتتخذ أشكالاً متعددة، ومن أهمها مفاعلات الماء المضغوط ومفاعلات الماء المغلي ومفاعلات الكاندو - وجميعها يعتمد على الطاقة الحرارية التي تنطلق من انشطار ذرات اليورانيوم-<sup>235</sup> فيما يسمى بالوقود النووي الذي يتكون من قضبان من سبائك الزركونيوم مفرغة من الداخل وتوضع بها أقراص من اليورانيوم-<sup>235</sup> الفلزى (أو على هيئة الأكسيد)، وهذه القضبان تجمع في تشكيلات كل تشكيل يتكون من عدد من قضبان الوقود وتوضع تشكيلات الوقود بشكل معين، وسط وعاء المفاعل وتسمى قلب المفاعل.

وبالإضافة لإنتاج الكهرباء من المفاعل، فإن الطاقة الحرارية المتولدة عند تشغيلها يمكن أن تستخدم في تسخين المياه المالحة واستنباط المياه العذبة منها. وهناك تصاميم تعطي ٥٠ ألف متر مكعب يومياً من المياه العذبة. وبذلك، تتضاعف أهمية المفاعلات الذرية بالنسبة للبيئة الصحراوية أو القاحلة، بحيث تتحول تلك المناطق إلى مراكز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها أهميتها. وتدرس دول الخليج بشكل عام هذا الأسلوب في إنتاج المياه العذبة وكذلك مصر.

من كل ما سبق، يتضح لنا الدور الحيوى الذى تقوم به الطاقة النووية في تطوير المجتمعات الصحراوية والأراضى القاحلة في المنطقة العربية، وهو ما يضى إلى تنظيم الاستفادة من تلك الأماكن ونشر الحياة الإنسانية في مناطق ما زالت حتى الآن تعتبر من أكبر المعوقات للنمو الحضارى للشعوب العربية.

على مساحات واسعة -وهي شروط متوافرة في المجتمعات العربية- وتعتمد هذه التقنية في إحدى صورها على فصل ذكور الحشرات عن إناثها وتعرض تلك الذكور إلى إشعاعات بسيطة تسبب في إصابتها بالعقم، مما يجعل عمليات التزاوج غير منتجة. وبذلك تنخفض أعداد الحشرات تدريجياً إلى أن تنتهى خلال أجيال قليلة.

#### المياه في المناطق الصحراوية :

في الوقت الحاضر، هناك مليار شخص (نحو ٢٠٪ من سكان العالم) لا يحصلون على المياه النقية، وسيواجه ثلثا سكان العالم نقصاً في المياه النقية بحلول عام ٢٠٢٥. وهنا تأتي أهمية التقنيات النووية التي تستخدم من خلال خطين أساسيين، أولهما هو استخدام طرق هيدروولوجيا النظائر لتحديد خرائط المياه الجوفية وأماكنها وإساليب شحنها من جديد وتحديد نجاعة استخدامها. والآخر منهما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المختلفة، ومنها النووية لإزالة الملوحة من المياه.

#### ١- طرق هيدروولوجيا النظائر :

وتعتمد الحياة في المناطق الصحراوية على المياه الجوفية بشكل أساسى وعلى الأمطار القليلة كمصدر مكمل للمياه. وتوجد المياه الجوفية على أعماق متفاوتة من سطح الأرض على هيئة خزانات متفاوتة الأحجام والتكوين، ومنها ما هو متصل بسطح الأرض -كما يحدث في مختلف الواحات- أو ما هو محبوس في التكوينات الجيولوجية تحت الأرض على هيئة خزانات مائية قد تكون هائلة.

وتلعب التقنيات الإشعاعية دوراً مهماً في تأمين مصادر المياه في الصحراء، حيث تستخدم عمليات السبر البئرى لتحديد مختلف مواصفات وطبقات الخزانات المائية، ومن أنواع هذه العمليات: عمليات السبر البئرى بأشعة جاما-جاما، وهذه توفر معلومات دقيقة حول كثافة الصخور الموجودة في التركيب الجيولوجى مع بيان الصخور المشبعة بالماء من عدمه بواسطة أشعة جاما. وهناك كذلك عمليات السبر البئرى النثرونى التي تسجل أشعة النثرونات المشتقة والمنبعقة من مصدر للنترونات السريعة، التي تؤدى إلى توضيح وجود الماء من عدمه في التركيبة الجيولوجية من خلال دراسة مدى تهدئة النثرونات السريعة بواسطة ذرات الهيدروجين الموجودة في الماء. وأخيراً فهناك عمليات السبر البئرى بالنثرون/جاما ويتم فيها تسجيل النشاط الإشعاعى الناتج من امتصاص النويدات الموجودة في التركيبة الجيولوجية للنترونات السريعة التي تنبعث من المصدر النثرونى. وتستخدم هذه الطريقة بصفة خاصة للتمييز بين حدود المياه العذبة والمياه شديدة الملوحة ومواقع تجمع المياه المالحة في الخزان الجوفى.

أما بالنسبة لخزانات المياه السطحية الموجودة في المناطق الشحيحة في المياه، فإن تقنية النظائر تسهم في فهم ديناميكية

# الطاقة النووية والسياسات الخضراء

يسرا الشرقاوى \*

كثيرا ما يتم التركيز على الظلال العسكرية والأمنية لمسألة 'الطاقة النووية' بمناقشة قضايا التسليح النووي، إيرانيا كان أو كوريا شماليا، وجهود الحيلولة دون انفجار سباق نووى فى إقليم أو منطقة بعينها، أو وسيلة لتحقيق ما يعرف بالأمن والاستقلالية فى مجال الطاقة Energy Security and Independence للدول التى تخشى حربا مستقبلية على مصادر الطاقة الشحيحة. مؤخرا، وبعد صعود عناصر خارج نطاق كيان الدولة Non-State Actors، كموجهين أساسيين للعلاقات الدولية، بدأت المسيرة النووية تأخذ بعدا أمنيا جديدا، لتقترن بقضايا الإرهاب ورواج تعاملات السوق النووية السوداء(١).

تحديدا على لعب دور فعال فى تحقيق هذا الهدف، تقف المدرسة الخضراء على النقيض(٤).

فأرياب السياسات الخضراء يرون فى هياكل النظام العالمى الحالى، وفى مقدمتها نظام الدولة تحديدا، بيت داء القضايا المناخية. ويرون أن الدواء لن يتوافر إلا بتغيير هذه الأنظمة، وليس مجرد تعديلها كما ينادى أنصار البيئة Environmentalism. هذا التوضيح يبدو مدخلا مثاليا لفهم مبادئ المدرسة الخضراء، التى تتمثل فى ثلاثة مبادئ رئيسية هى كالتالى:

## أولاً- Ecocentrism التفاعل البيئى :

ترفض المدرسة الخضراء، بشكل مبسط، مبدأ سيادة الإنسان للكون، مؤكدة تداخل العلاقات بين عناصر دورة الحياة دون تفضيل الإنسان على ما هو غير إنسانى. فبينما تعترف، كما يوضح بيترسون، بأهمية تحقيق مصالح الإنسان، تشدد فى الوقت نفسه على أهمية مراعاة مصالح باقى عناصر المشهد البيئى دون تمييز(٥). وبناء عليه، تنادى المدرسة الخضراء بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وحقوق الحيوان، وحماية المحيط البيئى للإنسان، والوقاية من الكوارث الطبيعية.

## ثانياً- Limitation of Growth حدود التنمية الاقتصادية :

من منطلق الرغبة فى الحفاظ على الموارد الطبيعية، تدعو المدرسة الخضراء إلى وضع حدود على عملية التنمية الاقتصادية

لكن هذا التقرير سيحاول نزع العبء الأمنية عن المسألة النووية، فيتناول الطاقة النووية كأحد مصادر الطاقة البديلة، وواحدة من السياسات المطروحة للتصدي لأزمة التغييرات المناخية، على أن تكون السياسات الخضراء أو ما يعرف بـ Green Politics مدخلا لهذا التناول. ويرجع ذلك إلى الدور الذى لعبته هذه المدرسة غربيا فى طرح ملفى المناخ والطاقة البديلة كقضايا رئيسية على الأجندات الحكومية.

أما فيما يخص النموذج، فسيكون النموذج الأوروبى عامة والبريطانى خاصة هو محط تركيز هذا التقرير لارتفاع أسهم السياسات الخضراء فى النطاق السياسى الأوروبى - البريطانى وبخول السياسات المناخية ومسألة الطاقة البديلة فى نسيج سياسات هذه الدول وأحزابها بمختلف توجهاتها، خضراء كانت أو غير خضراء.

## \* السياسات الخضراء والطاقة النووية :

فى طرحه للسياسة الخضراء، يحاول ماثيو باتيرسون(٢) فك الالتباس بين ما يعرف بـ السياسة الخضراء.

Environmentalism و Green Politics، انصار البيئة مخالفوا الاعتقاد السائد بأن التعبيرين وجهان لعملة واحدة(٣). فيوضح باتيرسون أنه فى حين تقبل الثانية بإمكانية حل المشاكل المناخية من خلال الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام العالمى الحالى، وتثق فى قدرة نظام الدولة

(٥) محررة بقسم الشؤون الخارجية بالأهرام .

## الجدول رقم (١) الأحزاب الخضراء في الحكومات الأوروبية

الدولة	الحزب	عام دخول الحكم
فنلندا	حلف الخضراء	١٩٩٥ / ٢٠٠٢
إيطاليا	فيدرالية الخضراء	١٩٩٦ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٦
فرنسا	حزب الخضراء	١٩٩٧ / ٢٠٠٢
ألمانيا	حزب الخضراء الألماني	١٩٩٨ / ٢٠٠٥
بلجيكا	حزب الخضراء	١٩٩٩ / ٢٠٠٣

المصدر : موقع

www.bbc.com

www.europeangreens.org

بسبب خطورة النتائج التي توصلت لها أو توسيع نطاق التبعات المتوقعة للظاهرة الاحتباس الحراري (٨) أولهجتها الحاسمة.

ففي مطلع مارس الماضي (٢٠٠٧) في أول كلمة له بهذا الشأن، صنف الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، بان كي مون، ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها تهديد على الأمن والسلام الدوليين، جازما بأنها ستكون سبب إشعال نيران الحروب والصراعات الأهلية والدولية مستقبلا. مؤكدا أن اهتمام المنظمة الدولية بمهام حفظ السلام وإنهاء الصراعات العسكرية، يجب أن يقابله اهتمام مماثل في حجم الموارد والسياسات ولكن لمواجهة الأزمات المناخية بصفتها التهديد القادم (٩).

نبوة كي - مون قائمة على سلسلة من الحقائق التي روج لها الخضراء قديما وأصبح العالم يروج لها بمختلف توجهاته مؤخرا قبل كلمة كي - مون بشهر واحد، صدر تقرير

The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)

برعاية الأمم المتحدة، والذي حمل سلوكيات الإنسان المسئولة كاملة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، متوقعا تواصل ارتفاع درجات حرارة الأرض بقيمة تتراوح بحلول نهاية القرن الحالي ما بين ٢,٢ و ٧,٢ فهرنهايت (١,٨ و ٤ درجة مئوية)، على أن يرتفع منسوب مياه البحر بما يتراوح بين ٢٨ و ٤٢ سنتيمترا مع زيادة متوقعة في الموجات الحارة والعواصف الاستوائية (١٠).

إن ذلك يعني ارتفاعا لا مفر منه في معدلات التصحر والجفاف، وتدهور القطاع الزراعي العالمي وتراجع إنتاجه، وتوسع المجاعات، وإبادة العديد من المدن الساحلية وغرقها تحت موجات البحار الآخذة في الارتفاع، ونفد الموارد الطبيعية، ومنطقيا، زيادة في معدلات الاقتتال والصراعات بسبب ندرة المصادر والموارد الغذائية وضيق الرقعة الجغرافية الصالحة لاستمرار الحياة البشرية.

ونحن من تركها بلا سقف لتأكل الأخضر واليابس، فعلم تحديد عملية التنمية الاقتصادية سيحدث مشكلة مزدوجة، بالاستنزاف المكثف للموارد الطبيعية، وفي المقابل إغراق المشهد البيئي مخلفات عملية التنمية. ويقلل أرباب المدرسة الخضراء من جدوى الحلول التكنولوجية التي يطرحها البعض لتحقيق الحسنيين: استمرار عملية التنمية الاقتصادية العالمية، وحماية البيئة من الأضرار المترتبة عليها. ويؤكد المشككون الخضراء أن الحلول التكنولوجية لن تنجح إلا في تأخير إنفجار الأزمة وليس نزع ثيلها نهائيا

## ثالثا - Decentralization اللامركزية :

وفقا للنظرية الخضراء، فإن المركزية المرتبطة بنظام الدولة أحد أسباب الأزمات البيئية. فنظام الدولة، رغم تضخمه ونفوذه، عاجز من أن يعالج هذه الأزمات. والبديل، وفقا للنظرية الخضراء، هو إعادة تشكيل النظام العالمي، على أن يتم استبدال نموذج الدولة بهيكل بولية وإقليمية لا تنقسم بالمركزية وتتمتع بآليات فعالة للتعاون فيما بينها ووضع الخطط المناسبة للتعامل مع مشكلات البيئة وعلاجها (٦).

تلخص هذه النقاط الثلاث المبادئ الرئيسية للنظرية الخضراء التي برزت ليس مجرد كمنظرة سياسية ولكن كبرنامج سياسي له موافقه على الساحة - السياسية الغربية تحديدا - منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد ارتبط خروجها من دائرة النظرية إلى الحركات العامة ثم النشاط السياسي الحزبي باتساع نطاق نشر نتائج وكشوفات الأبحاث العلمية الخاصة بقضايا البيئة، مما ساهم في تطوير الرأي العام - الغربي تحديدا - وأدخل ملف الأزمات البيئية والتغيرات المناخية في دائرة اهتمامه.

لكن النظرية الخضراء - كما اتضح مما سبق - تقوم في الأساس على رصد الظواهر والأزمات ونقدتها، وطرح أفكارها يمكن أن يكون حولا. فينطبق عليها تصنيف بيترسون بأنها نظرية نقدية أكثر منها نظرية قادرة على طرح حلول فعالة وصالحة للتطبيق (٧). ولعل هذه السمة - مع أسباب أخرى ستطرق لها لاحقا - تفسر لنا التراجع الأخير في أسهم الأحزاب الخضراء أوروبيا بعد صعودها القوي في منتصف التسعينيات. كما تفسر موقف هذه الأحزاب من طرح الطاقة النووية كحل للتعامل مع أزمة التغيرات المناخية.

## \* الأحزاب الخضراء والطاقة النووية :

منذ ثمانينيات القرن الماضي، تحركت الأحزاب الخضراء الأوروبية المزيد من المكاسب السياسية بنفسها قضايا المناخ والبيئة إلى الأجندة السياسية في أوروبا، فضلا عن مكاسبها الانتخابية التي وإن لم تحقق لها الأفراد بالحكم بعد، لكنها مكنتها من لعب دور بارز داخل عدد من الحكومات الائتلافية الأوروبية (طالع الجدول رقم ١٠) وجعلتها قوة معارضة لا يستهان بها

نالت هذه الأحزاب مؤخرا بعضا سياسيا غير مقصود بزيادة الاهتمام بقضايا التغيرات المناخية ففيما يشبه الحمى المناخية وخلال فترة زمنية لا تتعدى الأشهر الستة، صدرت ثلاثة تقارير متتالية حول مسألة التغيرات المناخية كان لها ثقل شديد سواء

بداية الحمى المناخية العالمية للبحث عن بدائل للوقود الحفري. دفعت جهود الخضر الائتلاف الحاكم لتنفيذ تعهده الانتخابي بإغلاق مقاعلات البلاد النووية.

أصبحت ألمانيا أول قوة اقتصادية كبرى تتخذ هذه الخطوة وتختار التراجع من الطليعة إلى ذيل قائمة الدول الأوروبية صاحبة القدرات المتقدمة على توليد الكهرباء نووياً (طالع الجدول رقم ٣). فوفقاً للاتفاقية التي أبرمتها الحكومة السابقة مع أياطرة قطاع الطاقة الألمانية، ستنزل كلمة النهاية على مسلسل الطاقة النووية الألمانية بحلول عام ٢٠٢٠. وبالفعل، تسير عملية الإغلاق التدريجي وفقاً للجدول الزمني الموضوع حتى بعد تولي الحزب الديمقراطي المسيحي للحكم، والذي لم يبد تراجعا عن تنفيذ خطة خضر شرويدر.

ولكن المثال الأحدث الذي يستحق بعض التدقيق هو النموذج البريطاني ومستجدات الملف النووي هناك. ويرجع ذلك إلى تجديد فتح الملف النووي البريطاني بشقيه: كمصدر للطاقة ومصدر للردع. وثاني الأسباب يتعلق بتفرد التجربة البريطانية بسياساتها الخضراء التي لا ترتبط بوجود حزب للخضر في الحكومة. كنموذج مثالي على مفارقة أوروبية جديدة، وهي تراجع الأسهم السياسية للأحزاب الخضراء، مقابل رواج السياسات الخضراء على أيدي باقي الأحزاب يميناً ويساراً.

#### \* التجربة البريطانية والطاقة النووية :

خاصمت حركة السلام الأخضر Greenpeace البريطانية، في منتصف فبراير الماضي (٢٠٠٧)، حكومة توني بليز العمالية أمام القضاء، واستصدرت حكماً بعدم بقاء التقرير الذي صدر نهاية العام الماضي (٢٠٠٦) بشأن مستقبل الطاقة البريطانية، والذي اتخذت حكومة بليز توصياته بزيادة الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر للطاقة النظيفة، مسوغاً لإعلان خططها ببناء مفاعلات نووية جديدة (١٣).

وقد أوصت مراجعة أوضاع الطاقة البريطانية - التي كشف عن مضمونها اليستر دارلينج، وزير التجارة والصناعة البريطاني خلال جلسة مشهودة في مجلس العموم نهاية العام الماضي (٢٠٠٦) - بعدد من النقاط تلخص أهمها فيما يلي:

١- استبدال المفاعلات النووية البريطانية الحالية بأخرى جديدة لتحقيق حُسنيين: استقلال موارد الطاقة البريطانية والاكتفاء الذاتي من جانب، والإقلال من نسبة الانبعاثات الكربونية البريطانية من جانب آخر.

٢- جمعت المراجعة بين الوعد والوعيد، فأكدت أن تجديد قطاع المفاعلات النووية سوف يسهم في خفض معدلات الانبعاثات الكربونية بما يوازي إغلاق ٢٢ محطة كهرباء تعمل بالفان.

وحذرت من أن عدم تنفيذ هذه الخطوة سوف يؤدي إلى تراجع معدلات الكهرباء المولدة نووياً من ٢٠٪ إلى أقل من ١٠٪ خلال فترة ١٥ عاماً، خاصة أن عدداً غير محدود من المفاعلات البريطانية سوف تطلق أبوابها بحلول موعد أقصاه ٢٠١٠.

حركة السلام الأخضر كانت رأس الحربة للمعارضة البريطانية ضد خطة حكومة بليز، والتي ضمت أحزاب المعارضة.

نواكب تقرير الـ (IPCC) مع تقارير مشابهة على مستوى محلي مثل تقرير تأثير التغيرات المناخية لمجموعة Global Business Network الأمريكية (١١) بتكليف أحد أجهزة المخابرات الأمريكية، ومن قبله تقرير سير ستيرن نيكولاس- بتكليف وزارة الخزانة البريطانية - عن الآثار الاقتصادية المتوقعة لظاهرة الاحتباس الحراري، والذي أكد أنه سيتمسبب في قلاقل اقتصادية واجتماعية خطيرة لارتفاع معدلات الفقر نتيجة تراجع معدلات الإنتاج الاقتصادي العالمي وكذلك معدلات الاستهلاك.

الحلول المقترحة من جانب التقارير على اختلاف المقدمات والجهات كانت في مجملها تتفق على ثلاث نقاط أساسية، هي :

١- ضرورة دخول أمريكا إلى حظيرة معاهدة كيوتو للمناخية.

٢- ضرورة رضوخ الاقتصادات المساعدة مثل الصين والهند إلى المعايير المناخية المطلوبة مع تقديم الدول المتقدمة المساعدات التكنولوجية والفنية المطلوبة لتحقيق التزام هذه الدول وغيرها من الدول النامية.

٣- ولكن أهم النقاط دوماً كانت توصية زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة للوقود الحفري بتوابعه بغرض خفض الانبعاثات الكربونية.

وبالتوصية الأخيرة تحديداً، يصبح مشروع الخضر للاعتماد على مصادر للطاقة البديلة قد نال إجماعاً علمياً وسياسياً في شكل حملة دولية لاستبدال البترول ومشتقاته بالطاقة المتولدة عن الرياح والطاقة الشمسية وغيرها. ولكن تبقى الطاقة النووية محل خلاف بين الخضر والدافعين بسياسات الطاقة البديلة من خارج أحزابهم.

فمن جانب، تبدو الطاقة النووية من البدائل المثالية للوقود الحفري وعوابعه، فهو مصدر نظيف للطاقة بجانب سهولة إقامة المفاعلات النووية بجوار مواقع الاستهلاك دون الحاجة إلى إجراءات نقل وإمداد معقدة، فضلاً عن كونها مصدراً منتظماً يتناسب واحتياجات القطاعات الاقتصادية العالمية المتزايدة، ولا يرتبط بظروف مناخية معينة كما هو الحال مع الطاقة الشمسية والمتولدة عن الرياح (١٢).

لكن هذه الفضائل لا تنفي عن الطاقة النووية بعض زواياها مثل كونها مصدراً للطاقة باهظ التكاليف لا يصلح للتنافس اقتصادياً، وذلك بجانب الهاجس الأمني الدائم بأنه كلما انتشرت المفاعلات النووية - حتى وإن كانت لأغراض سلمية - زادت فرص وصول المارقين إلى التكنولوجيا النووية وموادها. ولكن الهاجس الأخضر الأساسي يكمن في المخلفات النووية ومخاطوف تسرب الإشعاعات النووية على غرار واقعة تشيرنوبل الشهيرة.

ولعل تجربة حزب الخضر الألماني قديماً الفضل مثال على مواقف الخضر التي قد تتطور في بعض جوانبها، مثل اشتراك حكومتهم في حرب كوسوفا وأفغانستان على أسس أخلاقية، ولكنها تبقى راسخة في جوانب أخرى، خاصة فيما يخص الطاقة النووية. ففي عام ٢٠٠٠، وفي أوج نجاح الخضر سياسياً بعد دخولهم الحكومة الائتلافية لأول مرة مع حزب المستشار الألماني السابق جيرهارد شرويدر - الحزب الديمقراطي الاشتراكي - ومع



الجدول رقم (٢)  
الدول الأوروبية والطاقة المولدة نووياً

الترتيب	الدولة الأوروبية	عدد المفاعلات النووية	نسبة الكهرباء المولدة نووياً
١	فرنسا	٥٩	٧٨٪
٢	ليتوانيا	١	٧٢٪
٣	السويد	١٠	٥٢٪
٤	أوكرانيا	١٥	٥١٪
٥	بلغاريا	٤	٤٢٪
٦	المانيا	١٧ / تم إغلاق ٢ من أصل ١٩	٣٢٪
٧	جمهورية التشيك	٦	٣٩٪
٨	إسبانيا	٩	٢٣٪
٩	فنلندا	٤	٢٧٪
١٠	المملكة المتحدة	٢٣	٢٠٪

\* المصدر : موقعا

European Nuclear Society  
www.bbc.com

حاولت هدف خفض الانبعاثات الكربونية البريطانية بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ إلى قانون ملزم على الدولة بمختلف قطاعاتها (كما تضمن خطاب الملكة الأخير). وواصلت الحكومة سن القوانين في هذا الاتجاه مثل إعلان وزير الخزانة البريطاني جوردون براون زيادة الضرائب البيئية المفروضة على قطاع الطيران ومستخدميه.

ورغم انتقادات الكثيرين لخطوة براون الأخيرة بوصفها استمراراً للسياسة راسمالية الروح مفادها كوث وإدفع، ظل العمال أصحاب مبادرة قوية في مجال حماية البيئة محلياً ودولياً من خلال رعاية بلير وحكومته لمختلف الأنشطة والمفاوضات بهذا الشأن لكن خروج مشروع المفاعلات النووية - بعد شهور قليلة من إعلان بلير مشروعاً لإحلال وتجديد ترسانة الصواريخ النووية البريطانية تحت لافتة: ليس من الحكمة أن تتخلى بريطانيا عن عنصر الردع النووي (١٤) - أعطى معارضي العمال عامة والمشككين في التزامهم المناخي خاصة ألف سهم ليصويروها ضد حكومة بلير.

فقبل انقضاء عام ٢٠٠٦، كشف بلير عن خطة بتكلفة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليار جنيه استرليني لتحديث وإحلال الصواريخ البريطانية الصالحة لحمل رؤوس نووية - ينتظر أن تخرج من الخدمة في عام ٢٠٢٤ - على أن يجد نظام الصواريخ من سرب المفاوضات البريطانية مركزاً مستقبلياً له.

سواء المحافظون أو الحزب الديمقراطي الليبرالي، وبالطبع حزب الخضر، فضلاً عن عدد كبير من نواب الكتلة العمالية بمجلس العموم ويرجع هذا الإجماع في جزء منه إلى نفس المخاوف التقليدية بشأن التوسع في بناء المفاعلات النووية. ويرجع أيضاً إلى حقيقتين مميزتين للواقع البريطاني السياسي والاجتماعي.

فبالنظر إلى باقي الدول الأوروبية، هناك زيادة كبيرة في وعي الرأي العام بلزمة الاحتباس الحراري وقضايا حماية البيئة كما أن رواج السياسات الخضراء بريطانيا لا يرتبط بصعود الخضر إلى سدة الحكم، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل نظام سيادة الحزبين. فمن السمات الأساسية للمشهد السياسي البريطاني خلال السنوات الأخيرة - والتي تراكمت خلال الانتخابات المحلية في مايو ٢٠٠٥ - انخراط الأحزاب السياسية البريطانية على اختلاف توجهاتها بمينا ووسارا بل وتنافس الأحزاب الثلاثة الكبار (عمال محافظون - الحزب الديمقراطي الليبرالي) على لقب الحزب الأكثر انخراطاً في بريطانيا.

العمال كحزب يساري الأصل، لم يتخل عن صدارة قضايا البيئة لأجندته السياسية التقليدية حتى بعد تحركه نحو منطقة يسار الوسط وإن حاول خلق هذا التوازن بين حماية مصالح القطاع الاقتصادي وحماية البيئة فالحكومة العمالية - مثلاً - تعد من الحكومات الأوروبية الرائدة في تطبيق نظام الضرائب المفروضة على الانبعاثات الكربونية لقطاع الصناعة كما أنها

## اتفاقية الاتحاد الأوروبي بخفض الانبعاثات الكربونية

أمرم الاتحاد الأوروبي في ٩ مارس ٢٠٠٧ اتفاقاً تاريخياً وملزماً لجميع أعضاء الاتحاد الـ ٢٧، جعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبا لمحاربة أزمة الاحتباس الحراري. وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتنص أهم بنود الاتفاق على التالي:

• خفض نصيب القارة الأوروبية من الانبعاثات الكربونية بنسبة الخمس بحلول عام ٢٠٢٠.

• زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس - الرياح - أمواج البحر) لتوليد ٢٠٪ من إجمالي احتياجات الطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى ٣٠٪ في حالة انضمام أمريكا، والصين، والهند إلى الاتفاقية.

• الاتجاه لحظر استخدام اللبمبات الحرارية ذات الفتيل المشتعل بالغاز واستبدالها باللمبات منخفضة الاستهلاك للطاقة خلال فترة تتراوح بين نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩.

• إدراج الطاقة النووية كأحد المصادر المنتظمة لتوليد الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، مع تأكيد ضرورة مراعاة اعتبارات الأمن والسلامة عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية.

• أخذ الفروق في مستوى الاستعداد التكنولوجي والتقدم الاقتصادي للدول الأوروبية المختلفة في الاعتبار، عند تحديد نصيب كل دولة من مسئولية تنفيذ هدف الـ ٢٠٪.

وجاء تطوير تعبير "موارد الطاقة البديلة" إلى "الموارد غير الكربونية" لضمان إدراج الطاقة النووية كأحد المصادر البديلة للوقود الحفري، وكان ذلك بالتحديد نتيجة لجهود فرنسا، رائدة استغلال الطاقة النووية أوروبا. وجاء مخيباً لآمال وجهود الأحزاب الخضراء والنشطاء في مجال حماية البيئة والذين سعوا إلى استثناء "الطاقة النووية".

كما جاء إدراج البند الخاص بـ "الفروق" بين الدول الأوروبية نتيجة لقلق دول شرق أوروبا المفضضة حديثاً إلى الاتحاد من عدم قدرتها على الإبقاء بالاستثمارات المطلوبة للتخلي عن اعتمادها التقليدي على الوقود الحفري والتحول إلى موارد الطاقة البديلة. ومن المقرر أن تشهد الشهور التالية على الاتفاق سلسلة من المباحثات الشاقة لتحديد نسبة إسهام كل دولة في تحقيق هدف الـ ٢٠٪، مع مراعاة الاستعداد الاقتصادي لكل دولة على حدة.

### مقارنة بعملية الانشطار

إن، فدور الطاقة النووية كسياسة لعلاج أزمة التغير المناخي مازال مطروحاً رغم كل الانتقادات والاستفادات والخلافات التي قد تدب في قلب الحكومات القائمة على تحالفات مع الخضراء. كما وقع في فنلندا عام ٢٠٠٢ أما مصير الأحزاب الخضراء، تمديداً، فيواجه مفارقة لا علاقة لها بالطاقة النووية أو غيرها. ومضمون المفارقة يكمن في رواج سياساتهم بما قل فرصهم الانتخابية إلا قليلاً. فمع زيادة اهتمام الرأي العام الأوروبي بالقضايا المناخية وتعديل الأحزاب لاجندتها السياسية وفقاً لهذا التحول، فإن الناخب الأوروبي يجد أحزاباً تهتم بقضايا المناخية ولديه اجندة سياسية أشعل وأكثر مرونة مقارنة بالخضر. لكن الخضر لم يتراجعوا كلياً، فهويتهم مع رومانو بروبي في إيطاليا وإمكانية عودتهم في فرنسا عبر الانتخابات المقبلة. تؤكد أن الخضر مازال في جمعيتهم الكثير وسيواصلون رحلتهم بين سدة الحكم والمقاعد الأمامية للمعارضة الأوروبية.

وحاول بلير التخفيف من وطأة إعلانه بتأكيد أن المشروع الجديد سرف يأتي مصحوباً بخفض عدد الرؤس النووية البريطانية بنسبة ٢٠٪ ولكن نصريحاته أثارت حملة انتقادات واسعة لبطل الملف النووي البريطاني - بشقيه السلمي والأمني في فوق مظلم حتى الآن.

يشكل عام، لا يوجد موقف أوروبي موحد من ملف الطاقة النووية وعلاقتها بالتغيرات المناخية. ففي حين تواجه بريطانيا انتقادات متزايدة لمشروعها النووي - حتى يشق الهدف لإنقاذ البيئة - ومدات ألمانيا في إغلاق مفاعلاتها النووية، تواصل فرنسا سبورها في الطريق المعاكس بل ومعهما باقي أوروبا ومن معه الدول خارجها. فقد فارت العاصمة الفرنسية بلفم مقر مشروع مفاعل عملاق لأحرا، عملية الانصهار - وليس الانشطار النووي، لإمداد اليابان، والصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبول الاتحاد الأوروبي بالطاقة المولدة عن الانصهار النووي الذي يفترض أن يكون مصدراً أكثر نظافة للطاقة لمحدودية المخلات التي تترتب عليه.

## الهوامش :

١- في دراسة أصدرها معهد دراسات أوكسفورد بعنوان "طاقة أمنة.. خيارات من أجل عالم أكثر أمناً"، كشف الاستطلاع للرأي شمل ٨٠ من كبار الخبراء في مجال التسليح النووي، عن أن فرص مسئولية العناصر الإرهابية عن وقوع هجوم إرهابي مستقبلي تقدر بـ ٧٩٪، بينما تنحصر نسبة مسئولية كيان الدولة عن مثل هذا الهجوم المحتمل في ٢١٪. وكشف الاستطلاع نفسه عن أن فرص حصول جهات إرهابية على مواد نووية عبر السوق السوداء تقدر بـ ٤٥٪، بينما تبلغ نسبة فرص تصنيعها لهذه المواد ٥٥٪.

٢- أستاذ للعلوم السياسية في جامعة أوتاوا (كندا).

3- Paterson, Mathew, "Green Politics", Theories of International Relations, (New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2005).

٤- المرجع السابق، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٥- المرجع السابق، ص ٢٣٩.

٦- المرجع السابق، ص ٢٤٢-٢٤٤.

٧- المرجع السابق، ص ٢٥٥.

٨- ظاهرة الاحتباس الحراري أو ما يعرف بـ Global Warming هي نتيجة التزايد الرهيب في استهلاك الطاقة كمرافق منطقي للتنمية الاقتصادية، خاصة الطاقة المتولدة عن الوقود الحفري بأنواعه (الفحم، الغاز الطبيعي والبترو) والتي تسبب عواقبها في زيادة معدلات ثاني أكسيد الكربون أساسا وعدد آخر من الغازات المسببة للظاهرة مثل غاز الميثان.

٩- طالع جريدة الاهرام، ١ مارس ٢٠٠٧، ص ٤.

10- Bradford, Colin, I, and Thakur, Ramesh, "Climate Change and the Global Leadership", The Brookings Institute (10, February, 2007).

١١- طالع ملحق The Daily Star التابع لـ Herald Tribune الصادر بتاريخ ٢-٤ مارس، ص ٧.

12- Friedmann, Julia and Homer-Dixon, Thomas, "Out of the Energy Box", Foreign Affairs, (November/December, 2004) 76.

١٢- طالع صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٧.

١٤- تصريحات بلير كما نقلتها Economist في عددها الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

## الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة البديلة

في عام ٢٠٠٥، بلغت مشاركة الطاقة البديلة المتجددة في منظومة إنتاج الكهرباء ٢٧ أنتج أغلبها من المحطات المائية وطاقة الرياح والكتلة الإحيائية، وقد أسهم في ذلك تطبيق ثلاث سياسات رئيسية، هي:

### التشريعات التنظيمية :

في عام ١٩٧٨، صدر القانون الوطني للطاقة داعيا إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحسين عمليات كفاءة ونرشيد الطاقة ويعتبر قانون المرفق العام لتنظيم السياسات دعوة للتنافس في إنتاج الكهرباء من مصادر غير تقليدية وذات كفاءة، وهو ما ظهر في ارتفاع مساهمة الطاقة البديلة بولايات كاليفورنيا ونيويورك.

### الحوافز المالية :

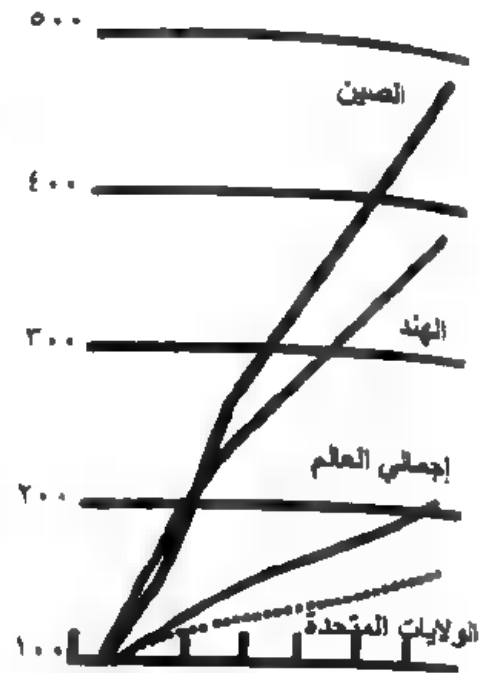
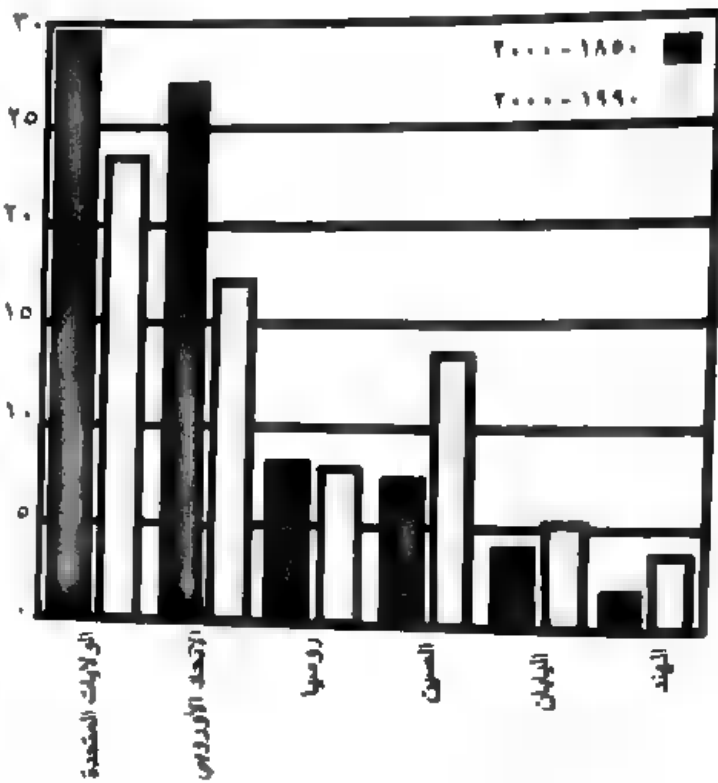
انتهجت أمريكا هذه السياسة في محاولة لزيادة معدل نمو الطاقة البديلة. ففي عام ١٩٧٨، صدر قانون ضريبة الطاقة متضمنا ٣٠٪ حافزا ضريبيا للتجارة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويعتبر قانون سياسة الطاقة لعام ١٩٩٢ أهم القوانين في هذا المجال، حيث قدم ١,٥ سنت دولار/ك.و.س. حافزا لمدة عشر سنوات للطاقة المنتجة من مصدر غير تقليدي، وهو ما أسهم في زيادة القدرات المركبة من طاقة الرياح في عام ٢٠٠٣ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

### البحث والتطوير :

استثمرت الحكومة الأمريكية ببرامج في بحث وتطوير الطاقة البديلة مع تقديم تطبيقات ذات فوائد اجتماعية من قبيل زيادة أمن الطاقة، وخفض تكلفة الإنتاج، وخفض انبعاث الملوثات، في حين ركزت إدارة الطاقة "DOE" على تطوير التكنولوجيات المعقدة. وقد نفذت هذه البرامج بعدة طرق منها: تقديم منح مالية، أو تمويل مباشر للمعامل الأمريكية، أو بالتعاون مع الجامعات، وأخيرا بالمساعدات الفنية للشركات الصناعية.

د. محمد الخطاط





النمو القوي بالنسبة لمستويات ١٩٩٠

نسبة ناتج الدول القوي إلى المحصول العالمي

## انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

المصدر: جريدة الغارديان، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧

### الطاقة والتلوث في آسيا

- الصين:**
- يوجد في الصين ١٦ مدينة من بين أسوأ ٢٠ مدينة تعاني من تلوث الهواء على المستوى العالمي، ويؤدي ذلك إلى الوفاة المبكرة لنحو ٤٠٠ ألف نسمة سنوياً. كما يؤدي تلوث مصادر المياه إلى أن نحو ربع سكان الصين (البالغ عددهم ٢٤٠ مليون نسمة) لا يستطيعون الوصول إلى مياه نقية.
  - زادت الملوثات الناتجة عن حرق الطاقة في الصين بنسبة ٧٠٪ ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة استخدام الفحم.
  - بحلول عام ٢٠٠٩، ستخطي الصين الولايات المتحدة كأكبر منتج للغازات الدفيئة الناتجة عن حرق الطاقة، رغم أن إنتاجها العالي لا يزيد على ثلث إنتاج الولايات المتحدة، ويسد انتاج الدول النامية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تلك الغازات. وهذا دليل على المعدل العالي لاستثمارها في الصناعات، خاصة الثقيلة.
  - يخوف العلماء من أن ارتفاع الحرارة قد يؤثر سلباً على الانتاج الزراعي، ويتوقعون أن ينخفض انتاج الحبوب، على سبيل المثال، بنسبة ١٠٪ سنوياً منذ بداية عام ٢٠٣٠.

- الهند:**
- تشير دراسات جودة الهواء إلى أن ٨١٪ من سكان ٨٣ مدينة مدينتي يمانون من اثار تلوث الهواء.
  - يصل مجموع الغازات الملوثة الناتجة عن حرق الطاقة في الهند إلى العشر فقط مما تنتجه الولايات المتحدة.
  - سوف يؤدي ارتفاع الحرارة إلى زيادة ذوبان الثلوج، مما سيؤدي إلى حدوث فيضانات في أنهار الهند ولكن على المدى الطويل، سوف تنقص مياه الأنهار بسبب النقص الشديد في الثلوج التي تشكل منابعها.
- المصدر: جريدة الغارديان، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧

سالي سامي

# تغير المناخ .. الطاقة المتجددة كبديل ضروري

■ عمرو غربية ■

بعد إعلان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن نتائج تقريرها الرابع مؤخرا، انتقل إبراك الراي العام لتغير المناخ من إثبات أو نفي وجود الظاهرة إلى النظر في تأثيراته والعمل على التقليل منها. من اليوم، لن يحاج كثيرون في الإعلام بعدم وجود علاقة بين تغير المناخ والنشاط البشرى. أما مجتمع العلم، فقد حسم رايه منذ فترة مضت.

يوازى هذا النظام دورة اخرى تثبت نسبة ثاني اكسيد الكربون -لذا تسمى دورة الكربون- بين إنتاجه من تنفس الكائنات الحية حرائق الغابات وما تطلقه المحيطات، واستهلاك النباتات له أثناء توليدها الطاقة فى البناء الضوئى.

استمرت هذه الآلية فى العمل بفعالية إلى أن دخلت المسرح الحياة البشرية الحديثة منذ نحو مائة وخمسين عاما، حين بدأ تسارع كبير فى استهلاك الفرد للطاقة فى المجتمعات الحديثة التى تسارع نمو سكانها أيضا، حيث تضاعف عددنا مما يزيد قليلا على المليار وقتها إلى ما يزيد على ستة مليارات اليوم، ومع انتشار الحدائق، وما تتطلبه من تسارع الطلب على الطاقة لأغراض الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلى، فقد تصاعد استهلاك الفرد للطاقة فى جميع أنحاء العالم. إلى اليوم، يولد البشر طاقتهم غالبا من مصادر غير متجددة، كالفحم والنفط والغاز الطبيعى، وهى مصادر تطلق أثناء حرقها كمية من الكربون لا تستطيع دورة الكربون الطبيعية تدويرها، خاصة مع إزالة الغابات لأغراض الرعى والزراعة واستخدام الأخشاب. النتيجة هى ازدياد نسبة ثاني اكسيد الكربون فى الغلاف الجوى، وبالتالي ازدياد تأثير مفعول الدفيئة، أى ازدياد درجة حرارة الغلاف الجوى بمرور الأعوام.

إلى الآن، ارتفعت درجة حرارة الأرض ٠,٧ درجة مئوية مقارنة بمعدلات ما قبل العصر الصناعى. ولو توقف البشر

مرت البشرية فى السنوات الخمس عشرة الماضية بأشد عقد حرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة بشكل منتظم (١)، أى مع بدء انتشار الصناعة فى العالم وما يتبعها من زيادة فى استهلاك الفرد فى المجتمع الحديث للطاقة. اليوم، نعرف أن للنشاط البشرى، وعلى رأسه استهلاكنا للطاقة لأغراض الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلى، دورا فى زيادة احتراق الأرض، تلك أنه يؤثر على أضعف طبقات النظام البيئى الأرضى، أى الغلاف الجوى.

## نظام بيئى وطرف جديد فيه :

تعتمد الأرض الية لتنظيم درجة حرارة الكوكب كى يقل ترواحها بين الصعود والهبوط مع تقارب الفصول شتاء وصيفا، وتقارب أوقات اليوم ليلا ونهارا. يحوى الغلاف الجوى للأرض نسبة من غازات متعددة -أكثرها وجودا ثاني اكسيد الكربون، ومعها أيضا بخار الماء، وغازات أقوى تأثيرا كالميثان والكلوروفلوروكربونات - تسمح بمرور أشعة الشمس (مصدر كل الطاقات على الأرض باستثناء الطاقة النووية) التى يسخن جزء منها سطح القارات والمحيطات، بينما ينعكس الباقي إلى الغلاف الجوى ثانية ويطلق على هذه الغازات "الدفيئة"، وهى تعمل كمرآة نصف شفافة تسمح بهروب بعض الحرارة خارج الغلاف الجوى، وتحتفظ بجزء منها داخله لتثبت درجة حرارة سطح الأرض، وهو الأمر الملائم للحياة الأرضية بشكلها الحالى.

(١) باحث فى مجال البيئة.

بسياحة القطس في جنوب شرق آسيا، واستراليا، والبحر الأحمر. هذا وقد نفق حوالى خمس مرجان العالم نتيجة ابيضاضه منذ ١٩٩٨ (٤).

### أحوال جوية قصوى وتغير المناخ محليا :

يمثل ارتفاع سطح البحر أسهل نتائج تغير المناخ في تقدير اثارها، إلا أن هناك شواهد على وجود علاقة بين تغير المناخ وظاهرة النينو والاحوال الجوية الحادة التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم: موجات حارة تساعد على حرائق الغابات في أمريكا الشمالية، فيضانات ونحر للتربة في آسيا ووسط أوروبا، جفاف وتصحر في جنوب شرق آسيا وإفريقيا. فعلى سبيل المثال تعود الأزمة الإنسانية في دارفور وتشاد أساسا إلى خلل بيئي أدى للصراع على الماء بين المزارعين والرعاة. علاوة على ذلك فهناك ازدياد في عدد وشدة الأعاصير حول المحيطين الهادئ وشمال الأطلسي، وظهور الأعاصير لأول مرة جنوب الأطلسي (هناك علاقة مباشرة بين حرارة الهواء فوق سطح الماء مباشرة واحتمال الأعاصير) ويؤثر تغير درجات الحرارة على الدورات الزراعية ومكافحة الآفات، كما يؤثر على صحة الإنسان بطريق مباشرة، فقد أصبحنا نشهد انتشار مرض كالمالريا في مدن مثل مدينة هراي أنشئت على ارتفاع لم يكن البعوض سابقا يتحمل برودته.

الضرر يحدث من الشمال غالبا، ولكن تأثيره يكون أشد على الجنوب. فرغم أن دول الشمال الصناعية هي الأكثر استفادة من حرق الوقود في عالم اليوم، إلا أنها - بشكل عام - الأقل تأثرا بتغير المناخ. الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تنتج ربع كمية ثاني أكسيد الكربون في أجواننا على الرغم من أن سكانها يعادلون نحو ٥٪ من سكان العالم. بالمقارنة، فإن ملايين اللاجئين البينيين المتوقعين من ارتفاع سطح البحر يعيشون في جنوب وشرق آسيا، وعلى سواحل إفريقيا. وإدراكا منها لخطورة تغير المناخ، تلزم الدول الصناعية نفسها، بما فيها الولايات المتحدة مؤخرا، بإيجاد حلول لتقليل انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالعالم المعيارى ١٩٩٠.

تتنوع تلك الحلول من زيادة كفاءة استهلاك الطاقة بعزل المباني لتقليل فاقد الطاقة المستخدم في تسخينها وتبريدها، واعتماد معايير أكثر صرامة في كفاءة المحركات في السيارات والمصانع، إلى الانتقال إلى حلول أكثر ثورية مثل التصميمات المعمارية الأكثر كفاءة، والسيارات التي تسير بمحركات كهربائية أو مزوجة أو بوقود بديل أقل ضررا.

وبعد الوفر الكبير الذي تسمح به التصميمات الذكية للمباني والمحركات لزيادة كفاءة استهلاكها للطاقة، فإن أنجع وسيلة للحد من تأثير تغير المناخ تتعلق بتغيير نوع الطاقة التي يستخدمها العالم. وفي هذا الإطار، يحظى العالم العربي بفرصة كبيرة للمساهمة في تغيير سياسات الطاقة في العالم، فبالد، ومنها مصر التي تقع بكامل عرضها في قلب حزام الشمس - المنطقة التي تتعرض لأطول وأشد سطوع للشمس خلال العام - غنية هذه المرة أيضا بمصادر طاقة لا تقل أهمية عن البترول وغير معرضة للتلوث وقد أحرزت بعض تقنيات الطاقات

اليوم تماما عن إطلاق المزيد من غازات الدفيئة في الجو، فإن درجة الحرارة ستستمر في الارتفاع إلى أن تصل لدرجة ونصف درجة مئوية فوق معدلات ما قبل العصر الصناعي. والهدف الآن هو الحفاظ على ازدياد درجة حرارة الأرض دون مرتين منويتين. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع يبدو قليلا بالمقارنة بخبرتنا في اختلاف درجة حرارة الجو بين الليل والنهار - على سبيل المثال - إلا أن آثاره ملموسة فعلا وحقيقية كما بدانا نشهد مؤخرا.

### ارتفاع سطح البحر :

هاتان الدرجتان متوسط عالمي، إلا أن تغير درجات الحرارة لا يساوى في أنحاء الأرض كلها، فهو يبلغ أقصاه في القطبين وما حولهما. ويقل الارتفاع باتجاه خط الاستواء على الرغم من التأثيرات الكلية لتغير المناخ تظهر هناك أيضا. يؤدي ارتفاع درجة الحرارة في أقصى الشمال وأقصى الجنوب إلى انصهار مخزون الماء العذب المجمد في ثلوج القطبين - ٩٧٪ من الماء العذب في الكوكب - واختلاطه بماء البحر. والملاحظ أن ثلوج القطب الشمالي تتناقص بشكل واضح كل صيف مؤخرا، كما أثارت سرعة انصهار ثلوج الجليد القاري في أنتاركتيكا وجرينلاند دهشة العلماء.

يرفع الماء الناتج عن انصهار هذه الثلوج من مستوى سطح البحر حول العالم، وهو الأمر الذي لا يهدد فقط الأراضي المنخفضة في بولندا، وبنجلاديش، وبنما، النيل في مصر بالغمر ورفع ملوحة المياه الجوفية، ولكنه يهدد أيضا التجمعات السكانية الساحلية في القارات الست. وجدير بالذكر أن يقارب من خمس أراضي بلتا النيل ارتفاعها تحت المترين. وتظهر دراسة لمحمد الراعي وآخرين أن ارتفاع سطح البحر لثلاثين ستيمترا متوقعا بحلول ٢٠٣٥ يساوى خسارة عقارات بطائرات الدولارات، وضرورة نقل نصف مليون نسمة، وخسارة سبعين ألف فرصة عمل في الإسكندرية وحدها (٢). وتتضاعف الخسارة عشرات المرات في دلتاوات الأنهار الآسيوية في شرق (٣) وجنوب آسيا، وتصل إلى أقصى وضوح لها في اختفاء جزر/دول كاملة كالمالديف ومارشال لا يزيد ارتفاع أعلى نقطة فيها على نصف المتر.

### زيادة حرارة وحمضية ماء البحر :

يؤثر ارتفاع درجة حرارة البحار على نظم أحيائية معقدة وحساسة كالشعاب المرجانية والمنجرف ويهدد ارتفاع حرارة مياه البحار بانتشار ظاهرة ابيضاض المرجان، أي موت الكائنات المجهرية التي تعيش مع المرجان وتعطي تنوعه اللوني. يدوب معظم ثاني أكسيد الكربون من الهواء في المحيطات مكونا حمض الكربونيك، إلا أن درجة حمضية ماء البحر قد زادت بالفعل في القرن الأخير بسبب زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة للنشاط الإنساني. الشعب المرجانية، كالغابات الاستوائية على اليابس، هي أغنى مناطق البحر بالتنوع الأحيائي. ونفوق المرجان الحساس جدا للتغير في درجة الحرارة والحمضية، يؤثر على باقي السلسلة الغذائية في البحار، كما يؤثر على النشاط الاقتصادي لمناطق تميزت

المتجددة قدرة أكبر على دفع الاقتصاد لعدم مركزية توليدها ولاحتياجها إلى عمالة أكثر. وهي أمور تناسب الاقتصادات النامية في منطقة يزيد عدد سكانها بأطراف كالعالم العربي. ما ينقصنا هو التزام سياسي بإيجاد مخرج من الأزمة الحالية، وتحويل خططنا للطاقة خلال العقود القليلة القادمة لتعظيم توليدها من مصادر متجددة، ولتضمن اكتفاءها الذاتي وتفتح فرصاً لملاء احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقات المتجددة التي ألزمت دول الاتحاد نفسها بها قانوناً، وهو أمر ممكن بوضع أهداف ملزمة قانوناً لأحجام الطاقات المولدة من مصادر متجددة، وتوفير عوائد محددة وثابتة للمستثمرين فيها، وبوضع أولوية وصول الطاقات المتجددة إلى شبكة التوزيع، وبوضع معايير كفاءة على أداء كل المبانى والمحركات، وبالتزام تخفيض الدعم على الطاقة تدريجياً.

المتجددة، خاصة طاقتي الرياح وتركيز حرارة الشمس، تقدما يجعلها قادرة على منافسة الطاقات التقليدية (الفحم والنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية) إذا تم رفع الدعم الذي تتمتع به بعضها، حتى مع عدم أخذ التكاليف البيئية للطاقات التقليدية في الاعتبار.

يبين تقرير (٥) لمنظمة السلام الأخضر -أعلن مؤخرًا- سينار يولطاقة الشرق الأوسط يولد فيه ٥٠٪ من طاقاته من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٥٠، والباقي من الوقود الأحفوري (الغاز الطبيعي في الأغلب) الذي تنقص تدريجياً من حاجتنا إلى حرقه لتوليد الطاقة، وبدون الاضطرار لإبخال الطاقة النووية المكلفة والملوثة والناضبة. هذا سيناريو واحد من سبعة سيناريوهات لمناطق مختلفة من العالم، تبين أن للطاقات

## المراجع

- 1- Brohan, P., J.J. Kennedy, I. Haris, S.F.B. Tett and P.D. Jones (2006). "Uncertainty estimates in regional and global observed temperature changes: a new data set from 1850". J. Geophysical Research.
- 2- Mohamed El Raey, "Adaptation to Climate Change for Sustainable Development in the Coastal Zone of Egypt", Global Forum on Sustainable Development, OECD, 2005.
- 3- Susmita Dasgupta et al, "The Impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Analysis, World Bank Policy Research Working Paper 4136, February, 2007.
- 4- Goreau, T. McClanahan, T. Hayes, R. Strong, A., Conservation of Coral Reefs after the 1998 Global Bleaching Event, CONSERVATION BIOLOGY -BOSTON MASSACHUSETTS-, 2000, VOL 14; PART 1, p 5-17.
- 5- Energy [R]evolution - Executive Summary: <http://www.greenpeace.org/international/press/reports/energy-r-evolutionsummary>



## الطاقة المتجددة وتنمية المناطق الصحراوية

نحتاج التنمية الصحراوية إلى الإمداد بالطاقة الحرارية أو الكهربائية بشكل مستدام للمساعدة على استقرار السكان في تجمعات سكنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

ويمكننا في هذا الصدد أن ننظر لمسألة توفير الطاقة من خلال عدد من المستويات تعتمد على مستوى الطاقة المطلوبة من حيث القدرة وكثافة وعلى مستوى المستخدم النهائي من حيث الاحتياجات.

هناك الاستخدامات المنزلية والصناعية البسيطة للطاقة التي تسود في المجتمعات الصغيرة التي تنتشر في العالم العربي وهذه يمكن توفيرها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية .. وفيما يلي سوف نتناول بعضاً منها:

### الطاقة الشمسية :

نستخدم الطاقة الشمسية المباشرة في تشغيل المجمعات الحرارية وهي التي تجمع طاقة الإشعاع الشمسي بواسطة عواكس نصف دائرية وتحول فيها الطاقة الشمسية إلى طاقة حرارية لتسخين المياه التي تمر في أنبوب يقع في مركز تكور العاكس نصف الدائري. ويمر الماء الساخن بعد ذلك إلى خزانات معزولة لكي يكون متاحاً للاستخدام المباشر وهناك أنواع من مولدات الطاقة الكهربائية تستخدم فيها الطاقة الشمسية لتسخين بركة من المياه المالحة التي تدفع إلى مولد بخار يعمل بمادة قابلة للتبخر تحت ١٠٠ درجة مئوية (أي عند ٨٠ درجة مئوية مثلاً كما في حالة الغريون) ويخرج بخار الماء من مولد البخار تحت ضغط ليشغل توربينة تدور بدورها مولد كهربائي وهكذا.

وهذه النظم وغيرها الكثير تعمل بكفاءة لتوفير الحرارة و/أو الكهرباء لمجتمعات صغيرة نسبياً وربما لأفراد في المناطق المعزولة وهناك تصاميم عديدة لخدمة مختلف الأغراض متاحة تجارياً في الوقت الحاضر ومعظمها تستعمل به تقانات بسيطة لإنتاجها.

وكل هذه الأساليب تختبر وتستخدم بشكل جاد في عدد من الدول العربية في الأردن والسعودية والكويت وتونس ومصر التي أقامت بالفعل محطة لاستنباط الكهرباء من الطاقة الشمسية.

### طاقة الرياح :

تستبطن هذه الطاقة باستخدام مراوح كبيرة خاصة لتوليد حركة دائرية لمولد ينتج قدرة كهربائية محدودة تستخدم مباشرة أو تخزن في بطاريات لاستخدامها لاحقاً عند انخفاض مستوى الرياح.

وطاقة الرياح لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل أو تام باعتبار أن الرياح هي من المظاهر الجوية غير الثابتة إلا في مناطق محدودة. وعلى ذلك فهي لا يمكن اعتمادها بشكل دائم كمصدر للطاقة وإنما هي فقط أنجح ما تكون عند استخدامها في مناطق تعظم فيها الرياح وتستمر لفترة طويلة. وهناك ما يسمى بخرايط الرياح تقوم بإعدادها الجهات المختصة في الدول المختلفة لتحديد المناطق التي يمكن فيها إقامة أجهزة توليد الكهرباء بطاقة الرياح.

وتفاوتت تكلفة إقامة أجهزة توليد الكهرباء من طاقة الرياح تفاوتاً ملحوظاً وخاصة تلك الأجهزة التي تحتوي على بطاريات لتخزين الكهرباء الناتجة لاستخدامها عند توقف هبوب الرياح.

وعلى ذلك فإن طاقة الرياح لا تضمن توفير مصدر مضمون ومستمر للطاقة بشكل عام وإنما هي تكون أنجح ما تكون في المناطق المعزولة أو النائية أو على شواطئ البحار أو المحيطات. وقد قامت مصر بدعم إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الرياح في منطقة الزعفران.

### الكتلة الحيوية وتوليد الطاقة في المناطق الصحراوية :

تعتبر النفايات الإنسانية والحيوانية مصادر هامة لتوليد الطاقة من خلال تجميعها في صهاريج مختلفة الأحجام ومحكمة الإغلاق ومجهزة بشكل يمكن للغاز الناتج من عمليات التخمر الذاتي بها من الخروج من خلال أنابيب محكمة لتوفير غاز قابل للاشتعال يصلح لاضاءة المصابيح أو لأغراض الطبخ وغير ذلك من الأغراض الإنسانية والمواد المستخدمة لتفنية أجهزة توليد الغاز الحيوي تتكون من نفايات الحيوانات كالروث والبول ومخلفات الدجاج والحمام والطيور الأخرى ونفايات عملية التبن ونفايات الأسماك وكذلك نفايات الحيوانات الأخرى - بالإضافة إلى نفايات الإنسان كالبول والبراز وأي نفايات أخرى من الأنشطة الإنسانية المختلفة وكذلك أية نفايات زراعية أو نفايات من النباتات البحرية أو نفايات من الأنشطة الصناعية مثل مصانع السكر أو مصانع الدباغة أو مصانع الورق ويحتوي الغاز المتكون على ٦٠ من غاز الميثان القابل للاشتعال وهو الجزء المستخدم من ذلك الغاز، وبالإضافة إلى ذلك ينتج من أجهزة توليد الغاز من الكتلة الحيوية كميات لها وزنها من الأسمدة العضوية وتعتبر قيمة مضافة لاقتصاديات العملية واستخدام هذه الطريقة لإنتاج الطاقة والأسمدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الصحراوية أو النائية يوفر مصدراً رخيصاً للطاقة في تلك المناطق سواء للاستخدام في المنازل أو لتجفيف المنتجات الزراعية بالإضافة لتوفير الأسمدة اللازمة لاستصلاح الأراضي الصحراوية. وهذا الأسلوب لتوفير الطاقة للمناطق المعزولة (الصحراوية) أو في الريف ما زالت لا تجد التطبيق الملائم في المنطقة العربية بالرغم من نجاح هذا الأسلوب في الهند بشكل باهر.

د. محمود مركات

# الطاقة المتجددة .. تجارب أوروبية

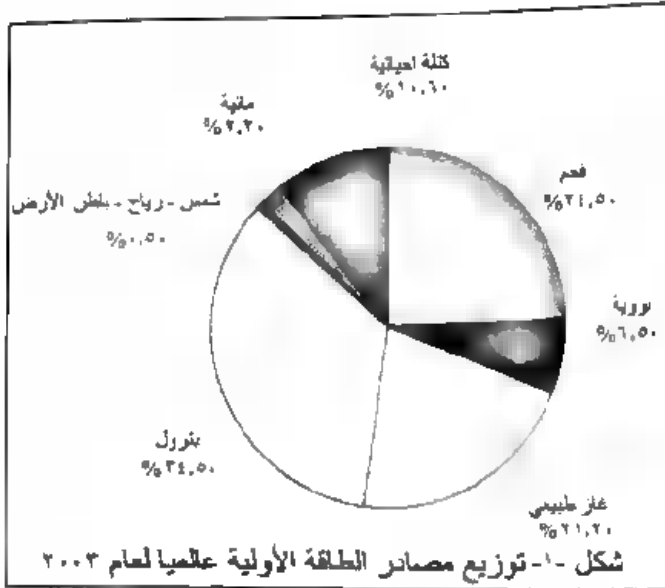
نحن الوزراء وممثلى الحكومات من ٨٧ دولة والمجتمعين فى مؤتمر بكن الدولي للطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٥ ، نؤكد التزامنا بتنفيذ نتائج قمة الأرض، وقمة العالم للتنمية المستدامة وقمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ لمراجعة أهداف الألفية، بتحقيق زيادة ملموسة لمساهمة الطاقة المتجددة فى إمدادات الطاقة الكلية على المستوى العالمى، وهو ما تضمنته خطة جوهانسبرج التنفيذية، كما نرحب بالاتفاقيات والمبادرات الإقليمية والدولية التى تهدف إلى الترويج لنشر استخدام الطاقة المتجددة (١)، كان هذا هو التعهد الذى تلفظ به ممثلو ما يربو عن ٥٠٪ من سكان العالم فى الإعلان الصادر عن مؤتمر بكن الدولي.

ويبلغ إجمالى الاستهلاك العالمى اليومى للطاقة الأولية نحو ٢٢٤ مليون برميل بترول تنفث يوميا ٧٣ مليون طن ثنائى أكسيد كبريت (٤). ويبين شكل (١) سيادة الوقود الأحفورى لمصادر الطاقة (٥). يأتى هذا على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز والبترول إلى حدود تغرى باستخدام بعض أنواع الطاقة البديلة فى توليد الكهرباء. ولقد اهتمت العديد من الدول بتنمية تكنولوجيا الطاقة البديلة بعد أزمة الطاقة فى أكتوبر ١٩٧٣، ثم تعالت صيحات الحفاظ على البيئة فى الثمانينيات والتسعينيات فزاد الاهتمام بذلك. إلا أن التقدم المحرز فى انتشار تطبيقات الطاقة البديلة ظل مرهونا بالسياسات التى تنتهجها الدول لتفعيل تلك السياسات، وهذا هو مقصدنا ومحور مقالنا، فنستعرض سياسات الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، لنأخذ من خبراتهما ما يناسبنا وما نستطيع معه تحقيق نجاحات تكون حافزا لنجاحات أخرى.

ويشير تقرير الاتحاد الأوروبى المنشور فى يناير ٢٠٠٧ (٦) إلى استيراد دول الاتحاد الأوروبى ٥٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة بدوله الـ ٢٧. وتشير التوقعات لزيادة هذه النسبة إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وإذا استمرت معدلات الاستهلاك بنفس الوتيرة، فسترتفع واردات الغاز والبترول من ٥٧٪ و٨٢٪ فى الوقت الراهن إلى نحو ٨٤٪ و٩٣٪ على الترتيب. لنفس الفترة الزمنية أما فى الولايات المتحدة، التى يصل استهلاكها نحو ٢٠٪ من الاستهلاك العالمى للطاقة الأولية، فتصل وارداتها لنحو ٢١٪،

وقد جاء هذا الإعلان خير دليل على مابلقه الوعى العالمى فى مجال نشر استخدامات الطاقة البديلة، ومتاغما مع ما أفاد به تقرير للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ بأن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية تتضاعف كل عشرة أعوام. ويعنى ذلك بلوغ تكاليف تغير المناخ لم توسط ١٥٠ مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة. وهو ما يمكن أن يؤدى إلى خسوف قاسية على البنوك وشركات التأمين قد تصل بها إلى حد الإفلاس (٢).

ويصور تقرير عن الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على كوكب الأرض - أعده السير نيكولاس ستيرن كبير الاقتصاديين السابق فى البنك الدولى - رؤية كارثية لمئات الملايين الهاربين من الفيضانات والجفاف. علما بأن تكلفة عدم التحرك قد تصل إلى فقد دائم لـ ٢٠٪ من الناتج العالمى. وهو ما يعادل ٧,٢٣ تريليون دولار أمريكى بعبارة أخرى. سيكون كل فرد على كوكب الأرض أفقر بمقدار الخمس مما هو الآن، بينما يخفض التحرك العاجل هذه النسبة إلى نحو ١٪ من الناتج العالمى (٣) ويقول ستيرن إن أهم العقبات التى تواجهها فى هذا الصدد تتمثل فى إيجاد تحرك جماعى منسق يضم كل حكومات العالم، وفى التزام الدول الأغنى بتحمل مسئولية تخفيض ٦٠-٨٠٪ من الانبعاثات عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠. ويقترح أن نبدأ بطريقتين. الأولى: هو فرض الضرائب، والثانى: هو ترشيد كميات الكربون المنبعثة من الصناعات أو الأفراد وخلق سوق كونية مناسبة للكربون.



تعتمد استراتيجية تأمين الطاقة على فتح أسواق جديدة لاستيراد المواد الهيدروكربونية وذلك بفتح مجالات للتعاون مع الدول المنتجة سواء من داخل الاتحاد أو من خارجه، مع عقد اتفاقيات ملزمة طويلة المدى لتوريد الغاز الطبيعي والبترو. وذلك بغية مواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة، وعدم تعرض الأسواق لأخطار انخفاض العرض وتزايد الطلب.

#### (٢) تقنين استهلاك الطاقة/ كفاءة الطاقة :

يستهلك القطاع الصناعي نحو ٢٤٪ من الطاقة بدول الاتحاد الأوربي، هذا إلى جانب نفث آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون، وتشير الدراسات إلى زيادة معدلات الطلب على الطاقة لنفس القطاع بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ١٩٪ وذلك مقارنة بمعدلات العام ٢٠٠٠ وهي قيمة منخفضة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى، إلا أنها تأتي نتيجة توقع اتجاه الصناعة نحو الإنتاج الأقل تكثيفا للطاقة، بمعنى نقل الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة خارج دول الاتحاد الأوربي مع رفع كفاءة الأجهزة المستهلكة للطاقة (١٢).

لذا يعتمد الاتحاد الأوربي على العمل في هذا الشأن على محورين الأول هو الدعوة إلى تقنين استهلاك الطاقة وذلك بزيادة الوعي لدى المستهلكين إلى جانب فرض ضرائب على بعض مصادر الطاقة، وخاصة الهيدروكربونية منها، أما المحور الثاني فيتمثل في دعم برامج ومشروعات رفع كفاءة استخدام الطاقة وزيادة فعالية الأجهزة المستهلكة، وذلك بإنتاج أجهزة ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى الدعوة إلى تطبيق منهجية الإنتاج السلس للطاقة "النيجاوات" وهي منهجية تعني برفع كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية ورفع إنتاجيتها مع تقليل كل من الوقود المستهلك وفترات التشغيل.

#### (٣) ترشيد الطاقة في القطاع المنزلي :

يبلغ إجمالي استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي بالاتحاد الأوربي نحو ٤٠٪ وهي نسبة كبيرة، يرجو الاتحاد من خلال استراتيجيته خفضها، وتهدف الاستراتيجية إلى دعم برامج زيادة الوعي لدى المستهلكين، والدعوة إلى استخدام الأجهزة المنزلية

في حين تمثل لليابان ٨٣٪ ومن المقدر أن تتحمل فاتورة الطاقة الأوربية ٩٠٠ مليار يورو كعبء إضافي، نتيجة تزايد معدل الطلب على الطاقة سنويا بمقدار ١,٥٪ حتى عام ٢٠٠٢.

ومنظرة واقعية، بتتبع هذه التوقعات الذعر للدول المستوردة، معوز من قبيل عدم الاستقرار السياسي في الدول المصدرة للغاز والبنزول، أو ببلدان تمر بها شبكات النقل، تترجم إلى قصور لإمدادات عن الوصول إلى مناطق الاستهلاك.

وبالمقارنة بين مصادر الطاقة الأولية في الاتحاد الأوربي (٧) لعام ٢٠٠١ والولايات المتحدة (٨) لعام ٢٠٠٥ - كما في شكل (٢) - نجد أنهما يعتمدان على الوقود الأحفوري بنسب ٨٠٪ و ٨٥٪ على الترتيب.

فإذا علمنا أن إجمالي النفقات على الطاقة في الولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا، منها ٢٠٠ مليار دولار على قطاع الكهرباء فقط (٩)، فإن ذلك يعني أن زيادة لأسعار لتوارد تكلف ميزانية الطاقة مبالغ طائلة. إن تغير أسعار البترول (أرحده) كبد الاقتصاد الأمريكي ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ويتوقع الانقل تأثيراتها عن ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (١٠). أما في حالة ارتفاع سعر برميل البترول إلى ١٠٠ دولار، فتشير التقديرات إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالاتحاد الأوربي بنحو ١٧٠ مليار يورو، وبالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية العالمية، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أوروبا والولايات المتحدة تبلغ ١١.٣ و ١١ مليون طن ثاني أكسيد كربون يوميا، مما يشكل تهديدا حقيقيا للبيئة.

#### الاستراتيجية الأوروبية للطاقة البديلة :

توصف استراتيجية الاتحاد الأوربي للطاقة بأنها "مستقبلية"، وذلك لكونها تغطي فترة زمنية طويلة حتى العام ٢٠٣٠، إلى جانب ما تضمنته من أفكار تراعى التطور المستقبلي لمصادر الطاقة وتنامي الوعي بشأن البيئة، وهو ما ظهر في الدعوة إلى تنويع مصادر الطاقة والبحث على تطوير الطاقات المتجددة والهيدروكربونية الوقود الأنظف - مع التحرك نحو التوليد المصغر للطاقة (Micro-Generation) وهو موضوع يثير حاليا اهتمام العديد من الخبراء)، وباختصار تبدو الاستراتيجية حتى الآن - شاملة لمتطلبات اليوم والغد وإن كنت أظن أنها سوف تشهد تعديلات جوهرية يؤكدنا توقع زيادة الاستهلاك العام للطاقة بنحو ٢٥ عام ٢٠٢٠ عما كان عليه في العام ٢٠٠٠، وفيما يلي عرض لعناصر هذه الاستراتيجية:

#### (١) تأمين الطاقة :

أصدر الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠١ منهجية لتأمين الطاقة تحت اسم الورقة الخضراء Green Paper, GP - تضمنت السياسات الواجب اتخاذها في هذا الشأن ومن الجدير بالذكر أن هذه المنهجية طبقت في دول خارج الاتحاد، منها روسيا وأمريكا واليابان (١١) ومنظرة مستقبلية يتوقع الخبراء أن تجنب الورقة الخضراء اهتمام الخبراء، لنشر تأمين الطاقة بالموثرات السياسية والاجتماعية والتزام الاتحاد الأوربي ببروتوكول كيوتو، والذي ينص على ضرورة تخفيض دول الاتحاد الانبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بمتوسط ٥,٢٪ في عام ٢٠١٢.

## أولاً - ألمانيا :

تعتبر ألمانيا إحدى الدول الكبرى في مجال الطاقة المتجددة، وبعد الاقتصاد الألماني من أكبر اقتصادات العالم. وعلى الرغم من انخفاض مشاركة الطاقة المتجددة إلى نحو ٢٧٪ في منظومة الكهرباء في النصف الأول من الثمانينيات، إلا أن السنوات التالية شهدت تزايداً مستمراً في الاعتماد على الطاقة البديلة. ففي عام ٢٠٠٤، أنتجت ألمانيا ١٠٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

وخلال أزمة النفط في منتصف السبعينيات، انتهجت ألمانيا عدة سياسات لتقليل الاعتماد على النفط منها التوسع في استخدام الفحم والطاقة النووية، ورفع ميزانية البحث والتطوير للطاقة المتجددة. ومع ارتفاع وتيرة نداءات الحفاظ على البيئة ويخول حزب الخضر الائتلاف الحكومي عام ١٩٩٨، زاد الاهتمام بالسياسات البيئية.

وبدا الاهتمام بأبحاث تطوير الطاقة البديلة في منتصف السبعينيات من خلال مساعدات حكومية لشركات الصناعة الألمانية. وقد انفتحت ألمانيا منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٢١٥ مليون دولار على بحث وتطوير طاقة الرياح، أخذاً في الاعتبار تفاوت الإنفاق سنوياً، والذي بلغ مائة عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ لينخفض بعد ذلك لنحو ستة ملايين دولار بدءاً من عام ١٩٩٠.

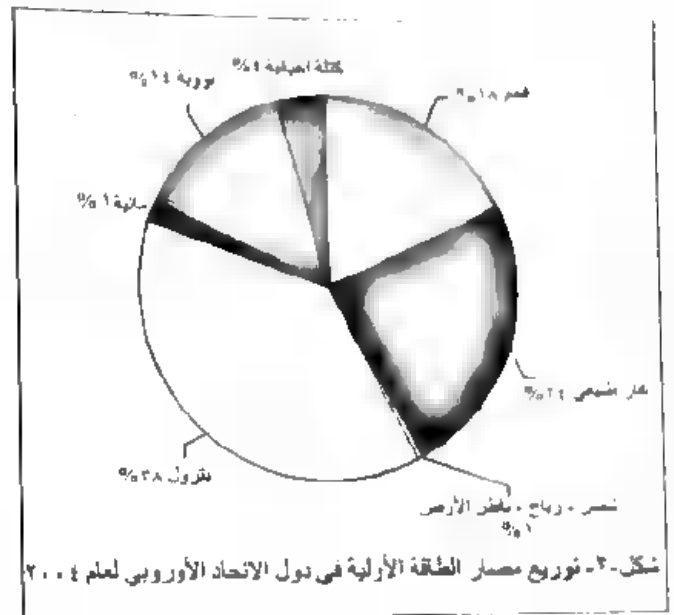
بدأت ألمانيا تطبيق برنامجها لطاقة الرياح في عام ١٩٨٦ بدعم إنتاج توربينات ٢٥٠ كيلووات، إلا أن سعرها كان مرتفعاً مقارنة بأسعار السوق آنذاك. ومع استمرار البحث والتطوير، انخفضت أسعار التوربينات وزادت كفاءتها. وباستمرار الدعم السعري، زادت القدرات المولدة من الطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٢ إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

على صعيد آخر، اهتمت الحكومة الألمانية بإنتاج الكهرباء من الخلايا الفوتوفولطية. ففي عام ١٩٩٠، بدأت برنامج الألف سطح، وذلك بنشر مسطحات الخلايا فوق أسطح المنازل، لتصل بهذا البرنامج إلى نحو ١٠٠ ألف سطح منزل في عام ١٩٩٩، ولتبلغ قدراتها المركبة من الخلايا الفوتوفولطية نحو ٤٠٠ ميغاوات بنهاية عام ٢٠٠٣.

وفي إطار تشجيع الطاقة المتجددة، اعتمدت ألمانيا قانوناً تشجيعية الشبكة الذي نص على أن تحدد الحكومة بالاتفاق مع منتجي الطاقة من مصادر متجددة حافزاً على كل ك. و. س. تسدده الحكومة للمنتجين نظير وفائهم بالتزاماتهم المحددة. مع تخصيص القروض البنكية قليلة الفائدة لمشروعات الطاقة البديلة وعادة ما تختلف التعريفات طبقاً للتكنولوجيا المستخدمة وموقع وعمر المشروع، وهو ما يعنى ضمان المنتجين سعراً مجزياً لبيع الكهرباء. وقد أدى تطبيق هذه السياسة في أوائل التسعينيات لازدياد أسواق الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها، وبالتالي نمو الشركات الألمانية العاملة في المجال إلى الحد الذي جعل منها شركات رائدة في مجالات الطاقة المتجددة عالمياً (١٥).

## ثانياً - النمسا :

يبلغ تعداد النمسا ٨ مليون نسمة ينتشرون على



التي تحظى بقيم منخفضة على مقياس الطاقة، ووضع بطاقات بيان كفاءة واستهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربائية، ونشر استخدام لمبات الإضاءة الموفرة للطاقة، هذا إلى جانب استخدام نظم زكية لإدارة الطاقة بالمنازل، ووضع حوافز وتشريعات تحث على خفض الاستهلاك منها تقديم منح وقروض ميسرة للمساعدة في دعم مشروعات ترشيد الطاقة بالمنازل (١٢).

## ٤) استخدام الوقود الحيوي :

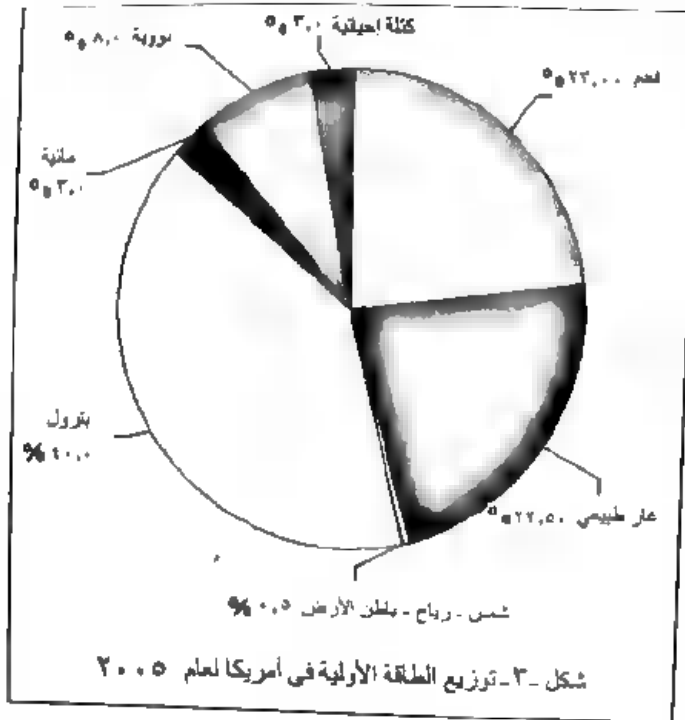
يستهلك قطاع النقل بالاتحاد الأوروبي نحو ٢٢٪ من إجمالي مصادر الطاقة يصاحبها نفث نحو ٢٨٪ من إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر عن دول الاتحاد، وتهدف الاستراتيجية إلى استخدام الوقود الحيوي في تسيير المركبات بنسبة ٥,٧٥٪ بحلول العام ٢٠١٠، وإلى تحويل نحو ٢٠٪ من وسائل النقل المعتمدة حالياً على البنزين والديزل لتعمل بتكنولوجيا الوقود الحيوي بحلول العام ٢٠٢٠. مع دعم أبحاث خلايا الوقود وتعظيم استخدامها حيث لا ينتج عنها عوادم إنما بخار ماء (١٤).

## ٥) تنوع مصادر الطاقة المتجددة :

يعمل الاتحاد الأوروبي على الوصول بالقدرات المركبة من الطاقة المتجددة (كتلة حيوية، مائية، رياح، شمس، باطن الأرض) إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، علماً بأن طاقة الرياح تمثل الجانب الأكبر في المشاركة بالإضافة إلى الطاقة المائية ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يواجه الزيادة في طلب الطاقة -والذي بلغ متوسطه السنوي ١,٥٪- من خلال استراتيجية للطاقة المتجددة والغاز الطبيعي.

وتتلخص استراتيجية الاتحاد في مجال الطاقة المتجددة في دعم أنشطة البحث والتطوير، وتطبيق قانون تشجيع الشبكة، ودعم الاستثمارات وتوفير القروض المنخفضة الفائدة لمشروعات الطاقة المتجددة.

وسوف نقدم هنا ثلاثة نماذج لدول أوروبية تميزت عالمياً في مجال نشر استخدام الطاقة البديلة (ألمانيا)



### ثالثا- هولندا :

تعتبر هولندا بلدا صغيرا يقطنه نحو ١٦ مليون نسمة في مساحة تقدر بنحو ٤١ ألف كيلومتر مربع (١٧). وقد أنتجت هولندا نحو ٩٦ مليار ك.و.س. بنهاية عام ٢٠٠٤. منها ٧٪ من مصادر متجددة على النحو المبين في شكل (٦). بدأ تشجيع تنمية الطاقة المتجددة بهولندا في منتصف السبعينيات والثمانينيات كنتيجة لتزايد الاهتمام بالبيئة.

وقد بدأ العمل في البرنامج القومي لأبحاث طاقة الرياح في بداية عام ١٩٧٦، وبعدها بعامين بدأ برنامج "NWER" آخر لدعم الطاقة الشمسية. أما الاهتمام بالخلايا الفوتوفولطية، فبدأ في عام ١٩٨٠. بدأت هولندا بتنفيذ مشروعات ريادية في طاقة الرياح، أعقب ذلك إنشاء مزارع تجارية وفي عام ١٩٩٧، وضع هدف مشاركة الطاقة المتجددة بنسب ٥٪ و ١٠٪ من إجمالي الطلب على الطاقة بحلول عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ على الترتيب.

اهتمت الحكومة ببرامج البحث والتطوير بهدف تصنيع توربينات رياح، فبدأت في اعوام ١٩٨٦ أول برامجها لدعم مستثمري طاقة الرياح بتغطية ٣٥-٤٠٪ من تكلفة شراء التوربينات. أما المصنّعون، فقد شجعتهم على تقديم توربينات أكثر كفاءة وأكثر قبولا من خلال برنامج بدأت أوائل التسعينيات.

اعتمدت هولندا على البرامج التطوعية قدر الإمكان بغية تشجيع شركات المرافق على خفض انبعاثات الكربون في منتصف السبعينيات. وقد ساعدت هذه البرامج في رفع مساهمة الطاقة البديلة في العام ٢٠٠٢ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

كما سعت إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة بإعفاء أصحاب المنازل المستهلكة لطاقة خضراء من دفع ضريبة البيئة، ويقصد بمصطلح الطاقة الخضراء الاستثمار في طاقة تم الحصول عليها من مصادر متجددة صديقة للبيئة. وتعتبر تجارة

مساحة تقترب من ٢٦ ألف كيلومتر مربع (١٦)، وقد أنتجت نحو ١٨.٢٥٪ من الطاقة الكهربائية التي تستخدمها من مصادر متجددة في عام ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة في العالم.

بدأت الدنمارك ببرامجها بدعم ميزانية البحث والتطوير ثم تحولت لدعم الشركات الصناعية. وفي عام ١٩٧٩، قدمت الحكومة دعما يصل إلى ٣٠٪ من تكلفة وحدات الطاقة المتجددة من طاقة الرياح والمسطحات الشمسية ووحدات الغاز الحيوي، وهو ما دعم جهود الدنمارك في الحفاظ على البيئة، وفي الوفاء بالتزاماتها تجاه خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

ومن العوامل التي ساعدت الحكومة في هذا الصدد، حماس الدنماركيين نحو القضايا البيئية، ورغبتهم في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيام صناعة الرياح بالدنمارك تحت مظلة من الشراكة والتعاون بين المزارعين وملاك الأراضي. ومن السياسات الرئيسية التي طبقتها الدنمارك دعم ٢٠٪ من استثمارات مشروعات الطاقة المتجددة، وتشجيع صناعة طاقة لرياح الدنماركية بوضع خطة لإنتاج ١٥٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٥. ثم عدلت لتصبح ٥٥٠٠ ميجاوات بنهاية عام ٢٠٢٠. وقد أدت هذه السياسات إلى نمو مشروعات الطاقة المتجددة بنهاية عام ٢٠٠٢ إلى نحو عشرة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وتتلخص سياسة دعم الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، والتي طبقت في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، في استرداد ملاك مشروعات الطاقة المتجددة نسبة من استثماراتهم تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪ - وهو ما يشابه المسلك الأمريكي أثناء نفس الفترة الزمنية مع اختلاف النسب المقررة - كما أن استخدام الدنمارك لنظام الدعم المباشر برّد قيمة ثابتة من الاستثمارات أسهم في دعم صناعة الرياح بها.

وفي عام ١٩٩٢، سنت مجموعة من التشريعات لصالح طاقة الرياح. تقضي بإلزام شركات المرافق بشراء الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة بسعر أعلى من الطاقة التقليدية، وتقديم حافز إنتاج لملاك مزارع الرياح، بالإضافة إلى استبدال قانون ضرائب الطاقة لسنة ١٩٨١ بأخر يحفز على خفض انبعاثات الكربون، وتوجيه الدعم للمشروعات التي تمنع هذه الانبعاثات. وقد أدت هذه السياسات إلى متوسط نمو سنوي ٣٠٪ في طاقة الرياح بالدنمارك. خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١. ومع تشابه السياستين الأولى والثانية بنظيرتيهما في ألمانيا، إلا أن تسارع نمو سوق طاقة الرياح بالدنمارك يرجع في الواقع إلى تطبيق ضريبة الكربون.

وقد دعمت الحكومة الدنماركية السوق المحلية لطاقة الرياح في بداية التسعينيات بالدعوة لإنشاء مزارع رياح كبرى بتوربينات دنماركية الصنع، مما أدى لوجود سوق لتصنيع كل المكونات محليا في عام ١٩٩٤. طالبت الحكومة المجالس المحلية بالتخطيط لاستقبال طاقة للرياح دون وضع حدود قصوى ومن ناحية أخرى سمحت للملكي التوربينات القديمة والأقل كفاءة باستبدالها بأخرى حديثة. ثم سمح البرلمان للأفراد بالاشتراك في امتلاك حصة - ولو صغيرة - من توربينة رياح ومنذ عام ٢٠٠٠، تخطت الدنمارك عن دعم السعر وخطت في مجال تجارة الشهادات الخضراء. وذلك بهدف خلق سوق خضراء للطاقة.

الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما نفذته الاتحاد الأوروبي.

أمر آخر تظهره الدراسة، ألا وهو ضرورة التحرك في كيانات اقتصادية كبيرة تستطيع أن تواجه تحديات الطاقة. لذا، فنحن في حاجة إلى جهد عربي تستحدث فيه كيانات لامركزية تجيد توزيع الأنوار وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها من خلال تعاون فعال ومثمر.

لقد أن الأوان لإعادة النظر في موقف الدول العربية من مصادر الطاقة، إننا بحاجة إلى منهجية سليمة نستطيع أن نحدد من خلالها الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية، وهو ما يحتاج إلى بحث منفصل نسال الله أن يعيننا عليه.

الانبعثات إحدى السياسات المهمة لتنمية سوق الطاقة المتجددة من خلال بروتوكول كيوتو الذي تم تبنيه عام ١٩٩٧.

وخلاصة القول إنه لا توجد سياسة (محددة) يمكن التوصية باتباعها بهدف تنمية الطاقة البديلة، إنما هناك حزمة متنوع مكوناتها يتحدد الانتقاء منها بحسب معطيات كل بلد من: وضع الطاقة، والكيان الاقتصادي، ووفرة البدائل. كما يبين العرض إمكانية تنفيذ سياسة ما لفكرة زمنية محددة، ثم تطور هذه السياسات أو تستبدل بحسب المعطيات في حينها. يتم هذا بهدف تحقيق الأهداف المنشودة في ظل اعتبارات من قبيل إعادة هيكلة سوق الطاقة، وتبنى برنامج طموح لكفاءة الطاقة على المستويات

### المراجع:

- ١- إعلان مؤتمر بكين الدولي (٢٠٠٥)، الطاقة المتجددة للتنمية المستدامة، ترجمة ماجد كرم الدين محمود، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ٢- دونالد أتكين (٢٠٠٥)، التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، ترجمة هشام العجماري.
- ٣- أحمد الشمريشي (فبراير ٢٠٠٧)، يوم تغير المناخ، مجلة العربي، العدد ٥٧٩.
- 4- European Commission (January 2007), "EU Energy Policy Data".
- 5- IEA (2004), World Energy Outlook, Paris.
- ٦- EU (January 2007)، مرجع سبق ذكره.
- 7- EU (January 2007), "An Energy Policy for Europe", Brussels
- 8- Energy Information Administration (2006), "Annual Energy Review 2005".
- ٩- محمد مصطفى الخياط (أبريل ٢٠٠٦)، الطاقة البديلة .. تحديات وآمال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، المجلد ٤١.
- 10- James Jakson (Jun, 2006), "U.S. Trade Deficit and the Impact of Rising Oil Prices", Report for Congress.
- 11) Commission of the European Communities (2002), "Final Report on the Green Paper towards a European Strategy for the Security of Energy Supply".
- 12) Commission of the European Communities (2006), "A European Strategy for Sustainable, Competitiveness, and Secure Energy".
- 13) Commission of the European Communities (2002), "Action Plan for Energy Efficiency: Realising the Potential"
- ١٤- مرجع سبق ذكره، Commission of the European Communities (2006).
- ١٥- محمد مصطفى الخياط (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره.
- 16- <https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/da.html#People>, "Denmark", (Feb. 2007)
- 17- <https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/nl.html#People>, "Netherlands", (Feb., 2007)



## إسرائيل والناٲو .. من التماون إلى الشراكة

أشرف محمد كشك \*

انضمام إسرائيل للحلف .. فهل إسرائيل بحاجة لهذا الانضمام بالفعل؟ وما هي الفرص التي تترتب على هذا الانضمام، وأهم القيود التي تقع على عاتق إسرائيل نتيجة لهذا الانضمام؟ وهل سيؤثر هذا الانضمام على العلاقات الأمريكية - الأوروبية عموماً وبالنسبة لقضايا الشرق الأوسط تحديداً؟ هذا ما سوف تجيب عليه القراءة النقدية للمقال التالي:

Anchoring Israel to The Euro - Atlantic Community:

Further Upgrading and Institutionalizing Nato-Israel Relations

working Paper

Submitted For the Herzliya

Conference, January 21-24, 2007

Uzi Arad

Oded Eran

Tommy Steiner

انضمام إسرائيل للمجتمع الأوروبي-أطلسي . تحديث العلاقات بين حلف الناٲو وإسرائيل

عوزى أراڊ وعويد إيران وتومي شتاينر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر هرتزليا، ٢١-٢٤ يناير ٢٠٠٧

هناك تطورات عديدة شهدتها حلف الناٲو، فضلاً عن فكرة الشرق الأوسط الكبير، بالإضافة إلى رؤية الجانبين بأن ثمة تهديدات مشتركة يتعين التعاون لمواجهةها ابتداء بالإسلام الراديكالي، مروراً بالإرهاب العالمي، وانتهاء بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد اتخذ الجانبان خطوة عملية على صعيد التعاون بينهما، حيث أنجزا أول برنامج تعاون فردي اقترحه الحلف على إسرائيل، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها الحلف بتنفيذ مثل هذه

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأ يظهر دور جديد لحلف الناٲو، حيث تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي عموماً ضد خطر الاتحاد السوفيتي السابق إلى قوة عسكرية سياسية، وقد اتخذ هذا التوجه الجديد طابعاً عملياً عندما أصدر قادة الحلف إعلان روما في نوفمبر ١٩٩١ حول السلام والتعاون، والذي أكد أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها الآن تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي، ومنها المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم أقر قادة الحلف استراتيجية جديدة أخذت في اعتبارها تشكيل قوة دفاع أصغر حجماً وأكثر قدرة على الحركة من جفسيات متعددة، وقد رأى صانعو القرار في الحلف أن هناك أهمية لتوسيع عضويته. ففي عام ١٩٩٩، تم ضم جمهوريات تشيكيا والمجر وبولندا، وبذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى تسع عشرة دولة. وفي اجتماع وزراء الناٲو الذي عقد في العاصمة التشيكية براغ عام ٢٠٠٢ - وجه الناٲو دعوات رسمية إلى سبع دول من منطقة البلطيق وأوروبا الشرقية لتصبح أعضاء في الحلف وهي: استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا. وأثناء قمة الحلف في مايو ٢٠٠٤، تم التصديق على عضوية الدول الجديدة وأصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الحلف ستاً وعشرين دولة. ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الحلف إلى ثلاث مراحل أساسية (١) مرحلة الردع والاحتواء (١٩٤٨ - ١٩٨٨)، (٢) مرحلة سباق الاستفزاز (١٩٨٩ - ٢٠٠٥)، أما المرحلة الثالثة، فهي تمتد من الفترة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦، حيث سعى الحلف إلى إيجاد شراكة دولية مع أكثر من ٥٢ دولة من خلال العمل كقاعدة بيانات لتبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية. ولعل التطور الأهم في هذا الشأن هو قمة استنبول عام ٢٠٠٤ والتي تضمنت مبادرة للتعاون الاستراتيجي مع دول البحر المتوسط وقد تضمنت قسماً خاصاً عن دول مجلس التعاون الخليجي وفي هذا السياق، عقدت أربع دول خليجية (الكويت وقطر والبحرين والإمارات) عدة جولات مع مسؤولي الحلف وقد لوحظ مؤخراً أن هناك جدلاً حول إمكانية

(٥٠) باحث بكترواقتصاد في العلوم السياسية، جامعة القاهرة .

## مكاسب وخسائر إسرائيل من الانضمام للناتو:

على الرغم من أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد تميزت بزيادة أهمية المنظمات الإقليمية والدولية كآلية مهمة للتعاون بشأن قضايا الدفاع والأمن والمال والتجارة والصحة وحماية البيئة، فإن إسرائيل لها رؤية مختلفة بهذا الشأن، حيث تدبر علاقاتها الخارجية على أساس ثنائي، انطلاقاً من قناعة مؤداها أن إدارة العلاقات على المستوى الثنائي تضمن لها مساحة أوسع من القدرة على المناورة وحرية أكبر في العمل، ويفسر هذا أنه في الوقت الذي يتمتع فيه إسرائيل بعلاقات أمنية مع العديد من أبرز أعضاء المجتمع الأطلسي وليس الولايات المتحدة فقط إلا أن إسرائيل تغيّب عن أطر العمل الاستراتيجية لهذا المجتمع الذي تقام نفوذه بشأن الشئون الأمنية والدفاعية خلال الناتو والاتحاد الأوروبي، حيث تشعر إسرائيل بالتردد حيال المشاركة في المتدييات الدولية، إذ إن الأغلبية العديدة الكاسحة للدول العربية والمسلحة داخل المؤسسات الدولية قد أعطت إسرائيل انطباعاً بأن تلك المؤسسات معادية لها. ويؤكد ذلك المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي أقيم تحت رعاية الأمم المتحدة في ديربان بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠١، حيث تحول من مؤتمر دولي رسمي إلى ساحة لنشر الخطابات المعادية لإسرائيل. ويلاحظ أن إسرائيل لم يتم قبولها في مجموعة إقليمية تتبع الأمم المتحدة سوى في عام ٢٠٠٢، عندما انضمت إلى مجموعة الدول الأوروبية ودول أخرى. وحتى اليوم، لا تزال إسرائيل مستثناة من نظام المجموعات الإقليمية التابع للأمم المتحدة خارج نيويورك، بما يعكس العزلة الجيوسياسية التي تتعرض لها إسرائيل، حتى إن التجارب الإقليمية القليلة التي تعاملت معها إسرائيل لم تحمل طابعاً إقليمياً بالمعنى الحقيقي، حيث تمتثل في المفاوضات متعددة الأطراف بمزيج والعديد من المتدييات الإقليمية الخاصة بالمؤسسات الأوروبية-أطلسية، مثل عملية برشلونة/ الشراكة الأوروبية-متوسطة بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويلاحظ أن إسرائيل لا تستطيع الاستفادة من منافع وفوائد العمل الإقليمي لأسباب سياسية ودينية.

وستحصل إسرائيل بعضويتها في الناتو على عدة فوائد، لا سيما على الصعيد الدفاعي، تتمثل فيما يلي:

- طبيعة النظام القتالي الذي تمتلكه إسرائيل ويوفر لها قدراً كبيراً من القوة بما يكفل لها القدرة على إيجاد عنصر ردي في مواجهة التهديدات المحتملة جراء أي مواجهة عسكرية محتملة مع أحد جيرانها الإقليميين.
- تتمتع إسرائيل بعلاقات ثنائية مع الولايات المتحدة بما يجعلها تتمتع بمكانة الحليف غير الرسمي. فمنذ قيام إسرائيل وحتى الآن، أعلنت الإدارات الأمريكية المتتالية التزامها بدعمها والمحافظة على سياستها وتكامل أراضيها.
- تمتلك إسرائيل ترسانة نووية تعزز مكانتها الإقليمية والدولية.
- تعاون إسرائيل مع دول الحلف سوف يدعم قدراتها الودعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المخاوف الإسرائيلية من الانضمام لحلف الناتو تكمن في الآتي:

النوعية من البرامج خارج نطاق المجتمع الأوروبي-أطلسي. وقد أرسى هذا البرنامج قواعد شراكة فعلية بين الحلف وإسرائيل. ولا يمكن القول إن الفائدة من تلك الشراكة تقتصر على إسرائيل فحسب، حيث تسود قناعة لدى الغالبية العظمى من أعضاء الحلف، مفادها أن الوقت قد حان لتعزيز توجع الناتو الجديد القاضي بتوسيع مهامه خارج حدوده ليصبح قادراً على مواجهة التحديات والتهديدات الاستراتيجية.

## إسرائيل والانضمام للناتو

تولي النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل أهمية كبرى للتعاون مع حلف الناتو انطلاقاً من ثلاثة أمور، أولها: المواجهات التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله وأسفرت عن تداعيات سلبية عديدة على الداخل الإسرائيلي، وثانيها: ما سوف يترتب على انضمام إسرائيل للحلف من تحقيق ارتباط شامل بكل من الولايات المتحدة وأوروبا، وثالثها: تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتأثر بالتقارب الأمريكي - الأوروبي ومن ثم ستكون إسرائيل هي المستفيد الأول، على الرغم مما سبق، فلا يوجد إجماع داخل إسرائيل حول مسألة الانضمام إلى الناتو، حيث إن العلاقات بين الجانبين محدودة على الصعيد السياسي ويغني عنها حذر تاريخي. وفي هذا السياق، يقول مارتن فان كريفلد، الأستاذ في الجامعة العبرية بالقدس في مقال نشرته صحيفة الحلف الأطلسي في موقعها على الإنترنت، إن "العلاقات بين الحلف الأطلسي وإسرائيل اتسمت لفترة طويلة بالمزيج من اللامبالاة والحذر"، أما مسئولو الحلف، فيؤكدون أن الحلف لا يعترف إطلاقاً بتمييز أي من دول "الحوار" السبع عما سواها.

ويلاحظ أنه لا تزال بعض قطاعات المؤسسات الاستراتيجية والأخرى المعنية بالسياسة الخارجية داخل إسرائيل تشكك في ضرورة تنمية شراكة استراتيجية شاملة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وترى هذه القطاعات أن إسرائيل يتعين عليها الإبقاء على وتحديث علاقتها الاستراتيجية الخاصة مع واشنطن فقط خوفاً من أن تتسم جهود توسيع نطاق هذه العلاقة لتضم المجتمع الأطلسي بأكمله بغير الواقعية وانعدام الفائدة، بل وربما تعوق بشكل بالغ حرية العمل الاستراتيجي لإسرائيل.

## موقف الناتو من التعاون مع إسرائيل

في الوقت الذي توجد فيه توجهات مؤيدة لانضمام إسرائيل للحلف عبر عنها السفير مينو ريزو، مساعد الأمين العام للحلف، بمناسبة انعقاد مؤتمر في مدينة هرتزليا الصغيرة في بلجيكا بمناسبة إبرام اتفاق تعاوني بين الناتو وإسرائيل في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦ - إلا أن بعض مسئولو الحلف أكدوا أن إمكانية انضمام إسرائيل إلى الحلف غير واردة وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم منظمة حلف شمال الأطلسي جيمس أبانودي "إننا نبذل مجهوداً كبيراً لكي يكون ما نعرضه متوازناً" ويؤيد عدد ضئيل من الشخصيات انضمام إسرائيل للحلف، ومن هؤلاء رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريا أثنار، حيث إنه معروف بتوجهاته الصهيونية. فقد دعا في مارس ٢٠٠٦ إلى تشكيل مظلة أطلسية لردع أي هجوم قد يستهدف إسرائيل.



السلمية، وهو أمر قد يتعارض مع المصالح الإسرائيلية التي ترى في الدعم الأمريكي لها مسألة استراتيجية.

### مضمون الشراكة بين إسرائيل وحلف الناتو :

بدأ التعاون بين الناتو وإسرائيل داخل إطار "الحوار المتوسطي" المتعدد الأطراف، والذي ضم كلا من إسرائيل ومصر والأردن والمغرب وتونس وموريتانيا والجزائر. وخلال المرحلة الأولى للحوار، اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي. أما في عام ٢٠٠٢، فقد تم عقد اجتماعات ثنائية بين الناتو والدول بشكل فردي، إلا أن التعاون الفعلي ظل مقتصرًا في الجزء الأكبر منه على إطار العمل متعدد الأطراف. وفي أكتوبر عام ٢٠٠٦، نفذت إسرائيل والناتو أول برنامج تعاون فردي، حيث تعد إسرائيل أول دولة خارج النطاق الأوروبي-أطلسي وأولى الدول الأعضاء في الحوار المتوسطي التي قدمت مثل هذا الاتفاق. وخلال توقيع الاتفاق، اعترف السفير الإسرائيلي لدى الناتو بأن النتيجة النهائية هي دون مستوى التوقعات الإسرائيلية، مشيرًا إلى أن إسرائيل والناتو شركاء طبيعيين وهذا الاتفاق يضيء الطابع الرسمي على جزء من تلك الشراكة على الأقل.

وواقع الأمر أن هناك جوانب عديدة للشراكة بين إسرائيل وحلف الناتو على النحو التالي:

- مشاركة إسرائيل في مناورات بحرية أجراها الناتو في البحر الأسود وتدريبات مشاة الناتو في أوكرانيا. وتشير بعض المصادر إلى أن الجيش الإسرائيلي أعلن مشاركة فرقته من البحرية الإسرائيلية للمرة الأولى في تدريب بحري باسم "تعاونية مأكو" نظمه الحلف قبالة سواحل رومانيا في البحر الأسود في ١٧ يونيو ٢٠٠٦، وقد استهدفت هذه التدريبات اختبار القدرة على القيام بعمليات إنقاذ بحرية.

- قبيل إنجاز برنامج التعاون الفردي، توصل الناتو وإسرائيل إلى اتفاق حول أشكال إسهام إسرائيل في العملية البحرية الرامية لمكافحة الإرهاب التي نفذها الحلف في البحر المتوسط.

- إعلان إسرائيل عزمها وضع وحدة البحث والإنقاذ الخاصة بها تحت تصرف الناتو في حالات الطوارئ المدنية.

- انضمام إسرائيل لنظام التصنيف التابع للناتو.

ومع أهمية هذا التعاون الدفاعي بين الحلف وإسرائيل، فإن الأخيرة يتعين الانتظار إلى هذا التعاون باعتباره غاية في حد ذاته، حيث إن الناتو لا يمثل تحالفًا عسكريًا فحسب وإنما أضحى مؤسسة سياسية دولية. ومن ثم يتعين على إسرائيل دراسة تعزيز علاقاتها مع الناتو كخطوة نحو بناء علاقة دولية جديدة بين إسرائيل ومجتمع أوروبا-أطلسي يحمل شكلاً جديداً، وقد يدعم ذلك قدرة إسرائيل على التأثير على أجندة الناتو.

وعلى المستوى العسكري والتكنولوجي، نجد أن التعاون مع دول حلف شمال الأطلسي سوف يتيح الفرصة لإسرائيل للتعرف على التكنولوجيات المتطورة والأساليب العملياتية العسكرية التي تمكن إسرائيل من التصدي للتهديدات المستقبلية بطريقة أفضل.

- القيود التي يضعها ميثاق الحلف على استخدام إسرائيل للقوة في حالة نشوب نزاع إقليمي، حيث إن إسرائيل في هذه الحالة لا تملك شرعية استخدام قدراتها العسكرية، بل إن أعضاء الحلف قد يطالبونها بخفض مستوى عملياتها العسكرية وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التي تعتبر انتهاكاً لقواعد الحرب المتعارف عليها دولياً. كما أن إسرائيل عليها التشاور مع أعضاء الحلف قبل اتخاذ أي عمل عسكري ضد أي دولة عربية، وقد تكون هناك معارضة من معظم تلك الدول. وإذا تصرف إسرائيل بعيداً عن موافق دول الحلف، فإنها ستكون متجاهلة لآراء وتوجهات الدول الأعضاء الأخرى بما قد يثير غضب تلك الدول.

- الشكوك بشأن التزام أعضاء الناتو بتقديم المساعدة لإسرائيل إذا تعرضت مصالحها الحيوية والأمنية للخطر عند أي مواجهة مستقبلية مع أحد جيرانها على سبيل المثال، فمعاملة الناتو -كغيرها من الموائيق المنشئة للمنظمات الدولية- تتيج العديد من الحجج القانونية والرسمية التي تمكن أعضائها من المراوغة في الالتزامات، حيث تحتوي المادة الخامسة من ميثاق الحلف على بنود متعددة تحمل تفسيرات ومعاني كثيرة وغير محددة بشأن تأمين تقديم المساعدة في حالة حدوث هجوم على أي من الدول الأعضاء. وهناك عوامل عديدة تحكم تقديم تلك المساعدات، منها - على سبيل المثال لا الحصر - مدى تورط الدول الأعضاء في صراع أو نزاع آخر في الوقت نفسه، وبالتالي يتعين على هؤلاء الأعضاء توزيع مواردهم، وهو الأمر الذي يتطلب قراراً قد يحتاج إلى وقت، حيث إن الحلف ليس تياراً واحداً وهو أمر لن يكون مفيداً لإسرائيل، إذ إن عنصر الوقت من العناصر المهمة والأساسية لها إبان الأزمات، فالمساعدة التي لا تقدم فوراً قد تأتي في وقت تصبح فيه غير ذات قيمة أو أهمية.

- كون إسرائيل عضواً في حلف الناتو أمر من شأنه أن يزيد من وطأة الضغوط عليها للتخلي عن برنامجها النووي، حيث إن تمتع إسرائيل بعضوية منظمة دفاع نوية يثير جدلاً مفاده أن إسرائيل ليس لديها ما يبرر الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، حيث أعلنت إسرائيل أن امتلاكها لهذا البرنامج كان بسبب تخلي الدول الغربية عنها وعدم توفير الحماية لها. وبالتالي يصبح التساؤل لماذا تصر إسرائيل على امتلاك سلاح نووي خاص بها في ظل تمتعها بعضوية منظمة دفاعية كالناتو؟

- إذا حصلت إسرائيل على عضوية الحلف، فإن ذلك سوف يلقي على عاتقها التزامات يلقى في مقدمتها تعهد الدول الأعضاء بتقديم مساعدة عسكرية لأي دولة عضو في حال تعرضها لهجوم من جانب دول أخرى وبالتالي قد تكون إسرائيل مضطرة لإرسال قوات إسرائيلية لمناطق نائية للمشاركة في حرب قد لا تشكل اهتماماً مباشراً لإسرائيل، في الوقت الذي تحدد فيه هدف إنشاء قوات الدفاع الإسرائيلية في حماية الشعب الإسرائيلي وحكومته.

- أثر عضوية إسرائيل على الموقف الأوروبي بشأن عملية السلام، إذ يلاحظ أن الدول الأوروبية تتخذ دوماً موقفاً معارضاً لإسرائيل بشأن سياستها تجاه عملية السلام. وبالتالي فإن عضوية إسرائيل قد تؤدي إلى تقليص دور الولايات المتحدة تجاه العملية

كما أن مشاركة إسرائيل في المفاوآت العسكرية مع حلف شمال الأطلسي من شأنها أن تعزز من قدرات وخبرات قوات الدفاع الإسرائيلية في العمليات العسكرية برا أو بحرا أو جوا.

وعلى الجانب الاقتصادي، يمكن القول إن التعاون مع دول الناثو سوف يمنح إسرائيل مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة.

ويوجه عام، تريد إسرائيل استخدام الموارد المتاحة عبر هذا الحلف، سواء كانت لوجيستية أو استخباراتية لتعزيز وضعها الإقليمي.

### مستقبل الشراكة بين إسرائيل والناثو :

أعلنت إسرائيل عن رغبتها في المضي قدما نحو الدخول في شراكة رسمية مع الحلف. وفي بيان تاريخي، أعلنت "تسيبي ليفني" وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن بلادها تسعى للاندماج في إطار عمل الشراكة مع الناثو، والمعروف باسم "الشراكة من أجل السلام". وواقع الأمر أن هناك صعوبات تقف أمام تنفيذ تلك الشراكة، سواء على الجانب الإسرائيلي أو بالنسبة لحلف الناثو.

فعلى الجانب الإسرائيلي، تعد سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية أحد أبرز تلك المعوقات، حيث إن هناك معارضة واسعة بين أعضاء الحلف لتلك السياسة. أما بالنسبة للناثو، فيتعين عليه أن يبدأ عملية تحول فكري تتوازى مع عملية التحول السياسي، من خلال إعادة تعريف الملامح الجغرافية للتحالف، وبالتالي فإن من شأن إقرار مبدأ استراتيجي وأجندة عملية جديدة تحقيق كفاءة أكبر في حشد القدرات والموارد وتعديلها بحيث تتوافق مع أهداف واحتياجات معينة على أساس عالمي بدلا من الأساس الضيق المرتبط بقارة معينة.

ومن ثم، فإنه عندما تحدث عملية إعادة الترتيب العسكري، فإن فكرة العضوية والشراكة سوف تتخذ شكلا ومعنى جديدين، إلا أنه ينبغي تصميم الشراكات الخاصة بالناثو على أساس كل حالة على حدة بشكل يتميز بالمرورة بما يخدم كلا من أهداف الناثو ومصالح شركائه ويتوقف الاعتراف بأن الناثو وإسرائيل "شركاء طبيعيين" بشكل كامل عندما لا يكتفى الجانبان بالاعتراف بذلك، بل أيضا يبدو من استعدادهما للاستثمار في دفع هذه العلاقة قدما وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد. وإذا كان هذا الأمر يتطلب التزاما من الناثو يتصل في أعضاء الطابع الرسمي على وضع إسرائيل بالنسبة له، فإن إسرائيل سوف تتحمل عبئا مضاعفا في السعي لتعمية وإضفاء الصبغة الرسمية على علاقتها بالناثو من خلال إبداء الاستعداد وإعلان تعهدات محددة للمشاركة في الموارد العسكرية والبشرية والفنية والمادية.

ويلاحظ أن هناك العديد من الأصوات داخل إسرائيل تدعو إلى ضرورة الحفاظ على وتعزيز التحالف الاستراتيجي الثنائي مع الولايات المتحدة بغض النظر عن علاقتها مع الناثو وتؤكد تلك التوجهات أن عضوية الناثو لا تعني بالضرورة فقدان حرية العمل الاستراتيجي المستقل، بل إنها سوف تشكل الأساس المؤسسي

السياسي لتحالف إسرائيل مع المجتمع الأوروبي- الأطلسي بما يعين ذلك من تحسين استراتيجي ودبلوماسي هائل في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الذي تتمتع بعض أطرافه بعلاقات وطيدة مع إسرائيل وبخاصة في مجال مبيعات الأسلحة وهناك سيناريوهان قد يفتحان المجال أمام انضمام إسرائيل لعضوية الناثو، أولهما يتعلق بإقرار اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، يتم في إطاره عرض عضوية الناثو على إسرائيل كضمان أممي، إلا أن التطورات الراهنة في عملية السلام تشير إلى عدم إمكانية تحقيق هذا السيناريو، حيث إنه من شروط العضوية في الحلف أن تكون أي دولة عضو قد حددت حدودها بشكل سلمي مع جيرانها، وهو ما لا يتوافر في الحالة الإسرائيلية. كما أنه من شروط العضوية ألا تكون الدولة العضو في حالة حرب أو أن تتعامل بشكل عنصري مع أقليات داخل حدودها.

فضلا عن تأكيد بعض قادة الناثو ضرورة حل القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى تصريح جون كولستون، نائب أمين عام الناثو لشؤون السياسة الدفاعية والتخطيط خلال ندوة عقدت في المعهد الملكي لدراسات الأمن والدفاع ببريطانيا في سبتمبر ٢٠٠٦، حيث قال "يجب أن يحل الصراع العربي - الإسرائيلي" وأضاف "يجب أن يكون للناثو دور في حل هذا الصراع وبعبارة تكون مهمة إدخال الدول العربية إلى الناثو أمرا سهلا".

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في تطورات البرنامج النووي الإيراني، حيث إن استمرار إيران في التمسك ببرنامجها النووي يعني احتمال بدء المجتمع الأطلسي في الدفاع عن إسرائيل في مواجهة التهديدات النووية الإيرانية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ضم إسرائيل لعضوية الناثو.

ومع التسليم بما سبق، فإن هناك قضيتين أساسيتين يتعين على إسرائيل أن تصل إلى تفاهم مع الدول الرائدة في الناثو بشأنهما، الأولى: موافقة الدول الأعضاء بالحلف على التفاهم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، والثانية: عدم فرض أعضاء الناثو أي قيود على حرية إسرائيل في التصرف من الناحية العسكرية حال تعرضها لأي تهديد.

ومع أهمية ما سبق، فإن علاقة إسرائيل بالناثو لا تقتصر على طرفي المعادلة، بل إنها سوف تمثل تحفيا كبيرا أمام بعض الدول العربية التي بدأت بالفعل في إجراء حوار مع الحلف بشأن الشراكة الاستراتيجية. ومنها أربع دول خليجية (الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين)، فضلا عن توقيع الكويت اتفاقية العبور مع الحلف، والتي تشمل تسهيل العبور الآمن للمعدات والأفراد. وهو ما يثير التساؤلات حول طبيعة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية داخل تلك المنظومة الدفاعية، بما يفجره ذلك من قضايا، يأتي في مقدمتها ما يقال بشأن محاولة إسرائيل التطلع العسكري -بعد إضفاء النطبع السياسي والاقتصادي- مع الدول العربية.



# سياسة فرنسا الإيرانية

✶ خالد سعد زغلول ✶

الولايات المتحدة وكذلك فرنسا، لكن على درجة أقل، إشارات تدل على نقاد الصبر حيال مواقف روسيا والصين اللتين تمنعان دائما مجلس الأمن الدولي من التصويت على فرض عقوبات ويبدو أن الأوروبيين أكثر تصميمًا على المضي في فتح هذا الملف في الأمم المتحدة، بعد أن اكتسب صيغة الشرعية الدولية ليكون في المستقبل أرضية شرعية لقرار الحرب. ويسابق وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازى الزمن لاستصدار القرار الثاني من مجلس الأمن قبل نهاية ولاية الرئيس شيراك (١٦ مايو ٢٠٠٧) ليكون انتصارا دبلوماسيا للرئيس الديجولي.

وقد أكد السفير الفرنسي في مجلس الأمن - مستشار شيراك السابق - دولا سابليير أن سفراء البلدان الستة الكبار في هذا الشأن بالأمم المتحدة احرزوا تقدما جوهريا في مفاوضاتهم حول مشروع القرار الجديد بالانكار الفرنسية لتشديد العقوبات على إيران بسبب أنشطتها النووية الحساسة.

وأعربت روسيا والصين عن تحفظات حيال منع السفر والقيود التجارية واقتراح بشمول تجميد الارصدة المالية مؤسسات يشرف عليها حرس الثورة.

بيد أن ما تريده باريس هو أن يدرك الإيرانيون أن لديهم خيارا، وأن الباب ما زال مفتوحا، حيث تأمل في أن يحملهم هذا القرار على التفكير وأن يطبقوا ما تنتظره منهم، أي تعليق أنشطتهم لتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة.

وأعلن السفير الفرنسي في الأمم المتحدة أننا لا نريد أن نفرض عقوبات ولا أن نسي، إلى إيران، لكننا نريد إعادتها إلى طريق التفاهوض ومساعدتها على الخروج من العزلة التي فرضتها على نفسها بنفسها.

وقد درست الدول الست، وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، مشروع القرار الذي قدمته فرنسا بالتشاور مع واشنطن، وينص على حظر التجارة مع إيران

قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في إحدى خطبه العام الماضي بشأن استراتيجية الردع النووي إن "فرنسا ستكون مستعدة لاستخدام السلاح الذري ضد أي دولة ترعى هجوما إرهابيا على الأراضي الفرنسية"، وأضاف "أن زعماء الدول التي ستقدم على استعمال الوسائل الإرهابية ضدنا، شأنهم في هذا شأن أي شخص يستخدم أسلحة الدمار الشامل بأي وسيلة ضدنا، عليهم أن يعوا أنهم سيعرضون أنفسهم لرد حازم من جانبنا" ولم يكن لدى المراقبين أدنى شك في أن المقصود هي إيران وبرامجها النووية. وهذه هي المرة الأولى التي صعد فيها آخر رجال الديجولية من حدة خطابه، وهي المرة الأولى أيضا التي يتم فيها استعراض عضلات فرنسا في هذا المجال.

وتعود حدة فرنسا في تناولها للملف الإيراني لكونها أكثر الدول "تورطا" فيه، حيث أقامت باريس في السبعينيات إبان عهد نابيري جيسكار ديستان مفاعلات نووية في كل من إسرائيل وإيران في عهد الشاه، والعراق في عهد أحمد حسن البكر. ولذلك، سعت فرنسا بكل قوتها لاستصدار القرار ١٧٣٧، لتصحح به ماضيها أمام الغرب لكونها أدخلت دولا إسلامية إلى النادي النووي. ولم يشفع لها هذه الخطيئة سوى بنائها ترسانة إسرائيل النووية. وتعمل باريس جاهدة حاليا على صياغة جديدة لمشروع قرار جديد، حيث جاء القرار السابق أقل حدة من الصيغة التي اقترحتها مبدئيا كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويفترض أن يستند مشروع القرار (على غرار القرار السابق) إلى البند ٤١ من شريعة الأمم المتحدة الذي يجيز فرض عقوبات اقتصادية وتجارية، لكنه يستبعد استخدام القوة، وإن كان يمهّد لها.

تعتبر باريس أن القرار الأول كان انتصارا لكل من روسيا والصين اللتين جادلنا بأن المشروع يجب أن يكون ظلما جديدا وليس إنذارا. بهدف حث إيران على قبول صفقة الحوافز الأوروبية حال قيامها بتجميد أنشطتها النووية. وقد أبدت

(\*) باحث في معهد هوبكنز، جامعة باريس

الاهداف المطلوبة داخل إيران، من بينها منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانز، ومنشآت في أصفهان واران ويوشهر. وأضافت أن الولايات المتحدة ستستخدم قاذفات الشبح بي ٢ بعيدة المدى والطائرات العملاقة B52 لإلقاء قنابل خارقة للعلاج في محاولة لاختراق مفاعل ناتانز المبنى على عمق ٢٥ مترا تحت الأرض كما تتميز هذه الطائرات بتحليقها في ارتفاعات شاهقة لا تصل إليها أحدث بطاريات وجدران الصواريخ الدفاعية الروسية.

وكشفت مصادر عسكرية فرنسية أيضا عن أن إسرائيل وضعت خططا سرية لتدمير منشآت تخصيب اليورانيوم لدى إيران بأسلحة نووية تكتيكية، ويتدرب طياروها على المهمة في جبل طارق وصحراء النقب. كما كشفت عن أن مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين عقدوا لقاءات سرية لدراسة العمل العسكري ضد إيران. وأشارت المصادر إلى أن إسرائيل أحدثت ثلاثة أهداف رئيسية تقع جنوب طهران تعتقد أنها متورطة بالبرنامج النووي وهي مفاعل ناتانز - حيث تم نصب الآلاف من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم - ومنشأة لتحويل اليورانيوم بالقرب من أصفهان، ومفاعل للعباء الثقيلة في أراك وكان من اللافت أن إيران أجرت مؤخرا مناورات عسكرية شملت ١٦ محافظة للتدريب لمواجهة هجمات قد تشن برا وجوا ولكن في ضوء الاعتراف بأن الولايات المتحدة لا تملك القدرات على شن هجوم بري، فقد بدت المناورات قليلة النفع من الناحية العملية. إلا أنها وفرت أساسا لما يفترض أنه استعدادات سيكولوجية لمواجهة الحرب النفسية الأمريكية - الإسرائيلية.

بيد أنه في هذا الشأن، حذر خبراء وزارة الدفاع الفرنسية القيادة السياسية الإسرائيلية من كون أية عملية عسكرية لإسرائيل ضد إيران ستتمس حتما بمصالح إسرائيل على المدى الطويل، وأن هذا سيضر بأمن إسرائيل الشامل وستكون انعكاساته الاقتصادية رهيبية وطويلة الأمد. وأضاف الخبراء أن هذه العملية يمكن تحقيقها لكنها محفوفة بمخاطر كبيرة جدا. واعتبروا أنها ستشجع التطرف في العالم الإسلامي، حيث سيجد المعتدلون أنفسهم في وضع لا يطاق. كما يرى الخبراء أن سيناريو الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان كان تمهيدا لاستعراض قدرات إيران العسكرية، وأنها ستزد عبر هجوم كبير بواسطة صواريخ باليستية على مدن إسرائيلية مثل تل أبيب وحيفا، مما قد يخلف خسائر بشرية كبيرة.

وستواجه إسرائيل كذلك إدارة دولية قوية وعزلة إضافية في الشرق الأوسط. كما قدر الخبراء الفرنسيون أن إيران قد تهاجم أهدافا أمريكية في المنطقة أو تدعم هجمات إرهابية ضد إسرائيل والمصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه إسرائيل والدول الغربية الأخرى خطرا أكبر هو تمرير المهارات والتكنولوجيا إلى مجموعات إرهابية عبر عناصر متخفية في النظام الإيراني. ويحتمل أن تؤدي

في المجالات المرتبطة ببرامجها النووية والبالستية، وكذلك منع السفر وتجميد أموال في الخارج لبعض الشخصيات والشركات الإيرانية المرتبطة بهذه البرامج كما ينص على فرض حظر على كل المعدات والتجهيزات التي يمكن أن تسهم في البرامج النووية أو برامج الصواريخ البالستية في إيران. وتتضمن العقوبات حظرا على تصدير إيران للأسلحة التقليدية وحظر نقل المواد والتقنية النووية الحساسة إلى إيران، فضلا عن أنه يحظر توفير أي مساعدة أو تدريب فني أو مالي مرتبط بهذه البرامج. وتتضمن العقوبات عرقلة طلب إيران عضوية منظمة التجارة العالمية، ولكن يمكن تطبيق العقوبات كلها إذا عادت إيران إلى المفاوضات وبعد محادثات ماراتونية لأشهر طويلة، بسبب تشدد كل من الصين وروسيا، تمكنت فرنسا - بالتعاون مع ألمانيا - من الاتفاق حول قرار مخفف يسهل طهران شهرين للتعاون قبل تطبيق العقوبات. ويحتوي مشروع القرار في ملحقه على قائمة باسماء ١٢ مسئولوا لفرض حظر السفر عليهم، بمن فيهم عدد من المسؤولين المرتبطين بمنشأة ناتانز لمعالجة الوقود النووي، وكذلك بمفاعل أراك الإيراني الذي يعمل بالعباء الثقيلة، إضافة إلى قائد الحرس الثوري الجنرال يحيى رحيم صفوي. وقد عبر سفير الجمهورية الإسلامية بباريس عن رأيه بأن الدول والشركات الأمريكية والأوروبية هي التي ستتضرر أكثر من إيران، مشيرا إلى أن بلاده أصلا هي في حالة حصار بسبب عقوبات أحادية تفرضها الولايات المتحدة عليها منذ حادثة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩، وما تلاها من صدور قانون داماتو الذي يمنع الاستثمار في إيران في مجال تطوير صناعاتها من النفط والغاز.

#### تحذيرات فرنسية لتل أبيب وواشنطن :

تسربت بعض ملامح الخطط الأمريكية لشن هجمات جوية على إيران للدوائر الصحفية في فرنسا بهدف تعطيل هذا المشروع الأمريكي - الإسرائيلي عبر خلق حركة ضغط شعبية عالية ضده. وكشفت المصادر الدبلوماسية الأوروبية عن أن الخطط لا تقتصر على ضرب المواقع النووية، بل تشمل البنى التحتية العسكرية، وأن أي هجوم من هذا النوع، إذا ما قامت به الولايات المتحدة ضد إيران، فسيستهدف القواعد الجوية والقواعد البحرية ومنصات الصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة العسكرية ورغم الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تصر على أنها لا تخطط لهجوم على إيران وتسمى إلى إقناعها بالتوقف عن نشاطات تخصيب اليورانيوم عبر الوسائل الدبلوماسية، فإن تل أبيب تريد استثمار فرصة وجود جودج بوش والصقور لتكملة المخطط الحلم بزوال أعداء إسرائيل جميعا، ولم يتبق سوى إيران بعد احتواء ليبيا ببلوماسيا وكوريا اقتصاديا وأفغانستان والعراق عسكريا.

وكشفت مصادر عسكرية فرنسية علنية عن أن مسؤولين بارزين في القيادة المركزية في فلوريدا حددوا من قبل سلسلة من

في هجوم إرهابي غير تقليدي. ومن المتوقع أن يتحول العراق الى ساحة من النار وأن تحدث مواجهة مباشرة بين الجيش الإيراني وفوات الاحتلال الأمريكية

### شيراك يتدخل من جديد :

كرر الرئيس جاك شيراك مؤخرا تأكيد أنه يجب على إيران التعاون مع المجموعة الدولية أو أنها قد تتعرض لعزلة مشرادية. مجددا دعوة طهران الى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم من أجل استعادة الثقة وبدء المفاوضات مع المجتمع الدولي. قال شيراك في خطابه بمناسبة العام الجديد ٢٠٠٧: إن إيران تغذي مخاوف العالم بأنشطتها النووية وتصريحات قادتها الاستفزازية. ويقدّر الرئيس الديجولي مدى تأثير طهران في استقرار المنطقة ويأمل في إدماجها في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط لما تتمتع به من تأثير في العراق ولبنان وسوريا. وقد كان هناك حوار غير مباشر بين الرئيسين الفرنسي والإيراني عبر التصريحات. فقد أعرب شيراك "عن القلق الذي تثيره في فرنسا التصريحات غير المقبولة للرئيس الإيراني محمود احمدى نجاد المتعلقة بحتمية القضاء على وجود إسرائيل وحقيقة المحرقة". فرد عليه الرئيس احمدى نجاد متحديا أن إسرائيل "ستزول قريبا" على غرار الاتحاد السوفيتي. وعقد مؤتمرا حول مصداقية المحرقة في إيران. وفي المقابل، نصح الرئيس الفرنسي نظيره الإيراني بالتخلي بمزيد من المسؤولية تجاه شعبه الذي سيعاني من تداعيات العقوبات الدولية.

وقد نجح شيراك في صياغة مشروع قرار الأمم المتحدة، وحرص على أن ينص على عقوبات "نسبية وقابلة للمراجعة"، وسع مهلة طهران لنحو شهرين لمراجعة حساباتها. وطالب بأن يستأنف الحوار مع طهران عندما توقف برنامجها للتخصيب. وقال آمل في أن تقوصل الى أوسع اتفاق ممكن في مجلس الأمن. وأضاف أن وحدة المجموعة الدولية أساسية لحمل المسؤولين الإيرانيين. كما نأمل، على اختيار طريق التعاون من خلال احترام تعهداتهم الدولية.

كما حذر شيراك في حال تبين أن الحوار لا يصل الى نتيجة، سيصبح ضروريا على الأرجح إيجاد عقوبات محددة ومناسبة ومؤقتة وقابلة للتراجع عنها، وذلك لنثبت لإيران أن المجتمع الدولي بكامله يتفهم موقفها بل ويعارضه. فلما انتهت المهلة، طالب شيراك نظراءه بضرورة العمل على توحيد الصفوف لايفاق الاستهتار الإيراني بشكل أكثر فعالية بفكرة مشروع قرار منشد في عقوباته الاقتصادية والسياسية

### تصريح فليب بوسست بلازى :

صرح وزير الخارجية الفرنسي، جراح الفلب ب. فليب بوسست بلازى، بأنه يستبعد حيار الحرب ضد إيران، ولكن توجسنا فيما يخص العرض من برنامج التخصيب الإيراني هو أمر تشاركنا فيه المجموعة الدولية بمحملها. فالقرار الذي تم

اعتماده في فيينا يوم ٢٤ سبتمبر عام ٢٠٠٥، وجه رسالة واضحة لإيران بأنها لم تحترم التزاماتها الدولية وتصرفها الحالي يثير القلق لدينا. وتعني أن تنتهز إيران هذه الفرصة للتجاوب مع ما يعترى المجتمع الدولي من قلق ومخاوف وأن تعود إلى الحوار. وأشار وزير الخارجية الفرنسي إلى أن أوروبا قدمت لإيران مقترحات لاتفاقية طويلة الأجل - وهي تحمل في طياتها الأفكار الأكثر طموحا منذ ثورة ١٩٧٩ - في مجال التعاون مع أوروبا. ولكن هذه المقترحات لن تتطور سوى في إطار استتباب مناخ الثقة مجددا. وأضاف أن هناك أمورا خطيرة باتت موضوعة على المحك: سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الاستقرار والتوازن في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فضلا عن المحافظة على هدف إرساء شرق أوسط كمناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. كما صرح بأن المعلومات الفرنسية تؤكد أن مسار البرامج ليس سلميا فقط، وأن فرنسا ستفعل كل ما في وسعها لمنع حكام طهران من امتلاك القنبلة النووية.

ويتوقع الخبراء في الخارجية الفرنسية أنه بسبب امتناع الممولين الأجانب عن الاستثمار في إيران، فإنها لن تصبح قادرة على زيادة صادراتها البترولية، بل ستضطر إلى تقليص حجمها. وكانت إيران قد أعلنت عن نيتها في رفع إنتاجها من البترول بمقدار مليون برميل يوميا حتى عام ٢٠١٠. لكن تنفيذ هذا القرار يحتاج إلى استثمارات تبلغ قيمتها ٥٥ مليار دولار، بينما الشركات الأجنبية غير مستعدة حاليا للاستثمار في المجالات البترولية في إيران.

وبحسب تقييم باريس لتداعيات قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ وضرورة تعزيزه بقرار أقوى، فإن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للنظام الإيراني قد تسببت في زعزعة الاستقرار في إيران. وبينما تبلغ عائدات النظام الإيراني من صادراته البترولية سنويا نحو ٥٠ مليارات الدولارات، فإن عائداته البترولية تنخفض بنسبة تقارب ما بين ١٠ و ١٢٪ في كل سنة. وبالتالي، فإن الصادرات الإيرانية من البترول قد تقلصت إلى النصف خلال أقل من خمس سنوات، وتصل إلى الصفر في عام ٢٠١٥.

### إيران في ساحة الانتخابات الفرنسية :

فرضت إشكالية الملف النووي الإيراني نفسها بقوة على برامج جميع مرشحي الرئاسة في فرنسا. وقد أعلن أقوى المرشحين رئيس الحزب الديجولي، نيكولا ساركوزي، أنه سيقاقل - إذا ما أصبح رئيسا - لعزل إيران عن الاسرة الدولية ولشنها عن طموحاتها النووية. كما أكد أنه سيعتاون بقوة مع واشنطن لتسليط مزيد من الضغوط الدولية على حكام طهران الذين يعتبرهم إرهابيين وداعمين لمنظمات إرهابية، من بينها حزب الله وكشفت ساركوزي عن ولائه وتضامنه العميق مع الدولة العبرية، مؤكدا أن البرنامج النووي الإيراني موجه لتدمير إسرائيل. ويرى المرشح الديجولي أنه - نجاح طهران في تخصيب اليورانيوم،

فإنها مسألة وقت لانتاج القنبلة النووية الإسلامية، مؤكدا ضرورة خلق جنين القنبلة الإيرانية وهي في الرحم وصرح ساركوزي بأنه سيهاجم الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تورطها في حرب أو غارات ضد إيران، مشيراً إلى كارثة العراق، ومحبطاً النوصيل إلى اتفاقيات غير المفاوضات والعقوبات الاقتصادية التي أنت أكلها مع النموذج الكوري

أما مرشحة حزب اليسار سيجولين روابال، فأعلنت أن خيار النظام الإيراني بتخصيب اليورانيوم هو تحد للقوانين الديمقراطية، وعلى النظام أن ينصاع إلى لغة المنطق وفي محاولة انتحائية بارعة لكسب أصوات يهود فرنسا واصدقاء إسرائيل من السياسيين، قدمت في القدس المحتلة - في أثناء جولتها للشرق الأوسط - دعماً صريحاً لإسرائيل بتأكيد ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووي، بل نهبت روابال أبعد من موقف الدولة العبرية ذاتها، حيث طالبت بعدم السماح لطهران حتى بحق الدخول في مجال البرامج النووية السلمية. واعتبرت أنه إذا تم تجاوز مرحلة تخصيب اليورانيوم، فستستحيل الحيلولة دون وصول إيران إلى القدرة النووية العسكرية.

#### حسابات عسكرية أم اقتصادية ؟

أصبح النفوذ الإيراني المتنامي بالشرق الأوسط موضع قلق أكثر من دولة أوروبية، فقد غدت إيران المستفيد الأول من الحرب على الإرهاب بالشرق الأوسط بعد استبدال أمريكا أعداء إيران السنة (في العراق) بأصدقائها الشيعة، وتستنزف الحرب على العراق وأفغانستان الولايات المتحدة وبريطانيا وأثبتت السنوات ضعف الحلف الغربي مع باكستان، بعدما باع عالمها النووي، عبد القدير خان، التقنية النووية إلى إيران وبدد حزب الله صورة التفوق العسكري الإسرائيلي وأسهم تزامن ميل إيران إلى استثمار عامل الزمن، وأخطأ أعدائها، في تحويل طهران إلى قوة يحسب لها حساب

وقد حددت الحسابات الفرنسية خيارات المواجهة وتحديات المرحلة، واستندت إلى دراسات معمقة وتفهم للتمايز الكبير بين الحالة العراقية وإيران، حيث أن إيران أنصارتاً موضعين في كل أقاليم العالم أن لبنان، الذي يفتي بتناقضات مرحلة ما بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، ينشط فيه حزب الله وحركة أمل كما أن سوريا - التي تحار واشنطن في طريقة احتواء نظامها أو إسقاطه - لا تزال قادرة على تحريك المياه الراكدة في لبنان أو في العراق بالتصاميم مع طهران الولايات المتحدة والأوروبيين لا يمانعون في أن تملك إيران الطاقة النووية، شرط أن تكون تحت المراقبة ومصفى متعدد الأطراف، حتى لا تختار إيران النموذج الكوري في مواجهة الغرب، حيث إنها لو امتلكت القنبلة، فسوف تتخبر المعاملة والمعطيات

وتدرك باريس أن الولايات المتحدة ستواجه مشاكل كبيرة قبل

أن تحصل على إجماع يمكنها من اتخاذ إجراءات مشددة ضد بني الإيرانيون أمالاً عريضة على الصين وروسيا - اللتين تتمتعان بحق النقض في مجلس الأمن الدولي - بسبب اتفاقيات تصدير النفط والغاز الموقعة مع البلدين بقيمة تقرب من ١٠ مليار دولار لكل دولة، غير الاتفاقيات العسكرية والصفقات الكبرى التي عززت بها طهران من قدراتها الدفاعية

روسيا هي الشريك الأول في البرنامج النووي الإيراني، لذلك يعتقد الفرنسيون أنها قد تتردد قبل الذهاب بعيداً بالضغط على إيران وتفتيت الفرصة للاستثمار بالكعكة الإيرانية لكن روسيا لا تستطيع أن تؤيد إيران دائماً، خصوصاً إذا ما رفضت الأخيرة بشكل نهائي اقتراح روسيا بتخصيب اليورانيوم في أراضيها، كحل وسط حظي بموافقة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عليه.

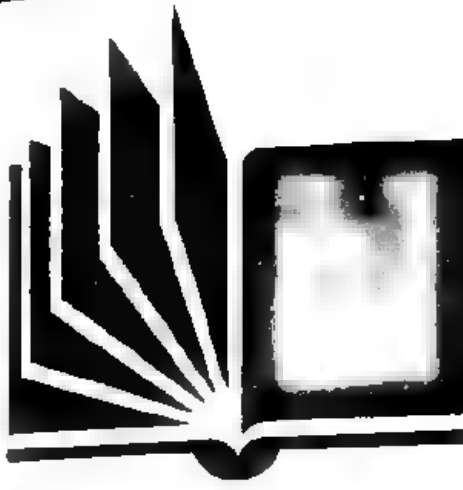
ولذلك، بدأت روسيا تتجه نحو انتقاد طهران، وأصبحت تعلن أن موقفها تجاه البرنامج النووي لإيران مقارب جداً لموقف الأوروبيين والولايات المتحدة، مع التشديد على أن القضية النووية الإيرانية ينبغي حلها من دون خطوات خاطئة ومفاجئة، خصوصاً بعد أن حاولت باريس توفير بدائل اقتصادية أوروبية وأمريكية للسوق الإيرانية في حالة تدهور وانفجار الوضع، وهذا ما يفسر تلميحات الروس بوقف امداد المفاعلات النووية الإيرانية بوقودها ومستلزماتها بحجة تاخر أقساط طهران المالية لها

وتصر الترويكا الأوروبية، (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) التي كانت تفاوض إيران، على وضع الملف في الطريق المؤدية إلى مجلس الأمن، وعليها إقناع الأعضاء الآخرين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموافقة على الإحالة، وهو أمر لن يتحقق بسهولة في ضوء معارضة "أولية" تبديها الصين وروسيا ومصر وسوريا وفنزويلا ودول أخرى

لكن هل الحسابات الإيرانية لعواقب سياساتها دقيقة؟ لقد صرح وزير خارجية فرنسا الأسبق هوبير فيدريين بأن الحرب العالمية ضد صدام عام ٩٠ لم تكن لتحرير الكويت ولكن لحماية إسرائيل من التهديد العراقي لها، وهو ما يفسر حرص قوات التحالف على تدمير الجيش العراقي والبنية التحتية للبلاد واليوم، تمثل إيران تهديداً كبيراً لإسرائيل، لأنها تملك جيشاً منظماً وأسلحة متنوعة ومكانة مهمة في السوق الدولية للنفط كل ذلك من شأنه أن يمهد لعملية عسكرية ستدخل المنطقة والعالم واقعاً جديداً يختلف كثيراً عما هو عليه في العراق وأفغانستان

ولكن فرنسا تصغر وتضرب بريطانيا وواشنطن من خطورة التدخلات العسكرية فليست إيران كالعراق الذي أكلت سنوات الحصار الأمريكي الثلاث عشرة من قوته، حتى بدأ غزوه بمشابهة تدريبات ومناورات بالفخيرة الحية

# مكتبة السياسة الدولية مؤلفات عربية



## عولة القهر.. الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

د. جلال أمين

القاهرة، دار الشروق، الطبعة  
الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦

يتعارض مع الأهداف والمصالح الأمريكية كان يوصف بأنه شيوعي، وكل شيوعي كافر، وأي دعوة فيها سعة من سمات الدعوة إلى بعض العدالة في توزيع الدخل هي اشتراكية، وكل اشتراكية ماركسية، والماركسية ببساطة تمثل دعوة للكفر. ومع انتهاء المنافسة الأيديولوجية والمصلحية بين الكتلتين الشرقية والغربية بسقوط الاتحاد السوفيتي من خريطة السياسة الدولية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، تغير الأمر تماما وتحول الاتحاد السوفيتي إلى صديق الياف لواشنطن، ودخل العالم عصرا جديدا لم يتغير فيه في الحقيقة مصدر الخطر الأساسي على مصالح الولايات المتحدة، فهو لا يزال يتمثل في نهضة شعوب العالم الثالث واستثمارها بخيراتها وانفرادها بتقرير مصيرها. ولكن شعار مكافحة الشيوعية لم يعد الآن ملائما للمرة من وجهة النظر الأمريكية، فقد انتهت صلاحيتها بسقوط العالم الشيوعي بأسره وانحجار الأيديولوجية الماركسية اندحارا تاما وأصبح من الواجب صك شعار جديد. وفي هذا الإطار، دارت العديد من المناقشات داخل دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت نفسه الذي برزت فيه مقولات من قبيل نهاية التاريخ لغرافيس فوكوياما، وصراع الحضارات لعالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنجتون والتي احتل فيها الصراع بين الغرب والإسلام مكانا خاصا. على أن الشعار الذي حظي بأكبر قدر من الترويج والإحراج هو شعار مكافحة الإرهاب، وعلى الأخص الإرهاب الأصولي، وبالأذات الإرهاب الأصولي الإسلامي. وصار من الواضح بمكان أن الولايات المتحدة قد استبدلت شعار مكافحة الشيوعية بشعار آخر جديد عقب انهيار الكتلة الشرقية، تمثل في مكافحة الإرهاب الإسلامي أو الخطر الأصولي الإسلامي. ويلاحظ أيضا أن عملية من التمييز والخلط بين الظواهر المختلفة تحدث هنا أيضا فيما يتعلق بالإسلام، كما حدث من قبل فيما يتعلق بالشيوعية فالآن، يوصف كل شيء يتعلق بالدين الإسلامي بالإرهاب كما كان يوصف من قبل كل شيء يتعلق بالعدالة الاجتماعية بالشيوعية أثناء فترة الحرب الباردة. ولقد كان انهيار الكتلة الشرقية بمثابة انتصار

بشعة للقهر المادي والنفسي، كما يظهر في الحركات الاستعمارية، على سبيل المثال. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن يكون للعولة انتصار وخصوم، فانتصار العولة هم ببساطة المنتفعون منها، وخصومها هم من تقع عليهم أعباؤها. ويلاحظ أن الرواج المفاجيء الذي أصاب لفظ العولة بل وصك هذا اللفظ أصلا كانت وراءها محاولة من جانب المنتفعين من ارتفاع معدل العولة خلال السنوات العشرين الأخيرة لإقناع الناس حول العالم ولأسيما شعوب العالم الثالث بأن هذه العولة تحمل منافع للجميع لا يمكن تحقيقها بدون العولة، أو على الأقل إقناعهم بأن العولة هي مصير حتمي لا فرار منه ومن ثم لا جدوى من مقاومتها.

وينقسم الكتاب إلى قسمين أساسيين، يرصد القسم الأول منه شكل ونمط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والمسلمين قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فخلال الأعوام الأربعين من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمنافسة بينهما على كسب مناطق جديدة للنفوذ في بلاد العالم الثالث، كان الإعلام والدعاية والتأثير في الرأي العام من أهم وسائل هذه الحرب، وكان لابد لكل من القوتين العظميين أن تختار محورا تدور حوله الدعاية. ومن هنا، ابتكرت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الدفاع عن العالم الحر والديمقراطية السياسية محورا لدعايتها السياسية في العالم، في حين اتخذ الاتحاد السوفيتي محورا مغايرا للدعاية والتأثير في اتجاهات الرأي العام العالمي، تمثل في العدالة الاجتماعية والانتصار للمعهورين في الأرض ولقد كان سلاح الدين واحدا من أبرز الأدوات التي اكتشفتها الولايات المتحدة فعاليتها الشديدة للتأثير في الرأي العام في البلاد العربية والإسلامية، مستفيدة في هذا الإطار من موقف الماركسية من الدين باعتباره أفيون الشعوب -وفقا لقولة المفكر الألماني الشهير كارل ماركس- ففي أي مجتمع متدين، يكفي أن تنعت كتابا أو حركة سياسية بالكفر حتى تنفر الناس منها وقد استحدثت الولايات المتحدة هذا السلاح نشاط منقطع النظير، فكل عمل وطني

انطلاقا من مدى محورية أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في التأثير على تغير شكل ونمط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والعالمين العربي والإسلامي من جانب آخر، يتلى هذا الكتاب في طبعته الثانية بفرض بيان كل من طبيعة التغير الذي لحق بهذه العلاقة إبان أحداث سبتمبر وأهم الآثار والتداعيات التي رتبها هذا التغير على العالمين العربي والإسلامي، تأسيسا على فرضية رئيسية انطلق منها المؤلف في التحليل، مؤداه أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي عقب أحداث سبتمبر يمثل نمطا من أنماط العولة يمكن نعتة بعولة القهر، والتي انعكست بشكل سلبي على العالمين العربي والإسلامي.

نتي مقدمة الكتاب بفرض توضيح المقصود بعولة القهر قديما وحديثا، حيث يوضح المؤلف أن العولة يقصد بها تضاول المسافات الفاصلة بين الأمم والشعوب، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات أو انتقال العمالة ورأس المال، وكذلك انتقال الأفكار وأنماط السلوك والقيم وبهذا المعنى، تبدو العولة ظاهرة قديمة للغاية وبالتالي، فإن فهم العولة على هذا النحو سوف يوضح أن للعولة منافع واضرارا في آن واحد فتقتصر المسافات بين الناس وزيادة درجة التفاعل بينهم لابد أن يكون لهما منافع مادية تظهر على الأقل في تسهيل الحصول على السلع والخدمات وزيادة تنوعها، ومنافع معنوية أو روحية تنجسد في زيادة المعارف وإمكانيات التقارب والتفاهم بين الناس ولكن من الممكن أن ينطوي هذا التقصير في المسافات على مظاهر



رائع للاقتصاد الغربي بوجه عام والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص، لذلك لم يكن غريباً أن يجري التعبير عن هذا الانتصار وإطلاق صيحات الفرح والتنهيل في شكل تعبيرات أيديولوجية بالأساس، حيث لم يكن مصدر الفرح الأمريكي اقتصادياً ولكن كان أيديولوجياً متجسداً في انتصار المبادئ الليبرالية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترويجها طوال فترة الحرب الباردة باعتبارها البديل الأفضل عن الشيوعية. وفي ظل هذا المناخ من الفرح والتنهيل لانتصار المعسكر الرأسمالي، كان ابتداء تعبيرات جديدة لوصف المرحلة الجديدة التي دخلها العالم أمراً مفيداً للغاية، فعلى الرغم من المبالغة التي حملتها مقولة فوكوياما حول نهاية التاريخ، إلا أن هذه المقولة كانت تصف جانباً صغيراً من جوانب هذه المرحلة التاريخية ولا تصف جوهرها كما أن مقولة صراع الحضارات لهننتجتون كانت مفيدة في الإيحاء بأن الرأسمالية هي النظام الأبقي وأن الحضارة التي تمثلها هي أفضل الحضارات على الإطلاق. كذلك كان تعبير العولمة Globalization - إذا قورن بتعبيرى نهاية التاريخ وصراع الحضارات - ذا مزايا لا يستهان بها باعتباره يوضح جوهر المرحلة الجديدة التي دخلها العالم بعد سقوط الكتلة الشرقية من خلال تقارب وسقوط الحواجز وسهولة انتقال السلع والخدمات وروسي الأموال والأفكار بدرجة لم يعهدها التاريخ من قبل. كما أن من الممكن للجميع الاعتراف بهذه الحقيقة، حتى ولو اختلفوا فيما بينهم حول ما إذا كانت هذه هي نهاية التاريخ أم لم تكن أو كونها بصراع بين الحضارات أو بحوار وتعايش سلمي فيما بينها في جميع الأحوال، لا خلاف على أن ما يحدث هو عولمة. ولكن الكلمة يمكن أيضاً أن تحقق نفس الغرض الذي يحققه التعبيران الآخران (نهاية التاريخ وصراع الحضارات) وإن كانت على نحو أكثر خفياً. ومن ثم، فإن كلمة العولمة وإن كانت لا توحي إيحاً مباشراً بالفضلية النظام الرأسمالي، فإنه من الممكن - إذا استخدمت استخداماً جيداً - أن تحقق الغرض نفسه وتوحي الإيحاء نفسه. وقد لعبت وسائل الإعلام الأمريكية دوراً بارزاً في الترويج للأفكار الحديثة التي ظهرت عقب ترويع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش السياسة الدولية إبان سقوط المعسكر الشرقي. وقد عملت وسائل الإعلام الأمريكية على البحث عن مجموعة من الكتاب والمحللين الذين يتمتعون بالفخمة على الترويج للأفكار الحديثة المطلوب تسويقها في هذه المرحلة وقد عثرت وسائل الإعلام الأمريكية على كثر ممن تمثل في السيد توماس فريدمان، صاحب كتاب السمارة ليكساس وشجرة الزيتون، معارلة لهم العولمة الصادر في عام ١٩٩٩، والذي ترجم لاحقاً إلى

العربية واكتسب شهرة واسعة في العالم العربي. ويلاحظ أن توماس فريدمان قد لعب دوراً بارزاً في الترويج لفكرة العولمة والعديد من الأفكار ذات الصلة العضوية بها، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها مع جعل الكثيرين يصفونه بأنه المتحدث الرسمي باسم العولمة.

أما القسم الثاني من الكتاب، فيحاول الوقوف على أهم الآثار والنتائج التي لحقت بالعالمين العربي والإسلامي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

فقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة مشاعر مختلفة لدى شعوب العالمين العربي والإسلامي، تراوحت بين الحزن والخوف، تخللتها لحظات من الميل إلى السخرية والضحك الذي يشبه البكاء، فمشاعر الحزن كانت على رجال ونساء وأطفال من مختلف الأعمار والأشكال والألوان، قدر لهم أنهم يتقربون إلى أكثر من ستين دولة. كما أن هناك أيضاً الخوف من تلك الدولة المرعبة التي هاجت وماجت، وتركت العنان لغضبها وثورتها فراحات تلعن وتهدد الجميع. أما دواعي السخرية والضحك التي أثارتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكانت بدورها متعددة، منها - على سبيل المثال - مشهد رئيس أكبر دولة في العالم وهو يتصرف ويتكلم وكأنه أصغر رئيس من رؤساء دول العالم الثالث ثم يجري تهريبه هو وفاتيه ديك تشيني إلى مكان مجهول، خوفاً من أن يصيبهما ما أصاب غيرهما، وهو أمر كنا نعتبره مقهوماً في حالة رئيس دولة مثل كوبا أو جواتيمالا أو ليبيا، ولكن أن يخطف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في مكان ما داخل بلد خروفاً من أن يصاب بأذى من شخص يعتقد أنه أجنبي، فهذا هو ما لم تتصوره من قبل. ومن دواعي السخرية أيضاً أن تتسرع دولة كالولايات المتحدة إلى إعلان الحرب قبل أن يتحدد بالضبط من هذا الذي سوف تحاربه.

من نافذة القول إن التاريخ لا يمكن أن يكرر نفسه، ومع ذلك فمن الممكن أن يجد المرء في التاريخ حادثة شبيهة من عدة نواح بما يجري اليوم بما يمكن من استخلاص العبر ويزيد من فهمنا لما يحدث بل، وقد يجعلنا ذلك أقدر على التنبؤ بالمستقبل إلى حد ما. ومن هنا، يمكن إيمان النظر لما حدث لبريطانيا في عام ١٩٥٦ ونقارنه بما حدث للولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. ففي يوليو ١٩٥٦، استبطلت بريطانيا يوماً لتجد جمال عبد الناصر قد قام بتأميم شركة قناة السويس وقد كانت الحضارة الاقتصادية البريطانية كبيرة نتيجة لقرار التأميم ولكن كانت الإهانة بالنسبة لبريطانيا أعظم، إذ كيف يجوز رئيس دولة صغيرة من دول العالم الثالث، ظلت تحت الاحتلال البريطاني لمدة ثلاث أرباع القرن، على تحدى قوة عظمى، ولم

يكن قد مضى على مغادرة آخر جندي بريطاني لها أكثر من أسابيع قليلة وهو ما أغضب رئيس وزراء بريطانيا آنذاك السيد/ أنتوني إيدن غضباً شديداً. ويمكن في هذا الإطار ملاحظة أوجه الشبه بين الغضب الذي عبر عنه أنتوني إيدن عقب قرار القاهرة بتأميم بقناة السويس، والغضب الذي عبر عنه جورج بوش عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١: نفس العصبية وعدم القدرة على التصديق، والشعور الشديد بالإهانة أكبر من أي شعور بالحزن الشديد على الخسارة البشرية أو المادية، ونفس التصميم على الانتقام القوي، ونفس التعينة للعالم المتحضر كله، ونفس الإثارة للفرجة العنصرية والتعالي والحديث عن التحضر والتخلف.

وقد بدت حملة الإسائة والإهانة التي تعرض لها العرب والمسلمون خارج بلادهم أكثر سوءاً مما كانت تبدو لأول وهلة، فالمتابع لهذه الحملة سوف يهوله أولاً مدى الانتساع الجغرافي للحملة، إذ تمتد أمريكا غرباً إلى الصين شرقاً، مروراً بأوروبا الغربية والشرقية ناهيك بالطبع عن إسرائيل، وهي لا تقتصر على وسائل الإعلام، بل تشمل أيضاً تصريحات السياسيين بداية من البيت الأبيض الأمريكي، مروراً برئيس الوزراء البريطاني، ونهاية بالرئيس الصيني. أما وسائل الإعلام المشتركة في هذه الحملة، فإنها تشمل كل شيء ليس فقط التلفزيون والإذاعة والصحف والكتب، بل تشمل أيضاً جائزة نوبل للآداب، إذ تفاجأ ويفاجأ الكاتب البريطاني نيبول هو نفسه بحصوله على جائزة نوبل للآداب، وهو الذي اشتهر بسلطة اللسان ودأبه على إهانة المسلمين. ولكن أكثر الأشياء سوءاً في هذه الحملة ضد العرب والمسلمين هو ما تتسم به من عنصرية، فهناك الاتهام الجاهز الذي يوجه للعرب والمسلمين من قبل أن يبدأ أي تحقيق، تلك أن المجرم بطبعه لا يحتاج إلى توجيه الاتهام إليه قبل أي تحقيق، فالجزم ثابت في شهادة الميلاد أي حتى قبل أن يبلغ المجرم سن التمييز، فهو ثابت بمجرد أن يكون اسمك أحمد أو محمود أو مصطفى وليست هناك حاجة إلى دليل آخر. ويبرز المؤلف في هذا السياق تساؤلاً منطقياً للغاية يدور حول محاولة التوصل إلى السبب الحقيقي الذي جعل الإرهاب لصيق الصلة بالإسلام إلى هذا الحد، بل قد تصل هذه الصلة في بعض الأحيان - من وجهة نظر الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية - إلى حد التطابق. ويورد المؤلف تفسيرين لمحاولة الإجابة على التساؤل المذكور، فالتفسير الأول يعتبر العرب والمسلمين بمثابة المنبع الأساسي للحركات الإرهابية التي ترتكب الأعمال الإرهابية بطول المعمورة وعرضها، انطلاقاً من أن أسلوب وطريقة التشبث في المجتمعات الإرهابية والإسلامية يفنيان قيم العنف ويحضنان على نبذ



## انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠٠٥-٢٠٠٦

أشرف سعد العيسوي

الشارقة، مركز الخليج

للدراستات، ٢٠٠٧

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة لتمثل نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، لدرجة دفعت المذبح الأمريكي "بول كيندي" إلى القول إن القرن الحادي والعشرين بدأ مع تلك الأحداث، فقد أصابت العالم بحالة من الارتباك والدهشة والترقب، حين شاهد صورا حية للكارثة الأمريكية. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، استنفرت الدول الكبرى جيوشها ووضعت أجهزتها الأمنية في حالة تأهب قصوى لمواجهة حرب لم تألفها من قبل، وتسارعت دول العالم في إبدائها للأحداث، والتعبير عن تضامنها مع الولايات المتحدة.

ورغم أن أحداث سبتمبر كان لها تأثيراتها على مختلف أقاليم دول العالم، فإن إقليم الخليج، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، كان الأكثر تأثرا بتداعياتها، فقد وضعت الأحداث دول مجلس التعاون أمام وقائع جديدة وحقائق مؤلمة، وخلقت ما يمكن تسميته بمأزق الأمن الشامل، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وكانت نتيجة ذلك أن بدأت هذه الدول تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها الأمنية، لتتكون أكثر تركيزا على قضايا الأمن الداخلي/ الوطني في إطار تعاطيها مع الحملة الدولية ضد الإرهاب العالمي. وهي المجالات التي كانت توضع في مراتب نائية على الأمن الدفاعي الإقليمي، بعد حرب الخليج الثانية، وبدأت تأخذ بالمفهوم الشامل للأمن وتركز على قضايا الإصلاح السياسي وتطوير الخطاب الديني وإصلاح النظام التعليمي.

ويتألف الكتاب من خمسة فصول، في الفصل الأول تناول الكاتب مفهوم الأمن القومي بصفة عامة، والتطورات التي لحقت به بعد أحداث

مشروع الخطاب الأمريكي بشأن الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالمين العربي والإسلامي ينطوي على كثير من المغالطات. فعندما يطالبنا الغرب باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وباسم الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، ويدعوى انتهاء عصر الأيديولوجية، أو تحت شعار عام هو العولة بأن نتخلى عن التمسك بالهوية القومية أو الدينية، على أساس أن التمسك بالهوية هو موقف رجعي لا يتماشى مع روح العصر - فإن ذلك يحمل قدرا كبيرا من المغالطة والتناقض، وذلك لأن كل أمر من هذه الأمور يتمسك الغرب فيه بهويته، فهو يفسر الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يناسبه، ويدعو إلى الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، لأنها تناسبه، بل ولا يطبقها إلا إذا حققت مصالحه، ويتخلى عنها عندما تتعارض مع هذه المصالح. ورفع هذه الشعارات كلها بما فيها شعار العولة ذات يمثل موقفا أيديولوجيا يعكس مصالح ذاتية في ظروف تاريخية معينة، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بالدعوة إلى ترك التعصب لصالح موقف منفتح على العالم ومتسامح مع الجميع، بل لا يزيد على أن يكون دعوة للتخلي من هوية لصالح هوية أخرى. أما الملاحظة الرابعة والأخيرة، فتدور حول ما الذي يمكن أن يكون عليه مصير العرب في عصر ما بعد عولة القهر، أي في ظل عولة لا تحكمها الاعتبارات الاقتصادية مثلما نرى في عولة اليوم؟ لا شك في أن مصير العرب حينئذ سوف يكون أفضل من حالهم اليوم، فإذا كان حال العرب في عصر العولة الذي نعيشه اليوم هو أشبه بحال اليتيم على مائدة اللثام، فإن ذلك يرجع لسبب بسيط يتلخص في أن ترتيب العرب في الجداول الاقتصادية التي تعدها الأمم المتحدة متأخر إلى حد بعيد، والمفترض أو -على الأقل- المأمول أن هذه الجداول الاقتصادية لن تكون هي المؤشرات المعتمدة في عصر ما بعد عولة القهر، بل الأرجح أن تكون هناك معايير أخرى قد لا يكون من السهل التعبير عنها تعبيراً رقمياً وفي مثل هذا العالم، من الممكن أن يكون مصير العرب أفضل بكثير من حال الأيتام على مائدة اللثام، ولكن النطاع إلى مثل هذا المستقبل يحدد هو نفسه المسئولية الرئيسية التي تقع على عاتق المثقفين العرب اليوم، وهي ألا يقوموا بعمل يتضمن خيانة لثقافتهم القومية أو الدينية أو لقيمهم الأخلاقية والجمالية، إذ إن هذه الخيانة قد تؤدي إلى خطر فادح يتمثل في أنه عندما يتحقق هذا العالم الذي نطمح به، فلن يكون قد بقي للعرب ثقافة أو دين أو قيم أخلاقية أو جمالية يمكن لهم بها أن يشاركوا سائر الأمم في بناء مستقبل أفضل.

سامي عبدالرؤف

أمر عدم قوله. أما التفسير الثاني في تفسير نهضة النصرانية الحالية ضد العرب والمسلمين، فيشير إلى أن هذا الأمر نابع من حالة من العداء القديم بين المسيحية والإسلام، باعتبار أن تفاعلات الحادث الآن بين العرب والغرب تمثل مستادا لهذا العداء القديم وقد لاقى هذا التفسير دعما كبيرا عقب خروج عبارة الحرب العالمية على لسان الرئيس الأمريكي بوش الابن من معرض توصيفه للحرب على الإرهاب، غير أن نؤكد لا يميل إلى مساندة وتأييد التفسيرين الثاني، انطلاقا من أن حالة العداء القديم بين المسيحية والإسلام لم يكن من الممكن أن تولد مثل هذه الحملة النصرانية التي يتعرض لها العرب والمسلمون إبان ٢٠٠١، لولا استغلال سرليل لحالة العداء المذكورة.

وفي خاتمة الكتاب، أورد المؤلف حفنة من ملاحظات، التي توضع مستقبل العالمين العربي والإسلامي في ظل عصر العولة الذي يطلق عليه نؤكد عصر عولة القهر كما يلي:

الملاحظة الأولى: إنه كان يجب على العرب والمسلمين أن يروا الحقيقة الكامنة وراء العديد من الشعارات التي رفعت في التسعينيات من القرن العشرين عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي دارت بالأساس حول مقولات من قبيل نهاية عصر الأيديولوجيات ونهاية التاريخ وصلاحيات الليبرالية الاقتصادية لكل زمان ومكان. ولا نخدع بظواهر الأمر، بل يجب أن نرى حقيقة هذه الشعارات، ولانسيما القول إن تيار العولة لابد أن يكتسح أمامه ليس فقط أي قيود على حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال، بل وأي نزعات وطنية تستند إلى التمسك بالهوية والثقافة القومية. أما الملاحظة الثانية، فيبدي المؤلف من خلالها ثلاثة تحفظات أساسية على القول بأننا نعيش الآن في عصر انتهت فيه الأيديولوجيات، التحفظ الأول هو أن بداية هذا الانحسار للموقف الأيديولوجي أقدم بكثير مما قد نظن، فهو لا يبدأ منذ سقوط الاشتراكية ولا مع سقوط النازية والفاشية، بل منذ ظهور نظام السوق قبل ثلاثة أو أربعة قرون، حيث بدأ انحسار الموقف العقائدي والتعصب من الالتزام الاجتماعي والأخلاقي منذ بداية تحول القيم، واحدة بعد الأخرى، إلى سلع من في تلك الإنسان نفسه. أما التحفظ الثاني، فيعبر عن أنه فضلا عن أن هذا الانحسار قسيمي، فإنه لا شيء يدعو بالضرورة إلى كل هذا الابتهاج والاحتفال، فالتعصب الأيديولوجي هو مجرد تعبير آخر عن التحرر من الالتزام الأخلاقي. أما التحفظ الثالث والأخير الوارد على القول بانتهاء عصر الأيديولوجيات، فيتلخص في الاعتراف بأن هناك بالفعل انحسارا للموقف الأيديولوجي ولكنه انحسار فديم لا يعني الإقرار بأنه باق معنا إلى الأبد. الملاحظة الثالثة إن

كثيرة ومعقدة داخل جماعاته ففي معسكر السلفيين المتشددين، تحول البعض إلى الوساطة والاعتدال والانفتاح على أفكار أخرى والتحرر اجتماعياً، تعايشاً مع التغيير في المواقف والسياسات الرسمية لحكومات دول المجلس واستجابة لدعوات الإصلاح ومبادرات المصالحة التي أطلقتها.

وبالنسبة للإصلاحيين الإسلاميين، فقد زادوا من وتيرة الاعتدال إلى حد الإعلان مجاهرة عن نيل العنف والمواجهات المسلحة، والإقدام على تقارب مدروس مع الليبراليين والتيارات الأخرى. النظام التعليمي: لم يعد التعليم قضية ذات علاقة بالتنمية فحسب، بل أصبح أيضاً يشكل هاجساً أمنياً، فتأخذ تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو ربط التعليم بقضايا الأمن، ولهذا اتجهت معظم دول المجلس إلى إدخال إصلاحات في نظامها التعليمي.

الإصلاح السياسي: قامت دول المجلس بوضع خطط للإصلاح السياسي، إدراكاً منها بأن ذلك بات ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار من ناحية، وخمسة وقائية لمنع التدخل الأمريكي في شئوننا لفرض أنماط معينة من الإصلاح من ناحية أخرى، بل إن هناك من صار يربط بين الأمن والاستقرار في هذه الدول وبين الشكل النهائي للانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي سنتنتجه في المستقبل المنظور.

سامح راشد

## أزمة المشروع الوطني ال فلسطيني من "فتح" إلى "حماس"

عبد الإله بلقزيز

بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، الطبعة الأولى،

سبتمبر ٢٠٠٦

- يتناول هذا الكتاب أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الراهنة منذ فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وذلك من خلال ثلاثة أقسام تضم سبعة فصول.

سياسية معينة، خاصة بالنسبة لتشكيل حكومات عصرية، وتشجيع تحولات سياسية من أجل احتواء الخطر الذي تمثلته المؤسسات الدينية والتعليمية في تلك الدول. واقتصادياً، بدأت العديد من الأصوات داخل الولايات المتحدة تطالب بوضع حد للاعتماد على نفط الخليج وتحرير السياسة الأمريكية وخياراتها من القيود التي تفرضها هذه الحاجة، وبدأت بممارسة حرب نفسية عبر ترديد مقولات مثل، تراجع أهمية النفط الخليجي لصالح مناطق أخرى جديدة واعدة.

كما أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المخاوف على الاستثمارات الخليجية في الخارج من أن تتدنى الإدارة الأمريكية إلى تجميد هذه الأموال بزعم علاقتها بتمويل الإرهاب، حسب التعريف الأمريكي لمهوم الإرهاب.

ويختتم الكاتب الفصل الخامس بالتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر، وكيف كان لهذه التغيرات تأثيراتها الواضحة على الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون.

ثم يخلص في نهاية الكتاب إلى أن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول المجلس ستظل قائمة وستتفاعل خلال السنوات المقبلة، ويستشهد على ذلك بصفحة موانئ دبي التي تم إفشالها في بداية عام ٢٠٠٦ بعد أن أثار اللوبي اليهودي في وسائل الإعلام والكونجرس الأمريكي المخاوف من إسناد إدارة الموانئ لشركة إماراتية، بزعم أن دبي كانت المركز الرئيسي للترتيبات المالية لهجمات ١١ سبتمبر بسبب القوانين المتساهلة في تقديم غطاء لعمليات التمويل المالية للجماعة التي نفذت الهجمات، وأن هناك إمكانية لاختراق تنظيم القاعدة للموانئ الأمريكية في ظل إدارة شركة موانئ دبي.

كما أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتداعياتها وإفرازاتها المختلفة في تشكيل رؤية أمنية جديدة لدول مجلس التعاون، فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة أولوياتها، بعد أن سلطت الأحداث الضوء على تحديات البيئة الداخلية التي تمثل تهديداً لأمنها، والمتعلقة بالأساس في خطر التطرف والعنف الذي تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية وتعيد النظر في مكوناتها، بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية بين هذه المنظومة والفكر والتطرف وتفسير الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تركز علوم التقنية والعصر على حساب العلوم الدينية.

وبهذا، أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قضايا مهمة اعتبرت في صلب سياسات الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، في مقدمتها

• النشاط الديني والدعوى، الذي شهد تغيرات

الحادي عشر من سبتمبر، والتعريف بمفهوم الأمر الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي والأسس التي يرتكز عليها، ثم يستعرض تطور الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مروراً بالهجوم العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ وبهاية بلحادث الحادي عشر من سبتمبر، ليخلص إلى أن مفهوم أمن الخليج يعتبر من المعايير القابلة للتغير والتطور، ويأثر بدرجة واضحة بأي متغيرات إقليمية أو دولية جديدة، سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به، ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد الأطراف المعنية به، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست، هناك العراق وإيران، القوات الإقليميتين في النظام الإقليمي الخليجي، والولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الأخرى كروسيا واليابان والصين ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى والمصالح، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كانت حساب الأطراف الأخرى كل هذا أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية في أولوياتها الداخلية والخارجية.

وفي الفصل الثاني انتقل الكتاب إلى علاقة دول المجلس بلحادث الحادي عشر من سبتمبر، نتيجة لما أثير عن علاقتها بالأحداث، تنفيذاً وتمويل، أو لعلاقة بعض دول المجلس (السعودية والإمارات) بحركة طالبان، ثم تعرضها -خاصة السعودية- لحملة في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية في محاولة لإيجاد صلة بين هذه الدول والإرهاب العالمي، وأخيراً اتهام الثقافة الخليجية بشتر للتطرف وترويج الإرهابيين في العالم.

في الفصل الثالث، فقد تناول تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على تشكيل رؤية دول البحر الأمنية، سواء بالنسبة لمخاطر البيئة الأتية بعد تحليل تأثير الأحداث على العلاقة مع كل من العراق وإيران وإسرائيل، والقضايا الأمنية التي تثيرها العلاقات مع هذه الدول وموقف دول المجلس منها، أو بالنسبة للبيئة الدولية وتحديد تأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة والمنحدرات التي طرأت عليها وتأثير ذلك على القضايا الأمنية والدفاعية بين الجانبين، أو بالنسبة للبيئة الداخلية التي صارت محل التركيز الرئيسي في الرؤية الأمنية لهذه الدول.

في الفصل الرابع، رصد الكاتب تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول المجلس مفهومه الشامل فأمناً، أسهمت الأحداث في تنامي الاتجاهات المتطرفة داخل بعض دول المجلس كرد فعل للحملة الأمريكية ضد إيرانستان وإعلامياً، تعرضت لحملة إعلامية في الولايات المتحدة والعميد من الدول الغربية، تحاول تصويرها باعتبارها مصدر التطرف وترويج الإرهاب في العالم وسياسياً، استغلت الولايات المتحدة الأحداث لممارسة ضغوطها على دول المجلس لقبول إصلاحات

## الانتخابات نفسها.

وبالنسبة لأسباب هزيمة فتح في الانتخابات فتتمثل في ثلاثة أسباب هي

١- إخفاق السلطة في جوابها على المسألة الوطنية.

فإذ اتى اتفاق أوسلو بعد شعب فلسطين بالإستقلال الوطني وفيام الدولة بعد مرحلة انتقالية خمس سنوات- يهدف فيها الحكم الذاتي لذلك، فقد أتت نتائج المفاوضات في صيف ٢٠٠٠ تقطع باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني عن طريق التفاوض والتسوية الذين زعمت سلطة الحكم الذاتي أنها سبيل شعب فلسطين الأوحى إلى نيل مطالبه الوطنية.

٢- إخفاق السلطة في جوابها على المسألة الاجتماعية وضغوطها وانشغالها عن حياة الناس، حيث الميزان من الفقر والجورمان والتهميش على عكس ما وعدت به أوسلو من رخاء ورفاهية.

٣- الأهم من ذلك هو إخفاق السلطة في بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الأدنى من المصداقية السياسية والوطنية، حيث اجتاحت تجربة السلطة ظواهر الفساد والإفساد، محاولة الحياة العامة إلى جحيم لا يطاق وكسرت المحسوبية والاستزلام قانونا حاكما للعلاقة بين السلطة والمواطنين وأحدثت شرخا عميقا في نسق القيم.

- أما عن أسباب فوز حماس في الانتخابات نفسها -انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦- فيوضحها الكاتب في الأتي:

١- التزام حماس المستمر موقع المقاومة وعدم الحيدة عنه في الظروف التي استضعفت فيها أو التي تمرضت فيها بناها القتالية والبشرية للتدمير من قوى العدو.

٢- التزام حماس بدور اجتماعي فعال في محيط الجمهور الشعبي بجانب دور المقاومة، وهو دور أوجد مؤسساتها الخيرية والتضامنية التي أولكت لها مهمات العناية بأوضاع الفقراء والمحرومين وأسر الشهداء والأسرى والمعتقلين والجرحى والعناية بأمر التعليم الديني وعلاج المحتاجين.

٣- نجاح حماس في مخاطبة الشعور الوطني وشعور الحق الطيفي لدى الشعب، حيث إنها نجحت في إنتاج خطاب دعوى تعبوي استنهاضي للقوى الشعبية في وجه الاحتلال بعيد التأثير والتجيش.

٤- ثم أخيرا نجاح حماس في تقديم صورة نموجية للقوى السياسية الحاملة لمشروع المقاومة والخير والإحسان والنقد المبدئي، وذلك نتيجة كونها وجدت نفسها موضوعا عام ١٩٩٤ في موقع المعارضة السياسية للسلطة التي خرجت من رحم اتفاق أوسلو

- يبحث القسم الأول من الكتاب في مراجعات سياسية لتجربة لعمل الوطني الفلسطيني. وفي هذا الإطار، يتناول نقدا لأخطاء الثورة الفلسطينية، حيث يرجع أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى نوعين من العوامل هما: العوامل الموضوعية، والعوامل الذاتية.

## أولا- العوامل الموضوعية :

- تتمثل في نشأة الثورة الفلسطينية وتوسع أطرها ومؤسساتها في دول الجوار العربي - الفلسطيني وقد أدى هذا بدوره إلى فقدان هذه الثورة لاستقلالية قرارها الوطني الفلسطيني، حيث اختلاف برنامج التحرير للثورة الفلسطينية عن برامج الدول العربية التي نشأت فيها، مما أدى بدوره إلى تعطيل البرنامج الوطني للثورة الفلسطينية.

فوجود الثورة الفلسطينية في دول الجوار العربي أدى إلى ارتكابها عددا من الأخطاء، أثرت سلبيا في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية. وتتمثل هذه الأخطاء في دخول الثورة الفلسطينية في تناقضات الوضع العربي، وأصبحت قوة في الصراع السياسي الداخلي في هذه البلدان - دول الجوار العربي الفلسطيني- التي كانت فيها قواعد ومؤسسات مثل الأردن ولبنان، إضافة إلى دخولها في تناقضات العلاقات العربية - العربية، فضلا عن عدم إقامة الحياة السياسية الفلسطينية على قواعد العلاقات الديمقراطية.

## ثانيا- العوامل الذاتية :

- تتمثل هذه العوامل في الانتقال السياسي غير المحسوب إلى فكرة "المرحلة" في العمل الوطني الفلسطيني، حيث لمعت هذه الفكرة المرحلية لدى بعض فصائل الثورة خاصة (فتح - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين). وقد كانت الأخيرة -الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- قد طرحت برنامجا من عشر نقاط يدافع عن هذه الفكرة المرحلية، ويسند دفاعه عنها إلى إكراهات ميزان القوى والممكنات الواقعية التي يفتحها الوضعان العربي والدولي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣

أما العامل الآخر من العوامل الذاتية، فهو انتقال خيار الثورة من الكفاح المسلح إلى التسوية في امتداد رسوخ خيار الحل السياسي المرحلي للمسألة الوطنية الفلسطينية في سياساتها واستراتيجيتها

- أما القسم الثاني، الذي يحمل عنوان (من فتح إلى حماس) فيتناول الصراع على حركتي فتح وحماس من الثورة إلى السلطة وأخيرا (حماس وفتح والرئاسة) لعبة الأخطاء، الخاتمة

ويخص لما الكاتب أسباب الأزمة الحالية في بيان أسباب هزيمة فتح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وأسباب انتصار حماس في

في البداية، يعرض الكاتب أهم المستجدات التي طرأت على الوضع الفلسطيني من الداخل في مناطق الضفة وغزة منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وتتمثل هذه المستجدات في خمس نقاط رئيسية، هي

١- رحيل قائد الثورة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات

٢- انساع سلطان النخبة السياسية التي صعدت إلى السلطة في مناطق الحكم الذاتي بعد استشهاد ياسر عرفات، وذلك مقارنة بما كان عليه الأمر في الأعوام من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤. وذلك نتيجة لثلاثة أسباب هي:

١- إن النخبة التي صعدت إلى السلطة لسياسية بعد رحيل ياسر عرفات، ترى في عودة سيماريو المفاوضات والتسوية عودة لها إلى صدارة المشهد السياسي الفلسطيني.

٢- مجئ رمز من رموز هذه النخبة وذلك الخيار في مركز القرار ورأس السلطة "أبو مازن".

٣- إن ثمة طلبا سياسيا إقليميا ودوليا على دورها كنخبة تبدي الاستعداد للتعامل مع المعروض أميركيا على الشعب الفلسطيني.

٣- الوصول في حوار السلطة والمقاومة إلى اتفاق حول التهدئة وذلك مع التزام السلطة بالتفاوض مع إسرائيل لتقديم مقابل لذلك في شكل امتناع عن اجتياح المدن والقرى والمخيمات، وعن سياسة الاغتيالات ضد قادة المقاومة وأطرها

٤- حدوث تغيير مادي غير معلن في موقف حماس وحركة الجهاد الإسلامي يتخطى محدد القبول بمبدأ التهدئة أو التهدئة.

وهو ما يتضح من مواقف حماس مثل:

- عدم تريد حماس والجهاد والجهدين الشعبية والديمقراطية في الاعتراف بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها السياسية.

- برنامج حماس السياسي كما برنامج الجهاد لم يعدا مشدودين سوى إلى البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- قبول حماس مبدأ التهدئة أو التهدئة.
- مشاركة حماس في الانتخابات البلدية مطلع عام ٢٠٠٥ وهي ذات الصلة بالنتائج التي ولدها اتفاق أوسلو

- مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦. وهي انتخابات سياسية أولا وتنصل بتكليف المجلس التشريعي الذي نص على قيامه اتفاق أوسلو ثانيا

- تشكيل حماس حكومة فلسطينية وهي أهم مؤسسة نص عليها اتفاق أوسلو

- إعلان حركتي حماس والمهاد الإسلامي الانضمام إلى منظمة التحرير

- يوجد أمام حماس ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تقوم بأحدها في المرحلة القادمة، وهي:

- تقييد حكومة مسيحة من أعضاء الحركة وهما: سنيالحة حماس وحصاراً مستنداً صديها وصد شمعها الفلسطيني.
- أو تشكيل حكومة عبية تكثف فراط غير متميز إلى الحركة- حماس.

هذا السيناريو قد ترى حماس فيه حلاً لمازق الاعتراف الدولي بها وحلاً لازمة المساعدات، لكنه هذه الحكومة التي ترضى الخارج قد لا ترضى الداخل الفلسطيني.

• أو أخيراً تشكيل حكومة ائتلاف وطني مع فتح وفصائل أخرى، وهو السيناريو المفضل لدى كاتب هذا المؤلف.

وهو هذا السيناريو، سيجد حماس لنفسها تغية سياسية داخلية في اليوم في أمس الحاجة إليها ليجب حالة الاعتراض الدولي عليها وستتمتع الحكومة بحالة تأييد شعبي ونياي عرض، مما سيسمح بتوسعة دائرة القوى التي ستدافع عنها في وجه الضغط الدولي والإسرائيلي. مثلاً ستجنب الحكومة مشكلات عويصة مثل صلة الأجهزة الأمنية بها التي ستشار أو تشكلت تلك الحكومة من حماس حصراً.

- أما القسم الثالث والأخير من هذا المؤلف - الذي يقع تحت عنوان القضية الفلسطينية بين عمهين - فسنحاول فيه الكاتب مزايا الرئيس الراحل ياسر عرفات وما تمتع به من قدرات ومكانات خاصة به، مثل:

- ابتسامته التي كانت يوماً مرسومة على وجهه حتى وقت الأزمات، فهدد الابتسامة تعطي تساؤلاً لدى شعبه وقدرته على الصمود والاستمرار والمقاومة والنضال من أجل التحرير من الاحتلال.

- ثم نظامه السياسي فقد كان ياسر عرفات شخصاً باحتكاك السلطات والصلاحيات، فقد كان حافظاً رسمياً باسم حركة فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لسلطة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ورئيساً للسلطة الفلسطينية ورئيساً لمجلس الأمن القومي والأمم المتحدة أمثال الثورة والسلطة والماسك بزمام أجهزة الأمن والاستخبارات الخ. وبذلك نتجته:

- سليل مرموقة في السياسة في مدرسة النمر الوطني. لهه أحر رحايتها الكبار في العالم إلى جانب فهدل كاسفرد.

ثم أنه كان سليل شعب عربي مسلم ومسيحي هو الشعب الفلسطيني، شعب يرفع فانيته ودموره الأبطال من الذين وثق بهم، والذين إلى صعدت مفسدهم، إلى حرسنة التنظيم والتنميط واحداً هو سليل حركة نصر وطني عربية وسليل حركة وطنية فلسطينية لم تقهر فيهما تقاليد العمل المؤسسي والجدال الديمقراطي على المنهجية.

هذا فضلاً عن تمتع الرئيس الراحل - ياسر عرفات - بكاريزما اقته من خلال تاريخه، حيث كان أحد أهم صناعات ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة الثورة المسلحة، بل قل أهم صناعاتها على الإطلاق.

- هذا بجانب أنه ظل في الخندق الأماسي في معترك المواجهة، إذ قاتل وقاد القتال وأشرف على الإعداد العسكري وخطط للمعارك ونقل القضية إلى الساحتين العربية والدولية وطاف في أركان الأرض حاملاً إياها ملففاً التفهم والدعم والإنسان وباحثاً عن الحلفاء والأصدقاء، جاهدوا في تجييد الخصوم وتقليص مساحة الأعداء.

- ثم انتشاره بين الشعب الفلسطيني، فلم يدر عرفات حركة الشعب الفلسطيني من وراء حجاب بالقرارات والقرائنات الموهورة بختمه، بل كان مع الناس يوماً في المعسكرات التدريبية في خنادق القتال في الخيمات، ومع عوائل الشهداء مع الجرحى يعودهم في المستشفيات، وفي مدارس الأطفال.

- وقد كان ياسر عرفات - رجل التوازن، فكان هو الذي يستطيع أن يسيطر على التناقض والتضارب فيحولهما إلى تركيب فذ. إلى نالغ نادر بين تقاطبات تعثر على المشترك بينهما، حيث لم يتعمد ياسر عرفات - على أن يقطع حبل الوصال مع أحد أو يقطع خط الصلة بخيار سياسي، فكان حسه العالي وحسب الحاد وتركعات الخبرة والدربة والراس مما حصنته ضد نهج المواقف القطعية.

- وأخيراً، كان المقاتل والسياسي، فمنذ أن اطل على العالم وهو صاحب قضية ورمزاً لها وحتى غادرنا إلى سكينته، ظلت صورته هي نفسها التي رافقتة إلى مثواه الأخير، فقد كان لا ينزع كوفيته أو يزته العسكرية أو مصفحه حتى في عز انغماره في المفاوضات والتسوية، وبعد أن أصبح رئيس دولة وعملياً رئيس سلطة وقد كان مفتوحاً وموضوعياً، مبدئياً وبراجماتياً، وكان مقاتلاً ورجل سياسة ورجل دولة، فلم يكن مغلفاً غائباً في علاقته بالسلاح والسياسة.

ويوجه الكاتب رسالة مفتوحة إلى محمود عباس أبو مازن - رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية - يبدى له فيها بعض الملاحظات تتضمن الآتي:

• عدم وضوح برنامج - أبو مازن - السياسي وهو في موقع رئاسة السلطة.

حيث إنه عنده انتخاب رئيساً للسلطة، أعلن برنامجاً في الانتخابات والقسم اليميني في المجلس التشريعي على الفرامه لكثما يترك المارق بين البرنامج الانتخابي وبرنامج العمل الفعلي المبدئي اليومي، وإن الأول لا يمكن إلا أن يكون مثاقلاً ووعداً، وقادراً على تصييف مشاعر الناس شطيمه على قدرات. وليس ذلك حال جدول أعمال السلطة اليوم.

• حاجة أبو مازن إلى العمل وفق معادلة

سياسية تتكامل فيها أدوار السلطة والمقاومة، ولا تتضارب أو يصطدم بعضها ببعض، معادلة قائمة على التفاهم والتوافق وتبادل المنافع، وعلى تناول تلك التي قامت واستمرت بين الدولة اللبنانية والمقاومة.

• تراث منظمة التحرير الفلسطينية يتعرض للتدريد وإطارها الكياسي الجامع يتعرض للنجميد والتعطيل منذ توقيع اتفاق أوسلو واختزال منظمة التحرير الفلسطينية في السلطة الفلسطينية.

والمطلوب هو إعطاء منظمة التحرير هامشاً للحركة على المستوى الدولي.

• إن حركة فتح تعاني من أزمات قد تنال من وحدتها التنظيمية واستقرارها السياسي النفسي، ولابد من عدم ترك هذه الأزمة، لأن تركها اليوم ما عاد ممكناً إلا على حساب وجود فتح نفسه بسبب حرص كبير من الرئيس محمود عباس - أبو مازن - على معالجة الأوضاع المتدهورة في فتح، يرد الأمور فيها إلى نصابها مما قد يحمل الانطباع بأحد أسوأ ثلاثة، هي:

1- إن الرئيس - أبو مازن - لم يكن في مقدوره حل الأزمة وامتصاص أثارها السلبية وتوفير تسوية متوازنة لها.

2- إن الرئيس - أبو مازن - لا يقدر خطورة ما يجري في الفناء الداخلي لحركة فتح.

3- إن الرئيس - أبو مازن - صرنح إلى ما يجري فيها بحسبانته بعز نوره وموجهينه لفرق الصراع فيها.

• استمرار أداء السلطة مفقودة الشرعية والقائمة على أساس اتفاق غير شرعي - اتفاق أوسلو - في إدارة مصالح الناس، وإبعاد أهل الاختصاص والكفاءة والمجنى بذوى القربى والصحاب وأهل المذهب والمشرب، وإحاطة عمل السلطة بالسرية والضموض وتهيش القضاء ودوره الدستوري.

بجانب إمسكك الرئيس - أبو مازن - بكل صفاتج السياسة الفلسطينية وتهيش المؤسسات.

وانتقد الكاتب إجراءات وقرارات الرئيس - أبو مازن - في حقل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في العالم، معتبراً أنها أصابعت على فصيحة فلسطين في العالم فرصة الاستفادة من خبرة أصيل الكفاءات من السفراء والمسئولين الدبلوماسيين من أقاموا أرفع العلاقات بين البلدان المتضمن فيها وبين الثورة والمنظمة والسلطة والسلطة لفترة طويلة من الزمن.

كما أهد الكاتب على محمود عباس إسماعه الضروبة على شخصيات سياسية وأمنية فلسطينية نخدم حول رعايتها أو موقفها الوطني شبهات كثيرة في الداخل والخارج.

في عبد الرحمن غيث

## احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط

عبد الخالق فاروق

القاهرة، العربي للنشر

والتوزيع، ٢٠٠٦

يطلق المؤلف في بداية كتابه من الإشارة إلى الوضع الدولي أثناء الحرب الباردة، ثم انهيار سور برلين في التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ وما تبعه من انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وظهور ملامح النظام الجديد أحادي القطبية وهو انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي وبالتنظيم الدولي. وقد تزامن ذلك مع قرار الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) بغزو وضم الكويت مما اعتبر مساساً بالمصالح الحيوية لأمريكا حيث النفط والغاز وقد أتاح ذلك للولايات المتحدة فرصة مادية لتطبيق أول مفاهيمها النظرية الجديدة في الانفراد بالعالم على مسرح الشرق الأوسط. ويوضح الكاتب أن جهده البحثي حاول أن يرد الصراع الضاري الآن إلى جوهره وعمقه والتوقف عند ديناميكيته الحقيقية ألا وهي امتلاك غرار الطاقة. وتحديدا النفط والغاز. إن هذه الدراسة سوف تركز على البعد الخاص بمستقبل الطاقة عموماً والوضع الجيوستراتيجي للمنطقة العربية وإيران في هذا المجال خلال العقود القليلة القادمة

ويستعرض الكاتب خلال الباب الأول هيكل وميزان الطاقة العالمي من خلال خمسة فصول. أولها أطلق عليه الكاتب عنوان في البدء، كان النفط. ويوضح الكاتب في هذا الفصل مدى أهمية النفط والطاقة منذ منتصف القرن الخامس عشر بين دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وكذلك مدى العلاقة الاستراتيجية والحقيقية بين النفط والسياسة منذ ذلك التاريخ، وحتى يومنا إن هناك مساراً تصاعدياً واضحاً بين هذه المنطقة ونفطها وبين هيكل بنا، القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة. وقد ميز الكاتب في نهاية الفصل بين نوعين من الأزمات في مجال الطاقة، النوع الأول: أزمة جبرية ناشئة

عن موقف دولة منتجة للنفط مثل حالة التاميم المكسيكي للنفط عام ١٩٣٨، النوع الثاني: أزمة إقليمية تتسع لأكثر من دولة، مثلما حدث في أزمة العدوان الثلاثي على مصر جزئياً عام ١٩٥٦، وأزمة حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

أما في الفصل الثاني، فقد تعرض فيه الكاتب لأزمات النفط وانعاط إدارتها، وقد تحدث فيه عن أزمة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، وإغلاق قناة السويس مما أثر على إمدادات أوروبا الغربية من النفط. وقد أدت هذه الأزمة إلى وضع سياسات أوروبية بعيدة المدى تستهدف تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من النفط داخل أوروبا، وتنوع مصادر إمدادات النفط، سواء من نيجيريا أو الأسكا. أما عن أزمة النفط عام ١٩٧٣، فكانت بمثابة الصدمة النفطية التي امتزج فيها المنظور السياسي بأدوات الضغط الاقتصادي واستخدام النفط والغاز كورقة ضغط مؤثرة على بعض الأطراف الدولية. وقد اتخذت الولايات المتحدة برنامجاً من أجل إدارة هذه الأزمة، وهو زيادة الإنتاج المحلي الأمريكي من كافة مصادر الطاقة، والاستخدام الأكثر كفاءة وكثافة للطاقة، والتعاون مع الدول المتقدمة الأخرى لزيادة الأبحاث في مجال الطاقة لإيجاد وسائل مواجهة النقص الخطير فيها. وأخيراً التطبيق السريع للطاقة العلمية والتكنولوجية بالقطاعين العام والخاص مع تنمية المصادر الأخرى للطاقة. وهكذا، صاغ العقل الاستراتيجي الغربي رؤيته في مجال الطاقة والنفط على محورين، الأول: محور السياسات الجماعية للدول الغربية وإنشاء وكالة الطاقة الدولية، الثاني: محور سياسات لكل دولة على حدة في إطار العمل الجماعي للوكالة الدولية للطاقة. ويوضح الكاتب في نهاية هذا الفصل كيفية تنفيذ الولايات المتحدة، وحلفائها في وكالة الطاقة الدولية، للاستراتيجية الجديدة لسياسات الطاقة في السوق الأوروبية من خلال أربع نقاط، هي أولاً: خفض استهلاك الطاقة والنفط في الدول الصناعية الكبرى، ثانياً: العودة إلى الفحم في الدين القصير والمتوسط، ثالثاً: تكوين مخزون استراتيجي، رابعاً: تجميع تناقضات الأوبك الداخلية. وقد أوضح الكاتب أن هذه الاستراتيجية قد نجحت في تحقيق بعض الأهداف مثل تحديد السعر وتكوين المخزون، وفشلت في البعض الآخر حيث لم تهز الألق المستقبلي للنفوذ بالدول العربية النفطية

أما الفصل الثالث، الذي أطلق عليه الكاتب عنوان الهيكل الراهن لميزان الطاقة العالمي فقيم وتحليل، فقد بدأ بطرح عدة تساؤلات، منها: ما هي نتائج تطبيق الاستراتيجيات الغربية في مجال الطاقة عموماً والنفط خصوصاً؟ وما هي أفاق التطور المستقبلي لسوق الطاقة والنفط في ضوء التغيرات الجيوستراتيجية التي أحدثتها عملية غزو واحتلال العراق؟ وما هو مسار الدعايات المتوقعة لهذا الحدث الهائل على

أوضاع منطقة تتفجر بالثروة وقد بدأ بسرد نتائج تطبيق استراتيجيات الطاقة الغربية (١٩٧٤-٢٠٠٢)، وانتقل بعد ذلك إلى تحليل موقف الطاقة العالمي بعد تطبيق هذه السياسات الغربية من خلال ثلاثة محاور، الأول: التوزيع النوعي لمصادر الطاقة في العالم الآن، الثاني: التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة، وأخيراً: التوزيع الجغرافي لمصادر الإمداد بالطاقة الآن. وقد أوضح في نهاية الفصل أنه على الرغم من كل هذه المحاولات الغربية لتعديل ميزان الطاقة العالمي بعد عام ١٩٧٣ من أجل تخفيف حدة تأثيرات الدول المنتجة للنفط على القرار الاقتصادي والسياسي الغربي، فعازال هيكل الطاقة الآن وفي المستقبل المنظور يمنع النفط والغاز ثقلاً متزايداً ودوراً متعاظماً.

وفي الفصل الرابع، تناول الكاتب تطور دور الغاز الطبيعي في هيكل ميزان الطاقة العالمي، ويوضح الكاتب في هذا الفصل مقدار الإمداد والاستنزاف الذي تعرضت له المنطقة وثرواتها من جانب الشركات الأجنبية الغربية التي ظلت محتكرة لأعمال التنقيب والإنتاج في منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الماضي، حيث كان يتم حرقة بسبب عدم رغبة هذه الشركات الأجنبية في استثماره، وعدم إنشاء وحدة صناعية لإسالة الغاز الطبيعي إلا عام ١٩٤٦ وذلك لضعف البنية الصناعية والاجتماعية في هذه المنطقة. وبعد مرور نصف قرن على هذه الوقائع، تغيرت ملامح وهيكل ميزان الطاقة العالمي، فإذا بالغاز الطبيعي يقفز من خلفية المسرح العالمي للطاقة ليشتغل المركز الثالث في هيكل الطاقة العالمي ومن المتوقع أن يقع الغاز الطبيعي في صدارة ميزان الطاقة العالمي. ويحاول الكاتب خلال هذا الفصل أن يتلمس إجابات محددة على بعض التساؤلات المشروعة التي تشغل العقل والفكر العربي مثل: ما هي العوامل والعناصر المستقبلية التي تجعل للغاز الطبيعي هذه المكانة؟ وما هو المركز العربي من هذا؟ وهل يمنح الغاز الطبيعي فرصة أكبر للتعاون بين الدول العربية والحكومات الغربية أم ستؤثر عوامل المنافسة بينهما في إهدار فرصة تاريخية جديدة لتدعيم أوامر التعاون؟ وقد أوضح في نهاية الفصل أن الثقل الرئيسي من الآن وحتى ربع القرن القادم في مجال الغاز الطبيعي يتحدد في المنطقة العربية التي تستأثر وحدها بأكثر من ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي وإذا أضفنا إيران، فإن نصيب هذه المنطقة سيميز على ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد والمعروف حتى الآن من الغاز الطبيعي.

وفي الفصل الخامس، تناول الكاتب واقع ومستقبل الغاز الطبيعي في العالم العربي، فقد تحدث في بداية الفصل عن إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي، وأنه على الرغم من أن أول اكتشاف للنفط في المنطقة العربية قد بدأ في مصر عام ١٨٩٥، إلا أن دخول المنطقة العربية

# السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١

سمير إبراهيم — إبراهيم

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية، جامعة  
القاهرة، مايو ٢٠٠٦

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي. ولأسيما أنه حدث تحول مهم في العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية في عقد التسعينيات، سواء على نطاق الانتشار أو على درجة تعمقه، حتى إن البعض وصف هذا التحول بأنه نوع من الوقواق أو العودة الإسرائيلية إلى إفريقيا. وذلك بعد سنوات العزلة التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، إلى غير ذلك من العوامل التي أدت إلى تغيير النظرة التقليدية للوجود الإسرائيلي في إفريقيا.

ولهذا، سعت الدراسة إلى تناول طبيعة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، ولأسيما أن هذه الحقبة صاحبها العديد من التغييرات الهيكلية التي شهدتها النظام الدولي وبروز عصر العولمة الأمريكية. وما صاحب ذلك من تغيرات في النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الإفريقي، مما كان له تأثير على تطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية من ناحية أخرى. كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - خاصة السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي - العديد من الانعكاسات على الثورات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي وعلى السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية.

وقد انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول: فافهم أولها أهمية صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك لتعريف الهيكل الذي تصمم في إطاره تلك السياسة من خلال معرفة بعمق وتزنيب العلاقات بين الأجهزة المؤسسات المختلفة في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك من خلال توضيح دور السلطات الحكومية المختصة في عملية صنع

الصدية الأولى اتجاهات الطلب على الطاقة ومصادرها حتى عام ٢٠٢٠، الثاني: الاحتياجات العالية وتوزيعاتها الجيوستراتيجية

وفي الفصل الثامن، يركز الكاتب على احتلال العراق ومستقبل الطاقة العالمي وقد تحدث في بدايته عن الأحداث والمشاهد المتلاحقة والمتداخلة على المسرح العالمي مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وبداية البحث عن عدو جديد يمثل العمود الفقري لسياسة أمريكا الخارجية، وظهور مصطلحات صراع الحضارات، وصراع الأديان، ومحاولة أمريكا السيطرة المباشرة والطويلة الأجل على مصادر وإمدادات النفط والغاز، وأن تكون صاحب قرار مباشر ومشارك فيها ثم انتقل إلى الحديث عن نتائج وتداعيات ما جرى في العراق من الاحتلال الانجلو - أمريكي وقد أكد الكاتب أنه لا بد من إجراء تقييم استراتيجي عام لأوضاع المنطقة بعد هذا الاحتلال، ثم وضع مجموعة من الاحتمالات (السيناريوهات) الممكنة لاتجاهات الأحداث ودرجة تأثير كل منها على النظام إمدادات النفط والغاز الصادرة من المنطقة

أما الفصل التاسع، فيتناول مستقبل التعاون العربي في مجال الغاز والطاقة، وتناول فيه الكاتب أشكال التعاون العربي، إما جزئيا مثل إقامة المشروعات المشتركة الصناعية أو الخدمية أو الاجتماعية، أو نط التعاون الشامل من حيث إقامة البنية التشريعية الأساسية مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧)، أو فكرة السوق العربية المشتركة عام (١٩٦٤)، وكذلك المنظمة العربية للقطر المصدرة للبترو (أوابك) عام ١٩٦٨ أما عن المعوقات والشكوك التي تواجه العمل العربي المشترك، فهي غياب الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وغياب دور فعال ومستقل للقطاع الخاص العربي وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني العربي، وعدم قيام الحكومات العربية بواجبها في تمهيد مناخ استثمار إيجابي، وأخيرا إهدار فرصة تاريخية للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية بسبب انهيار الموقف العربي = حرب ١٩٧٣ أما عن كيفية إعادة بناء الموقف النكامل العربي في مجال الطاقة، فقد أوضح الكاتب أن رسم أية سياسات أو بناء أية تطورات واستراتيجيات بشأن عالم عربي متعدد الأطراف لابد أن يطلاق من حقيقتين أساسيتين، الأولى: قراءة دقيقة للأوضاع العربية مرادى أو كإقليم تظهر موضوع وبنو أوهام جوهر الصعوبات الراهنة التي تواجهها الدول العربية ومقدار العناصر الموقعة من استمرار الوضع الراهن

الثانية: أن مناط المصلحة المشتركة لم بعد للأسف محل اهتمام لكثير من الحكومات العربية أو رجال الأعمال والمال العرب في طول المنطقة العربية وعرضها

اسماء مصطفى

عصر الإنتاج البحري الواسع للنفط قد بدأ هذا منذ عام ١٩٧٤ في العراق وقد أوضح الكاتب في المصداق والإرقام تطور إنتاج الدول العربية وإحصائياتها من الغاز الطبيعي خلال الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٩ وقد ذكر الكاتب أن المصادر المتاحة لغاز الغاز الطبيعي في المنطقة العربي هي حجاز، الأول تصدير الغاز عبر ممرات ممرات البحر الأحمر، أو إقامة معامل لإنتاجه، وهذه الممرات البحرية، الثاني إقامة مصانع معمل على الغاز الطبيعي وفي طبيعتها البترول ومشتقاته ومصحات توليد الكهرباء، واستثمار كمهود متعدد الأعراض بما يؤدي إلى جبر تلك هذه الخدمات على المواطنين في هذه الدول أيضا عن العقبات والصعوبات التي تواجه استخدام الغاز الطبيعي في العالم العربي فمنعت في الاستكشاف، والنقل والاربع والإسالة والنقل البحري، وسيطرة الشركات الأحادية الاحتكارية الغربية قبل عام ١٩٧٣ على عمليات التنقيب والاستكشاف، وتعميق الدول العربية المنتجة للغاز الطبيعي سبب هيكل السوق الدولية، وأخيرا تحقيق عصر الأسواق المتقدمة درجة من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال

أما الباد الثاني، فيتناول آفاق المستقبل من خلال أربعة فصول - وهي متصلة بما سبق - الفصل السادس وهو عن عناصر دراسة النفط في مجال الطاقة، وقد تحدث فيه عن وجود مستويين للتحليل ينبغي التوقف عندهما، الأول: التحليل المطلوب عند التعامل مع الدراسات والتقارير المستقبلية الغربية، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الجيوستراتيجية لمصادر الطاقة أو الاحتياطات المستقبلية لهذه الموارد الثاني: النظر إلى المستقبل بأخذ عناصره المختلفة بعين الاعتبار، مثل الظروف العالمية، وآفاق التطورات التكنولوجية، وسية وآلية عمل الاقتصاد الدولي الراهن، وقضايا السبة والقوى السياسية والاجتماعية، وأخيرا آفاق ومستقبل الصراعات الدولية أو الإقليمية

أما الفصل السابع، فقد تحدث فيه الكاتب عن مستقبل الطاقة والنفط والمنطقة العربية، وقد بدأ بتوضيح بعض الاتجاهات العربية في تقليص أثر دور الأوبك والدول العربية المنتجة للنفط على القرار العربي والأمريكي حديثا ثم أوضح أن هذا النجاح كان محدودا وأن الدراسات العربية - والأمريكية حديثا - كانت تنظر إلى أساس علمي ومبني، وكل ما تشهده هو بشر حالة من الارتباك والبلبل والوهي لدى المنهج العرب بخصوص التغييرات العالمية بشأن المستقبل كما تناول هذا الفصل ضمن من التفصيل مستويين للتحليل بعد الوقوف عندهما من أجل التعرف على شكل وملاحج ميول وهيكل الطلب والعرض العالمي من الطاقة صوما والنفط والغاز خصوصا، ومن ثم تمديد مركزا العربي في صراع المصالح والقوى الكبرى في شكله

القرار وهي السلطة التشريعية المتمثلة في الكنيست. ودور السلطة التنفيذية. هذا بالإضافة الدور كل من المؤسسة العسكرية والموساد.

وفي الفصل الثاني، استعرضت الدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي أثناء الحرب الباردة، وذلك من خلال توضيح أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لإسرائيل التي باشرت جهوداً مكثفة لتعزيز علاقاتها بالمنطقة، وحددت السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتم تقسيمها إلى محددات سياسية، ومحددات اقتصادية ومحددات ديموجرافية، بالإضافة إلى أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية التي انقسمت إلى أهداف سياسية وأهداف اقتصادية. والأهداف الأيديولوجية. كما تم تتبع تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي، وتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٦، والمرحلة الثانية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٣. أما المرحلة الثالثة، فهي من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٩.

أما الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة التغيرات الدولية التي شهدتها النظام الدولي والتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي، ومن أبرزها أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على القارة الإفريقية، والذي كان له العديد من انعكاسات على مصالح وأهداف وتوجهات وسلوك الدول الكبرى تجاه القارة الإفريقية على النظام الدولي من ناحية، وعلى النظام الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى توضيح السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، ولاسيما تجاه إثيوبيا وأريتريا والتدخل الأمريكي في الصومال، فضلاً عن دراسة التحرك أحداث ١١ سبتمبر من خلال إنشاء القواعد العسكرية أو من خلال السياسة الأمريكية تجاه الصومال.

من ناحية أخرى، تم تناول التغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي من خلال جانبين: الجانب الأول: يبرز بعض القوى الإقليمية الجديدة التي أصبح لها دور مهم في المنطقة مثل الدور الإيراني، والدور الليبي، والدور اليمني. أما الجانب الثاني فهو حديث تغير في الخريطة السياسية لمنطقة القرن الإفريقي، ومن أبرز ملامحه تغير نظام الحكم في السودان، وتغير نظام الحكم الإثيوبي، واستقلال أريتريا، هذا بالإضافة لظهور كيانات انفصالية جديدة في الصومال إثر اندلاع الحرب الأهلية الصومالية.

وفي الفصل الرابع، تمت دراسة تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، ولاسيما أن العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية شهدت منذ عقد

الستينيات العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية تختلف كلياً عن مرحلة الحرب الباردة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تغيير دينامية السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقاتها الدولية والإقليمية مع القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، هذا بالإضافة إلى حدوث اختلاف في ترتيب الأولويات وانتقاء الأساليب التي اتبعتها تجاه منطقة القارة الإفريقية، علاوة على تناول تأثير التغيرات الدولية التي شهدتها النظام الدولي، والتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي على السياسة الإسرائيلية في القارة الإفريقية من ناحية، ومنطقة القرن الإفريقي من ناحية أخرى.

وتناولت الدراسة الآليات التي اتبعتها إسرائيل لتدعيم علاقاتها بدول القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي، ومن أبرزها الوسائل السياسية وذلك من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية، والتدخل في النزاعات الإقليمية، والوسائل العسكرية التي تضمنت المساعدات العسكرية والأمنية للدول الإفريقية، ووجود الخبراء الإسرائيليين في المجالات العسكرية والأمنية والاستخباراتية داخل المؤسسات الوطنية للدول الإفريقية، والترويج لبيعات الأسلحة والمعدات القتالية الإسرائيلية في الدول الإفريقية، هذا بالإضافة للوجود الإسرائيلي العسكري في بعض الدول الإفريقية، وكذلك الكليات الاقتصادية، والكليات الاجتماعية مثل تشجيع هجرة الفلاشا لدولة إسرائيل، وتقديم المساعدات الطبية والإنسانية، فضلاً عن تدعيم الروابط الاجتماعية بين إسرائيل وإثيوبيا، إلى جانب الوسائل الإعلامية والتعليمية، علاوة على المدخل الثقافي الجغرافي، والمدخل الرياضي، هذا بالإضافة إلى تناول العلاقات البينية بين إسرائيل ومنطقة القرن الإفريقي وذلك على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والتعليمي.

وفيما يتعلق بالنتائج التي توصلت لها الدراسة، فقد تبلورت فيما يلي:

أولاً: تعد عملية صنع قرار السياسة الخارجية من الأمور التنفيذية التي تختص بها الحكومة أما دور الكنيست، فيقتصر على ممارسة الرقابة اللاحقة على كيفية إدارة الحكومة للسياسة الخارجية للدولة، كما يعد رئيس الوزراء هو الشخصانية الأولى المؤثرة في رسم وتخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها. وعلى الرغم من تعدد المؤسسات التي تقدم مقترحات لرئيس الوزراء حول صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، فإنه يجمعها عامل مشترك هو العمل على تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي، وبناء دولة إسرائيل الكبرى على أساس العنصرية الاستيطانية، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة القرار في دولة إسرائيل لا تصنمه العوامل

الداخلية، ومؤسسات النظام فحسب، بل هو محكوم بالمصالح الإسرائيلية خاصة في ضوء رؤيتها للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تحقيق استراتيجيتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثانياً: إن السياسة الخارجية الإسرائيلية إبان مرحلة الحرب الباردة تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة والقرن الإفريقي بصفة خاصة لم تكن تسير في خط مستقيم، وإنما تعرضت للتذبذب والترنج بين الصعود والهبوط وذلك لوجود العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي كان لها انعكاسات على السياسة الإسرائيلية، هذا بالإضافة لوجود علاقة عكسية بين كل من التعاون العربي - الإفريقي والتعاون الإفريقي - الإسرائيلي. فكلما يزداد التقارب العربي - الإفريقي، تتحسر العلاقات الأثرو-إسرائيلية، وقد اتضح هذا إبان فترة الستينيات والسبعينيات، ومتى تضعف العلاقات العربية - الإفريقية، تزدهر العلاقات الأثرو-إسرائيلية وهذا يتضح في نهاية حقبة الثمانينيات، حيث استطاعت إسرائيل استعادة العلاقات مع معظم الدول الإفريقية، ثم تلتها فترة صعود أخرى في نهاية السبعينيات ومرحلة الثمانينات إثر توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

ثالثاً: استطاعت إسرائيل التكيف مع المتغيرات الدولية التي شهدتها النظام الدولي، فقد كان انتهاء الحرب الباردة مفيداً لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية، ولاسيما في عام ١٩٩١ وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، الذي مثل منعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي. وطبقاً للبيانات الإسرائيلية، فإن عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ قد بلغ ثلاثين دولة، إلى أن نجحت في استعادة علاقاتها مع ٤٥ دولة إفريقية حتى ديسمبر ٢٠٠٥ على مستويات دبلوماسية مختلفة.

ومن ثم، حدث تغير في منظور العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبعدما كانت إسرائيل هي التي تسعى دائماً لإقامة علاقات مع الدول الإفريقية وأن دول القارة هي مفعول به دائماً، فإنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد الدول الإفريقية كذلك، لأن النخبة الحاكمة في بعض دول منطقة القرن الإفريقي هي التي تسعى إلى تدعيم علاقاتها مع دولة إسرائيل. من ناحية أخرى، ترى هذه الدول أن إسرائيل دولة متقدمة في العديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يجعلها تدعم علاقاتها معها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، هذا بالإضافة إلى أنها لا تجد سبباً للهجوم العربي تجاهها لوجود علاقات بينها وبين إسرائيل، ولاسيما في ظل وجود علاقات بين عدد من الدول العربية ودولة إسرائيل.



وأما تعدد محاور التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي في العديد من المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية ويلاحظ أن إسرائيل اهتمت بالبعد الاقتصادي، ولقد اتبعت مختلف الطرق لتطوير تجارتها مع الدول الإفريقية، ولهذا تطورت العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول القارة الإفريقية منذ عقد التسعينيات حتى عام ٢٠٠٤، فترايد حجم الصادرات من ١٦٦.٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ حتى أصبح ٥٢٢.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وتزايد حجم الواردات من ٢٤٧.٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ حتى أصبح ٢٨٠.٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

خامساً استطاعت إسرائيل التكيف مع المستجدات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بشكل يحافظ على ترسيخ دعائم وجودها ويحقق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وقد اتضح هذا من خلال سرعة انصافها بقوات الجبهة الشعبية اليريترية في مرحلة الاستقلال، فقد استطاعت إسرائيل التحول في الموقف المناسب لتأييد إريتريا في الاستقلال، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر، واستطاعت إسرائيل دعم علاقاتها بكل من إثيوبيا وإريتريا في الوقت نفسه بما يحقق مصالحها في كل من الدولتين، هذا بالإضافة لسهولة تعاملها مع الأوضاع في الصومال خلال الحرب الأهلية، ومحاولة إقامة علاقات مع الكيانات الانفصالية وذلك للحصول على مكاسب اقتصادية واستراتيجية.

من ناحية أخرى ومنذ اعتلاء الجبهة الوطنية الحكم في السودان، أصبحت إسرائيل تعتبر السودان واحداً من أبرز مصادر تهديد أمنها وتخوف من تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول الإفريقية، وذلك في ظل احتمالات تحالف النظام السوداني مع إيران نظراً لطبيعة العلاقات بين الجانبين في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية وفي إطار مواجهتها للحكومة الإسلامية في السودان، برز الدور الإسرائيلي في أزمة جنوب السودان، سواء من خلال مساندة حركة تحرير الجنوب أو على صعيد الإمداد بالسلاح والخبراء والمال أو على صعيد حشد القياديين الدبلوماسيين السياسيين لصالحها ولهذا تحالفت السياسة الإسرائيلية لتوحيد الصف الجنوبي للسودان وعلى صعيد آخر، سحبت إسرائيل من خلال وجودها في جنوب السودان وأوعداً وكنياً في تنفيذ عناصر مهمة من سكان دارفور لدى الأصل الإفريقي، ولاسيما ممن ينتمون لحركة العدل والمساواة، هذا بالإضافة لتقديمها الدعم لحركات التمرد في دارفور وندريهم، وذلك على غرار ما حدث في جنوب السودان بهدف تزيق وحدة الدولة السودانية وتفتيتها إلى مجموعة من الدولات الهشة الضعيفة.

سادساً هناك نماذج في درجة العلاقات بين إسرائيل ودول منطقة القرن الإفريقي، حيث تمثل دولة إثيوبيا قدراً كبيراً من الاهتمام الإسرائيلي

لها من أهمية كبرى لدولة إسرائيل، ولهذا فقد استمرت العلاقات بينهما عبر الأنظمة السياسية المختلفة منذ عهد الإمبراطور هيلاسيلي إلى نظام ميليس زيناوي، فلم تتأثر العلاقات بينهما بأي منقطات أو إسقاطات، وذلك لوجود العديد من العوامل والأهداف المشتركة بينهما، ولهذا تحظى دولة إثيوبيا أولوية كبرى في مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، ومن ثم تمثل إثيوبيا خطاً استراتيجياً ثابتاً في سياسة إسرائيل تجاه منطقة القرن الإفريقي.

سابعاً: كان لأحداث ١١ سبتمبر العديد من الانعكاسات على منطقة القرن الإفريقي، فلقد استطاعت الولايات المتحدة الاستفادة من الأوضاع المتردية لاقتصادات دول منطقة القرن الإفريقي من جانب، ومن طبيعة الأوضاع الإقليمية، خاصة الخلافات البيئية بين دول منطقة القرن الإفريقي، من جانب آخر، استطاعت الولايات المتحدة الحصول على موافقة صريحة بشأن إقامة قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات عسكرية عديدة، هذا بالإضافة إلى انعكاسات الوجود الأمريكي على طبيعة التوازنات ونمط العلاقات الإقليمية بين دول منطقة القرن الإفريقي، حيث فرض سلوكاً تعاونياً على كافة دول هذه المنطقة، حتى لا يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن ثم أسفرت هذه التطورات الدولية عن تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي والنفوذ الإسرائيلي بالتبعية.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد إسرائيل على الدور الأمريكي لتعزيز تحركاتها في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، من خلال مشاركة إسرائيل في تنفيذ الأهداف الأمريكية في المنطقة، هذا بالإضافة للعوامل الداخلية، التي تمثلت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول موضع الدراسة، حيث كانت حافزاً للهرولة الاقتصادية للدول الإفريقية نحو دولة إسرائيل، فضلاً عن هشاشة أنظمة الحكم في الدول الإفريقية واعتمادها على المساعدات الخارجية، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، كان لاندلاع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحملات الأمريكية ضد الإرهاب العديد من التداعيات على السياسة الخارجية الإسرائيلية، فقد استطاعت إسرائيل استغلال تصاعد الإرهاب الدولي لوضع العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، وذلك بهدف الحفاظ على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة ونشوء صورة القيادة السياسية الفلسطينية.

ومن ثم، تتضح خطورة العلاقات بين إسرائيل ومنطقة القرن الإفريقي على تهديد الأمن القومي العربي وتأثيرها الملموس في المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية، وذلك من خلال تهديد عروبة كل من السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم في منابع النيل، ولاسيما في

ظل المشروعات المشتركة بين الجانبين الإثيوبي والإسرائيلي ومدى تأثير العلاقات بين مصر والسودان، هذا بالإضافة إلى التحكم في بحر الجومبي للبحر الأحمر، ولاسيما في ظل العلاقات المتميزة بين الجانبين الإثيوبي والإسرائيلي.

ولهذا، أوصت الدراسة بضرورة تغيير العلاقات بين الدول العربية والإفريقية من خلال الاهتمام بالاعتبارات المراجعية القائمة على المصالح المتبادلة بين الجانبين، وذلك من خلال تشجيع التعاون الثنائي العربي - الإفريقي في كافة المجالات لما لذلك من مردود إيجابي على التعاون العربي - الإفريقي الجماعي، ومن خلال تكثيف الاتصالات والاجتماعات بين أجهزة ومؤسسات التعاون في كلا الجانبين لتبادل المعلومات وتنسيق المواقف وتعميق مسيرة التعاون في جميع المجالات، والعمل على إزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزة التعاون العربي - الإفريقي حتى تقوم بعملها على أكمل وجه، وذلك من خلال تفعيل دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، وحث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها في ميزانيتها.

كما أنه يجب إعطاء البعد الاقتصادي أولوية في العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي، وذلك لأن المساعدات الاقتصادية والفنية التي كانت تقدمها إسرائيل لبعض الدول الإفريقية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية في عويدة العلاقات السياسية بين الجانبين، ولهذا لابد من التنسيق بين التكتلات الاقتصادية العربية والإفريقية لتوحيد الجهود فيما بينهما في مواجهة المنظمات الاقتصادية العالمية، خاصة منظمة التجارة العالمية، والعمل على زيادة التبادل التجاري وفرص الاستثمار والتعاون بين الغرف التجارية العربية والإفريقية لتشجيع الاستثمارات العربية والإفريقية من خلال القيام بعمليات لترويج فرص الاستثمار بين الجانبين، وتقديم تسهيلات للشركات العربية المؤهلة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية في مجال مشروعات البنية الأساسية وبناء السدود الكهربائية، وإنشاء الطرق والمواصلات في الدول الإفريقية.

هذا بالإضافة لتشجيع التعاون الإعلامي بين الجانبين العربي والإفريقي، وذلك من خلال إفراح المجال للصحفيين والأدباء والفكرين والمبدعين من الجانبين للقيام بأعمال عربية - إفريقية مشتركة، وتقديم الدورات التدريبية للدول الإفريقية، والمساعدات الطبية للدول الإفريقية، سواء على شكل معدات طبية أو قيام أطباء بمعلومات جراحية، ولاسيما لوجود قصور في هذا المجال، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية التي تنترك أثراً كبيراً في نفوس الأتارفة، هذا بالإضافة لتفعيل النشاط الاجتماعي والتعليمي والرياضي بين الجانبين العربي والإفريقي.

مبارك مبارك أحمد



## مشكلة كشمير في

## العلاقات الهندية -

## الباكستانية

من ١٩٤٧ - ١٩٧٢

سيد عيسى محمد

رسالة دكتوراه، كلية الآداب،

جامعة عين شمس

وزارة الدفاع المصرية، ووزارتى الخارجية الهندية والباكستانية، ووزارة الخارجية البريطانية، والكومنولث والتعاون الخارجية البريطانية، والبيت الأبيض

ووفقا للدراسة، ترى باكستان أن الأسس الذي شكلت عليه دولتها هو نظرية الأستير (إن المسلمين والهندوس لا يمكنهم العيش معا، ويجب أن يعيشوا في دولتين منفصلتين) ولذلك كان ينبغي أن تنضم كشمير إلى باكستان بحكم أنها تعد امتدادا طبيعيا وجغرافيا بالسمة لها. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من سكانها من المسلمين، ولكن الهند لجأت إلى الطرق غير المباشرة بالاتفاق مع مبراجا حاكم كشمير للانضمام إلى الاتحاد الهندي، وبالتالي لم تكن هناك أدلة وحجج تؤكد أحقية الهند في الإقليم

أما الهند، فتري أن دولتها تقوم على تعايش الأديان والعرقيات، وأن بها عددا لا يستهان به من المسلمين، وتعتبر ثاني دولة من حيث عدد السكان المسلمين بعد إندونيسيا، وأن إقليم كشمير حق قانوني لها بموجب اعتراف الأمم المتحدة، وذلك بإعلان مبراجا كشمير الانضمام إلى الهند بمحض إرادته، وأن سيطرة باكستان على النصف الثاني من كشمير ما هي إلا تعدد على سيادة الهند بمحض القانون الدولي كما تستند الهند في موقفها إلى أن الجناح الشرقي لباكستان ذا الأغلبية المسلمة قد انفصل عن باكستان، وأصبح دولة (بنجلاديش) المستقلة

ونظرا لتشابك الموضوع وتعقده، فقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ثم فيها عرض لب مشكلة كشمير، طرحت فيها الادعاءات التاريخية بين الطرفين، ويلي المقدمة الفصل التمهيدي الذي يتناول التعريف بالإقليم ويركز بصفة خاصة على جغرافية كشمير والملاحم اللغوية والدينية للإقليم. وكذلك الجذور التاريخية لولاية كشمير وتشوير الأحزاب السياسية في الهند وباكستان وكشمير والاتفاقيات الوطنية التي قامت ضد المبراجا نتيجة اضطهاده للمسلمين أما الفصل الأول، فقد عالج إشكالية الاختلاف بين الهند وباكستان حول كشمير، وأحقية الولاية في الانضمام إلى أي من الدولتين، وكيف أن إشكالية الاختلاف أثرت

وايديولوجيات على شبه القارة الهندية، مما أسفر في النهاية عن ظهور ثلاث دوليات مستقلة، ولكن ظل مصير إقليم كشمير أمرا معلقا دون تنفيذ بسبب التطورات المتتالية في المنطقة.

كما يرى الباحث أن الاتجاهات السياسية والتوصيات الدولية والمفارقة العفانية وتناقض الأيديولوجيات حول مشكلة كشمير - أدت إلى الوصول بهذا الإقليم إلى طريق مسدود، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أدى وضع ذلك الإقليم بين الدولتين إلى صراع دام بينهما. وتسعى بعض القوى السياسية الدولية للاستفادة من بقاء الإقليم على صفيح ساخن لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، كما تعمل تلك القوى على وضع إقليم كشمير في بؤرة نزاع مستمر في ظل اشتداد الأزمات.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار الباحث سنة ١٩٤٧ بداية للبحث التاريخي حول مشكلة كشمير قد استند إلى كونها السنة التي ظهرت فيها أولى مراحل الصراع في العلاقات الهندية - الباكستانية حول مشكلة كشمير، ومن ثم فإن التاريخ المعاصر لإقليم كشمير يبدأ من سنة ١٩٤٧. بالإضافة إلى أنه بعد هذه السنة، تدرج الصراع في المنطقة إلى مرحلة الحروب، كما أن الباحث اعتبر سنة ١٩٧٢ نهاية ملانعة للبحث والدراسة لأنها السنة التي انتهت فيها الحرب الثالثة بين الهند وباكستان، وتم توقيع اتفاقية سيملا في ٢ يوليو ١٩٧٢. بعد هذه السنة، تحولت العلاقات الهندية - الباكستانية من صراع عسكري إلى صراع سياسي إقليمي في شبه القارة الهندية، أشبه بالحرب الباردة، ولم ينته الموقف بهذا الشكل، بل تفاقم الوضع متخذاً شكلا آخر من الصراع، وهو صراع إقليمي نووي، ومن ثم صارت القوى الدولية متخوفة من اشتعال الموقف من حين إلى آخر.

وقد حرص الباحث على المقارنة في دراسته بين الرقوى والمخططات المحددة لسياسة كل من أيديولوجية الدولتين حول كشمير، مما أضاف إلى أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين المتخصصين في شئون شرق آسيا، بالإضافة إلى اعتماد الباحث على بعض الوثائق غير المنشورة، خاصة أن تلك الوثائق متعلقة بوزارة الخارجية المصرية.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا ومشكلة كشمير، وانعكاساتها على شبه القارة الهندية، خاصة، وعلى قارة آسيا عامة، وأثير جدل كبير حول تلك القضية بسبب طريقة فهم وتفسير التطورات التاريخية، والوضع الراهن بإقليم كشمير، حيث تسعى كل من الهند وباكستان إلى عرض الأحداث التاريخية التي حدثت في شبه القارة الهندية إزاء "مشكلة كشمير" بشكل يبرز أحقية كل منهما في إقليم كشمير، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة. ويبدأ الباحث دراسته بإشارة إلى أن مشكلة كشمير إشكالية أوجدها الاستعمار البريطاني، وأوجدها بمبدأ "فرق تسد" وصيغها بصيغة العداة الطائفية والاختلاف العرقي والتركيب البشري من أجل تحقيق أهداف سياسية في شبه القارة الهندية، بالإضافة إلى أن (الهند وباكستان) أسهمتا في إيجاد هذا العداة فيما بينهما، وذلك من خلال اتجاامين هما: (الاختلاف العفاندي) و(إقليم كشمير)، خاصة الاتجاه الأخير الذي أصبح كالقنبلة الموقرة التي توشك على الانفجار عندما يزداد الصراع عليه. بل إن التعصب القومي قد ساهم أيضا في اتساع هوة الصراع بين الدولتين حول هذا الإقليم الذي أصبح بين شقي رحى، ومن ثم صار يلقب بـ (الإقليم المتنازع عليه) خاصة بعد استقلال الدولتين، وانفصالهما عام ١٩٤٧

وقد أثرت بعض التغيرات السياسية

على قرار التقسيم على كشمير والذي أصدرت الحكومة البريطانية وتناول ذلك الفصل أيضا قضية منطقة (جورداسبور) تلك المنطقة التي منحها اللجنة البريطانية لصالح الهند، مما ساعد على انضمام كشمير للهند. ومن هنا ظهرت إرهابيات حرب كشمير الأولى التي رسختها السياسة البريطانية. وأثبت الباحث عدم صحة وثيقة الانضمام (المزورة) في حين يركز الفصل الثاني على حرب كشمير الأولى (١٩٤٧-١٩٤٩)، ومهام الأمم المتحدة في تسوية الصراع بين الهند وباكستان والتي انقسم عملها إلى عدة مراحل، كان منها المرحلة الأولى لمشكلة كشمير في مجلس الأمن (يناير - أبريل ١٩٤٨) ثم بعثة لجنة الأمم المتحدة في الهند وباكستان (U. N. CIP) (يوليو - سبتمبر ١٩٤٨)، وروود الفعل الهندية والباكستانية على قرار اللجنة، ثم المرحلة الثانية لمشكلة كشمير التي توقفت في مجلس الأمن (ديسمبر ١٩٤٨ - ديسمبر ١٩٤٩) وفي النهاية عجزت لجان وقرارات الأمم المتحدة عن تفعيل دورها في حسم مشكلة كشمير بين الهند وباكستان.

ويعرض الفصل الثالث لمشكلة كشمير في اجتماعات الأمم المتحدة وبعثاتها لحل النزاع وكذلك المفاوضات المباشرة التي تمت بين الجانبين الهندي والباكستاني، وخطة آوين ديكسون، مبعوث الأمم المتحدة لحل مشكلة كشمير. بالإضافة إلى المفاوضات المباشرة بين الجانبين الهندي والباكستاني وهي المرحلة الأولى. ثم إرسال الأمم المتحدة بعثة فرانك جراهام، تلك البعثة التي أمضت فترة سنتين لحل مشكلة كشمير، ثم المرحلة الثانية في المفاوضات المباشرة بين الجانبين الهندي والباكستاني. وتتدخل مشكلة كشمير بين التكتلات القطبية والاحلاف الدولية التي تعد التطور الخارجي لمشكلة كشمير، مما أثر على التطور الداخلي والشنون الداخلية للولاية وكذلك بعثة جوتار يارنج ثم تقرير فرانك جراهام السادس والأخير. وفي النهاية، فشلت كافة المفاوضات والبعثات لحل مشكلة كشمير ويرصد الفصل الرابع والآخر الحرب الصينية - الهندية ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ثم حرب كشمير الثانية ١٩٦٥، وأثرها على مشكلة كشمير. والحرب الهندية - الباكستانية الثالثة التي تسمى باسم أزمة البنغال، والتي

انتهت باتفاقية سيملا في ٢ يوليو عام ١٩٧٢ ثم عرض الباحث لمراحل مشكلة كشمير حتى عام ٢٠٠٥ وفي النهاية، قدمت عدة سيناريوهات للتوصل من خلالها لحل مشكلة كشمير، ركز الباحث فيها على تسوية الحكم الذاتي الذي من خلال يتم حل مشكلة كشمير

داليا كمال عمارة

## إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

د. فوزى حماد،  
د. عادل محمد أحمد

القاهرة، الهيئة العامة لقصور  
الثقافة، ٢٠٠٦

برز الاهتمام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كانت لها أبعاد نووية، وجاء اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مبكراً منذ قرار مجلس الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٧٤، وتم تقديم أول اقتراح للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء تلك المنطقة عام ١٩٧٤، بمبادرة مصرية - إيرانية

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتتناول بالتحليل الجهود التي بذلت على المستويين الدولي والإقليمي طوال ما يزيد على ربع القرن الماضي من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والظروف السياسية التي واكبت ذلك

وجاء الباب الأول من الدراسة تحت عنوان قدرات أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، حيث تناول المؤلف في

البداية قدرات أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، فقد بدأت إسرائيل برنامجها النووي مع قيام الدولة في عام ١٩٤٨، وقامت إسرائيل مبكراً بالاتصال بالعلماء في لجنة الطاقة الذرية الفرنسية، وقام فرانسيس بيران رئيس لجنة الطاقة الذرية الفرنسية آنذاك بزيارة إسرائيل في عام ١٩٤٩، وتم توقيع اتفاقية تعاون نووي بين البلدين في عام ١٩٥٣، وتم تصعيد التعاون حتى حصلت إسرائيل على مفاعل ديمونة النووي في إطار اتفاق التسوطين الثلاثي للعدوان على مصر في ١٩٥٦، وبدأ تشغيل مفاعل ديمونة في ديسمبر ١٩٦٣. وبدأ العمل بانتظام في عام ١٩٦٥، كما كان هناك تعاون نووي مع الولايات المتحدة أيضاً. فقد أمدت الولايات المتحدة إسرائيل في عام ١٩٥٧ بمفاعل بحثي للأغراض السلمية مو مفاعل (ناحال سوريك) وافتتح في عام ١٩٦٠

وفيما يتعلق بالقدرات العربية الرئيسية، فقد تم استعراض قدرات الدول التي لديها، أو كان لديها مفاعلات نووية بحثية منها:

العراق، حيث بدأ العمل بمفاعل العراق البحثي الأول (عراق - ١) في عام ١٩٦٧ وهو مفاعل روسي الصنع، كما حصل العراق في ١٩٨١ على مفاعل (أوزيراك) الفرنسي الصنع، إلا أن إسرائيل قامت بتدميره بعملية عسكرية في يونيو ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٧، حصل العراق على المفاعل المسمى (عراق - ٢)، وهو مفاعل روسي الصنع وقد دمر المفاعل في حرب عاصفة الصحراء.

الجزائر: تمتلك الجزائر مفاعل أبحاث باسم "نور" قدرته ١ ميجاوات أرجنتيني الصنع، كما قامت الجزائر سرا وبالتعاون مع الصين ببناء مفاعل أبحاث (السلام)، إلا أن المفاعل وضع تحت الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية

ليبيا: قامت ليبيا ببناء مفاعل أبحاث روسي في منطقة (تاجورا) وصدقت على معاهدة منع الانتشار النووي في ١٩٧٥ ووضعت المفاعل تحت الضمانات الدولية للوكالة

مصر: اهتمت مصر منذ أوائل الخمسينيات بالاستخدامات السلمية للطاقة

الإسرائيلي القائم في المنطقة، ولم تعمل على إنهائه، بل عملت جميعها على تجسيد الموقف على ما هو عليه، مما يعني محاولة تكريس عدم التوازن الاستراتيجي. وقد أيد مجلس الأمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من كافة أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال القرارات ذات الصلة أرقام (٦٨٧) لسنة ١٩٩١، و(١٢٨٤) لسنة ١٩٩٨، و(١٤٤١) لسنة ٢٠٠٢.

وجاء الباب الثالث ليتناول في البداية موضوع "الشرق الأوسط وعناصر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، حيث هناك عدة عناصر رئيسية والتي يتطلبها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي: القرار السياسي الذي تتخذه النظم السياسية في دول المنطقة، والذي يتوقف على مدى إدراك النظام السياسي للأمن القومي وعوامل التهديد الخارجية والداخلية. كذلك معاهدة يتم الاتفاق عليها ويدخل في إطارها جميع القضايا المرتبطة بالموضوع، حيث تنقسم التعهدات الرئيسية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى ثلاثة مستويات من التعهدات، وهي تعهدات الدول الأطراف في المنطقة، وتعهدات الدول النووية المعتلة، وتعهدات الدول الخارجية، إلى جانب إطار قانوني دولي والتزامات قانونية إقليمية ودولية. فهناك أليات قانونية دولية مثل معاهدة منع الانتشار النووي ونظام الضمانات النووية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، علاوة على إنشاء آلية تحقق فعالة للتأكد من التزام الدول الأطراف بتعهداتها.

وأخيراً، آلية للجزاءات في حالة خرق وانتهاك المعاهدة، مدعومة بتأكيدات أمنية بالتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الأطراف في المنطقة أما عن أهم قضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، فتتمثل في القضايا الجغرافية، حيث إن هناك اختلافات عديدة في تحديد منطقة الشرق الأوسط جغرافياً، إلا أن الحد الأدنى من الاتفاق بين التعريفات المختلفة شمل الدول العربية بالإضافة إلى

كما أن الدول العربية وإيران وقعت معاهدة منع الانتشار النووي، وقد صدقت كل الدول العربية الآن على المعاهدة، وقد استنعت إسرائيل عن التصويت على قرار الجمعية العامة المشار إليه. وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الإسرائيلي من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد مر بمرحلتين، مرحلة إعداد المعاهدة، حيث رحبت إسرائيل بالمعاهدة في مايو ١٩٦٨. وفي المرحلة الثانية، رفضت إسرائيل توقيعها وبرر مندوبيها ذلك بعدة أسباب، منها الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن إسرائيل لا تعرف ما هي المخاطر والتهديدات التي ستواجهها في المستقبل. كما يتضح أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء من خلال إصدار المؤتمر العام لقرارات متضمنة دعوة إسرائيل لإخضاع منشأتها النووية لضمانات الوكالة، أو من خلال إصدار قرار تطبيق الضمانات النووية في الشرق الأوسط من عام ١٩٩٢ حتى سبتمبر ١٩٩٨. كما قام المدير العام للوكالة بجهد لتقريب وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل من خلال الزيارات التي قام بها إلى عدة دول عربية.

وفي السياق نفسه، تناولت الدراسة "جهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط". ففي ٨ من أبريل ١٩٩٠، طرحت مبادرة الرئيس مبارك لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وقد دعت المبادرة إلى ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء في منطقة الشرق الأوسط، وأن تقوم جميع الدول بالمنطقة بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن، مع ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة بالنطاق الكامل للتحريم. وعقب صدور قرار مجلس الأمن (٦٨٧) في ٣ أبريل ١٩٩١، تم طرح العديد من المبادرات الدولية لضبط التسليح في المنطقة وهي: مبادرة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) في مايو ١٩٩١، ومبادرة الرئيس الفرنسي (ميتران) في مايو ١٩٩١، ومبادرة الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن (بيان باريس في يوليو ١٩٩١).

وعلى ذلك، فقد رأت الدول العربية أن تلك المبادرات الدولية لم تراعي التهديد النووي

الذرية، فشكلت لجنة الطاقة الذرية في فبراير ١٩٩٠، ثم أنشأت مؤسسة الطاقة الذرية في عام ١٩٩٧. وفي يوليو ١٩٥٦، تم التفاوض على معاهدة الاتحاد السوفيتي لمفاعل أبحاث مصر، والذي تم تشغيله في يوليو ١٩٦١. وتعددت محاولات إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء في مصر في أوائل السبعينات، وتوقف المشروع بسبب حرب ١٩٦٧، وبدأت المحاولة الثانية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث عرضت الولايات المتحدة تزويد مصر بمفاعلات نووية. إلا أنه في عام ١٩٧٩، صانف البرنامج عدة عقبات. وفي ٣ أبريل ١٩٨٦، وقعت حادثة "تشيرنوبل" واتخذت القيادة السياسية المصرية قراراً بتجديد البرنامج نظراً لدراسة نواحي الأمان النووي.

كما أشارت الدراسة إلى قدرات سوريا في هذا المجال، إذ تمتلك مفاعلاً بحثياً صيني الصنع قدرته ٢٠ كيلوات فقط. وكما تطرقت الدراسة إلى "القدرات الإيرانية"، حيث عملت إيران على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ السبعينيات، فقد تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام ١٩٧٤ وسانددت الولايات المتحدة إيران في البداية وأمدتها في عام ١٩٦٧ بمفاعل بحثي، إلا أن العمل توقف في بناء المحطات النووية بعد الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ وقيام الحرب العراقية - الإيرانية بعد ذلك. وبانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في ١٩٨٨، بدأت الجهود تركز على ضرورة إحياء البرنامج النووي الإيراني، باعتباره جزءاً من إعادة البناء بصفة عامة. ويمكن القول إن الاتهامات الغربية والأمريكية لإيران حول البرنامج النووي تستند إلى مجموعة مبررات، من أهمها أن حصول إيران على تلك المفاعلات يؤهلها لامتلاك البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة لأي اتجاه نووي سلمي أو عسكري، والخوف من تبني برنامج نووي سرى مواز للبرنامج المعتل، حتى ولو خضع للضمانات.

ويستعرض الباب الثاني من الدراسة جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٢٦٣) في ٩ ديسمبر ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

إسرائيل وإيران. وترى مصر أن التحديد الجغرافي للمنطقة يجب أن يتم في إطار الترتيبات المطلوب مشاركتها. كما تشير القضايا السياسية إلى اعتبار الموقف الإسرائيلي أولى هذه الصعوبات السياسية. فرغم إبداء إسرائيل الاستعداد المبدئي لقبول فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها تضع شروطاً أخرى تتمثل في أن يشمل ذلك كل أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة التقليدية، ولذلك كان من

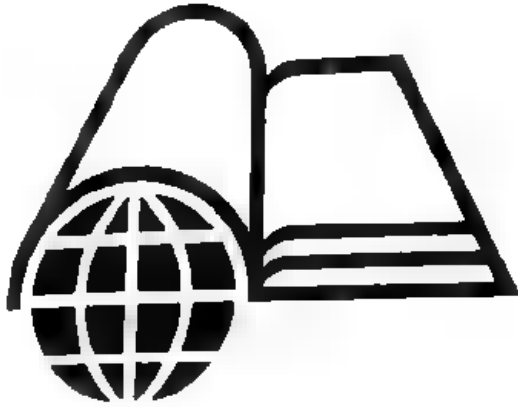
الضروري أن يتطور الموقف العربي إلى ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، وذلك في إطار صفقة شاملة يتم فيها تنازل إسرائيل عن سلاحها النووي ويأق أسلحة الدمار الشامل، مقابل تنازل العرب عن باقي أسلحة الدمار الشامل.

أما أهم القضايا الأمنية والعسكرية. فتتمثل في صعوبة الاتفاق حول التوجهات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن

إسرائيل تركز على ضرورة الانحياز بالتهديدات الأمنية غير العسكرية (الوضع الاقتصادي، وما تسميه التطرف والإرهاب) وعلى العكس، تركز الدول العربية على التهديدات الأمنية العسكرية الحقيقية في المنطقة، والمتعلقة في اختلال التوازن على المستوى الاستراتيجي بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، والتهديد الأمني لجيرانها من ذلك.

وليد عيسى سليمان

# مكتبة السياسة الدولية بألفان أجنبية



## Things Fall Apart: Containing The Spillover From An Iraqi Civil War

انحواء الحرب الأهلية في العراق من  
الاستعداد إلى نول الجوار  
عوض لمراسة صالوة عن مركز سبيل  
للمرسان الشرق الأوسط  
معهد بروكسبر  
لوريق تحليلية رقم ١١، يناير ٢٠٠٧

القوات الأمريكية في إحلال السلام في العراق  
تطرق الدراسة لاستعراض نماذج من الآثار  
المدمرة التي خلفتها الحروب الأهلية على  
الأوضاع الإقليمية والدولية، بمعنى أن آثار  
الحروب الأهلية عادة ما تنتشر وتمتد لفرض  
آثارها وتبعاتها على دول الجوار وبذلك تخلق  
أجواء من عدم الاستقرار وقد تتسبب هذه  
الحروب الأهلية في العديد من المشاكل الإنسانية  
مثل المجاعات وغيرها من الكوارث. كما حدث في  
رومانيا والمجر إبان الحرب الأهلية في  
يوغوسلافيا في أوائل التسعينيات ويمكن أن  
تنتقل الحرب الأهلية إلى حرب إقليمية كما حدث  
في الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينيات  
والثمانينيات من القرن العشرين

وتاريخيا، توجد ستة نماذج للآثار والتبعات  
التي تنتج عن الحرب الأهلية، منها

- اللاجئين إن اللاجئين يشكلون مشكلة  
كبرى على المستوى الإنساني والاقتصادي  
والسياسي، فمن الممكن أن يخلق تواجد اللاجئين  
في دولة مجاورة فرصة لتجنيدهم للدخول في  
مبشرين مسلحة والقيام بأعمال عنف ضد  
دولتهم الأم أو ضد الدولة المضيفة، كما أن  
استمرار تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة  
يمكن أن يسبب في تغيير الخريطة الديموغرافية  
والاضطراب الأوضاع الاقتصادية للدول  
المستضيفة، خاصة إذا كانت تلك الدول صغيرة  
وصغيرة

- الإرهاب وتمتعير الدول التي تعاني من  
التهديد الأهلية تربة خصبة لتفريغ الإرهابيين  
كما فعلت القاعدة عندما انتقلت من أفغانستان  
صلى لها والحبر بالذكر أن الباحثين اعتبروا  
مجموعة من الحركات المسلحة -اعلمها موجودة  
في العالم العربي ومطعمها جماعات إسلامية

الصومال وأفغانستان والكونجو والبقان،  
وتحليل كيف أن الأوضاع في هذه البلدان  
وصلت كنقطة اللاعودة، وفي الحالة التي يصل  
فيها الوضع إلى طريق مسدود. ومع ذلك، يرى  
المؤرخون أنه بالرغم من ضراوة وشراسة هذه  
الحروب وسوء الأوضاع، يوجد أمل في التوصل  
لحل سلمي حتى ولو استمرت هذه الحروب  
لفترة طويلة. ولكن يرى كاتب هذا التقرير أنه قد  
يكون الوقت قد تأخر لإتخاذ العراق من شبح  
الحرب الأهلية، فبالرغم من الاعتقاد بأن شبح  
الحرب الأهلية الشاملة مازال بعيدا عن العراق،  
خاصة مع الاستراتيجيات والخطط التي تحاول  
بغداد وواشنطن وضعها للتقليل من آثار  
العمليات الإرهابية، إلا أن التاريخ يؤكد أنه  
يمكن الوقوع في نفس أخطاء الماضي عند  
التعامل مع الحالات المشابهة.

يرى الباحثان أن الوضع في العراق ينزلق  
بسرعة نحو حرب أهلية شاملة، وأن الولايات  
المتحدة لن تستطيع أن تكون بمثابة الضامن  
والآثار التي سوف تنتج عن هذه الحرب الأهلية،  
وسبكون الوضع سياسيا جدا، خاصة أن آثار  
الحروب الأهلية تتمدد الحدود وتمتد آثارها إلى  
الدول المجاورة. ولذلك، على الولايات المتحدة  
تنشئ استراتيجيات مختلفة من أجل احتواء  
الموقف

وتنقسم هذه المراسلة الفكرية أو منهجية  
أحزانيا أو ولانها لمح تدوير الموقف في العراق  
من أن يصبح حربا أهلية شاملة يمكن أن يمتد  
مداهما لدول الجوار فهذا الاقتراح يقوم على  
ردع دول الجوار ومنعها من التدخل في شؤون  
العراق أو حماها الإرهابيين، وأيضاً تعمل هذه  
الدراسة على الانتعاش بضرورة تغيير سياسة  
الولايات المتحدة لتعترف بالواقع المؤلم وهو فشل

مع نرى الأوضاع الأمنية والإنسانية في  
العراق يوماً بعد يوم، من خلال التفجيرات  
وعمل العنف التي أصبحت تستهدف المدنيين  
كثراً مما تستهدف القوات الأمريكية أو قوات  
القوى العراقية. بل هناك اتهامات متبادلة بين  
لثة والشيعة حول المسؤولية عن هذه  
العمليات التي يروح ضحاياها كل يوم عشرات  
وحتى مر المواطنين الأبرياء، خاصة من النساء  
والأطفال وقد تعاقمت هذه العمليات في الآونة  
التي تحيرة، خاصة مع الأحداث الجسيمة التي  
شهدها العراق منذ أواخر عام ٢٠٠٦، أهمها  
عدم صدام حسين هذا بالإضافة إلى فشل  
قوات الولايات المتحدة في تقرير الأمن  
والاستقرار بالعراق، خاصة وقد قتل مئات من  
الأمريكيين وقد كان وصول الديمقراطية  
كوبرس وسيطرتهم عليه من أبرز سمات هذا  
العصر، حيث حصد هذا الانتصار معارضة  
لنفسه الأمريكي لحطة الرئيس بوش  
واستراتيجيته الجديدة في العراق وتفاقم  
بجانب أعمال العنف رغم نية حكومة الملوك  
حقة نسبة للقضاء على الميليشيات الإرهابية ومع  
بريف قدم العراقي حتى لا يصل الوضع إلى  
حرب أهلية مطلية، ومع ذلك باتت هذه المحاولات  
بالفشل وأصبح العراق طرفاً في مستنقع قد  
يؤدي إلى الحرب الأهلية

ولهذا، تأتي هذه الدراسة التي يلهمها آثار  
من أهم الباحثين في معهد بروكسبر هما  
دانيال باينس وكينيث جاكوبسون محاولة إيجابية  
على سؤال من الرشح والحاضر من حلة العنف  
الدائرة في العراق، وكيف يمكن للولايات المتحدة  
أن تلعب استباقية لاحتواء الموقف هناك، وذلك  
من خلال إلقاء الضوء على الحروب الأهلية  
المسابقة في العديد من بلدان العالم مثل

ومن التوصيات المهمة التي أكدها التقرير، العمل على احتواء التحرك والفرد الإيراني في العراق ووضع خط أحمر أمامه، خاصة الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، لأن إيران - على حد قول دانيال بيمان - تريد إضعاف الجهود الأمريكية في العراق بأي شكل، ولكنه يرى أن أية محاولات من جانب إيران لمواجهة الولايات المتحدة سوف يكون مصيرها الفشل وبالتالي لابد أن يتم احتواء كل التحركات الإيرانية.

وتختتم هذه الدراسة بنظرة تشاؤمية من قبل الباحثين - وهذه هي نفس النظرة بالنسبة لوليام كوانت البروفيسور الأمريكي المعروف الذي كان أحد خبراء بروكسجيز - بالنسبة لجهود الولايات المتحدة لاحتواء الحرب الأهلية في العراق، وأنها قد لا تنجح بالقدر الكافي. ويرى الباحثان أن الحل الأمثل هو الانسحاب في أسرع وقت ممكن من العراق، لأنه إذا ظل الاعتقاد السائد في الإدارة الأمريكية بضرورة البقاء في العراق لحفظ الاستقرار، فقد تكون له آثار كارثية، ويمكن أن يؤدي هذا إلى حرب شاملة في منطقة الخليج العربي، إن لم يكن في الشرق الأوسط بأكمله.

مروة عبدالعزیز

**The Coming Collapse of China, Gordan G. Chang, arrows books, London, 2006.**

**الانهيار القادم للصين، جوردن جي. تشانج، لندن، ٢٠٠٦**

يعرض هذا الكتاب رؤية جوردن جي. تشانج، الذي عاش لفترة طويلة في الصين تزيد على العشرين عاماً، حيث عمل مستشاراً بالمؤسسات السياسية في الصين، ونشر العديد من المقالات حول رؤيته لمستقبل الصين والنموذج التنموي الصيني في ضوء معاشيته للواقع الصيني خلال الفترة التي قضاها وذلك في العديد من المجالات مثل نيويورك تايمز، وميرالد تريبيون بغرض الوصول إلى العوامل التي تعوق النموذج التنموي الصيني في القرن القادم.

الدول في احتواء آثار هذه الحروب ومنع امتدادها، والذي أدى إلى تدخلات كبيرة من الدول المجاورة لمنع وقف هذه الحروب. وفي الغالب، فإن المحاولات الناجحة لوقف هذه الحروب تتطلب عمل اتفاقيات سلام لوقف هذه الحروب وآثارها، مع مشاركة كل الأطراف الدولية خاصة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال إرسال قوات لحفظ السلام كما حدث في البلقان، والسودان ودول أخرى.

وترى الدراسة أنه إذا تطور الوضع في العراق، فإنه لا يوجد خيار آخر أمام الولايات المتحدة سوى أن تتبنى استراتيجية عاجلة لاحتواء الحرب الأهلية في العراق ومن الاستراتيجيات والخيارات الطروحة في هذا الصدد ما يلي:

١- عدم مناصرة أي فصائل عراقية على فصائل أخرى، وذلك لإحباط جهود الحرب الأهلية. ونظراً، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على وكلاء معينهم لحماية مصالحها، ولكن كانت هذه السياسة تفشل في النهاية، خاصة في حالة العراق. وبصفة عامة، فإنه من الصعب تحديد - بشكل واضح - القوى الضالعة في هذه النزاعات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مجريات الأمور، ويعتبر هذا الوضع أكثر صعوبة في العراق الذي يزخر بالعديد من الاختلافات العرقية والمذهبية.

٢- تجنب تأييد تقسيم العراق. نجد أنه بعد سنوات من العنف الدامي، أصبح العراق أكثر استعداداً للتقسيم أو التجزئة المستقرة، ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة لتحقيق نجاح لحظة التقسيم سوف تزيد من حدة الوضع وقد يتطور الأمر إلى مذابح دموية وعمليّات تطهير عرقية. وحتى تنجح عملية التقسيم هذه، فلا بد من وجود اتفاق سياسي معين للقيام بهذا ويتم تنفيذه من قبل قوات خارجية مناسبة كما حدث عند تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة. وأكثر من ذلك، فإن الوضع قد يصبح أكثر سوءاً في العراق لأن العراقيين قد يقسمون أن الولايات المتحدة وحلفائها يحاولون فرض تقسيمات معينة عليهم من خلال هذه الاتفاقيات، بمعنى أن اتخاذ الولايات المتحدة هذا الأسلوب كوسيلة لاحتواء الحرب الأهلية هناك غالباً سوف يقوّى بالفشل وستزيد من الأعباء للقوة على عمات القوات الأمريكية هناك بالنسبة لمقاومة أعمال العنف.

وتعزى الدراسة في الحديث عن الخيارات والاستراتيجيات التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة لاحتواء الموقف في العراق من خلال إعطاء الدعم للدول المجاورة للعراق ومساندة نظمها السياسية، حتى لا تمتد آثار الحرب الأهلية إليها. فعلاً الملكة العربية السعودية، وهي من أغنى دول المنطقة، قد لا تحتاج لمساعدة الولايات المتحدة اقتصادياً من خلال تقديم المعونات، ولكنها تحتاج لدعم تقني أمني لتحسين قدرتها لمواجهة التحديات المختلفة.

(مثل حركة حماس وحرب الله) - جماعات إرهابية ووضعا هذه الجماعات في سلة واحدة مع حركات أخرى مثل (جماعة نمور التاميل في سيبيرلانكا)، وهذا يوضح التيسر والخلط الواضح في فهم أو تعريف الإرهاب عند الباحثين الغربيين وظلمة بحركات المقاومة المشروعة، وذلك على الرغم من التوجه الوسطي المعتدل للمؤسسة التي ينتمي إليها الباحثان.

ويضيف التقرير أن جميع تلك الجماعات نشأت في ظل حروب أهلية، وتركز هذه الجماعات في الغالب على أهداف محلية، ولكن يمكن أن تتجه لهجمة أهداف دولية خاصة لمن يساندون أفعالها في الحرب الأهلية.

الخسائر الاقتصادية: غالباً ما تؤدي الحروب الأهلية إلى أعباء اقتصادية لدى دول الجوار. فهناك العديد من الآثار المباشرة منها: تدفق اللاجئين، والحركات المسلحة، والتدخلات في شؤون الدول الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الحروب الأهلية العديد من القيود الاقتصادية على الاستثمار والقيود الأمنية على التكاليف الأمنية بالنسبة لحركة التجارة، فضلاً عن الأعباء الصحية التي تفرضها مثل هذه الحروب على الدول المجاورة، خاصة فيما تتطلبه من القيام بإجراءات خاصة للوقاية من الأوبئة والأمراض المستعصية.

- تدخل دول الجوار: قد تؤدي الحروب الأهلية والمشاحنات في دولة ما إلى استفزاز الدول المجاورة لمنع امتداد آثار هذه الحروب إليها وللحد من هجمات الجماعات الإرهابية التي تسبب في هذه الحروب، أو الحد من تدفق اللاجئين. كما حاول الأوروبيون في يوجوسلافيا، وهذه التدخلات عادة ما تأتي بنتائج سيئة لكل الأطراف. وعادة ما تتحول الأطراف الإقليمية المتورطة في هذه الحروب الأهلية إلى أن تكون مجرد وكلاء يحاربون باسم قوى خارجية. وعندما تفشل في تحقيق مهمتها، تضطر هذه القوى لأن تتدخل للقيام بما فشلت فيه هذه القوى. وبالتالي نجد أن فرصة تحول الحروب الأهلية إلى حروب إقليمية تكون كبيرة، وذلك لأنه عندما تتدخل دولة ما وتهاجم الدولة التي يوجد فيها صراع أو حرب أهلية، فإن جميع القوى الأخرى تتدخل للقيام بفعل مماثل، خاصة إذا تم منع القوى المتدخلة من الأساس من غزو الدولة التي يوجد فيها الصراع.

ثم تطرق الدراسة إلى استعراض الخيارات المختلفة لاحتواء الحرب الأهلية في العراق ومنع تحولها للأشكال السابقة من الحروب الأهلية. ففي البداية، يؤكد الباحثان أن كل المحاولات التاريخية التي قامت بها الدول لاحتواء الحروب الأهلية وعدم تحولها لحرب شاملة كانت تبوء بالفشل، حتى الدول التي نجحت في ذلك دفعت ثمنها باهظاً لاحتواء خصائرها من ضحاياها في هذه الحروب. لكن في معظم الأحوال، فشلت

في كتابه "مصر: حروب مجموعة من الأفكار" لم يصعد لسطح سياسي الصينى والسودج لى لى جينج. ودور الحرب الشيوعى. وكيف ستر مصر الصينى في ظل مؤشرات متعددة وسياسية معينة خلال القرن القادم.

وهو ليس الأول من الكتاب وهو بعنوان "مصر: السور القموى الصينى". يرى المؤلف ان نمو التنمية قد هاء نتيجة لرغبة صارقة لى لى جينج فى تعديل سياسة تصدير والاقتصاد على العالم الخارجى فى دور سبعينيات القرن الماضى. أخذت الصين فى تصدير تلك طريقا للتنمية يتكيف مع ظروف التنمية وميزات العصر وبواسطة هذا الطريق يعزز الشعب الصينى على بناء بلاده تنويع فى دولة حديثة تمتاز بالأزدهار والقوة الإستراتيجية والحصانة والانسجام. وتواصل تنمية دائية تقديم مساهمات جديدة وعظيمة فى سيرة التقدم البشرى ورغم ذلك ما زالت كبر دولة نامية فى العالم. وهذا سبب ضخامة عدد السكان وعدم التوازن فى التنمية.

وهو تحسيرا الشانى من الكتاب والمعنون "تعبئة السياسة الصينية". يطرح المؤلف القيم لى لى جينج الأساسية الدافعة نحو النمو. ويرى ان هذه القيم الثقافية المجتمعية تلعب دورا فى تعامل مع المشكلات التى خلفتها عملية تنمية التصاروخية فى الصين فيطلق على قفينة المركزية الحالية المايون الجدد. فهو يعنى "نوعية لقيمة الحفاظ على التوازن الداخلى معجشم. عن التى أعطتها القيادة السابقة. فقد وجدت عملية التنمية التصاروخية فروقا هائلة بين سحر الصناعة على الساحل الشرقى والمناطق لى لى جينج والعربية. كما أوجدت أثارا شديدة لى لى جينج على البيئة وعلى عكس القيادة السابقة. فإن القيادة الحالية تعمل على "تسوية" هذه الانطلاقة. فى سبيل تنمية وتطوير المناطق لى لى جينج. وإصلاح الخلل الناتج عن الفروق الكبيرة فى الدخل ومستوى المعيشة.

ويحرك الفكر الصينى على جميع المستويات سياسيا التناقض هو جوهر الوجود. حسب رسالة مانوتسى تونغ الشهيرة وهذا لا يعنى ان الصين تعتمد على تفجير التناقضات من أجل توليد تركيبة أو صيغة جديدة. فالتناقضات - من وجهة النظر هذه - لا تنتهى. إنما صيغ الصراع هى التى تتغير. ولذلك فإن الصين لا تجد غضاضة فى التعامل مع عدد كبير من أنماط التناقض الفعلية. نوع الإحساس بضرورة تغيير أى من القوى الفاعلة ورغم ان الرؤية الصينية تحدد التناقض الرئيسى فى عصرنا بالصراع بين تحكم هيمنة القطب الواحد بالعنف. ونشأة نظام عالمى متعدد الاقطاب والراكر. فإن الصين تقبل بوجود واستمرار الولايات المتحدة كقطب دولى. وتحفظ بعلاقات تجارية قوية معها. بل وتسمى للاستفادة من التقدم الأمريكى فى شتى المجالات. ولكن فى الوقت نفسه تعمل الصين

بأسلوب هادئ على احتواء نفوذ الولايات المتحدة وتقليل فرصها فى الإضرار بمصالح الصين. فعلى سبيل المثال. أقامت الصين علاقات قوية مع كوريا الجنوبية. حليف الولايات المتحدة القوى فى اسيا. بدون التضحية بعلاقتها القوية مع كوريا الشمالية. ولذلك. فمن المتوقع عند إعادة توحيد الكوريتين - وهو ما سيحدث حتما - ان تكون الصين الحليفة الرئيسية لهذه الدولة. وتعتمد الصين - فى تعاملها كقطب دولى - على التأثير المعنوى. لا التوطيع بالقوة الاقتصادية أو العسكرية. فى تعزيز علاقاتها مع المراكز الآسيوية: روسيا واليابان والهند. متجاوزة فى ذلك الخلافات الحدودية والحروب التاريخية.

وكما تسعى الصين إلى احتواء النفوذ الأمريكى فى اسيا. فقد مدت علاقاتها إلى "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية. بإقامة علاقات قوية مع كوبا. التى تعدها بالسلاح. ومع فنزويلا من أجل الحصول على النفط.

ويتبدى الاختلاف بين الصين والولايات المتحدة فى التعاملات كقطب دولى - بشكل خاص - فى الوجود الصينى فى إفريقيا. ففي مقابل فتح السوق الإفريقية الهائلة أمام المنتجات الصينية. وتأمين الحصول على النفط. فإن الصين تسهم جديدا فى تطوير القارة عن طريق بناء شبكات واسعة من البنية التحتية والمستشفيات. ولذلك. فالوجود الصينى فى إفريقيا مقترن بالبناء. وليس بالاحتلال أو السيطرة. وهى لا تسعى لفرض قيم معينة أو للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

أما الجزء الثالث من الكتاب وهو بعنوان "الثقافة الصينية والطريق للأمام". فقد بدأ بتأكيد المؤلف أن الثقافة الصينية شكل من أشكال ثقافة السلام. حيث ظل الحرص على السلام والسعى وراء الانسجام من الميزات الروحية لدى الشعب الصينى على مر العصور. فعند مدة طويلة. ظلت الصين تتمسك بانتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة. وهدفها هو صيانة سلام العالم ودعم التنمية المشتركة. ولدى عودة الصين إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. كان دنج شياو بينج قد أعلن أمام العالم أن الصين لن تسعى وراء الهيمنة أبدا. ومنذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى. ظلت الصين - حسب اتجاه تغيير الوضع الدولى - تتمسك بصكها الاستراتيجى المهم المتمثل فى أن السلام والتنمية هما موضوع العصر. وصرحته عدة مرات بلنها لم تسع فى الماضى ولا تسعى حاليا ولن تسعى فى المستقبل وراء الهيمنة. ولن تشكل التنمية الصينية تهديدا لأى شخص. بل سنأتى للعالم بمزيد من فرص التنمية وسوق أوسع.

وفى الجزء الرابع من الكتاب وهو بعنوان "السياسة الاقتصادية الصينية والسعى نحو الصمود". بين فيه المؤلف أن الشعب الصينى

كانع فى سبيل تحقيق هدفه لبناء مجتمع يرقى بالحياة بصورة شاملة. وقبل فترة وجيزة. طرحت الدولة الكاملة الخامسة للجنة المركزية السادسة عشرة للحزب الشيوعى الصينى مهمات رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. ومنها أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية وهى: تحقيق تضاعف نصيب الفرد من الناتج الوطنى الاجمالى فى عام ٢٠١٠. سرعة واحدة قياسا إلى عام ٢٠٠٠ على أساس تحسين الهيكلية ورفع الفعالية وخفض استنزاف الموارد. ورفع كفاءة استغلال الموارد إلى حد كبير. وخفض استهلاك الطاقة لكل عشرة آلاف يوان من الناتج الوطنى الاجمالى فى عام ٢٠١٠ بنسبة حوالى ٢٠٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف. تتمسك الصين بمفهوم التنمية العلمى المتميز بـ "وضع الإنسان فى المقام الأول" والتنسيق الشامل والاستدامة. لدفع التنمية الشاملة فى مجالات البناء الاقتصادى والبناء السياسى والبناء الثقافى والبناء الاجتماعى. وتتمسك الصين بالانفتاح على العالم الخارجى. وتطور التعاون الاقتصادى والعلمى الدولى على نطاق واسع. وتشارك سائر بلدان العالم فى نتائج الحضارة البشرية. تحترم وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى. وتعمل مع مختلف البلدان لحل الخلافات والمشاكل التى تبرز فى عملية التعاون. سعيا وراء تحقيق المنفعة المتبادلة والأزدهار المشترك والتنمية المشتركة. وتلتزم بواجباتها وتعهداتها الدولية. وتشارك بنشاط فى المنظومة الدولية والشؤون الدولية لتلعب بها فى وسعها دورا حافزا بناء. وتعامل مختلف البلدان معاملة متساوية. وتطور بنشاط علاقات الصداقة معها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمى.

أما الجزء الخامس من الكتاب. فهو بعنوان "الصين ومنظمة التجارة العالمية" ويبين فيه أن الصين مؤيد ومشارك نشيط فى نظام التجارة المتعددة الأطراف. فعند انضمامها رسميا إلى منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ٢٠٠١. أوفت الصين بالتزاماتها بصرامة. ولقد راجعت وعلت الصين حوالى ٣٠٠٠ قانون ولائحة ونظام قطاعى. مما يكمل النظام القانونى الاقتصادى المتعلق بالأجانب بلا انقطاع. ويزيد من شفافية السياسات التجارية باستمرار. ووفقا لتعهداتها. خفضت الصين رسومها الجمركية بالتدريج. فانخفض معدل مستوى رسومها الجمركية إلى ٩.٩٪ عام ٢٠٠٥. كما أفت معظم الإجراءات غير الجمركية. وأسمرت خطوات الانفتاح على العالم الخارجى فى مجالات تجارة الخدمات مثل القطاع المصرفى والتأمين والأوراق المالية والبيع بالتجزئة. وقد فتحت الصين أكثر من ١٠٠ قطاع أى ٥٦٪ من بين الـ ١٦٠ قطاعا لتجارة الخدمات. والمصنفة من منظمة التجارة العالمية. بما يقترب من مستوى الدول المتطورة.

ونشطت الصين في دفع حوالة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث شاركت في المفاوضات لمختلف الموضوعات على نحو شامل، وأجرت سلسلة من المشاورات المتعددة الأطراف والثنائية في المفاوضات حول الزراعة والسماح للمنتجات غير الزراعية بالنفاذ إلى السوق وتجارة الخدمات وغيرها، ولعبت دورها البناء، لدفع الاتصال وتخفيف الخلافات بين الأعضاء، النامين والأعضاء المتطورين في منظمة التجارة العالمية. وقدمت الصين مع سائر أعضاء المنظمة مساهمات مهمة من أجل تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تحل الصين المازعات التجارية وغيرها من المشاكل بصورة مناسبة لدفع التنمية المشتركة مع مختلف الدول، متمسكة بمبدأ المنفعة المتبادلة والأزدهار المشترك. وتأثير الصين على معالجة مشاكل الاحتكاكات التجارية بالجوهر إلى الية فض النزاعات لمنظمة التجارة العالمية على أساس الحوار المتساوي، كما تأخذ بعين الاعتبار العوامل والتأثيرات الدولية وتهتم بالتعرف على الفوائد الاقتصادية التي تأتي بها التنمية الاقتصادية الصينية إلى العالم الخارجي عند وضع وتطبيق سياساتها الاقتصادية الداخلية. وتفكر الصين بجدي في التأثيرات المالية لاصلاح سعر الصرف الصيني على الدول والمناطق المجاورة والاقتصاد العالمي، وتنفذ بإصلاح الية سعر الصرف على نحو سليم، فتطبق نظاما لتعويم سعر الصرف يتخذ العرض والطلب في السوق أساسا، ويمكن تعديله بمراجعة جملة العملات ويخضع للإدارة. والصين تعزز بلا انقطاع حماية حقوق الملكية الفكرية وإكمال النظام القانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ القانون بجدي وتسديد الضربات الشديدة إلى مختلف الأعمال المخالفة للقانون. ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية - أي في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠١ وسبتمبر ٢٠٠٥ - استوردت الصين ما يعده نحو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي من البضائع سنويا، فتاحت بذلك نحو ١٠ ملايين فرصة عمل للدول والمناطق المعنية. وفي السنوات القليلة المقبلة، سيتجاوز حجم الواردات الصينية ٦٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا، وسيخلق تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيتضاعف كل من حجم أسواق الصين وطلبها الإجمالي أربع مرات عن عام ٢٠٠٠. وفي هذه العملية، يمكن لشتي دول العالم أن تجد من خلال التعاون المتبادل والمنفعة مع الصين فرصا لتنميتها الخاصة وفرصا تجارية كبيرة، مما سيؤدي دورا إيجابيا مهما لحفز نمو الاقتصاد العالمي.

وفي الجزء السادس من الكتاب، وهو بعنوان "مستقبل الطاقة والتكنولوجيا في الصين"، يقول الكاتب إن الصين تبحث عن طريق تصنيع من الطراز الجديد يتسم بالكونات العلمية

والتكنولوجية العالية والفعالية الاقتصادية الجيدة واستهلاك الموارد المنخفض والتوث البيئي القليل وأظهر تفوق الموارد البشرية تماما، ولا تزال تبذل ما في وسعها لجعل المجتمع كله يسلك طريق التنمية الرشيدة المستخدمة الذي من شأنه أن يضمن تطوير الإنتاج ورفاء الحياة وجودة البيئة. ونجحت الصين في تطبيق سياستها السكانية، مما ساعد في تأجيل نمو إجمالي سكان العالم. وأولت الصين أهمية عظمى للاقتصاد في موارد الطاقة، واتخذت إجراءات مختلفة لتوفير الطاقة. ففي فترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، تضاعف إجمالي الناتج الوطني في الصين أربع مرات، بينما تضاعف استهلاكها من الطاقة مرة واحدة فقط. ويفضل تعزيز حماية البيئة في الصين، تمت السيطرة على إجمالي انبعاثات الأتربة من المداخن المحلية ليبقى عند مستوى عام ١٩٨٠. ورغم زيادة عدد المولدات المركبة في المحطات الكهروحرارية إلى حد كبير خلال العقدين الماضيين. وفي عام ٢٠٠٤، انخفض استهلاك الطاقة لكل عشرة آلاف يوان من إجمالي الناتج الوطني الصيني بنسبة ٤٥٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وقد أصدرت الصين خطة متوسطة وطويلة الأجل لتوفير الطاقة ترمي إلى توفير الطاقة بنسبة ٢٪ سنويا، أي بما مجموعه ١.٤ مليار طن من الفحم العياري بحلول عام ٢٠٢٠. فقلت نسبة اكتفائها الذاتي من الطاقة أكثر من ٩٠٪ منذ تسعينيات القرن العشرين. ومازال في الصين إمكانات كبيرة لإمدادات الطاقة، إذ يشكل الاحتياطي المؤكد من الفحم نسبة منخفضة جدا من احتياطي الجيولوجي، ومن المحتمل اكتشاف حقول جديدة للنفت والغاز الطبيعي، ويكون للتنمية الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة مستقبل مشرق. وإلى جانب ذلك، تتمسك الصين بسياسة وطنية أساسية حول حماية البيئة، وتواصل تعزيز قوة حماية البيئة الأيكولوجية، وتحسن البيئة الأيكولوجية تدريجيا بهدف توفير ظروف للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وتأثير الصين على مبادئ الوفاة أولا والعالجة الشاملة، لتقوية مكافحة التلوث ومسبباته من المنبع وحماية البيئة، وتواظب على مبادئ منع الأسبقية للحماية والاستغلال الرشيد من أجل تشديد حماية بيئة الموارد.

وفي الجزء السابع والأخير من الكتاب، يعرض الباحث لرؤية كلية للوضع في الصين. ويعرض فيه للمعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق التنمية الصينية بالشكل الذي يجعلها قوة عالمية كبرى. فيذكر أنه على الرغم من أن الصين قد حققت منجزات مرموقة عالميا في البناء، لكنها ما زالت أكبر دولة نامية في العالم، والمهمة التي تواجهها في التنمية ما زالت شاقة وثقيلة للغاية. ففي عام ٢٠٠٤، لم يمثل إجمالي الحجم الاقتصادي الصيني سوى ١٦.٦٪ من نظيره الأمريكي، ولم يبلغ نصيب الفرد من إجمالي

الناتج الوطني الصيني سوى ٢.٦٪ من نظيره الأمريكي و٤٪ من مثيله الياباني، فتحتل الصين المركز رقم ١٢٩ بين ٢٠٨ دول ومناطق بالعالم في هذا الصدد، وذلك حسب أحدث الإحصاءات الصادرة من البنك الدولي وأحدث المعلومات المعلنة من الصين. وحتى نهاية عام ٢٠٠٤، ما زال ٢٦.١ مليون نسمة من سكان الأرياف الصينية يعيشون تحت خط الفقر، وتحتاج الصين إلى تسوية مسألة التوظيف لقرابة ٢٤ مليونًا من سكان الحضر والريف سنويا. بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ مليون من الأيدي العاملة الريفية يجب تحويلها إلى قطاعات غير زراعية لتشغيلها. ولا تزال الصين تحتاج إلى خوض نضال شاق طويل الأمد في سبيل الوصول إلى مستوى التنمية الاقتصادية لدى الدول المتطورة المتوسطة وتحقيق الرخاء المشترك لكافة أبناء الشعب. وفي سبيل دفع التعديل الاستراتيجي للهيكلية الاقتصادية وتغيير نمط النمو، اتخذت الصين تغيير نمط النمو مركز ثقل استراتيجيا للسعي إلى أن يقوم النمو الاقتصادي على أساس رفع كفاءة السكان والاستغلال العالي الفعالية للموارد وتقليل التلوث البيئي والاهتمام بالجودة والجدوى. وتواظب الصين على حفز التصنيع بالمعلوماتية، ودفع المعلوماتية بالتصنيع، وسلوك طريق التصنيع من الطراز الجديد، وتسريع عملية تحسين الهيكلية الصناعية والارتقاء بمستواها، والعمل بقوة على تطوير صناعة التصنيع المتقدمة وصناعة التكنولوجيا العالية والجديدة، خاصة صناعة المعلومات والصناعة الحيوية، ورفع نسبة ومستوى صناعة الخدمات، وتعزيز بناء مشات البنية التحتية للصناعات الأساسية، والأظهار التام لدور التعديل الهيكلي في تغيير نمط النمو. وتبذل الصين جهودا كبيرة لتطوير الاقتصاد الموفر للموارد والاقتصاد صديق البيئة، سعيا لتشكيل منظومة للاقتصاد الوطني تتصف بالتنمية التكنولوجية والنظيفة.

ويرى أنه بدون توافر مجموعة من المبادئ التي تسير عليها الصين في المستقبل، فسوف ينهار النموذج الصيني على الرغم من التنبؤات التي ترى أنه النموذج القادم لقيادة العالم. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- كسب الظروف الدولية السلمية لتطوير النفس مع دفع سلام العالم بالتنمية الذاتية.
- تحقيق التنمية بالاعتماد على القوة الذاتية والاصلاح والابداع مع التمسك بممارسة الانفتاح على العالم الخارجي.
- التماسك مع اتجاه تطور العولة الاقتصادية سعيا وراء تحقيق المنفعة المتبادلة والأزدهار المشترك والتنمية المشتركة.
- التمسك بالسلام والتنمية والتعاون، والعمل معا مع مختلف البلدان لأجل بناء عالم متسجم يشم بالسلام الدائم والأزدهار المشترك.



لقد برزت أفاق مشرقة للقرن الجديد، إذ يتطور ويتقدم المجتمع البشري إلى الامام بسرعة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وقد حددت الصين أهدافا لكفاحها في الاعوام العشرين الأولى من القرن الحالي، وهي أن تبني الصين على نحو شامل مجتمعا رغيد الحياة ذا مستوى أعلى لخير سكانها البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة، وأن تجعل الاقتصاد أكثر تطوراً، والديمقراطية أكثر توطداً، والعلوم والتعليم أكثر تقدماً، والثقافة أكثر ازدهاراً والجمع أكثر استحقاقاً ومعيشة، والشعب أكثر يسراً وحيثية، فمن المؤكد أن تقدم الصين مساهمات كبرى في سبيل قضية السلام والتنمية السامية، وبدون شك سوف ينهار النموذج الصيني على الرغم مما قدمه من تقدم على مدى العقود الماضية.

## ولاء على البحري

**Tolerance in the Twenty-First Century: Prospects and Challenges.**  
Moreno-Riano, Gerson (Ed).  
Lanham: Lexington Books, 2006.

التسامح في القرن الحادي والعشرين .. التوقعات والتحديات

في هذا العصر، الذي يشهد العولمة وتفاقم الأزمات الدولية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، تبرز أهمية موضوع التسامح، خاصة في الساحة الدولية هذا، وقد تناول العديد من الكتب هذا الموضوع المهم والمعقد، من أحدثها كتاب نشر في ٢٠٠٦ تحت عنوان التسامح في القرن الحادي والعشرين، التوقعات والتحديات الذي حرره الدكتور جيرسون مورينو ريانو، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدارفيل ويتكون الكتاب من مقدمة وأثنى عشر فصلاً، يسرد فيها عدد من المفكرين وجهات نظرهم حول مفهوم التسامح تأتي مقدمة الكتاب بعنوان مقدمة عن التسامح في القرن الحادي والعشرين، يسرد جيرسون مورينو - ريانو من خلالها عدة مفاهيم

متعلقة بمبدأ التسامح، ففي البداية، يعرف الكاتب مبدأ التسامح على أنه من أهم معالم الخطاب السياسي العالمي في الوقت الراهن. فمن المستحيل تخيل عالم يعرج بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التحدث عن هذا المبدأ المهم الذي أصبح مهيمناً على الساحة الدولية. من أمثلة تلك الأحداث: اختيار بابا الكنيسة الكاثوليكية الجديد، ورؤية الغرب للإسلام، والحرب في العراق وأفغانستان، والهجرة وتداعياتها والتعليم ويؤكد الكاتب كذلك ضرورة وجود مبدأ التسامح في ظل الظروف السياسية المتقلبة التي يشهدها المجتمع الدولي ولذلك، فإن التسامح هو أحد مفاهيم السياسة الدولية الحالية ويعتبر أيضاً مقياساً لوجود مجتمع حر ودولة مستقرة. ولكن لا يوجد اتفاق حول معنى موحد لهذا المفهوم أو طريقته معينة لتطبيقه تطبيقاً سليماً، كما هو الحال مع العديد من المفاهيم في علم السياسة.

ومن أهم وأبرز الكتب التي تناولت موضوع التسامح كتاب لصامويل ستوفر نشر في عام ١٩٥٥ بعنوان "Communism - Conformity and Civil Liberties" الكتاب من كلاسيكيات هذا الموضوع. عرف فيه ستوفر التسامح على أنه رغبة الفرد وقابليته لإعطاء الحريات المدنية لغيرائه السياسيين، أي أن التسامح قيمة سياسية وديمقراطية يجب العمل على تطبيقها، ويجب إدماجها في مختلف المناهج التعليمية. والجدير بالذكر أن هذا التعريف قد تزامن مع وجود "خطر شيوعي" أو ما أطلق عليه المؤامرة الشيوعية سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها

وقد سلك بعض المفكرين الذين جاؤوا بعد ستوفر منهجه، حيث جاء تعريفهم لمفهوم التسامح في العلاقات السياسية على أنه جزء من العقيدة الديمقراطية للحقوق والحريات المدنية ولكنهم رأوا أن مدى تسامح الفرد لا يعتمد فقط على التعليم، كما كان الحال مع ستوفر، ولكن أيضاً على خصائص ديموجرافية أخرى مثل السن والديانة ومستوى الدخل والحس

وهناك من أضاف بعداً جديداً لمفهوم ستوفر وهو سوليفان، فقد أشار إلى وجود صلة وثيقة بين الخصائص النفسية ومستوى المعلومات والتربية ومدى التسامح الذي يتسم به الفرد. ولقد أبرز هذا المفهوم خلال عدة كتابات، من أبرزها كتاب ظهر عام ١٩٩٥ قام بإعداده جورج ماركوس ويحمل عنوان "With Malice Toward Some: How People Make Civil Liberties Judgments"

ولكن هناك من المفكرين مثل فينكل سيطلان وهنري برين أن تعريف ستوفر لمفهوم التسامح، على الرغم من أهميته، تفتقر عدة نقاط، من أهمها

الجهل بالهيكل العام للمفهوم الديمقراطي في

مختلف الحكومات.

- الجهل بمدى استقرار المواقف والسلوكيات الديمقراطية.

- عدم دراسة تأثير التسامح على الأشخاص، والثقافات والسياسات العامة

يحمل الفصل الأول عنوان "عدة أوجه للتسامح" للدكتور روبرت وايزج، أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي، يقول الكاتب إن وجود عدة آراء مختلفة حول معنى وكيفية تطبيق مبدأ التسامح يعتبر أحد التحديات التي تعوق الوصول إلى فهم دقيق ومتعمق لهذا المبدأ. ويعطي وايزج عدة آراء لمفهوم التسامح

١- تاريخي/نظري: الذي يشير إلى أن التسامح هو استراتيجية سياسية للتعامل مع مختلف أنواع النزاعات.

٢- تجريبي الذي يشير إلى أن التسامح هو احترام الحريات المدنية والمبادئ الديمقراطية

٣- إصلاحي وهذا المعنى يشير إلى تقبل الآخر حتى في حالة الاختلاف في العقيدة السياسية.

والجدير بالذكر هنا أن التعريفين الأول والثاني اللذين يطرحهما وايزج يشيران إلى أن مفهوم التسامح هو إما نعمة مدنية عالمية أو "ميزة أخلاقية مهمة" يجب اكتسابها والحفاظ عليها

أما الفصلان الثاني والثالث فهما مبدأ التسامح للدكتور نيك فوشون، أستاذ الفلسفة بجامعة إيموري والثالث الشكل الصحيح للتسامح للدكتور ج. بوردويسكي، أستاذ الفلسفة بجامعة تكساس. فيتناول الجانب الأخلاقي من مفهوم التسامح

يعرف فوشون التسامح على أنه مفهوم أخلاقي يتسم بالفرض والبس الذي يؤدي بالتالي إلى تطبيق بصورة حاطنة من خلال المناقشات الاجتماعية والسياسية وفي هذه القطعة، يتفق فوشون مع كل من وايزج وورث وبكولسون

أما بوردويسكي، الذي يعد مقالته الوارد في هذا الكتاب مقتطفاً من كتاب صدر له مؤخراً بعنوان (True Tolerance Liberalism and the Necessity of Judgement) فهو أن التسامح هو شيء محدد وفق أخلاقيات كل فرد وقضاياه، مضاعفات فرد قد تختلف عن مضاعفات فرد آخر. ومن هنا تتفاوت درجة التسامح

أما الفصلان الرابع والخامس فهما التسامح في الدول والمفكر في ثقافة التسامح للدكتور روبرت كومبيجر بفيل أستاذ الفلسفة والدين بجامعة بوسطن، والخامس التسامح الهوي والمواطنة للدكتور مورينو ريانو فيتناولان العلاقة بين التسامح الهوي والحرية

إن بفيل يرى أن التسامح السياسي مرتبط

بشكل وثيق بكل دولة وبهويتها وثقافتها الوطنية ويضيف أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الهوية الدينية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على وجود نظام سياسي يضمن استقرار الحياة السياسية وممارسة الحريات المدنية داخل الدولة.

أما مورينو - ويانوفسكي، فيرى أن درجة التسامح أي درجة تقبل ممارسة مختلف الحريات المدنية، تختلف من هوية لأخرى ومن شعب لآخر. وبالتالي، فهو يرى التسامح من وجهة نظر ثقافية.

الفصل السادس من الكتاب يحمل عنوان "النزاع والتسامح السياسي في إسرائيل" لميشال شامير، أستاذة العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، وثامي ساجيف - شيفتر، المدرسة بجامعة تل أبيب. بالنسبة للمؤلفتين، فإن التسامح يرتبط بشكل أساسي بالهوية الأخلاقية والثقافية، وهذا الافتراض مبني على استطلاع للرأي العام أجري في إسرائيل أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية وقد أظهر هذا الاستطلاع أن النزاع والعنف يؤديان إلى خلق جو من عدم التسامح والشعور بأن هناك هوية أسمى من أخرى. إذن، يجب العمل على نزع فتيل هذا النزاع وغرس قيمة التسامح ومبدأ تقبل الآخر في المعتقدات الثقافية كأساس للإصلاح السياسي.

أما الفصل السابع، فيحمل عنوان "النوع الاجتماعي والتسامح" للدكتورة إيوا جوليبوسكا، أستاذة العلوم السياسية بجامعة وين، حيث تتحدث الكاتبة هنا عن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتطبيق مبدأ التسامح. وتشير الكاتبة إلى أن درجة التسامح لدى النساء أقل منها لدى الرجال. ولكنها تضيف أن ذلك ليس كل شيء، فتحليل مؤشرات أخرى كالمستوى التعليمي ومستوى الدخل يعطي صورة أكثر وضوحاً وتشمولاً حول الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بذلك الموضوع، حيث سيساعد ذلك أيضاً على إحداث إصلاحات اجتماعية وسياسية في المجتمع.

ويبحث كذلك الفصلان الثامن والشباب والدراسة وتنمية التسامح السياسي" للدكتورة بات إفري، أستاذة التعليم بجامعة مينيسوتا، والثاسم "التسامح السياسي والتعليم المدني في الديمقراطيات الناشئة" للدكتور ستيف فينكل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيتسبرج - موضوعاً حيويًا هو الإصلاح الاجتماعي السياسي. إن الاثنين يتفقان على أن الأساس في تطبيق هذا الإصلاح هو ضرورة وجود قيمة التسامح، حيث إن التسامح هو شيء معرّف يتم غرسه من الصغر عبر مختلف المبادرات التعليمية.

اتخذت إفري المبادرات داخل الولايات المتحدة الأمريكية - خاصة بين طلبة المرحلة قبل الجامعية - كمثال لذلك، فترأت أن إدماج مفهوم

التسامح في المناهج التعليمية لطلاب تلك المرحلة من شأنه ليس فقط أن يعنى مداركهم حول هذا الموضوع، بل من الممكن أيضاً تطبيقه على أرض الواقع.

أما فينكل، فيتناول تأثير برامج التربية المدنية على رفع درجة التسامح السياسي، وذلك في دولتين من دول العالم النامي هما جمهورية الدومينيكان وجنوب إفريقيا. لقد اعتمد فينكل على نتائج مسح أجري على عدد من المشاركين في برامج التربية المدنية في الدولتين، ليبرهن على أن التعليم المدني له نتائج مؤثرة على رفع درجة التسامح بين كافة المشاركين. وقد تنوعت الأسئلة المطروحة في المسح ما بين معرفة المواقف السياسية للعشرون، ومعلوماته العامة، ومدى تقبله لمحتوى البرامج ودرجه استيعابه لها.

أما آخر ثلاثة فصول في الكتاب "التسامح كمعيار لشحن حرب عادلة" لهزريك سايس، الباحث بجامعة أوسلو، و"التسامح الليبرالي كأساس لاقتصاد سياسي قوي" للدكتور بيتر ليسون، أستاذ الاقتصاد بجامعة ويست فرجينيا، والدكتور بيتر بوتكه، أستاذ الاقتصاد بجامعة جورج ماسون وأخيراً، "التسامح والإنترنت" للدكتور ديفيد ريسنيك، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سينسيناتي - فتعبر عن محاولات لإبخال مفهوم التسامح في اتجاهات جديدة في القرن الحادي والعشرين.

إن سايس يتحدث عن العلاقة بين مفهوم التسامح (الذي يعرفه كقيمة أخلاقية وأحد المثل السياسية العليا) وشن "حرب عادلة". إن التسامح، بما يقتضيه من تقبل الاختلافات والصبر في التعامل مع تلك الاختلافات، يجب أن يكون أحد عوامل ضبط النفس قبل شن ما يطلق عليه "حرب عادلة". إن الحرب على الإرهاب، التي تشنها حالياً الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وأفغانستان، لها أكبر دليل على جدية ذلك الافتراض.

إن بوتكه ووليسون يبحثان العلاقة بين التسامح والاقتصاد السياسي، حيث إن التسامح السياسي لديهما يعتبر شرطاً أساسياً لوجود نظام اقتصاد سياسي متين يساعد على ازدهار حياة الأفراد والمجتمعات، وهذا يتفق بشكل كبير مع سياسات التحرر الاقتصادي الذي تتبعه حالياً العديد من دول العالم.

وأخيراً، يتحدث ريسنيك في مقاله عن العلاقة بين شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعدد من الموضوعات المتعلقة بالمجتمع المدني، خاصة، الديمقراطية والتسامح السياسي، وذلك عن طريق معرفة تأثير الإنترنت على وجود تسامح سياسي من عدمه.

ويتم هذا من خلال دراسة:

- ١- المعلومات الواردة يومياً في مختلف صفحات الإنترنت حول التسامح وعدم التسامح.
- ٢- كيف يتأثر الإنترنت بالعوامل الخارجية

وقد استنتج ريسنيك أن الإنترنت ليس له تأثير خطير على وجود تسامح سياسي من عدمه، ذلك أن الإنترنت يتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من كونه عاملاً مؤثراً في حدوث تغييرات سياسية وديمقراطية داخل المجتمع.

ونرى بعد قراءة هذا الكتاب أن هناك نقاطاً أساسية محيطة بتنفيذ وتطبيق مبدأ التسامح في هذا العصر. ومن التحديات التي أوردتها الكتاب:

- ١- عدم وجود معنى دقيق لمفهوم التسامح أو معرفة كيفية تطبيقه بصورة سليمة.
- ٢- اتسام مفهوم التسامح بالغموض.
- ٣- انتشار النزاعات والعنف.
- ٤- تفاوت درجة التسامح بين شخص وآخر

ومن هوية إلى أخرى

إن مناقشة كل من التحديات والتوقعات المحيطة بتطبيق مفهوم التسامح يجب أن تعمق من فهمنا لهذا الموضوع وكيفية تطبيقه بصورة سليمة. إن التحديات التي ينطوي عليها مفهوم التسامح تتناسب بشكل كبير مع الظواهر العالمية التي شهدتها القرن العشرين وتستمر مع القرن الحادي والعشرين من إرهاب وتطهير عرقي وإبادة جماعية ونزاعات دينية وسياسية وحرب ثقافات أو ما يطلق عليه "صراع الحضارات" وفق تعبير المفكر البريطاني صامويل هنتنجتون.

أما عن الفرص والحلول التي أوردتها الكتاب، فهي:

- ١- يجب بذل المزيد من الجهد للوصول إلى مفهوم دقيق وتطبيق عملي لمفهوم التسامح يأخذ في الاعتبار تعدد الثقافات والهويات.
- ٢- يجب على الحكومات وصانعي القرار القيام بتطبيق نظم إصلاحية في مختلف المجالات، سواء كانت سياسية - اجتماعية (مثل قياس الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتطبيق مفهوم التسامح)، أو ثقافية - اقتصادية أو تعليمية (خاصة في برامج التربية المدنية، حيث سيساعد ذلك على غرس قيمة التسامح بين البشر).
- ٣- يجب أن يكون التسامح أحد عوامل ضبط النفس قبل شن أي حرب.
- ٤- وجود نظام اقتصاد سياسي متين.
- ٥- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لنشر قيمة التسامح.

وبذلك، يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي تناولت مبدأ التسامح ليضاف إلى العدد الكبير من الأدبيات التي تحدثت عن هذا المفهوم. فقد قدم بصورة شيقة العديد من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والفلسفية حول هذا الموضوع المعقد.

د. ماهيتاب مكاوي



# شؤون خليجية

مجلة فصلية علمية محكمة يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شتاء ٢٠٠٧

العدد ٤٨

المجلد التاسع

رئيس التحرير/ د. عمر الحسن

● افتتاحية العدد استراتيجية بوش الجديدة .. والتصالح مع الحماقة  
دراسات

معضلات الخلافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي  
الانتخابات النيابية البحرينية .. النتائج والإنعكاسات

● ملف العدد دول مجلس التعاون الخليجي في التقارير الدولية  
عام ٢٠٠٦ .. نحو استراتيجية موحدة للتعاطي معها

● قضايا ومتابعات

● شخصية العدد دبلوماسي بارز من مملكة راندة

فلا تقيم في الشير

مروض وإصدارات مكتب مدينة ليلو النشر العربية والأجنبية

بانوراما خليجية

ندوات ومؤتمرات

اعمال مجلس الفكر العربي

www.siyassa.org



إسهام متميز في مجال الصحافة الإلكترونية

## موضوعات الموقع :

- متابعة لأهم الأحداث الجارية والمؤتمرات الدولية  
عروض وروابط لتقارير دولية.
- أرشيف لأعداد السياسة الدولية منذ عام ٢٠٠٠.
- ترجمة كاملة لأهم الموضوعات باللغة الإنجليزية.
- أخبار واجندة المؤتمرات العلمية.

www.siyassa.org